

العدد الرابع والسبعون بعد المائة - أكتوبر ٢٠٠٨
السياسة الدولية
المواجهة الروسية - الجورجية .. أزمة إقليمية أم دولية؟
[تحت الضوء]
المجتمع المدنى العالمى والتنمية .. مدخل للفهم
د. أمانى قنديل
المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور .. رؤية قانونية
د. محمد محمود الزيدى
الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط .. نظرة تاريخية
د. محمد رياض
قضية إيران فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية
سوزان مالونى
الجنرال ديفيد ماكيرنان .. قائد قوة المساعدة الأمنية لحلف الأطلنطى فى أفغانستان: "أفغانستان أكثر تعقيدا من العراق"
حوار: يحيى غا
GO
١٧٤
هدية العدد [اسطوانة مجانية]
■ المحكمة الجنائية الدولية



المحتويات

السنة الرابعة والأربعون
العدد الرابع والسبعون بعد المائة
أكتوبر ٢٠٠٨

الشرق الأوسط فى غياب واشنطن !

بينما يقترب عام ٢٠٠٨ من نهايته، يمكن لمتابع أحوال منطقة الشرق الأوسط وتطوراتها أن يلحظ بوضوح موجة انفراجات وإشارات تهدئة غلبت على تفاعلات معظم ملفات وقضايا المنطقة.

فى العراق، تراجعت وتيرة العنف وانخفضت أعداد ضحاياه، وتقلصت نسبيا المسافات الفاصلة بين مواقف القوى السياسية العراقية، خصوصا فيما يتعلق باستمرار واستقرار حكومة المالكى. لكن الإشارات الإيجابية، الأكثر وضوحا ودلالة فى الملف العراقى، هى تلك المتصلة بالبيئة الخارجية، وتحديدا المحيط الإقليمى. فقد حظى العراق بما يمكن اعتباره "انفتاحا دبلوماسيا" عربيا، فهناك دول عربية قررت بالفعل إرسال سفراء إلى العراق، بينما تدرس دول أخرى بجدية الإقدام على تلك الخطوة.

فى لبنان، بدأ صيف بيروت ملتهبا بأزمة مايو التى كادت تتحول إلى انقلاب عسكرى من جانب حزب الله على حكومة السنيورة، قبل أن ينزل اتفاق الدوحة بردا وسلاما، فينزع فتيل الأزمة ويؤدى إلى انتخاب رئيس جديد بعد عام ونصف عام من خلو قصر بعبدا. وفى السياق اللبنانى أيضا، شهدت العلاقة بين سوريا ولبنان منعطفا تاريخيا، عندما أعلن الرئيس السورى بشار الأسد قبول دمشق إقامة تمثيل دبلوماسى وتبادل السفارات مع لبنان، لتصبح العلاقات السورية - اللبنانية على أعتاب مرحلة جديدة، تختلف كثيرا فى طابعها وطبيعتها عما استقرت عليه لأكثر من ثلاثة عقود.

ولم يكن التغير الجذرى فى موقف دمشق من لبنان هو التحول الوحيد فى السياسة السورية، فقد امتازت مواقف دمشق وتحركاتها الدبلوماسية -والإعلامية أيضا- بديناميكية وبراجماتية قلما اجتمعتا معا فى الحركة الخارجية السورية. فبالتوازى مع المساهمة الإيجابية لدمشق فى الموقف المحتقن فى لبنان والتوصل إلى اتفاق الدوحة، جاء الكشف عن وجود مفاوضات سورية - إسرائيلية غير مباشرة عبر طرف ثالث هو تركيا. ثم استثمرت دمشق الرغبة الفرنسية فى تنشيط دورها الدبلوماسى وتعميق نفوذها السياسى بالمنطقة، فجذبت باريس إلى موقع "الراعى البديل" للمفاوضات.

ولم تبتعد تطورات الملف النووى الإيرانى كثيرا عن السياقات السابقة. فبعد التصعيد المتبادل والتشدد فى المواقف الإيرانية والأمريكية خلال العامين الماضيين، لا تزال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يتشاوران حول مضمون وأسلوب التعامل مع إيران. أى بدلا من تعليق عمليات إثراء اليورانيوم، تم تعليق الأزمة برمتها، ودخلت أطرافها فى حالة انتظار أو ربما هدنة إلى حين.

فضلا عن هذه التطورات، هناك مستجدات أخرى ربما تكون أقل بروزا، مثل: التصالح الأمريكى - الليبى، وغموض موقف المحكمة الجنائية الدولية من توصية المدعى العام بالقبض على الرئيس السودانى، واستئناف جولات الحوار بين الفصائل الفلسطينية. وبذا، تتكامل الصورة العامة للمشهد الإقليمى، فتبدو ملامحها مدعاة للتفاؤل، موحية بأن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة من التسويات والتهدئة، وأن الانفراجات الحاصلة فيها ليست سوى مقدمة لتغييرات جذرية باتجاه استقرار المنطقة واستتباب السلام والأمن فيها.

ولا شك فى أن هذا بالفعل هو الظاهر من التطورات الجارية. بيد أن الجزم باقتراب المنطقة من عهد سلام واستقرار أمر أعقد وأصعب كثيرا من أن يؤخذ بظاهر الأحداث، خاصة أنه نادرا ما تمتعت تلك المنطقة المركزية فى العالم بالاستقرار والأمان، مما يدعو المراقب إلى توخى الحذر بل والتشكك فى تلك الانفراجات التى تشهدها المنطقة.

وأول ما يلفت النظر فى أحوال الشرق الأوسط الراهنة أن التطورات الجارية والإشارات الإيجابية، التى حملتها، تمت بشكل متزامن خلال بضعة أشهر، وهى فترة زمنية قصيرة للغاية مقارنة بسنوات طويلة زادت خلالها تلك الملفات والمشكلات تعقيدا على تعقيد. فمسار السلام السورى - الإسرائيلى متوقف منذ سنوات، والملف اللبنانى متشابك وتزداد الفجوة بين أطرافه يوما بعد يوم، منذ بدأت الحرب الأهلية منتصف السبعينيات. والعلاقات اللبنانية - السورية بدورها تراكمت أبعادها لمدة ثلاثة عقود، حتى كاد الارتباط اللبنانى بدمشق يصبح مسلمة، التفكير فيها أو النقاش حولها غير وارد، بل ربما من المحرمات. وينطبق الوضع ذاته على بقية الملفات الإقليمية، فكلها معضلات أو نزاعات قائمة مستمرة لسنوات طويلة.

الملمح الثانى الداعى للتأمل فيما يجرى أن موجة الانفراجات وعلامات التهدئة لم تمتد بعد إلى جوهر المشكلات والخلافات القائمة بين أطراف كل ملف. فبالنظر إلى ما تم حتى الآن من التفاعلات الإيجابية بين سوريا وإسرائيل، وفى لبنان، وبين الفلسطينيين وبعضهم بعضا، وفى بقية الملفات ومشكلات المنطقة، يمكن إدراجها كلها معا تحت عنوان واحد هو "إظهار حسن النوايا"، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى "إثبات" تلك النوايا الطيبة.

والحاصل أن كلا من ملفات وقضايا المنطقة حافل بتعقيدات وعقد مستحكمة. ففى ثنايا كل تطور إيجابى شهدته المنطقة مؤخرا، توجد ألغام قابلة للانفجار -أو التفجير- فى حين استندت مؤشرات التهدئة الجارية إلى مقاربة المشكلات إجمالا وفى العموميات، مما يجعل الاطمئنان والركون إلى الظاهر من تطورات ومواقف إيجابية نوعا من الغفلة السياسية، وأقرب إلى التمنيات والأحلام منها إلى الحقائق.

ومما يجعل الأمر جديرا بمزيد من التفكر والمراجعة أن أيا من تلك الملفات والمشكلات لم يشهد حلا كاملا أو تسوية نهائية تغلقه وتخرج به من قائمة الصراعات والنزاعات فى المنطقة. فبينما تسود كافة الملفات والقضايا موجة من التفاؤل والارتياح، لم تتطور أى من تلك الإشارات لتفرز حلا أو تسوية نهائية، ووقفت الأطراف المعنية عند حدود المرونة المبدئية والاستعداد الإيجابى لبحث كل الأفكار، إلى غير ذلك من معان ومواقف ذات تأثير معنوى ونفسى أكثر مما تحمل مضمونا عمليا أو قرارا قابلا للتطبيق.

ولو أن ملفا واحدا شهد تلك الخطوة، لربما أمكن اعتبار الانفراجات والانفتاحات الجارية فى بقية الملفات تمهيدا لنقلات مهمة، وربما تاريخية، فى حياة الشرق الأوسط. وهو ما كان يمكن أن يحدث بالفعل، لو أن الأطراف المعنية ركزت جهدها واقتصرت فى تعاطيها الإيجابى على ملف واحد، وأكملت العمل عليه مع الأطراف الأخرى، حتى يتم التوصل فيه إلى حل شامل ونهائى. إلا أن الارتباط بين ملفات وقضايا المنطقة يجعلها أشبه بالأوانى المستطرقة، يصعب فصلها والتعامل مع أحدها دون البقية.

بيد أن هذا الارتباط ليس كافيا لفهم أو تفسير عدم اكتمال مسيرة التهدئة فى المنطقة. فوفقا لمنطق الارتباط والتشابك بين الملفات الإقليمية، كان يمكن لملف واحد، يتم إغلاقه والتوصل إلى حل نهائى فيه، أن يصبح نموذجا يقتدى به فى الحالات الأخرى، ويكون بمثابة قاطرة تجر بقية الملفات بدورها إلى حلول نهائية.

لكن الحاصل أن منطقة الشرق الأوسط حاليا فى "وضع انتظار"، فلا هى بصدد المضى فى تسويات وحلول لمشكلاتها، ولا هى ثبتت على النمط السابق المستمر منذ سنوات فى إدارتها لتلك الملفات، وإنما قطعت شوطا ثم توقفت. ففى لبنان، عاد الفرقاء اللبنانيون إلى التراشق وتبادل الاتهامات. وفى العراق، عادت عمليات العنف تحصد أرواحا بريئة. وفى السودان، أصبح موقف الرئيس البشير معلقا، إذ لم يصدر قرار من المحكمة الجنائية الدولية بتوقيفه، لكن لم يسحب المدعى العام توصيته للمحكمة بذلك.

وبينما قربت المفاوضات السورية - الإسرائيلية -غير المباشرة- المسافة بين الجانبين، فإن المفاوضات المباشرة لا تزال مستبعدة فى انتظار تبلور الموقف الداخلى فى إسرائيل، بعد تولى تسيبى ليفنى زعامة حزب كاديما، وقبل ذلك فى انتظار وصول الساكن الجديد للبيت الأبيض .. وهكذا حال بقية ملفات وقضايا المنطقة.

ما حدث هو أن قضايا المنطقة شهدت كلها بالتوازى تطورات إيجابية، ثم توقفت كلها بالتوازى أيضا، وكأن ثمة شيئا لا يزال مفقودا، أو أن كلمة السر التى تفك الطلاسم غير متاحة بعد.

إن منطقة الشرق الأوسط تفتقد مظلة حمائية ترعى التهدئات وتحول التسويات الجزئية إلى حلول نهائية، فتمنح الثقة والضمانات المطلوبة لمختلف الأطراف. وما من شك فى أن دول المنطقة تبحث دائما عن تلك المظلة فى واشنطن، فهى كلمة السر الخفية، وهى المفتاح الذى تفتح أمامه الأبواب الموصدة.

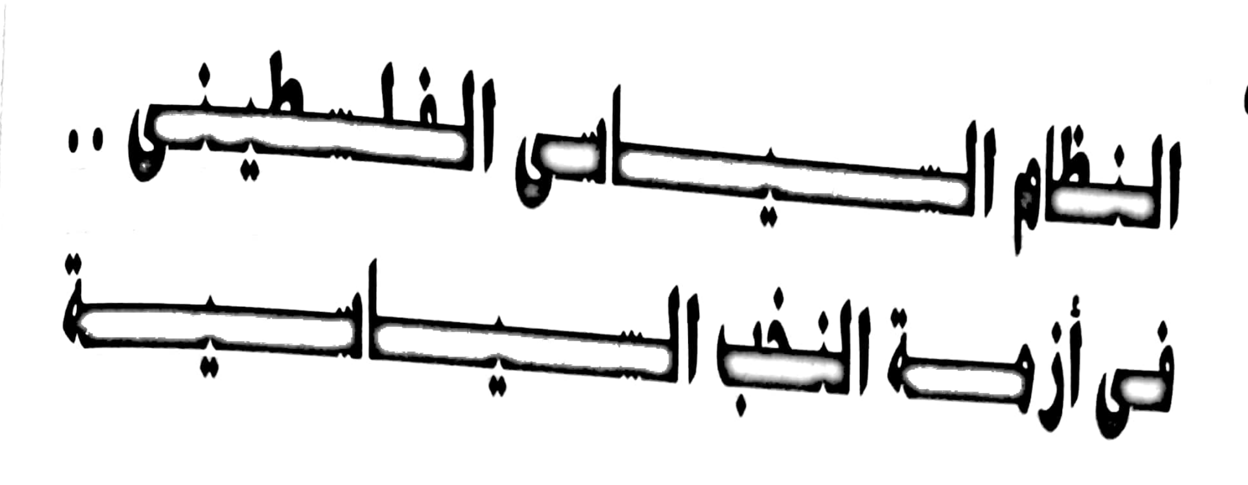
ويدل تعليق كل الملفات الإقليمية فى المرحلة الحالية، التى تغيب فيها الإرادة الأمريكية لاعتبارات انتخابية، على أن دول المنطقة ليست فقط فى حالة ترقب وانتظار لما سيأتى به القاطن الجديد فى البيت الأبيض، بل هى أيضا تتمنى، أو ربما تمنى نفسها، بأنه سيكون بالضرورة أفضل حالا وأقل ضررا من سلفه جورج بوش.

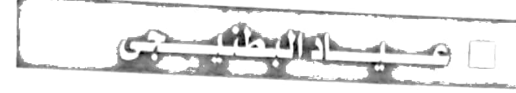
وثمة مغزى بالغ الدلالة فى ذلك المشهد الإقليمى الساكن عن الحركة مؤقتا، ذلك أن التطورات الإيجابية وبوادر التهدئة والتسوية، التى تمت فى المنطقة، جرت كلها فى ظل تحييد العامل الأمريكى أو -بالأدق- انشغاله. ورغم ذلك، فإن تلك التوجهات انحسرت ولم تكتمل انتظارا لعودة فعالية ونشاط هذا العامل ذاته! لقد نجحت دول المنطقة (بمفردها فى حالات وبمساعدة قوى عالمية فى حالات أخرى) فى إحداث تغيير -ولو جزئى- قابل للبناء عليه وتطويره.

لقد ثبت أن الحضور الطاغى للعامل الأمريكى فى ملفات المنطقة لم يكن يوما فى صالح دول المنطقة ولم يحل قضاياها. لذا، من المفارقات المثيرة أن تنحسر موجة الانفراجات التى بدأتها دول المنطقة بمفردها، انتظارا لعودة اللاعب الأمريكى إلى موقعه الذى منحته هى إياه. إنها مفارقة جديرة بالتأمل، وحرى بالساسة والمفكرين العرب، فى الفترة البسيطة المتبقية قبل تولى رئيس أمريكى جديد، أن يجتهدوا فى البحث عن تفسير لها.

رسالة إلى القارئ

تعتذر أسرة تحرير "السياسة الدولية" عن تغيير الورق الذى تطبع به المجلة، لأسباب خارجة عن إرادتها، حيث قررت مؤسسة الأهرام تغيير نوع الورق الذى تطبع به معظم إصدارات المؤسسة، بسبب الارتفاع الكبير فى أسعار الورق العالمية.





باحث فى العلوم السياسية .

لم يسبق للشعب الفلسطينى فى تاريخه المعاصر أن تعرض مصيره الوطنى للاهتزاز والتشرذم كما يتعرض له اليوم. فقد مر على الشعب الفلسطينى حين من الدهر، تجرع فيه علقم الهزائم والطرد والتشريد والنفى والاضطهاد فى الداخل والشتات. بيد أن ذلك لم يضع مصيره على مفترق طرق كما هو حاصل اليوم. فبرغم فظاعة وهول ما تعرض له الفلسطينيون، إلا أن ذلك كان يدفعهم إلى تماسكهم الداخلى، واستنهاض وضعهم الذاتى، وتنمية أواصر وحدتهم. أما اليوم، فقد أصبحنا على مفترق طرق خطير، بل هو من أخطر المفترقات التى مرت بها القضية الفلسطينية منذ بداية الصراع.

من المؤكد أن الفلسطينيين يمرون بمرحلة فاصلة وحاسمة تنعكس بظلالها على كافة القضايا المصيرية والمحورية للشعب الفلسطينى وقضيته الوطنية. وفى ظل المرحلة الخطيرة التى يمر بها الفلسطينيون، أصبح كل شىء مهددا: النظام السياسى، المشروع الوطنى، الهوية، الاستقلال، المجتمع، بل حتى الإنسان الفلسطينى أصبح مهددا فى مصيره ووجوده.

يعكس الوضع الفلسطينى الحالى بشكل واضح مدى الأزمة المزمنة التى يعانيها النظام السياسى الفلسطينى. فالاستعصاء السياسى والأزمات المتلاحقة تعيد إنتاج نفسها عند كل مرحلة تاريخية مهمة، وإن كان بأشكال وعناوين مختلفة. فهى أزمة بنيوية ووظيفية شاملة تطال البنى والعلاقات والمفاهيم وأشكال العمل السائد فى السياسة الفلسطينية. فهى أزمة تطال الاستراتيجية، أى هدف النظام وغاياته، وهى أزمة تطال النخب السياسية غير المنسجمة وغير المتوافقة والتى هى فى حالة صراع مطردة فيما بينها، وأخيرا أزمة تشمل البنى المؤسساتية للنظام. وعليه، فهى أزمة هيكلية. فالفوضى والأشكال المتلاحقة من العنف المعنوى (اللفظى) والمادى، وعدم استقرار، وجمود المسار السياسى، والفجوة بين المواطن والسلطة المنقسمة إلى سلطتين (سلطة فى الضفة تابعة لحركة فتح، وسلطة فى غزة تابعة لحركة حماس)، وانشطار وشطط النخبة الفلسطينية، وغياب القيادة القادرة على توحيد مفردات النظام، ونخب سياسية عاجزة عن إدراك مصالح شعبها، فضلا عن مظاهر الفقر والبطالة وغيرها من الأوضاع المغلوطة التى تسير بالنظام السياسى وتدفعه بخطى واثقة وحثيثة نحو الكارثة والتدهور والانحطاط، هذه الأوضاع ما هى إلا انعكاس لتلك الأزمة البنيوية الشاملة التى تلف النظام السياسى بمجمله .

وعليه، لا مراء فى أن النظام السياسى الفلسطينى يمر بمرحلة فاصلة وحاسمة تنعكس بظلالها على كافة القضايا المصيرية والمحورية للشعب الفلسطينى. فالمشروع الوطنى الفلسطينى والهوية الفلسطينية لم يعرفا عبر تاريخ القضية خطرا مهددا لهما كما هو حاصل اليوم. فالمشروع الوطنى الفلسطينى والنظام السياسى أمام طريقين لا ثالث لهما، إما الموت والتيه والضياع فى غياهب الصراعات الداخلية، وإما الصحوة من بين الركام، وإما عناق الموت أو عناق الحياة.

هذه الصورة المأساوية للنظام السياسى الفلسطينى، وهذا الوضع المأساوى الذى يعيشه المواطن والوطن ليسا أوهاما أو مجرد إسقاطات نفسية أو مجرد كلمات بعيدة عن الواقع، بل هى الواقع حقا بكل ما يحمله هذا الوصف من معنى ودلالة.

وعليه وبعد وصف صورة الوضع المأساوى للنظام السياسى، ننتقل إلى التحليل العلمى لتلك المأساة وحالة التردى فى كافة مناحى الحياة الفلسطينية. وفى هذا المقام، لا نسعى لتقديم رؤية تحليلية شاملة تفصيلية لأزمة النظام السياسى الفلسطينى، بالرغم من أهمية ذلك، ولا إلى أن نتحدث عن الدور الإسرائيلى أو

المتغيرات الخارجية في أزمة النظام السياسى الفلسطيني، بالرغم من أهمية ذلك أيضا، بل ما نود الحديث عنه هنا هو أزمة النخب السياسية الفلسطينية، التى تعد مدخلا مهما ومتغيرا رئيسيا فى فهم وتحليل وتفسير أزمة النظام السياسى بشكل كامل، وحالة الاستعصاء السياسى التى تكتنف العلاقات الرأسية والأفقية للمجتمع الفلسطيني. فهذه الأزمة ما هى إلا انعكاس لأزمة النخب السياسية الفلسطينية وخصوصا فى هذه المرحلة الحاسمة التى يمر بها النظام السياسى ومشروعه الوطني، والتى أصبحت فيها القضية الفلسطينية على مفترق طرق خطير، وبالتالى تحتاج إلى قيادات سياسية عقلانية قادرة على التعامل مع المرحلة الخطيرة والحاسمة فى تاريخ القضية، بدلا من حالة التدمير والإقصاء ومفردات التحشيد والتجييش والشتم والتخوين ولغة التحريض وكيل الاتهامات السائدة بين النخب السياسية، أو هكذا يفترض أن تكون.

وهنا، ننطلق من فرضية تعد مدخلا للدراسة هذه، وهى أيضا مدخل لتفسير حالة الاستعصاء السياسى، وأزمة النظام السياسى مؤداها: أن النخب السياسية الفلسطينية هى المتغير المستقل فى النظام السياسى الفلسطيني، وهذا الأخير هو المتغير التابع. وعليه إذا كان المتغير المستقل هو الذى يفسر المتغير التابع، فأزمة النظام السياسى وحالة الاستعصاء الذى يعانيها تعزى إلى أزمة النخب السياسية.

فكافة مكونات وأجزاء النظام السياسى: السلطات الثلاث، وجماعات المصالح والنفوذ، والفصائل والقوى السياسية، والعشائر والعائلات .. وغيرها، كل هذه الأجزاء المكونة للنظام السياسى هى توابع لا تعمل باستقلالية ولا ضمن إطار قانونى وقضائى يحكم تفاعلاتها ويضبط إيقاعها، وبالتالى تحدث الاستقلالية والتوازن والتكيف، بل هى توابع للنخب والقيادات السياسية، وهذه الأخيرة غير محكومة بأى إطار مؤسساتى أو قانونى يحكم تفاعلاتها ويضبطها، بل هى مستقلة عن كل ذلك وتخضع كل مكونات وأجزاء النظام لنزواتها وأهوائها ونزاعاتها.

تجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن هذه الدراسة تبحث عن العطب والخلل الذى يلف النظام السياسى، وفى علائقه البينية، أى بين أجزاء ومفردات النظام، فى بيئته الداخلية ومسئولية هذه الأخيرة عن الخلل. بمعنى آخر، هى دراسة فى النقد الذاتى والمسؤولية الذاتية وأثر العوامل الداخلية عن هذا الخلل الذى يلف النظام ونخبه السياسية.

أولا- الإطار النظرى للدراسة :

أولا : تختلف مناهج البحث فى التحليل السياسى باختلاف الجوانب التى يمكن التركيز عليها. ثمة مداخل وأطر نظرية عديدة فى التحليل السياسى. وهنا، نعرض لأهم مقتربات النظر فى التحليل العلمى للسياسة :

١- المقترب النظمى: فهو من أكثر المناهج استخداما فى دراسة النشاط السياسى. فقد أدخل التحليل النظمى فى التحليل السياسى منذ أوائل القرن العشرين، نقلا عن علماء الفيزياء. والفيزيائيون حين يستخدمون مفهوم النظام كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التى تجرى عليها الأجسام فى الطبيعة، وعلى أساس أن أية مجموعة من مجموعات الأجسام فى الطبيعة هى مجموعة من القوى، حيث يعمل كل جسم فى عالم الطبيعة قوة فى ذاته، فتتفاعل هذه القوى فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلا ميكانيكيا، وتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على وضع يهيئ لحالة الاتزان الكلى لهذه المجموعة(١). وفى ضوء ما تقدم، فإن النظام السياسى لا يعنى أكثر من مجرد "تمثيل تصورى لمجموعة العلاقات السياسية التى تميز مجتمعا ما فى فترة ما من الزمن (...) التى يظن المراقب نفسه قادرا، فرضا، على تحديد معقوليتها وفهمها. هذا الفهم يتوقف على الثقافة والمسار السياسى، ونمط تقسيم العمل فى مجتمع الدراسة"(٢). وضمن هذه الرؤية، عرفت موسوعة العلوم السياسية النظام السياسى بأنه مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التى تتعلق بالتخصيص السلطوى للقيم، أى بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع(ديفيد استون)، أو التى تتضمن الاستخدام الفعلى أو التهديد باستخدام الإرغام المادى المشروع فى سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلى والخارجى (جابرييل الموند)، أو التى تدور حول القوة والسلطة والحكم (روبرت دول)، أو التى تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية(٣).

٢- المقترب الحقوقى: الذى ينظر إلى الظواهر السياسية وقضاياها من خلال النصوص الناظمة لها. وهو مقترب تقليدى، إذ تعود جذوره إلى اليونانيين. فقد درس أفلاطون وأرسطو السياسة من خلال ما افترضه كل منهما قانونا ناظما للاجتماع السياسى(٤). وينظر هذا المقترب للسياسة من منظور "استاتيكى" جامد، حيث يفترض به التعامل مع الحياة السياسية من خلال تفسير الدستور ومعالجة قضاياه، وبالتالى وصف المؤسسات التى بنيت على أساس الدستور، ووصف السلوك السياسى للهيئات وللأفراد من خلال النصوص الدستورية والقانونية. فهو يحكم على الممارسة السياسية من خلال النصوص، وتقاس الممارسة السياسية ويحكم عليها من خلال مدى تبعيتها للنص. فيكون هذا العمل أو ذاك دستوريا أو غير دستورى، شرعيا أو غير شرعى.

٣- المقترب البنائى- الوظيفى: الذى ينظر إلى الظواهر السياسية وقضاياها من خلال البنية التى تكونها وتحكمها. ومفهوم البنية الذى يقوم عليه هذا المقترب يعنى الوحدة المكونة بطريقة ما من أجزاء، والدور أو الوظيفة التى يقوم كل جزء بها داخل البنية وضمن النظام السياسى. ومفهوم الوظيفة الذى يقوم عليه هذا المقترب مأخوذ من الحياة العضوية وعلومها. ويذهب هذا

١- عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩، ص١٨٣- ١٨٤ .

٢- برتراند بادى، وفيليب برو، علم الاجتماع السياسى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٩٣ .

٣- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص ٥١٤ .

٤- فارس أشتى ، مدخل إلى العلوم السياسية، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠، ص١٩٦ .

المقترب إلى اعتبار الكل مكونا من أجزاء وي ... ل جزء (وحدة) بوظيفة فى هذا الكل الذى يقوم بدوره بوظائ ... بيئته الأوسع، فتؤثر الأجزاء فى بعضها بعضا، بحيث يكون ... اعتماد متبادل، وتأثير وتأثر، أى أن أى تغير يشهده الجزء يؤ ... ى باقى الأجزاء. وينظر هذا المقترب إلى المجتمع بوصفه نسقا من المتغيرات المتداخلة والمتساندة وظيفيا(٥).

٤- المقترب الاتصالى: الذى يدرس عملية الاتصال وتبادل المعلومات بين الحاكم والمحكوم ويحلل قنوات الاتصال، والمعلومات التى تنساب فيها، والإجراءات المنظمة لها، وردود الأفعال المتوقعة إزاءها.

تجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن هذه المقتربات لا يمكن فصلها عن بعض فى أى تحليل سياسى للظاهرة السياسية، فهى تترابط وتتشابك، وتشكل منظومة متكاملة ضمن التحليل النظمى والبنائى الوظيفى.

ثانيا- خصوصية الحالة الفلسطينية:

تختلف هذه المقتربات ودرجة تماهيها مع الواقع الفلسطينى، بل يمكن القول إن المحلل لواقع الحياة السياسية الفلسطينية يشعر بأن تلك المقتربات وأدوات التحليل لا تصلح لمقاربة وتحليل الواقع السياسى الفلسطينى. إنها كمفاهيم وصياغات عقلية نتجت أو كانت وليدة بيئة غير بيئتنا. فالنظام السياسى الفلسطينى بخصائصه الحالية، والجهاز الإدارى للحكومة، إضافة إلى الحاكم، وجهاز القضاء، والمجلس التشريعى، والجماعات السياسية غير الرسمية، كالفصائل السياسية وجماعات الضغط والمصالح والعشائر والعائلات وكافة عناصر بنية الدولة - لا تزال - قيد التشكل والبناء.

وتشير توجهات النظام السياسى الفلسطينى، منذ تأسيسه، إلى أنه يسير بخطى واثقة نحو نظام حكم يقدر الشخص وليس المؤسسة، وبالتالى ينتج مؤسسات متوحدة مع شخص الحاكم، هذا فضلا عن تقديسه للفهلوة بدلا من القانون، وبالتالى تغيب المساءلة والمحاسبة وتعزز الفئوية والاستئثار لمن هو أقوى.

وبناء عليه، لابد من تكييف هذه المقتربات مع الواقع وخصوصية الحالة الفلسطينية. ومن هنا، فقد اعتمدت الدراسة على المقترب النخبوى كإطار تحليلى لدراسة النظام السياسى وأزماته المتلاحقة وأزمة نخبه السياسية، وذلك بعد تكييف المقتربات السابقة مع خصوصية الحالة الفلسطينية. فالمقتربات السابق ذكرها(النظمى، الحقوقى، البنائى - الوظيفى، الاتصالى) تفترض وجود نخب سياسية، وهذه الأخيرة تعتبر متغيرا ضمن متغيرات أخرى ضمن هذه المقتربات، ولكنها ليست المتغير الرئيسى. فالمقترب النظمى، والحقوقى، والبنائى - الوظيفى، والاتصالى وغيرها من المقتربات التى تقع ضمن التحليل النظمى، كلها تشرح التركيبة أو الظاهرة السياسية وتفككها إلى أجزاء، وكل جزء من هذه الأجزاء يعتمد على الجزء الآخر، أى يقيده ويضبط حركته وتفاعلاته. ومن هنا، يحدث التوازن بين الأجزاء، ولا يطغى أحدهما على الآخر، وبالتالى التوازن والتكيف والاستقلالية والاعتماد المتبادل ضمن منظومة متناسقة مترابطة منطقيا يمكن التنبؤ بحركتها ومستقبلها. فمثلا عند تحليل الظاهرة السياسية فى أى من المجتمعات الغربية، تفترض هذه المقتربات أن هناك نظاما قانونيا تخضع له النخب السياسية، ويكون سلوك تلك النخب ما هو إلا انعكاس لنظام مؤسساتى وقانونى معين. كما يفترض أن هناك مؤسسات لها أدوار معينة لا تحيد عنها تؤدى وظيفتها ضمن حدود مضبوطة ومقيدة، وبالتالى هناك تقسيم للأدوار والتخصص وتحديد وظيفى لكل جزء. وهذه النخب السياسية والنظام القانونى والمؤسساتى والوظائف أو الأدوار كلها تترابط وتتشابك ضمن نسق معين، وعليه يكون هناك توازن بين الأجزاء. والنتيجة تحقق هدف هذه المقتربات، أى التكيف والتوازن والاستقرار والانسجام بين مكونات ومفردات النظام. وتصبح الحياة السياسية مقطوعة سيمفونية ونموذجا رائعا وجميلا، أو كما ينبغى أن تكون عليه الحياة السياسية، وإن لم تكن كذلك فمهمة النخب السياسية وكافة مفردات النظام أن تجعلها جميلة منسجمة ومتناغمة.

ولكن الأمر مع الحالة الفلسطينية جد مختلف. فالمتغير القانونى والمؤسساتى والبنائى - الوظيفى والاتصالى لا قيمة لها أمام متغير النخبة السياسية. ففى النظام السياسى الفلسطينى، كل هذه المتغيرات هى تابعة لمتغير مستقل هو متغير النخبة الذى يحرك كل هذه المتغيرات ويتحكم بها.

وبناء لما سبق، تعتمد الدراسة على المقترب النخبوى، من حيث استقلاليته عن الأجزاء الأخرى المكونة للنظام السياسى التى هى متغيرات تابعة للمتغير النخبوى، فهذه الأخيرة تعمل باستقلالية كاملة ومطلقة وغير مقيدة بأى ضابط أو حدود. فلا القانون ولا المؤسسات ولا الأدوار ولا الوظائف تقيد النخب السياسية، بل هى نخب مستقلة عن كل ذلك وهى تتحكم بها. وعليه، تتعدد المحاور السياسية والإدارية ومراكز القوى وآليات اتخاذ القرار، فهذا كله لا يعمل عملا داخل المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، ومن خلال احتكامها لإطار قانونى وقضائى يضبط تفاعلاتها وآلية اتخاذ القرارات. فكلها تتبع للنخب السياسية ومواقفها وعقائدها وتصوراتها غير المنضوية تحت أى نظام قانونى مؤسساتى، وبالتالى فوضى فى الأدوار والوظائف وتداخل فى الصلاحيات.ومن هنا، فإذا كان هناك نظام رسمى يخضع لنزوات نخبه وتوجهاتهم الخاصة بدلا من المؤسسية، فهناك أيضا نظام غير رسمى مواز للنظام الرسمى، يطغى فى معظم الأحيان على النظام الرسمى ويخضع أيضا لتوجهاته الشخصية أو نخبه السياسية.

وعليه، فالنظام الرسمى، بمسمياته ومناصبه ومدرائه ووحداته وأقسامه ومكاتبه، لا يعكس آليات اتخاذ القرارات الفعلية أو صلاحية وسلطة المناصب والمسميات الرسمية، وبالتالى وجود مدير عام له نفوذ أكبر من الوزير، أو مدير دائرة له نفوذ أكبر من المدير العام، على سبيل المثال(٦).

كل هذه المعطيات تفسر لنا أزمة المؤسسات السياسية الرسمية

٥- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص١٠٧.

٦- جورج جقمان، مستقبل النظام السياسى .. http://www.muwatin.org/george/future.html

كالمجلس التشريعى – على سبيل المثال – وغياب دوره الوظيفى فى النظام السياسى، فضلا عن أزمة الأحزاب والفصائل السياسية والعسكرية ومنظمة التحرير الفلسطينية. النظام الفلسطينى يعمل ضمن المحاور وضمن الارتباطات الشخصية الرأسية والأفقية التى تشكل قيدا على العمل المؤسساتى والقانونى، ومن هنا، كان دور الفرد القائد البطل الملهم. فلا غرو والحالة تلك أن الرئيس الفلسطينى الراحل "أبو عمار" كان هو الصمغ اللاصق للنظام السياسى والإدارى. كما أن قادة كل الفصائل السياسية والعسكرية والتنظيمات الفلسطينية تمكنوا من تعزيز سلطاتهم وتكريس نفوذهم لدرجة مكنتهم من شخصنة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية. لقد أصبحت السياسات خاضعة لنزوات وأهواء قائد الفصيل، حتى لا يمكن القفز على سطوة القائد أو الأمين العام عند التعامل مع الفصيل أو التنظيم. فالسلطة والموارد والمكانة تجمعت بيده. وعليه، أصبح الفصيل السياسى تجسيدا لإرادة القائد وانعكاسا لرغباته. أما الجمهور، فهو حبيس موروث طويل من القيم والمفاهيم الإقصائية والإلغائية التى تقوم على الحقائق المطلقة وعلى الإحجام عن نقد الذات والإمعان فى تسفيه الآخرين ونبذهم، فضلا عن عدم رسوخ قيم العدالة والمساواة(٧). هذا فضلا عن أن هذه القيادات والنخب السياسية تتبع نمطا تعبويا مميزا وفريدا فى تنشئتها السياسية وغرس القيم السياسية لأفرادها، فهى تعبئ أفرادها بصورة مبالغ فيها، حيث تعظم وتضخم من أهدافها ومقاصدها وغاياتها دون أن تملك هذه القيادات والفصائل السياسية والعسكرية وسائل أو آليات تنفيذ تلك الأهداف الطموح والمثالية. وهذا النمط التعبوى إما أن ينتج أفرادا غير عقلانيين تابعين تبعية مطلقة للقائد أو للفصيل أو للمسئول، ويؤمنون بقيم مطلقة تغيب عنها الوسطية والاعتدال والمرونة، أو أن ينتج حالة من الإحباط والعزوف عن الشأن العام وعدم الثقة فى قيادات الفصائل والنخب السياسية، وكلاهما موجود فى المجتمع الفلسطينى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط التعبوى وأساليب التنشئة السياسية للفصائل السياسية الفلسطينية أفرزا أفرادا يخضعون وبشكل مطلق لأهداف وأفكار وميول قياداتهم السياسية، فأصبح هذا القائد أو ذاك المسئول هو الذى يعزى إليه الفضل فى تماسك الفصيل السياسى ووحدته، ليس ذلك فحسب بل أصبح هذا القائد أو ذاك المسئول يجسد إرادة الله فى الأرض .

بالإضافة لذلك، هناك اعتقاد سائد عند النخب السياسية لحركات الإسلام السياسى وأفرادها (حماس والجهاد الإسلامى) هو: أن الأمة العربية جربت نماذج مختلفة ما بين حركات وأحزاب وأنظمة وأيديولوجيات كلها فشلت فى الفكر والممارسة، والبديل هو الإسلام السياسى، أى أن الحركة الإسلامية هى المعقل الأخير وبالتالى يجب أن تنجح، مما ترتب على ذلك عدم الاعتراف بأى فشل، بل هذا الأخير لا مكانة له فى منظومتها الأيديولوجية وأنساقها العقدية، وعلى الجميع أن يلحق بقطار تلك الحركات وإلا جرفه القطار. وعليه، فهى ترفض المشاركة مع القوى السياسية الأخرى المخالفة لفكرها السياسى، لأن التاريخ أثبت فشلها حسبما تعتقد هذه النخب.

ترتب على هذا النمط التعبوى وأسلوب التنشئة السياسية غياب المعايير العقلانية والموضوعية، والتى من خلالها يمكن أن تحكم على الوقائع والأحداث والسلوك بالفشل أو يشوبه الخلل، وبالتالى يمكن تصويب الواقع والسلوكيات الخاطئة وتعديلها، بل الحاصل هو أن النجاح دائما حليف هذا القائد أو هذا الفصيل أو ذاك المسئول. ومن هنا، تضيع الرؤية المستقبلية والقدرة على استشراف المستقبل، وهذا ما وقعت فيه حركة حماس عند دخولها الانتخابات التشريعية، والتى أثبتت الوقائع والأحداث أن حماس لم تدخل الانتخابات ولديها رؤية مستقبلية ولا بناء عن تخطيط مسبق.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الرسمية كالمدرسة – على سبيل المثال لا الحصر – والتى من المفترض أن يكون لها الدور الرئيسى فى عملية التنشئة السياسية وغرس القيم والمفاهيم والتوجهات السياسية، لم تكن بالفاعلية والقوة والتأثير مقابل التنشئة التى تقوم بها الفصائل والقوى السياسية وقياداتها، حيث بعد عملية مسح أجراها الكاتب لعينة من الكتب المدرسية وخصوصا كتب التربية الوطنية، والتاريخ، والتربية المدنية، خلال مراحل تعليمية مختلفة وباستخدام منهج تحليل المضمون، فقد تبين من خلال عملية المسح وتحليل المضمون هذه أن عملية غرس القيم السياسية ركزت على القيم السياسية التالية: الحوار، وقيم التسامح والعدالة والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والدولة الفلسطينية المستقلة، وحرية الرأى والتعبير، وحرية تشكل الأحزاب، والمشاركة السياسية. بيد أن هذه القيم التى تم غرسها فى الطلبة لم تكن بقوة التأثير والفاعلية مقابل قوة وتأثير وفاعلية الفصائل والقوى السياسية بغرس قيمهم السياسية فى الطلبة والمجتمع الفلسطينى. حيث وجد الكاتب أن قوة تأثير القائد أو المسئول لهذا الفصيل أو ذاك هى بالفاعلية والقوة التى تفوق فاعلية وقوة تأثير المدرسة على الطلبة. هذا فضلا عن أن عملية التسييس التى تقوم بها الفصائل والقوى السياسية تقوم على غرس قيم سياسية تركز على : التبعية والخضوع المطلق لقائد الفصيل، وتنمية التفكير الاتباعى بدلا من تنمية التفكير العقلانى والموضوعى الذى ينمى استقلالية الفرد والقدرة على التفكير الإبداعى، وغرس قيم الطاعة والخضوع بدلا من قيم الحرية والإبداع والنقد، وغلبة التفكير الإطلاقى على النسبى، والتعبئة نحو أهداف وغايات قصوى ومثالية دون امتلاك الأدوات والموارد لتحقيق ذلك، الأمر الذى أدى إلى استشراء العنف السياسى فى النظام السياسى الفلسطينى(٨).

خلاصة ذلك أن هذه المعطيات تدلل على أن تلك المقتربات لا تتواءم والحالة الفلسطينية، حيث يسود هذه الأخيرة حالة من التشويش والفوضى والاضطراب وعدم وضوح التخوم الفاصلة

٧- انظر: هشام شرابى، مقدمة لدراسة المجتمع العربى، القدس ، منشورات صلاح الدين، ١٩٩٧ :
- حليم بركات، المجتمع العربى فى القرن العشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ .
- على الجرباوى، البنية القانونية والتحول الديمقراطى فى فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩ .

٨- عياد البطنيجى، العنف السياسى فى النظام السياسى الفلسطينى ١٩٩٣-٢٠٠٧، بحث غير منشور مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الدراسات العليا، العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨ .

فيما بين مكونات نظامه السياسى، نتيجة التشابك والتعددية فيما بين كافة مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، تصل إلى حد تهديد أداء تلك المؤسسات والمجالس وكافة مكونات النظام، الأمر الذى يتنافى مع تلك المقتربات. ويعزى ذلك إلى تحكم النخبة والقيادات السياسية الفلسطينية(المتغير المستقل) فى كل المؤسسات ومفردات النظام(المتغير التابع) وهذه الأخيرة تخضع خضوعا مطلقا للقيادات والنخب السياسية غير المنضوية تحت أى إطار قانونى أو قضائى أو مؤسساتى يضبط حركتها وتفاعلاتها، والنتيجة هى أزمة تلف أطراف النظام.

ثالثا- فى مفهوم النخبة :

تحول مفهوم النخبة إلى مفهوم محورى فى التحليل السياسى المعاصر. ولا يتوقع فى هذا الحيز الضيق أن نتناول كافة الإشكاليات النظرية المصاحبة للمفهوم، ولا تحديد مؤشرات دقيقة أو موضوعية لتوضيح من يمكن أن يندرج فى النخبة. ولكن ستعرض الدراسة لطبيعة وخصائص وتوجهات النخب السياسية الفلسطينية. ويمكن القول إن كل تركيب اجتماعى هيراركى يقتضى أن يكون داخله نخبة عامة تقف فوق قمة المجتمع، ونخب نوعية تقف على قمة كل قطاع من القطاعات الفرعية داخل المجتمع، هذا فضلا عن أن الفرز النخبوى حقيقة من حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية .

وهنا، يمكن تعريف النخبة بأنها "جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة، تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا فى حياة مجتمعاتهم، ومؤشر هذا التميز فى الأدوار هو تأثيرهم البالغ على مجريات الأمور وتوجيهها، كما ينعكس تأثيرهم على عمليات صنع القرارات الهامة فى مختلف مجالات الحياة"(٩). وعليه، فاستعمال كلمة نخب سياسية هنا يقصد بهم القادة السياسيون، أى من فى يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق، أى أنه ليس بالضرورة أن يكون من هو فى جهاز السلطة السياسية أفضل ما فى المجتمع. إذن، فكل من هم فى السلطة أو مقربون إليها يدرجون كنخب سياسية، هذا فضلا عن القوى الأخرى التى تقع خارج بناء السلطة الرسمية كالأحزاب وجماعات الضغط وأصحاب النفوذ السياسى والقادرين على التأثير فى صنع القرار. إذن هناك نخب سياسية داخل الحكم، ونخب سياسية خارج الحكم، الأولى يطلق عليها نخب سياسية رسمية، والثانية يطلق عليها نخب سياسية غير رسمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الواقع الفلسطينى قائم على أساس تعدد النخب وبالتالى تعدد مراكز القرار فى المجتمع السياسى الفلسطينى، وتعدد المحاور السياسية والإدارية ومراكز القوى وآليات اتخاذ القرار. وهذه النخب قد تتواجه وقد تتعاون، وإن كانت هذه النخب فى المجتمع السياسى الفلسطينى هى أقرب إلى النمط الصراعى منه إلى النمط التعاونى، بالرغم من أن كارل مانهايم - عالم الاجتماع - اعتبر أن وجود تعددية فى النخب يخلق فيما بينها ميزانا للقوى ويبحث عن مساندة الجماهير، وهو شرط لا غنى عنه من اجل الديمقراطية وحرية الرأى والتعبير والتداول السلمى للسلطة.

رابعا- النخب السياسية الفلسطينية :

هناك عوامل أخرى، إضافة لما ذكرناه سابقا، تبرر لنا اعتماد المدخل النخبوى فى فهم وتفسير حالة الاستعصاء السياسى والأزمات المتلاحقة التى أصابت، ولا تزال، الجسد الفلسطينى، وهى:

١- تخلف البنى الاجتماعية وسيادة النسق الأبوى والعائلى والعشائرى فى المجتمع الفلسطينى. وهذا المجتمع لم يتعرف على مؤسسات سياسية حزبية متطورة إلا فى فترات قصيرة من تاريخه(١٠). فأصبحت العملية السياسية والحياة السياسية تدار بعقلية زعيم قبيلة. والفصائل الفلسطينية هى أقرب إلى فصائل قبلية عشائرية منها إلى أحزاب وحركات سياسية بالمعنى الحقيقى للأحزاب السياسية.

٢- حرمان الفلسطينيين من الدولة التى هى عماد السياسة. " إن الدولة هى مدرسة السياسة ومحور فعاليتها وأنشطتها وتنظيمها"(١١). فبدون الدولة، لا تستقيم الحياة السياسية، بل لا معنى للسياسة فى غياب الدولة. وعليه مع غياب الدولة هذه، غابت العملية السياسية السليمة. فالحياة الديمقراطية والتنافس السلمى على السلطة والعملية السياسية والتداول السلمى للسلطة هى مغيبة عن النظام السياسى الفلسطينى، هذا فضلا عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتباينة والتى رسختها علاقات الاحتلال واللجوء والشتات المفروضة عليهم. ولا شك فى أن هذا التشوه حال دون بناء مؤسسات طبيعية متطورة، وبالتالى تشكيل أحزاب وبنى سياسية متطورة قادرة على إفراز نخب سياسية تكون قادرة على التكيف والمرونة والاستقلالية وتحقيق الانسجام والتوافق بين مفردات النظام بدلا من الصراع والإقصاء.

٣- التدخلات الخارجية والضغوطات التى تمارس على الفلسطينيين وعلى قياداتهم ونخبهم بوسائل مختلفة لإجبارهم على التماثل مع المعطيات السياسية التى تخدم الأطراف الخارجية.

٤- غياب الإجماع الوطنى حول الأهداف والقضايا الأساسية والمصيرية بين النخب الفلسطينية. ويظهر غياب الإجماع من خلال تعدد البرامج والاستراتيجيات على الساحة الفلسطينية.

تجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أنه بالرغم من الظروف الموضوعية (المتغيرات الخارجية وطبيعة الاحتلال الإسرائيلى) والتى تتحمل قسطا من المسئولية عن الخلل فى النظام السياسى، فإن القسط الأكبر بالتأكيد تتحمله النخب القائمة على العمل العام. فهناك خلل واضح وهيكلى، من مؤشراته - على سبيل المثال لا الحصر - العجز الفاضح عن إدارة النخب لأوضاعها الداخلية

٩- أحمد زايد ، نخب ما بعد الاستعمار، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٥ ، يناير ٢٠٠٧، مؤسسة الأهرام، ص٣٩.

١٠- ماجد كيالى، أزمة النظام السياسى الفلسطينى، مجلة الديمقراطية،العدد ١٩، يوليو ٢٠٠٥ ، مؤسسة الأهرام، ص ٢٢٩.

١١- محمد جابر الأنصارى، العرب والسياسة .. أين الخلل؟ بيروت، دار الساقى، ١٩٩٨، ص٧٧

وفقر فى بناء مؤسساتها وعلاقاتها وشعاراتها التى تكشف عن حالة التدهور فى النخب الفلسطينية التى أوصلت المجتمع الفلسطينى وأدخلته فى أتون حرب أهلية.

لقد جاء النظام السياسى الفلسطينى تتويجا لقاعه الاجتماعى المشوه والمضطرب. فالنخب السياسية- نتيجة للاحتلال والشتات الفلسطينى وهشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية وسيادة بنى عشائرية قبلية أبوية وغياب التواصل المجتمعى- لم تنشأ نشأة طبيعية عبر عملية تطور اجتماعى - اقتصادى طويل المدى بما يكفى لتراكم التقاليد السياسية والمؤسساتية.

فعند مجيء السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أسلو، الذى وقع فى سبتمبر ١٩٩٣، حيث بدأت تدشن نظامها السياسى الرسمى، فإنه سرعان ما اصطدم مع القاع السوسيولوجى للمجتمع الفلسطينى القبلى العشائرى، وهشاشة البنى الاجتماعية - الاقتصادية، هذا بالإضافة للجماعات المسلحة والقوى والفصائل السياسية التى كانت تعمل فى اتجاه معاكس للنظام السياسى الرسمى المتشكل للتو.

إن هذه الظروف والمعطيات أنتجت نخبا غير موحدة، لا تتمتع إلا بقدر يسير من التكامل والإجماع القيمى. وقد ترتب على ذلك تعزيز مجموعة من التقاليد والقيم غير المؤازرة للسلوك الديمقراطى، كرؤية العلاقات السياسية فيما بين الشرائح المختلفة للنخب السياسية من منظار الغالب والمغلوب والتشكك والارتياب والنظرة السلبية لمبدأ الحلول الوسط والنزوع إلى إقصاء الآخرين وتضييق حيز التسامح معهم. فهذه النزاعات لا تزال تميز المساحة الأكبر من الحياة السياسية الفلسطينية(١٢). وهذه القيم والتقاليد تعبر عن نفسها على الدوام فى سياق العلاقات بين النخب السياسية، سواء الرسمية أو غير الرسمية، خاصة النخب السياسية الإسلامية" فالعلاقات بين هذه الأطراف تحكمها درجة ملحوظة من التوتر وتثقلها تباينات سياسية وأيديولوجية وعقدية مهمة"(١٣). فى هذا الإطار، تعاظم دور الفرد، بل أصبحت شخصنة المؤسسة هى السمة الغالبة على القوى والمؤسسات السياسية. وأصبح الفرد الذى يملك مجموعة صغيرة جدا من المسلحين يحكم أكثر من الأجهزة الأمنية الرسمية، وله تأثير على المسار السياسى أكثر من المثقفين والمتنورين. وأصبحت العائلة والعشيرة والفصائل السياسية الفلسطينية أكثرة قوة وتأثيرا فى المجتمع من المؤسسات السياسية الرسمية للنظام، بل حتى تجرأ البعض على الاعتداء على مؤسسات السلطة الرسمية، ولم يستطع التجرؤ على الاعتداء على عائلة أو عشيرة. هذا فضلا عن غياب التكامل السياسى وضعف الثقافة السياسية التى ينتابها التوجس وعدم الاعتراف بالآخر والضغينة، وبالتالى غياب الثقة بين النخب السياسية، وإدارة هذه الأخيرة الحياة السياسية بعقلية زعيم قبيلة، مما أدى إلى حالة من العنف اللفظى والمادى وفساد سياسى وغياب الفعل السياسى المستقل والقادر على انتشال النظام السياسى من كبوته.

من هنا، تأتى أهمية دراسة النخب والقيادات السياسية الفلسطينية لما لها من دور رئيسى فى عملية صنع القرار، وما يقع عليها من مسئولية عن سياسات العنف، ولما لها من دور فى عملية استقرار أو عدم استقرار النظام السياسى. هذا بالإضافة لما للنخبة الفلسطينية من تأثير كبير على الجماهير، وبالتالى توجيهها كيفما ترى لتحقيق مصالحها وغاياتها.

إن غياب الانسجام والوحدة أو التنسيق والانسجام عن النخب السياسية يعد من أبرز الإشكاليات السياسية التى تواجه النظام السياسى الفلسطينى. هذا فضلا عن غياب الشعور بالثقة والتسامح والقيم الديمقراطية عن العمل السياسى وفيما بين مختلف السلطات والهيئات والمؤسسات المكونة للنظام السياسى، والتى يحكمها قدر من المنافسة والرغبة فى التهميش والإقصاء ودرجة مقلقة من الازدواجية والتشابك وغياب التنسيق(١٤). وقد برزت هذه الإشكالية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات عن النظام السياسى. وقد اتضح عمق هذه المعضلة خلال انتفاضة الأقصى، حيث كشفت هذه الانتفاضة عن أن قيادة النظام السياسى الفلسطينى، ممثلة بشخص "أبو عمار" استمدت قدرتها على إدارة النظام السياسى الفلسطينى بحكم شرعيتها الكاريزمية والتاريخية، وليس على أنها تجسيد لمؤسسة القيادة.

إن تعدد مراكز القوى وتعدد النخب والقيادات السياسية، سواء فى مؤسسة السلطة أو المعارضة أو الفصائل، وعملها وفق برامج واستراتيجيات وسياسات متناقضة، عمق من أزمة النظام السياسى. هذا فضلا عن المنافسة والرغبة فى التهميش والإقصاء، والذى يؤدى إلى سيطرة التوتر والعدائية فى العلاقات بين النخب السياسية الرسمية وغير الرسمية، وكافة مفردات النظام السياسى. هذه الوضعية تسهم بشكل كبير فى زيادة ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسى وتفكك النظام.

إن ظاهرة الصراع بين القوى السياسية على القيادة السياسية والتحكم بالقرار الفلسطينى، هى انعكاس لأزمة نخبوية، سواء أكانت داخل السلطة أم بينها وبين المعارضة. كما يعيق غياب الوحدة وضعف المؤسسة على مستوى القيادة السياسية من بناء النظام السياسى على أسس ديمقراطية، ويفقد النظام السياسى أهم عنصر من عناصره، وهو وجود قيادة ذات سلطة إكراهية تمارس سيادتها على كافة شرائح المجتمع.

وعليه، فأزمة النخبة السياسية الفلسطينية هى المتغير الرئيسى فى تفسير أزمة النظام السياسى الفلسطينى، لأنه لو كانت هناك نخب سياسية بالمعنى الحقيقى للمفهوم لحلت كافة المعضلات، أو معظمها على الأقل. ولو كانت هناك نخب فلسطينية متماسكة حول القضايا الوطنية، الاستراتيجية والتكتيكية، لضعف تأثير العوامل الخارجية، ولما وصل الداخل الفلسطينى إلى ما هو عليه من

١٢- باسم الزبيدى، الثقافة السياسية الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٣، ص ٢٨

١٣- المرجع السابق ، ص٢٩

١٤- المرجع السابق، ص٨٢

http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/09-01-2004/a.16htm.

انشطار النخب وفوضى وصراعات أهلية، وغياب القيادة القادرة على توحيد مفردات النظام. واللافت للنظر، أنه فى الوقت الذى تتقوض فيه أركان المشروع الوطنى (الهوية والاستقلال والدولة) وانشطار الوطن إلى سلطتين، سلطة فى رام الله وأخرى فى غزة، لا تبدى بعض النخب الفلسطينية قلقا كبيرا، بل تتعاطى مع تلك الأزمة وذلك الانشطار تعاطيا قدريا وسلبيا.

خامسا- مأزق النخب الفلسطينية :

وتبرز فى هذا الإطار أسئلة حول أسباب عجز القيادات الفلسطينية عن إدارة الشأن السياسى والحياة اليومية، وسنستعرض هنا بعضها:

١- غياب التوافق والانسجام: حيث يصعب الحديث عن مشروع وطنى فلسطينى فى ظل انشطار النخب ضمن أهداف متناقضة واستراتيجيات عمل متناقضة، الأمر الذى يسمح لأطراف خارجية بالتدخل وتعميق الأزمة الفلسطينية لغياب المناعة أو الحصانة الذاتية، وبالتالى استباحة النظام السياسى، كما هو حاصل اليوم.

ويمكن قياس عدم التجانس وحالة التشظى بين النخب السياسية الفلسطينية من خلال المؤشرات التالية:

أ- المؤشر الأول: الممارسة البرلمانية: عند تشخيص وتحليل سلوك النخب فى أثناء الممارسة البرلمانية، اتضح تغيب بعض النواب عن الجلسات المقررة، وحدة الخلافات التى كانت تنتاب جلسات المجلس التشريعى، وتكرر مقاطعة جلسات المجلس التشريعى لعشرات المرات، وكانت النتيجة شللا تاما فى الحياة البرلمانية الفلسطينية. ويعد الاعتقالات التى قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلى لنواب حماس فى المجلس التشريعى، رفضت حماس حضور الجلسات البرلمانية بحجة أن كتلة فتح البرلمانية يمكن لها أن تستغل غياب النواب عن كتلة حماس فى إقرار تشريعات تخدم مصالحها. وهذا يعكس عدم الثقة بين النخب السياسية. ويعد هذا مؤشرا مهما لقياس غياب التجانس والإجماع والتوافق وغياب الثقة بين النخب السياسية. وعليه، وقع المجلس التشريعى، الذى يعكس كافة ألوان الطيف السياسى الفلسطينى، فى فخ التجاذبات السياسية، خلافا للتقاليد والأعراف الدستورية الراسخة، هذا بالإضافة إلى انه افتقر إلى روح الفريق، وحاولت الكتل الرئيسية فى المجلس، خاصة كتلة حماس وكتلة فتح، إنجاز أجندتيهما الخاصتين على حساب الأجندة الوطنية وقواعد التعاون الداخلى لإنجاز المهام المنوطة به. هذا فضلا عن حالة التوتر والمناكفة التى حكمت العلاقة بين المجلس التشريعى والرئاسة(١٥).

ب- المؤشر الثانى: غياب اللغة المشتركة، أى غياب الأهداف المشتركة والطموحات التى تسعى إليها النخب، ويظهر ذلك من خلال تعدد الاستراتيجيات، فهى بعدد الفصائل الفلسطينية وكل واحدة منها تلغى الأخرى.

ج- المؤشر الثالث: غياب التفاعل الشخصى، بمعنى أن شبكات الاتصالات والصداقة والتأثير، ودرجة الاتفاق بين النخب على الأهداف والسياسات، والإحساس المتبادل بالثقة بين أعضاء النخبة، كل ذلك غائب عن النخب الفلسطينية التى هى مرتبطة بعلاقات مع الخارج أكثر من الارتباطات الداخلية فيما بينهما.

د- المؤشر الرابع: تباين الثقافة السياسية للنخب، بين ثقافة سياسية وطنية تفصل السياسة عن الدين، وثقافة سياسية تدمج بين الدين والسياسة، بل وتسييس الدين من خلال إسقاط أو تنزيل بعض النصوص الدينية على سلوكها السياسى. وقد وصل الأمر بالبعض إلى تقديس سلوكه السياسى، وإسقاط بعض النصوص على سلوك الآخرين لإظهاره بعدم التوافق مع الدين وبالتالى تكفيره. هذا التناقض خلق صراعا بين النخب السياسية، على شرعية من يمثل الفلسطينيين، وانعكس على غياب الأهداف المشتركة، وجعل هناك تعددا فى مراكز صنع القرار، مما أفقد النظام السياسى القيادة الواحدة. لقد ترتب على ذلك فقدان النظام السياسى للسلطة الإكراهية التى بدونها يفقد قدرته على الاستمرار والمحافظة على بقائه. وهذا كان عاملا وسببا أساسيا فى تفجير العنف السياسى الفلسطينى.

٢- فى تفسيره لأزمة النخب فى المشرق العربى، ذهب المستشرق والمؤرخ الأمريكى بيتر مانسفيلد، إلى "أن دول الشرق الأوسط عموما شهدت فى القرون الأخيرة نمطا متكررا من نسف التراكم الاقتصادى والثقافى والسياسى مع كل تغيير، ولذا فإن التقدم بالمعنى الحقيقى لا يكتمل ولا يطرد، فكلما جاءت نخبة لعنت أختها، وأبادت ما أنجزه السابقون"(١٦). فالنخب السياسية فى الشرق العربى تكونت نتيجة إقصاء ورفض وإلغاء الآخر، وهى على استعداد للانقضاض عليه والقضاء على كل ما يمثله من مؤسسات وأبنية ورموز وقيم، عندما تتوافر الظروف المناسبة. ولأن كل نخبة تريد أن تلعن وتلغى تجربة سابقتها ليبدأ المجتمع من جديد من الصفر، فإن ذلك يفقد العملية التراكمية التى بدونها لا يمكن إحداث تطور فى الواقع.

ونحن نرى أن ابن خلدون ، عالم الاجتماع والمؤرخ العربى الشهير، سبق مانسفيلد فى تحليله هذا، حيث عزا ابن خلدون- فى مقدمته الشهيرة وذائعة الصيت- أزمة الحضارة الإسلامية والعربية، وبالتالى أزمة النخب العربية بالتبعية، إلى غياب عملية التراكم الحضارى التى بدونها لا تقوم ولا تكتمل الحضارات والمؤسسات الإنسانية.

وبالتطبيق على أزمة النخب الفلسطينية، نطرح التساؤل الرئيسى التالى: هل أزمة النخبة الفلسطينية هى تكرار التأزم السياسى للحضارة العربية الإسلامية؟ بمعنى آخر: هل الأزمة الراهنة من الصراع النخبوى الفلسطينى القائم فى هذه الأثناء، وخصوصا بعد وصول حركة حماس وتبوئها النظام السياسى بعد الانتخابات التشريعية الثانية، تهدف إلى إلغاء مرحلة متشكلة والبدء بمرحلة جديدة، وهو ما يعنى البدء من نقطة الصفر بدلا من

١٥- للنظر فى أداء وتقييم المجلس التشريعى الثانى، انظر: على مهنا، أوراق تقييم أداء المجلس التشريعى الثانى .. مهام وانجازات، معهد السياسات العامة، رام الله ، ٢٠٠٧.

١٦- عبدالعظيم حماد، الأسباب البعيدة لأمراض النخبة المصرية، الأهرام، ٣١ مارس ٢٠٠٨.

نقد المراحل السابقة من تاريخه السياسي وخصوصا تجربة الحكم الذاتي، حتى يمكن تصويبها والإضافة عليها بدلا من إلغائها والبدء بمرحلة جديدة؟

يعد تشكل النظام السياسي الفلسطيني على جزء من الأراضي الفلسطينية مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية - حيث أصبحت هناك سلطة فلسطينية وطنية تمارس سيادتها على جزء من الوطن - بعدما كان النظام السياسي نظام حركة تحرر وطني يناضل من الخارج. هذا التحول ألقى بظلاله على كافة مناحي الحياة الفلسطينية وعلى البنية السياسية بشكل خاص، كما شكل اختبارا قاسيا على مدى قدرة الفلسطينيين على إدارة أمورهم بأنفسهم. أمام هذا التطور التاريخي، كان هناك رهان خارجي وداخلي على إفشال تلك التجربة التاريخية. إسرائيل كانت تراهن على فشل هذه التجربة، وبذلت كل ما في وسعها لإفشالها وتقويضها حتى تثبت للعالم أن الفلسطينيين أعجز من أن يقودوا أنفسهم، وبالتالي لا بديل عن الاحتلال أو أي طرف خارجي يقودهم. كما هدفت إسرائيل من وراء إفشال تلك التجربة إلى أن هذا الفشل يعطيها مبررا لكي تتملص من استحقاق أوسلو الذي يطالبها بالتنازل للفلسطينيين، وبالتالي تصبح لهم دولة مستقلة مجاورة لدولة إسرائيل قد تهددها في المستقبل. أما الطرف الداخلي الذي سعى دون كلل أو ملل لإفشال تجربة السلطة وتقويضها تمهيدا لقيادة الشارع الفلسطيني، وبالتالي تشكيل السلطة والمجتمع وفق مبادئه وأيديولوجيته، والاستفراد بكافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وإخلاء الساحة أمامه، فهذا الطرف الداخلي المتمثل بالنخب والقيادات السياسية لا يستطيع أن يعمل ويتعايش مع الآخرين، بل لديه أصلا مشكلة مع الآخر، بل هذا الآخر أصبح هو العدو فيما بعد وأصبح يتساوى ويتماثل مع العدو الحقيقي ألا وهو إسرائيل. فهذه العلاقات بين النخب والقيادات السياسية هي إذن علاقة إقصاء وإلغاء، وهي سمة تلف معظم النخب السياسية. وعليه، فقد صيغت البرامج ووضعت المخططات لإنهاء التجربة، وذلك قبل أن تتجسد على أرض الواقع، وبالتالي الحكم عليها من خلال ممارساتها ونقدها وتقويمها وتصويبها، بدلا من الحكم المسبق عليها كما فعلت النخب السياسية وقوى المعارضة لهذه التجربة بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص. كيف لا وقد أعطته السلطة الفلسطينية كل المبررات لكي يعمل هذا الطرف على تقويضها ومنها: ممارسات السلطة من فساد واستبداد واستفراد وعدم الالتزام بالمبادئ القانونية - وهنا لا ننكر الدور المشرف لبعض قيادات السلطة في مجال العمل الوطني الفلسطيني- وعجز السلطة عن تحقيق ما وعدت به شعبها من رخاء وتحقيق بناء الدولة، وعدم قدرة النظام السياسي الفلسطيني المتشكل للتو على أداء وظائفه. وعليه، أصبحت هناك أزمة تعاني منها السلطة وهي متمثلة بأزمة شرعية الإنجاز، وهي النتيجة الحتمية لكل ما سبق، وهي تتمثل بعدم قدرة السلطة الفلسطينية على إنجاز ما وعدت به بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، فلا هي استطاعت أن تكبح العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ولا هي استطاعت تحويل الموارد المادية والبشرية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي لدفع العملية السلمية وكسب تأييد دولي للقضية الفلسطينية التي هي في تراجع الآن. وحتى لا نحملها -السلطة- فوق طاقتها، فإننا نؤمن بأن هذا العمل ليس من السهل تحقيقه في ظل اختلال موازين القوى الدولية والإقليمية لصالح إسرائيل، فهو يحتاج لجهد كبير وعمل مضن وأن يكون ضمن استراتيجية عمل وطني تجمع عليها كافة القوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني. هذا العجز، وأزمة شرعية الانجاز وفرا غطاء شرعيا استغلته النخب السياسية المعارضة للانقضاض على النظام السياسي القائم بهدف تقويضه تمهيدا لتشكيله وفق برنامجها وأيديولوجيتها، وبالتالي إنهاء التجربة التاريخية، وإسقاط الفلسطينيين في هذا الاختبار التاريخي القاسي، والبدء بتجربة تاريخية جديدة تبدأ من الصفر لا أحد يعلم كيف ستنتهي. ولكن ما أشبه اليوم بالبارحة، فإن معضلة الحضارة العربية الإسلامية، وبالتالي أزمة النخب السياسية نتيجة لذلك، حسبما يعلله ابن خلدون، هي الانقطاع التاريخي والجغرافي للحضارة العربية والإسلامية بسبب موجات التصحر والغزوات البربرية والبدوية. وعليه، فقدت الحضارة العربية والإسلامية عمليات التراكم التي بدونها لا تقوم ولا تكتمل الحضارات والمؤسسات الإنسانية، والنتيجة انقطاع تاريخي (زماني) وجغرافي يؤدي إلى غياب التراكمات الحضارية وتقويضها. وبذلك، فكل بنية اجتماعية أو حضارية على مدى التاريخ العربي والإسلامي تجد نفسها تبدأ من الصفر، نظرا لغياب تجارب سابقة عليها، لأنه تم تقويضها، وبالتالي تحتاج لفترات طويلة - بدلا من اختزال الزمن - حتى تتشكل وتتبلور ملامحها. وعندما تكتمل وتنجز شيئا، يعاد هدمها من جديد للأسباب ذاتها.

وهو ما يتكرر اليوم في الحقل السياسي الفلسطيني بفعل العملية الهادفة إلى القضاء على مرحلة تاريخية بكاملها بهدف البدء بمرحلة جديدة بدلا من عملية تراكم للإنجازات وتصويب الأخطاء، وهو ما يعني الدوران في الحلقات السياسية المفرغة وتكرار عملية البناء ثم الهدم والبدء من الصفر، وهو ما يفقد عملية التراكم، والتي بدونها لا يمكن إحداث طفرة حضارية في كافة المجالات. وذلك أيضا ما عبر عنه ابن خلدون بمقولته: " في الأوطان الكثيرة، القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة" ، والسبب في ذلك "اختلاف الآراء والمذاهب والأهواء، وأن وراء كل رأي منها هوى وعصبية تمانع دونها فيكثر الانقضاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت، لأن كل عصبية تظن في نفسها منعة وقوة ".

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه في ظل اشتداد الوضع الفلسطيني حلكة وصعوبة، ارتفعت في الآونة الأخيرة الأصوات من قبل بعض النخب السياسية والمثقفة تطالب بحل السلطة الفلسطينية للخروج من المأزق الراهن، والعودة بالصراع مع الاحتلال إلى جذره الأصلي كصراع بين سلطة احتلال وشعب خاضع لها. وقد أخذت هذه الدعوة تجرف إليها أعدادا متزايدة من المناضلين والمثقفين الفلسطينيين. واللافت للنظر أنه في الوقت الذي تطالب فيه هذه النخبة بحل السلطة الفلسطينية، تتأسس سلطة جديدة في غزة بقيادة حركة حماس، هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، فإن المطالبين بهذه الخطوة لا يقدمون مبررات مقنعة لذلك على اعتبار أن تلك الخطوة، أي حل السلطة، ستكون هي الحل الأفضل للمأزق الحالي. وهناك أيضا رؤية أخرى تطرحها بعض النخب الفلسطينية، أحدثت جدلا واسعا في أوساط السياسيين والمثقفين الفلسطينيين مؤخرا. مفاد هذه الرؤية العودة لخيار الدولة ثنائية القومية (فلسطينية- صهيونية) والتعايش

المشترك الذى يكفل تذويب مختلف الجوانب الرمزية والحادة فى الصراع كـ(اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود). والمفارقة العجيبة أن حركة التحرر التى تخفق فى تحقيق هدف محدود مؤيد من كثير من العالم ومدعم بأساس قانونى، هذه الحركة تقحم أو يطرح عليها من قبل نخبها هدف أكثر تعقيدا، هو حل "الدولة الواحدة ثنائية القومية".

المهم فى هذا السياق ليس مناقشة تلك الأطروحات ومدى عقلانيتها ونفعيتها، بل هو تبيان أن النخب السياسية القائمة على العمل السياسى لا تعمل على تحقيق التراكم من خلال تحقيق إنجازات حتى لو كانت بسيطة. فبتراكم هذه الإنجازات البسيطة، سوف تحقق نقلة نوعية فى التطور السياسى والمؤسساتى، بل حتى نحو التحرير والاستقلال وبناء الدولة. بيد أن هذه النخب تسعى لتغيير جذرى من خلال نسف كل ما هو سابق وكل ما هو قائم والقضاء عليه وإنهائه وتشكيل وضع سياسى واجتماعى واقتصادى جديد لا علاقة له بالسابق. وهذا يدلل على تحليلنا السابق فى أن مأزق النخب يتمثل فى نسف الإنجازات وتحطيم كل ما هو قائم للخروج من المأزق، ومن ثم تكرار عملية البناء ثم الهدم والبدء من الصفر، وهو ما يفقد عملية التراكم كما قلنا. واللافت للنظر أن عملية الإلغاء والقضاء على الأوضاع القائمة وتحطيمها وتشكيل بنى سياسية جديدة تبدأ من الصفر، كأنها انعكاس للقيم والتصورات التى تعتمل داخل النخب السياسية القائمة كما قلنا على الإلغاء وإقصاء الآخر وعدم الثقة، وهى بالتالى انعكاس لتلك القيم والتصورات وإسقاطها على الأوضاع القائمة لأنها أوضاع من تشكيل نخب سياسية أخرى لم تشارك هذه النخب المطالبة بالتغيير الجذرى فى بناء الوضع القائم. وبالتالى، فهذه النخب لا تبحث عن الجيد والحسن فى الوضع القائم وبالتالى تطويره والمحافظة على تراكم الانجازات، بل تبحث عن القبيح والسيئ ليعطيها المبرر الشرعى للقضاء على كل ما هو قائم وتعبئة المجتمع نحو هذا الهدف. والمشكلة أن هذه النخبة، سواء أكانت السياسية أم المثقفة التى تطالب بالتغيير الراديكالى، لا تدرك أنها هى أس البلاء وليست المؤسسات أو الأوضاع القائمة، فهذه الأخيرة هى من صنعها وتتويج لفعلها هى. وعليه، فحتى لو تم تغيير الواقع جذريا، كما تطالب به هذه النخب، فإنه لا يمكن لعقليات سابقة تعتمل بها هذه القيم المطلقة أن تقود وتتبوأ المرحلة الجديدة بنفس العقليات القديمة.

إذن، فهل ما يجرى اليوم فى الأراضى الفلسطينية يكرر المأزق السياسى للحضارة العربية الإسلامية وتكرار الانقطاع التاريخى والزمنى بين المراحل، وبالتالى إنهاء مرحلة تاريخية متشكلة والبدء بمرحلة تاريخية جديدة تبدأ من الصفر؟ وهل ما يجرى فى هذه الأثناء هو لعنة - كما يقول مانسفيلد - من قبل "النخب السياسية الجديدة" "للنخب السياسية التقليدية"؟ فهل هى إذن أزمة نخب؟ الأمر الذى يدفع إلى القول إن هناك انهيارا للنخب الفلسطينية وهو ما يدفع إلى القول ايضا إن النظام السياسى يشهد مرحلة نهاية النخب السياسية الفلسطينية غير القادرة على انتشال النظام السياسى من مأزقه.

فمع فقر وضعف النخب السياسية امام هذه المرحلة التاريخية الفاصلة التى يمر بها المشروع الوطنى الفلسطينى، بسبب حالة التفكك النخبوى وغياب الفعل السياسى وعجزه عن التأثير فى سلوك الآخرين وتجميع المصالح وحشد المطالب - إذن لا غضاضة من القول إنها مرحلة نهاية النخب السياسية الفلسطينية العاجزة عن الفعل والعطاء فى أحلك الظروف التى يمر بها المشروع الوطنى. إن جميع هذه التحديات الخارجية والداخلية تقود إلى ظهور نخب سياسية وقيادات فاعلة تسعى إلى إزالة الأخطار وتحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع والتصدى للعدوان، وتعمل من أجل تقدم ونهوض المجتمع فى شتى المجالات وتجدد الثقة فى النفوس وتعمل جاهدة على إزالة الانقسامات والخصومات. فأين النخب والقيادات السياسية الفلسطينية من كل ذلك؟

وبينما الواقع الفلسطينى واقع فى لجة من التناقضات الحادة فى العمل السياسى، فلا تزال النخب السياسية تتعاطى معها من منظور مصلحى ضيق بهدف الحفاظ على الذات والمصالح الحزبية الضيقة، ولا تزال تتغلب المساومات المصلحية الضيقة بين النخب السياسية التى تنحاز لطائفة بذاتها وأيديولوجية بعينها بدلا من المساومات البراجماتية التى تعنى توافقا عقلانيا بين المصالح المتضادة، وبالتالى الوصول إلى حل وسط يرضى جميع الأطراف، والذى نحن الفلسطينيين بأمس الحاجة إليه. وعليه، لا مشاحة فى أن المرحلة التاريخية التى يمر بها الواقع الفلسطينى هى مرحلة نهاية النخبة الفلسطينية، لأن هذه الأخيرة يفترض فاعليتها فى الأزمات والشدائد، وليس الهروب والتقوقع حول الذات حفاظا على مصالحها الخاصة، واستغلال الأزمات المجتمعية والسياسية لتحقيق مصالحها الخاصة وبالتالى تعميق أزمة النظام السياسى.

سادسا- الاستنتاجات والتوصيات :

١- إن عقلانية أى موقف فلسطينى للخروج من المأزق الراهن تفرض على كافة الفاعلين السياسيين(النخب السياسية) إعادة مراجعة وتقييم المرحلة السابقة لتجاوز سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها. وعليه، مادام هناك انقسام داخل الحركة الوطنية الفلسطينية بين قوتين واستراتيجيتين، لا يمكن فعل أى تقدم فى المشروع الوطنى وتحقيق الأمن الداخلى والاستقرار السياسى دون حل لهذا الإشكال ودون مراجعة المرحلة السابقة ودون توفيق بين المتناقضين فى مركب واحد يجمع محاسن كليهما ويتجاوز سلبياتهما. إنه دون فقه المراجعة هذا، لا يمكن الحديث عن انفراج حقيقى وحل لإشكالية الاستعصاء السياسى الذى تعانيه الساحة الفلسطينية، وسوف تبقى حالة الأزمة من تشرذم وفقدان البوصلة وحالة الانقسام فى المشروع الوطنى كما هى دون حل. إن المشكلة هى أن فقه المراجعات، أى النقد الذاتى والبحث عن مواطن الخلل ورصد أسباب الفشل، لا يزال غائبا عن النخب السياسية الفلسطينية التقليدية إن صح التعبير، لأنها لا تزال تسترشد بقيم مطلقة قائمة على الإلغاء وغياب الثقة والتوجس وغياب المساومات العقلانية القائمة على الحلول الوسط، وهذا ما أدى إلى بروز تحالف سياسى جديد على الساحة الفلسطينية، وهو منتدى فلسطين(١٧). إذ يعبر هذا المنتدى عن فقدان الأمل فى النخب

١٧- انظر: منتدى فلسطين

http://www.palestineforum.ps/arabic/intro.html

السياسية القائمة وعجزها عن تجاوز المأزق الذى يعانيه الواقع الفلسطينى، وهو ما دفع إلى تشكيل تحالف سياسى اقتصادى - ثقافى جديد (منتدى فلسطين). وهذا يدلل على أن الأمل فى إيجاد حل والخروج من المأزق السياسى لا يكمن فى النخب السياسية الراهنة، ولا يمكن أن يخرج الحل من تلك النخب دون مراجعة مواقفها وبلورة موقف واستراتيجية جديدة تواكب المتغيرات التى تشهدها الساحة الفلسطينية والدولية، والشروع فى حوار اجتماعى وسياسى بين كافة الفاعلين فى الجسد الفلسطينى، فى الداخل وفى الشتات، بهدف تطوير تحالف سياسى استراتيجى جديد.

٢- لا ريب فى أن إصلاح النظام السياسى الفلسطينى والاتفاق على استراتيجية عمل وطنى تصهر الكل الفلسطينى، يكون عنوانها التحرر من الاحتلال، وتحقيق التوازن المطلوب بين المجتمع والسلطة، يتطلب إصلاح النخب السياسية التى تقود العمل الوطنى الفلسطينى بعقلية ثأرية، لأنه بدون هذا الإصلاح النخبوى الفلسطينى سوف تبقى أزمة النظام السياسى الفلسطينى تراوح مكانها، وسيبقى الاحتلال جاثما على صدور الفلسطينيين، وسيبقى منتشيا لهذا التمزق النخبوى الفلسطينى الذى يستغله العدو فى تدمير المشروع الوطنى الفلسطينى وإظهار الفلسطينيين وكأنهم جوهر المشكلة.

٣- يبدو أن الثقافة السياسية الفلسطينية للنخب قد اعترتها صراعات فكرية متناقضة، من جراء ما أصابها، ولا يزال، من صدمات حضارية فى تفاعلها مع قوى الهيمنة والاستغلال التى تملك أسباب القوى المادية والعسكرية والتكنولوجية. هذه الصدمات أحدثت ردود أفعال متناثرة وآنية وتعبوية لما تطرحه سياسات القوى الاحتلالية الاستيطانية، التى تهدف إلى تفتيت وتذويب الهوية الفلسطينية. فى هذه الظروف الصعبة غير المستقرة، تولدت الثقافة السياسية الفلسطينية، وبفعل عوامل التأثير هذه جعلت الثقافة السياسية الفلسطينية للنخب متناقضة متناثرة، وأصبحت التعبئة هى أساس العمل السياسى، وأصبح العنف سلوك وأداة تغيير فى ظل غياب الإجماع القيمى. وعليه، ففى معترك كل هذه التيارات والخطابات الثقافية التى أوصلتنا إلى تلك الأزمات السياسية والمجتمعية، وإلى ما أصاب المواطن والوطن من إحساس بالعجز والشلل، أصبح من الجلى أنه لا يجدى استمرار حالة الاستقطاب فى التوجهات والمواقف والرؤى لتجاوز التردى وحالة الانقسام والانكشافية التى يعانيها النظام السياسى الفلسطينى. وعليه، فإن حلحلة الأزمة تتمثل فى تجاوز ردود الفعل القائمة بين النخب السياسية وبلورة ثقافة سياسية تنمى الضمير والوازع، وتحفز الإنسان إلى ألا يرى نفسه كمرجعية أولى وأخيرة، وبالتالى لن يجدى التمسك والتحجر فى أسلوب أحادية التوجه والتعصب، وادعاء امتلاك الحكمة المطلقة. هذا كله يدفع إلى الحاجة للمراجعة والتصحيح، وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن إجماع وطنى شامل وبلورة استراتيجية عمل وطنى تصهر هذه المتناقضات فى بوتقة عمل وطنى تكون غايتها تحرير الوطن.

٤- بناء لما سبق، لا يمكن التعاطى وقبول المشاريع المطروحة اليوم من قبل بعض النخب السياسية التى تسعى للتغيير الجذرى فى النظام السياسى الفلسطينى، من خلال الانقلاب الشامل على الأوضاع القائمة بهدف تغييرها تغييرا كليا وجذريا، لأنه لا الواقع المحلى الفلسطينى ولا الدولى والإقليمى جاهز لتقبل ذلك والتعاطى مع تلك الأطروحة الراديكالية. هذا فضلا عن عدم جاهزية النخب السياسية القائمة لقيادة التغيير الراديكالى لغياب البديل الأفضل القادر على دفع النظام السياسى إلى الأمام. هذا فضلا عن أن التوصل إلى صيغة قرار فاعلة وسليمة لا بد أن يسبقه توافر الوضوح فى الرؤية قبل اتخاذ القرار والإحاطة بالمقدمات واستيعاب الواقع وتشخيص كل تناقضاته والتدخلات المؤثرة فيه، بغية التوصل إلى صيغة قرار فاعلة وهادفة وسليمة لانتشال الوضع السياسى من كبوته. هذا الأمر لا يتوافر لأصحاب هذه الرؤية . وصدق الشاعر حين قال "لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا". وبالتالى، فإن الإقدام على تلك الخطوة من قبل البعض، ولو بالقوة، فحتما ستكون نتيجته الفوضى وضياع المشروع الوطنى الفلسطينى فى متاهات الفوضى الداخلية لفترات طويلة من الزمن. وعليه، فهى خطوة نحو الانتحار الجماعى. ولكن هذا لا يعنى قبول الوضع الراهن للنظام السياسى على حاله هذا، فلا بد من الإصلاح التدريجى وإدخال تعديلات على أدائه وظائفه، ودمقرطة النظام وتوفير الاستقرار والسماح بتداول السلطة من خلال الانتخابات الدورية، وإعطاء أولوية للبناء الداخلى لتحقيق الاستقرار السياسى، حتى يتسنى الإصلاح التدريجى للنظام.

٥- لا يمكن لأى عاقل أن يتفهم، أو أن يغفر بأى شكل من الأشكال، أن تؤدى بنا الأمور إلى ذلك الانقطاع وإلغاء التراكم من خلال الإلغاء الجذرى للواقع الحالى بكل ما فيه. ولا يمكننا أن نتفهم بأى شكل من الأشكال أن تؤدى بنا الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، سواء أكان ذلك على صعيد العمل السياسى، قضية ووجودا، أرضا وشعبا، هوية وثقافة، أم على صعيد الفتن والصراعات السياسية الداخلية غير المنضبطة. وعليه، فمن أجل ألا ندخل نفق التحولات الانقلابية، ومن أجل ألا نعود إلى الصفر فنراكم الإحباط واليأس والفشل، ومن أجل فلسطين، ليس هناك من حل غير وحدة القيادة السياسية الفلسطينية، فذلك هو القانون الذى حكم مسيرة الدول المستعمرة.

الخلاصة :

نخلص من التحليل السابق إلى أن تحليل أزمة النظام السياسى الفلسطينى وكشف معضلاته والعطب المزمن الذى أصابه، ولا يزال، يعتمد على المقترب النخبوى كمتغير رئيسى أو مستقل لتفسير الأزمة الهيكلية التى تلف كافة جوانبه. فإصلاح مؤسسة النخبة - إن صح التعبير - هو المدخل الرئيسى لإصلاح النظام وتحقيق التكيف والتوازن والاستقلالية

السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط .. المحددات والدوافع

محمد أبو غزلة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

اليابان ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، ولها علاقات اقتصادية حيوية مع دول الشرق الأوسط، خاصة النفطية منها، فهى مستهلك رئيسى للطاقة، وعادة ما يكون اقتصادها عرضة لتقلبات العرض والطلب والزيادة فى أسعار الطاقة وغيرها من المواد الأولية التى يعتمد عليها الاقتصاد اليابانى بشكل حاسم. ومع ذلك، فإن الانخراط السياسى اليابانى فى المنطقة كان تاريخيا محدودا. فغالبا ما كان هناك عدم تكافؤ بين اعتمادها الكبير على نفط المنطقة من جهة، ومستوى انخراطها السياسى أو الدبلوماسى فيها، من جهة أخرى. وقد استمر هذا الواقع لعقود، على الرغم من أنه قد لا توجد منطقة -باستثناء دول الجوار الآسيوى والولايات المتحدة- لها مثل هذا التأثير الحيوى على رفاهية واقتصاد وحتى أمن اليابان كهذه المنطقة. وعلى الرغم من أن الأزمة النفطية عام ١٩٧٣ كانت بمثابة المثير الذى نبه اليابان لأهمية الشرق الأوسط اقتصاديا و سياسيا فى النظام الدولى، وبالتالى إعادة النظر فى توجهها السياسى الانطوائى تجاهه، فقد بقيت التحركات السياسة لليابان خلال السبعينيات والثمانينات حذرة ومترددة. ولكن مع بداية التسعينيات، بدأت السياسة اليابانية تشهد تحولات مهمة، وإن كانت بطيئة نسبيا. وكان التحول الأكبر عقب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ التى أحدثت تداعياتها تحولات جذرية فى السلوك اليابانى الخارجى. فبالرغم من المساهمة السخية فى تكاليف العملية، إلا أن اليابان لم تلق الثناء أو الشكر الذى تستحق، مما شكل صدمة لدى اليابانيين الذين بدأوا يشعرون فعليا بأن سياسة "الحياد الايجابى" أو "الرأس المطاطة" لن تجدى نفعا على المدى البعيد، وأن على اليابان أن تلعب دورا أكثر فاعلية على الساحة الدولية. فجاءت مشاركتها فى مؤتمر مدريد أواخر عام ١٩٩١، ودورها القيادى فى المفاوضات متعددة الأطراف دليلا واضحا على تخلى اليابان عن السياسة التقليدية التى سادت لعقود. ثم توسع دورها فى إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خارج منطقة آسيا، فشاركت فى قوات فك الاشتباك فى الجولان المحتل. وجاءت أحداث سبتمبر وما تبعها من تطورات جوهرية فى السياسة الدولية بمثابة الفرصة التى استغلها الاتجاه اليمينى والمحافظ، ليس فقط من أجل توسيع دور اليابان فى الساحة الدولية، وإنما أيضا لتقوية تحالفها مع الولايات المتحدة، والذى أصبحت الشكوك تثار حول متانته بعد انتهاء الحرب الباردة. أصبحت اليابان حليفا رئيسيا فيما يسمى "الحرب على الإرهاب"، وشاركت فى الدعم اللوجيستى فى الحروب التى شنتها الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق. فما هى العوامل التى حدت من انخراط اليابان سياسيا فى المنطقة منذ وقت مبكر؟ وهل كان عدم الانخراط خيارا سياسيا؟ وما هى العوامل التى دفعتها إلى إعادة النظر فى هذه السياسة؟ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الداخلية والخارجية التى منعت اليابان من الانخراط السياسى فى واحدة من أهم المناطق أهمية وحيوية للاقتصاد اليابانى، ثم تحليل العوامل التى دفعت صناع القرار اليابانيين إلى تبنى سياسة جديدة تقوم على انخراط سياسى ودبلوماسى أكبر فى قضايا الشرق الأوسط.

الإطار النظرى لمحددات السياسة الخارجية :

تتشكل السياسة الخارجية للدول وتتحول، وفقا لعوامل داخلية وخارجية متعددة. ويرى الباحثون فى العلاقات الدولية أن هذه العوامل تندرج بشكل عام فى إطار ثلاثة مستويات لتحليل السياسة الخارجية للدول، وهى مستوى النظام الدولى، الذى يشمل هيكل النظام (فوضويا كان أو تصاعديا تراتبيا)، وطبيعة توزيع القوة بين فواعله (ثنائيا كان أو أحاديا أو متعدد الأقطاب) والمستوى الوطنى الذى يشمل صانع القرار وطبيعة النظام

السياسي، ونوع الحكومة والأيديولوجيا التى تحكمها، بالإضافة إلى المستوى التفاعلى الثنائى الذى يشمل التحالفات أو الاتفاقيات الثنائية بين الدول(١).

١- مستوى النظام الدولى: يتناول هذا المستوى من التحليل قوة الوحدات - أى الدول - ومكانتها فى النظام الدولى (ترتيبها بالنسبة لبعضها بعضا). وينقسم إلى مستويات فرعية ثلاثة، وهى الهيكل العميق، والهيكل التوزيعى، والهيكل المؤسساتى. يتميز الهيكل العميق من هذا المستوى بمتانته أو بثباته النسبى، ويتكون من عنصرين: العنصر الناظم، والعنصر الوظيفى. الأول يشير إلى المبدأ العام الذى يحكم أو يميز النظام الدولى، أى هل هو فوضوى أم تراتبى (أو تصاعدى؟)(٢). و يتميز النظام الدولى القائم بأنه نظام فوضوى، أى أنه يفتقد لأية سلطة مركزية أو حكومة عالمية تملك التفويض والقدرة على المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وتعمل على حماية مصالح الدول، وتسهر على تطبيق القانون الدولى والمعاهدات بينها. وتتفق جميع نظريات العلاقات الدولية، الواقعية منها أو التى تتبنى مفهوم القوة، على فرضية فوضوية النظام الدولى. ويتكون هذا النظام الدولى عن طريق ارتباط الدول- اختياريا أو إجباريا- بتفاعلات وعلاقات سلمية أو نزاعية، من أجل تحقيق مصلحة مشتركة لجميع وحدات النظام أو لبعضها، اعتمادا على مبادئ شرعية القانون أو شريعة القوة(٣). فالنظام الدولى الفوضوى قد يأخذ عمليا على أرض الواقع أشكالا يمكن للدول فى إطارها أن تتعاون، وأن تحل النزاعات فيما بينها. والقوانين والمعاهدات الدولية- وإن كانت غير فعالة أو لا تطبق بشكل كاف بسبب عدم وجود سلطة دولية مركزية - تساعد على تنظيم العلاقات بين الدول فى المجالات المختلفة: السياسة والاقتصادية والأمنية.

أما العنصر الثانى، وهو الأداء الوظيفى للوحدات، فيشير، وفقا للواقعية الجديدة، إلى أن تمتع الدول بالسيادة يجعلها تتصرف بشكل عقلانى ومتشابه من حيث أداؤها وعملها الوظيفى فى النظام الدولى(٤). إلا أن هذا الافتراض غير دقيق. فالنظام الدولى الحالى يتكون من دول متباينة فى السيادة، ولهذا فإنها تؤدى وظائف مختلفة ضمن هذا النظام. ولدعم هذا الافتراض، نأخذ نظريات العولمة الخاصة بالعلاقات الدولية، مثل نظريات التبعية والنظام العالمى، والتى ترى أن الدول القومية غير متساوية- وإن تشابهت شكليا فى قضية السيادة- لأنها مختلفة فى القدرات والإمكانات، وبالتالى فإنها تؤدى وظائف مختلفة، ليس فقط فى مجال الاقتصاد وعملية استغلال الموارد، وإنما أيضا فى المجال السياسى والأمنى. فالدول التى لا تستطيع القيام بوظيفة سياسية "كاملة" هى فى الواقع عرضة لأشكال متعددة من النفوذ والتأثير من الآخرين. وهذا بالطبع يدفعها إما إلى اتباع منهج الاعتماد على الذات لتأمين حاجاتها الأمنية، وهذا أمر صعب ونادر، أو كبديل تضطر إلى تعزيز التعاون مع غيرها من الدول وفق إطار الأمن الجماعى، كما هو الحال بالنسبة لحلف الأطلسى، أو التحالف الثنائى كالتحالف بين اليابان والولايات المتحدة. وأكثر من هذا، فإن بعض الدول، خاصة الضعيفة أو الصغيرة، قد تضطر أحيانا للتخلى عن جزء أو حق من حقوق السيادة لأسباب اقتصادية أو لضمان تدفق المساعدات المالية التى تحتاج إليها فى عملية التنمية، وقد كان هذا واضحا أيضا فى حالة اليابان بعد الحرب الثانية، حيث اضطرت إلى التخلى عن جزء من حقوقها السيادية للولايات المتحدة بسبب حاجتها للمساعدة المالية والاقتصادية، وهذا هو حال العديد من دول العالم النامى اليوم. نستنتج من هذا أن ربط السيادة بالأداء الوظيفى على المستوى الدولى أمر غير دقيق. فهناك الكثير من الدول المتشابهة من حيث إنها تتمتع نظريا وشكليا بالسيادة، إلا أنها مختلفة وظيفيا، وبالتالى فإن أداءها السياسى فى النظام الدولى يختلف باختلاف إمكاناتها و قدراتها القومية، وكذلك باختلاف درجة الاعتراف المحلى والدولى بها.

أما الهيكل التوزيعى، فهو يمثل المستوى الفرعى الثانى من مستويات هيكل النظام، ويتناول توزيع القدرات التى تتمتع بها الوحدات داخل النظام، أو - بمعنى آخر- طبيعة توزيع القوة عبر النظام الدولى. ووفقا لهذا التوزيع، فإن النظام الدولى قد يكون أحاديا (فى حالة وجود أو سيطرة دولة عالمية واحدة على النظام الدولى كما هو الحال الآن) أو ثنائى (فى حالة وجود قوتين عظميين كما كان سائدا خلال الحرب الباردة) أو متعدد الأقطاب (فى حالة وجود أكثر من دولتين عظميين، كما كان سائدا فى

1- Timothy Dunne, "Realism", in Baylis and Steve (ed.), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford: Oxford University Press, 1999, p. 117, 122.

٢- لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, (eds.), The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security, Cambridge, MA: MIT Press, 1995; Hedley Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, New York: Columbia University Press, 1977; Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism, New York: Columbia University Press, 1993; Barry Buzan, "Rethinking System and Structure," in Buzan, Jones, and Little, Ibid. pp. 19-.80

٣- إبراهيم ابراش، حدود وازمة الشرعية فى النظام الدولى الجديد، المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٨٥، يوليو ١٩٩٤، ص٤).

- انظر أيضا :

- Mohammad Abo Kazleh, "the Structure of International Political Order", Irbid (Jordan), Arrozana Press, p. .27

4- K. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," International Security, Vol. 18, No. 2, Fall 1993, pp. 44-79.

الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى)(٥). ورغم أن الهيكل التوزيعى عرضة للتغير والتحول أكثر من الهيكل العميق، فإن تغيره قد تكون له عواقب كبيرة على كل من الوحدات والنظام الدولى على حد سواء. ولكى نوضح هذا، نتناول المثال التالى: فالتغير الذى حصل فى هيكل توزيع القوة فى النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة ترتب عليه، أولا، سيطرة عسكرية شبه مطلقة للولايات المتحدة وانفراد غير مسبوق فى القرار السياسى الدولى، وثانيا، صعود تدريجى وبطىء لفاعلين جدد، مثل الصين والاتحاد الأوروبى واليابان، يمكن أن يلعبوا دورا أكبر فى توجيه التفاعلات الدولية فى المستقبل. وثالثا، تشعب أبعاد مفهومى الأمن القومى والدولى، فلم يعد هذا الأمن يقوم فقط على المفهوم العسكرى كما ساد لقرون، بل أصبح الآن يشمل أبعادا اقتصادية وحتى اجتماعية.

المستوى الفرعى الثالث من مستوى النظام الدولى هو الهيكل المؤسساتى. وعلى الرغم من أن العديد من المنظرين فى مجال العلاقات الدولية لا يعطونه أهمية كبيرة، مقارنة بالمستويات الأخرى، فإن هذا الإطار لا يمكن تجاهله. وقد لقى فى السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا من قبل الليبراليين الجدد الذين يرون فيه عنصرا ايجابيا فى التفاعلات بين الدول، لأنه يساعد على تشكيل سلوك الدول ويؤثر على تفاعلاتها. وهذا واضح فى حالة التحالف الرسمى بين الولايات المتحدة واليابان، والذى تعدى كونه تحالفا أمنيا، ليشكل إطارا مؤسساتيا سياسيا لتسهيل التعاون بين الدولتين فى المسائل غير الأمنية، كالمسائل الاقتصادية والتجارية(٦). كما أن المؤسساتية قد تسهم فى حل النزاعات والخلافات التى تبرز من حين لآخر بين الدول المتعاقدة، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى تطوير وتعزيز مجموعة من المبادئ والقواعد التى تساعد على التنبؤ بسلوك هذه الدول فى المستقبل، وتوفر مظله سلمية للتعاون طويل الأمد.

٢- مستوى التفاعلات (الثنائى): يتناول هذا المستوى التفاعلات الثنائية بين الدول، والتى قد يكون من ضمنها التحالفات الأمنية والتبادلات التجارية. وتسعى الدول من خلال هذه التفاعلات إلى تعزيز التعاون بينها فى مجالات معينة، تحقيقا لأهداف أو مصالح مشتركة. وتنبع أهمية هذه التفاعلات من أن تكرارها يؤدى إلى تشكيل أنماط تؤثر على السلوك الخارجى للدول المتفاعلة، من جهة، ويساعد على إيجاد إطار سياسى سلمى لمناقشة ومعالجة المسائل الخلافية التى قد تبرز نتيجة هذه التفاعلات، من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، نجد أن التحالف بين الولايات المتحدة واليابان أدى إلى إيجاد أنماط وقواعد مستقرة من السلوك، نستطيع من خلالها أن نتنبأ بالسلوك المستقبلى لكل من الدولتين فيما يتعلق بمسائل معينة.

٣- مستوى الوحدة أو الدولة القومية (الخصائص الداخلية): يعتبر المستوى الوطنى أو مستوى الوحدة-على الأقل من وجهة نظر الواقعية- أكثر مستويات التحليل أهمية فى العلاقات الدولية. فالدولة هى الوحدة الرئيسية للتحليل فى النظام الدولى، لأنها ببساطة كانت، ولا تزال، الفاعل الأول والأخير فى جميع أنواع التفاعلات الدولية(٧)، وهذا يعنى تلقائيا أن الفاعلين من غير الدول، أو الذين لهم صفات "فوق قومية"، لا يدخلون فى التحليل. ويشمل التحليل عند هذا المستوى خصائص الدولة الداخلية، ومن أهمها طبيعة نظام الحكم، وما إذا كان ديمقراطيا أو استبداديا، ونوع الحكومة، رئاسية أو برلمانية، وأيديولوجيا الدولة، والثقافة (السياسية) السائدة، والقدرات المتاحة، بما فيها الإمكانات المؤسساتية، ودرجة الاستقرار الداخلى، ومدى التقدم الصناعى والاقتصادى. كما يبحث هذا المستوى من التحليل فى دور التفاعلات بين المؤسسات والقوى المختلفة فى المجتمع لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك الدولة الخارجية. وقد يتوسع التركيز هنا ليشمل ليس فقط جماعات المصالح أو البيروقراطية السياسية، ولكن أيضا عوامل أخرى، مثل نوع النظام الانتخابى، وتوزيع السلطات، والعلاقة بين الدولة والمجتمع(٨).

توظيف المنهج فى الدراسة :

وفقا للفرضيات التى يتناولها الإطار النظرى السابق، فإن التغير فى السياسة الخارجية للدول عادة ما يرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية. ولأن العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة

٥- لمزيد من التفاصيل، انظر:

Kenneth Waltz, "The Stability of a Bipolar World," Daedalus, Vol. 93, No. 3, Summer 1964, pp. 881-909; Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," World Politics, Vol. 1, April 1964, pp. 390-406; Charles W. Kegley, Jr. and Gregory A. Raymond, "Must We Fear a Post-Cold War Multipolar System?" The Journal of Conflict Resolution, Vol. 36, September 1992, pp. 573-582; and William B. Moul, "Balances of Power: Analogy, Arguments, and Some Evidence", In David G. Haglund and Michael K. Hawes (eds.), World Politics. Power, Interdependence & Dependence, Toronto: Harcourt Brace Jovanovich, 1990, pp. 56-82.

6- Mohammad Abo Gazleh, The Inter-relationship between Economics and National Security: Links between Security and Non-security Issues in US-Japan Alliance Relations. Munich: GRIN Scholarly Publishing, 2006.

٧- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- Hans Mouritzen, "Kenneth Waltz: a Critical rationalist between International Politics and Foreign Policy," In Iver B. Neumann and Ole W?ver (eds.), The Future of International Relations. Masters in the Making, London: Routledge, 1997, pp. 66-89.

8- Peter A. Gourevitch, "Squaring the Circle: The Domestic Sources of International Cooperation," International Organization, Vol. 50, No. 2, Spring1996, pp 349-373.

الخارجية "كالعلاقة ما بين التركيب البيولوجى الداخلى للإنسان وسلوكه الخارجى، "فإن النهج اليابانى الجديد تجاه المنطقة يجب أن ينظر إليه فى إطار مجموعة من التطورات والأحداث الداخلية والخارجية المترابطة. ولهذا، تم توظيف الإطار النظرى السابق فى هذه الدراسة كما يلى:

(١) تصنيف الأحداث والعوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط إلى ثلاثة مستويات: المستوى التفاعلى أو الثنائى، والمستوى الداخلى، ومستوى النظام الدولى.

(٢) تقسيم كل مستوى من المستويات الثلاث إلى جزأين:

الأول: يناقش ويحلل عوامل الإحجام (الأحداث، والعقبات والعوائق) التى حدت من انخراط اليابان السياسى فى المنطقة، و تشمل على المستوى الأول: (أ) ضمان الولايات المتحدة تدفق النفط إلى حلفائها، (ب) الخوف من عواقب اتخاذ مواقف سياسية تجاه الصراع العربى-الإسرائيلى. وعلى المستوى الثانى (أ) القيود الدستورية، (ب) سيطرة الحزب الواحد على السياسة الداخلية. وعلى المستوى الثالث، (أ) الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية، (ب) العامل الأمريكى.

الثانى: يناقش عوامل التحول (الدوافع والحوافز) التى ساهمت وأدت إلى إحداث التغيير فى النظرة اليابانية التقليدية للشرق الأوسط وزادت من انخراط اليابان سياسيا ودبلوماسيا فى المنطقة، وتشمل على المستوى الأول (أ) أزمة النفط الأولى ١٩٧٣، (ب) أزمة النفط الثانية ١٩٧٩، (ج) أزمة وحرب الخليج ١٩٩١-١٩٩٠ . وعلى المستوى الثانى: (أ) انتهاء سيطرة الحزب الواحد، (ب) تخفيف القيود على حركة القوات اليابانية والاتجاه لتعديل الدستور. وعلى المستوى الثالث: (أ) انتهاء الحرب الباردة واختفاء القطبية الثنائية، (ب) التنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية، (ج) التحالف مع الولايات المتحدة.

المستوى التفاعلى بين اليابان ودول المنطقة (النفط والمصالح الاقتصادية):

عوامل الإحجام:

أ- ضمان الولايات المتحدة لتدفق النفط :

ظهرت اليابان كدولة اقتصادية كبرى فى بداية الستينيات من القرن الماضى، وهى تحتل المرتبة الثانية اقتصاديا فى العالم منذ ما يزيد على أربعة عقود، وصاحب تطورها أو تحقيق "معجزتها" الاقتصادية اعتمادها الكبير على نفط "الشرق الأوسط". وكان من الطبيعى، والحالة هذه، أن يكون اقتصاد اليابان عرضة لتقلبات العرض والطلب والزيادة فى أسعار الطاقة وغيرها من المواد الأولية التى يعتمد عليها. ولعل الأرقام الرسمية تعطى مؤشرا أكثر وضوحا ودقة عن مدى اعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط. ففى عام ١٩٧٣ الذى شهد أول أزمة نفطية خطيرة، كان النفط والمشتقات البترولية تمثل ٧٧,٤٪ من الاستهلاك اليابانى الكلى للطاقة. وحتى بعد اتباع سياسة جديدة على أثر الأزمة، للتقليل من اعتماد اليابان على النفط كمصدر رئيسى للطاقة، بقى النفط يمثل الحصة الأكبر من استهلاك الطاقة الإجمالى فى اليابان. ففى عام ١٩٩٠، كان النفط يشكل نحو ٥٨,٣٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة محليا، وهى النسبة التى كان يتوقع انخفاضها إلى ٤٧,٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠(٩). وإلى ٤٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠(١٠). وتعتمد اليابان بشكل كلى على المصادر الخارجية فى تلبية حاجاتها النفطية، فهى تستورد الآن ٩٩٪ من النفط الذى تستهلكه(١١)، وجله من الشرق الأوسط. والطلب اليابانى على نفط المنطقة فى تزايد مستمر. فبينما كان النفط المستورد من المنطقة عام ١٩٩٥ يشكل ٧٨,٦٪ من واردات اليابان النفطية، فقد وصلت هذه النسبة عام ٢٠٠٧ إلى ٨٥٪ بل وإلى ٩١٪ فى بعض السنوات.

لهذا، فإن ضمان تدفق الطاقة أولوية قصوى لليابان، وذلك يشكل العنصر الاقتصادى المسيطر على النهج اليابانى تجاه الشرق الأوسط. فمنذ بداية إنتاج النفط فى المنطقة، كانت شركات النفط العالمية الكبرى، التى كانت فى غالبيتها أمريكية(١٢)، تسيطر على السوق النفطية العالمية. ولكن اليابان، على عكس حلفائها الغربيين، اهتمت بالحصول على النفط الرخيص الذى تزودها بها هذه الشركات، أكثر من اهتمامها بالاستثمار فيما وراء البحار أو محاولات استكشاف موارد للبترول. وكان ينظر إلى النفط القادم إلى اليابان على أنه يأتى من الأمريكيين أو الشركات الأمريكية، وليس من دول الشرق الأوسط. وعليه، فان اليابان لم تكن مضطرة لصياغة موقف خاص بها فيما يتعلق بالمنطقة، بقدر ما كانت مهتمة بإرضاء الولايات المتحدة لضمان حمايتها واستمرار تدفق النفط، وتعزيز مصالحها التجارية الهائلة معها. وشكل هذا المنظور من جهة، وعدم التفكير الجدى باحتمالية قطع إمدادات النفط قبل ١٩٧٣عام من جهة أخرى، أسبابا تاريخية لأن تبقى اليابان بعيدة عن الشرق الأوسط ومشكلاته المعقدة(١٣).

ب- الخوف من عواقب المواقف السياسية:

ارتبط عامل النفط بالخوف من عواقب أية مواقف أو سياسة خارجية فعالة فى المنطقة. فانخراط اليابان السياسى فى المنطقة،

9- Advisory Committee for Energy and Ministry of Trade and Industry estimates. Sogo Enerugi Chosakai - The Comprehensive Energy Investigation Committee, Chukan Hokoku Soron (a general interim report), June .1990

10- Hisane Masaki, Oil-hungry Japan looks to other sources, Online Asia Times, 21 Feb 2007, available at www.atimes.com accessed on 15 Nov, 2007.

11- Masukawa Shigehiko, Supply and Demand for Energy in Japan, Tokyo: International Society for Educational Information, 1982.

١٢- هناك بالطبع استثناءات مثل شركة النفط العربية التى تأسست فى الخمسينيات لإنتاج النفط الخام فى المناطق المحايدة بين الكويت والسعودية

13- Training and education in international affairs: Japan, Palestine and the Middle East (1999) Political Relations between Japan and the Middle East.

خاصة خلال فترة الصراع الحاد والحروب المتلاحقة بين إسرائيل والعرب، كان يتطلب مواقف واضحة من الأطراف المتنازعة والقضايا المطروحة. ولأن مثل هذه المواقف كانت تخضع إلى حد ما-خاصة خلال العقود الثلاثة الأولى من الصراع- لفكرة المعادلة الصفرية، أى أن إرضاء الدول العربية ربما يعنى إثارة حفيظة إسرائيل وحليفتها الأهم الولايات المتحدة، أو أن إرضاء إسرائيل قد يعنى إثارة مشاعر الغضب لدى الدول العربية، فقد رأت اليابان أنه من الأفضل ألا تنخرط سياسيا، حتى لا تثير شكوك الدول المتنازعة. فإدراك اليابان أن متانة تحالفها مع الولايات المتحدة - التى تتبنى سياسة منحازة وداعمة بقوة لإسرائيل- يعتمد أيضا على رضا الأخيرة فى مسائل مهمة، ومنها المحافظة على علاقات جيدة مع إسرائيل، وأن اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط يتطلب علاقات طبيعية وجيدة مع الدول العربية المنتجة، جعلها تتردد فى الانخراط السياسى فى المنطقة أو فى اتخاذ مواقف صريحة من النزاع . فتفسير سياسة أو موقف يابانى ما تجاه الصراع العربى-الإسرائيلى على أنه انحياز لطرف دون آخر كان احتمالا قائما. وبالفعل، فقد كان قرار ضم اليابان لقائمة الدول، التى طبق عليها حظر النفط عام ١٩٧٣، مبنيا على علاقات اليابان مع إسرائيل ودعمها لها بحكم تحالفها مع الولايات المتحدة، الحليف الأكبر لإسرائيل منذ نشأتها. وبالمقابل، فان بياناتها التى أصدرتها بعد الحظر مباشرة، والتى تضمنت موقفا رافضا وإدانة صريحة للاحتلال الإسرائيلى، ومن ثم تهديدا "بإعادة النظر فى سياستها معها فى ضوء التطورات المستقبلية"، (بيان ٢٢ نوفمبر١٩٧٣) أدت إلى شعور إسرائيل والولايات المتحدة بأن اليابان تنحاز إلى العرب. وبالتالى، فإن خوف اليابان من إثارة الأطراف المتنازعة كان عائقا أمام الانخراط السياسى والدبلوماسى فى المنطقة.

ملامح التغيير التى أحدثها عامل النفط :

جاءت ملامح التغير فى السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط، والتى أحدثها عامل النفط، عقب ثلاث أزمات كبرى فى المنطقة، هى: أزمة النفط الأولى التى جاءت عقب حرب اكتوبر١٩٧٣، وأزمة النفط الثانية التى حدثت عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وأزمة الثقة الكبرى التى ظهرت عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (وهذه الأخيرة لها تفاعلات وانعكاسات متعددة المستويات كما سنرى).

أ- أزمة النفط ١٩٧٣:

قررت الدول العربية استخدام سلاح النفط لأول مرة فى عام ١٩٧٣ بسبب دعم الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، لإسرائيل والمشاركة معها عسكريا فى حرب أكتوبر. فأعلنت حظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا، وتخفيض الإنتاج عن بعض الدول الأخرى التى تدعم أو تقيم علاقات مع إسرائيل. وقد شكل هذا صدمة لكل المستهلكين، إلا أن الصدمة فى اليابان كانت أكبر بكثير، حيث أدركت اليابان أكثر من أى وقت مضى أن اقتصادها عرضة لمخاطر التقلب فى إمدادات النفط وأسعاره. ولأنها وجدت نفسها فى موقف حرج، فقد قررت اتخاذ خطوات فورية ومستقلة للتعامل مع هذه الأزمة. تبنت اليابان موقفا داعما للمطالب العربية يساعدها على ضمان صفة "الدولة الصديقة" التى تؤهلها لاستمرار الحصول على النفط، فأصدرت بعد الإعلان عن الحظر مباشرة بيانا تضمن موقفا كانت قد تبنته فى السابق، وهو أنها تعارض احتلال أراضى الغير بالقوة، وتطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، وتدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. وعندما لم تنجح هذه المواقف فى تلبية و إرضاء الدول العربية، فقد صدر بيان آخر فى ٢٢ نوفمبر، تضمن - زيادة على ما سبق - وعدا بالمساهمة فى جهود سلام على هذه الأسس، وإدانة لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضى العربية، وتهديدا بإعادة النظر فى سياستها تجاه إسرائيل فى ضوء التطورات المستقبلية(١٤).

وبغض النظر عن مدى فاعلية هذه الخطوات وتأثيرها فى الموقف العربى من أجل إنهاء الحظر، فقد بدأت اليابان بعد هذه الأزمة فى صياغة وتشكيل سياسة أكثر وعيا وإدراكا تجاه منطقة الشرق الأوسط. فقد أجبرتها الأحداث المفاجئة على التعامل بنفسها مع واحدة من أكثر مناطق العالم سخونة وأهمية. بمعنى آخر، أدركت اليابان- وربما لأول مرة- أنها لا تستطيع أن تنأى بنفسها عن السياسة العالمية وعن بعض النزاعات الدولية المركزية، مثل النزاع العربى-الإسرائيلى والقضية الفلسطينية.

ب- أزمة النفط عام ١٩٧٩ :

حدثت أزمة النفط الثانية عقب الثورة الإيرانية فى بداية ١٩٧٩، حيث شلت المظاهرات الشعبية الواسعة ضد نظام الشاه قطاع النفط الإيرانى بشكل كامل. وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة، برئاسة الخمينى، استأنفت صادرات النفط، إلا أنها كانت بكميات قليلة ولم تكن منتظمة أيضا. ولسد النقص البالغ تقريبا ٤٪، قامت السعودية وغيرها من دول أوبيك بزيادة الإنتاج. ومع ذلك، فإن مخاوف الدول المستهلكة من إمكانية تفاقم الأوضاع أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير متوقع، وبالنتيجة فقد تسبب ذلك فى أزمة نفطية وتجارية لليابان. وقد مثلت هذه الأزمة إشارة ودليلا واضحا على أن الاعتماد الكلى على سياسات الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالمنطقة، ربما لا يكون مفيدا أو منجيا دائما. فبسبب تبعيتها للسياسة الأمريكية المتحالفة آنذاك مع الشاه، طورت اليابان علاقات اقتصادية شاملة مع إيران، انعكست فى استثمارات ضخمة، خاصة فى قطاع البتروكيماويات. إلا أن السقوط المفاجئ للحكومة الإيرانية ترك المستثمرين اليابانيين فى موقف غير مريح، وبالنتيجة أجبرت اليابان على التفاوض مع الحكومة الإيرانية الجديدة من اجل الانسحاب من الالتزامات التعاقدية بأقل الخسائر الممكنة. وبغض النظر عن كون هذا الانسحاب مكلفا، فقد مثلت الأزمة فى الواقع هزة أرضية سياسية أخرى فى اليابان. فقد زادت الأزمة من قناعة الساسة اليابانيين بأن هناك حاجة لتبنى سياسة أكثر فاعلية و إلى انخراط سياسى ودبلوماسى اكبر فى المنطقة. وعلى الرغم من أن اليابان لم تفعل الكثير من أجل التعامل مع الأزمة النفطية الجديدة التى كانت تهدد

14- Shuzo Kimura, Japanese Middle East Policy-Impact of the Oil Crisis, American-Arab Affairs, No. 17 Summer, 1986, pp. 68-69.

الرفاه اليابانى، واكتفت بدور المراقب تقريبا. فقد ظهرت بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، والتى رافقها توقف إنتاج النفط فى الدولتين المتحاربتين، ملامح لدور دبلوماسى يابانى مستقل. فلأنها الدولة الكبرى الوحيدة التى كانت قادرة على التحدث مع الطرفين، فقد قامت اليابان بجهود لإيجاد حل سلمى للأزمة. فعلى المستوى الثنائى، قامت اليابان بخطوات جيدة. فمثلا، قام وزير خارجيتها، شينتاروه أبى، فى أغسطس ١٩٨٣ بزيارة إلى كل من طهران وبغداد فى مهمة سلام. وعلى المستوى الجماعى، كانت اليابان نشيطة فى مفاوضات الأمم المتحدة التى أدت إلى القرار رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٨ الذى أنهى الحرب.

ج- حرب الخليج ١٩٩١ والعامل الأمريكى :

احتل صدام حسين الكويت فى أغسطس ١٩٩٠، ولم يكن يدرك الأهمية القصوى التى يمثلها الخليج للاقتصاد العالمى واقتصادات الدول الصناعية، وبالتالى لم ينجح فى تقدير ردة الفعل الأمريكية والدولية على ذلك(١٥). وكغيرها من الدول الصناعية الكبرى، كان لدى اليابان مخاوف-كما كان الحال بالنسبة للمرات السابقة-من احتمال انقطاع أو تدنى مستوى تدفق النفط ومن ارتفاع الأسعار (التى كانت منخفضة نسبيا). إلا أن اليابان كانت مستعدة لهذا التحدى بشكل أفضل مما كان عليه الحال خلال أزمات النفط السابقة، بسبب تقليص اعتماد اليابان على النفط كمصدر للطاقة من جهة، ووجود مخزون استراتيجى يكفى افتراضيا لنحو الشهرين من جهة أخرى. علاوة على هذا، فإن الأسعار التى ارتفعت بعد الاحتلال تراجعت بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب. ولهذا كله، فقد كان تأثير الأزمة على اليابان اقل بكثير مما كان عليه الأمر فى الأزمتين السابقتين.

ومع ذلك، فإن حرب الخليج هذه كانت فى الواقع بمثابة المثير الأكبر أو المنبه الأقوى لخطورة الأوضاع فى الشرق الأوسط، وانعكاس ذلك على الاقتصاد اليابانى. فقد مثلت الأزمة، كما أشار احد المسئولين الرسميين، نقطة التحول الكبرى(١٦) حتى الآن فى السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة. وقد ساعد على هذا عوامل عدة، من بينها امتعاض اليابان الشديد من عدم اعتراف الولايات المتحدة بدورها ومساهمتها السخية فى تكاليف الحرب، وعدم قيام حكومة الكويت بإدراج اسمها ضمن قائمة الدول التى وجه لها الشكر على مساهمتها. أدركت اليابان أن سياسة الانعزال الايجابى لم تعد مجدية، ولهذا بدأت خلال التسعينيات بلعب دور أوضح فى المنطقة من خلال الانخراط المباشر فى عملية السلام بين العرب وإسرائيل، حيث ترأست - بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١- المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالبيئة، وشاركت فى مجموعة العمل الخاصة بمصادر المياه، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، واللاجئين. كما شاركت ب ٧٧ مراقبا لانتخابات المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٩٦، وأرسلت مجموعة من ٤٥ جنديا للمشاركة فى قوات الفصل التابعة للأمم المتحدة فى الجولان، كأول قوات حفظ سلام يابانى خارج منطقة شرق وجنوب شرق أسيا(١٧).

هذا الانخراط السياسى المتنامى فى المنطقة يشير بوضوح إلى نهج يابانى جديد يقوم على المشاركة، وليس المراقبة كما كان(١٨). فالاستقرار السياسى والاقتصادى فى الشرق الأوسط أمر حيوى جدا للمصالح اليابانية، ليس فقط لضمان تدفق النفط، كما كان تاريخيا، وإنما أيضا بسبب الرغبة فى زيادة الصادرات اليابانية إلى أسواق المنطقة، خاصة فى ظل التنافس الدولى الذى أحدثته العولمة وظهور قوى منافسة جديدة كالصين. فضمان أسواق جديدة للسلع والخدمات اليابانية أصبح هدفا أساسيا للسياسة الخارجية اليابانية فى فترة ما بعد الحرب الباردة. وتمثل الصادرات أهمية خاصة هنا، لأنها تساهم فى تخفيض العجز فى الميزان التجارى مع المنطقة، الذى يحدثه الاعتماد الكبير على النفط.

و قد يثار فى هذا السياق تساؤل مهم، هو: إذا كانت المنطقة تمثل كل هذه الأهمية الاقتصادية لليابان منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضى تقريبا، وقد حدثت هناك أزمات نفطية كبرى نبهت اليابان منذ السبعينيات لهذه الأهمية، فلماذا لم يكن هناك انخراط سياسى أكبر من قبل؟ إن تزايد المصالح ودرجة الاعتماد يفترض أن يودى إلى نشاط سياسى ودبلوماسى اكبر لحماية هذه المصالح والعمل على تحقيق الاستقرار. إن جزءا من الإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نجده فى طبيعة السياسة الداخلية فى اليابان، من جهة، وهيكل النظام الدولى الذى كان سائدا آنذاك، من جهة أخرى.

المستوى الوطنى والتغيرات التى حدثت فى السياسة اليابانية الداخلية :

عوامل الإحجام الداخلى (الدستور والحزب الواحد) :

أ- الدستور والقيود العسكرية :

استسلمت اليابان فى الحرب العالمية الثانية، بعد قيام الولايات المتحدة بإلقاء القنابل النووية على مدينتى ناجازاكى وهيروشيما فى أغسطس ١٩٤٥، واحتلت من قبل القوات الأمريكية بقيادة جون ماكارثر. وعلى الفور، شرعت قوات الاحتلال بنزع سلاح اليابان وكتابة دستور جديد يحظر على اليابان استخدام القوة العسكرية أو إرسال جنود يابانيين خارج حدودها الوطنية. ولأن اليابان كانت تسعى لإعادة بناء اقتصادها المدمر، و تحتاج لمساعدة الولايات المتحدة فى هذا المجال، فقد وافقت على الدستور الجديد الذى ساعد بدوره على إيجاد ثقافة أو حالة من التوافق العام فى اليابان

15- J. A. Allan, "Japan and the Middle East: Trade, International Assistance, and International Relations," in Kaoru Sugihara and J. A. Allan, (eds.), Japan in the Contemporary Middle East, Routledge, 1993, p. 25.

16- Michael Berger, "Japan Debates a New Role: Facing the Mideast Crisis," The New Leader, No. 73, September 17, 1990, p 5.

17 Alan Dowty, "Japan and the Middle East: Signs of Change?" Middle East Review of International Relations, Vol. 4, No. 4, December, 2000.

18- Michael Berger, Ibid. , p. 5.

ترفض أى توجه عسكرى خارجى. فخلفية الحرب العالمية الثانية من جهة، والقيود الدستورية من جهة أخرى، شجعتا على تبنى سياسة خارجية متحفظة أو هادئة تقوم على الفعل وردة الفعل، أكثر من الثبات والاستمرارية. وعادة، ما كان يتم التعبير عن هذه السياسة بالرغبة فى حل المنازعات بالطرق السلمية(١٩). ولهذا، فغالبا ما تميل اليابان إلى تحقيق التوافق بشأن القضايا العالمية بين كافة الأطراف المعنية بطرق سلمية ودبلوماسية هادئة جدا، ولا تنحى أبدا تجاه المواجهة أو اتخاذ مواقف عدائية مع أى منها، ولهذا نجدها تتجنب تلقائيا اتخاذ مواقف من النزاعات الإقليمية، حتى عندما تتطلب الدبلوماسية مثل هذا الاتجاه(٢٠).

ب- سيطرة الحزب الواحد والتركيز على الاقتصاد:

كانت اليابان إمبراطورية يحكمها الإمبراطور، كما هو الحال بالنسبة للنظم الملكية الفردية. وبعد الحرب الثانية، أصبحت اليابان دولة ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية. ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تعيشها اليابان بسبب الحرب، فقد كانت هناك حاجة ملحة لإعادة بناء الاقتصاد المدمر وتحسين الأوضاع المعيشية للناس. ولأن هذا لم يكن ممكنا دون مساعدة الولايات المتحدة، فقد ساد بين النخب السياسية وغالبية الناس أيضا الأفكار التى تركز على الاقتصاد أولا وأخيرا. وأصبحت الملامح العامة للنهج اليابانى فى التعامل مع العالم لا تنطوى على ممارسة أى نفوذ سياسى أو ثقافى أو أية رغبة فى الهيمنة العالمية. وقد ساعد على استمرار هذه الملامح سيطرة الحزب الواحد على السياسة الداخلية فى اليابان لنحو أربعة عقود من ١٩٥٥إلى ١٩٩٣، وهو الحزب الليبرالى الديمقراطى - LDPذو الخلفيات والأفكار الاقتصادية الليبرالية. فلأن التحالف مع الولايات المتحدة كان يوفر لليابان مظلة أمنية مناسبة لحماية أمنها ومصالحها التجارية والاقتصادية فى الخارج، فقد تركزت جهود الحكومة اليابانية بزعامة الحزب الليبرالى على الاقتصاد، بينما تركت الأمور الأمنية وما يرتبط بها من تحركات سياسية ودبلوماسية للولايات المتحدة. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن ذلك يتسق مع الاستراتيجية اليابانية التقليدية فى الفصل بين عناصر الاقتصاد وعناصر السياسة. ويبدو أن هذه النزعة-التى تقوم على الاقتصاد أولا أو بمعنى أخر على تشكيل وصياغة السياسة الخارجية بلغة المصالح الاقتصادية- قللت من شعور اليابان بمدى التحديات التى تثيرها العلاقات مع منطقة لا يمكن فيها فصل المسائل الاقتصادية عن القضايا السياسة والاجتماعية والاستراتيجية والأمنية.

أ- ملامح التغيير التى أحدثتها التطورات الداخلية:

انتهاء سيطرة الحزب الواحد:

بدأت الملامح الداخلية تتغير بشكل واضح مع ظهور الدعوة للإصلاح السياسى ومحاربة الفساد، وبالتالى زعزعة سيطرة الحزب الواحد عام ١٩٩٣، وبشكل متزامن تقريبا مع التغيرات الإقليمية والدولية التى أعقبت حرب الخليج. كما جاءت عقب امتعاض اليابان الشديد من عدم الاعتراف بدورها ومساهمتها الرئيسية فى تلك الحرب. وقد أدى غياب السيطرة المركزية القوية إلى ليونة سياسية تمثلت بحكومات ضعيفة، وبيروقراطية وطنية قوية. وقد ساعد هذا على ظهور مناقشات داخلية حول الحاجة إلى "مكافآت" والاعتراف بالمساهمة اليابانية فى الشرق الأوسط. فإذا كان على اليابان أن تدفع جزءا مهما من فاتورة حرب الخليج مثلا- نتيجة للضغط الكبير الذى مورس على صناع القرار اليابانيين- "فلماذا لا تحصل اليابان بالمقابل على الشكر الذى تستحقه"(٢١). فعلى الرغم من مساهمة اليابان الكبيرة التى بلغت ١١ مليار دولار للدعم اللوجيستى لقوات التحالف وملياري دولار كمساعدات لدول جوار العراق، ومع كونها من أولى الدول التى تبرعت طوعيا بفرض عقوبات اقتصادية عامة ضد العراق، فقد اتهمت اليابان بأنها فعلت القليل وأن مساهمتها قد جاءت متأخرة ونتيجة للضغط الأمريكى، حتى إن حكومة الكويت لم تدرج اسم اليابان على قائمة الدول التى تعبر عن الامتنان لها. وقد مثل هذا فى الحقيقة صدمة لصناع القرار اليابانيين، بل وكان دافعا من دوافع التغير. فعدم الاعتراف بما قدمته اليابان أدى إلى شعور قوى بين النخب اليابانية بأن عليها تغيير سياستها التقليدية فى المنطقة. وبالفعل، فقد نبذت الحكومة اليابانية الحكمة التقليدية بجعل الرءوس مطأطئة، وأن البقاء بعيدا عن الانخراط السياسى فى المنطقة لم يعد مفيدا(٢٢) فتوسعت وانتشرت النقاشات المفتوحة حول هذا الموضوع وعلى مستويات متعددة، رسمية وإعلامية وأكاديمية وشعبية، حيث ظهر توافق غير مسبوق بين الأحزاب السياسية على أهمية توسيع دور اليابان على الساحة الدولية.

ففى عام ١٩٩٣، انتهت سيطرة الحزب الواحد على الحكومة، وعلى أثر هذا، اشترك الحزب الديمقراطى الاجتماعى (SDP) وهو الاسم الجديد للحزب. وعلى سبيل المثال، فقد تخلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى (SDP)عن معارضته التقليدية لذلك، إثر اشتراكه مع الحزب الليبرالى الديمقراطى فى حكومة جديدة عام ١٩٩٤ . وأدى قبول الحزب الاشتراكى الديمقراطى لمعاهدة التحالف الأمريكى-اليابانى، واعترافه بالحالة الرسمية لقوات الدفاع ونشاطاتها فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إلى مشاركة يابانية سياسة أوسع فى الخارج وفى منطقة الشرق الأوسط أيضا. فإرسال قوات الدفاع الذاتى إلى الجولان، وإلى نقاط ساخنة أخرى، أصبح الآن أسهل بسبب غياب المعارضة الداخلية(٢٣). وقد ساعد على هذه التوجهات التغيرات الهيكلية التى حدثت فى النظام الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

19- Yasumasa Kuroda, "Japan and the Israeli-Palestinian Conflict", in Edward J. Lincoln, ed., Japan and the Middle East, Washington, D.C.: Middle East Institute, 1990, pp. 45-46.

20- Ryohei Murata, "Keynote Address," in Lincoln, op. cit., p. 6.

21- Akifumi Ikeda, "Seeking a Say for Her Pay", in: Middle East Dialogue, November 1994, p. 5.

22- Training and education in international affairs: Japan, Palestine and the Middle East (1999) Political Relations between Japan and the Middle East.

23- Since the International Peace Cooperation Law was enacted in 1992, Japan has dispatched SDF to Cambodia, Mozambique, Zaire and recently to the Golan Heights.

ب- تخفيف القيود القانونية الخاصة بالمشاركة العسكرية فى الخارج والعامل الأمريكى :

لم يتم تعديل الدستور اليابانى منذ إقراره عام ١٩٤٧، على الرغم من أن المادة ٩٦ تنص على إمكانية تعديل أى جزء فى الدستور، حيث إن ذلك كان مثار خلاف بين الأحزاب والقوى اليابانية المختلفة، بالإضافة إلى وجود رفض شعبى كبير. إلا أن الأمور بدأت تتغير تدريجيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى. فبعد انتهاء الحرب الباردة، ظهرت أصوات يمينية ومحافظة تضغط وتطالب بقوة بتعديل الدستور، وتغيير المادة التاسعة التى تسمى "مادة السلام"(٢٤). وفى المقابل، كان هناك اتجاه آخر تقوده العديد من الشخصيات والمنظمات غير الحكومية ضد هذا التعديل. وقد أدى هذا النقاش إلى عملية استقطاب واسعة. فالتغيرات المقترحة كانت دائما وأبدا من أكثر المسائل الخلافية فى اليابان. فالشخصيات والمنظمات اليسارية ويسار الوسط، وتلك المرتبطة بحركة السلام وأحزاب المعارضة وتجمعات العمال والشباب، تدعو للمحافظة على الدستور الحالى بل وتعزيزه، بينما تدعو القوى اليمينية والمحافظة والقومية إلى إعطاء صلاحيات أكثر هجومية لقوة الدفاع الذاتى، من خلال،مثلا، تحويلها رسميا إلى قوات عسكرية. وهذا بالطبع يتطلب إجراءات قانونية وتشريعية و تعديلات دستورية أيضا. وبسبب المطالب الأمريكية لليابان بضرورة مشاركة قوات يابانية فى العراق، بحكم التحالف الأمنى بين الدولتين، وفى ضوء رغبة النخب اليابانية بلعب دور أكبر فى الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، فقد استغلت القوى المحافظة واليمينية هذا الواقع من أجل الدفع باتجاه تعديل الدستور، على أساس أن جميع الظروف أصبحت تقريبا، وربما لأول مرة، مهيأة لتحقيق هذا الهدف. وبالفعل، فقد قامت اليابان بإصدار مجموعة من التشريعات الخاصة بالأمن القومى، مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١، والقوانين الخاصة بإرسال قوات إلى العراق عام ٢٠٠٣(٢٥). كما تقدم رئيس الوزراء اليابانى السابق، جونيتشيرو كويزومى (Junichiro Koizumi)، باقتراح لتعديل الدستور فى أغسطس ٢٠٠٥ بغرض زيادة دور قوات الدفاع فى الشئون الدولية(٢٦).

كل هذه التطورات الداخلية تشير إلى مضى اليابان قدما فى توسيع دورها فى السياسة الدولية، وفى انخراطها سياسيا، وربما عسكريا، بشكل أكبر فى المستقبل.

مستوى النظام الدولى (التغيرات الهيكلية فى النظام الدولى) :

عوامل الإحجام :

أ- الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية :

كان النظام الدولى خلال الحرب الباردة ثنائى القطبية، تسيطر عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. ونتيجة للتنافس الشديد بين القوتين، فقد كان كل طرف يحتاج لحلفاء أساسيين فى مواجه الطرف الآخر، كما أن الأطراف الأخرى بالمقابل كانت تحتاج إلى التحالف مع أى من القوتين لضمان أمنها. وبسبب الخوف من هجوم سوفيتى، فلم يكن أمام اليابان من خيار سوى الاعتماد على حليفتها - الولايات المتحدة - لضمان أمنها(٢٧). وقد استفادت اليابان من هذا الوضع، فقد تمكنت من تركيز جهودها على بناء الاقتصاد، وضمنت مظلة أمنية أمريكية موثوقة مقابل تبعية للسياسة الأمريكية، ومساهمة قليلة فى تحمل الأعباء. ولهذا، فلم يكن لدى اليابان ما يحثها على تغيير هذا الإطار فى أى مكان أو منطقة من العالم. وترتب على هذا أن كانت اليابان أقل الحلفاء الغربيين انخراطا ونشاطا فى الساحة الدولية، خاصة فى الشرق الأوسط، حتى إنها لم تحاول أن تؤسس الأرضية التى كانت ضرورية لتثبيت نفسها وحماية مصالحها فى المنطقة على المدى البعيد. ولهذا السبب، فان العامل الأمريكى أصبح يمثل العنصر السياسى المسيطر على الموقف اليابانى تجاه المنطقة(٢٨). وقد كان لهذا الوضع-الذى يمكننا أن نحاجج بأن اليابان كانت تتمتع فيه بميزة فريدة- دور فى إحجام اليابان عن الانخراط سياسيا فى المنطقة. كما أن طبيعة وشدة التنافس بين القوتين العظميين، خاصة فى الشرق الأوسط، لم تسمحا للقوى الأخرى، بما فيها اليابان وغيرها من الدول الكبرى، بالتحرك سياسيا أو دبلوماسيا إلا بالقدر الذى تسمح به هذه القوى.

ب- العامل الأمريكى :

لا يكتمل تحليل أسباب تدنى درجة الانخراط السياسى اليابانى فى المنطقة عند هذا المستوى بدون الرجوع إلى التحالف الأمريكى-اليابانى وسياقه المتعلق بهيكل النظام الدولى. فعلاقة اليابان مع الولايات المتحدة - والتى تعتبر أكثر علاقات اليابان الثنائية أهمية على الإطلاق، بل ينظر إلى هذه العلاقة من قبل العديد من المراقبين فى كلا الجانبين على أنها أهم علاقة ثنائية فى

24- John Dower, Embracing Defeat, 1999, pp374., 375, 383, 384.
- Kishimoto, Koichi. Politics in Modern Japan, Tokyo: Japan Echo, 1988, pp. 7-21.
25- TomohitoShinoda, Becoming More Realistic in the Post-Cold War: Japan's Changing Media and Public Opinion on National Security, Japanese Journal of Political Science, June 08, 2007, No. 8, pp. 171-190.
26- http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=107389
الجزيرة ٢٨ فبراير ٢٠٠٥.
27- Hitoshi Tanaka, Nationalistic Sentiments in Japan and their Foreign Policy Implications, JCIE Japan Center for International Exchange, East Asia Insights, Vol. 2, No. 1, January 2007, p. 3.
28- Training and education in international affairs: Japan, Palestine and the Middle East (1999).
- Political Relations between Japan and the Middle East.

التاريخ المعاصر(٢٩) – تعتبر أيضا مفتاحا مهما لمعرفة دوافع ضعف الانخراط اليابانى السياسى السابق فى المنطقة، ومن ثم التغيرات الحديثة التى طرأت عليها فى الأعوام الخمسة عشر الماضية. فبالنسبة لليابان، يشكل التحالف مع الولايات المتحدة قيدا على أى تصرف أو موقف يابانى مستقل فى المنطقة، إلا أنه فى الوقت نفسه يخفف عنها عبء القيام بهذا الموقف أو السلوك. فالمصالح السياسية لكل من اليابان والولايات المتحدة فى المنطقة متشابكة ومتداخلة إلى حد ما، وهى مصالح تتمحور، وفقا لوجهة النظر اليابانية حول ضمان تدفق النفط، وتخفيف حدة النزاع فى المنطقة، وتحقيق الاستقرار السياسى لحماية الاستثمارات وضمان المصالح التجارية المتنامية، خاصة مع دول الخليج العربى(٣٠). وبعيدا عن المصلحة العامة لليابان فى تجنب أى توتر فى العلاقات مع الولايات المتحدة، فإن المساحة المتاحة لها لمعارضة حليفتها الرئيسية فيما يتعلق بالشرق الأوسط محدودة أصلا بسبب التحالف الأمنى معها. فالخلافات التى قد تظهر أحيانا فى مواقف الطرفين فيما يتعلق بالمنطقة عادة ما يتم تجاوزها بسهولة بسبب المخاوف من أن يؤدى هذا الخلاف إلى زعزعة التحالف أو إثارة الكونجرس الذى غالبا ما كان يتهم اليابان بالاستفادة المجانية من صلتها بالولايات المتحدة. ولعل هذا يفسر – إلى حد ما – تبعية اليابان للولايات المتحدة فيما يتعلق بسياساتها تجاه قضايا الشرق الأوسط، خاصة الصراع العربى–الإسرائيلى. فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٨٨، قام وزير خارجية اليابان سوسوكو أونو (Sousuko Uno) بعقد اجتماع رسمى مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينى مباشرة بعد أقل من ٨ ساعات من إعلان الولايات المتحدة فتحها حوارا مع المنظمة. والشئ نفسه حدث فى الثمانينيات. فبينما كانت اليابان تتبنى سياسة متعاطفة إلى حد ما مع الجانب العربى، فان تصويتها إلى جانب الولايات المتحدة فى المسائل المتعلقة بالمنطقة زاد بشكل ملحوظ، وكان السبب المباشر هو تخفيف حدة التوتر الناتج عن خلافاتها التجارية مع الولايات المتحدة(٣١).

عوامل التغيير:

أ- انهيار الاتحاد السوفيتى واختفاء القطبية الثنائية:

ساعد انهيار نظام الحرب الباردة على "حلحلة" عقدة اليابان التقليدية، وتخفيف القيود التى كانت تحد من انخراطها السياسى على المستوى الدولى وفى الشرق الأوسط(٣٢). كما أصبحت أكثر نشاطا فى المساهمة فى السلم والأمن الدوليين(٣٣). فخلال الحرب الباردة، كان على اليابان أن تختار بين الحاجة إلى المحافظة على المطالب السياسية للدول المصدرة للنفط من أجل ضمان تدفق احتياجاتها النفطية، وبين اتباع السياسة الأمريكية فى المنطقة. وفى معظم الحالات، كانت هذه الخيارات متناقضة. إلا أن عملية السلام فى المنطقة، والتى بدأت مع ظهور نظام عالمى جديد، مكنت اليابان من القيام بدور سياسى أكبر بدون أن تدفع ثمنا باهظا. بمعنى آخر، فقد أصبحت اليابان الآن قادرة على ضمان التزود بالنفط من المنطقة بدون المخاطرة بعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة. كما أن رغبة اليابان فى تبنى موقف سياسى مستقل فى المنطقة لم تعد عرضة للاتهام أو الشكوك من الأطراف المعنية. وكما أشار يوهى كونو - Yohei Kono نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى يناير ١٩٩٥- فـ"إن نهاية الحرب البادرة مكنت اليابان من توسيع خيارات سياستها الخارجية. فلم تعد اليابان تصنع سياستها الخارجية بناء فقط على هويتها كعضو فى التحالف الغربى. وللقيام بالقرار السليم فى السياسة الخارجية، فإن اليابان تحتاج إلى مبادئ وقيم ثابتة فى تقييم مصلحتها الوطنية. إن مثل هذه القيم والمبادئ يجب أن يحددها اليابانيون أنفسهم"(٣٤).

٢٩- وصف العلاقات اليابانية – الأمريكية على أنها "الأكثر أهمية" أصبح شائعا فى تصريحات وكتابات العديد من المراقبين والسياسيين فى اليابان والولايات المتحدة. فقد وصفها السفير الأمريكى السابق فى طوكيو، مايك مانسفير عام ١٩٧٧ بـ "أنها العلاقات الثنائية الأكثر أهمية فى العالم على الإطلاق". انظر على سبيل المثال:

- Statements by President Bush and Prime Minister Kaifu, American Foreign Policy, March 3, 1990, p. 704; Issei Nomara, Japan"s Foreign Policy, Kuala Lumpur: University of Malaya, 1997, p. 51; Ministry of Foreign Affairs, Japan, Diplomatic Bluebook 1999, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo, 1998, p. 17; Akio Watanabe, "The Past and Future of the Japan-U.S. Alliance", Japan Review of International Affairs, Vol. 15, No. 3, Fall 2001, p. 172; Murata Koji, "Do the New Guidelines Make the Japan-U.S.- Alliance More Effective?" in Nishihara Masashi (ed.), The Japan-U.S. Alliance: New Challenges for the 21st Century, Tokyo and New York: Japan Center for International Exchange, 2000, p. 19.

30- Ryohei Murata, "Keynote Address," in Lincoln, op. cit., p. 6.

31- Yasumasa Kuroda, "Japan, the Arab World and Israel", American-Arab Affairs, No. 28, Spring, 1989, p. 11.

32- Michael Yoshitsu, Caught in the Middle East: Japan"s Diplomacy in Transition, Lexington, Mass, Lexington Books, 1984; see also Training and education in international affairs: Japan, Palestine and the Middle East (1999) Japanese Policy in the Middle East.

33- TomohitoShinoda, "Becoming More Realistic in the Post-Cold War: Japan's Changing Media and Public Opinion on National Security," Japanese Journal of Political Scien.ce, June 8, 2007, No. 8, pp. 171-190

34- Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs Yohei Kono, "A Path for the Future of Japan"s Foreign Policy". Gaiko Forum, Sekai-no Ugoki-sha, January, 1995.

ب- التنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية :

بدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشهد ظهور قوى صاعدة فى النظام الدولى. فانتهاء القطبية الثنائية أوجد فرصا سياسية جديدة للعديد من القوى، التى كانت تقيدها معطيات الحرب الباردة، كاليابان والصين، فيما يتعلق بالتوازن الإقليمى للقوة فى أسيا. فلم يعد هناك صراع القوى العظمى الذى كان يضع الدول الإقليمية فى إطار معادلة صفرية: إما التحالف مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى. أما الآن، ومع وجود قوة عظمى وحيدة هى الولايات المتحدة، فإن على القوى الإقليمية، مثل اليابان والصين، أن تعيد تكييف سياساتها والواقع الجديد. فآسيا كنظام فرعى ليس استثناء بالنسبة لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية فى العالم. فالتنافس الإقليمى بين الصين واليابان من أجل القيادة فى أسيا يدفع اليابان للبحث عن اعتراف دولى بدورها الإقليمى والعالمى. هذا يظهر من خلال مطالبة اليابان بمقعد دائم فى مجلس الأمن. وبكلمات كونو: " إن اليابان يجب أن تصبح عضوا دائما فى مجلس الأمن من أجل تعزيز التعاون الدولى كركيزة أساسية للسياسة الخارجية اليابانية. فمجلس الأمن هو المنظمة الوحيدة التى تستطيع اتخاذ قرارات ملزمة. علاوة على هذا، فإن من يلعب دورا أساسيا فى المحافظة على النظام الدولى ليست الدول التى تملك القوة العسكرية، وإنما هو التعاون الدولى الوثيق للتعامل مع عوامل عدم الاستقرار. ولهذا، فمن غير المناسب ألا يكون لدولة، مثل اليابان، التى تلعب دورا بارزا فى مثل هذا التعاون، مقعدا دائم فى مجلس الأمن"(٣٥). وفى هذا السياق، فان مشاركة اليابان فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مشاركتها فيما يسمى "إعادة إعمار أفغانستان والعراق"، هى وسيلة مهمة من أجل تحقيق هذا الهدف(٣٦).

ج- التحالف مع الولايات المتحدة :

أدركت فاليابان- وهى تعتمد بشكل رئيسى على نفط المنطقة - أن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان تدفق النفط وغيره من المواد الأولية اللازمة للصناعة فى اليابان والغرب عموما. إلا أن اليابان، تاريخيا، كانت مساهمتها قليلة ولا تتناسب مع تكاليف الحماية الأمريكية لمصالحها العالمية، بما فيها تكاليف ضمان تدفق النفط. أدى هذا فى الواقع إلى ظهور ما أصبح يعرف "بالراكب المجانى": فهى تتمتع بمزايا ضمان الولايات المتحدة للاستقرار فى المنطقة، ومن ثم حماية مصالح اليابان بينما لا تساهم، على الأقل من وجهة النظر الأمريكية، إلا مساهمة قليلة أو غير متناسبة فى تكاليف هذه الحماية(٣٧). وقد أدى هذا إلى إثارة حفيظة الكونجرس الذى هدد أكثر من مرة بمراجعة التحالف الأمنى مع اليابان، بل وذهب بعض أعضائه إلى المطالبة بإلغائه، خاصة خلال فترة الخلافات التجارية الحادة فى التسعينات. ولعل هذا الوضع -الذى ساعد على تبعية اليابان للسياسة الأمريكية فى المنطقة على الرغم من تباين وجهات النظر من بعض قضاياها- ساهم فى إعادة التفكير فى سياسة اليابان الخارجية.

ويبدو من خلال التطورات المختلفة بعد الحرب الباردة أن هناك اختلافات فى المصالح والنظرة بين الطرفين، بالرغم من التوافق العام الذى يظهر أحيانا. فمصلحة اليابان فى المنطقة محصورة - على ما يبدو - فى المصالح الاقتصادية، وليست لها أطماع بالهيمنة، ولهذا فان قدرة اليابان على ممارسة الضغط أو وسائل الإجبار، بما فيها استخدام القوة، هى قدرة محدودة. أما الولايات المتحدة، كقوة عظمى، فإن لديها القدرة على ممارسة النفوذ على الفاعلين الإقليميين بوسائل متعددة، بل واتخاذ الإجراءات أو السياسات التى تريدها، حتى وإن كانت لا تروق لهؤلاء الفاعلين(٣٨). وبالنتيجة، فمن الطبيعى أن تبحث أو تسعى اليابان إلى اتخاذ بعض المواقف المستقلة عن سياسة الولايات المتحدة وإلى ممارسة أولوياتها الخاصة من خلال ترتيبات ثنائية منفصلة مع الدول المستعدة للتعامل معها. وبالتالى، فإن معضلة السياسة اليابانية الآن، خاصة بعد احتلال العراق، لم تعد ترتبط فقط بالقدرة أو بالرغبة فى ممارسة انخراط سياسى ودبلوماسى أكبر، وإنما أيضا بكيفية تمييز نفسها عن الولايات المتحدة فى بعض المواقف، بينما تحافظ على تحالف قوى ومتين معها.

ملامح السياسة اليابانية الجديدة فى المنطقة .. من الاقتصاد إلى السياسة و"الأمن" :

وفقا للتحليل السابق، فقد بدأت السياسة اليابانية فى الشرق الأوسط تتغير ملامحها تدريجيا وببطء منذ أزمة ١٩٧٣. إلا أن التحول الرئيسى الأكبر، الذى صاحبه انخراط سياسى ودبلوماسى نشط، جاء عقب حرب الخليج ١٩٩١ وبالتزامن تقريبا مع اختفاء القطبية الثنائية. فمع مشاركتها فى مؤتمر مدريد للسلام ودورها القيادى فى المفاوضات متعددة الأطراف، كمنظم ومشارك، انتقلت اليابان بسياستها من مفهوم المصالح الاقتصادية البحتة إلى التركيز أكثر على القضايا التى تهم الاستقرار الإقليمى طويل المدى. وقد مر هذا الانتقال بمراحل وخطوط ثلاثة: خط يقوم على انخراط سياسى محدود جدا أو منخفض، عادة ما يتم التعبير عنه بمواقف تفضل السلام والحياد الذى يتناسب وتصور اليابان لنفسها فى العالم، ولدورها كعضو فى الأمم المتحدة. وخط يقوم على التنسيق والانسجام مع جهود وسياسات الولايات المتحدة، كما حدث فى الحرب على العراق. وخط ثالث للقيام بدور يابانى مستقل، على الأقل فى بعض الحالات والمواقف التى يبدو فيها توافق أو تبعية اليابان للولايات المتحدة بما يشكل تهديدا لمصالحها، كما هو الحال من المسألة النووية الإيرانية. وتشير الوقائع إلى أن الخط أو التصنيف الأخير للسياسة اليابانية ينقسم

35- As a result Japan served as a non-permanent member of the Security Council for a two-year term.

36- Speech by Japanese Prime Minister Junichiro Koizumi to the United Nations General Assembly., 21 September, 2004.

37- Shahram Chubin, "The Middle East in Alliance Politics," in Ronald A. Morse, (ed.), Japan and the Middle East in Alliance Politics, The Wilson Center, 1986, p. 20.

38- Michael Sterner, "The Middle East Factor in U.S.-Japanese Relations," in Ronald A. Morse, Ibid. p. 74.

إلى إجراءات قصيرة المدى تتخذها الحكومة اليابانية لمواجهة مصلحة أو حاجة ملحة أو فورية، كما حدث بعد أزمة ١٩٧٣، أو سياسات طويلة الأمد، تسعى اليابان من خلالها إلى إبراز مساهمتها الخاصة للاستقرار والتنمية فى المنطقة، كما فعلت فى مبادرتها "ممر الازدهار و السلام" لعام ٢٠٠٧، التى تهدف إلى تحقيق السلام من خلال تعزيز التعاون الاقتصادى بين الأطراف، وهى الخبرة التى نجحت من خلالها اليابان فى إقامة علاقات سلمية مع الصين و جيرانها الآسيويين، وترغب فى نقلها إلى المنطقة. فمن الواضح أن الساسة اليابانيين الآن أكثر إدراكا وإقرارا بأن المسائل الاقتصادية لا يمكن التعامل معها أو معالجتها بمعزل عن العوامل السياسية والاجتماعية، وأن الاعتماد أو الاتكال على قوى السوق وحدها ليس سياسة عملية(٣٩). فالسياسات قصيرة المدى أو المواقف التى تعتمد على الفعل ورد الفعل، من أجل تحقيق مصالح آنية فورية، لم تعد فعالة. ولهذا، يبدو أن اليابان تركز الآن على سياسة طويلة المدى، تهدف من خلالها إلى إظهار دورها فى تحقيق الاستقرار والسلام، ولكن من منظور اقتصادى، اجتماعى، تنموى.

ومع ذلك، فإن التركيز على الجانب التنموى - على أهميته - قد لا يكون ناجحا على المدى البعيد، بسبب وجود مصادر أخرى لعدم الاستقرار- إلى جانب النزاع العربى-الإسرائيلى- يمكن أن تؤثر سلبا على إمدادات الطاقة وعلى مصالح اليابان المتنامية فى المنطقة. إن رسم سياسة يابانية طويلة المدى يتطلب، بالإضافة إلى التركيز على "الديمقراطية" و التنمية (وهى المجالات التى تشعر اليابان بأن لديها القدرة للمساهمة فيها بشكل كبير)(٤٠)، النظر إلى استقرار الشرق الأوسط كمسألة استراتيجية سياسية وأمنية(٤١). إن الانخراط السياسى فى استقرار المنطقة يجب أن يتعدى قضية برامج المساعدات أو التنمية، حيث إن هناك مسائل سياسية تستوجب الحل، ويمكن لليابان أن تسهم فيها بشكل إيجابى. فتمتع اليابان بعلاقات جيدة مع كل الأطراف يمكن أن يجعلها فى موقع جيد كوسيط (محايد)، على الأقل فى ظل فشل الولايات المتحدة بسبب سياسة المعايير المزدوجة. وقد سبق لليابان أن قامت بدور الوساطة خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وساهمت فى محاولات الأمم المتحدة لإنهاء ذلك الصراع.

أما بالنسبة للمساهمة اليابانية فى المجال العسكرى أو الأمنى، فيبدو، من خلال الشواهد الأخيرة التى أعقبت الحادى عشر من سبتمبر، أن اليابان تتجه نحو توسيع حضورها العسكرى خارج حدودها الوطنية على عكس ما كان عليه الأمر سابقا. فهناك جهود واضحة، ليس فقط لتحسين القدرات العسكرية لقوات الدفاع المدنى لتكون قادرة على الانتشار فى إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة(٤٢)، كما هو الحال فى كمبوديا ومرتفعات الجولان، وإنما أيضا لإجراء تغييرات فى هيكل هذه القوات وطبيعة المهام التى قد تقوم بها فى المستقبل. ولعل مشاركة اليابان فى الدعم اللوجيستى للقوات الأمريكية فى أفغانستان، وإرسالها قوات يابانية مسلحة إلى العراق، والإجراءات التى تمت حتى الآن من أجل تغيير المادة التاسعة من الدستور، وتخفيف القيود القانونية التى تحد من تحرك القوات اليابانية خارجيا.. كلها دلائل على جدية هذا التوجه. وربما سيكون موضوع مساهمات اليابان فى المجال الأمنى خارج حدودها الوطنية واحدة من أهم المسائل والإشكاليات التى ستستحوذ على مناقشات السياسة الخارجية اليابانية فى السنوات القليلة القادمة.

الخلاصة :

لعبت عوامل خارجية وداخلية متعددة فى إحجام اليابان عن الانخراط السياسى فى منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة. ووفقا للتحليل السابق، يمكن تصنيف هذه العوامل فى إطار ثلاثة مستويات: المستوى التفاعلى، والمستوى الداخلى، ومستوى النظام الدولى. أما فيما يتعلق بالمستوى الأول، فقد كان لضمان الولايات المتحدة تدفق النفط، وعدم شعور اليابان-خاصة قبل أزمة ١٩٧٣- بالأهمية الكبيرة التى تحتلها المنطقة فى السياسة الدولية والاقتصاد العالمى، ومن ثم الخوف من عواقب الانخراط السياسى الذى كان يمكن أن يثير حفيظة وشكوك الأطراف المتنازعة وربما اتهامها بالانحياز لطرف دون آخر - دور مهم فى إحجام اليابان عن التدخل فى الشئون السياسية فى المنطقة. وعلى المستوى الوطنى، كان لخلفية الحرب العالمية الثانية تأثير واضح على التفكير اليابانى النخبوى والشعبى الذى يركز على الاقتصاد، ويبتعد عن العسكرة أو التوسع فى السياسة الخارجية وذلك بسبب عوامل، من أهمها ظروف الحرب الباردة، والخوف من إثارة جيرانها الآسيويين. ولذلك، كان هناك تقبل عام للدستور السلمى الذى يحظر على اليابان المشاركة فى أى عمل عسكرى خارج حدودها الإقليمية. أما على مستوى النظام الدولى، فقد مثلت ظروف الحرب الباردة وصراع القوى العظمى قيودا على السلوك اليابانى الخارجى. وعلى الرغم من الأثر الايجابى لهذه الظروف على الاقتصاد اليابانى، حيث ضمنت مظلة أمنية أمريكية، وإعفاء من تبعات تحمل الأعباء، إلا أنه انعكس فعليا فى انخراط سياسى متدن، وبالتالى نفوذ يابانى محدود فى منطقة من أهم مناطق العالم لرفاه وازدهار الشعب اليابانى.

وعلى الرغم من الأثر الكبير الذى أحدثته الأزمتان النفطيتان عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٩ فى نظرة اليابان للمنطقة، وإدراكها لأهميتها للاقتصاد العالمى ومكانتها السياسية فى الاستراتيجيات الدولية، فقد بقى انخراط اليابان السياسى فى السبعينات والثمانينات

٣٩- انظر:

Anthony H. Cordesman, "The United States, Japan, and the Gulf: Meeting External Challenges," in Morse, Ibid. p. 45.

40- James A. Placke, "Changing Oil Demand Patterns: Implications for the United States-Persian Gulf-Japan Triangle," in Calabrese, pp. 27-29; Cordesman, Ibid. p. 38.

41- Interview with Miki, July 29, 1981, in Yoshitsu, Ibid. p. 13.

42- Kuroda, Japan in a New World Order, passim. p. 24.

محدودا نسبيا فى الإطار الذى يضمن تدفق النفط، ويساعد على تحسين العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجارى مع دول المنطقة. ولعل ذلك- وإن كان يرتبط بالعوامل الداخلية والخارجية المذكورة سابقا- يشير بوضوح إلى أن سياسة عدم الانخراط المباشر كانت فى الأساس خيارا سياسيا يابانيا يرتبط تاريخيا بالسلوك اليابانى قبل وخلال الحرب العالمية الثانية فى شرق وجنوب شرق آسيا. وقد شكل هذا حاجزا نفسيا لدى النخب اليابانية الحاكمة بعدم الانخراط سياسيا أو عسكريا فى الشئون الدولية، والتركيز بدلا من ذلك على الاقتصاد.

وبدأت الأمور تتغير فى النظرة والممارسة مع بداية التسعينات من القرن الماضى. فمنذ نهاية حرب الخليج ١٩٩١، بدأت اليابان بتبنى سياسة خارجية بعيدة المدى، تقوم على المشاركة وليس المراقبة، فى التحركات الدولية للتعامل مع قضايا المنطقة. فشاركت فى مؤتمر مدريد، وانخرطت فى عملية السلام، خاصة فى المسار متعدد الأطراف الذى تولت فيه أدوارا قيادية. كما أرسلت عناصر يابانية إلى الجولان، ضمن قوات الأمم المتحدة، قبل أن تقدم دعما لوجيستيا لقوات التحالف التى تقودها الولايات المتحدة فى الحرب على أفغانستان، وترسل قوات برية لدعم الولايات المتحدة فى احتلالها للعراق. كما زادت مساعيها الدبلوماسية فى السنوات القليلة الماضية لإحياء وتفعيل عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وفقا لرؤية يابانية خاصة تمثلت فى مبادرة "ممر الازدهار والسلام"، التى تقوم على تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الأطراف المتنازعة كأساس لتحقيق السلام والاستقرار الذى يعتبر مصلحة يابانية حيوية.

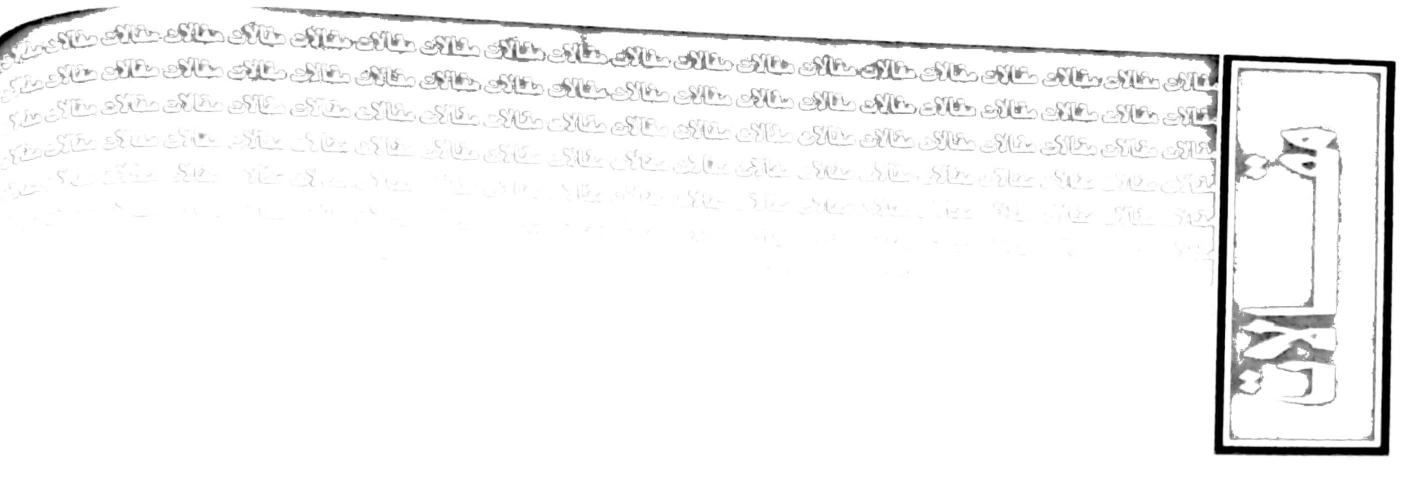
وحيث إن التوجهات الجديدة لم تكن وليدة لحظتها، بل جاءت تتويجا لتغييرات تدريجية أحدثتها عوامل متعددة داخلية وخارجية- كما هو الحال بالنسبة لعوامل الإحجام والابتعاد- فيمكن تصنيف عوامل الإقدام وزيادة الانخراط فى إطار ثلاثة مستويات مترابطة ومتداخلة: المستوى التفاعلى الثنائى، والمستوى الوطنى الداخلى، ومستوى النظام الدولى. فعلى المستوى التفاعلى، أحدثت أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣ تغيرا مهما فى تصور اليابان للشرق الأوسط، وزادت من إدراكها لأهميتها القصوى، ليس فقط لرفاه الشعب اليابانى وازدهاره، وإنما أيضا للاقتصاد العالمى وفى الاستراتيجيات الدولية. كما دفعت أزمة النفط الثانية عام ١٩٧٩، ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية التى ارتبطت بها، اليابان للتحرك دبلوماسيا فى الثمانينات لإنهاء الحرب. فقامت بدور الوساطة بين إيران والعراق، كما لعبت دورا نشيطا فى المفاوضات التى رعتها الأمم المتحدة وأدت إلى نهاية الحرب ١٩٨٨. ثم جاءت حرب الخليج ١٩٩١ وكان لها أثر كبير فى تكريس أهمية المنطقة للاقتصاد اليابانى، خاصة مع تزايد التنافس والطلب العالمى على النفط والغاز. أما على المستوى الوطنى، فقد أدى انتهاء حكم الحزب الواحد ومشاركة الحزب الاشتراكى فى السلطة إلى اختفاء أو - على الأقل - ضعف المعارضة التقليدية الداخلية التى كانت تعارض الانخراط اليابانى السياسى والعسكرى خارجيا. بل إن إحباط وامتعاض اليابان من انتقاد الولايات المتحدة لموقفها فى حرب الخليج، ومن عدم قيام الحكومة الكويتية بإدراج اسمها ضمن قائمة الدول التى تستحق الشكر، بالرغم من مساهمتها السخية فى تكاليف الحرب، مثل صدمة فى اليابان، ومن ثم ساهم فى إيجاد حالة من التوافق العام بين القوى اليابانية بضرورة تعزيز دور اليابان فى الساحة الدولية، ومنها الشرق الأوسط. أما بالنسبة لمستوى النظام الدولى، فقد كان لنهاية الحرب الباردة واختفاء القطبية الثنائية، الذى تزامن تقريبا مع حرب الخليج وانعكاساتها الداخلية على اليابان، دور فى تعزيز الشعور المتنامى لدى القادة اليابانيين بأن سياسة الرأس المطأطئ، أو الانعزال الإيجابى لم تعد مجدية فى عالم أحادى القطبية.

ويلاحظ كنتيجة رئيسية أن أكثر العوامل، التى أثرت على السياسة اليابانية فى المنطقة فى أثناء وبعد الحرب الباردة، هما عامل النفط، والعامل الأمريكى. فهما-علاوة على حضورهما فى معظم المستويات- مترابطان بشكل كبير. فالنفوذ الأمريكى فى المنطقة، وما يرتبط به من سيطرة للشركات الأمريكية على أسواق النفط العالمية، يجعل من الولايات المتحدة الضامن الأكبر لتدفق النفط بشكل سلس وآمن إلى حلفائها، بما فيها اليابان.

ولا يكتمل فهم التحولات الجديدة فى السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، خاصة فى ضوء التطورات التى حدثت فى السنوات العشر الماضية، بدون الأخذ بعين الاعتبار العامل الصينى. فللصين، كدولة منافسة على الزعامة الإقليمية، وقوة اقتصادية صاعدة فى الأسواق العالمية، بما فيها أسواق الشرق الأوسط، دور مهم فى دفع اليابان إلى الانخراط سياسيا بشكل أكبر فى قضايا المنطقة. فمجال المنافسة مع الصين، خاصة مع تزايد الطلب الصينى على الطاقة(٤٣)، لم يعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فقط، بل امتد ليشمل الشرق الأوسط كأكبر مخزون للنفط و الغاز الطبيعى فى العالم، وكسوق مستهلكة للصادرات، وبيئة واعدة للاستثمارات. فهناك قلق من أن تدفع قوة الصين السياسية الصاعدة المنبثقة من نموها الاقتصادى ومنافستها القوية فى الأسواق العالمية، ومنها أسواق الشرق الأوسط، الدول الإقليمية، خاصة الدول العربية وإيران، إلى تطوير علاقاتها مع الصين، والذى قد يكون على حساب اليابان، من أجل تحقيق التوازن مع النفوذ الغربى الممتد لقرون فى المنطقة. ولا شك فى أن لهذا القلق ما يبرره، فقد خسرت الشركات اليابانية بالفعل جزءا من حصتها فى أسواق الشرق الأوسط لصالح البضائع الصينية. ووفقا لاتجاهات التجارة الحالية، فمن المحتمل أن تحل الصين محل الولايات المتحدة واليابان كشريك اقتصادى رئيسى لدول المنطقة مع نهاية هذا العقد.

ولهذا، فإن القلق الناتج عن دخول الصين بقوة إلى أسواق المنطقة، واحتمالية تراجع دور الولايات المتحدة، خاصة فى ظل الأوضاع المتردية فى العراق، وعدم التوصل إلى تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل .. يدفع اليابان إلى توسيع انخراطها السياسى فى المنطقة، وإبراز دورها المستقل فى جهود تحقيق الاستقرار الإقليمى من خلال دبلوماسية التنمية. وسوف يتوقف نجاح هذه الدبلوماسية فى المنطقة على عوامل عديدة، يقع بعضها خارج إطار الدور اليابانى.

43- Hisane Masaki, Ibid.



المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور.. رؤية قانونية

د. محمد محمود الزيدى *

في ١٤ يوليو ٢٠٠٨، تقدم المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية للغرفة التمهيدية الأولى بطلب إصدار أمر قبض ضد السيد عمر البشير، الرئيس السوداني، لاحتمالية ارتكابه جرائم دولية تدخل في اختصاص المحكمة(١).

وقرر المدعى العام أن تحقيقاته قد أسفرت عن توافر أسباب معقولة للاعتقاد بأن الرئيس السوداني مسئول جنائيا عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الانسانية، وجرائم الحرب ضد ثلاث جماعات إثنية. وبناء عليه، وجه له عشرة اتهامات(٢).

ولقد لقى طلب المدعى العام ردود أفعال سلبية من الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي(٣). وقد تعاملوا مع طلب المدعى العام وكأنه قد أجيب بالفعل. مما لا شك فيه أن ما يسعى اليه المدعى العام سوف يمهد لخطوة حرجة، خاصة أن القبض على رئيس دولة حالى لمحاكمته دوليا هو أمر يصعب على الدول تقبله أو تفهمه. ولكن يجب إدراك أن قواعد القانون الدولى لا تنفى المسئولية الجنائية عن رؤساء الدول عند ارتكاب الجرائم الدولية. وعلى الرغم من أن تطبيق القانون الدولى يتطلب فى معظم الاحيان الأخذ فى الاعتبار -إلى حد ما- الأبعاد السياسية المطروحة على الساحة الدولية، إلا أن المحكمة الجنائية، بصفتها كيانا قضائيا دوليا مستقلا يختص بالجرائم الدولية، يفترض فيها ألا يتغلب الجانب السياسى على الجانب القانونى عند اتخاذ اى قرار، سواء من قبل مكتب الادعاء أو من دوائر المحاكمة. هذا لا يعنى على الاطلاق ان المحكمة تعمل فى اطار منعزل عن العالم الخارجي، ولكن يعنى ان الشق القانونى هو المهيمن عند اتخاذ القرار، وهذه نتيجة تتماشى مع الطبيعة القضائية للمحكمة. ومن المفترض أن هذا ما قام به المدعى العام، عندما اتبع المسار القانونى المنصوص عليه فى نظام روما الاساسى (النظام الاساسى) عندما تقدم بطلب للدائرة التمهيدية.

أمر القبض فى نظام المحكمة :

المادة ٥٨ من النظام الاساسى هى الطريق الذى رسمه القانون لاستصدار أمر بالقبض على أى شخص للاعتقاد بارتكابه لاى من الجرائم التى تدخل فى اختصاص المحكمة. ففى أى وقت بعد الشروع فى التحقيق، يمكن للمدعى العام التوجه للدائرة التمهيدية طالبا استصدار ذلك

(*) مستشار قانونى للدائرة التمهيدية الثانية بالمحكمة الجنائية الدولية .

Mohamed.elzeidy@icc-cpi.int

■ الآراء الواردة فى هذا المقال تعبر عن رأى المؤلف وليس بالضرورة راى المحكمة الجنائية الدولية .

الأمر. فبادئ ذى بدء، يجب التنويه إلى ان التقدم بطلب للدائرة التمهيدية لا يعنى فى حد ذاته ان الطلب مقبول حتما. فيوجد ثلاثة ضوابط رئيسية لتجنب استصدار اوامر قبض عشوائية دون مسوغات قانونية وواقعية كافية. فيجب على الدائرة التمهيدية ان تتحقق من وجود "أسباب معقولة للاعتقاد" بأن الشخص قد ارتكب جريمة من الجرائم التى تدخل فى احتصاص المحكمة، وأن القبض عليه يعد ضروريا لضمان مثوله أمامها، أو لتجنب قيامه بعرقلة التحقيقات أو إجراءات المحكمة أو تعريضها للخطر، أو لمنع ذلك الشخص من التمادى فى ارتكابه لتلك الجريمة أو لجريمة متصلة بها، مما يدخل فى اختصاص المحكمة والناشئة عن ذات الظروف(٤). فعبارة "أسباب معقولة" تتطلب معيارا أدنى فى الإثبات(٥) من عبارة "أسباب جوهرية" الواردة فى الفقرة الخاصة بتثبيت التهم على الشخص المعنى(٦)، ومع ذلك لا يعنى هذا ان استصدار أمر القبض فى ضوء المعيارالأول هو بأمر سهل من الناحية العملية. فما أفصحت عنه الاعمال التحضيرية من النظام الاساسى هو أن تطبيق هذا المعيار يتطلب الاستناد على اسس أو معايير موضوعية عند تقدير ما اذا كان الشخص المراد قد ارتكب على الأقل جريمة واحدة تدخل فى اختصاص المحكمة من اجل استصدار امر القبض أم لا(٧). بالفعل، فى قرار الدائرة التميهدية الاولى بالنسبة لطلب المدعى العام لاستصدار امر قبض ضد السيد توماس لوبانجا فى "حالة" جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكدت المحكمة فى أسبابها أنها سوف ترفض اصدار اى أمر قبض إلا فى حالة اقتناعها التام بتوافر الضوابط المشار إليها(٨). وللوصول للنتيجة السليمة، لم يكتف المشرع بالزام الدائرة بتمحيص الطلب المقدم من المدعى العام فحسب، بل الزمها ايضا بفحص الادلة أو أى معلومات أخرى مقدمة منه(٩).

وبناء على تطبيق المحكمة لنوع من الرقابة الموضوعية على طلبات المدعى العام، فقد استجابت الدائرة التمهيدية لطلب المدعى العام بشأن استصدار أمر بالقبض ضد السيد توماس لوبانجا، بيد أنها رفضت فى ذات الحين طلبا مماثلا مقدما بشأن القبض على السيد بوسكو ناتجاندا بصدد ارتكابه جرائم نابعة من ذات "الحالة"(١٠). وهذا يبرهن على أن تقدم المدعى العام بطلب للقبض على الرئيس السودانى لا يجزم فى حد ذاته بأن الدائرة التمهيدية سوف تستجيب، وإن استجابت، فليس من الضرورى أن تسلم المحكمة بكافة ما ورد بالطلب من حيث التهم الموجهة والوقائع المسردة. وهذا ما تم بالفعل فى قضية السيد جون بيير بيمبا، رئيس جبهة تحريرالكونغو، المنظورة حاليا أمام الدائرة التمهيدية الثالثة، حيث تقدم المدعى العام فى ٩ مايو ٢٠٠٨ بطلب استصدار امر بالقبض عليه لوجود" اسباب معقولة للاعتقاد" بأنه مسئول جنائيا عن ارتكاب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب، ووجه له أربعة اتهامات عن الجرائم ضد الانسانية وستة اتهامات عن جرائم الحرب. إلا ان الدائرة التمهيدية اصدرت قرار مطالبة المدعى العام بتقديم معلومات اضافية تدعم طلبه، وبالتحديد بشأن الاتهامات المتعلقة بارتكابه أى شكل اخر من اشكال العنف الجنسى كجريمة ضد الانسانية وجريمة حرب، وكذا القتل العمد كجريمة ضد الانسانية وجريمة حرب(١١). وبناء عليه، أصدرت الدائرة التمهيدية امر القبض ضد السيد بيمبا، ولكن عن أربع تهم فقط لجرائم حرب وتهمتين لجرائم ضد الانسانية، رافضة اجابة المدعى العام لطلبه عن تهم القتل والتحرش الجنسى لعدم تقديم المدعى العام للأدلة الكافية التى طلبتها الدائرة فى حينه(١٢). وعندما قدم المدعى العام المعلومات الاضافية، وبعد تمحيصها، قررت المحكمة إصدار أمر قبض جديد يحل محل الامر السابق، تضمن اضافة تهمتى القتل العمد كجريمة حرب وجريمة ضد الانسانية(١٣). ومما تقدم، يجب التيقن من أن قرار الدائرة التمهيدية المختصة بشأن اجابة المدعى العام لطلبه الخاص بالقبض على الرئيس السودانى هو أمر تقديرى لقضاة المحكمة ولا سلطة للمدعى العام فى ذلك على الاطلاق.

وقد يثور التساؤل عما إذا كان امر القبض فى حد ذاته او القرار الصادر من الدائرة التمهيدية بخصوص طلب المدعى العام باستصدار أمر القبض قابلين للطعن عليهما بالاستئناف أم لا. يجب عدم الخلط بين القرار الصادر بخصوص طلب المدعى العام باستصدار امر بالقبض وإذن القبض ذاته، فإذن أو أمر القبض فى حد ذاته لا يمكن استئنافه، لكونه ليس بقرار خاضع للطعن عليه من الناحية الاجرائية. أما بالنسبة للقرار الصادر بخصوص الطلب، فإن النصوص الخاصة بطرق الطعن بالاستئناف جاءت خالية من ثمة إشارة صريحة للاجابة على هذا التساؤل(١٤). ومع ذلك، فقد استقر قضاء المحكمة على ان الاستئناف جائز إذا أثبت أحد الخصوم أن القرار ينطوى على "مسألة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على عدالة وسرعة الاجراءات أو على نتيجة المحاكمة. وترى الدائرة الابتدائية أن اتخاذ دائرة الاستئناف قرارا فوريا بشأنه يمكن ان يؤدى الى تحقيق تقدم كبير فى سير الاجراءات"(١٥). ففى قضية جوزيف كونى وآخرين، النابعة من "حالة" جمهورية أوغندا الديمقراطية، تقدم المدعى العام للدائرة التمهيدية الثانية بطلب السماح له بالاستئناف الجزئى لقرار المحكمة الخاص بطلب المدعى العام لاستصدار أمر قبض ضد الاشخاص المنوه عنهم، إلا أن الدائرة التمهيدية لم تستجب لهذا الطلب. ولعدم الخوض فى تفاصيل الحيثيات، فالمحكمة اعتنقت نهجا معينا عند التعامل مع هذا النوع من الطعون، وهو ضمان توافر التوازن بين الحالات التى تستدعى فعليا تدخل الدائرة الاستئنافية فى المراحل التمهيدية للإجراءات والرغبة فى تفادى تعطيل السير فى الاجراءات الناتج عن اللجوء للطعن بالاستئناف(١٦). وبتمحيص الشروط المقررة قانونا(١٧) فى ضوء المبدأ الذى اقرته الدائرة، قررت الأخيرة أن المدعى العام لم يستطع إثبات توافرها(١٨). وذلك يرجح أنه فى حال صدور قرار فى شأن الرئيس السودانى، فإنه من الممكن الطعن عليه إذا استوفى الشروط السابق ذكرها.

الإحالة من مجلس الامن :

فى بداية التسعينيات، بدأت لجنة القانون الدولى التابعة للامم المتحدة اتخاذ خطوات جدية نحو إنشاء كيان قضائى جنائى دولى بناء على صدور ثلاثة قرارات من الجمعية العامة للامم المتحدة (الجمعية العامة) فى عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩ بخصوص هذا الشأن(١٩). فمنذ بداية الدراسة الجدية للموضوع فى عام ١٩٩٠، كانت الفكرة السائدة أن تفعيل اختصاص المحكمة، بموجب شكوى ترفع الى المدعى العام

بالمحكمة المقترحة، هو حق مقصور للدول(٢٠). وعلى ذلك، ففكرة اعطاء مجلس الامن (المجلس) الصلاحية فى احالة قضية للمحكمة لم تلق قبولا فى هذه الفترة، خاصة أن البعض اعتبرها خطوة تتعدى الصلاحيات المقررة للمجلس بموجب ميثاق الامم المتحدة (الميثاق)(٢١). ومع ذلك، لم يكن من المنطقى تهميش دور المجلس كليا، ولذلك اقترحت لجنة القانون الدولى إعطاءه دورا وقائيا، أى أن تقدم الدولة بشكوى للمحكمة كان مرهونا بموافقة مسبقة من المجلس، أو فى حالة وقوع جريمة العدوان أو التهديد بالعدوان يكون السير فى الاجراءات مشروطا بتقرير مسبق منه بوقوع تلك الجريمتين(٢٢). ولكن منذ عام ١٩٩٢، بدأت لجنة القانون الدولى فى السير باتجاه إعطاء المجلس الصلاحية لإحالة القضايا للمحكمة، وظهرت أول اشارة لذلك فى تقريرها السنوى للجمعية العامة فى العام نفسه(٢٣). وترددت الفكرة فى عام ١٩٩٣(٢٤) حتى تم الاتفاق على إفراد مادة خاصة تربط العلاقة بين المجلس والمحكمة ضمن مشروع اتفاقية تم انجازه فى عام ١٩٩٤، والذى تم عرضه على الجمعية العامة فى دورتها السادسة والاربعين من العام نفسه من اجل الدراسة وعقد مؤتمر دولى لاعداد الشكل النهائى لاتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية(٢٥).

منحت المادة ٢٣ من مشروع الاتفاقية المجلس ثلاث صلاحيات رئيسية: ١) حق الاحالة بالنسبة للجرائم التى تدخل فى اختصاص المحكمة بموجب الفصل السابع من الميثاق ودون التقيد بالشروط المنصوص عليها بشأن ممارسة الدول لذلك الاختصاص. ٢) لا يمكن الاحالة بالنسبة لعمل من أعمال العدوان بدون تقرير مسبق من المجلس بوقوع ذلك العمل. ٣) حق التوقيف الذى سنشير إليه فى خاتمة المقال.

وبخصوص حق الاحالة (المادة ١/٢٣)، فقد وضحت لجنة القانون الدولى أن إضافة الفقرة الاولى ليست بهدف تحديد مدى صلاحيات المجلس المقررة بموجب الفصل السابع للميثاق، وإنما بهدف جعل اختصاص المحكمة متاحا للجوء اليه عند الحاجة دون التقيد بالشروط المسبقة لممارسة الاختصاص والتى تطبق فى شأن الاحالة من الدول(٢٦). ولكن اعطاء هذا الدور للمجلس ظل محل جدل فى المناقشات التى دارت فى اللجنة المؤقتة عام ١٩٩٥، والتى تم انشاؤها بموجب قرار الجمعية العامة فى ٩ ديسمبر ١٩٩٤ لدراسة مشروع الاتفاقية المعد بواسطة لجنة القانون الدولى فى عام ١٩٩٤(٢٧). فعلى الرغم من ان عدة وفود أيدت فكرة تفعيل اختصاص المحكمة عن طريق الاحالة من المجلس، باعتبارها متماشية مع دوره الرئيسى فى حفظ السلام والامن الدوليين، فلم يحظ هذا الاقتراح بتأييد من وفود أخرى. فكان لتلك الوفود الاخيرة بعض التحفظات، من ضمنها الحفاظ على استقلالية المحكمة من المؤثرات السياسية، فضلا عن ان إعطاء المجلس هذا الدور يعنى منحه صلاحيات غير منصوص عليها فى الميثاق(٢٨). ولقد استمرت المناقشات حول هذا الموضوع فى اللجنة التحضيرية عام ١٩٩٦، والتى انشئت أيضا بقرار من الجمعية العامة فى نهاية عام ١٩٩٥ لتحل محل اللجنة المؤقتة فى إعداد اتفاقية لانشاء المحكمة(٢٩). وفى تلك الفترة، انقسمت الآراء ايضا ما بين مؤيد ومخالف، مستندين لذات الاسباب التى تم طرحها فى اللجنة المؤقتة. ومع ذلك، رأت عدة وفود ان منح هذا الدور للمجلس هو عمل مشروع، خاصة فى ضوء التجربة العملية التى أثبتت قدرة المجلس على التعامل مع الحالات التى تضمنت ارتكاب جرائم دولية، مما أدى الى انشاء اللجنة الدولية لتقصى الحقائق فى بوروندى بشأن انتهاكات القانون الدولى الانسانى، وكذا إنشاء محكمتين مؤقتتين لمحاكمة مجرمى حرب يوغوسلافيا السابقة ورواندا (محكمة يوغوسلافيا/رواندا) بموجب الصلاحيات المقررة له فى الفصل السابع من الميثاق(٣٠). فضلا عن أن ذلك الاقتراح سوف يضمن عدم اللجوء فى المستقبل لانشاء محاكم مؤقتة(٣١). وبناء عليه، تم الإبقاء على الفقرة الخاصة بالاحالة من المجلس ضمن المقترحات التى اعدتها اللجنة التحضيرية منذ عام ١٩٩٦، وحتى مؤتمر روما فى يوليو ١٩٩٨(٣٢). وفى روما، أكدت أغلبية الوفود ضرورة تضمين الاتفاقية نصا يسمح للمجلس باحالة "حالة" وفقا للفصل السابع من الميثاق. وقد نجحت هذه الوفود بالفعل فى تمرير الصيغة النهائية للاتفاقية متضمنة هذه الصلاحية(٣٣). ومما تقدم، يجب إدراك ان منح هذا الدور للمجلس بات واقعا فعليا يجب التعامل معه فى ضوء الاطار القانونى المتاح.

تنص المادة ١٣/ب على أن "للمحكمة ان تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار اليها فى المادة ٥ وفقا لأحكام هذا النظام الاساسى .. (ب) إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، حالة الى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو اكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت". وبالفعل، جاء أول تطبيق لهذه الفقرة فى ٣١ مارس ٢٠٠٥، عندما اصدر المجلس القرار رقم ١٥٩٣ بشأن احالة "الحالة" المتعلقة بدارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ الى المدعى العام للمحكمة، باعتبارها لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين(٣٤). وهذه الخطوة هى نتاج عدة قرارات سابقة صدرت عن المجلس فى عام ٢٠٠٤، ومن ضمنها القراران رقما ١٥٤٧ و١٥٥٦ واللذان ادانا اعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان والقانون الانسانى الدولى فى إقليم دارفور(٣٥). ونظرا لعدم وفاء السودان بكامل التزاماته بموجب القرار ١٥٥٦ بشأن تحديد هوية الاشخاص المسئولين عن تلك الانتهاكات بمن فيهم "أفراد قوة الدفاع الشعبى وميليشيات الجنجويد" وتقديمهم للمحاكمة، فقد قرر المجلس بداءة أن يقوم الامين العام بانشاء لجنة تحقيق دولية "تضطلع فورا بالتحقيق فى التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الانسانى الدولى وقانون حقوق الانسان". وأعلن أنه فى حالة عدم امتثال حكومة السودان كاملا بذلك القرار وكذا القرار ١٥٥٦، فسيضطر المجلس لاتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١(٣٦). تم إنشاء اللجنة المذكورة فى أكتوبر ٢٠٠٤، والتى انتهت من أعمالها فى ٢٥ يناير ٢٠٠٥ بعد أن أعدت تقريرا متضمنا النتائج التى أسفرت عنها التحقيقات والمقترحات للتعامل مع الموقف(٣٧). كان من أهم تلك التوصيات اللجوء للمحكمة الجنائية، علما بأن اللجنة ذكرت ست فوائد رئيسية، من ضمنها أن المحكمة تم إنشاؤها من أجل التعامل مع الجرائم التى تهدد السلم والامن وأن هذا يعد من الاسباب الرئيسية لدفع المجلس لتفعيل اختصاصها بموجب المادة ١٣/ب من النظام الاساسى. علاوة على أنه يصعب، إن لم يكن من المستحيل، من الناحية العملية التحقيق مع أشخاص ذوى سلطة يتحكمون فى نظام الدولة، وأن النظام القضائى السودانى

كـان غـيـر قـادر وغـيـر راغب فى الـتـعـامل مع "الـحـالـة" فى دارفور(٣٨).

فأثر الإحالة من المجلس بالنسبة للدول غير الأعضاء هو خلق اختصاص أو ولاية للمحكمة فى حال ارتكاب جرائم على اقليم الدولة غير الطرف أو بواسطة أحد رعاياها(٣٩). وهذا يعنى بالنسبة للإحالة الخاصة بدارفور أن المحكمة تستطيع ان تمارس ولايتها القضائية المقررة فى النظام الأساسى على احد رعايا السودان مرتكبى الجرائم الواقعة فى اختصاص المحكمة، والتى وقعت فى اقليم دارفور، بالرغم من ان الدولة غير طرف فى النظام الاساسى، وهذا يعد استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من المادة ١٢ من النظام الاساسى، ومتماشيا مع المبدأ الذى ارسته الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة فى قرارها الصادر بشأن إصدار أمر القبض على أحمد هارون وعلى خشيب، عندما تبينت أن الفقرة (٢) من المادة ١٢ المتعلقة بالشروط المسبقة لممارسة الاختصاص لا تنطبق على الإحالة من المجلس(٤٠). ومن ثم، فلا يشترط ان يكون مرتكبو الجرائم من رعايا احدى الدول الاطراف، ولا أن تكون الجرائم قد ارتكبت على اقليم دولة طرف كما هو مقرر بموجب الفقرة المنوه عنها(٤١).

وقد ورد فى إحدى الصحف السودانية أن السودان يسعى لطلب رأى استشارى من محكمة العدل الدولية (محكمة العدل) بشأن صلاحية المجلس فى الاحالة للمحكمة الجنائية، وعما اذا كانت الاخيرة تتمتع بولاية قضائية بالنسبة للدول غير الاطراف أم لا(٤٢). لا يمنح الميثاق الدول حقا مباشرا لطلب رأى استشارى من محكمة العدل، وإنما يمكن ان يتخذ ذلك الاجراء من خلال الجمعية العامة أو المجلس(٤٣). وهنا، قد تظهر الصعوبة العملية، لأنه فى حالة اللجوء للجمعية العامة، يجب الحصول على أغلبية ثلثى الاعضاء. وأما بالنسبة للمجلس، فيجب التفرقة بين حالتين: إذا اعتبر قرار المجلس بشأن طلب الرأى الاستشارى من الامور الإجرائية، فانه يلزم توافر تسعة أصوات. أما اذا اعتبر من المسائل الاخرى، فيجب ان يكون من بينهم أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين(٤٤). وبالنسبة لوضع السودان، فانه من المستبعد ان يقر المجلس هذا الاجراء، خاصة أنه هو مصدر الاحالة للمحكمة الجنائية. ولكن من المحتمل ان يستطيع السودان الحصول على الاصوات المقررة قانونا عن طريق الجمعية العامة. وفى هذه الحالة، يمكن للاخيرة ان تطلب رأيا استشاريا متعلقا بأى سؤال قانونى، حتى ولو كان مجردا، أو ينتابه الغموض(٤٥)، شريطة ان يكون نابعا من نطاق نشاطها(٤٦). المبدأ العام الذى تبنته محكمة العدل فى أحكامها هو عدم رفض طلب رأى استشارى، إلا ان امكانية الرفض لا تزال قائمة تأسيسا على ما قررته المحكمة فى بعض أحكامها من انه عند توافر اسباب قهرية يمكن رفض هذا الطلب(٤٧). واستبيان توافر تلك الاسباب هو امر تقديرى للمحكمة(٤٨). حتما، إن مشكلة دارفور تتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين، ولذلك فهى لا تقع فى اختصاص المجلس فحسب، بل ايضا فى اختصاص الجمعية العامة(٤٩). ولكن هنا يثور التساؤل عما اذا كان تدخل الجمعية العامة لطلب رأى استشارى يتعارض مع الدور الرئيسى للمجلس، ويعد مخالفا لنص المادة ١/١٢ من الميثاق، التى تنص على انه "عندما يباشر مجلس الامن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التى رسمت فى الميثاق، فليس للجمعية العامة ان تقدم توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف إلا اذا طلب ذلك منها مجلس الامن"(٥٠). فقد أثيرت هذه النقطة مؤخرا فى قضية الجدار العازل، عندما دفعت اسرائيل بتجاوز الجمعية العامة لحدود سلطتها، عندما أصدرت قرارا لطلب رأى استشارى من محكمة العدل، مخالفة لنص المادة ١٢ من الميثاق(٥١). ومع ذلك، فقد رأت محكمة العدل ان هذا التفسير الضيق لمضمون تلك الماده قد تطور منذ عام ١٩٦١. وعلى مدار الزمن، ثبت من الممارسة الفعلية أن هناك اتجاها لقبول دور لكل من المجلس والجمعية العامة بشأن حفظ السلم والامن الدوليين على التوازى، وتمثل هذا فى عدة مشكلات خاصة بجنوب إفريقيا، وجنوب روديسيا، والصومال. ومن ثم، فإن طلب الجمعية العامة لرأى استشارى لا يعد مخالفا لنص المادة ١/١٢ من الميثاق(٥٢). فالرأى الاستشارى الصادر من محكمة العدل غير ملزم، إلا ان له آثارا قانونية مهمة، فتسترشد به كل هيئات الامم المتحدة، ومن ضمنها الجمعية العامة التى اعتادت إصدار قرارات مطالبة بالامتثال بالرأى الصادر من المحكمة، علاوة على أن هذه الآراء لها أثر بالغ فى تطور القانون الدولى(٥٣).

فبالنسبة لمدى شرعية اجراء الإحالة، فكما ذكرت سلفا أن بعض الدول ابدت تحفظها على اعطاء المجلس هذا الدور، لكونه يتعدى اختصاصاته المنصوص عليها -على سبيل الحصر- فى الفصل السابع من الميثاق. ولكن يجب التيقن من أنه متى استوفيت الشروط المقررة فى نص المادة ٣٩ من الميثاق، أى قرر المجلس، فى ضوء سلطته التقديرية الواسعة(٥٤)، بوقوع تهديد للسلم أو الاخلال به، فله ان يحدد ما يلزم اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق من اجل حفظ السلم والامن الدوليين أو إعادته الى نصابه(٥٥). فالمادة ٤١ تشمل التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارات المجلس، وهى لا تنص صراحة على اجراءات ذات طابع قضائى. إلا ان الفقه(٥٦) والقضاء الدولى قد استقر على أن ما ورد فى تلك الماده هو عبارة عن مجرد امثلة للتدابير التى يمكن ان يتخذها المجلس. فقد اعتنقت محكمة يوغوسلافيا هذا التفسير فى قضية تاديتش، عندما أثار الدفاع نقطة خلو نص الماده من أى إشارة بشأن صلاحية المجلس لإنشاء كيان قضائى، إلا أن المحكمة قد رفضت الدفع، معتبرة ان اختيار الوسائل الملائمة لحفظ السلم والامن الدوليين وإعادته لنصابه هو أمر متروك لتقدير المجلس(٥٧)، وأن قرار المجلس لإنشاء محكمة دولية يعد من التدابير الواقعة فى نطاق نص المادة ٤١ من الميثاق(٥٨). فلما كان من المستقر عليه أن المجلس له الصلاحية فى انشاء كيان قضائى من اجل حفظ السلم والامن الدوليين او إعادته الى نصابه، فبالقياس على ذلك فإنه يستطيع ايضا ان يتخذ قرارا بالاحالة للمحكمة الجنائية كأحد التدابير التى لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، عملا بنص المادة ٤١ من الميثاق. وحيث إن المادتين ٢٤ و٢٥ من الميثاق تنشئان التزاما قانونيا على جميع الدول أعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات المجلس، باعتبار أنها قد عهدت اليه بالتبعات الرئيسية الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين(٥٩)، فبذلك يكون السودان -من حيث المبدأ- ملزما

بقرار الاحالة وما يترتب عليه من الآثار القانونية المنصوص عليها فى النظام الأساسى، لكونه دولة عضوا فى الامم المتحدة، ودون اشتراط أن يكون طرفا فى النظام الأساسى. ولا ينال من ذلك كون القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تقرر ان المعاهدات الدولية لا تلزم إلا أطرافها(٦٠). إذ إن المادة ١٠٣ من الميثاق تقرر انه فى حالة وجود تعارض ما بين التزامات الدول الناشئة عن الميثاق وتلك الناشئة عن أى اتفاقية أخرى، فتكون الاولوية لالتزامات الميثاق(٦١). ومن ثم، فان القول إن ممارسة المحكمة الجنائية لاختصاصها على دولة غير طرف، مخالف للقانون، هو قول غير سديد.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعنى ان المجلس يتمتع بسلطات مطلقة من أى قيد، فقراراته يجب ان تكون متماشية مع نصوص الميثاق، ومن ضمنها مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة(٦٢)، ومحترمة لمعايير القانون الدولى، باعتبار ان المجلس احدى هيئات منظمة دولية خاضعة للنظام القانونى الدولى، مثلها مثل كافة المنظمات الدولية الأخرى(٦٣)، وهذا ما توصلت إليه الدائرة الاستئنافية لمحكمة يوغوسلافيا فى قضية تاديتش، عندما ذكرت أن المجلس هو قسم من منظمة دولية أنشئت بموجب اتفاقية تعمل كإطار دستورى للمنظمة، ومن ثم فهو يخضع لبعض القيود الدستورية بغض النظر عن مدى اتساع الصلاحيات المقررة له بمقتضى هذا الدستور(٦٤). وعلى ذلك، فإن التقرير بصلاحية المجلس لإحالة "حالات" للمحكمة الجنائية "بوجه عام"، كما ذكرنا سلفا، لا يعنى فى حد ذاته، ان مضمون قرار الاحالة المتعلق بالسودان غير مشوب بالتناقض والثغرات المنافية لبعض قواعد القانون الدولى بصفة عامة، والنظام الأساسى بصفة خاصة، وهو ما قد يؤدى الى القول ببطلان قرار المجلس جزئيا، ومن ثم الاحالة، إذا اعتبر أن هذا الجزء غير قابل للاستئصال من القرار(٦٥). وبدون الخوض فى التفاصيل لعدم تجاوز المساحة المقررة لهذا المقال، فيكفى الإشارة الى إحدى أهم النقاط الواردة فى نص القرار ١٥٩٣ الخاص بالاحالة، والتى اثارت سخط العديد من فقهاء القانون الجنائى الدولى(٦٦). فتنص الفقرة السادسة من القرار على أن المجلس" يقرر إخضاع مواطنى أى دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفا فى النظام الأساسى، أو مسئوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التى أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الإفريقى، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا"(٦٧). فإضافة هذه الفقرة لنص القرار هى نتاج ضغوط من الولايات المتحدة للنأى برعاياها من قوات حفظ السلام عن طائلة المحكمة، وهى قد نجحت أيضا فى تمرير النص ذاته فى قرارسابق متعلق بليبيريا(٦٨). فمن المتعارف عليه انه يكفى لانعقاد اختصاص المحكمة أن تكون الجريمة قد وقعت على إقليم دولة طرف أو بواسطة أحد رعايا دولة طرف، وهذا يعنى أن المحكمة تستطيع ممارسة ولايتها على أحد رعايا دولة غير طرف إذا ارتكبت الجريمة على إقليم دولة طرف(٦٩). وبذلك، فان إخضاع مواطنى الدول المساهمة للولاية الحصرية لدولتهم لا يعد فقط قيدا على تطبيق الدول لمبدأى الاختصاص الاقليمى والعالمى بل أيضا على ممارسة المحكمة للولاية المقررة لها بمقتضى المادة ٢/١٢ من النظام الأساسى، وهو يعد محاولة للتعديل فى نص الاتفاقية متعديا لاختصاصات المجلس. ولا يقدح من ذلك ما يقرره نص المادة ١٠٣ من الميثاق، إذ هى لا تنشئ التزاما إلا على الدول الأعضاء، والمحكمة الجنائية ليست بدولة طرف فى الميثاق فضلا عن أن المادة ٢ من الاتفاقية المنظمة للعلاقة بين الامم المتحدة والمحكمة الجنائية تنص على أن الأولى تدرك استقلالية المحكمة ككيان قضائى دائم، وان كلا منهما يحترم وضعية واختصاص الآخر، ومن ثم يكون المجلس -كإحدى هيئات الامم المتحدة- ملتزما بذلك.

فصدور قرار من المجلس مخالف للنظام الأساسى لا يعنى أن المحكمة غير قادرة على القيام من تلقاء نفسها بتمحيص مدى شرعيته من حيث تماشيه مع النظام الأساسى، باعتبارها تمارس اختصاصا "عرضيا" من شأنه تبين ما إذا كانت تستطيع ممارستها لاختصاصها "الأصيل" أم لا(٧٠). إلا أن المحكمة قد التفتت عن ذلك، وقبلت قرار الاحالة المتعلق بدارفور كما ورد من المجلس. ولكن هذا لا يمنع من الدفع بانعدام ولاية المحكمة لكون الاحالة مشوبة بالبطلان نتيجة لتجاوز المجلس لصلاحياته، وعلى المحكمة أن تقضى بما تراه.

الخاتمة :

يتبين من العرض السابق أن فكرة الإحالة من مجلس الأمن ليست فكرة وليدة الصراع القائم فى دارفور، وإنما هى فكرة كانت مترسخة فى أذهان الكثير ممن اشتركوا فى الاعداد للنظام الاساسى. وقد أصبحت امكانية تلك الاحالة واقعا لا يمكن الالتفات عنه بما يحمله من ايجابيات وسلبيات.

وتجدر الاشارة الى أن السعى لأخذ رأى استشارى من محكمة العدل بشأن مدى صلاحية المجلس فى الاحالة لن يحل الأزمة السودانية. فليس من المتصور ان محكمة العدل سوف تأتى برأى يشكك فى شرعية الاحالة للمحكمة الجنائية، خاصة أن التجربة العملية قد اثبتت أن محكمة العدل دائما ما كانت تتوخى الحذر فى قراراتها وأحكامها عند التعامل مع قرارات المجلس(٧١)، وهذا نابع من اقتناعها بأن الميثاق لم يفصح عن وجود سمو لهيئة من هيئات الامم المتحدة على الأخرى، وإنما لكل من محكمة العدل والمجلس دور مكمل للآخر، كل فى حدود اختصاصاته(٧٢). فعلى مستوى القضاء الدولى، نجد أنه توجد علاقة وثيقة فيما بين المحاكم الدولية وحتى الإقليمية والوطنية، اساسها تفهم واحترام كل كيان قضائى لاختصاص الآخر. فعندما دفع ميلوسوفيتش امام إحدى المحاكم الهولندية بعدم شرعية محاكمته امام محكمة يوغوسلافيا، وكذا بطلان اجراءات ترحيله لها، رفض الدفع تأسيسا على انعدام الولاية القضائية للقضاء الهولندى للنظر فى إخلاء سبيله، لأن تلك الولاية قد انتقلت لمحكمة يوغوسلافيا بموجب اتفاقية المقر الموقعة بين الاخيرة والحكومة الهولندية(٧٣). ولم تنجح محاولته ايضا فى الاستئناف. وفى سلسلة من المحاولات الاخرى، تقدم ميلوسوفيتش بطلب للمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، مدعيا أنه سلب من حق مراجعة شرعية احتجازه، وان محكمة يوغوسلافيا

لا تعد كيانا قضائيا نزيها أو مستقلا، فأصدرت المحكمة الاوروبية قرارها بعدم قبول الدعوى، مستندة فى ظاهر الامر الى عدم استنفاد طرق الطعن المقررة قانونا(٧٤). بينما فى واقع الامر، فإن ما انتهت اليه المحكمة يرجع -من استقراء حيثيات قرارها- الى رغبتها فى تجنب اى نوع من التداخل فى الاختصاص الذى قد ينشأ عن قبول نظر الدعوى. فضلا عن أن طلب رأى استشارى بخصوص شرعية الإحالة من المجلس يمثل من الناحية الواقعية طلبا غير مباشر للنظر فى شرعية نص المادة ١٣/ب من النظام الاساسى. فان انتهى ذلك الرأى الى عدم شرعية الاحالة وقبل المجلس تطبيقه، فسيؤدى ذلك الى تعطيل -كلى أو جزئى- احدى آليات تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية، وهو أمر لا يتصور ان تتحمل محكمة العدل تبعاته.

فى ٢١ يوليو ٢٠٠٨، اصدر مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الإفريقى قرارا مطالبا فيه مجلس الامن باستخدام صلاحياته المقررة بموجب نص المادة ١٦ من النظام الاساسى لإرجاء المضى فى التحقيق الخاص بالرئيس السودانى(٧٥). وقد ترددت الفكرة نفسها فى الاجتماع الوزارى الموسع للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الاسلامى المنعقدة فى السعودية بتاريخ ٤ اغسطس ٢٠٠٨(٧٦). وعلى الرغم من عدم استجابة مجلس الامن لهذا الطلب، الا أنه فى قراره رقم ١٨٢٨ الخاص بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الإفريقى والامم المتحدة بدارفور، أشار إلى أنه قد أحيط علما بـ "بنية مواصلة النظر فى هذه المسائل" والمتضمنة طلب الإرجاء(٧٧). فتلك الاشارة ترجح امكانية إثارة الإرجاء فى المستقبل، خاصة إن أصدرت الدائرة التمهيدية أمر القبض على الرئيس السودانى. فالمادة ١٦ تمنح مجلس الامن الصلاحية فى طلب إرجاء البدء أو المضى فى التحقيق أو المقاضاة لمدة ١٢ شهر قابلة للتجديد، بناء على قرار يصدر من المجلس، عملا بالفصل السابع من الميثاق.

ولكن الإرجاء هو حل مؤقت، لانه لا يؤدى الى اسقاط امر القبض، إن صدر، أو نفى المسؤلية الجنائية، إن ثبتت، فضلا عن ان مدته تنتهى بعد ١٢ شهرا. وعلى الرغم من ان المادة ١٦ لا تضع قيدا على عدد مرات تمديده، الا انه من الناحية القانونية والعملية يصعب تمديده الى أجل غير مسمى، لكونه اجراء يتخذ تحت مظلة الفصل السابع، ومرتبطا باستيفاء الشروط المقررة بالمادة ٣٩ من الميثاق، أى أن كل محاولة للتمديد تتطلب من المجلس التيقن من وجود حالة تهديد للسلم والامن الدوليين أو الإخلال به، وكذا الحصول على تسعة أصوات من بينها أصوات الدول الخمس دائمة العضوية، وهو ما يصعب تحققه(٧٨). وهذا ما قد ثبت عمليا، عندما نجحت الولايات المتحدة فى تمرير قرار الارجاء رقم ١٤٢٢ (والخاص بحصانة رعاية الدول غير الأطراف للنظام الاساسى ومن ضمنهم الرعايا الامريكيون) وتمديده بموجب القرار رقم ١٤٨٧ فى العام التالى، إلا انها فشلت فى اعادة تجديده للمرة الثالثة(٧٩). ومع ذلك، فقد يكون للارجاء فعاليته إن اقترن بتطبيق مبدأ التكامل(٨٠)، بمعنى السير فى اجراءات تحقيق حقيقية من الحكومة السودانية ضد أحمد هارون وعلى خشيب بشأن التهم الموجهة ضدهما فى أمر القبض، ثم الدفع بعدم قبول الدعوى امام المحكمة(٨١). وبناء عليه، تكون المحكمة ملزمة بتمحيص الدفع والرد عليه. وإن تحققت من وجود اجراءات تحقيق او مقاضاة جدية، فيتعين عليها الامتثال لتلك الاجراءات المتخذة امام القضاء الوطنى. ولما كانت القاعدة ٥١ من القواعد الاجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة تمنح الحق للدولة فى تقديم ما تراه من معلومات تفيد "بأن محاكمها تستوفى القواعد والمعايير المعترف بها دوليا لاجراء ملاحقة قضائية مستقلة ونزيهة بشأن سلوك مماثل"، وكان للمحكمة ان تقدر هذه المعلومات عند النظر فى اى دفع متعلق بعدم قبول الدعوى وفقا للمادة ٢/١٧ من النظام الاساسى. فإن هذا الاجراء، وإن كان لا يؤدى مباشرة إلى التقرير بعدم قبول الدعوى بشأن الرئيس السودانى، فإنه قد يعد خطوة لها فاعليتها وأثرها على مثار القضية، إن قررت الحكومة السودانية مباشرة تحقيقات وطنية بشأن ما يثار ضد الرئيس السودانى كبديل عن إجراءات المحكمة الجنائية.

الهوامش :

1- ICC-05/02-152.

2- Ibid., pp. 17-22.

3- M. Abdellah, "Arab Ministers Criticize ICC Sudan Charges", Reuters, 19 July 2008; "Sudan Arrest Warrant for Sudan"s Al-Bashir, Muslim States urge UN", AFP, 4 August 2008; S. Al-Tamimi, "ICC Indictment of Omar Bashir "unwarranted"", Arab News, 5 August 2008 "Three Arab Ministers Slams ICC move against Sudan President", Sudan Tribune, 22 August, 2008.

4- Rome Statute, Art. 58(1).

5- The standard of proof is "reasonable grounds" versus "substantial grounds". See, ICC-05/02-07/01-1-Corr, para. 28 (where the Chamber interpreted this criterion on the basis of the standard of "reasonable suspicion" applied under article 5(1)(c) of the European Convention on Human Rights.

6- Rome Statute, Art. 61(5); ICC-04/01-06/01-803-tEN, paras. 38-39.

7- Report of the Inter-Sessional Meeting From 19 to 30 January 1998 in Zutphen, the

Netherlands, UN Doc. A/AC249./1998/L13. (1998), p. 99n.166.

٨- المقصود بتعبير "حالة" هو أن ما تتلقاه المحكمة هو "حالة" تشمل ارتكاب جرائم في منطقة ما، مجردة من الإشارة إلى أشخاص معينين. فيقوم المدعى العام بدوره بفحص الأدلة من أجل توجيه الاتهام لشخص ما. وقد تم الاتفاق على استخدام هذه العبارة لضمان عدم استخدام المحكمة لخدمة أغراض الدول السياسية ..

ICC-04/01-06/01-8-Corr, unsealed pursuant to the Decision ICC-04/01-06/01-37, para. 9.

9- Ibid., para. 10.

10- For the legal reasons of rejection, see ICC-04/01-520-Anx2, Paras. 86-89. (The Appeals Chamber overturned this decision on the basis of a request for leave to appeal submitted by the prosecutor. In turn, Pre-Trial Chamber I Later issued a warrant of arrest against Natganda. Yet, this conclusion should not be negatively received; rather it shows the high degree of judicial scrutiny applied even among the chambers (Pre-Trial and Appeal).

11- ICC-05/01-08/01-14-tENG, paras. 4-5.

12- ICC-05/01-08/01-14-tENG-Corr.

13- ICC-05/01-08/01-14-tENG, paras. 9-10.

14- Rome Statute, Arts. 81, 82

15- Ibid., Art. 82(1) (d).

16- ICC-04/02-05/01-20-US-Exp, unsealed pursuant to Decision ICC-04/02-05/01-52, para. 19.

17- See, Rome Statute, Art. 82(1) (d).

18- Ibid., paras. 24-55.

19- G.A. Res. 164/43; G.A.Res. 32/44; G.A. Res. 44/39.

20- 1990 YILC Vol. II, Part Two, para. 135; Summary Record of the 2207 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, para. 3; Summary Record of the 2210 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, para. 50; Summary Record of the 2207 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, paras. 8-9; Summary Record of the 2213 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, para. 10.

21- 1991 YILC, Vol. II, Part One, para. 57.

22- 1990 YILC, Vol. II, Part Two, paras. 136-137, 140; Summary Record of the 2212 th mtg., 1990 YILC, Vol. I, para8.; Summary Record of the 2213 th mtg., 1990 YILC, Vol. I, para.10.

23- 1992 YILC, Vol. II, Part Two, para. 121.

24- 1993 YILC, Vol. II, Part Two, paras. 74,18,112.

25- 1994 YILC, Vol. II, Part Two, Art. 23, p. 43.

26- Ibid., p. 44.

27- G.A. Res. 49/53.

28- Report of the Ad hoc Committee on the Establishment of an International Criminal Court, UN GAOR, 50th Sess., Supp. No. 22, UN Doc. A/22/50 (1995), paras. 120-121 (hereinafter 1995 Ad hoc Committee Report).

29- G.A.Res. 46/50.

30- Report of the Preparatory Committee on the Establishment of an International Criminal Court, UN GAOR, 51st Sess., Vol. I, Supp. No. 22, UN Doc. A/22/51(1996), paras. 132-136 (hereinafter1996 Preparatory Committee Report, Vol. I).

31- Ibid., para. 133.

32- 1996 Preparatory Committee Report, Vol. II, pp. 75-76; Decisions Taken By the Preparatory Committee at its Session Held from 4 to 15 August 1997, (A/AC249./1997/L8./Rev. 1, 1997), Art. 23, pp. 6-7; Report of the Inter-Sessional Meeting From 19 to 30 January 1998 in Zutphen, The Netherlands (A/AC249./1998/L13.1998.), (Art10.(23), pp. 39-40; Report of the Preparatory Committee on the Establishment of an International Criminal Court, Draft Statute & Draft Final Act (A/Conf183./2/Add1., 1998), (Art. 10), pp. 40-41; for the different views, see Summary Records of the 2 nd-6 th Plenary mtgs. A/CONF183./SR2., pp. 65, 67-71, SR3., pp. 75,72-78; SR4., p. 83 (Syria against), pp86.-87 (India and Afghanistan (against), and interestingly the Observer of the Arab League favoured a referral by the Security Council, see p. 88; SR5., pp. 94-95; SR. 6, pp. 97-100,98; and Summary Records of the 6 th-9 th mtgs. of the Committee of the Whole A/CONF183./C1./SR. 6-9.

33- Rome Statute, Art. 13(b); P. Kirsch, J. Holmes, "The Rome Conference on an International Criminal Court: The Negotiating Process", 93 AJIL,8,2(1999)(noting that there was a limited opposition as to the role of the Council); Lionel Yee, "The International Criminal Court and the Security Council: Articles 13(b) and 16", in Roy S. Lee (ed.), The International Criminal Court: The Making of the Rome Statute, Issues. Negotiations. Results (The Hague. London. Boston: Kluwer Law International, 1999), pp. 147-148.

34- UN Doc. S/RES/1593 (2005).

35- UN Doc. S/RES/1547 (2004); UN Doc. S/RES/1556 (2004).

36- UN Doc. S/RES/1564 (2004), paras. 7,12,14.

37- Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General, Pursuant to Security Council Resolution 1564 of 18 September 2004, Geneva 25 June 2005, paras. 571-572, 586.

38- Ibid.

39- See also, S.A.Willimas, W. A. Schabas, "Exercise of Jurisdiction", in O. Triffterer (ed.), Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court-Observers, Notes, Article by Article, 2 nd ed., (United Kingdom. Germany: C.H.Beck. Hart. Nomos, 2008), p. 569; L. Condorelli, S. Villalpando, "Referral and Deferral by the Security Council", in A. Cassese et al. (eds.), The Rome Statute for an International Criminal Court: A Commentary (Oxford: OUP, 2002), p. 634.

40- ICC-05/02-07/01-1-Corr, para. 16.

41- M.H. Arsanjani, "The Rome Statute of the International Criminal Court", 93 AJIL 26,22(1993); M. Scharf, "The ICC Jurisdiction over the Nationals o Non-Party States: A Critique of the U.S. Position", 64 Law & Contemporary Problems 79,76,67(2001).

42- Sudan Tribune, "Sudan to Request ICJ Opinion on UNSC Authority to Refer Case to the ICC", 29 July 2008; Reuters, "Developing Nations worried by Sudan Indictment", 29 July 2008.

43- UN Charter, Art. 96(1); see also Art. 96(2) and Art. 65 of the Statute of the ICJ.

44- UN Charter, Arts. 27,18; H. Mosler, Oellers-Frahm, "Article 96" in B. Simma et al. (eds.), The Charter of the United Nations: A Commentary, 2 nd ed., Vol. II, (Oxford: OUP, 2002), p. 1183.

45- Conditions of Admission of a State to Membership in the United Nations(Article 4 of the Charter), Advisory Opinion, ICJ Reports (1948), p. 61.

46- Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, ICJ Reports 1996(I), pp.

232-233; Interpretation of Peace Treaties with Bulgaria, Hungary and Romania, ICJ Reports (1950), p.70. Contra, Application for Review of Judgment No. 273 of the United Nations Administrative Tribunal, Advisory Opinion, ICJ Reports 1982, pp. 333-334.

47- Application for Review of Judgment No. 333 of the United Nations Administrative Tribunal, Advisory Opinion, ICJ Reports 1987, p. 31.

48- S. Rosenne, The Law and Practice of the International Court, 1920-2005, Vol. I, (Leiden. Boston: Martinus Nijhoff, 2006), p. 287.

49- See for eg., UN Charter, Arts. 10, 11.

50- Ibid., Art. 12(1).

51- Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, ICJ Reports (2004), p. 148.

52- Ibid., pp. 148-150.

53- Frowein, Oellers-Frahm, "Article 65", in A. Zimmermann et al.(eds.), The Statute of the International Court of Justice: A Commentary, (Oxford: OUP, 2006), pp. 1415-1416.

54- E. De Wet, The Chapter VII Powers of the United Nations Security Council, (Oxford: Hart, 2004), pp. 134, 184; Frowein, Krisch, "Article 39" in B. Simma et al. (eds.), The Charter of the United Nations: A Commentary, 2 nd ed., Vol. I, (Oxford: OUP, 2002), pp. 717-718.

55- De Wet, supra, pp. 179, 184.

56- B. Conforti, The Law and Practice of the United Nations, 3 rd. rev. ed., (Leiden.Boston: Martinus Nijhoff, 2005), p. 186; Frowein, Krisch, "Article 41" in B. Simma et al.(eds.) Vol. I, supra note 54, p. 740.

57- See, UN Charter, Art. 39.

58- Prosecutor v. Du?ko Tadi?, Case No. IT-94-1-AR72, Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction, 1995/10/2, paras. 33-36; See also the equivalent decision upon which the Yugoslavia Tribunal partly built on its argument, Effect of Awards of Compensation made by the U.N. Administrative Tribunal, Advisory Opinion, ICJ Reports (1954), p. 61.

59- UN Charter, Arts. 24(1) and(2), 25; Delbrk, "Article 24" in B. Simma et al.(eds.) Vol. I, supra note 54, p. 442 et seq.; Ibid., "Article 25" in Ibid, p. 452 et seq.

60- The leading authority on this rule (pacta tertiis nec nocent nec prosunt) is the Permanent Court of International Justice in Free Zones of Upper Savoy and The District of Gex, Judgment of 1932/06/7, P.C.I.J. , Series A./B., No. 46 , p. 141.

61- UN Charter, Art. 103; Bernhardt, "Article 103", B. Simma et al.(eds.) Vol. II, supra note 44, p. 1293 et seq.

62- UN Charter, Arts. 2,1; see also Preamble, para. 3 and G.A. Res. 2625(XXV) developing those purposes and principles; A. Orakhelashvili, "The Acts of the Security Council: Meaning and Standards of Review", 11 Max Planck YUNL 143, 149 (2007).

63- Interpretation of the Agreement of 25 March 1951 between the WHO and Egypt, Advisory Opinion, ICJ Reports 1980, pp. 89-90 ("International Organizations are subjects of international law, and, as such, are bound by any obligations incumbent upon them under general rules of international law, under their constitutions or under international agreements to which they are parties."(; also L. Mart?nez, "The Legislative Role of the

Security Council in its Fight Against Terrorism: Legal, Political and Practical Limits", 57 ICLQ 333, 345(2008).

64- Prosecutor v. Du?ko Tadi? , supra note 58, para. 28.

65- See also, R. Cryer, "Sudan, Resolution 1593, and International Criminal Justice", 19 Leiden JIL195, 214(2006).

66- For further details on the inconsistencies, see L. Condorelli, A. Caimpi, "Comments on the Security Council Referral of the Situation in Darfur to the ICC", 3 JICJ 590, 590 et seq.(2005); S.A.Willimas, W. A. Schabas, supra note 39, pp. 571-574; Cryer, supra note 65.

67- UN Doc. S/RES/1593(2005).

68- UN Doc. S/RES/1497(2003).

69- Rome Statute, Art. 12(2).

70- See also, S.A.Willimas, W. A. Schabas, supra note 39, pp. 573-574; Prosecutor v. Du?ko Tadi? , supra note 58, paras. 20-229; and Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) Notwithstanding Security Council Resolution 276(1970), Advisory Opinion, ICJ Reports, p45., para. 89.

71- Questions of Interpretation and Application of the 1971 Montreal Convention Arising From the Aerial Incident at Lockerbie (Lib yan Arab Jamahiriya v. United Kingdom)Request for the Indication of Provisional Measures, Order of 14 April 1992, ICJ Reports 1992, pp. 14-15; Namibia Advisory Opini.

72- Concurring, N. Elaraby, "The Role of the Security Council and the Independence of the International Criminal Court: Some Reflections", in M. Politi, G. Nesi(eds.), The Rome Statute of the International Criminal Court, (Aldershot: Ashgate, 2001), p.44.

73- Slobodan Milosevic v. The Netherlands, Judgment in the Interlocutory Injunction Proceedings, , President of The Hague District Court, Case No. KG1975/01, 31 August 2001.

74- Slobodan Milo?evi? v. The Netherlands, App. No. 01/77631, Eur. Ct. H.R., Decision on the Admissibility of the Application No. 01/77631, 03/19/.2002 The Court"s reacted in a similar manner in Mladen Naletili? v. Croatia, App. No. 99/51891, Eur. Ct. H.R., Decision on the Admissibility of the Application No. 99/51891, 05/4/2000.

75- PSC/MIN/Comm(CXLII), p. 2.

76- OIC/POL-03/EXE-COM/2008/FC/FINAL, p. 2.

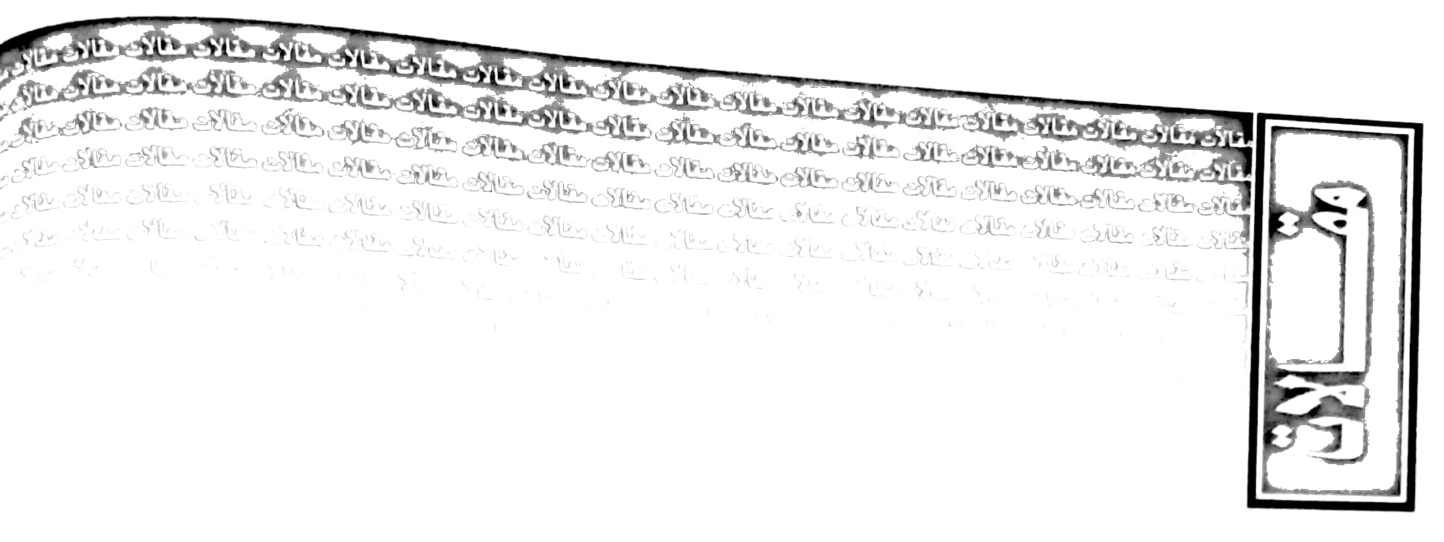
77- UN Doc. S/RES/1828(2008).

78- M.El Zeidy, "The United States Dropped the Atomic Bomb of Article 16 of the ICC Statute: Security Council Power of Deferrals and Resolution 1422", 35 Vanderbilt JTL 1503 (2002).

79- UN Doc. S/RES/1422(2002); UN Doc. S/RES/1487 (2003).

80- On the regime of complementarity see, M.M. El Zeidy, The Principle of Complementarity in International Criminal Law: Origin, Development and Practice (Leiden.Boston: Martinus Nijhoff, 2008).

81- Rome Statute, Arts. 17 in conjunction with 19(2).



الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط.. نظرة تاريخية

د. محمد رياض *

التغيير سمة شبه دائمة فى الخريطة السياسية للشرق الأوسط بفعل عوامل ذاتية تنبع من تكوينات وتراكمات داخلية، أو بفعل قوى وعناصر خارجية، عن قصد أو غير قصد، ملتزمة فقط بمصالح خاصة تتصور ديمومتها، لكنها إلى مآل بقدوم غيرها أو بتفاعل القوى الذاتية فى صحوة جديدة تستلهم المستقبل ولا تنظر للماضى إلا فى صورة أطياف ذكريات.

ماهية أسباب ذلك كثيرة، وواحد من أسس أسبابها أن شرقنا الأوسط يقع فى مكان حساس من العلاقات العالمية فى كل العصور، زادته قناة السويس أهمية علت عليها جيولوجية البترول، وفوق ذلك خطوط الطيران العالمية بين أوروبا وآسيا المدارية، والموسمية من الهند والصين واليابان إلى استراليا وشرق وجنوب إفريقيا.

ماذا نعنى بالشرق الأوسط؟ هو تلك الكتلة الأرضية الكبيرة من نحو بلاد السند فى باكستان إلى نحو بلاد أموداريا (جيحون) بوسط آسيا إلى جبال القوقاز والأناضول وبحر إيجة إلى شمال إفريقيا. وهو بذلك يشمل فى قلبه بلاد الثقافة واللغة العربية من الفرات والخليج شرقا إلى النيل غربا، ومن الجنوب العربى إلى الشام شمالا. ويحيط بهذا القلب مجموعات ثقافية إسلامية غير عربية فى إيران وأفغانستان وكردستان والقوقاز (لغات هندو - أوروبية) والمجموعة التركية شرق وغرب بحر قزوين والأناضول (لغات أورال - التاى). وفى جنوب القلب، لغات حامية سامية فى القرن الإفريقى، لغات بربرية فى الشمال الإفريقى وعربية.

وبأسماء الوحدات السياسية المتداولة الآن، فالشرق الأوسط يشمل إلى جانب الدول العربية إيران، وأفغانستان، وباكستان (جزئيا) فى الشرق، وطاجيكستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وأذربيجان، وجورجيا، وأرمينيا، وتركيا، واليونان فى الشمال، وإثيوبيا، والصومال فى الجنوب.

مفترق طرق عالمية أو معبر عالمى:

جغرافيا، الشرق الأوسط الآن هو واحد من أهم مفترق الطرق عالميا، وكان قبل اكتشاف العالم الجديد هو المفترق العالمى الأوحد لآلاف السنين بين عالم المحيط الهندى من الهند إلى شرق إفريقيا وجنوب الصين، وبين بلاد البحر المتوسط الأوروبية من إسبانيا إلى روسيا. والمنطقة المركزية فى هذا المعبر هى الجزء من بلاد الشرق الأوسط الذى يمتد من مصر والجزيرة العربية إلى الشام والعراق، وإلى تركيا وإيران، حيث كانت تتمركز هناك أهم أسواق العالم منذ الألف الخامسة قبل الآن (ق.آ.).

وجغرافيا أيضا، فإن هذا الموقع هو نتيجة أحداث جيولوجية استغرقت عشرات الملايين من السنين، كونت خريطة العالم

(*) أستاذ الجغرافيا بجامعة عين شمس.

التى نعرفها منذ بضع عشرات آلاف السنين. وهو أيضا بتشكيلاته الداخلية نتيجة متغيرات مناخية منذ نحو عشر إلى اثنى عشر ألف سنة (ق.أ.). وبمقتضى تلك الأحداث الجيولوجية والمناخية، اتصل البحر المتوسط الشرقى والغربى ومن ثم إلى المحيط الأطلنطى عبر بوابة جبل طارق، وامتد شمالا إلى البحر الأسود عبر بوابة الدردنيل والبسفور. وفى فترة سابقة تعد بعشرات ملايين السنين، امتد المحيط الهندى شمالا إلى برزخ السويس عبر الأخدود الذى تكون فيه البحر الأحمر وخليجا السويس والعقبة، حتى كاد يتصل بالبحر المتوسط طبيعيا (غالبا كانت هناك فترات اتصال قديمة بقاياها هى البحيرات المرة والتمساح فى مصر). وامتد المحيط الهندى أيضا شمالا بغرب إلى ميزوبوتاميا (جنوب العراق) عبر خليج عمان والخليج العربى أو الفارسى.

برمائيات الشرق الأوسط :

هكذا، تمت إحاطة الشرق الأوسط بالبحار من الجنوب العربى والصومال على المحيط الهندى الغربى بامتداديه فى الخليج والبحر الأحمر، وإلى مصر والشام (الشام الاسم التاريخى لكل دولة شرق المتوسط الشرقى) وتركيا واليونان على البحر المتوسط، وإلى البحر الأسود وبحر قزوين فى تركيا وأذربيجان وإيران، كل ذلك فى تداخلات مستمرة بين اليابس والماء، مكونة كتلتين أرضيتين كبيرتين هما مصر والشمال الإفريقى تقود إلى بقية إفريقيا من ناحية، والعراق وإيران تقود إلى السند والهند ووسط آسيا من ناحية أخرى. وهذا المعبر البرى الواسع كان يقود إلى أراضى الاستبس فى جنوب روسيا وشمال البحر الأسود، ومنه أتت غزوات وهجرات مدمرة من راكبى الخيل المغول والترك (القرون ١٣ إلى ١٥) وقبلهم حشود الهندو - أوروبيين منذ الألفين الرابعة والثالثة ق.أ.

وإلى جانب الأراضى الشاسعة، هناك أشباه جزر كبيرة، كالجزيرة العربية، وتركيا الأناضول، واليونان، وأشباه جزر صغيرة، مثل سيناء بالغة الأهمية طبيعيا وسياسيا وتاريخيا، والمورة فى البحر المتوسط، ومسندم وقطر فى الخليج العربى. وهناك أخيرا جزر عديدة فى شرق المتوسط، مثل قبرص وكريت، وجزر صغيرة يونانية ويمنية وإريترية وعمانية.

وبعبارة وجيزة، فالشرق الأوسط كتلة برية تتخللها المياه من جوانبه: الجنوبى والشمالى والأوسط فى امتدادات بحرية عديدة تقود إلى أوروبا والأطلنطى فى الشمال وإلى شرق إفريقيا وجنوب آسيا فى الجنوب. وكلها كانت، ولا تزال، جسورا للاتصال والعلاقات التجارية البحرية التى هى أكبر وأمن وسائل النقل والانتشار (بغض النظر عن العواصف المفاجئة) مقارنة بالنقل البرى محدود الحجم والوزن، والملئ بمخاطر وأطماع جماعات البشر التى تمر عبرها تلك الأشكال الثمينة من سلع التبادل التجارى.

هذا الموقع الجغرافى البر - مائى كان له، ولا يزال، ميزة الانفتاح وروح التسامح على العوالم الأخرى دون الكثير من حساسية وعصبية العزلة الجغرافية، كغالبية أوروبا أو الهند والصين القديمة، أو سكان الواحات الداخلية والغابات الاستوائية والجبال الوعرة. وعلى هذه الخلفية، تمهدت أرضية خصبة لنشأة الحضارات العليا الأولى فى العالم.

المهاد الأولى للحضارة :

ولأكثر من سبب، قامت المهاد الأولى لحضارات الإنسان المعاصر Homo Sapiens حول أنهار الشرق الأوسط الكبيرة والصغيرة منذ الألفين الثامنة والسابعة ق.أ. للدرجة التى استحقت اسم "الحضارات النهرية" على ضفاف النيل والفرات، وأنهار الهضاب التركية الكردية (كالخابور) والإيرانية (كالذاب) المطلة على سهول الشام والعراق من الشمال والشرق، وعلى أنهار سواحل فينيقيا، وفلسطين، وتونس، وداخل قبرص، وكريت، وجزر اليونان، وساحلى بحر إيجة، وهضاب الأناضول، وأنهار إيران الداخلية وواحاتها الكبيرة الغنية. وفى أقصى الشرق على ضفاف نهر السند (حضارات هارابا فى البنجاب وموهانجدارو فى السند الأدنى)، وأنهار وسط آسيا سيرداريا وأموداريا (سيحون وجيحون فى الكتابات التاريخية). لم تكن هذه الحضارات المتتالية متزامنة، لكنها أثرت فى بعضها بعضا على مر الزمن، وورثت جميعا اهتمامات واحتكارات تجارية بين خارج الشرق الأوسط وداخله، باعتباره يحتوى على مراكز تسويق واستهلاك عظمى فى دول الرخاء القديمة لمنتجات محددة من العالم المدارى حول المحيط الهندى برا وبحرا، ومنتجات العالم البارد حول بحر البلطيق وسهول روسيا عبر الأنهار إلى البحر الأسود والأبيض، ومنتجات وسط آسيا والصين عبر الطريق البرى القديم (طريق الحرير) إلى فارس والعراق والبحر المتوسط فى فينيقيا والأناضول.

صراعات قديمة فى الشرق الأوسط وعليه :

بحكم حلول المناخ الجاف الذى سيطر على الإقليم منذ أواسط الألف الخامسة ق.أ.، فإن المساحات الغنية فى الشرق الأوسط محدودة ضيقة: وادى النيل ودلتاه، ووديان اليمن والجنوب العربى، وسهول العراق الوسطى والجنوبية، وسواحل الشام وفينيقيا وفلسطين الضيقة، وسواحل مصبات الوديان الصغيرة فى تركيا واليونان حول بحر إيجة، وواحات إيران (أشهرها أصفهان وشيزار وكرمان)، وأودية الأناضول (سيهان وقيزل إرمق وسقاريا)، ثم الوديان الصغيرة فى أرمينيا وشمال إيران وأفغانستان، وأخيرا سهول نهرى أموداريا وسيرداريا فى وسط آسيا. وربما كان سهل السند - البنجاب هو الأوسع والأكبر، لأنه ينفتح على سهول الهند الشمالية واسعة الخصب والثراء. ونتيجة لهذه الأوضاع المكانية، نشأ نوعان من الصراعات:

الأول: صراع داخلى ثلاثى بين دول حضارات مصر والأناضول (الميتانى والحيثيون) والعراق - بالترتيب الزمنى - حول هذه المجالات الغنية وطرق التجارة. وكانت بلاد الشام هى مسرح الحروب الدائمة بين هذه القوى الثلاث فى أزمان مختلفة، فأنهكتها الحروب وأسلمتها إلى قوتين جديدتين هما الفرس والرومان.

الثانى: صراع على الشرق الأوسط جاء نتيجة تحركات الشعوب الهندو- أوروبية (تسمى أحيانا هندو- جرمانية) فى الألفين الرابعة والثالثة ق.أ.، القادمة من مواطن البرد والفقر فى سهول آسيا وروسيا إلى بلاد الدفء والغنى فى سهول الهند والعراق ومصر، وما بينهم، مثل الهنود والميديين والفرس

والحيثيين والميتانى والفريجيين والسكيزيين والأرمن .. الخ..

أحدثت هذه الهجرات متغيرات أغلبها فى الجوانب السياسية والتقنية، لأنها غالبا استسلمت للكثير من المكونات الحضارية والثقافية لشعوب الشرق الأوسط القدماء. وتمثلت أكبر نتائج تلك الصراعات الخارجية فى تلك الترتيبات السياسية الجديدة التى كونت الإمبراطورية الفارسية ثم الرومانية. وربما، كان ما حدث فى اليونان فى تلك الفترة نموذجا مؤرخا (بعمومية) عندما تحولت حضارة "ميكانيا" الإغريقية القديمة إلى الحضارة "الدورية" أو ما نعرفه بحضارة اليونان منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ق.أ.، تحت ضغوط الهجرات الهندو - أوروبية من التراقيين والإلليريين والمقدونيين ..الخ، والتى كان من نتائجها الهجرة اليونانية التى سماها الفراعنة هجرة أهل البحر الذين هزمهم مرنبتاح ورمسيس الثالث (١١٦٠-١٢٣٠ ق.م.) فاستقرت جماعة الفلسطين منهم فيما نعرفه الآن باسم أرض فلسطين.

ومنذ ذلك الوقت، تأرجح مصير الشرق الأوسط بين قوى ذاتية فاعلة فى إعادة صياغته من شتات إلى وحدة، ثم دورة أخرى من الشتات والوحدة، وبين قوى خارجية ضاغطة، سواء تلك التى توحد الإقليم تحت حكم واحد أو تشتته تطبيقا للمثل "فرق تسد".

أوائل التوحيد السياسى للشرق الأوسط :

وبدلا من انقسام الإقليم بين ممالك مصر، والحيثيين فى تركيا، والميتانى فى كردستان، ودول المدن الصغيرة الفينيقية والكنعانية والسومرية، ومملكتى بابل وآشور، صارت هناك امبراطورية واسعة تضم الشرق الأوسط تحت سلطة الفرس. ولكن الصراع مع الرومان ثم مع بيزنطة أدى إلى إعادة انقسام الشرق الأوسط إلى قسمين. فبحكم علاقات المكان الجغرافية، أصبحت سهول العراق من نصيب الفرس، وصارت الشام ومصر من نصيب الرومان.

ثم جاءت الخلافة الإسلامية، فوحدت كل الشرق الأوسط من عهد عمر بن الخطاب (٦٣٤ - ٦٤٤) من شمال إفريقيا إلى فارس ووسط آسيا تحت سلطة مركزية واحدة لنحو ثلاثة قرون، وتحت سلطة رمزية لفترة انتهت بسقوط بغداد فى منتصف القرن الثالث عشر. وفى الحقيقة، فإن الفترة الفارسية والفترة الإسلامية هى التى شهدت وحدة أراضى الشرق الأوسط بالكامل من مصر إلى إيران ووسط آسيا (برغم تكون دول إسلامية شبه مستقلة فى مصر وشمال سوريا وإيران لفترات متعددة).

عودة الانقسام السياسى :

ثم جاءت فترة الغزو الصليبى (١٠٩٩ - ١١٨٧) على أرضية مقسمة بين أواخر عصر الخلافتين العباسية فى بغداد والفاطمية فى القاهرة (٩٩٦ - ١١٧٤)، وكلتاهما كانت فى مراحل الأفول والضعف. وفى القرن الصليبى، تمزقت دول الشرق الأوسط بين ممالك و"كونتات" صليبية على طول الساحل الشرقى للبحر المتوسط، وبين ممالك وإمارات إسلامية فى الداخل، سادتها العداوات والنزاعات، إلى أن جاء صلاح الدين (١١٧٤- ١١٩٣) فوضع حجر الأساس فى نهاية الممالك الصليبية، وأعاد بصورة عامة وحدة الشرق الأوسط من مصر إلى أعالى الفرات.

ولم ينقض وقت طويل، حتى جاءت الغزوة المغولية المدمرة بقيادة هولاكو، فأنهت كل ما كان فى إيران والعراق (سقوط بغداد ١٢٥٨) ثم الشام، ولكنها توقفت عن مصر بعد أول هزيمة مغولية فى معركة عين جالوت أمام المماليك (١٢٦٠). فقد كانت خطوط الإمداد المغولية قد طالت وأصابها الوهن فى بلاد معادية، بينما كانت دولة مماليك مصر فى أول نشأتها وفتوتها تواجه أول اختبار عسكرى كبير لها وفى ظهيرها خط إمداد استراتيجى قصير وقوى فى نهاية مصر الأيوبية. وعين جالوت تكاد تشابه قبل بضعة قرون معركة تور - بواتييه أو بلاط الشهداء (٧٣٢) حين نجح شارل مارتل فى إيقاف الزحف الإسلامى، بعد أن طالت خطوط إمداده من الأندلس وشمال إفريقيا. وهما فى الواقع التاريخى نماذج لمعركة واحدة، لم تكن بالحاسمة عسكريا، لكنها يمكن أن تعكس مسار التاريخ. فلا المسلمون أعادوا الكرة فى فرنسا، ولا المغول أعادوا الكرة إلى مصر، فربما لو عادت لتغير اتجاه التاريخ للأحسن أو الأسوأ.

التوحيد السياسى ثانية :

معركة عين جالوت إذن كانت نقطة البداية فى إعادة توحيد جديد للقسم الغربى من الشرق الأوسط من مصر إلى الشام والحجاز فى العصر المملوكى، استمر نحو ثلاثة قرون. ولكن فى أوائل القرن السادس عشر، أطاحت الدولة العثمانية الناشئة بدولة المماليك فى معركة مرج دابق (١٥١٦). فالعثمانيون كانوا متقدمين فى تكنولوجيا الحرب باستخدام قوة نيران المدفعية، بينما ظلت الفروسية ومهارة السيف عماد القوة المملوكية، ومن ثم كانت المعركة شبه محسومة، ونتج عنها سقوط كل دول الشرق الأوسط (عدا إيران) تحت حكم واحد فى اسطنبول، يمتد من العراق وبعض الخليج العربى، ومن الشام ومصر والحجاز واليمن إلى شمال إفريقيا.

هكذا أقدار الشرق الأوسط: وحدة وتفتت باستمرار على مدى أكثر من ثلاثة آلاف سنة، دول تنشأ وتقوى، وتغتنى وتترف، وتتفسخ وتأفل، سواء كانت تلك دولا محلية كمصر وبابل، أو دولا شاسعة الامتداد على مضمار الإقليم كفارس وبيزنطة والخلافتين الإسلامية والعثمانية.

التقسيم الحالى (قبل الأخير) :

ومنذ ضعف الدولة العثمانية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبح الشرق العربى من الدولة مجالا لحركات استقلالية. على سبيل المثال، تمرد المصريون على الأتراك بعد الفتح العثمانى (١٥٢٢ - ١٥٢٥) مما استدعى ما يشبه إعادة فتح مصر من جديد بقيادة الصدر الأعظم، أو دولة على بك الكبير قصيرة العمر (١٧٦٠ - ١٧٧٣) فى مصر والشام الذى كان يبغى استعادة عصر المماليك. ونابليون فى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) الذى قاومته ثورة القاهرة مرتين فى ١٧٩٨ و١٨٠٠، ثم اشترك الجيش التركى والأسطول البريطانى فى إنهاء الحملة الفرنسية. وفى أواخر القرن التاسع عشر، ظهرت الدعوة للقومية العربية مقابل القومية التورانية (التركية)، والتى زكتها بريطانيا، ليس من أجل العروبة، ولكنها معول يقسم الدولة العثمانية إلى شطرين. وذلك بالإضافة إلى الأطماع الأوروبية فى أواخر أملاك

العثمانيين فى البلقان (روسيا والنمسا)، وثورة اليونان من أجل الاستقلال فى عام ١٩٣٣، التى ساندتها كل دول أوروبا ضد العثمانيين، وصراع محمد على والدولة العثمانية (معظم أوروبا تسند العثمانيين) ثم النفوذ والاحتلال البريطانى فى مصر وإمارات الخليج (رأس الخيمة وعمان والكويت والبحرين).

على هذه الخلفية، نمت مشاعر العروبة واستغلها الإنجليز بسياسة ميكيافلية. رسميا، هى تؤيد شريف مكة فى إقامة الدولة العربية الشاملة على أنقاض الدولة العثمانية فى الشام والعراق وفلسطين، فى خطابات مكمهون والشريف حسين بين ١٩١٥/١٩١٦. وفعليا، تؤيد سلطان نجد فى تحركه ضد شريف مكة (ولو أنه أخذ شكل التأييد السلبى فى أحيان). بينما هى فى السر (١٩١٦) تتقاسم الدولة العثمانية مع فرنسا فيما عرف باسم اتفاقية سايكس - بيكو. وفى الوقت نفسه (١٩١٧)، تطلق وعد بلفور لصالح وطن قومى لليهود فى فلسطين. ويسبق ذلك اتفاقيات سرية منذ ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا القيصرية تقسم إيران إلى منطقتى نفوذ بريطانى فى الجنوب الشرقى، وروسى فى الشمال، ومنطقة محايدة فى الوسط. وكذلك اتفاق ١٩١٥ بين بريطانيا وروسيا القيصرية وفرنسا، على أن تستولى روسيا على اسطنبول ومضايق البحر الأسود (لكن لم ينفذ بعد نجاح الثورة الشيوعية فى روسيا ١٩١٧). ولقد كان اتفاق سايكس - بيكو يتضمن القضاء تقريبا على الدولة العثمانية، أولا، بتقسيم المنطقة العربية بينهما، ومنح فرنسا الجانب الأكبر من جنوب تركيا، وتكوين دولة أرمينيا على حساب شمال شرق تركيا، ومنح إيطاليا معظم سواحل تركيا الجنوبية، ومنح اليونان كل السواحل الغربية لتركيا. لكن مجهودات القوميين الأتراك العسكرية بين ١٩٢١ و١٩٢٢ (أتاتورك وإنونو) أدت إلى هزيمة اليونان، وإلغاء كل هذه الصفقات فى معاهدة لوزان ١٩٢٣ التى أخذت تركيا بمقتضاها حدودها الحالية.

خريطة لورنس "العرب":

رسم "العميل" البريطانى الأول فى الشرق العربى "لورنس" خريطة قدمها فى نوفمبر عام ١٩١٨ للحكومة الإنجليزية حول تقسيم الشرق الأوسط، عرضت مؤخرا فى متحف الحرب البريطانى فى لندن.

يضم الجزء الأكبر من الخريطة معظم ما هو الآن: سوريا وشرق لبنان ومعظم الأردن وغرب العراق الصحراوى تحت اسم (دولة) "العرب"، على رأسها الملك فيصل بن الشريف حسين. وفى شمال العراق وشمال شرق سوريا، دولة عربية ثانية تحت النفوذ البريطانى، يرأسها الأمير زيد، ووضع فى العراق الأوسط والجنوبى دولة عربية ثالثة باسم العراق برئاسة الأمير عبد الله، بحيث تكون تحت الإدارة الإنجليزية. كما وضع علامات استفهام على ولاية الموصل وكردستان التركية. أما لبنان الغربية، فقد ضمها إلى النفوذ الفرنسى، وحول خليج الإسكندرونة أقام لورنس دولة أرمينية تمتد من إنطاكية إلى الإسكندرونة ومرسين.

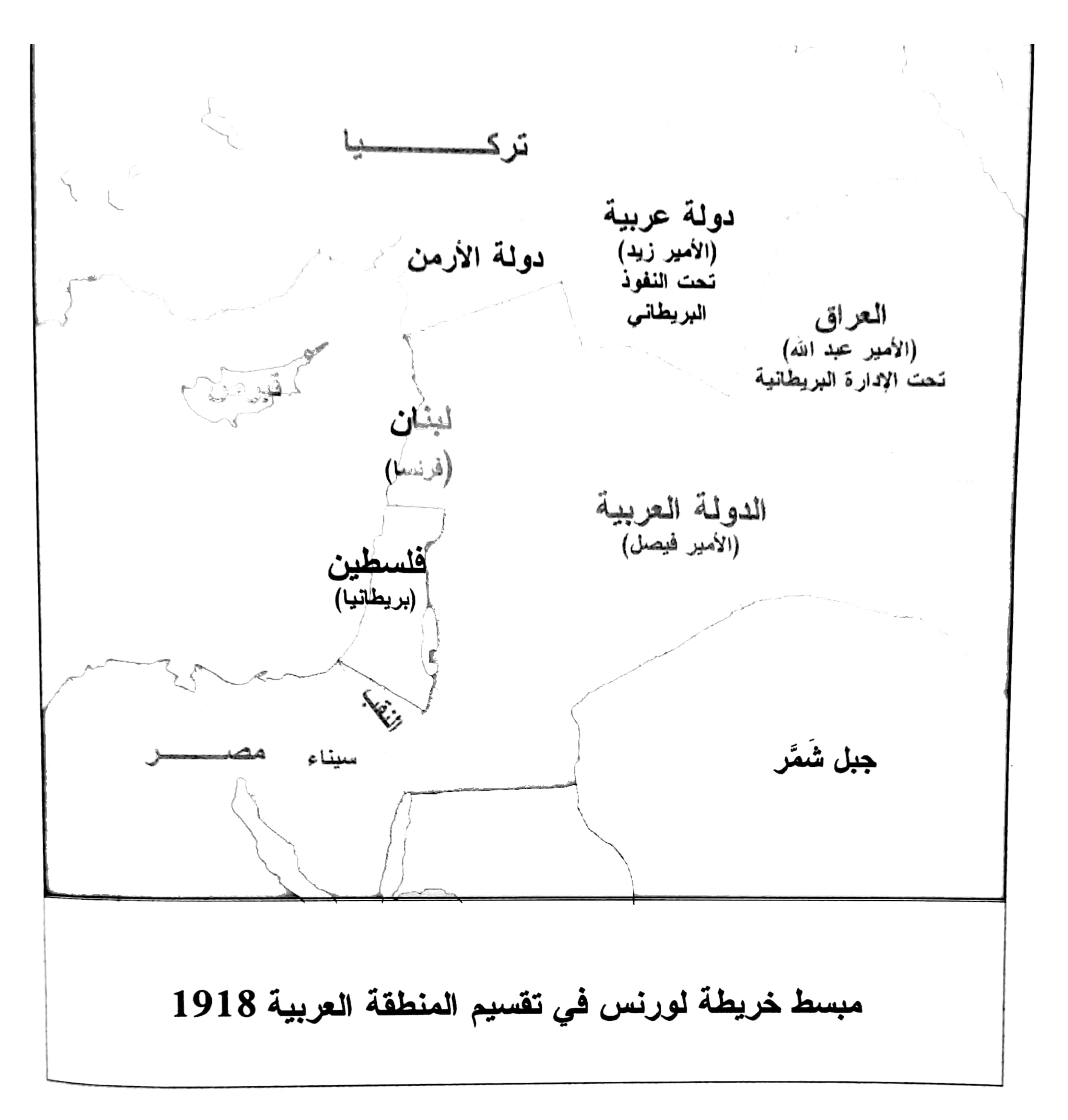
وفى الخريطة، تقع فلسطين تحت النفوذ البريطانى، وحدودها الشمالية أكثر إلى الشمال من الحد الحالى، بينما حدها الجنوبى خط مستقيم من جنوب البحر الميت إلى غزة على البحر المتوسط، ومن ثم تضم كل صحراء النقب إلى سيناء المصرية.

لكن لم تلتفت بريطانيا وفرنسا لآراء لورنس، لأنها ترى أنه كان متعاطفا مع القضية العربية بحكم إقامته الطويلة بين العرب. ونفذتا مخطط سايكس - بيكو بالحدود التى ورثتها الدول العربية حاليا: فرنسا فى لبنان وسوريا، وبريطانيا فى العراق والأردن وفلسطين، بينما هى موطدة الأقدام فى مصر والقناة. وضمت ولاية الموصل إلى العراق بعد استفتاء صورى قامت به "عصبة الأمم"، وذلك باعتبار وجود مناطق البترول العراقى فى الشمال آنذاك. وتركت السعودية تنمو بجهود الملك عبد العزيز، وإن كانت الخريطة قد أكدت وجودا سياسيا لأمير "شمر" فى شمال نجد السعودية، كأنها منطقة تماس تفصل بين آل سعود فى الجنوب وآل هاشم فى الشمال.

ولكن السيطرة البريطانية على منطقة الشرق الأوسط التى تأكدت أهميتها بحفر قناة السويس، ثم استخراج البترول من إيران والعراق والسعودية وبقية دول الخليج، تراجعت أمام استيلاء الولايات المتحدة على المبادأة السياسية والعسكرية. وخلال النصف الثانى من القرن العشرين، حدثت تغيرات سياسية قوضت من الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، والتى ساندتها بريطانيا، حتى لا تبقى بعيدا عن الرهان فى حالة النجاح، بينما تحتفظ لنفسها بالقدرة على التراجع فى حالة الفشل، كما فعلت مؤخرا فى العراق. وكان من أهم هذه التغيرات السياسية اضطرار بريطانيا للانسحاب من الهند فى عام ١٩٤٧، حيث انقسمت الأخيرة إلى جمهوريتى الهند وباكستان، ونشأت بذلك بؤرة نزاع لا تزال قائمة حتى اليوم. كما كان إعلان قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨، التى وضعت يدها على معظم فلسطين، أيضا مصدرا لنزاع مستمر فى الشرق العربى حتى الآن. وتلا ذلك تغير نظام الحكم فى مصر فى عام ١٩٥٢، وبروز أيديولوجية نشيطة للعروبة فى مواجهة إسرائيل. وفى عام ١٩٥٦، فشل الغزو الثلاثى الذى كان هدفه الأساسى إسقاط عبد الناصر. كما غيرت فرنسا سياستها فى شمال إفريقيا، وانسحبت من تونس والمغرب. أما بريطانيا، فقد ركزت استراتيجيتها على منطقة شرق عدن بدلا من شرق السويس، كما أصيبت سياستها بفشل آخر عقب وقوع انقلاب العراق فى عام ١٩٥٨ وسقوط حلف بغداد.

من ناحية أخرى، فقد تعرض المد العروبى لانتكاسة بسبب فشل الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٦١، وتصارع مصر والسعودية عن طريق الوسطاء بعد وقوع ثورة اليمن ١٩٦٢، ثم وقوع حرب الأيام الستة فى عام ١٩٦٧. وبعد حرب ١٩٧٣، التى شكلت أول هزيمة عسكرية نفسية لإسرائيل رغم الدعم الأمريكى، فقد عقدت اتفاقيات سلام بين إسرائيل ومصر فى عام ١٩٧٩، وهو العام نفسه الذى سقط فيه حكم الشاه (شرطى الخليج) فى إيران، وظهر خطاب سياسى إيرانى جديد كان أشبه بالزلزال السياسى فى الشرق. من ناحية أخرى، أدى انقلاب الحكم فى أفغانستان، مما هدد بوصول الاتحاد السوفيتى إلى منافذ على المياه الدافئة، بالولايات المتحدة لدعم الحركات الجهادية الإسلامية، مثل طالبان والقاعدة، لتقويض النفوذ السوفيتى، مما أحدث زلزالا حقيقيا فى إطار الحرب الباردة.

إن حالة التشتت المتكررة فى منطقة الشرق الأوسط أدت ببعض الجيوبوليتيكيين إلى تسميتها بمنطقة التشرذم



مبسط خريطة لورنس في تقسيم المنطقة العربية 1918

shatter zone . ولعل أول أسباب ذلك الجغرافيا الطبيعية للمنطقة، التى أدت إلى تكون بؤر حضارية متعددة فى مصر والعراق وسوريا واليمن .. الخ..

ولكل حضارة تاريخ وعلاقات مجالية مختلفة، وكل منها لا تزال تضم بين ضلوعها أمجادا حاق بها القدم، ومع ذلك فهى حية فى روحها.

ورغم أنه ليس عيبا أن نستلهم بعض أمجاد الماضى لشحن النفوس، فيجب ألا ننظر إلى الخلف بل إلى الأمام. فالتاريخ القديم فيه أصالة، لكنها لا تفيد فى ظل الأوضاع الجديدة حولنا.

لقد نجح أسلافنا، لأنهم شغلوا أنفسهم بالمستقبل، والعقل العربى ليس عقلا يحفظ التراث فقط، وإلا لما كانت إسهامات الحضارة الإسلامية من عرب وترك ومغول وهنود قد غذت عالم الغرب بالأسس التى بنيت عليها حرية الفكر والإبداع والاكتشاف.

أفكار جديدة للتقسيم :

بعد إطلاق الحرب الأمريكية على الإرهاب فى أفغانستان والغزو الأمريكى للعراق، والتداعيات التى تلتهما، أصبحت الولايات المتحدة تفتش عن طرق للخروج من أزمتها فى العراق

"بكرامة"، وللمحافظة على ما تبقى لها من علاقات مع دول الشرق الأوسط. ومن هنا، ظهرت أفكار ترتكز على استدعاء للتراكيب الإثنية واللغوية والحضارية لتفتيت الشرق الأوسط إلى دول ودويلات فى حاجة إلى رعاية الولايات المتحدة (وبعض دول الغرب). وهذا السيناريو هو إعادة واستعادة لما فعلته بريطانيا العظمى وفرنسا فى الشرق الأوسط منذ قرابة ٩٠ عاما، حين فتتت الدول العربية، التى كانت ضمن الدولة العثمانية، إلى عدة دول، بعضها للآن متناحر مستغرق فى هذا التناحر المفيد للنمو والتصالح. فكما أنشئت سوريا ولبنان والعراق وفلسطين وشرق الأردن فى اتفاقيات السلام فى العشرينيات الأولى من القرن الماضى، تفكر بعض المصادر الحالية فى الولايات المتحدة فى إعادة تفتيت الشرق الأوسط مرة أخرى.

وأولى الدول المضارة هى العراق، حيث تقسم إلى ثلاث دول: سنة وشيعة وأكراد، على أن الدولة الكردية لن تضم فقط كردستان العراقية، بل أكراد إيران وسوريا وتركيا، بحيث تمتد حتى قرب البحر الأسود، مسيطرة بذلك على معظم شرق تركيا وشمال شرق سوريا وغرب إيران. أما دولة الشيعة العراقية، فتمد إلى إقليم خوستان - منطقة البترول الإيرانى العظمى - وتلف حول الكويت لتشمل كل المنطقة الشرقية من السعودية ودولة البحرين، وهى أيضا المنطقة الكبرى للبترول السعودى. وبذلك، تصبح الدولة الشيعية العربية من بغداد إلى حدود قطر وإلى الساحل الإيرانى أكبر منتج وأكبر احتياطى بترولى فى العالم. وربما يفسر هذا اتجاه الولايات المتحدة الحالى لتأييد الحكومة العراقية التى يسيطر عليها الشيعة (وقليل من الأكراد من أجل الشكل).

سوريا هى التالية فى التقسيم. فإلى جانب فقدان الشمال السورى لصالح دولة كردستان، سوف تفقد أيضا المنطقة الساحلية من اللاذقية إلى الحدود اللبنانية الحالية. وعلى هذا، فإن لبنان الكبرى سوف تمتد شمالا إلى حدود أنطاكية التركية، وبالتالى تصبح سوريا والعراق السنى دولتين حبيستين ليست لهما إطلالة على البحر.

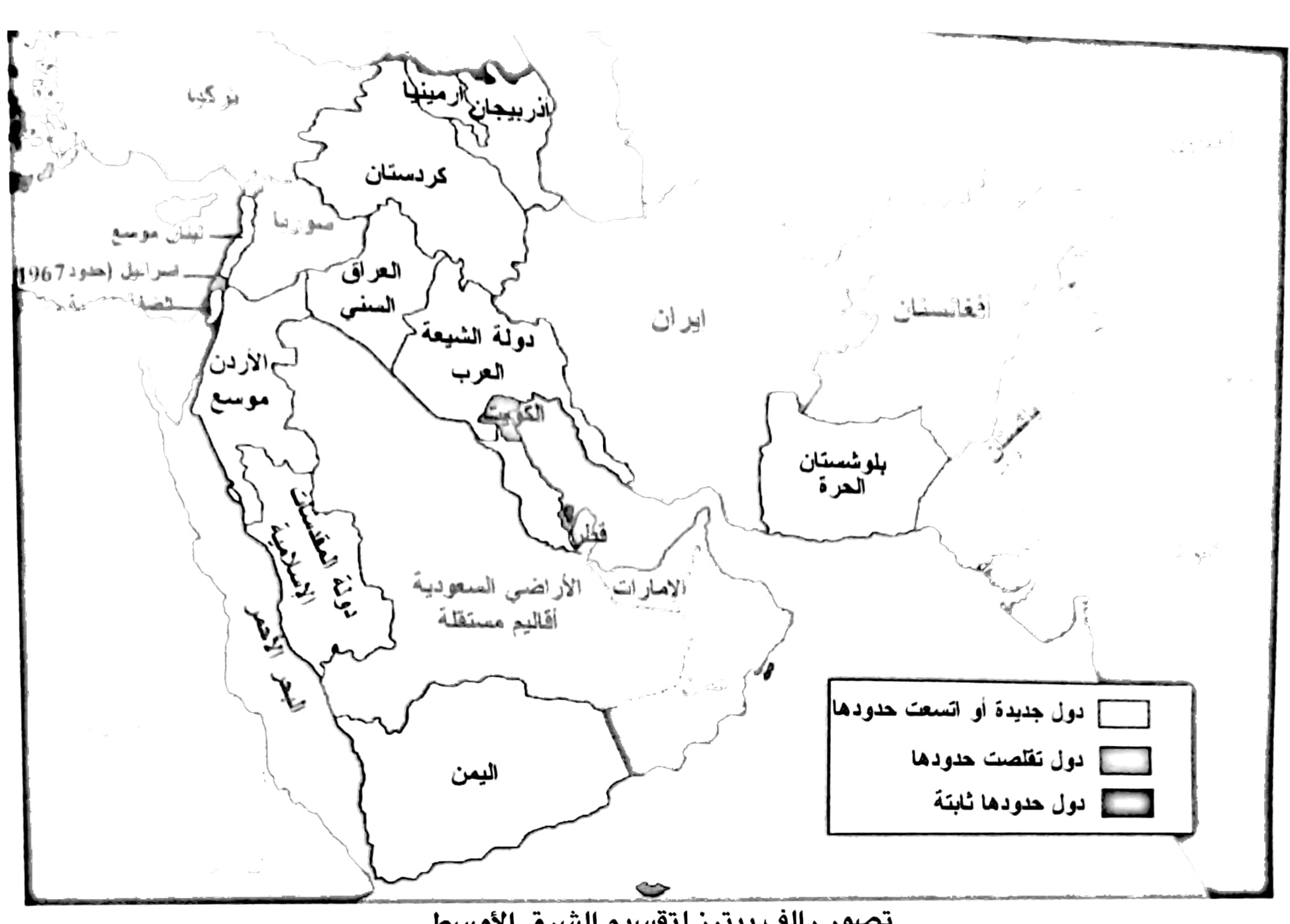
السعودية هى الثالثة فى التفتيت. فإلى جانب فقد المنطقة الشرقية وبترولها، سوف تفقد أيضا الشمال الغربى الذى سوف ينضم إلى الأردن ليكون الأردن الكبرى بساحل طويل على البحر الأحمر حتى قرب ميناء ينبع. وكذلك سوف تقام دولة فى الحجاز تشمل المدينة ومكة، وتسمى الدولة الإسلامية المقدسة. وفى الجنوب، تتضخم اليمن لتشمل أجزاء كبيرة من الصحارى السعودية.

إيران سوف تفقد الغرب لحساب الدولة الشيعية، والشمال الغربى لحساب الدولة الكردية، وإقليما آخر يلتحق بدولة أذربيجان. ومقابل ذلك، تمتد شرقا إلى غرب أفغانستان بما فى ذلك منطقة هيرات، بينما تفقد الجنوب الشرقى الذى ينضم مع بلوخستان الباكستانية ليكونا دولة البلوش أو البلوخ. وأخيرا، فإن أفغانستان ستعوض بامتدادها على كل أراضى الأقاليم الباكستانية الشمالية الغربية، وتتقلص باكستان إلى السند والبنجاب فقط.

هذه الصورة، التى تستدعى الاختلافات اللغوية وبعض المذاهب الإسلامية، قد تكون من الناحية النظرية حلا لإشكاليات الشرق الأوسط المميتة، لكنها بالقطع خرافة علمية. ففى الوقت الذى تترابط فيه دول أوروبا، بغض النظر عن اختلاف عشرات اللغات من الألمانية والإنجليزية والفرنسية .. الخ، والأديان والمذاهب المسيحية من كاثوليكية وإنجيلية وأورثوذكسية والإسلام واليهودية وغير المعتقدين، وفى الوقت الذى تتداخل فيه اللغات والثقافات والأيديولوجيات فى إطار الولايات المتحدة من الإنجليزية، والإسبانية، والصينية، والأمريكيين السود والهنود الأصليين، وبرغم عشرات المذاهب المسيحية من البروتستانتية والكاثوليكية والمورمانية، والفودو، والإسلام واليهودية، والصينيين بأديانهم العديدة - فى هذا الوقت، تستدعى القوى الإمبريالية فكرة التطهير العرقى من حيث الجنس والمذهب واللغة (كما صنعوا فى يوجوسلافيا)، وذلك لتكوين شتات ضعيف من الدول فى الشرق الأوسط، غير قادر على مواجهة تنامى القوة الإسرائيلية من ناحية، وتحكم الولايات المتحدة فى أكبر احتياطى بترولى عالمى من ناحية أخرى. والواقع أن الناحيتين مترابطتان كوجهى عملة واحدة، حيث يؤدى الواحد إلى الآخر دوما حتى الآن. فماذا فى مستقبل "معولم"؟ هل تزيد سطوة الاحتكار أم نتجه إلى تعادلية محسوبة؟

فالشرق الأوسط يسوده الإسلام بمذهبيه، والمسيحية بمذاهبها فى مناطق متفرقة متداخلة مع المسلمين، وكذلك اليهودية، وإن كانت أقلية إلا فى إسرائيل. وتسوده الثقافة العربية وعناصر حضارية من موروثات الثقافات القديمة. ولغويا، فإن أكبر المجموعات اللغوية هى مجموعة اللغة السامية، العربية والعبرية (مع إضافة اليديش جرمانى الأصل إليها)، وتقابلها اللغات الهندو-أوروبية، متمثلة فى إيران وأفغانستان وكردستان وطاجيكستان. ثم هناك المجموعة اللغوية التركية فى تركيا وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان .. الخ. وفى الشمال الإفريقى، تسود العربية وتتداخل مع لغة ولهجات البربر. وفى السودان بوضعه الحالى، تسود العربية أيضا كلغة تخاطب مع عشرات اللغات الإفريقية والحامية بين المسلمين والمسيحيين والديانات القبلية فى الشمال والجنوب، وكذلك فى الغرب والشرق. وبعيدا عن التداخلات الدولية، فقد عاش الناس فى الشرق الأوسط جنبا إلى جنب برغم هذه الاختلافات اللغوية والدينية والثقافية. وإن جرى تشدد فى أحيان، فإنما هو عارض زمنى يزول بفضل التشابه الحضارى. ومثل هذا حدث كثيرا وبصورة مميتة فى أوروبا والولايات المتحدة، ولا يزال يحدث فى البلقان والهند وفى أوروبا الغربية تجاه الأقليات الإسلامية وتجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، بل فى الولايات المتحدة بصور مباشرة أو مستترة.

فلماذا إذن التركيز على تهميش الشرق الأوسط سياسيا؟ الإجابة معروفة سلفا، فلو لم يكن البترول لما كان هذا الاهتمام، ولو لم تكن إسرائيل فى المنطقة، لما كانت هناك التدخلات الغربية المستمرة بحجج أكثرها مغالطة الحفاظ على أمن إسرائيل، لأن العالم يعرف أنها حتى الآن "دولة حرب" مكونة من شقين، أولهما: القوى العسكرية التى هى أكبر وأقوى وأكثر استخداما للتقنيات العسكرية من أى دولة شرق أوسطية (ناهيك عن مخزونها من الحرب النووية). والشق الثانى أنها فى أزماتها تجد عونا عسكريا فوريا من القوى الغربية، وأخصها الولايات المتحدة، إلى



تصور رالف بيترز لتقسيم الشرق الأوسط

جانب العون المادى والتعاطف الغربى الدائم تحت سيف التهديد باتهام "معاداة السامية" كسلاح شديد الفعالية على التركيبات الحزبية الغربية فى أوروبا والولايات المتحدة خاصة.

الخريطة التى بين أيدينا لتصور التقسيم السياسى، رسمها رالف بيترز، الضابط السابق فى المخابرات الأمريكية، فضلا عن كونه كارتوجرافا (متخصص فى علم الخرائط)، وينسب إليه أنه صاحب مصطلح "التدمير الخلاق" Creative Destruction فى قوس الأزمات (بمعنى الشرق الأوسط) بديلا لمصطلح الهلال الخصيب.

نشر بيترز الخريطة ومقالا فى "دورية القوات المسلحة" فى يونيو ٢٠٠٦ . وبعد أن انتقدتها بشدة جريدة الفجر الباكستانية، أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا فى يناير ٢٠٠٨، نفت فيه علاقتها بالمقال والتصور الذى جاء فيه، باعتبار أنه عمل لمواطن أمريكى لا يعكس سياسة الولايات المتحدة إطلاقا. لكن المتحدث أضاف أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعهد إحداث تغييرات كبرى فى قوس الأزمات، وأن الدعوة للتغيير تأتى من داخل الشرق الأوسط، أى أنهم يطلبون ذلك.

ويرى المحللون السياسيون الأمريكيون أنه لو أن حرب تحرير الكويت المسماة "عاصفة الصحراء" قد واصلت حملتها لإسقاط صدام حسين عام ١٩٩١، لكانت النتيجة انقسام العراق إلى دولة كردية فى الشمال لا توافق عليها تركيا، وإلى دولة شيعية فى الجنوب لا ترغبها السعودية (وهما حلفاؤنا)، ولذا كان الإبقاء على صدام هو حل الإشكاليات، فضلا عن أنه يعطى تبريرا لبقاء الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة تغيرت جذريا تجاه الموضوع بعد نحو عشر سنوات. فقد تم الغزو وسقط صدام، ومنذ ذلك الوقت والأمن العراقى مزعزع الأركان. ويرى كثير من أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين والجمهوريين أن تقسيم العراق هو الحل الوحيد لخروج الولايات المتحدة من هذا المأزق.

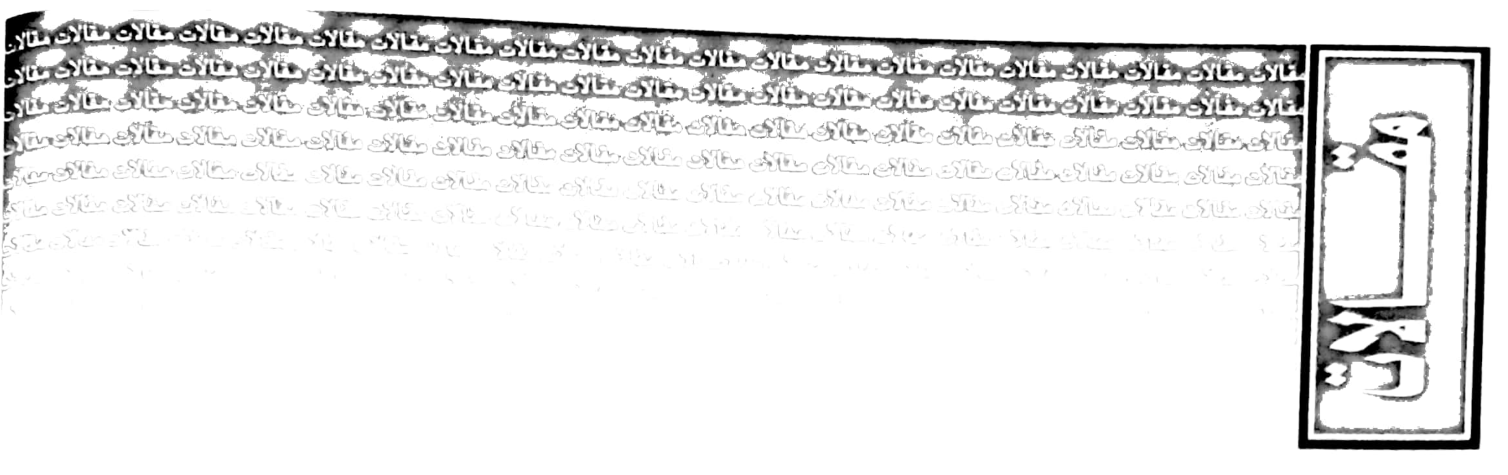
موازين القوة وموازين الشعوب :

مثل هذا التقسيم أو غيره هل هو قادر على الوجود لمدة مشابهة لتقسيم سايكس - بيكو، حتى مع بقاء القوة العسكرية الأمريكية؟، أم هل تعيد الولايات المتحدة سياسة الاستعمار البريطانى منذ قرن وتفقد مصداقيتها التى تزعم أنها نموذج للديمقراطية؟ أم تتغلب مصالح الغرب البترولية فى ظل العولمة "الغربية"، فتفرض التقسيم والتشتيت من جديد، رعاية لمصالحها ولتذهب الديمقراطية أدراج الرياح (لفترة ما)؟ وهل تعتقد العولمة الغربية أن البترول سيظل يتدفق طوعا إليها، رغم أنف القوى المحلية؟ وإلى متى يظل البترول محركا للسياسة وعمره قصير، بافتراض صحة الأرقام الغربية حول الاحتياطى العالمى؟ وما هو موقف قوى عالمية أخرى، متمثلة فى روسيا والصين واليابان والهند؟

وفى الجانب المحلى، هل توافق إيران على قيام دولة شيعية فى جنوب العراق تسيطر على بترول الخليج العربى والإيرانى معا؟ وما هو موقف السعودية من مشروعات تقسيم الدولة الحالية إلى قسمين (نجدى شرقى مقابل حجازى فى الغرب)؟ وما هو موقف تركيا، الحليف القوى فى الشرق الأوسط، من تكوين دولة كردية، حتى فى أضيق مضامينها بشمال العراق فقط؟ وعشرات الأسئلة التى ليست لها إجابات، ولكنها حتما سيكون لها ردود فعل نابعة من الشعوب، بل والحكومات فى عمق داخلها الحضارى والاقتصادى والوطنى.

وعلى الأغلب، فإن المشاعر القومية ستزداد انفعالا وتأججا مع كل زيادة فى مكاسب إسرائيل، فهى حالة نفسية تناهض وتعارك الفائز كلما زاد تغلغلا، ولا يحسب لها حساب فى لوجستيكية الحياة مع الجيران. إسرائيل الآن تكاد أن تكون شرطى المنطقة منذ فترة، وتزيد قوة ودعما باعتبارها الديمقراطية الوحيدة أمام العالم. وهى فى هذا المجال ديمقراطية فى نظم الحكم وفصل السلطات، لكنها ليست كذلك فى سياستها الشرق أوسطية التى تستدعى دائما القوة العسكرية بأشكالها، ضاربة بحقوق الإنسان عرض كل الحوائط، بما فيه حائط المبكى. وعلى الأغلب، ستكون المركز المالى الأكبر، باعتبارات تقليدية قديمة واستراتيجية مسيطرة مع بيوت المال الكبرى. وهى أيضا متفوقة تقنيا فى أنواع متعددة من الصناعات الزراعية والكيميائية والدقيقة، وبخاصة الأسلحة الخفيفة التى تجد رواجا لدى شعوب العالم الثالث، وهى بكل هذا بالفعل ممثل العولمة فى الشرق الأوسط

المزيد من الحرص على إسرائيل له مدى، فلكل قرن جيوبوليتيكية تتغير وتتسارع، بحيث يصبح لكل عقد مقتضيات نابعة من التشابك العالمى المتنامى، ومن الذات الداخلية للشعوب، لأن الركود هو الموت، وما من شعب مات، حتى لو استعبد، كإفريقيا، وما من شعب ظل على القمة للأبد.



الأزمة المالية فى الأمم المتحدة وسبل علاجها

د. ناجى عبد النور*
ليتيم فتيحة*

تعانى الأمم المتحدة من أزمة مالية خانقة تضعها على حافة الإفلاس، وهذه الأزمة هى أزمة مزمنة وقديمة، إذ بدأت فى الستينيات من القرن الماضى، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، على الرغم من تفاوت حدتها من وقت لآخر حسب الظروف الدولية السائدة.

وهذا يعنى أن سياسات التمويل والإنفاق فى الأمم المتحدة تنطوى على خلل بنيوى وليس خللا طارئا، مما أدى مع مرور الوقت إلى انعكاسات سلبية على أداء الأمم المتحدة وفعاليتها، لاسيما فى مجال تمويل أنشطتها وبرامجها الإنمائية وعمليات حفظ وبناء السلم، والتى تكلف خزينة المنظمة الملايين من الدولارات.

فى هذا الإطار، سيعالج هذا المقال الجوانب المختلفة للأزمة المالية فى المنظمة وأسبابها المتعددة. فما هى أسباب الأزمة المالية فى الأمم المتحدة؟ وما هى أهم المقترحات التى يمكن من خلالها تجاوز هذه الأزمة؟

القسم الأول- أسباب الأزمة المالية فى الأمم المتحدة :

هناك عدة أسباب تراكمت عبر عقود من الزمن من حياة المنظمة لتؤدى فى النهاية إلى هذه الأزمة المالية الخانقة، ويمكن تلخيصها فى العناصر التالية:

أولا- تعدد نظم الميزانية :

إن ميزانية الأمم المتحدة ليست واحدة أو موحدة، وإنما توجد عدة نظم مختلفة من الميزانية، لكل واحدة منها مصادر تمويل خاصة ومتعددة. ويمكن التمييز بين عدة أنواع:

أ- الميزانية العادية :

وهى الميزانية التى توجه نحو برامج النشاطات الأساسية للأمم المتحدة وأجور الموظفين والمقر الرئيسى والمقار الثانوية، وحجم النفقات المخصصة لها، موزعة على القطاعات المختلفة. ويتم تمويل هذه الميزانية من مساهمات إجبارية تدفعها الدول الأعضاء وفقا لنظام تضعه وتحدد معاييره الجمعية العامة للأمم المتحدة وتراجعه دوريا(١). ولقد حددت الجمعية العامة عام ١٩٧٩ نسبة ٢٥٪ كحد أقصى للمساهمة المالية و ٠,٠١٪ كحد أدنى، وتغيرت نسبة الحد الأقصى عام ٢٠٠١ بحيث أصبحت تقدر بـ ٢٢٪.

(*) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باجى مختار، عنابة، الجزائر.

وبعد اعتماد برنامج الميزانية من جانب الجمعية العامة، يصبح على كل دولة عضو أن تسدد التزاماتها المالية السنوية للمنظمة وفقا لجدول الحصص الذى تم إقراره، وفى موعد أقصاه ٣١ يناير من كل سنة. ولقد بلغ إجمالى الميزانية العادية للأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥ نحو ملياري دولار(٢). وقدرت ميزانية عامى (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) بمبلغ ٤,١٧ مليارات دولار بزيادة ٠,٥٪ عن الميزانية السابقة. وتم إقرار الميزانية بأغلبية ١٤١ صوتا من أصل ١٩٢ عضوا بالمنظمة (٣) (لأول مرة منذ عشرين عاما يأتى إقرار الميزانية بالأغلبية وليس بالإجماع وهذا بسبب الاعتراض الأمريكى)(٤).

ب- نفقات عمليات حفظ السلم :

كان من المفترض أن يسرى على هذه النفقات نفس النظام المطبق بالنسبة لبنود النفقات الأخرى المدرجة فى الميزانية، لكن اعتراض الاتحاد السوفيتى وفرنسا ورفضهما سداد حصتيهما فى نفقات قوات الأمم المتحدة، خاصة فى الكونغو سنة ١٩٦١، شكلا بداية سلسلة متتالية ومختلفة الدوافع من الاعتراضات ورفض المساهمة فى هذه العملية أو تلك من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم من جانب العديد من الدول الأخرى. ورغم الحسم القانونى لمحكمة العدل الدولية لهذه القضية بتأكيدها، فى رأيها الاستشارى، أن نفقات قوات الطوارئ الدولية ونفقات قوات الأمم المتحدة فى الكونغو هى من قبيل النفقات العادية، ومن ثم يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتحمل نصيبها منها وفقا لنفس النظام المتبع فى توزيع النفقات العادية الأخرى للمنظمة، لكن لم ينتج هذا الرأى دمج ميزانية عمليات حفظ السلم فى الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وهكذا، أدت التطورات اللاحقة إلى وجود نظامين مختلفين لتوزيع الأعباء المالية على الدول الأعضاء، أحدهما يتعلق بنفقات عمليات حفظ السلم، والآخر يتعلق بالميزانية العادية للمنظمة، بل أكثر من ذلك أدت إلى وجود نظم تمويل مختلفة لعمليات حفظ السلم نفسها. وهناك على الأقل ثلاثة أنظمة مختلفة لتمويل هذه العمليات(٥):

١- عمليات يتم تمويلها وفقا لنظام الحصص الإلزامية، وهى عبارة عن نسخة معدلة للنظام المعمول به فى النفقات العادية، حيث تدفع الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن نسبة تزيد بنحو ٢٢٪ عما تدفعه لتمويل النفقات العادية للمنظمة. أما الدول النامية، فتدفع ٢٠٪ من الحصة المقررة عليها لتمويل النفقات العادية، والدول الأكثر فقرا تدفع ١٠٪ فقط من هذه الحصة. أما بقية الدول، فتساهم بنفس نسبة ما تدفعه لتمويل النفقات العادية للمنظمة.

٢- عمليات لا تزال تدرج فى الميزانية العادية للمنظمة، ومن ثم تخضع لنفس نظام الحصص الإلزامية المستخدم فى تمويل كافة بنود هذه الميزانية. ومن الأمثلة على هذه العمليات نجد تلك التى قامت بها الأمم المتحدة فى وقف إطلاق النار فى جامو وكشمير، والتى بدأت منذ ١٩٤٩ حيث لا تزال مجموعة المراقبة العسكرية فى الهند وباكستان Unmogip تمارس عملها هناك حتى الآن. كذلك قوة حفظ السلام المشتركة بين الأمم والاتحاد الإفريقى المشكلة من ٢٦ ألف جندى، والتى من المقرر أن تنتشر بإقليم دارفور غرب السودان، ولقد خصص لها مبلغ بقيمة ١,٢٨ مليار دولار فى إطار ميزانية عامى (٢٠٠٨- ٢٠٠٩). وكذلك قوة الأمم المتحدة المنتشرة فى تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى لحماية المدنيين الفارين من النزاع فى دارفور(٦)، ولقد خصصت لها الجمعية العامة مبلغ١٨٢,٤٤ مليون دولار من ميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣- عمليات تمول من خلال التبرعات أو المساهمات الطوعية للمنظمات والشركات وحتى الأشخاص(٧). ومن أمثلة هذه العمليات نفقات قوات حفظ السلام فى قبرص والتى تتحملها بالكامل ٢٠ دولة فقط.

ج - الأنشطة الميدانية الإنمائية والإنسانية :

وهى تلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدات المقدمة للدول النامية فى إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره من البرامج المماثلة أو المرتبطة به، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدات المقدمة فى حالات الكوارث الطبيعية أو الحروب وغيرها. وتمول هذه الأنشطة عن طريق المساهمات التطوعية فقط، حيث تعقد الأمم المتحدة مؤتمرا سنويا للدول المانحة، تعلن فيه عن حجم الأموال أو المساعدات العينية التى تنوى تقديمها لتمويل برامج الأمم المتحدة فى هذه المجالات عن السنة أو السنتين التاليتين، حتى تتمكن الأمم المتحدة من وضع خططها وبرامجها. وغالبا ما يكون حجم الموارد المخصص للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناشئة عن المدفوعات الطوعية أكبر بكثير من حجم الأموال المقدمة للميزانية العادية للأمم المتحدة. وتنفق الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها -لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وبرنامج الأغذية العالمى، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان- ما يقرب من ٦,٥ مليار دولار على الأنشطة التنفيذية الإنمائية، التى تشكل بمعظمها برامج اقتصادية واجتماعية وإنسانية تنفذ لمساعدة أكثر بلدان العالم فقرا(٨).

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود حدود فاصلة بين هذه النظم التمويلية المختلفة، حيث تتداخل أحيانا موارد النشاطات التنموية ضمن موارد الميزانية العادية، كما تدرج بعض نفقات حفظ السلم فى الميزانية العادية، كما تمت الإشارة إليه. فعلى سبيل المثال، أظهرت الميزانية العادية لسنتى ١٩٨٦-١٩٨٧ وجود ٣٦ مليون دولار تحت بند البرنامج العادى للمعونة الفنية، و٣٢ مليون دولار لتغطية بعض نفقات كل من المفوضية العليا لشئون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين على التوالى، رغم أن مثل هذه الأنشطة تدخل عادة فى إطار البرنامج الممول من المساهمات التطوعية.

ثانيا- عدم الاتفاق حول أسس ومعايير توزيع الأعباء :

بعد مرور أكثر من ستين عاما على نشأة الأمم المتحدة، لا يزال هناك اختلاف بين الدول الأعضاء حول نظام ثابت ودائم لأسس ومعايير توزيع الأعباء والالتزامات المالية للأمم المتحدة على الدول الأعضاء. ويعود ذلك إلى غياب الاتفاق حول الأولويات وحول توزيع الموارد المحدودة جدا على المطالب المتعددة

والمتزايدة. ويعد تعدد مصادر التمويل أحد مظاهر هذا الاختلاف، حيث إن وجود ميزانية خاصة بنفقات عمليات حفظ السلم سببه - كما تمت الإشارة إليه - يعود إلى رفض بعض اعتبار هذه النفقات تدخل ضمن النفقات العادية للأمم المتحدة، والتى ينبغى على الدول الأعضاء أن تسهم مجتمعة فى تحملها، كل حسب مقدرته، وإنما هى من قبيل النفقات التى يجب أن يتحملها من تسبب فى انتهاك القانون الدولى وتعريض السلم الدولى للخطر. كما أن بعض الدول تعتبر أن الأنشطة الإنمائية والإنسانية للأمم المتحدة هى من قبيل الأعمال الخيرية، ومن ثم فإنها لا يمكن أن ترتب التزاما قانونيا أو تدخل فى إطار المسئولية الجماعية التى تقع على عاتق المجتمع الدولى أو يتعين عليه أن يلتزم بأعبائها. ووفقا لهذا المنطق، يصبح تمويل هذه الأنشطة مسألة اختيارية أو تطوعية لمن يرغب أو يقدر فى الوقت نفسه (٩).

ولقد ترتب على هذا الوضع عدم عدالة توزيع الأعباء على الدول فى إطار تمويل النشاطات المختلفة، بما فيها عمليات حفظ السلم والأنشطة التى تمول عن طريق المساهمات التطوعية، والإخلال بالقاعدة الأساسية التى يجب أن تسود أى مجتمع "منظم"، هى أن الأعباء المترتبة على عملية تنظيم هذا المجتمع يجب أن يساهم فيها الجميع، كل حسب مقدرته، وليس حسب رغبته مع افتراض أن القدرة واحدة ولا تتغير بطبيعة النشاط المطلوب فى تمويل النفقات المترتبة عليه. من جهة أخرى، فإن وضع حد أقصى لما يجب أن تساهم به أكثر الدول غنى فى المنظمة هو أمر مبرر، حيث إن امتناع دولة تقوم وحدها بتحمل ربع أو ثلث أو نصف نفقات المنظمة عن أداء حصتها أو تأخير موعد الوفاء بالتزاماتها أو حتى مجرد التهديد بذلك، يمكن أن يؤدى إلى تهديد عمل المنظمة بالتوقف كلية أو التأثير على توجهاتها وسياساتها ووقوعها تحت الابتزاز.

ومع ذلك، فإن وضع حد أقصى لا يحل المشكلة من جذورها، ذلك أن نسبة ٢٢٪ هى فى الواقع نسبة مرتفعة، وكثيرا ما أدت تهديدات الولايات المتحدة بتخفيضها أو عدم دفعها إلى إرباك كبير للمنظمة. كما أن ذلك يعنى إسهام عشر دول بأكثر من ثلاثة أرباع الميزانية. فإذا ما اتفقت دولتان فقط أو ثلاث على الامتناع عند دفع حصصها (كما هو الحال مثلا مع الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والتى تساهم معا بنحو ٥٠٪ من ميزانية الأمم المتحد) فإن ذلك قد يؤدى إلى شل حركة المنظمة كلية، وهنا يكمن الخطر.

من جهة أخرى، نجد أن نحو ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة تدفع كل منها الحد الأدنى المقرر وهو ٠,٠١٪ بالنسبة للميزانية العادية، اى أنها مجتمعة لا تتحمل أكثر من ١٪ من إجمالى الميزانية العادية، وأقل من ذلك بالنسبة لميزانية عمليات حفظ السلم. ولقد أدى هذا الوضع الغريب إلى وجود مفارقة عند إقرار مشروع برنامج وميزانية الأمم المتحدة فى حالة عدم وجود اتفاق عام على الأولويات وعلى حجم الميزانية وكيفية توزيعها على البنود المختلفة. فعندما كان مشروع الميزانية يطرح على التصويت (قبل أن تتم الموافقة على إقراره عن طريق الإجماع العام تحت ضغط الولايات المتحدة بعد منتصف الثمانينيات) كانت الدول التى تصوت ضده أو تمتنع عن التصويت عليه هى الدول التى تتجاوز حصتها ٨٠٪ من الميزانية، بينما الدول التى توافق عليه، يزيد عددها على الأغلبية اللازمة لإقراره وهى أغلبية الثلثين، لا تساهم فى الميزانية التى تم إقرارها إلا بنسبة ٢٠٪ (١٠).

ثالثا- غياب الشفافية فى عملية الإعداد والرقابة على الميزانية :

تتسم عملية إعداد وإقرار الرقابة على الميزانية فى الأمم المتحدة بالكثير من الغموض وعدم الوضوح وتداخل صلاحيات الأجهزة المختلفة فى الأمم المتحدة. وحتى وقت قريب، كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة هى التى تلعب الدور الرئيسى فى إعداد الميزانية، ودون أن تخضع هذه العملية لأى نوع من التخطيط أو الإعداد المسبق والدقيق لبرامج طويلة الأمد، ولم تعرف عملية التخطيط والبرمجة عند إعداد الميزانية إلا منذ وقت قصير نسبيا.

ويرى الأمين العام السابق كوفى أنان(١١) أن هناك مشاكل تتعلق بغياب الشفافية وعدم توافر المعلومات المالية ذات الصلة اللازمة لتوفير إرشادات واضحة للدول الأعضاء أو لمديرى الأمانة العامة بشأن الصورة المالية للمنظمة. كما أن الهياكل الأساسية العتيقة والمجزأة لتكنولوجيا المعلومات، والعمليات اليدوية التى عفى عليها الزمن، وتجزؤ حسابات حفظ السلام والصناديق الإنمائية، كلها تؤدى إلى التعطيل، كما تؤدى- وهو الأهم- إلى الحيلولة دون جمع البيانات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية ولسلامة عمليات الرقابة والمراجعة، ودون تتبع تلك البيانات. ومن بين الأمثلة الكثيرة على هذه المشاكل، يمكن الإشارة إلى:

١- تقدم الأمانة العامة إلى اللجنة الخامسة كل عام آلافا عديدة من الصفحات التى يتداخل مضمون الكثير منها. ففى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، مثلا، تم تقديم ٢٧٥ تقريرا مستقلا.

٢- تجرى عملية إعداد الميزانية قبل صدور تقرير الأداء البرنامجى المتعلق بفترة الميزانية السابقة، فلا تدمج فيها الدروس المستخلصة من التقرير.

٣- هناك ما يزيد على ١٥٠ صندوقا انمائيا مستقلا و٣٧ حسابا خاصا منفردا لحفظ السلام، ولكل منها ترتيبات الدعم والتكاليف الخاصة به.

٤- لا تغطى صناديق رأس المال المتداول ناقصة التمويل سوى أسبوعين أو ثلاثة من عمليات الأمم المتحدة.

٥- تتسم التدفقات النقدية بالبطء ويصعب التنبؤ بها، ويرد فى الربع الأول من فترة الميزانية العادية أقل من نصف المبلغ المقرر. أما بالنسبة للأنصبة المقررة لحفظ السلام، التى تفرض على مدى العام، فإن سداد مبالغ كبيرة منها يستغرق عدة أشهر، وعادة ما يبلغ إجمالى المبالغ غير المسددة ما يتراوح بين مليار ومليارى دولار.

٦- لم تتغير السلطة التقديرية الرسمية للأمين العام فيما يتعلق بالميزانية على مدى أكثر من ٣٠ عاما.

ورغم حدوث تقدم ملحوظ فى قواعد وآليات إعداد وإقرار

الدول الأكثر إسهاما فى ميزانية الأمم المتحدة العادية

الدولة	حصتها فى الميزانية العادية	
	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٪٢٢	٪٢٢
اليابان	٪١٩,٦٣	٪١٩,٥٠
ألمانيا	٪٩,٨٢	٪٨,٦٠
فرنسا	٪٦,٥٠	٪٦,٥٠
المملكة المتحدة	٪٥,٥٧	٪٦,١٠
إيطاليا	٪٥,٠٩	٪٤,٩٠
كندا	٪٢,٥٧	٪٢,٨٠
إسبانيا	٪٢,٥٣	٪٢,٥٠
البرازيل	٪٢,٣٩	-
الصين	-	٪٢

المرجع:

Organisation des Nations unies, Un article de Wikipédia, L'encyclopédie libre:
http://fr.wikipedia.org/wiki/organisation_des_nations_unies

الرقابة على الميزانية، إلا أن كل هذه الأمور، التى تبدو ظاهريا أنها أمور فنية بحتة، هى فى الواقع ذات علاقة بالمشاكل السياسية. فعلى سبيل المثال، كان السبب الرئيسى وراء الضغوط المالية التى مارستها الولايات المتحدة اعتبارات سياسية وليست فنية، حيث رفضت أن تدفع ٢٥٪ من إجمالى ميزانية لا تمارس على عملية إعدادها أو الرقابة اللاحقة على إنفاقها أى نفوذ حقيقى، خاصة بعد أن أصبحت شبه معزولة فى الجمعية العامة.

ورغم أن هذه الضغوط السياسية قد أدت فى النهاية إلى تعديل قواعد وإجراءات إقرار الميزانية، بحيث أصبح الإجماع وليس التصويت هو الأساس فى النظام الجديد، وكذلك تحسين إجراءات وآليات الرقابة المستمرة من جانب الخبراء المستقلين، إلا أن ذلك لم يحل أزمة الأمم المتحدة المالية والإدارية، لأنها أزمة سياسية فى الأساس، فإقرار الميزانية بالإجماع يمنح كل دولة عضو، كبيرة كانت أو صغيرة، حق الفيتو على الميزانية، ووجود الفيتو، سواء فى الجمعية العامة أو المجلس، لن يزيد مشكلات الأمم المتحدة إلا تعقيدا(١٢).

أما على مستوى عملية تنفيذ الميزانية فى المنظمة، فيمكن ملاحظة المشكلات التالية(١٣):

١- غياب المرونة فى عملية تنفيذ الميزانية، مما يحد من قدرة الأمم المتحدة على تخصيص الأموال على نحو استراتيجى لاحتياجات التشغيل. ومما يعيق عملية الموازنة المناقشات المطولة التى تجرى بشأن تفاصيل بنود الميزانية، والتكرار الزائد للعمليات خلال فترة الاستعراض. ويجرى الآن الشروع فى عملية إعداد الميزانية قبل بدء كل فترة من فترات السنتين بمدة ١٥ شهرا، وهى مهلة مسبقة أطول كثيرا من أن تسمح بالاستجابة لطابع عمل الأمم المتحدة السريع التغير، ويمكن أن تؤدى إلى عدم التناسب بين الموارد والاحتياجات الحقيقية. ويعمل أغلب الموظفين المختصين بالشئون المالية فى تنفيذ هذه العملية الثقيلة، مما لا يترك لهم إمكانية تذكر للتخطيط والتحليل المالى بصورة استباقية لدعم الأهداف البرنامجية.

٢- التقييد الكبير لسلطة الأمين العام فى تحويل الموارد لتلبية ما ينشأ من احتياجات. فقدرة الأمين العام على نقل الأموال فيما بين البرامج وعلى إعادة توزيع الوظائف دون موافقة الدول الأعضاء، أضعف اليوم مما كانت عليه قبل عام ١٩٧٤، عندما كانت الحاجة إلى هذه المرونة أقل بكثير. وقد وافقت الدول الأعضاء فى عام ٢٠٠٣، اعترافا منها بالحاجة إلى مزيد من السيولة، على منح الأمين العام، على أساس تجريبى، القدرة على نقل ما يصل إلى ٥٠ وظيفة ضمن فترة السنتين. ولكن ثبت أن هذا الترخيص غير كاف وتكتنفه الصعوبات.

٣- عدم وجود مفهوم متسق ومشترك واحد للمساءلة عن أداء البرامج . فتحقيق الأهداف البرنامجية ليست له نتائج تذكر بالنسبة لتخصيص الموارد أو تخطيط العمل أو تقييم أداء المديرين.

٤- إفراز القواعد المالية والنظام المالى لممارسات معقدة مما يستلزم، مع التحول من منظمة يجرى التحكم فيها مركزيا إلى منظمة أقرب إلى اللامركزية، مراجعة هذه القواعد بصورة أكثر جذرية.

رابعا- الامتناع عن دفع الحصص أو تأخير سدادها:

يعد امتناع الدول- خاصة الأكثر إسهاما فى ميزانية الأمم المتحدة - عن سداد حصتها أو تأخير سدادها أحد أبرز الأسباب فى الأزمة المالية الحالية للأمم المتحدة. وتساهم الدول الثمانى الكبرى بنحو ٧٥٪ أى ٣/٢ من الميزانية(١٤) وهذا ما يفسر هيمنة هذه الدول عليها.

ولقد دأبت الولايات المتحدة، وهى أكبر مساهم فى ميزانية الأمم المتحدة العادية وفى ميزانية حفظ السلم، على ممارسة الضغط المالى على المنظمة من خلال التهديد بمنع تمويل المنظمة. ولقد اتخذت عدة خطوات تجاه الحد من عمليات التمويل حتى وصلت الديون المستحقة عليها للمنظمة فى نهاية عام ١٩٩٠ إلى نحو ١,٣ مليار دولار(١٥) وارتفعت بعد ذلك بكثير (انظر الجدول رقم ١).

وهكذا، تحولت الولايات المتحدة من أكبر مساهم فى تمويل الأمم المتحدة إلى أكبر مدين لها. ولقد استخدمت وضعها المتميز فى المنظمة للضغط ماليا على الأمم المتحدة لإجبارها على القيام بإصلاحات معينة عن طريق تأخير دفع حصتها المقررة أو الامتناع كلية عن الدفع. ورغم أن حصة كل دولة فى الميزانية العادية للأمم المتحدة تكون واجبة السداد فى الأول من يناير من كل سنة، وهو ما تلتزم به معظم الدول الغربية، وحتى عدد كبير من الدول النامية، إلا أن الولايات المتحدة تسدد جزءا من ديونها عن الأعوام السابقة فى أكتوبر من كل سنة، بحيث تظل دائما مدينة للأمم المتحدة بما يعادل ٣٠ إلى ٣٥٪ من الميزانية الجارية(١٦)، وتبرر عدم التزامها بدفع كامل حصتها بوجود فساد مالى وإدارى فى المنظمة. فى هذا الصدد، يقول السيناتور الأمريكى السابق جيس هيلمز Jess Helms: إننى مقتنع تماما بأنه بدون التهديدات الأمريكية القوية بالانسحاب لا شىء سيتغير أو يتبدل. ومع إبقاء المساهمات والتمويلات الأمريكية السخية، لا جديد سيطرأ على التعديلات المالية فى خزينة المنظمة". ولقد هدد صراحة بالقول: "لقد حان الوقت المناسب لتنفيذ أحد الخيارين: إما الإصلاحات وإما النهاية"(١٧). وقد قدم السيناتور الأمريكى الجمهورى جوى سكاربورو تشريعا رسميا إلى مجلس النواب الأمريكى من أجل انسحاب الولايات المتحدة واستبدال وجودها بتأسيس ما سماه "جامعة الديمقراطيات"(١٨).

ومن المفارقة أنه فى الوقت الذى كان فيه جورج بوش يطالب الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضد العراق فى نهاية عام ٢٠٠٢، كانت الولايات المتحدة أسوأ المساهمين فى ميزانية الأمم المتحدة مع مجموعة أخرى من الدول، منها البرازيل، وروسيا والأرجنتين، إذ بلغت ديونها للأمم المتحدة فى تلك السنة ١,٥ مليار دولار(١٩). ولقد عبر كوفى أنان آنذاك عن قلقه بشأن هذه الأزمة المالية بالقول "إن وضعية خزينة الميزانية العادية للأمم المتحدة فى وضع جد حرج"(٢٠).

فى الواقع، إن الولايات المتحدة ليست المدين الوحيد للأمم المتحدة، بل إن أكثر من نصف الدول الأعضاء لا تسدد اشتراكاتها فى آجالها. لا تمتلك الأمم المتحدة أية آلية لإلزام أعضائها بدفع حصصهم فى وقتها المحدد، إذ إن المادة ١٩ من الميثاق تنص على معاقبة العضو الذى يمتنع عن سداد حصته، إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة فى السنتين السابقتين أو زائدا عليها، حيث يعاقب العضو بحرمانه من التصويت فى الجمعية العامة. ويمكن للجمعية السماح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب خارجة عن إرادة العضو، لكن هذا الإجراء العقابى يبقى إجراء رمزيا ومحدودا فقط بالتصويت فى الجمعية العامة، وبالتالى لا يمكن تطبيقه على الولايات المتحدة أو على دولة أخرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن.

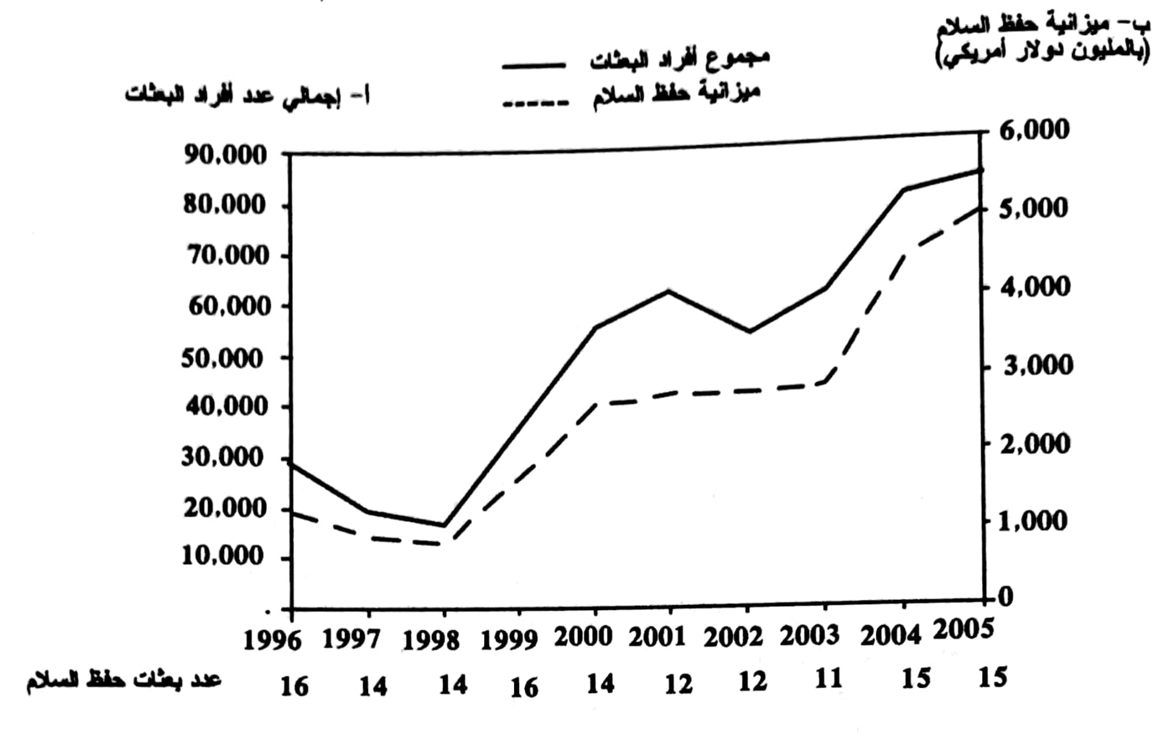
إذن، لقد استخدمت الدول الكبرى مساهماتها المالية كسلاح للضغط على المنظمة، ومن ثم يمكن القول إن تأخير الدول عن سداد حصصها المقررة عليها فى مواعيدها هو السبب الرئيسى للأزمة المالية الحالية فى الأمم المتحدة. ويعكس هذا الوضع فى الواقع وجود أزمة ثقة فى المنظمة وعدم حماس بأهمية ما تقوم به من دور، هذا فضلا عن أن هذه الميزانية هى أصلا شحيحة ولا تكفى لتغطية المطالب العالمية المتزايدة على الأمم المتحدة. ورغم تزايد هذه الميزانية سنويا، إلا أنها تعتبر منخفضة إلى حد كبير بالقيمة الفعلية -أى بعد حساب التضخم وتقلبات أسعار العملات- هذا على الرغم مما تطلبه الدول الأعضاء باستمرار من برامج وأنشطة جديدة (انظر الشكل رقم ١). فإذا أخذنا مثلا الميزانية العادية لسنتى ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ - والتى قدرت بـ ١,٣ مليار دولار - فسنجد أنه مبلغ زهيد جدا بالمقارنة بما تنفقه إدارة الاتحاد الأوروبى على الأمور الإدارية والموظفين، إذ تنفق ٤,٥ مليار دولار، وتنفق الولايات المتحدة فى مجال التعليم فى ولاية نيويورك وحدها ١٢ مليار دولار، وعلى ميزانية الدفاع ٣٠٠ مليار دولار. كما أنفق العالم سنة ٢٠٠٢ نحو ٧٩٤ مليار دولار على التسلح ومن بين أكثر الدول اتجارا بالسلاح فى العالم أربع دول دائمة العضوية فى مجلس الأمن.. وكل هذه الأرقام تبين أنانية الدول وشحها وعدم الثقة فى آليات العمل الجماعى للأمم المتحدة(٢١).

خامسا- تزايد الصراعات والمشاكل الإقليمية وتورط المنظمة بها:

يرى الكثير من المحللين أن الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة قد تورطت فى العديد من المشاكل والصراعات، التى كان من الأفضل أن تتصدى لها المنظمات الإقليمية إعمالا بقاعدة توزيع الاختصاصات فى إطار التنظيم الدولى، خاصة تلك المتعلقة بالنزاعات المسلحة الإقليمية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من المشاكل، والتى تكون المنظمات الإقليمية أقدر على حلها. من جهة أخرى، تصر الدول الكبرى على عرض كل كبيرة وصغيرة من المشاكل الدولية على الأمم المتحدة بهدف إضعاف دور المنظمات الإقليمية حتى تضمن لنفسها الهيمنة والسيطرة على مجريات الأحداث الدولية والداخلية، بغض النظر عما إذا كانت الأمم المتحدة صالحة للتصدى لها من عدمه(٢٢). وتشير التقارير إلى أنها سجلت فى سنة ١٩٩٥ فقط نحو ٧٠٠٠ حالة تدخل للأمم المتحدة، وهذا ما أدى إلى إنفاق الملايين من الدولارات من حساب المدفوعات العامة فى خزينة المنظمة(٢٣).

من جهة أخرى، تتكلف عمليات بناء السلام تكاليف باهظة ترهق كاهل المنظمة، كالبعثات السياسية التى ترسلها الأمم المتحدة فى إطار عمليات بناء السلام، حيث جاء فى تقرير كوفى أنان - الذى نشر سنة ٢٠٠٣ وهو بعنوان "النفقات المرتبطة بالقضايا التى يعالجها مجلس الأمن"- أن مشاريع تمويل ١٨ بعثة سياسية خاصة بالأمم المتحدة، قد بلغ مجموع تكاليفها ٨٠٠,٩٠١,١٠٨ دولارات. فمثلا منذ مارس ٢٠٠٢، تتواجد بعثة الأمم المتحدة فى أفغانستان (MANUA) والتى تتولى تحقيق المصالحة الوطنية فى بلد فرقته النزاعات الإثنية فى ظل الاحتلال

النمو السريع في ميزانية قوات حفظ السلام



	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد بعثات حفظ السلام	16	14	14	16	14	12	12	11	15	15
متوسط عدد الأفراد في كل بعثة من البعثات	1,818	1,443	1,223	2,200	3,917	5,198	4,465	5,617	5,315	5,524

(أ) سنتان في المتوسط بالنسبة للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثات وفي وظائف حساب الدعم في المقر

(ب) الميزانية السنوية تغطي الفترة من يوليو إلى يونيوالتالي.

المصدر: http://test2.firefox-firefox-firefox.cn/arabic/reform/images/figure2.jpg

الأمريكى، وقدرت تكاليف هذه البعثة بـ ٥٠,٠٩٣,٢٣٧ دولارا (٢٤). وتعد بعثة الأمم المتحدة فى طاجيكستان، المتواجدة منذ ٢٠٠٠، مثالا آخر على بعثات الأمم المتحدة المكلفة، حيث تقوم بجهود إعادة السلام فى هذا البلد، وقدرت تكاليفها بـ ١,٠٥٣,٨٠٠ دولار.

ولا تكتفى الأمم المتحدة بإرسال بعثاتها إلى العالم فقط، وإنما تقوم أيضا باستقدام خبراء، كمجموعة الخبراء الليبيريين، التى أسست بهدف تطوير الوضع السياسى الداخلى فى ليبيريا. ولقد كلفت هذه المجموعة ميزانية الأمم المتحدة فى فترة أربعة أشهر فقط نحو ٤١٩ ألف دولار. وكذلك مجموعة خبراء الصومال، والتى كانت تهدف إلى جمع معلومات مستقلة بشأن انتهاكات الحظر على الأسلحة المفروض على الصومال منذ عام ١٩٩٢، وقدرت تكاليف هذه المجموعة بـ ٨٠٠ ألف دولار(٢٥).

إضافة إلى ما سبق، يكلف مبعوثا الأمم المتحدة الخاصان إلى مناطق العالم المختلفة ميزانية الأمم المتحدة مبالغ طائلة، فقد تكلفت نفقات المبعوث الخاص للأمين العام إلى بيروت حتى سنة ٢٠٠٢ فقط نحو مليون دولار.

إضافة إلى كل ما سبق، تجدر الإشارة إلى تكاليف المحكمتين الجنائيتين الخاصتين بيوجوسلافيا سابقا ورواندا لمعاقبة مجرمى الحرب فيهما، حيث قدرت تكاليف المحكمة الخاصة بيوجوسلافيا فى سنتى ٢٠٠٠- ٢٠٠١ فقط بـ ٢٢٤,٦٠٠ ألف دولار، وقدرت تكاليف المحكمة الجنائية الخاصة برواندا بـ ١٧٨ مليون دولار سنة ٢٠٠١(٢٦).

كل هذه عينات مختلفة من نفقات الأمم المتحدة المتزايدة، وهو ما يفسر جانبا مهما من تضخم احتياجاتها المالية وتزايده المطرد.

القسم الثانى - الإصلاح المالى فى الأمم المتحدة :

نظرا لتأثير الأزمة المالية للأمم المتحدة على أدائها، خاصة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد بذلت العديد من الجهات الدولية، سواء من داخل أو خارج المنظمة، الكثير من الجهد من أجل وضع حد للأزمة المالية التى تتعرض لها المنظمة، حيث اقترح بعض المختصين جملة من المقترحات.

أولا- مقترحات بطرس غالى :

أيد بطرس غالى مجموعة من الإجراءات المالية الواسعة

التنوع لإيجاد حل لمشكل السيولة النقدية، كما دعا فريقا استشاريا معنيا بتمويل الأمم المتحدة لإعداد دراسة وتقديم التوصيات المتخصصة فى هذا الشأن. ولقد أصدر هذا الفريق التقرير المعروف باسم فولكر/ أوجاتا عام ١٩٩٢، كما طرح عام ١٩٩٥ على الدول الصناعية السبع اقتراحا بإصدار سندات، إلا أنه لم يتم اعتماد وقبول أى من هذه الاقتراحات(٢٧).

كما اقترح فى الوقت نفسه اتخاذ سلسلة من إجراءات التقشف الصارمة بهدف خفض الميزانية، حيث قام بخفض عدد المناصب العالية فى الأمانة العامة وتعيين المفتش العام للرقابة، وفرض قواعد جديدة للحد من السفر والتنقلات، ووضع معايير للمساءلة. ولقد سمحت كل هذه الإجراءات بتخفيض النفقات، إلا أنها لم تحل الأزمة المالية للمنظمة.

ثانيا- مقترحات كوفى أنان :

اقترح الأمين العام الأمم المتحدة السابق كوفى أنان، لمعالجة المشاكل المالية التى تتخبط فيها المنظمة الدولية، ما يلى:

١- إيجاد عملية تتسم بالمرونة والتركيز الاستراتيجى لوضع الميزانية، بالاعتماد على الإصلاحات السابقة التى أدت إلى الأخذ بالميزانية القائمة على النتائج فى الأمانة العامة.

٢- تحقيق الدول الأعضاء والأمانة العامة للتوازن السليم بين الرقابة والحرية الإدارية، وكذلك بين ما تقدمه الدول الأعضاء من توجيه وإرشاد والمرونة التى تحتاج إليها الأمانة العامة للوفاء بهذه الرغبات. وبذلك، تتوافر لدى الأمانة العامة السلطة اللازمة لتوزيع ونقل الموارد لكى تنفذ الالتزامات التى توكلها إليها الدول الأعضاء تنفيذا فعالا.

٣- إيجاد صلات واضحة تربط الأداء بتخصيص الموارد، مما يفسح المجال أمام إدارة استثمارات الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على أفضل نحو ممكن. وهذا سيمنح الدول الأعضاء مزيدا من الثقة فى شفافية وتوافر المعلومات ذات الصلة التى تبنى عليها قراراتها.

٤- فى مجال التخطيط الاستراتيجى للميزانية وتنفيذها، يقترح الأمين العام السابق ما يلى:

- أن تعمل الدول الأعضاء مع الأمانة العامة على إيجاد سبل لمواصلة زيادة الطابع الاستراتيجى لعملية استعراض الميزانية، والحد من العمليات التى تنطوى على الازدواج وكثرة التفاصيل، وتحتاج إلى عمالة كثيفة، والمواءمة بين المدخلات الرئيسية لعمليات الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام وعمليات المصادر الخارجة عن الميزانية.

- أن تختصر مدة دورات الميزانية، حيث يجب قصر مدة إعداد الميزانية العادية وإقرارها على ١٢ شهرا، على أن تتم كافة مراحل عملية استعراض الميزانية فى أثناء الجزء الرئيسى (من سبتمبر لغاية ديسمبر) من الدورات العامة للجمعية العامة. ويلزم مواءمة دورة إعداد ميزانية حفظ السلام مع السنة التقويمية.

- ضرورة دمج أبواب اعتمادات الميزانية فى ١٣ جزءا بدلا من الأبواب الحالية البالغ عددها ٣٥ بابا.

- تعتمد الوظائف بأعداد مجمعة مع تبويبها ضمن أربع فئات عامة من الرتب. وتقدم الأمانة العامة دليلا إرشاديا بأملاك الموظفين لأغراض العلم فقط. ويكون للأمين العام سلطة إعادة توزيع الوظائف حسبما تقتضى الضرورة، وإعادة تصنيف ما يصل إلى ١٠٪ من الوظائف فى كل فئة عامة ضمن أى فترة معينة من فترات الميزانية.

- منح الأمين العام السلطة ضمن أى فترة معينة من فترات الميزانية، لاستخدام الوفورات المحققة لتغطية ما ينشأ من أولويات أو أنشطة غير متوقعة، بحيث لا تزيد قيمة ذلك على ١٠٪ من الميزانية العامة للوظائف.

٥- فى مجال ممارسات الإدارة المالية، يقترح ما يلى:

- دمج حسابات حفظ السلام المخصصة لبعثات ميدانية مختلفة فى مجموعة واحدة من الحسابات والتقارير، اعتبارا من عام ٢٠٠٧، بهدف تحسين إدارة النقدية والمرونة التشغيلية.

- استحداثه سياسة جديدة فى يوليو ٢٠٠٦ لتحل محل أربعة تعليمات إدارية قائمة لتبسيط إدارة الصناديق الائتمانية، بهدف تبسيط القواعد والإجراءات، وإيجاد فئة واحدة من الصناديق الائتمانية تتسم بالاتساق والمرونة.

- رفع الحد الأقصى لسلطة الالتزام الممنوحة من الجمعية العامة لعمليات حفظ السلام من ٥٠ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار، وفصلها عن عدد محدد من قرارات مجلس الأمن.

- زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول الخاص بالميزانية العادية من ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار.

- الاحتفاظ بفائض الميزانية، بما فى ذلك فائض عمليات حفظ السلام، للاستخدام فى الفترات التالية، رهنا بموافقة الدول الأعضاء.

- إنشاء صندوق مستقل لتغطية النفقات غير المتوقعة التى تنشأ بسبب تقلبات أسعار الصرف والتضخم، على أن يجرى تمويله عن طريق التحويل من فوائض الميزانية.

- فرض فوائد على متأخرات الدول الأعضاء من الاشتراكات المقررة.

٦- فى مجال تقييم الأداء والإبلاغ عنه، اقترح كوفى أنان ما يلى:

- تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة التى تضطلع بها الأمم المتحدة فى مجالات قياس الأداء، مع ترشيد تلك الأنشطة.

- إصلاح أدوات الرصد والتقييم والمواءمة بين توقيتاتها، بحيث يمكن تقييم نتائجها عند وضع الميزانية التالية.

- الربط بوضوح بين عملية الميزانية والتخطيط ونتائج الأداء وتخطيط العمل وتقييم أداء المديرين، ضمانا لفعالية إدارة الموارد التى تقدمها الدول الأعضاء.

٧- إعادة تنظيم النهج المالى للأمانة العامة على أساس المبادئ الرئيسية التالية: توخى الشفافية فى وضع الميزانية وتحديد النتائج، والأخذ بالمرونة فى الإدارة، مع إخضاعها للمساءلة بما يقتضى عملية تغيير مستمر. وتظهر تجربة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن إعادة تنظيم العمليات الأساسية لأداء

العمل على هذا النحو تستلزم إحداث تغييرات فى الاتجاهات وفى الثقافة، وهو ما لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها . وبوجه خاص، ينبغى للمديرين التعود على تحمل المسئولية والتمكن من استيعاب النظم الإدارية القائمة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات(٢٨).

ولتوفير السيولة المالية، اقترح كوفى أنان إنشاء صندوق ائتمان دائر بمبلغ يصل إلى مليون دولار يمول من التبرعات أو أى وسائل أخرى تقترحها الدول الأعضاء إلى أن يتيسر حل دائم للأزمة المالية للمنظمة، ويكون هذا الصندوق متاحا للأمين العام لتغطية المتأخرات فى الأنصبة المقررة، وهذا الاقتراح هو محاولة من الأمين العام السابق بأخذ الحق فى الاقتراض. لكن قوبل هذا الاقتراح بالرفض من جانب اليابان ودول الاتحاد الأوروبى، حيث إنهم رأوا فيه محاولة لتوفير مخرج للولايات المتحدة من تسديد المتأخرات التى عليها.

وفى هذا الصدد، أعربت اللجنة الاستشارية عن خوفها من أن يفرض هذا الصندوق أعباء إضافية على الدول التى تفى بأنصبتها المقررة، مؤكدة أن الأزمة المالية هى بالأساس أزمة سياسية، ولا يمكن تسويتها بالإجراءات التقنية. كل هذه المقترحات التى قدمها الأمين العام السابق لم تستطع إنقاذ المنظمة الدولية من وطأة الأزمة المالية الخانقة التى تعانيها، حيث إن مقترحاته تغفل حقيقة أن السبب الرئيسى لهذه الأزمة ليس سوء التخطيط للميزانية بقدر ما يتمثل فى شح هذه الميزانية(٢٩)، فضلا عن عدم تسديد الدول لحصصها كما تمت الإشارة له سابقا، ومن ثم من الصعب توقع وجود وفورات فى الميزانية يمكن استخدامها فى حالات الطوارئ أو غيرها.

ثالثا - مقترحات أخرى :

إلى جانب مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة، يمكن رصد مجموعة أخرى من المقترحات، التى قدمها بعض المختصين فى شئون التنظيم الدولى والأمم المتحدة، فضلا عن بعض المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذا الشأن، ومن بينها:

أولا - بالنسبة لمصادر التمويل :

١- يجب أن تقتصر بنود الميزانية العادية على الأجور والرواتب والمكافآت والمبانى وعمليات الصيانة وكافة النفقات الإدارية اللازمة للوفاء باحتياجات ومتطلبات عمل جميع أجهزة الأمم المتحدة. ويتعين توزيع هذه النفقات على أساس المساهمات الإجبارية التى توزع أعباؤها على الدول الأعضاء، كل حسب مقدرته على الدفع وفقا لجدول حصص شبيه بالجدول الحالى. وهنا، يقترح الأمير صدر الدين اغا خان خفض الحد الأقصى لمساهمة أى دولة من ٢٥٪ إلى ١٥٪، أو إلى ١٠٪. ويقترح كل من دروفيل وناجمان رفع الحد الأدنى من ١٪ إلى ٢٪. بعد دراسة الأثر المترتب عليه من حيث قدرة بعض الدول الصغيرة على الدفع(٣٠).

٢- تمويل نفقات حفظ السلم: تزداد نفقات حفظ السلم بوتيرة متصاعدة سنويا أكثر من أى نشاط آخر للأمم المتحدة، وهذا ما يتطلب معه تدبير أموال إضافية. ومن أهم الاقتراحات التى تتردد فى مجال زيادة الموارد المالية للمنظمة لمواجهة نفقات السلم والأمن المتزايدة: فرض رسوم على مبيعات الأسلحة التقليدية، وهو الاقتراح الذى تبناه رسميا الأمين العام الأسبق بطرس غالى فى تقريره "خطة السلام"(٣١).

لكن يؤخذ على هذا الاقتراح أنه يتناقض مع الأهداف الرئيسية التى تقوم عليها الأمم المتحدة، والداعية لمنع انتشار الأسلحة أو التهديد بالقوة، لاسيما وأن صناعة الأسلحة لا تستخدم فى دعم المشروعات الاستثمارية التى تحقق فوائد وأرباحا، ولكنها تستخدم فى القتل والتدمير.

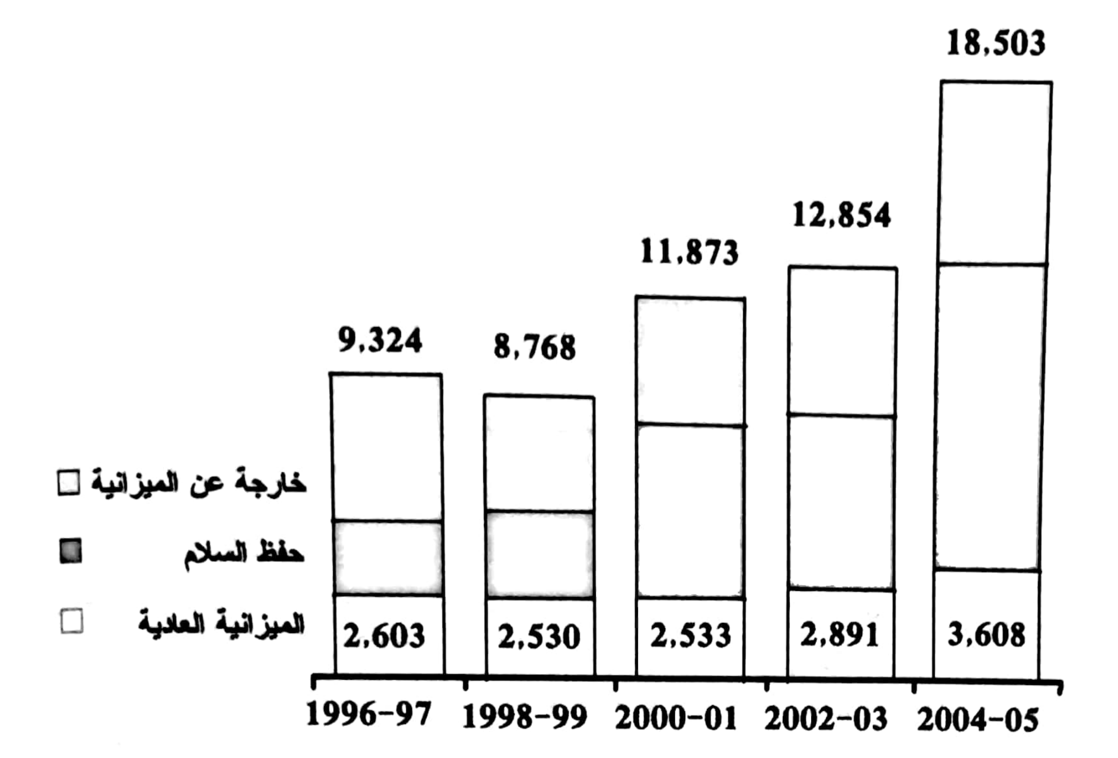
٣- بالنسبة لتمويل التنمية المستدامة: من منطلق الاعتراف بأن كل الجهود التى بذلت حتى الآن لم تثمر نتائج مهمة لإنجاح خطط التنمية فى دول الجنوب، خاصة أن نظام التمويل الحالى، الذى يقوم على المساهمات التطوعية لا يمكن الاعتماد عليه بالكامل، لأن ما هو مطلوب أكبر بكثير مما يتيحه هذا النظام. وفى هذا الإطار، تأتى اقتراحات دروفيل وناجمان، والتى تنطلق من ضرورة الإقرار بأن الأمر أخطر من أن يعالج فى إطار برنامج محدود وفقا لمنظور هو أقرب إلى تقديم الصدقة والإحسان. ويمكن الحصول على تمويل هذا النشاط المهم من خلال وسائل عديدة، من بينها فرض أنواع من الضرائب على رحلات الطيران والاتصالات وخدمات البريد الدولية، وكذلك على بعض أنواع المبادلات والتجارة الدولية (والتى تقدر بأكثر من تريليون دولار يوميا)، وكذلك على بعض أنواع المعاملات المالية، مثل السندات الدولية، وعلى النقل التجارى العابر للممرات المائية الدولية ... الخ.

إن فرض الضرائب والرسوم قد يشكل مصدرا مهما من مصادر التمويل البديلة للأمم المتحدة، حيث يرى أستاذ الاقتصاد N. Gregory Mankiw (٣٢) أن بإمكانها المساهمة فى حل العديد من المشاكل الدولية الخطيرة. فمثلا الرسوم على انبعاثات الكربون التى قد تسببها المصانع يمكن أن تساعد فى حل مشكل التغيرات المناخية، كما أن فرض رسوم على المبادلات التجارية قد يسهم فى استقرار أسواق التجارة الخارجية. إن مداخيل الرسوم المختلفة قد تساعد على دعم برامج خفض الفقر والمجاعات ومكافحة الإيدز وغيرها، حيث إن المساهمات الطوعية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لا يمكن الاعتماد عليها فى تلبية هذه المتطلبات(٣٣).

لكن فكرة فرض الرسوم، كطريقة إيجاد مصادر تمويل للمنظمة، قد واجهت معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة، فى الوقت الذى دعمها فيه العديد من المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحث. وعليه، فقد تم طرح فكرة tax solidarity contribution أى رسوم المساهمات التضامنية على تذاكر الطيران.

وتعد بطاقات اليونيسيف أحسن مثال طبق على أرض الواقع فيما يتعلق ببدائل التمويل. وفى هذا الإطار، يمكن أيضا إصدار طوابع بريدية، وإنشاء وكالة للتأمين تابعة للأمم المتحدة، تضمن تأمين أمن الدول مقابل ضرائب معينة.

ويعتقد أصحاب هذه المقترحات أن عوائد الرسوم يجب



نمو ميزانية الأمم المتحدة (1996 - 2005) (بالمليون دولار أمريكي)

المصدر: http://test2.firefox-firefox-firefox.cn/arabic/reform/images/figure3.jpg

اقتسامها بين ميزانية الأمم المتحدة العادية، ومؤسسات التنمية كالبنك الدولي والوكالات المتخصصة.

ولقد جاء أشد انتقاد لفرض الرسوم من قبل الولايات المتحدة، حيث اقترح النواب الجمهوريون فى الكونجرس الأمريكى قانونا يمنع الولايات المتحدة حتى من مجرد مناقشة هذه المقترحات(٣٤).

ثانيا- بالنسبة لإجراءات مواجهة الحالات الطارئة :

تركزت المقترحات التقليدية لتمكين الأمم المتحدة من مواجهة حالات العجز الطارئ ، الذى قد ينجم عن توقف بعض الدول عن دفع الحصص المقررة عليها فى التوقيت المحدد، أو بسبب زيادة مفاجئة فى نفقات غير متوقعة ناجمة عن اندلاع أزمة اقتضت إرسال عملية موسعة لحفظ السلام على إنشاء صناديق طوارئ أو بعض الحلول المشابهة، والتى تثبت أنها مجرد مسكنات لا تكفى لتمكين الأمم المتحدة من مواجهة حالات النقص الحاد فى السيولة. ولذلك من أهم المقترحات غير التقليدية فى هذا الشأن السماح للأمم المتحدة بالاقتراض من المؤسسات المالية بضمان اشتراكات الأعضاء(٣٥)، وكذلك اقتراح تعديل بنود اتفاقية صندوق النقد الدولى بما يسمح للأمم المتحدة، شأنها فى ذلك شأن الدول الأعضاء، باستخدام آلية حقوق السحب الخاصة التى تتمتع بها لدى صندوق النقد الدولى لصالح الأمم المتحدة لتمكين الأمين العام من السحب تلقائيا. وهذا الاقتراح مأخوذ فى الواقع عن اقتراح كان قد عبر عنه مدير صندوق النقد الدولى السابق، ميشيل كامديسو، لمساعدة الاتحاد السوفيتى سابقا ودول أوروبا الشرقية للتحول إلى اقتصادات السوق.

من بين المقترحات المهمة أيضا فى هذا الصدد السماح للأمين العام للأمم المتحدة بالاقتراض التجارى الحر من سوق المال العالمية بضمان ميزانية الأمم المتحدة، وهذا على غرار منظمة اليونيسكو التى سمحت لمديرها العام إبان أزمتها المالية بالاقتراض بضمان الميزانية(٣٦).

لكن يؤخذ على هذا الاقتراح أنه قد يؤدى إلى إغراق المنظمة فى مزيد من الديون، لأن هذه الوسيلة قد تكون مقبولة لسد العجز الناجم عن تأخر غير مقصود من الدول الأعضاء، إلا أنها فى حالة تعمد الدول، خاصة الكبرى، الامتناع عن دفع اشتراكاتها فى المنظمة لتحقيق أهداف سياسية ولإجبار المنظمة على اتخاذ موقف معين، فإن هذا الحل لن يكون مجديا، إذ إنه سيعمل على تراكم مزيد من الديون فى المنظمة، لأنها ستكون مطالبة بإيفاء ديونها للمنظمة من أجل المزيد من الضغوط عليها.

فى السياق ذاته، نظم منتدى السياسة العالمى

Global Policy Forum ملتقى حول التحديات المالية التى تواجه الأمم المتحدة

The Challenges of UN Finance بمدينة نيويورك فى مارس ٢٠٠٦، عبر فيه العديد من المختصين بشئون إصلاح المنظمة الدولية عن رؤى جديدة لتمويل المنظمة. فمثلا، اقترح Klaus Hfner ضرورة أن تعيد الدول التى تتلقى المساعدات من وكالات الأمم المتحدة هذه الأموال مجددا إلى المنظمة بمجرد أن تبلغ مستوى معينا من التطور الاقتصادى.

كما دعا الدول الأعضاء إلى ضرورة تسهيل تقديم إحصاءات واضحة حول تمويل الأمم المتحدة، مثلا مقدار الأموال المتأتية من

القطاع الخاص والتى تصب فى ميزانية المنظمة.

أما Wasim Mir (مستشار وممثل للجنة الخامسة للبعثة البريطانية) فقد شدد على مسئولية الدول الأعضاء أمام مواطنيها وبرلماناتها لتأكيد كفاءة وحسن استعمال الموارد المالية للمنظمة وعدم تبديدها.

ويرى Michael Renner الباحث في معهد World Watch ضرورة توافر مصداقية وشفافية أكبر فيما يتعلق بشراكة الأمم المتحدة مع القطاع الخاص فى بعض أنشطتها. وهنا، يجب التمييز الدقيق بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة. ففى مجال حفظ السلم مثلا، قد تؤدى الشراكة مع القطاع الخاص إلى مشاركة أوسع للشركات الأمنية الخاصة، الأمر الذى قد لا يكون مقبولا.

أما Ian Williams، فيرى أن بإمكان أوروبا أن تلعب دورا رياديا فيما يخص تمويل المنظمة، حيث بإمكانها أن تدفع أكثر لتفادى الوقوع فى الأزمة المالية، حيث يقترح إمكانية أن تدفع أوروبا الموحدة حصتها كاملة وقبل الوقت المحدد لذلك(٣٧).

خاتمة :

إن مقترحات الإصلاح المالى المقدمة من مختلف الجهات قد تساعد، إذا ما أحسن تطبيقها وإذا ما وجدت إجماعا من قبل الدول الأعضاء، فى تخفيف وطأة الأزمة المالية، إلا أنها لن تكون العلاج الشافى، إذا لم تواكبها إرادة حقيقية من قبل الدول فى تفعيل المنظمة من خلال رصد المزيد من الأموال لمواجهة مختلف التحديات التى تواجه المنظمة، والتى تتطلب الملايين من الدولارات.

الهوامش :

(١) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥، ص٢٩٨.

(2) Organisation des Nations Unies, Un Article de Wikipdia, l'encyclopdie libre: http://fr.wikipedia.org/wiki/Organisation_des_Nations_unies

(٣) صوتت واشنطن ضد الميزانية اعتراضا على مبلغ مخصص قدره ٦,٧ مليون دولار لمتابعة أعمال مؤتمر ديربان بشأن العنصرية، والتمييز العنصرى، والذى انسحبت منه عام ٢٠٠١، إضافة إلى انتقادها زيادة قدرها ٢٥٪ على المخصصات الإدارية. وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت من هذا المؤتمر، معتبرة أن المناقشات تحولت ضد إسرائيل التى اتهمت خصوصا باعتماد سياسة الفصل العنصرى.

(٤) الأمم المتحدة تقر ميزانيتها رغم اعتراض الولايات المتحدة (تاريخ دخول الموقع ديسمبر ٢٠٠٨):
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1078861

(٥) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ص ٣٠٠-٣٠١.

(٦) الأمم المتحدة تقر ميزانيتها رغم اعتراض الولايات المتحدة، مرجع سابق.

(٧) مثل تبرع رجل الأعمال الأمريكى تاد تورنار Ted Turner بمبلغ مليار دولار للأمم المتحدة فى عهد كوفى أنان.

(٨) هل تستحق قيمة الأمم المتحدة ما ينفق عليها من أموال؟
http://www.iloveflash.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5_txt.htm

(٩) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(١٠) نفس المرجع، ص٣٠٢.

(١١) تقرير الأمين العام كوفى انان "الاستثمار فى الأمم المتحدة"(الاستثمار فى الميزانية والشئون المالية):
http://secint.50un.org/arabic/reform/part.5html

(١٢) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ص ٣٠٨-٣١٠.

(١٣) تقرير الأمين العام كوفى انان "الاستثمار فى الأمم المتحدة" (الاستثمار فى الميزانية والشئون المالية)، مرجع سابق.

(14) Abdenour Benantar, L'ONU Apres La Guerre Froide :L 'imperative de Reforme, Alger, Casbah edition, 2002, p 72.

(١٥) أحمد الرشيدى وآخرون، الأمم المتحدة .. ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص١٦٣.

(١٦) عائشة راتب وآخرون (تحرير حسن نافعة)، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص٢٨١.

(17) Jess Helms, 'Saving the UN: A Challenge to the Next Secretary General', Foreign Affairs; 1996/10/09, p 43.

(18) Ibid.

(19) Pierre Edouard Deldique, Faut'il Suprimer L'ONU? Paris, Hchette Littratures,2003 p 223.

(20) Ibid.

(21) Ibid, p 226.

(٢٢) مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات غير ذات الطابع الدولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٣، ص ص٦٢٨- ٦٢٩.

(٢٣) محمد الخضر، قراءة فى الدور السياسى للأمم المتحدة، دمشق، دار حازم للنشر، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص١٦٨.

(24) Pierre Edouard Deldique, op cit; p 141.

(25) Ibid, p 142.

(26) Ibid, p 149.

(٢٧) بطرس بطرس غالى، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، السنة٣٢، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص١٤.

(٢٨) تقرير الأمين العام كوفى أنان "الاستثمار فى الأمم المتحدة" (الاستثمار فى الميزانية والشئون المالية)، مرجع سابق.

(٢٩) ميزانية الأمم المتحدة أقل من ميزانية مطافئ مدينة طوكيو.

(٣٠) نفس المرجع، ص٣١٢.

(٣١) نفس المرجع، ص٣١٣.

(٣٢) أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، ومستشار سابق للرئيس الأمريكى جورج بوش، ومستشار فى الحملة الانتخابية لميت رومنى.

(33) N. Gregory Mankiw, 'One Answer to Global Warming: A New Tax', New York Times, September 16, 2007 http://www.truthout.org/issues_091707/06EC.shtml

(34) James A. Paul, Global Policy Forum, Alternative Financing for Global Peace and Development, September 1997 http://www.globalpolicy.org/finance/alternat/analysis.htm.

(٣٥) مسعد عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٣٦) حسن نافعة، مرجع سابق، ص٣١٤.

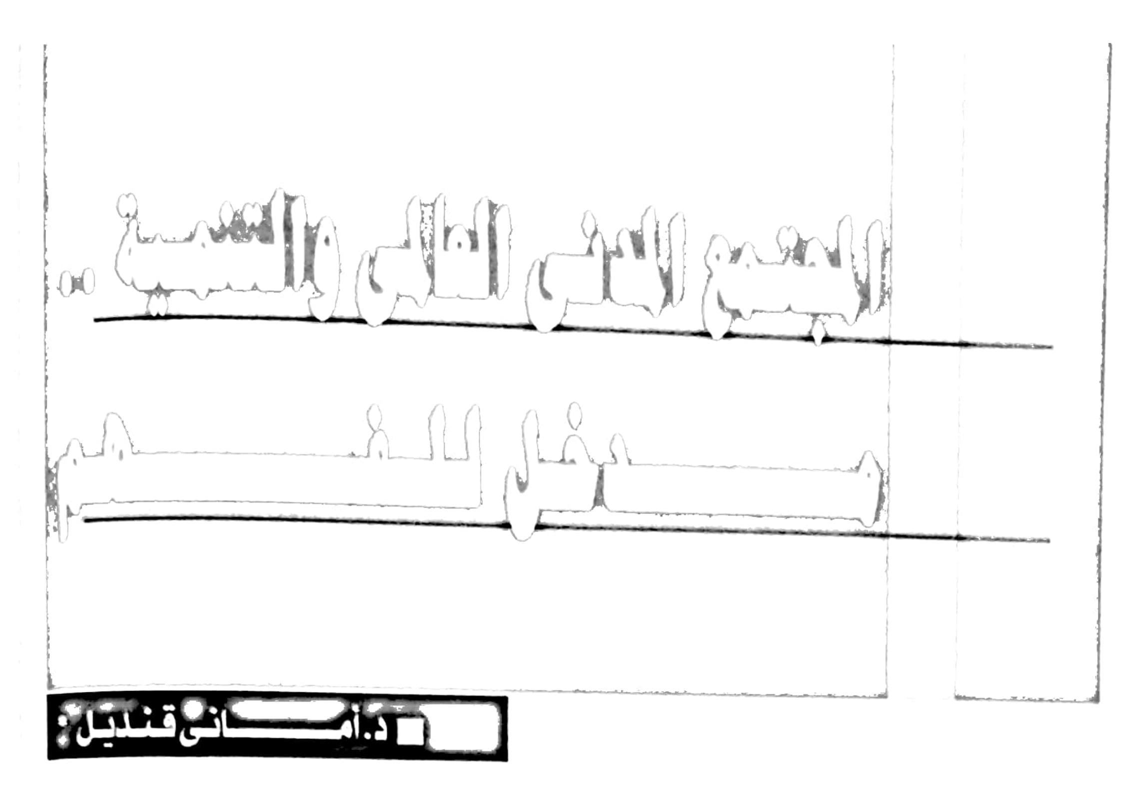
(37) The Challenges of UN Finance

Organized by Global Policy Forum and the Friedrich Ebert Foundation

March 22, 2006, New York (10.30AM-12.30PM) http://www.globalpolicy.org/finance/docs/0322/2006challenges.htm.

ملف العدد

المجتمع المدنى العالمى وقضية التنمية



"إن الطريقة التى أصبحت بها المشكلات عالمية، هى نفسها التى تجعل الحلول المحركة لها عالمية".

إن الكلمات السابقة، التى عبر عنها فريق عمل المجتمع المدنى العالمى، ومنهم الكاتب ممثلا للمنطقة العربية، هى التى تصدرت أول دراسة عالمية عن المجتمع المدنى العالمى Global Civil Society. وبالرغم من أن المقولة السابقة، التى تم التوافق حولها، ارتبطت بعام ١٩٩٥، لتكشف عن نضج مبكر بالعولمة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، وكذلك تكشف عن إدراك لفرص وإمكانات، يحملها المجتمع المدنى العالمى(١)، إلا أنها بالفعل حقيقة واقعة عام ٢٠٠٨، وتستحق منا المزيد من التحليل والاهتمام.

نهدف من هذا المقال إلى صياغة الملامح العامة للمجتمع المدنى العالمى، سواء من منظور المفهوم، أو إمكانية التصنيف التى تعكسها الممارسات الحالية المعبرة عن الظاهرة، أو من منظور علاقة المجتمع المدنى العالمى بقضايا التنمية البشرية.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة، تستحق أن تلتفت إليها الجماعة الأكاديمية من جانب، وصانعو السياسات، ونشطاء المجتمع المدنى العربى من جانب آخر .. يمكن إيجاز مصادر هذه الأهمية فيما يلى:

أولها: تصاعد الدور الذى يلعبه المجتمع المدنى، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بحيث إننا أصبحنا أمام "ظاهرة ثقافية واجتماعية وسياسية"، لها جذور تاريخية عميقة فى الغرب تعود لأكثر من قرنين، ولها أيضا جذور تاريخية عميقة فى المنطقة العربية (ترتبط بالوقف من جانب وبمظاهر التنظيم الحديث للجمعيات الأهلية فى الربع الأول من القرن الـ ١٩). إلا أنه فى الوقت نفسه، ورغم ملامح الاستمرارية فى الظاهرة، إلا أنه قد لحقت بها متغيرات متعددة، أعادت طرح المجتمع المدنى بقوة، وأثرت على معدلات نمو منظمات المجتمع المدنى بشكل غير مسبوق(٢) (خاصة فى المنطقة العربية)، كما أثرت على تنوع أنماطها ومجالات نشاطها. وفى النهاية، فإن طرح المجتمع المدنى العالمى، والذى لا يشكل كتلة متجانسة -كما سنرى- كان واحدا من أهم ملامح التطور، فى سياق العولمة.

ثانيها: يكتسب هذا الموضوع أهميته من علاقته بالسياسة Politics، والسياسات Policies، خاصة ما يتعلق بسياسات الحد من الفقر، وتمكين النساء، واحترام حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية. ذلك أن هذه الدوائر الثلاث، هى مجالات "التماس" الرئيسية فى فهم وتحليل المجتمع المدنى العالمى، فى اللحظة الحالية.

ثالثها: إنه بالرغم من أهمية هذه الظاهرة العالمية، وتفاعلاتها مع المستويات الرسمية الحكومية والمستويات غير الرسمية (منظمات المجتمع المدنى)، وبالرغم من تأثيرها فى السياسة والسياسات، إلا أنها، حتى اللحظة الحالية، لم تحظ باهتمام يذكر وملموس من جانب صانعى السياسات فى المنطقة العربية، أو من جانب الجماعة الأكاديمية العربية (باستثناءات محدودة). وبإيجاز، يمكن الإشارة إلى كل من أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، حيث كان التحام الشبكات (فى القارتين) مع المجتمع المدنى العالمى أكبر وأعمق من مثيلاتها فى مصر والمنطقة العربية، ومن ثم كانت المحصلة النهائية هى توظيفا أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدنى، لتدفق التمويل فى اتجاه التنمية. إذن، نحن بحاجة إلى تطوير آليات سياسية -رسمية وغير رسمية- للتحرك بفاعلية، عبر هذا المحور، لدعم التنمية.

رابعها: نشير أيضا إلى أن تناولنا للمجتمع المدنى العالمى يكتسب أهميته من ضرورة إزالة الخلط أو اللبس السائد، فى كثير من الأحيان، بين المفاهيم. هذا المجال البحثى، على وجه العموم، حديث يرتبط فى المنطقة العربية بالعقد الأخير من القرن العشرين، ويرتبط فى الغرب -بأطروحاته الحديثة- فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين. ويعنى ذلك ميلنا إلى استقطاب الجماعة الأكاديمية العربية للاهتمام بهذا الموضوع، متعدد الاقترابات (من جانب علم السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ..). ومن ثم قد يكون فى فتح هذا الملف، وما يتضمنه من صياغة الخريطة العامة لملامح ظاهرة المجتمع المدنى العالمى، ما يفيد فى استقطاب المهتمين من الخبراء والباحثين،

(*) أستاذ العلوم السياسية.

وصانعى السياسة Policy makers، لتفعيل العلاقة مع هذه الظاهرة العالمية.

* ما القيمة المضافة Value added لظاهرة المجتمع المدنى العالمى، ومن منظور التنمية؟

* إلى أى حد أثرت العولمة على تنامى هذه الظاهرة، وتنوعها، وتشعبها؟

* ما وزن التفاعلات بين المجتمع المدنى فى مصر والمنطقة العربية، مع المجتمع المدنى العالمى؟ هذه هى الأسئلة التى نسعى للإجابة عليها، والتى تشكل التقديم للملف ككل.

أولا- مفهوم المجتمع المدنى العالمى :

مفهوم "المجتمع المدنى العالمى" مفهوم حديث، ارتبط بالعقد الأخير من القرن العشرين، جاء ليعكس "ظاهرة" تبلور جانب من معالمها قبل ذلك لتحرك وتوجه عالمى جديد، فى سياق "كونى" أصبحت فيه علاقات الترابط والتشابك بين البشر أكثر قوة، وأضحت فيه قضايا عالمية إنسانية تهم غالبية البشر، حيث تتحطم الحواجز الجغرافية للحدود بشكلها التقليدى، وتتطور تكنولوجيا الاتصال بشكل غير مسبوق، ويميل البشر للتأثير، واقتسام همومهم ومشاكلهم..

كانت بداية التسعينيات، تحديدا، هى اللحظة المناسبة لتمهيد "مشهد العولمة". فى ذلك الوقت، بدأت مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية (البيئة، حقوق الإنسان، السكان والتنمية، قمة العالم للتنمية الاجتماعية، المرأة، السكن والسكان، ثم المنتدى العالمى لمنظمات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، ثم الطرح العالمى للأهداف الإنمائية والتصديق عليها) .. هذه المؤتمرات العالمية المتتالية، وما صاحبها من المنتديات العالمية للمنظمات غير الحكومية، بلورت فاعلا جديدا على الساحة، تم التوافق حوله بالمجتمع المدنى العالمى(٣).

لقد تدعم المشهد السابق -الذى شارك الكاتب فى الغالبية العظمى من منتدياته- بتسارع غير مسبوق فى تكنولوجيا الاتصال من جانب، وبلورة قيم إنسانية عالمية تؤكد احترام حقوق الإنسان، والحريات والديمقراطية، وكذلك دعم قوى السوق، وانكسار الحدود الجغرافية بين دول العالم من جانب آخر.

العولمة إذن -بمظاهرها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية- عمقت ظاهرة المجتمع المدنى العالمى، كأحد الفاعلين الجدد فى الألفية الثالثة، يؤثر ويتأثر بالأحداث المتسارعة، ويتفاعل مع الأطراف الأخرى الدولية الفاعلة.

ويمكن تعريف مفهوم المجتمع المدنى العالمى (قنديل ٢٠٠٢) بأنه "قطاع من منظومة المجتمع المدنى، فى بلد معين، أو منطقة إقليمية، يتخطى الحدود الجغرافية ليتضامن ويتشابك مع منظمات مجتمع مدنى أخرى فى مختلف دول العالم، انطلاقا من التوافق حول قضية معينة (محاربة الفقر مثلا) أو مبادئ مشتركة (الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان ..) أو غيرها، بهدف التأثير فى الرأى العام العالمى، أو السياسات العالمية".

إن التعريف السابق، لما نتوافق حوله بأنه "المجتمع المدنى العالمى"، يتضمن أركانا أساسية :

أولها: تخطى بعض "المنظمات" للحدود الجغرافية التقليدية وتضامنها وتشابكها مع أخرى فى بلاد متنوعة ومختلفة النمو والثقافة.

ثانيها: أهمية توافق هذه المنظمات حول قضية معينة أو مبادئ معينة.

ثالثها: الرغبة فى التأثير، سواء فى اتجاه الرأى العام العالمى لاكتساب مزيد من التضامن، أو التأثير، فى السياسات العالمية والمنظمات والمؤسسات العالمية الفاعلة، أو الاثنين معا.

رابعها: إن عملية التفاعل هنا، والتواصل، والاتصال، هى متطلب رئيسى، بل إنها تشكل العمود الفقرى للظاهرة.

وفى هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن توظيف مفهوم المجتمع المدنى العالمى، ليعبر عن هذه الظاهرة، يتقاطع وقد يترادف مع مفاهيم ومصطلحات أخرى، تستخدم للتعبير عن الظاهرة نفسها، أبرزها:

- الشبكات Networks، الإقليمية والعالمية.
- المجتمع المدنى عبر القومى

Transnational Civil Society.

-المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية

Multi National Civil Society.

- المنظمات الدولية غير الحكومية

International Civil Society.

ولكن الملاحظات الموجزة التالية قد تلقى الضوء على بعض الخطوط الدقيقة الفاصلة، وتزيل الخلط:

إن الملاحظة الأولى التى أطرحها هى أن استخدام مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية قد ارتبط أساسا، بهذه المنظمات، الحاصلة على الصفة الاستشارية فى الأمم المتحدة (أو المكانة الدولية أ، ب، ج تبعا للامتيازات) .. ومن ثم فهو أول المصطلحات تاريخيا، التى عبرت عن المفهوم.

الملاحظة الثانية: يفضل بعض الكتاب ونشطاء المجتمع المدنى استخدام مفهوم المجتمع المدنى عبر القومى T.C.S أو متعدد الجنسية M. N. C. S، وهم فى هذا يعتمدون على حجج قوية، أهمها أن العالم لم يصل بعد إلى بلورة واضحة لظاهرة يمكن أن نطلق عليها المجتمع المدنى العالمى، نحن الآن -كما يذكر Cumi Naldo الأمين العام لواحدة من أهم المنظمات العالمية وهى منظمة Civicus -نمر بمرحلة انتقالية يسودها عدم اليقين، خاصة فى ظل هيمنة القطب الواحد وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر(٤). إن أهم إشكالية تتعلق بالمجتمع المدنى العالمى، ولم تحسم بعد، هى إشكالية التمثيل Representation. إن السؤال المحورى هنا هو: من يمثل من؟ هذا أمر غير واضح وغير محسوم، ويثير قضية الشرعية، وكذلك قضية الحكم Governance، فى الأشكال والمنظمات التى تتخذها ظاهرة المجتمع المدنى العالمى.

أما الملاحظة الثالثة المهمة، فى هذا السياق، فهى تتعلق بالاستخدام الواسع لمفهوم الشبكات، سواء على المستوى الوطنى، أو الإقليمى، أو العالمى. هذا المفهوم يعنى "علاقة غير تراتبية بين مجموعة المنظمات (وأحيانا الخبراء والأفراد المهتمين)، تستهدف تحقيق أهداف محددة تقع تحت مفهوم بناء القدرات" بالمعنى الواسع(٥)، وذلك فى سعيها معا نحو تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة والتأثير، وذلك فى إطار المساواة بين الأطراف أعضاء الشبكة، وفى خلال عملية للاتصال والتفاعل واقتسام الخبرات".

بهذا المعنى، فإن الشبكات تختلف عن صيغة الاتحادات التقليدية (والتى لها هيراركى تنظيمى)، كما أن الشبكات عمودها الفقرى -فى عصر العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال- هو التواصل بكافة الوسائل المتاحة، وهو الأمر الذى يفتح الباب لتواجد

شبكات غير رسمية (ليس لها غطاء قانونى، أو شروط عضوية وغيرها ..) وإنما يمكن أن يكون لها دور وكيان، عبر الانترنت / الفضاء الافتراضى.

أما الملاحظة الرابعة والأخيرة، فهى تتعلق بالحركات الاجتماعية Social Movements، ومدى علاقتها أو تداخلها مع المجتمع المدنى العالمى. هنا، نشير إلى علاقة عضوية أحيانا، وتفاعلية أحيانا أخرى بين المفهومين، بمعنى أن الحركات الاجتماعية تشير، وفقا لمفهومها، إلى مجموعات من الأفراد والجماعات والمنظمات، يجمع بينهم، فى لحظة محددة، اهتمامات ومصالح واحدة، يعبرون عنها بالضغط والاحتجاج للتأثير فى أصحاب القرار، وقد تنفض الحركة بعد تحقيق الهدف منها، أخذين فى الاعتبار أن الحركات الاجتماعية ليس لها كيان أو هيكل تنظيمى، أو بناء وشروط عضوية، كما هو الحال فى منظمات المجتمع المدنى.

الخلاصة أن هناك ملامح أساسية للمجتمع المدنى العالمى، مهم الوقوف عليها، أبرزها:

١- العلاقة مع تكنولوجيا الاتصال والارتباط بالعولمة فى تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- إن المجتمع المدنى العالمى يسمح للمرة الأولى فى التاريخ بتأثير المواطنين العاديين فى السياسة، والسياسات، والقيم، وهو يشكل رأيا عاما عالميا ضاغطا.

٣- إن المجتمع المدنى العالمى يعكس فاعلا دوليا جديدا أثر فى مفهوم السيادة التقليدى، فقدرة هذا الكيان العالمى/ أو الشبكات تتخطى الحدود الجغرافية التقليدية (حين تضغط على سبيل المثال على دولة معينة فى اتجاه احترام حقوق الإنسان، أو معارضة تشريع معين ..).

٤- إن المجتمع المدنى العالمى لا يشكل "كتلة متجانسة" (وهو أمر قائم فى منظمات المجتمع المدنى على المستوى الوطنى). فهناك منظمات كبرى وأخرى متوسطة أو صغرى، ومنظمات من الشمال والجنوب، وثقافات متنوعة .. بل إن هناك اختلافات فى المصالح (وأحيانا تضارب)، منها ما يسعى إلى "التهادن" مع العولمة وآلياتها على سبيل المثال، ومنها ما يسعى إلى إحداث تغيير راديكالى، وأخرى لها توجه إصلاحى .. بل يمكن أن نذهب إلى أن بعضها قد يتجه إلى تقوية دور الدولة فى مواقف معينة تتعلق بالتنمية وتدفق التمويل، وبعضها الآخر قد يتجه -ولو بشكل غير مباشر- إلى إضعاف دور الدولة (فى الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان على سبيل المثال ..)(٦).

ثانيا- إمكانية التصنيف فى ضوء قضايا التنمية :

إذا كان مفهوم التنمية، فى إطاره العريض، يستند على "توسيع خيارات البشر، وتحسين نوعية الحياة، وما يتضمنه ذلك من حقوق: الحق فى التنمية، الحق فى التعليم بجودة مرتفعة، الحق فى الصحة، الحق فى السكن، الحق فى احترام الكرامة البشرية وعدم انتهاكها (حقوق الإنسان)، والحق فى المشاركة" -فإن العالم فى مطلع الألفية الثالثة قد توافق (وصدق على ذلك رؤساء وزعماء دول العالم) على تحديات التنمية البشرية، وكان أبرزها:

* مكافحة الفقر.
* تحسين نوعية التعليم، وشموله بمساواة بين الذكور والإناث.
* تمكين المرأة.
* الارتفاع بنوعية الخدمات الصحية، وشمولها للجميع.
* الحفاظ عى البيئة.
* بناء "شراكات فاعلة" بين الحكومات والمجتمع المدنى والقطاع الخاص، وتوسيع مشاركة المواطنين.

إذا كانت التحديات السابقة، التى تضمنتها وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، هى الأبرز والأكثر أهمية لنا فى المنطقة العربية، فإن السؤال المطروح أمامنا الآن: كيف يمكن تصنيف محاور اهتمام المجتمع المدنى العالمى من هذا المنظور؟ ثم كيف نتعامل، فى المنطقة العربية، مع حركة المجتمع المدنى العالمى؟

هناك مجموعة من المعايير، يمكن على أساسها تصنيف المجتمع المدنى العالمى، نشير إليها بإيجاز، ونركز على معيار النشاط، لأنه يعكس قضايا التنمية:

١- المعيار الجغرافى، يطرح منظمات/ شبكات عالمية، أو قارية، أو جغرافية تركز على مجال إقليمى واحد، أبرزه الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والتى تنشط على المستوى الإقليمى العربى، وتصنف -وفقا للمعيار الجغرافى ونشاطها- بأنها "منظمة عربية إنمائية غير ربحية".

٢- المعيار القانونى يفرز عدة أنماط، أولها منظمات لها سمة عالمية، ولها وضع قانونى يحدد طبيعة المنظمة/ الشبكة العضوية، الحكم، والهيكل التنظيمى. ثانيها منظمات/ شبكات ليس لها غطاء قانونى، أو اشتراطات للعضوية، لكنها نشيطة تضم مجموعة من المنظمات تتفاعل معا عبر الفضاء الافتراضى، أو فى مؤتمرات وورش عمل (أحد نماذجها شبكة المرأة فى إطار منظمة المرأة العربية للتدريب والبحوث ..). ثالثها أنماط ترتبط بأحداث ومؤتمرات عالمية مهمة، أبرزها "المنتديات" العالمية والإقليمية، التى تتابع اتجاهات ومجالات تنفيذ هذه التوصيات، أو تلك التى تأخذ مواقف معارضة منها، حين ترتبط بالآثار السلبية للعولمة على الدول النامية. وهى آلية جديدة عالمية، وغير رسمية، تقوم بأدوار ضاغطة مهمة لصالح تحقيق العدالة الاجتماعية فى الدول النامية (أهم نماذجها ارتبط بقمة العالم للتنمية الاجتماعية، منذ عشر سنوات، وهى نشيطة إلى حد كبير).

٣- معيار سياسى، يصنف منظمات المجتمع المدنى العالمى وفقا لارتباطها بكيانات سياسية مؤثرة، واعتمادها فى التمويل على هذه الكيانات، وكذلك ارتباطها بتحقيق أهداف هذا الكيان. أهم نماذجها تلك التى ارتبطت بالاتحاد الأوروبى، وتركيز أغلبها على تأسيس "شبكات" مع دول الاتحاد الأوروبى، خاصة دول البحر الأبيض المتوسط، فهى تتوجه إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، على سبيل المثال، وقضايا حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وحقوق الأطفال.

٤- معيار الاحتواء أو الإقصاء، فمنظمات المجتمع المدنى العالمى قد تقتصر على منظمات لها نمط نشاط واحد (مثال: الدفاع عن حقوق النساء، أو حقوق الإنسان)، وهى فى هذه الحالة اقصائية. وعلى الجانب الآخر، منظمات مجتمع مدنى عالمى احتوائية، تتبنى أهدافا تنموية عريضة، أو تستهدف تعميق مشاركة المواطنين فى العالم (منظمة سيفكس العالمية غير الحكومية، التى تتبنى أهدافا تركز على تحالف المواطنين فى العالم من خلال منظمات المجتمع المدنى، وتعتمد على آليات متعددة لتدفق المعرفة والوعى ودعم الحريات ..).

٥- المعيار الخامس، وهو الأصعب فى التصنيف، ويهمنا من منظور التنمية، هو وفقا لمجالات النشاط.. السؤال هنا هو: كيف

يمكن صياغة خريطة لهذه المنظمات العالمية والإقليمية، عابرة الحدود، المعنية بقضايا التنمية؟

أ- إن منظمة الأمم المتحدة، فى إحدى وثائقها المهمة(٧)، التى صدرت عام ٢٠٠٣، تكشف -لنا اعتمادا على مؤشرات كمية وكيفية- تعاظم مشاركة المنظمات غير الحكومية، فى المؤتمرات المتتالية للأمم المتحدة من جهة، وتسارع معدلات نمو المنظمات هذه ذات الصفة العالمية، (المسجلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى) من جهة أخرى.

وللتدليل على ذلك بإيجاز، فإن مؤتمر حقوق الإنسان، الذى عقد فى طهران عام ١٩٦٨، سجل ٥٧ منظمة فقط، بينما ارتفع العدد فى مؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا إلى ٨٤١ منظمة دولية غير حكومية عام ١٩٩٣، وارتفع العدد مرة أخرى إلى ١٢٩٠ منظمة. وفى مؤتمر البيئة والتنمية (ريودى جانيرو) عام ١٩٩٢، بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية (المسجلة جديدا) ١٣٧٨، وكانت المشاركة فى المنتدى الموازى للمنظمات غير الحكومية ١٨ ألف منظمة. أما المؤتمر العالمى للمرأة فى بكين. فقد سجل أعلى رقم لمنظمات جديدة معتمدة للمرأة (٢٦٠٠ منظمة)، وأعلى مشاركة تحققت من جانب منظمات المجتمع المدنى كانت أيضا فى المؤتمر نفسه (٣٠٠ ألف منظمة).

هذا، وتشير وثائق الأمم المتحدة إلى أن هناك ما يقرب من ٤٠٠١ منظمة دولية غير حكومية مسجلة بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة، نحو ٦٠ منها فقط من الدول العربية. كما تسجل الوثيقة نفسها تحولا مهما فى انتماءات هذه المنظمات، إذا كانت غالبيتها العظمى من دول الشمال. واعتبارا من عام ١٩٩٦، تسارعت بشكل لافت للنظر أعداد الطلبات المقدمة للاعتماد من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، خاصة من دول الجنوب (٢٠٠ طلب اعتماد فى الفترة من ١٩٩٨/١٩٩٩، ارتفع إلى ٤٠٠ عام ٢٠٠١، ثم ٥٠٠ فى السنوات التالية)(٨).

تكمن أهمية تسجيل هذه المنظمات فى الأمم المتحدة فى عدة أسباب، أولها: تواجد ممثلين لها فى المنظمة العالمية، واقتراح إدراج بنود للمناقشة، والمشاركة فى الاجتماعات، (أى إمكانات للتأثير فى السياسات والقرارات ..). ثانيها: المشاركة فى برامج ومشروعات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. على سبيل المثال، فإن منظمة اليونيسيف تدخل فى شراكات منتظمة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، ويقدم الصندوق الدولى للتنمية الزراعية منحا ومعونات إلى ٢٢٨ منظمة تسهم فى التنمية، كما أن ١٥٪ من ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA توجه للمنظمات غير الحكومية (٥٠٪ من مشروعات البنك الدولى توجه لهذه المنظمات). هذا، ونشير أيضا إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أنفقت على ٤٤٣ منظمة دولية غير حكومية نحو ٣٠٠ مليون دولار. ثالثها: إن منظمات المجتمع المدنى، التى تنجح فى تنظيم نفسها فى إطار مجموعات أو تحالفات أو شبكات، أو ما أصبحت الأمم المتحدة تطلق عليه "منتديات"، تفتح أمامها نوافذ وقنوات جديدة تستطيع أن تمارس التأثير من خلالها (منذ مطلع الألفية الثالثة)، والمشاركة فى سياسات التنمية بطرق جديدة.

من أهم أمثلة هذه الممارسات الجديدة "لجنة التنمية المستدامة" التى تقيم علاقات مع الأطراف الأساسية الفاعلة فى عملية التنمية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى) على أساس جدول أعمال القرن الحادى والعشرين. هذه اللجنة تنظم الحوارات، ثم التوافق بين الأطراف المختلفة، حول برامج ومشروعات تنموية أساسية يشارك فيها جميع الأطراف، وفقا لخبراته وموارده البشرية والمادية (٢٥٠ شراكة فى السنوات الخمس الأخيرة، تحظى فيها مجموعات المجتمع المدنى أو الشبكات والمنتديات العالمية بدور واضح فى التخطيط والتنفيذ).

هناك نماذج أخرى لممارسات جديدة، يلعب فيها المجتمع المدنى العالمى (بأشكاله المختلفة) أدوارا فاعلة، وذلك من خلال اللجان الاقتصادية الإقليمية، والاتفاقات الطوعية لقطاع الأعمال، ولجنة حقوق الإنسان (ولجانها الفرعية)، والمرأة، والبرامج الإنسانية للإغاثة .. وغير ذلك..

إذن، البعد الأول المهم، الذى أشرنا إليه، يتعلق بالتفاعل بين منظمات المجتمع المدنى والأمم المتحدة، من منظور الفرص والإمكانات التى يمكن أن تتوافر لهذه المنظمات، فى التأثير فى السياسة، والسياسات خاصة التى تتعلق بدعم التنمية البشرية من المنظور المتسع(٩).

ب- البعد الآخر المهم فى صياغة خريطة المجتمع المدنى العالمى، من منظور التنمية، يتعلق بدورها فى المجال الحقوقى والدفاعى. فى هذا السياق، نتذكر أن مفهوم التنمية البشرية يمتد إلى "الأمن الإنسانى"(١٠)، والذى برز أخيرا كطرح جديد لمفهوم الأمن القومى، ويتسع عنه كثيرا ليضم توفير احترام حقوق الإنسان، وحقوقه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (حق السكن، حق التعليم، حق العمل ... إلخ). ومن ثم، فإنه بهذا المعنى نحن أمام قطاع رئيسى من المجتمع المدنى العالمى، حظى بأهمية كبرى، وفى سياق العولمة على وجه الخصوص، فى الألفية الثالثة. هذا، وقد بدت "شبكات" هذه المنظمات، وتفاعلاتها معا على مستوى العالم، وتدفق التمويل إليها، أولوية على جدول أعمال المؤسسات العالمية المانحة، والدول الكبرى (خاصة دول الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

وقد شهد هذا القطاع الحقوقى الدفاعى أول وأهم مستويات التشبيك Networking من منظور المجتمع المدنى العالمى، وشكل إحدى درجات "التهديد" لمفهوم السيادة التقليدية(١١)، وذلك فى سياق عولمة قضايا حقوق الإنسان، وتوظيف أوراقها للضغط السياسى والاقتصادى (تصل للتهديد بقطع المعونات، أو التدخل العسكرى من جانب الدول الكبرى). وقد أدى ذلك بلا شك إلى توترات وصدامات بين بعض الحكومات العربية، ومنها مصر، ومنظمات المجتمع المدنى الحقوقية، إلى جانب إطلاق مقولة "الاستقواء بالخارج". إلا أنه فى التقييم النهائى لدور هذه المنظمات وانعكاساتها على الحكومات وعلى الرأى العام، ورغم تعدد الإشكاليات التى تواجهها (إشكالية الاعتماد التام على التمويل الخارجى، وضعف علاقة هذه المنظمات بالقواعد الشعبية)، فقد كان لها تأثير مهم إيجابى على الرأى العام والاهتمام الإعلامى من جهة، ومراقبة الحكومات من جهة أخرى.

ج- إن خريطة المجتمع المدنى العالمى، بما تضم من شبكات ومنتديات ومنظمات دولية غير حكومية، قد عكست ظاهرة مهمة، هى تصاعد الاهتمام بقضايا تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها، مما كان له آثار إيجابية على الحكومات العربية على وجه الخصوص، ومنظمات المجتمع المدنى، والرأى العام والإعلام المصاحب له. ويشير مفهوم التمكين، فى هذا السياق، إلى "توفير عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للنساء وما يصاحب ذلك من حق الاختيار".

وفى دراسة مهمة مقارنة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية،

حول تمكين المرأة ضمن منظومة المجتمع المدنى(١٢)، تبين تسارع معدلات نمو المنظمات المعنية بالمرأة، بشكل غير مسبوق. وعقب المؤتمر العالمى للمرأة (بكين ١٩٩٥)، الذى شارك فيه ٣٠٠ ألف منظمة غير حكومية، تبين أيضا أن هذه المنظمات شهدت أعلى درجات تشبيك وتنسيق فيما بينها على المستويات الوطنية، وعلى المستويين الإقليمى والعالمى. واتجه الاهتمام نحو التوعية الحقوقية والدفاع عن مطالب المرأة من جانب، ونحو توفير فرص الحياة الكريمة (التعليم، والتأهيل، والتدريب) للنساء الفقيرات، خاصة المعيلات لأسر من جانب آخر (تتراوح نسبتهن بين ١٧٪ فى مصر والمغرب ولبنان، و٣٢٪ فى العراق وفلسطين بسبب الأوضاع الاستثنائية والعنف المسلح). وقد صاحب ذلك أيضا مطالبات وضغوط غير مسبوقة، لتوفير حقوق المشاركة السياسية وتقلد المرأة للمواقع القيادية.

هذا، ومن الممكن تصنيف منظمات المجتمع المدنى العالمى، النشيطة فى هذا الميدان، ضمن القطاع العريض المعنى بالتنمية، والذى يتفاعل بقوة مع المنطقة العربية. ولكن لأهميتها، ولتصاعدها بشكل غير مسبوق، ففضلنا تخصيص بند مستقل لها.

د- تضم الخريطة العالمية للمجتمع المدنى منظمات إغاثة إنسانية كبرى، كانت هى الأسبق تاريخيا فى التشبيك فيما بينها، واكتساب التضامن والدعم العالميين. كذلك، فإن هذه المنظمات كانت الأسبق تاريخياالتوجيه اهتمام إلى مواثيق الشرف الأخلاقية للمجتمع المدنى العالمى، لضمان حيادها السياسى ومساندتها لكل الأطراف والعمل بشفافية(١٣).

فى هذا الإطار، كانت منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر هى الأسبق فى أعمال الإغاثة الإنسانية العالمية، ثم تتابعت سلسلة متنوعة من المنظمات الإغاثية الإنسانية (إسلامية ومسيحية)، وأخرى لها توجهات ذات سمة خاصة (مثل أطباء بلا حدود التى تركز على الإغاثة الطبية)، سواء فى تكوينها أو الفئات المستهدفة بالإغاثة.

هذا، وقد شهدت المنطقة العربية، على وجه الخصوص، قيودا شديدة فى أعمالها الإغاثية والإنسانية، بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، مما شكل محددا رئيسيا على حركتها، ودفعها للتحالف والتشبيك معا (عددها ١١ مؤسسة عربية إسلامية إغاثية)، وفتح الحوار مع منظمة الأمم المتحدة من جانب، والمنظمات الأخرى المماثلة فى العالم، مما أسفر عن إحراز تقدم محدود عام ٢٠٠٨، وإصدار ميثاق شرف أخلاقى للعمل الإغاثى التطوعى.

هـ- يمكن أن نتبين أيضا، على خريطة المجتمع المدنى العالمى، منظمات كبرى تضطلع بأدوار بناء القدرات Capacity Building. ويشير المفهوم -فى هذا السياق- إلى عملية تدخل منظمة، مخططة تستهدف إحداث تأثير، يتسم بالكفاءة والفاعلية فى منظمات المجتمع المدنى، ضمن شبكة أو منظومة عالمية أو إقليمية أو وطنية، من خلال مجموعة من الأدوات، أبرزها:

* التدفق المعرفى وإجراء البحوث.
* تطوير تكنولوجيا الاتصال والمشاركة فى المعلومات.
* التدريب.
* ورش العمل والمؤتمرات.
* بناء علاقات بين الأطراف الفاعلين فى المجتمع المدنى العالمى، لتحقيق الضغط والتأثير.
* توفير بيئة مهيئة لدور أكثر فعالية للمجتمع المدنى.
* حشد المساندة والتعبئة للتأثير فى قضايا بعينها.

ويمكن الإشارة بإيجاز إلى بعض أمثلة هذه المنظمات ضمن المنظومة العالمية للمجتمع المدنى:

* منظمة سيفكس العالمية "التحالف من أجل مشاركة المواطنين".
* منظمة IAVE المنظمة العالمية للجهود التطوعية.
* منظمة ISTR المنظمة العالمية للباحثين بالقطاع الثالث.
* الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
* مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.
* المجلس العربى للطفولة والتنمية.
* الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

إن ما سبق، على تنوعه، لا يشكل حصرا بالمنظمات التى تقع على خريطة المجتمع المدنى العالمى، وإنما يلقى الضوء على عدة قطاعات، لها أهمية فيما تعلق بدعم التنمية البشرية، والتأثير فى توجهات السياسات.

ثالثا- مناقشة ختامية لموقع مصر والمنطقة العربية ضمن منظومة المجتمع المدنى العالمى :

إن الطرح السابق لمفهوم المجتمع المدنى العالمى، والدور الذى يلعبه فى التأثير على السياسة والسياسات، خاصة من منظور قضايا التنمية البشرية، يتطلب منا فى النهاية محاولة تحليل وضع مصر والمنطقة العربية، فى تفاعلاتها مع هذه الظاهرة المهمة. وفيما يلى نطرح فى النهاية مجموعة من الملاحظات، تسهم فى إلقاء الضوء على الموضوع:

١- إن مفهوم التشبيك والشبكات فى المنطقة العربية، على وجه العموم، يعانى من بعض أوجه الضعف، والتى تؤثر بلا شك على "فرص وإمكانات" المنطقة العربية، لتحقيق أكبر فاعلية من ظاهرة المجتمع المدنى العالمى.

فمن ناحية، يمكن أن نشير -من حيث الكم- إلى عدد شبكات إقليمية محدودة للغاية، آخذين فى الاعتبار أن تقوية الموقف العربى تتطلب، أولا، وعيا وإدراكا بقيمة الشبكات، كآلية مهمة للتفاوض من ناحية، وإبراز التوافق بين منظمات المجتمع المدنى العربى من ناحية أخرى. إن العدد الإجمالى للشبكات العربية التنموية لا يزيد على ثلاث شبكات فقط، أبرزها وأكثرها استمرارية فى النشاط، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (ومقرها القاهرة وتنشط فى ١٩ دولة عربية)، يضاف إلى ذلك شبكات نوعية فى مجالات المرأة، وحقوق الطفل، والبيئة، وذوى الاحتياجات الخاصة.

أما من حيث الفاعلية، والتى يمكن أن تقاس بمؤشرات العضوية، والنشاط، وبلوغ الأهداف المبتغاة والفئات المستفيدة، والاستدامة فى التمويل والنشاط، فإن الفاعلية محدودة على وجه العموم. وهناك عدة اعتبارات تفسر ذلك، لعل أبرزها -كما اتضح من الدراسات الميدانية للشبكة العربية- ضعف قيمة العمل الجماعى، والتنافس على التمويل، مع ضعف الوعى بقيمة التشبيك وقيمته المضافة.

ومن ثم، فإن الانخراط فى الشبكات العربية لا يتحقق بالدرجة الكافية، التى تكفل فى النهاية الانخراط القوى فى المؤتمرات والمنتديات العالمية، ومن ثم فى المجتمع المدنى العالمى، هو أمر يسهل الوقوف عليه، حين نتابع المشاركة العربية من جانب المجتمع المدنى فى المحافل العالمية.

٢- هناك بعض المجالات التى يبرز فيها عملية تشبيك والتحام

المجتمع المدنى العربى بالمستوى العالمى، وهى المجالات "ذات الأولوية"، بالنسبة للمؤسسات المانحة، أبرزها حقوق الإنسان، وتمتلك قدرات تواصل كبيرة مع المجتمع المدنى العالمى (وبالطبع من بينها التمويل)، وكذلك ما تعلق بتمكين المرأة والدفاع عن حقوقها. المجال الأخير أيضا يجتذب عضوية عربية كبيرة فى الشبكات ومحافل المجتمع المدنى العالمى، تأتى بعد ذلك قضايا أخرى تحتل أهمية أقل، رغم أهميتها القصوى، أبرزها ما تعلق بقضايا التنمية البشرية، والتى تمس مكافحة الفقر، والتعليم والتأهيل والتدريب. وإن كانت قد برزت فى السنوات القليلة الماضية شبكات عربية للمنظمات العاملة فى مجال القروض الصغيرة (شبكة سنابل)، وشبكات لبنوك الفقراء، والتى يطلق عليها "بنوك الأمل" فى اليمن ولبنان ومصر (من خلال منظمة الأمل للقروض الصغيرة) والأردن، وهى منظمات تعمل كبنوك إقراض الفقراء (جرامين) فى بنجلاديش، وتعمل بدعم مؤسسة تمويل عربية كبرى (الأجفند). إذن، هناك مؤشرات لتطور الوضع العربى -على المستوى الإقليمى- للتشبيك والتصدى لمكافحة الفقر، وهو الأمر الذى شجع مؤسسات عالمية لدعم هذه المحاولات.

٣- كشفت دراسة للكاتب (عام ٢٠٠٢) عن أن منظمات المجتمع المدنى العربى تميل على وجه العموم إلى الانخراط فى منظمات عالمية غير حكومية، بشكل منفرد، أكثر من ثقتها فى الانخراط فى شبكات عربية، تكون بمثابة "الجسور" مع المجتمع المدنى العالمى. قضية "الثقة" هنا مسألة أساسية، تلعب فيها الرغبة فى الحصول على تمويل دورا أساسيا.

٤- فى الوقت نفسه، فإن مقارنة حجم العضوية من جانب منظمات المجتمع المدنى العربى فى منظمات عالمية غير حكومية (منظمة سيفكس أو المنظمة العالمية للجهود التطوعية، وغيرها من المنظمات المعنية بقدرات المجتمع المدنى)، تكشف عن أن العضوية محدودة للغاية، مقارنة بالأعضاء من أمريكا اللاتينية أو القارة الإفريقية أو آسيا، بالإضافة إلى عدم الاستدامة فى سداد الاشتراكات وشبه غياب عن مواقع صنع القرار بالمنظمة(١٤).

٥- إن الوثائق والبيانات المتاحة عن تدفق التمويل من العالم إلى الشبكات الإفريقية، يكشف عن حصول الأخيرة على ٧ أضعاف التمويل المتدفق إلى المنطقة العربية، وأن السبب الرئيسى يعود إلى أن هناك شبكات تنموية مختلفة فى إفريقيا، لها تمثيل قوى فى منتديات الأمم المتحدة ومحافلها، مع اهتمامها بالعضوية فى المنظمات الدولية غير الحكومية. كذلك، فإن هناك توافقا بين أقطاب ونشطاء المجتمع المدنى فى القارة الإفريقية حول أولويات قضايا التنمية البشرية، خاصة مكافحة الفقر، والبيئة، وقضايا الأطفال، والتى تتوجه إليها غالبية مؤسسات التمويل.

اللافت للاهتمام أن هناك درجة عالية من الوعى لدى صناع القرار فى غالبية الدول الإفريقية بالدور الذى يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدنى فى التنمية البشرية، ومن ثم تتواجد إدارات قوية فعالة فى وزارات الخارجية من جهة، كما تتاح تيسيرات كبيرة لهذه المنظمات لجذب التمويل.

الخلاصة، إذن، أن هناك فرصا وإمكانات كبيرة، متاحة لمنظمات المجتمع المدنى العربى، للعب دور أكثر فاعلية على المستوى العالمى، من خلال شبكات منظمات المجتمع المدنى العربى، ولكن بشرط توافر الوعى بقيمة التشبيك والتنسيق فيما بينها من ناحية، وبناء الثقة بينها وبين الحكومات من جهة أخرى، على أن تنتبه أجهزة وزارات الخارجية لقيمة دعمها للشبكات، وفى إطار تفهم الأدوار الجديدة للمجتمع المدنى العالمى.

الهوامش :

١- مجموعة فريق عمل المجتمع المدنى العالمى، مواطنون، منظمة سيفيكس العالمية، الطبعة العربية، (القاهرة، ١٩٩٥).

٢- السيد ياسين وأمانى قنديل، فى: أمانى قنديل (محرر وباحث رئيسى)، الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة، ٢٠٠٨).

٣- لمزيد من التفاصيل حول تأصيل ظاهرة المجتمع المدنى العالمى، راجع: د. أمانى قنديل، المجتمع المدنى العالمى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ٢٠٠٢).

٤- الأوراق الخلفية لورشة عمل المجتمع المدنى العالمى، جامعة هارفارد، ٢٠٠٢.

٥- راجع مفهوم بناء القدرات، فى أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، م.س.ذ، ص ص ١١٠-١١١.

6- Joseph S. Nye & John D. (Eds.), Governance in a Globalizing World, Brookings Institute Press, Washington (2000), PP 17-51.

٧- وثيقة فريق خبراء الأمم المتحدة، المعنى بالمجتمع المدنى العالمى فى علاقته بالأمم المتحدة، إدارة شئون الإعلام، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.

٨- نفس المرجع.

٩- قد يكون من المهم الإشارة إلى "دبلوماسية جديدة"، تلجأ إليها الأمم المتحدة فى عملية صنع المعاهدات والاتفاقيات، أبرز مثال "تحالف المنظمات غير الحكومية" من أجل المحكمة الجنائية الدولية، والذى وصل عدد أطرافه مؤخرا إلى ٨٠٠ منظمة.

١٠- وثيقة الأمن الإنسانى، لجنة أمن الإنسان، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.

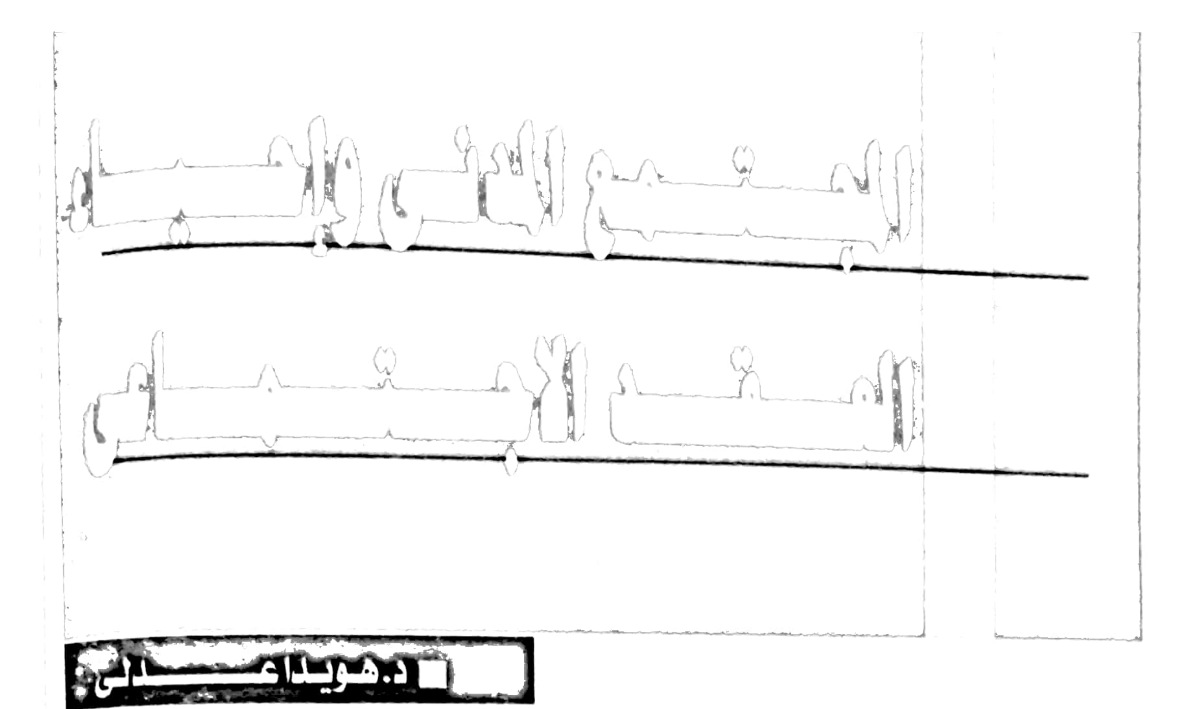
١١- لمزيد من التفصيل حول التشبيك بين منظمات حقوق الإنسان، راجع: د. أمانى قنديل وآخرون، التطور العالمى والإقليمى لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية (دراسة مقارنة)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة، ٢٠٠٦). ص ص ٩-٤٢.

١٢- تمكين المرأة، التقرير السنوى الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة، ٢٠٠٥).

١٣- د. سلوى العامرى، مواثيق الشرف الأخلاقية للمجتمع المدنى، فى: أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، م.س.ذ، ص ص ١٧٩-١٨٥.

١٤- قام الكاتب بدراسة أوضاع العضوية فى هذه المنظمات تحديدا، حيث شغل مواقع مختلفة فى مجالس الأمناء بها، وتبين أن ضعف الوعى بدور هذه المنظمات العالمية سبب رئيسى، إلى جانب رغبة الأعضاء العرب فى الحصول على التمويل بشكل مباشر، وهو ما لا يحدث فى الشبكات.





د. هويدا عدلي (*)

كان أول ظهور لمفهوم المجتمع المدنى فى إطار مدرسة الحقوق الطبيعية أو نظرية العقد الاجتماعى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. واهتم أنصار نظرية العقد الاجتماعى بالتمييز بين المجتمع المدنى والمجتمع الطبيعى الذى سبق الدولة وفقا لتصورهم. وقد كان جون لوك من أكثر أعلام هذه المدرسة اهتماما بالمفهوم، وقصد به وصف ذلك المجتمع الذى دخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية التى تمتعوا بها فى ظل القانون الطبيعى. فغياب السلطة القادرة على الضبط فى المجتمع الطبيعى كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق. لذلك، اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين المجتمع المدنى ضمانا لهذه الحقوق، ومن ثم تخلوا عن حقهم فى إدارة شئونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضائهم، والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية فى الحياة والحرية والتملك، كما التزم أعضاء ذلك المجتمع المدنى بطاعة تلك السلطة، ما دامت ملتزمة بعناصر الاتفاق. أما إذا خرجت عليه، فإنها تفقد أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويستبدلوها بأخرى. وقد كان وراء ذلك الإسهام الفكرى واقع اجتماعى وسياسى معين، تستعر فى جنباته صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية، صراع بين النظام الإقطاعى المتداعى والبرجوازية الصاعدة، وصراع بين أنصار نظرية الحق الإلهى للملوك فى مجال السياسة والحكم، وأنصار محاولات تأسيس نظم سياسية تقوم على أسس إنسانية عقلانية رشيدة(١).

إحياء مفهوم المجتمع المدنى :

عاد مفهوم المجتمع المدنى للظهور من جديد مع بدايات الموجة الثالثة للديمقراطية، التى شهدت انهيار عديد من النظم الشمولية والسلطوية. وبغض النظر عن كيفية هذا الانهيار، فقد حل مكان هذه السلطويات أنظمة تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة. انطلقت هذه الموجة من جنوب أوروبا فى منتصف السبعينيات (البرتغال ١٩٧٤، اليونان ١٩٧٤، إسبانيا ١٩٧٩) إلى أمريكا اللاتينية فى أواخر السبعينيات (إكوادور ١٩٧٩، بيرو ١٩٧٩ ..) ثم جنوب آسيا (تركيا ١٩٨٣، الفلبين .. ١٩٨٦)، وأخيرا شرق أوروبا فى أواخر الثمانينيات، فضلا عن بعض البلدان الإفريقية فى أواخر الثمانينيات. إن أهم ما يميز هذه الموجة إن المواطنين تحدوا السلطويات فى حركات احتجاجية واسعة النطاق ليس بصفتهم أفرادا، ولكن كأعضاء حركات طلابية ونسوية ومنظمات مهنية، ونقابات عمال، وجمعيات حقوق إنسان. لم يقتصر الأمر على هذه المناطق، بل برز أيضا مفهوم المجتمع المدنى فى الليبراليات الغربية، وبالتالى لم يكن مقصورا على النظم التى فى طريقها للتحول من سلطوية إلى تعددية. وعلى الرغم من اختلاف العوامل والأسباب التى نتج عنها ظهور المفهوم من منطقة إلى أخرى من مناطق العالم على المستوى التفصيلى، إلا أنها فى مجملها تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد: أزمة على صعيد العلاقة بين الدولة والمجتمع، أزمة مشاركة سياسية، وأزمة اقتصادية(٢).

وكان من أبرز أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدنى فى أوروبا الغربية الإخفاقات المتتابعة التى تعرضت لها دولة الرفاهة. فقد شهدت السنوات الأخيرة عجز دولة الرفاهة عن تحقيق أهدافها الأساسية، وبالأخص قدرتها على إحداث مستوى عال من التشغيل وتقديم برامج للخدمات والرعاية الاجتماعية فى مجالات الصحة والتعليم، مما أدى إلى انحدار شرعية تلك الدول. كما طرحت من جديد مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما أثار الخصومات العتيدة بين المحافظين الجدد من أنصار الحد من تدخل الدولة وأنصار دولة الرفاهة. فقد استغل المحافظون الجدد هذه المشاكل، مؤكدين النتائج السلبية المترتبة على تدخل الدولة فى الأسواق الخاصة للمجتمع المدنى بالمعنى الواسع، وطالبوا بتحرير قوى

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مستشار المجتمع المدنى بمركز العقد الاجتماعى.

السوق فى كافة ميادين الخدمات، ورفع يد الدولة عنها، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وما يترتب على ذلك من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد. فضلا عن ذلك، فقد كان لظهور الحركات الاجتماعية فى السنوات الأخيرة فى البلدان الرأسمالية الفضل فى ابتكار أشكال جديدة للعمل الجماعى، مثل حركات مناهضة التسلح النووى، وحركات حماية البيئة، وحركات السلام والمرأة، وكذلك حملات الدفاع عن الحقوق المدنية. إن أهم ما يميز هذه الحركات أنها لا تقوم على أساس طبقى واضح، كما ترفض سياسات الحكومة القائمة فى تلك البلدان، وأيضا تنتقد الأحزاب المتنافسة فيها، وتسعى للعمل خارج نطاق هذه الأحزاب على أسس جديدة تبتعد عن التنظيم الحزبى الصارم، كما ترفض الأطر التقليدية للمشاركة السياسية، إذ تسودها أنماط المشاركة غير الهيراركية(٣).

أما فى أوروبا الشرقية، فقد استخدم مفهوم المجتمع المدنى للإشارة إلى التحولات التى جرت هناك، والتى كان الفاعلون الرئيسيون فيها المنظمات والمؤسسات الاجتماعية التى ظلت خارج نطاق سيطرة الحزب الشيوعى فى تلك البلدان، أو التى تحدت الحزب الشيوعى، كما كان الحال فى بولندا، إذ قامت نقابة "تضامن" بحركات احتجاجية واسعة، أسفرت عن تشكيل حكومة لبرأسها شيوعى عبر الانتخابات البرلمانية. مثلت خبرة "تضامن" حركة للدفاع الذاتى والإدارة الذاتية للمجتمع، وبالتالى كانت بمثابة مولد للمجتمع المدنى فى بولندا. وقد كانت هناك تنظيمات مشابهة فى دول شرق أوروبا الأخرى، تقاربت أسماؤها (المنتدى المدنى فى تشيكوسلوفاكيا / المنتدى الجديد فى ألمانيا الشرقية / المنتدى الديمقراطى المجرى). وضمت هذه المحافل تجمعات للمثقفين، والطلبة، ورجال الدين، وأنصار حماية البيئة، وقد جمعت بينهم قيادتهم لحركات احتجاج واسعة، انتهت بسقوط النظم الشمولية فى تلك البلدان(٤).

ولم تخرج بلدان الجنوب عن المضمار، إذ تم استخدام مصطلح المجتمع المدنى فى تلك البلدان للإشارة إلى دور عديد من المنظمات الاجتماعية فى إحداث التحول من أنظمة سلطوية إلى أنظمة تعددية. وبصرف النظر عن شكل هذه التعددية وجوهرها، كان سقوط نظم سلطوية فى بعض بلدان جنوب آسيا وفى أمريكا اللاتينية نتيجة لتعبئة واسعة للمنظمات الاجتماعية، خرجت عن سيطرة الدولة، كما كان الحال فى الفلبين، قبل سقوط حكم رئيسها السابق ماركوس ١٩٨٦، وفى بنجلاديش، والبرازيل.

أزمة التنمية والدعوة إلى عقد اجتماعى جديد :

كان حصاد مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى العقود الخمسة الماضية فى البلدان النامية مخيبا للآمال. فلم تسفر الخطط والبرامج التى وضعتها كثير من حكومات دول الجنوب عن القضاء على الفقر. كما تراجعت وانتكست كثير من التجارب التنموية الحكومية، وبالتالى لم تحدث الاستدامة فى عملية التنمية. كان هذا الحصاد من الدوافع الأساسية للبحث عن اقترابات جديدة لمواجهة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، اقترابات قائمة على المشاركة وتنشيط كل الفاعلين فى المجتمع للعمل والتنسيق معا. وفى هذا الإطار، برز مفهوم الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلى) لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. لم تقتصر أزمة التنمية على بلدان الجنوب، بل عمت كثير من دول الشمال التى بدأت تعانى من انحلال العقد الاجتماعى الضمنى بين الدولة والمجتمع، والذى استمر على مدى سنوات طويلة بفعل ضغوط العولمة وإعادة هيكلة الاقتصادات والمجتمعات، وفقا لشروطها ومتطلباتها.

لذلك، شرعت الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة منذ التسعينيات فى تبنى توجه تنموى جديد، مضمونه المركزى دمج مشاركة البشر فى قلب عملية التنمية(٥). وقد كانت البداية الفعلية مع المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، والذى كان بمثابة نقطة تحول جوهرية فى الخطاب التنموى الدولى، وكذلك الممارسات التنموية المرتبطة به. ففى إطار طرحه لقضايا الصحة الإنجابية والتنمية، أشار لضرورة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فى وضع السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها، وكذلك التنسيق والرصد والتقييم(٦).

بيد أنه مع التأكيد الدولى المستمر على أهمية دور المجتمع المدنى، وفى القلب منه المنظمات غير الحكومية كأحد الفاعلين الأساسيين فى التنمية، لم يعد الخطاب المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية يركز على سد الفجوة أو ملء الفراغ الذى انسحبت منه الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادى، ولكنه تطور إلى التشديد على ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بدور فى عملية صنع السياسة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية.

ووقفت وراء ذلك حزمة من العوامل، بعضها مرتبط بتحولات جذرية فى دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع فى معظم مناطق العالم (أزمة دولة الرفاهة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، التحولات الجذرية التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، أزمة التنمية فى العالم الثالث). فقد انعكست أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع على كثير من المفاهيم العلمية المستقرة والمتعلقة بالتنمية وطرق التنمية، وغيرها من قضايا. كما ارتبطت مجموعة أخرى من العوامل بالدور الذى لعبته الأمم المتحدة فى تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسى فى التنمية، والذى تجلى فى المؤتمرات العالمية التى عقدت فى التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عددا من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، مثل مؤتمر البيئة والتنمية فى البرازيل عام ١٩٩٢ الذى عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن ١٩٩٥، والمؤتمر العالمى الرابع للمرأة فى بكين ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فى اسطنبول ١٩٩٦، وغيرها. وقد دارت توصيات تلك المؤتمرات حول قضايا وثيقة الصلة بالرفاهة الاجتماعية، مثل تنظيم النمو السكانى، وحماية البيئة، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز الخدمات الأساسية للجميع، وتوفير التعليم للجميع، والقضاء على الفقر، وتوفير مصدر عيش مستدام، وتمكين المرأة وإنجاز المساواة بينها وبين الرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية. وقد تم التشديد فى هذه المؤتمرات على أن أى سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لابد أن يشارك المجتمع المدنى فى وضعها. فعلى سبيل المثال فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ١٩٩٤، تمت الإشارة إلى أنه ينبغى على الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تتحاور مع المنظمات غير

الحكومية فى عملية صنع القرار. وفى مؤتمر كوبنهاجن، وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة بأوسع نطاق من جانب المجتمع المدنى فى صوغ وتنفيذ القرارات التى تتحكم فى سير المجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع المدنى على المشاركة الفعلية فى تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية، وفى اتخاذ الإجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذها. أما فى مؤتمر بكين، فقد تم التشديد على ضرورة تشجيع التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدنى من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل(٧).

الشراكة .. صورة جديدة من العقد الاجتماعى :

أدت كل هذه العوامل إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم المشاركة والمناهج المختلفة للتنمية، فليس للتنمية طريق واحد، ولكن طرق متعددة. وقد كان مصطلح الشراكة وليد هذه الظروف، وتعبيرا عن فهم جديد لأهمية المنظمات غير الحكومية ودورها فى التنمية. ولذلك أعيد إحياء مصطلح العقد الاجتماعى ولكن بمفهوم جديد، قائم على أنه من خلال عملية ديمقراطية لابد من تأسيس مثلث فاعل، أضلاعه **الحكومة والمجتمع المدنى والسوق**، مهمته الأساسية تحقيق التنمية فى المجتمع، يضاف إليه فى بعض الحالات، خاصة حالات الدول النامية، والهيئات التنموية الدولية(٨). وهكذا، أصبح من المتداول الحديث عن ثلاثة قطاعات أساسية فى مجال التنمية: القطاع الأول المتمثل فى الحكومة، والقطاع الثانى وهو القطاع الخاص، والقطاع الثالث وهو المنظمات غير الحكومية. ومع تزايد مجالات التعاون بين الدولة (القطاع الأول) والمنظمات غير الحكومية (القطاع الثالث) فى التنمية، كان لابد من مأسسة هذا التطور systematic basis من خلال وضع وثائق وعهود للشراكة(٩). ومما لا شك فيه أن هذه الوثائق تعكس رؤية السلطات العامة، سواء سلطات تنفيذية أو تشريعية لدور المجتمع المدنى، وتخلق أسسا للتفاعل البناء مع منظمات المجتمع المدنى. تستهدف هذه العقود والمواثيق هدفين أساسيين: تشجيع المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية، وتأسيس آليات للتعاون تخفف من أعباء الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. يستلزم تحقيق هذه الأهداف النص فى عهود الشراكة على مجموعة من المبادئ العامة، وكذلك الخطط التفصيلية. من أهم المبادئ العامة المهمة فى هذا الصدد: الإقرار بأهمية دور القطاع الثالث فى التنمية الاجتماعية، والمبادئ الحاكمة للتعاون، ثم يلى ذلك كل ما يتعلق بالخطط التفصيلية(١٠).

وبالفعل، أدرك كثير من الحكومات أهمية الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى التنمية، لذلك لم يعد التعاون مع القطاع الثالث فقط على أجندة الأحزاب اليسارية، ولكن أيضا الأحزاب السياسية اليمينية. فقد أدركت كل الأحزاب، سواء كانت حاكمة أو معارضة، أيا كانت انتماءاتها السياسية، أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية(١١).

وتغطى تجارب الشراكة مدى متنوعا من المجتمعات، تختلف فى طبيعة نظمها السياسية ووضعها التنموى، مما يشير إلى أن الشراكة أصبحت حالة حتمية فى الدول التى تبغى تحقيق معادلة تنموية متكاملة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بغض النظر عن أى تباينات فى أوضاع هذه الدول. يؤكد ذلك مسح الأدبيات المعنية بالشراكة، والتى تشمل دولا من كافة قارات العالم: بريطانيا - الدنمارك - كرواتيا - الصين - الهند - بنجلاديش - ماليزيا - البرازيل وغيرها.

ونظرا لأهمية هذه الشراكة والحرص على استمرارها، برزت فكرة العقود Compacts لمأسسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى. وقد تعددت مسمياتها ما بين العهد أو الاتفاق "Compacts" فى بريطانيا، وويلز، واسكتلندا، وايرلندا الشمالية. و"برنامج التعاون مع المنظمات غير الحكومية

"Program for Cooperation with Non governmental Organization"

فى كرواتيا و"إطار لتطوير المجتمع المدنى

"Concept of Development of Civil Society"

فى استونيا، و"الاتفاق Accord" فى كندا"، و"عهد المنظمات غير الحكومية " NGO Charter فى فرنسا"، والعهد الخاص بالتفاعل بين متطوعى الدنمارك والقطاع العام" فى الدنمارك.

وبغض النظر عن اختلاف المسميات، فإن دلالة ذلك هى الإدراك المتبادل من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية لقيمة التعاون والشراكة فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

التجربة البريطانية :

تعد تجربة الشراكة البريطانية من أقدم التجارب وأكثرها تبلورا، كما أنها تمثل نموذجا واقعيا لمراحل الشراكة المختلفة بجوانب قوتها وضعفها، ولذلك فهى تقدم عددا من الدروس المهمة، التى لا يمكن تجاهل دلالتها فى أى محاولة لبناء شراكة فى أى بلدان أخرى.

تعود جذورالفكرة إلى ما عرف بتقرير لجنة Deakin عن مستقبل القطاع الطوعى ١٩٩٦. طالب هذا التقرير الذى بتوافق وطنى بين الحكومة والقطاع الطوعى، يضع أسسا لمستقبل العلاقات. وقد التقط حزب العمال البريطانى التوصية قبل انتخابات ١٩٩٧، عندما كان فى المعارضة، وأصدر وثيقة بعنوان "نحو بناء المستقبل معا". عقب الانتخابات العامة عام ١٩٩٧، تشكلت لجنة تضم أطرافا حكومية وممثلين من المجلس الوطنى للمنظمات الطوعية لتضع إطار الاتفاق الوطنى. وضمت اللجنة ممثلين من المنظمات الطوعية على المستوى الوطنى والمحلى. وبعد مفاوضات طويلة ومفصلة، صدر الاتفاق الوطنى عام ١٩٩٨، ثم تلا ذلك عدة اتفاقات ومواثيق محلية فى انجلترا واسكتلندا وويلز وشمال أيرلندا كتطورات منفصلة(١٢).

ومنذ عام ٢٠٠٠، توالت وثائق مبادئ العمل (Codes)التى تنظم موضوعات التمويل والتشاور والتقييم وغيرها. ففى عام ٢٠٠٠، صدرت مدونة التمويل، التى تم تنقيحها فيما بعد فى عام ٢٠٠٣ تحت اسم "كود التمويل والمشتريات". كما صدرت فى عام ٢٠٠٠ مدونة التشاور وتقييم السياسات، وكذلك وثيقة الخطوط الإرشادية للاتفاقات المحلية، والتى تم تنقيحها فى ٢٠٠٦ تحت عنوان "دليل تنفيذ الاتفاقات المحلية". وفى عام ٢٠٠١، صدرت مدونة الجماعات الإثنية والسود ومدونة التطوع(١٣). وتنبع أهمية المدونات والأدلة من أنها تفصل فى كافة القضايا التى ترد فى الاتفاق، وتسهب فى كيفية تنفيذها. فعلى سبيل المثال فى مدونة

"التشاور وتقييم السياسات"، تمت الإشارة فى بداية المدونة إلى أن الهدف منها إحداث أثر ايجابى فى الطريقة التى تتشاور بها الحكومة مع القطاع الطوعى فيما يتعلق بصنع السياسات وتطويرها، بما يمكن هذا الأخير من الإسهام الفعال فى تطوير وتنفيذ السياسات. وقد شملت المدونة عناصر عديدة بغية ضمان أعلى قدر من التشاور بين الحكومة والقطاع الطوعى. ففضلا عن تحديد الهدف من المدونة، تمت تغطية عناصر عدة، مثل العوامل الدافعة للتشاور، والإطار الأمثل والفعال لنجاح التشاور حول السياسات وتقييمها، والأعباء الملقاة على كل طرف: الحكومة، والقطاع الطوعى، والطرق المختلفة للتشاور والتقييم، وغيرها من قضايا(١٤).

وبغية رصد تطور الاتفاق على الصعيد الوطنى، تقرر عقد اجتماعات سنوية تضم ممثلين عن أجهزة الحكومة المختلفة والقطاع الأهلى بمختلف تنظيماته، والسلطات المحلية، مع الالتزام بتقديم تقرير سنوى للبرلمان(١٥).

وبدءا من عام ٢٠٠٥، تركز الاهتمام على اتخاذ مزيد من الإجراءات الداعمة للشراكة، ولذلك صدر Compact Plus Consultation، وكان عنوانه "تعزيز الشراكة".. خطوات نحو المستقبل" (١٦). كما تم تصميم دليل عمل إرشادى لتنفيذ الاتفاقات المحلية، يتضمن أفضل السبل للتنفيذ، وأيضا يطرح المشكلات المتوقعة وكيف يتم التعامل معها(١٧).

المبادئ الحاكمة للاتفاق :

١- العمل الطوعى مكون أساسى للمجتمع الديمقراطى.

٢- القطاع الأهلى الذى يتمتع بالاستقلال ويتسم بالتنوع ضرورى لرفاهية المجتمع.

٣- فى نطاق تطوير الخدمات العامة وتقديمها، لكل طرف (الحكومة والقطاع الأهلى) دوره المتفرد، ولكن مع مراعاة التكامل فى الأدوار.

٤- توجد قيمة مضافة من العمل معا فى شراكة بغية تحقيق أهداف مشتركة. ولذلك، فإن المشاورات الكفء تبنى العلاقات، وترشد السياسات، وتحسن من نوعية الخدمات المقدمة.

٥- تخضع الحكومة والقطاع الأهلى لأشكال مختلفة من المساءلة من كل أصحاب الشأن، لكنهم يشتركون فى الحاجة إلى التكامل والموضوعية والمساءلة والانفتاح.

٦- تلعب الحكومة دورا مهما من بين أدوار أخرى كممول للمنظمات الطوعية. فالتمويل عنصر مهم فى العلاقات بين الحكومة والقطاع الأهلى.

٧- تتفق كل من الحكومة والقطاع الأهلى على أهمية تعزيز ودعم المساواة فى الفرص بين كل الناس، بغض النظر عن العنصر والسن والنوع والدين(١٨).

التزامات الحكومة والقطاع الأهلى :

أ- الحكومة :

- الاستقلال: الإقرار باستقلال القطاع الأهلى، ودعم ذلك بما فى ذلك حقه فى تنظيم الحملات، والتعليق على سياسة الحكومة، ونقد هذه السياسة فى إطار القانون، وبغض النظر عن أى علاقة تمويل بين الطرفين. أضف لذلك حقه فى إدارة كافة شئونه بنفسه.

- التمويل: استنادا إلى تقرير نفاذ القطاع الأهلى إلى التمويل الحكومى، فإن الاهتمام موجه إلى مفهوم التمويل الاستراتيجى الذى يضمن استمرار القطاع الأهلى فى استجابته لمبادرات الحكومة. وفى هذا الإطار، لا بد من التشاور مع القطاع الأهلى فى تنظيم عملية التمويل الحكومى من حيث تخصيص الموارد وفقا لمعايير واضحة. كما أن سياسات التمويل لا بد أن تأخذ فى اعتبارها أهداف منظمات القطاع الأهلى واحتياجهم للعمل بكفاءة وفاعلية. كما تتضمن هذه النقطة القدرة على الوصول إلى ترتيبات مشتركة وشفافة لتقييم الأهداف والأداء والمؤشرات، وما يتضمنه ذلك من تسهيل السداد الفورى والدعم المالى. وأخيرا ضرورة إعلام القطاع الأهلى بحجم التمويل مستقبلا.

- تطوير السياسات والمشاورات: ضرورة مشاورة القطاع الأهلى فى القضايا التى تتصل به، مع الأخذ فى الاعتبار أن تكون هذه المشاورات فى الوقت المناسب، وتسمح بوقت معقول للقطاع الأهلى للتفكير والتدبر والتشاور، خاصة مع المستفيدين وأصحاب الشأن. وفى هذا الصدد، من المهم تطوير مدونة أو مجموعة من القواعد مع القطاع للممارسة الأفضل، تغطى تقييم السياسات وتنفيذها.

- الحكومة الأفضل: بغية تطوير علاقة عمل فعالة، لابد من اتساق التوجه بين الحكومة والقطاع الأهلى. كما يتعين التزام الحكومة بمبادئ الانفتاح والحرص على استعراض العقد سنويا مع القطاع الأهلى.

ب- القطاع الأهلى :

- التمويل والمساءلة: الحفاظ على أعلى معايير الحكم الجيد والخضوع للمساءلة من قبل الممولين والمستفيدين، فضلا عن ضرورة الأخذ فى الاعتبار الإطار المحاسبى لنظام التبرعات. وأخيرا تطوير معايير لتقييم الجودة داخل المنظمات غير الحكومية.

- تطوير السياسات والتشاور: ضرورة إعلام واستشارة المستفيدين والمتطوعين وكل أصحاب الشأن فى الأنشطة، وكذلك فى مسار التشاور مع الحكومة.

- الممارسات الجيدة: السعى لتطوير علاقة عمل فعالة مع الحكومة وكافة الأجهزة الأخرى، وكذلك إشراك المنتفعين والمستفيدين - كلما أمكن- فى تطوير وإدارة الأنشطة والخدمات، واستعراض تطور الاتفاق مع الحكومة سنويا(١٩).

وسائل تسوية المنازعات :

مادام هناك عمل، فمن المتوقع أن تكون هناك نزاعات. وبلا شك، فإن الطريق الأسهل والتقليدى لحل النزاعات هو النظام القضائى. ومع ذلك، توجد وسائل أخرى، أبرزها الوساطة. ففى انجلترا، يوجد مشروع الوساطة الممول من وزارة الداخلية. يدير المشروع مركز حل النزاعات، حيث يقوم بدور الوسيط فى النزاعات التى تحدث حول الاتفاق بين الأجهزة الحكومية والقطاع الأهلى منذ مارس ٢٠٠٣ (٢٠).

استراتيجيات وآليات للتطوير :

الاتفاق كوثيقة مجرد نقطة بدء وليس خاتمة، تطرح فكرة أن الحكومة والقطاع الأهلى ملتزمان بالعمل معا. وكجزء من عملية

التطوير المستمر فى هذه العلاقة، لا بد من إعداد مدونات للممارسات الجيدة فى مجالات التمويل والتشاور وتقييم السياسات والتطوع. كما من متطلبات التفعيل والسير قدما الاجتماع السنوى بين الحكومة وممثلى القطاع الأهلى لاستعراض مسار الاتفاق. وجدير بالذكر أن تقرير الاجتماع يتم تداوله ونشره، كما أنه يوضع فى مكتبة البرلمان(٢١).

وعلى صعيد آخر، فبحكم أن أولى تجارب الاتفاق تم تنفيذها فى انجلترا، وبالتالى توافرت إمكانية أكبر لتقييم التجربة، برزت مجموعة من التوصيات التى أكدت ضرورة تعزيز الاتفاق بتخصيص مزيد من الموارد للتنفيذ، والاستعراض والتقييم الدورى لسير الاتفاق. وقد تم اقتراح مؤشرات لتقييم التنفيذ، مثل عدد الاتفاقات المحلية الموقعة، وكم التمويل المقدم للقطاع الطوعى، وعدد الوكالات الحكومية التى طورت استراتيجيات لتمويل القطاع الأهلى، ومستوى الوعى بأهداف الاتفاق وإنجازاته لدى كلا الجانبين: الحكومة والقطاع الأهلى.

وبالفعل، تم اتخاذ خطوات ايجابية استجابة لذلك. ففى ابريل ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة الإنجليزية عن برنامج جديد لتعزيز قدرات القطاع الأهلى كشريك أساسى فى بناء مجتمع صحى، وفى تقديم الخدمات العامة. شمل البرنامج مجموعة من الخطط والبرامج الفرعية مثل Compact Plus، وهو مشروع تنفيذى مبسط، وإقامة وكالة بناء القدرات Capacity Builders، وهى وكالة معنية بإدارة صناديق الشراكة بتمويل ٧٠ مليون جنيه استرلينى حتى ٢٠٠٨(٢٢).

إن عملية تنفيذ الاتفاق تستلزم إطارا مؤسسيا لتيسير الأداء. فالتنفيذ الجيد غالبا ما يحتاج إلى أجهزة معينة ذات مسئوليات محددة للعمل مع القطاعات الأخرى وتنفيذ شروط الاتفاق. فالاتفاقات فى المقام الأول أدوات سياسية أكثر منها إدارية، يقوم السياسيون بتصميمها وتبنيها، ثم يقوم الإداريون بتنفيذها. وعلى هذا، فإن خلق أجهزة اتصال وتنفيذ liaison bodies تساعد على ضمان الانتقال الناجح من المجال السياسى إلى المجال الادارى. وعلى سبيل المثال، يركز القسم التنفيذى فى الاتفاق الاسكتلندى على الالتزام الحكومى بتشكيل وحدة إدارية لتعزيز مصالح القطاع الطوعى، وضمان قيام كل الإدارات داخل الجهاز التنفيذى بتشكيل مثل هذه الوحدات(٢٣).

ويمثل مؤيدو الاتفاق آلية أخرى للمساعدة على تنفيذ الاتفاق، فالاتفاقات تنفذ من قبل البشر. ومن أجل التنفيذ الناجح، فإن هؤلاء البشر يجب أن يتحملوا مسئوليات معينة، ويكونوا على فهم جيد لمبادئ الاتفاق، وقدرة كافية على تنفيذ مهام الاتفاق والمتابعة. ففى انجلترا، تم اختيار الأنصار من كبار الموظفين داخل الإدارات الحكومية المختلفة، وتم تكليفهم بتنفيذ الاتفاق ودفعه إلى الأمام. وقد نتج عن ذلك سرعة تنفيذ المهام(٢٤).

خاتمة:

أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر. فلم يعد فى مقدرة أية دولة، متقدمة أو نامية، أن تضطلع بكل المهام التنموية فى المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن الحد من الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وعلى هذا، فإن إحداث نقلة كيفية فى التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى، وتأكيد مأسسة هذه الشراكة، ولا يكون رهنا باقتناع صانع القرار من عدمه.

يكشف العرض السابق عن أن نجاح الشراكة فى الواقع مرهون بإشكالية كبرى إذا تم حسمها، فمن الممكن التغلب على كافة التحديات الأخرى، وهى إشكالية **طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، هل هى علاقة اعتماد متبادل أم علاقة صفرية؟** إذا حسمت هذه الإشكالية لصالح البديل الأول، وهو علاقة الاعتماد المتبادل، فمن المتوقع أن يتم تحقيق إنجاز على صعيد كل التحديات الأخرى، سواء المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والحكومات كل على حدة، أو المتصلة بالتفاعلات بين الطرفين. وربما يفسر هذا الإلحاح فى كل الأدبيات التى عنيت بالقضية على أن أول شروط الشراكة وأهمها هو توفير بيئة سياسية مواتية، بما يتضمنه ذلك من إطار قانونى مشجع لعمل المنظمات غير الحكومية. ومما لا شك فيه أن البيئة السياسية المطلوبة لا تقتصر فقط على مجرد وضع قانون مشجع أو محفز للعمل الأهلى، ولكن توجد بجانب ذلك أمور أخرى، مثل الإرادة السياسية والمجتمعية الحاضنة للمنظمات غير الحكومية والمقدرة لأهميتها. وفى هذا الشأن، لا بد من الإشارة إلى قضية أخرى، هى قضية التوافق الوطنى بين الأطراف المجتمعية المختلفة على الأسس الحاكمة للمجتمع ومجموعة الأهداف التنموية وما يرتبط بها من استحقاقات اجتماعية، من الصعب - بل من المستحيل - التنازل عنها، على اعتبار أنها الحد الضامن والحامى لكرامة المواطن. ومما لا شك فيه أن أهمية التوافق تبرز بصورة أكبر فى المجتمعات التى تمر بتحولات جذرية، تفرز صراعات وانشقاقات بما يؤدى إلى كسر الروابط الضامة للمجتمع. ولذلك، اعتبر بعض الباحثين أن أحد شروط بناء التوافق الأساسية هو قدرة قطاعات واسعة من المجتمع على التأثير على عملية صنع السياسة.

إن الوصول إلى هذا المناخ المواتى لعملية الشراكة يحتاج بالفعل إلى دولة قوية ومجتمع مدنى قوى، مما يخلق علاقة متوازنة بين الطرفين، علاقة تمنع الدولة من السيطرة على المجتمع المدنى والهيمنة عليه، كما تمنع المجتمع المدنى من فرض سيطرته على أجهزة الدولة وتوظيفها من أجل تحقيق مصالح خاصة ضيقة. ويقصد بالدولة القوية، الدولة التى لديها القدرة على تنظيم حركة المجتمع بما يمكنه من إطلاق طاقاته وتعظيم قدراته، وفى الوقت نفسه تأكيد قيم سيادة وحكم القانون. فقوة الدولة فى الواقع تتحدد بمدى ديمقراطيتها، أى إقرارها بحرية تكوين تنظيمات المجتمع المدنى المختلفة، وتوفير مقومات حقوق الإنسان وضماناتها من ناحية، وبمدى قدرتها على صياغة القواعد اللازمة لتحقيق الاستقرار وإعمالها من ناحية أخرى. أما المجتمع المدنى القوى، فيقصد به المجتمع الذى يتمتع بشرعية جماهيرية واسعة تعبر عن تكوينات اجتماعية قائمة فى المجتمع، والقادر على طرح رؤى جديدة وبديلة، والذى تسود فى جنباته قيم الديمقراطية وقبول الاختلاف واحترامه، والقادر على استخدام الآليات السلمية والديمقراطية لإدارة الصراعات، فضلا عن قدرته على التنسيق والتعاون، سواء فيما بين منظماته أو مع المؤسسات الحكومية(٢٥).

إذا توافرت هذه الصيغة، مجتمع مدنى قوى ودولة قوية، فلن يكون صعبا التعامل مع كل التحديات الأخرى، سواء المتعلقة ببناء القدرات أو خلق الآليات المطلوبة للتعاون.

الهوامش :

1- Pateman, C., "The Fraternal Social Contract" in Keane, J., (ed), Civil Society and the State, New European Perspective, New York, Verso, 1988.

2- Diamond, L., Toward Democratic Consolidation, Rethinking Civil Society, Journal of Democracy, vol5, no3., 1994.

- هنتنجتون، صموئيل، (ترجمة عبد الوهاب علوب)، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

٣- عدلى، هويدا، التسامح السياسى، المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٠.

٤- السيد، مصطفى، مفهوم المجتمع المدنى والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية (٩٥)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ١٩٩٥.

5- UNDP Practice Area, Partnership for Local Governance, Essentials No 7, August, 2002

6- Building Partnerships, Forging Partnership with the Non-Governmental Sector, Hague Forum Background Paper.

٧- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأسكوا)، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفى متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، نيويورك، الأسكوا، ٢٠٠٠.

8- Kamal, Simi, Democratization and Poverty Alleviation in South Asia, paper presented at Democracy Forum 2000 'Democracy and Poverty: A Missing Link? 'South Asia Workshops, Nepal, April 10-11, 2000, International IDEA Archive

9- D. Liiv. Guidelines for the preparation of Compacts., International Journal of Non- for-Profit Law, vol3., no4. (June 2001)

10- Nilda Bullain & Radost Toftisova, A Comparative Analysis of European Policies and Practices of NGO-Government Cooperation, International Journal of Not-for-Profit Law, vol7., no4./September 2005/.64

11- Liiv, op.cit

12- Home Office Research, The Paradox, op.cit., p3.

13- http://www.thecompact.org.uk/information/100212/100020/history_of_the_compact

14- COMPACT, Consultation and Policy Appraisal, Compact Code of Good Practice.

15- Home Office Research, The Paradox, op.cit, p. 3

16- http://www.thecompact.org.uk/information/100212/100020/history_of_the_compact

17- Barasi, Paul, Local Compact Implementation Workbook, Winning Deal, COMPACT,

18- Secretary of State for the Home Department, Compact on Relations Between Government and the Voluntary and Community Sector in England, op.cit.

19 - Ibid.

20- Toftisova, R., Implementation of NGO-Government, op.cit,

21- Secretary of State for the Home Department, Compact on Relations Between Government and the Voluntary and Community Sector in England, op.cit

22- Toftisova, R., Implementation of NGO-Government, op.cit, http://www.icnl.org/knowledge/ijnl/vol8iss1/special_.2htm.

23- Ibid.

24- Ibid.

25- Migdal, Joel, Strong Societies and Weak States: State Society Relations and State Capabilities in the Third World, Princeton NJ: Princeton University Press, 1994, pp 23-27.

منظمة أوكسفام الدولية

Oxfam International

تعد منظمة أوكسفام الدولية من أبرز المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح، الفاعلة دوليا، والتى تعمل فى مجال التنمية ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة للنهوض بالمجتمعات. كما تشمل أنشطتها عمليات الإغاثة لمنكوبى الكوارث الطارئة الطبيعة والبشرية كالحروب. وتعمل أوكسفام الدولية على محاربة الفقر بمفهومه المجتمعى (مساعدة الفقراء) وبمفهومه السياسى (مساعدة الدول الفقيرة على تحقيق التنمية). وقد أثبتت أوكسفام الدولية قدرتها على الانتشار والنجاح وتقديمها نموذجا للمنظمة الدولية غير الحكومية التى تستطيع مواكبة المستجدات وتطويع أدوات العصر المتطورة لخدمة أهدافها وتشجيع تطورها. ويتميز عمل منظمة أوكسفام الدولية بالطابع التنموى التكاملى، سواء كان ذلك على مستوى الشركاء أو على مستوى القضايا، وهو ما يفسر قدرتها على الانتشار والربط فى برامجها بين القضايا المختلفة، مثل التجارة غير العادلة وتوفير الخدمات الصحية و تطوير التعليم ومواجهة آثار التغير المناخى، على سبيل المثال لا الحصر.

نشأتها وتاريخها:

جاءت نشأتها عام ١٩٤٢ فى انجلترا تحت مسمى

"The Oxford Committee for Famine Relief"

لجنة أوكسفورد لإغاثة المتضررين من المجاعات، وهو ما تشتق منه منظمة أوكسفام الدولية اسمها الحالى، وكانت تهدف آنذاك الى ارسال مساعدات الى المتضررين من النساء والاطفال الذين يعانون من المجاعة فى اليونان حين كانت محتلة أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان لأعضاء طائفة دينية مسيحية يعرفون بالـ Quakers ، وبعض ناشطى العمل المجتمعى وأكاديميين من جامعة أوكسفورد دور كبير فى إنشاء هذه اللجنة الخيرية، واستمر عملها فيما بعد الحرب و تطور حتى تم افتتاح أول فرع لها خارج المملكة المتحدة فى كندا عام ١٩٦٥ . وفى عام ١٩٩٥، تأسست منظمة أوكسفام الدولية Oxfam International

وأسست لشراكة مع ١٣ منظمة غير حكومية أخرى، مكونة بذلك اتحاد أوكسفام، ومقار هذه المنظمات هى ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، أيرلندا ، هولندا، هونج كونج، ولاية كويبك فى كندا، العاصمة الكندية أوتاوا، الولايات المتحدة، استراليا، ونيوزيلندا، ولكل منها موقعها الالكترونى الذى يعرض لمشاريعها وسبل مساعدتها. وتعمل أوكسفام الدولية من خلال ٣٠٠٠ شريك محلى لتنفيذ البرامج التنموية طويلة الأمد التى تضعها. وتستضيف المملكة المتحدة مقر سكرتارية منظمة أوكسفام الدولية.

رؤية منظمة أوكسفام الدولية وأهدافها:

وتعمل أوكسفام الدولية على تحقيق التنمية من خلال التزامها بتطبيق مبادئ حقوق الانسان التى من شأنها أن تساعد الشعوب على تفادى المعاناة من الفقر ومن غياب المساواة والعدالة ، وذلك من خلال العمل على ضمان :

– تأمين سبل كسب العيش من خلال توفير ظروف عمل أفضل وحماية الموارد الطبيعية التى تعتمد عليها المناطق الفقيرة فى زراعاتها وصناعاتها، بالاضافة الى تنفيذ برامج تهدف الى توفير أسس للتجارة أكثر عدالة على المستوى العالمى وعلى المستوى الوطنى.

– تأمين الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم، سواء بتوفيره أو بتحسينه، وكذلك الخدمات الصحية وتوفير مياه شرب نقية، مما لا يعوق اندماج المحرومين فى الحياة.

– العمل على نجدة المنكوبين فى الحروب ومناطق الكوارث الطبيعية، والتى تزيد حدة المعوقات التى تعوق مجهودات التنمية.

– ولأن الفقر يمنع الإنسان من التحكم فى القرارات التى تمس حياته، تعمل المنظمة على التعريف بمعاناة أكثر الفئات المتضررة من الفقر، وهى الفئات المهمشة فى مجتمعاتها لأسباب نوعية: دينية، إثنية أو فئة المعاقين، والعمل على إرساء قيمة المساواة ستنهى لإنهاء معاناة هؤلاء من التداعيات المجتمعية للفقر.

آليات عمل المنظمة:

١– تنفيذ مشروعات تنموية فى أكثر من ١٠٠ دولة من الدول النامية بشراكة منظمات محلية فى مجالات مختلفة تشمل:

إرساء ممارسات تجارية عادلة، وتوفير التعليم، والمساعدات، وتوفير ظروف معيشية أفضل، وسُبُل كسب المعيشة، ومكافحة الإيدز، وتحقيق المساواة، وتسوية المنازعات والكوارث الطبيعية، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتغير المناخى ومكافحة أثاره.

٢- تقديم الإغاثات العاجلة والمساعدات الانسانية لمنكوبى الكوارث الطبيعية والحروب. فللمنظمة عملها الإغاثى فى إعصار ميانمار ٢٠٠٨ وزلزال الصين ٢٠٠٨، والنزاع فى الكونغو الديمقراطية وفيضانات موزمبيق، وأزمة قطاع غزة، وأفغانستان، وأزمة إقليم دارفور، والصراع فى الصومال، وزلزال بيرو ٢٠٠٧، وإعصار بنجلاديش ٢٠٠٧، وإعصار تسونامى.

٣- انشاء مكاتب دعم، حيث تقوم المنظمة من خلال مكاتبها بخلق لوبى للتأثير على صانعى القرار للاهتمام بتحقيق المساواة والقضاء على الفقر عند وضع السياسات وتطبيقها. وللمنظمة مكاتبها فى بروكسل، حيث مقر الاتحاد الأوروبى، وجنيف، حيث مقر منظمة التجارة الدولية، ويلعب هذا المكتب دورا كبيرا فى حملة التجارة العادلة Fair Trade Campaign .

كما أن لها مكاتب فى نيويورك، مقر الأمم المتحدة، وواشنطن مقر كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

٤- دراسات وأوراق عمل : حيث تقوم منظمة أوكسفام الدولية بعمل دراسات وإعداد أوراق عمل تعتمد على التحليل والبحث والمعلومات الواقعية التى تعبر عن الواقع بصدق بمساعدة الشركاء المحليين، مما يجعل لخطاب المنظمة مصداقية أكبر، حيث تقوم هذه الأوراق بدراسة القضايا والمشاكل التى تواجهها المناطق الفقيرة بشكل عام أو دراسة منطقة بذاتها والسبل الواقعية للقضاء على مثل هذه المشاكل.

٥- التقارير السنوية : وتقوم المنظمة بإصدار تقرير سنوى عن إنجازاتها وتقوم بنشره على موقعها الالكترونى. ويعرض التقرير أهم مشاريع المنظمة وكذلك متابعة المشاريع القائمة والمناطق التى شملها عملها هذا العام. كما يتضمن التقرير نقاط الاتصال الخاصة بمكاتبها المنتشرة حول العالم.

٦- ويشمل نشاط منظمة أوكسفام الدولية التنمية البشرية التى تستهدف الشباب، فعلى سبيل المثال، أسست أوكسفام استراليا برنامج شراكة أوكسفام الدولية للشباب، ويستمر البرنامج ثلاث سنوات ويهدف الى دعم مبادرات الشباب وتقديم برامج لتنمية المهارات وبناء القدرات وحفز الشباب على الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم والتعبير عن طموحاتهم.

٧- تبنى حملات تهدف الى تنمية الوعى العام العالمى بمسببات قضية الفقر والعمل على إشراك الأفراد العاديين من خلال تشجيعهم وتعريفهم بالخطوات الفعلية التى يمكن اتخاذها للقضاء على قضية الفقر ومسبباتها والقضايا المتفرعة عنها. وتتمثل هذه الحملات فى:

- حملة التجارة Trade Campaign وتشمل الحملة التعريف بسلبيات اتفاقيات التجارة الاوروبية والأمريكية، حيث تضع دول نامية مثل دول الكاريبى والباسيفيك وافريقيا فى منافسة مع الدول المتقدمة مما يهدد الكثيرين بفقدان عملهم، ويهدد عملية التنمية، حيث تتضاءل فرص هذه الدول فى حماية صناعاتها الحالية أو المستقبلية. وتركز المنظمة على عدم مواءمة قواعد التجارة الدولية الحالية لاقتصادات الدول الفقيرة، حيث لا تساعدها على الخروج من دائرة الفقر، وتبيان أوجه معاناة اقتصادات هذه الدول من الإغراق وإعاقة قدرتها على دخول الأسواق العالمية، وتحويل الدول الفقيرة الى مجرد أسواق وليست دولا منتجة. هذا بالإضافة الى تضرر القطاع الزراعى والمزارعين من الوضع الدولى للتجارة لعدم تقديم حكومات الدول غير المتقدمة الدعم لمزارعيها. وتنبه الحملة الى ما يستتبع هذه الاتفاقات من إضرار بحقوق العمال، خاصة النساء، حيث تجبرهم على قبول عقود غير عادلة وظروف عمل غير ملائمة، والتى تنشأ عن حرص الحكومات على جذب الاستثمار الخارجى وتشجيعه وحرص الشركات الكبرى على انتاج سريع بأقل تكلفة لخدمة أرباحها. كما تنبه هذه الحملة الى إضرار اتفاقات التجارة الاقليمية، خاصة تلك المبرمة مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى، بمصالح الدول النامية وقدرتها على حماية صناعاتها وزراعاتها أمام السلع الأكثر كفاءة والأقل سعرا.

- حملة التعليم والصحة للجميع

Health and Education for All

تسعى الحملة إلى حشد المؤيدين والناشطين من خلال الاشتراك الالكترونى على موقع المنظمة. وتعرض الحملة لنماذج فى بعض الدول النامية بهدف توضيح المعوقات على أرض الواقع والتى تقف أمام توفير الخدمات الصحية والتعليمية.

- حملة الزراعة

Agriculture Campaign

تسعى المنظمة لمواجهة ارتفاع أسعارالسلع الغذائية الأساسية، والتى يعانى منها الفقراء بشكل أكثر حدة، وذلك من خلال

العمل على التصدى لانتشار الوقود الحيوى والحفاظ على الموارد الطبيعية ودعوة الحكومات الوطنية والمانحين والمنظمات الدولية لتحمل مسئوليتها تجاه الاستثمار فى قطاع الزراعة، وتوفير ظروف عمل ملائمة للمزارعين، والنساء منهم خاصة، وإفساح المجال للسياسات الوطنية التجارية فى هذا القطاع على حساب السياسات الدولية المجحفة.

- حملة التغير المناخى

Campaign Climate Change

تسعى المنظمة للتوعية بدور الفرد فى التصدى لهذه الظاهرة من خلال ترشيد التعاملات اليومية، مثل التشجيع على الاعتماد على المواصلات أكثر من استخدام السيارات الخاصة، والتوفير فى استخدام الوقود، وتبيان مسئولية الدول المتقدمة فى الاخذ بزمام المبادرة فى التصدى لهذه الظاهرة من خلال تقديم المساعدات الى الدول النامية، والقيام بتقنين الاستخدام المفرط للوقود فى الدول الصناعية.

- حملة الحد من انتشار الأسلحة

Control Arm Campaign

تسعى المنظمة لنشر الوعى بالتأثيرات المدمرة للحروب على الظروف المعيشية، حيث ترسخ الفقر فى المجتمعات المتحاربة وتعوق تغلبها على الأزمة، وذلك لصالح أرباح منتجى الأسلحة. وكذلك، فإن عدم الحد من انتشار الأسلحة يؤدى بها الى أيدى من ينتهكون حقوق الإنسان. وفى هذه الحملة، تدعو أوكسفام الدولية الى الوصول الى صيغة اكثر الزاما وشمولا لإتفاقية تجارة السلاح Arms Trade Treaty وذلك من خلال مساندة جهودها لإنجاح المفاوضات الجارية حول الاتفاقية فى الامم المتحدة منذ ٢٠٠٦ .

- حملة قمة مجموعة الدول الثمانى الكبرى G8 Campaign وهى تعمل على مساندة الدول الكبرى لأهداف المنظمة. وقد أنشأت منظمة أوكسفام الدولية بالتعاون مع منظمة غير حكومية ايطالية Ucodep مكتب Campaign Office فى إيطاليا، الرئيسة القادمة لمجموعة الثمانى، يهدف الى توفير قاعدة للمساندة والتنسيق فى اطار الإعداد للقمة القادمة.

مصادر التمويل :

تبتكر منظمة أوكسفام الدولية سبلا لتمويل أعمالها، وتتمثل فى :

١- تبرع الأفراد الكترونيا عن طريق المواقع الالكترونية للمنظمة ولم تكن المنظمة. كما تستفيد المنظمة من المدونات وموقع الفيس بوك وموقع الحياة الافتراضية Second Life فى التعريف بها وتسهيل أعمالها وإيجاد مساندين لحملاتها بالإضافة إلى جمع الاموال.

٢- تقوم المنظمة بالحصول على مبالغ مقابل اشتراك متطوعيها فى التنظيم لمهرجانات أو احتفالات كبرى، كما تقوم بتنظيم عدد من الاحتفاليات فى عدة دول مثل استراليا ونيوزيلندا واليابان والمملكة المتحدة، وتحصل على العوائد لصالحها. كما أن عددا من متسابقى سباق لندن London Marathon يعملون على توفير أموال للمنظمة من خلال هذه السباقات.

٣- تحصل المنظمة على بعض تمويلها من خلال الوصايا، حيث يتبرع عدد من الأفراد بجزء من تركاتهم لأعمال المنظمة. وتقوم، من خلال موقعها الالكترونى، بتشجيع الأفراد على النص فى وصاياهم على تخصيص جزء من أموالهم لأعمال المنظمة. وتروج كذلك لكارت فيزا أوكسفام الذى يتبرع بجزء من مشتريات المشترك للمنظمة من خلال التعامل البنكى مع المنظمة.

٤- متاجر أوكسفام Oxfam Shops ولها ٧٥٠ فرعا فى المملكة المتحدة وخارجها، لتشمل مبيعاتها تبرعات من الكتب والأثاث والملابس واسطوانات موسيقى ومستلزمات ديكور للمنازل، وتشمل كذلك هدايا تذكارية كالطوابع والعملات وكروت تذكارية. وفى مبيعاتها، تراعى قواعد التجارة العادلة التى تدعو إليها، حيث تعتمد فى جزء منها على واردات الدول النامية دون الإضرار بمصالحها. وتعتمد فى عملها على المتطوعين، سواء كان ذلك فى متاجرها الفعلية أو متاجرها الافتراضية على شبكة الانترنت.

معايير المحاسبة والشفافية :

تضع منظمة أوكسفام الدولية نفسها فى موضع المساءلة والمحاسبة أمام المجتمعات التى تعمل بها والمنظمات غير الحكومية

الشريكة والمانحين والأفراد الذين يدعمون المنظمة، وذلك من خلال قيام المنظمة الدولية بنشر كل ما يتعلق بنشاطها مثل: الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٧- ٢٠١٢ "العدالة المطلوبة جوهر التزامنا"

(Demanding Justice Our Central Commitment)

والتى تقدم إطارا لعملها ومشاريعها المستقبلية على مدى السنوات الأربع القادمة بالشراكة مع منظمات أخرى. وتعد هذه هى الاستراتيجية الثالثة والتى تنبنى على انجازات:

الاستراتيجية الأولى ١٩٩٨-٢٠٠٠

(Towards an Ever closer Union)

الاستراتيجية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٦

(Towards Global Equality)

٣- وقعت منظمة أوكسفام الدولية على الميثاق الأول للمحاسبية للقطاع غير الهادف للربح فى يونيو ٢٠٠٦

(The First Global Accountability Charter for the non profit Sector)

والذى يحدد القيم الأساسية التى على المنظمة غير الحكومية الموقعة الالتزام بها فى برامجها وعملها.

رنا أبو عمرة

لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك)

تعد لجنة بنجلاديش لتطوير الريف والمعروفة اختصارا باسم (براك) واحدة من كبرى المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية فى العالم، ومقرها الرئيسى فى بنجلاديش، وقد أنشأها فضل حسن عابد عام ١٩٧٢ بعد استقلال بنجلاديش بوقت قصير.

وتوجد مراكز "براك" فى ٦٤ موقعا فى بنجلاديش، وتقدم تمويلا لأكثر من ٧ ملايين من أصحاب المشروعات الصغيرة، ولديها ٣٤ ألفا من المدارس الابتدائية غير الرسمية، و٧٠ ألفا من المتطوعين الصحيين.

وتعد "براك" من كبرى المنظمات غير الحكومية، من حيث عدد العاملين والموظفين فيها، حيث يصل هذا العدد إلى أكثر من ١٠٠ ألف موظف، معظمهم من النساء.

وتعمل "براك" فى برامج مختلفة مثل برامج التمويل الصغير والتعليم، حيث تنفذ هذه البرامج فى أكثر من ٩ دول فى آسيا وإفريقيا، حيث يصل عدد المستفيدين من برامج "براك" فى العالم إلى ما يقرب من ١١٠ ملايين نسمة.

وتعتمد المنظمة فى ٨٠٪ من تمويل برامجها على التمويل الذاتى الذى يأتى من عدد من المشروعات التجارية والمشروعات الخاصة بمنتجات الألبان والأغذية وتجارة التجزئة ومشروعات الحرف اليدوية.

كما تمتلك "براك" مكاتب فى جميع أنحاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وخلال أعوام قليلة، ستصل مبادرات "براك" إلى عشر دول إفريقية للعمل فيها خلال عشر سنوات قادمة.

وتحاول "براك" التعامل مع ظاهرة الفقر باستخدام رؤية شاملة، فيتحول الفقراء بمرور الوقت من متلقين للمعونات إلى أفراد لديهم دخل ومتحكمون فى مصائرهم. ويركز منهج "براك" لمكافحة الفقر على النساء والفتيات، حيث يحتللن مركزا محوريا فى هذا المنهج.

فلجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) أكبر وكالة وطنية غير طائفية خاصة للتطوير فى العالم، فهى فريدة ومبدعة، وتستخدم منهجا يتسم بثلاث سمات هى:

١- إنه منهج شامل لنشاطات التطوير المتعددة.

٢- يركز هذا المنهج على النساء والفقراء المعدمين ومن يتحمل مسئولياتهم، خاصة أن بنجلاديش تعد من أفقر دول العالم، حيث تصل نسبة الذين يعيشون دون حد الفقر فيها إلى ٤٩,٨٪ من السكان، كما يعانى من ٢٠ إلى ٣٤٪ من سكانها من الفقر المدقع، وهؤلاء يحتاجون إلى برامج تطوير تشمل قروضا صغيرة وبرامج صحية.

٣- كما يركز هذا المنهج على الطبيعة متعددة الأبعاد للفقر.

وللتعرف على الدور الذى تلعبه لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) كمنظمة غير حكومية فى مجالات التنمية المختلفة، يمكن تناول المحاور الآتية:

أولا- النشأة والتطور :

تأسست لجنة بنجلاديش لتطوير الريف فى سيولا Sulla وهى منطقة تابعة لمقاطعة سيولهيت Sylhet كمشروع صغير للإغاثة وللمساعدة فى عودة لاجئى الحرب بعد انتهاء حرب تحرير بنجلاديش عام ١٩٧١.

وخلال تسعة أشهر من تأسيسها، أعيد بناء أكثر من ١٤ ألف منزل كجزء من جهود الإغاثة، كما تم بناء مئات القوارب للصيادين، وتم فتح مراكز طبية وغيرها من الخدمات الأساسية. وفى نهاية عام ١٩٧٢، ومع انتهاء المرحلة الأولى من مراحل الإغاثة، تحولت "براك" نحو احتياجات التنمية طويلة المدى واعادت تنظيم نفسها باعتبارها منظمة للتنمية متعددة الجوانب.

وبدأت "براك" فى تقديم القروض الصغيرة عام ١٩٧٤ للفقراء والمعدمين. وفى العام نفسه، زادت "براك" من القروض المقدمة للفلاحين من خلال مشروع سيولا فى مقاطعة سيولهيت عن طريق الجمعية التعاونية فى سيولا زان الوسطى.

وفى عام ١٩٧٥، قدمت "براك" قروضا بدون فوائد للمجموعات التى لا تمتلك الأرض. وفى عام ١٩٧٦، بدأت "براك" فى زيادة هذه القروض.

وحتى منتصف السبعينيات، ركزت "براك" على تنمية المجتمع المحلى عن طريق برامج متعددة لتنمية القرية تضمنت الزراعة ومصايد الأسماك والتعاونيات، والحرف اليدوية الريفية ومحو أمية الكبار، والصحة وتنظيم الأسرة، والتدريب المهنى للنساء، وبناء المراكز المحلية.

وأنشأت "براك" عام ١٩٧٥ قسما للبحث والتطوير. وفى عام ١٩٧٧، تحولت "براك" نحو استخدام منهج أكثر فاعلية فى تنمية المجتمع المحلى من خلال تنظيم المجموعات القروية فى منظمات قروية Village Organizations (VO) . وقد استهدف هذا المنهج أفقر الفقراء والمعدمين وصغار المزارعين والحرفيين والنساء الضعفاء، ممن يمتلكون أقل من نصف فدان، والذين يعيشون على التكسب من العمل اليدوى. وفى العام نفسه، أنشأت "براك" مطابع تجارية لتمويل أنشطتها، وأنشأت فى العام التالى سلسلة من مشروعات الحرف اليدوية التى أطلق عليها اسم "أرونج" aarong.

وفى عام ١٩٧٩ دخلت "براك" بقوة فى مجال الصحة، فأسست برنامجا وطنيا للعلاج (OTEP) وحملة لمكافحة الجفاف الذى تسبب فى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال فى بنجلاديش. وقد تمكنت حملة "براك" من خفض معدلات الوفيات بين الأطفال فى بنجلاديش من ٢٨٥ فى الألف إلى ٧٥ فى الألف.

وكانت هذه هى بداية نجاح "براك" فى تطبيق برامج أخرى، مثل برنامج التعليم الابتدائى غير الرسمى الذى بدأ فى عام ١٩٨٥.

وفى عام ١٩٨٦، بدأت "براك" برنامج التنمية الريفية. وفى عام ١٩٩١، بدأ برنامج النهوض بصحة المرأة. وفى السنة التالية، قامت "براك" بإنشاء مركز إدارة التنمية (CDM) فى "راجيندرابور"، حيث ركز هذا المركز على قضايا التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان والخدمات القانونية. كما بدأت "براك" فى عام ١٩٩٦ فى تنفيذ برنامج لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها القانونية ومساعدتها على الانخراط فى المجتمع والانضمام إلى المنظمات الاجتماعية. كذلك بدأت "براك" فى تنفيذ مشروع منتجات الأغذية والألبان. وفى العام التالى، أنشأت "براك" معهد تكنولوجيا المعلومات.

وفى عام ٢٠٠١، أنشأت "براك" جامعة أطلق عليها "جامعة براك"، واستهدف من إنشائها خلق قادة للمستقبل، وبدأ البنك خلال هذا العام فى تقديم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفى عام ٢٠٠٢، أطلقت "براك" برنامجا أطلق عليه تجاوز حدود الحرب على الفقر (Challenging the Frontiers of Poverty Reduction) واستهدف المعدمين من الفقراء. وقد عرفتهم المنظمة بأنهم الفقراء جدا والذين يعانون من الفقر المدقع، ولا يمكنهم الحصول على التمويل الصغير من "براك". وفى العام نفسه، وصلت منظمة "براك" إلى أفغانستان ضمن برامج الإغاثة وإعادة التوطين. كما تعد "براك" المنظمة الأولى فى بنجلاديش التى أنشأت فى عام ٢٠٠٤ مكتبا لتلقى الشكاوى من المواطنين.

ثانيا- مجالات عمل المنظمة :

١- التنمية الريفية :

يعد برنامج التنمية الريفية أحد البرامج الرئيسية لـ "براك"، وبدأ هذا البرنامج فى عام ١٩٧٩، وقد نما هذا البرنامج بحلول ديسمبر ١٩٨٩، حيث اشتمل على برنامج كبير لتوفير القروض للفئات المستهدفة من ٨١ فرعا فى ٤٥ من المقاطعات الفرعية فى ٢٢ مقاطعة رئيسية، حيث تقدم المنظمة مجموعة من القروض الصغيرة مع ضمان الإقراض الحر ووجود خطط للادخار من خلال المنظمات القروية، حيث وصل عدد المقترضين إلى ٧ ملايين مقترض.

وقد احتوت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج على ما يلى:

- بناء مؤسسات قادرة على إحداث تغييرات فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفقراء.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لفقراء الريف من خلال توفير ائتمان سهل لتوليد دخل وفرص عمل.
- تطوير القدرات الإدارية والتجارية للفقراء.

ولتحقيق هذه الأهداف، عمل برنامج التنمية الريفية عن طريق استخدام عناصر مختلفة ووفقا للتسلسل التالى:

١- التوعية: حيث يبدأ برنامج التنمية الريفية ببرنامج للتوعية عن طريق المناهج التعليمية الفنية لـ "براك"، وتكون هناك فصول منفصلة للرجال والنساء.

٢- بناء مؤسسة: فدروس التربية الفنية عادة ما تؤدى إلى تشكيل مؤسسات القرية للرجال والنساء.

٣- التدريب: فالأنواع المختلفة للتدريب سوف تنظم عن طريق أعضاء المجموعات المشكلة حديثا. كما يقدم برنامج التنمية الريفية برنامجا للمساعدة القانونية لتوفير الوعى القانونى لأعضاء المجموعات.

كما توفر "براك" التدريب على أعمال بعض المشروعات الخاصة بالأعضاء المقترضين، مثل مشروعات الدواجن والثروة

الحيوانية ومصايد الأسماك، والزراعة. كما قامت "براك" بعمل مشروع لتصدير الخضراوات بدأ في عام ١٩٩٨ . كما أنشأت "براك" عددا من المشروعات التجارية التي تساهم في استدامة التنمية، مثل مشروعات منتجات الالبان والأغذية وتجارة التجزئة والحرف اليدوية.

٢- التنمية الاجتماعية :

بدأت "براك" برنامجا في عام ١٩٩٦ بالتعاون مع كل من جامعة عين أو شاليش كيندرا (Ain O Shalish Kendra) والاتحاد الوطني للمرأة في بنجلاديش (BNWLA). ويهدف هذا البرنامج لتمكين المرأة من الدفاع عن نفسها ضد التمييز والاستغلال المجتمعي والعنف المنزلي ومساعدتها على اتخاذ إجراءات، متى تعرضت حقوقها للانتهاك. ويتضمن هذا البرنامج جانبين :

يركز الجانب الأول على التنمية الاجتماعية من حيث بناء القدرات البشرية والاجتماعية والسياسية للفقراء، خاصة النساء منهم. وقد حاولت منظمة "براك" تنفيذ هذا البرنامج من خلال المنظمات الشعبية.

أما الجانب الثاني، فيركز على حقوق الانسان، ويسعى البرنامج إلى مساعدة الفقراء على الحصول على حقوقهم القانونية من خلال زيادة وعيهم بحقوقهم عن طريق أنشطة المسرح الشعبي وتعليمهم القانون وحقوق الإنسان.

٣- التعليم :

قدمت "براك" برنامجا للتعليم الابتدائي غير الرسمي لأطفال الفقراء والريفيين والمتسربين من التعليم والذين لا يستطيعون الحصول على التعليم الرسمي، حيث أنشأت مدارس لتعليم الاطفال من عمر ٨ إلى ١٤ عاما. تتكون هذه المدارس من حجرة واحدة، يوجد بها ٣٣ طالبا ومعلم واحد، وتركز على تعليم الرياضيات والدراسات الاجتماعية واللغة الانجليزية. وحتى عام ٢٠٠٦، قامت "براك" بإنشاء ما يقرب من ٣١ ألف مدرسة ابتدائية وما يقرب من ١٦ ألف مدرسة للتعليم قبل الابتدائي. وفي عام ٢٠٠٣، التحق ما يقرب من ١,١ مليون من الأطفال (٦٦٪ من بينهم من الفتيات) بمدارس "براك"، حيث ضمت هذه المدارس ما يقرب من ٣ ملايين طفل، ٦٥٪ منهم من الفتيات. كما تخرج في هذه المدارس ما يقرب من ٢,١ مليون طفل والتحق ٩١٪ منهم بمستويات أعلى في الدراسة.

٤- الصحة :

بدأت "براك" توفير برامج للرعاية الصحية منذ عام ١٩٧٢، وقد ركزت في البداية على الاهتمام بتوفير الرعاية العلاجية ونظام التأمين الصحي. ومضت "براك" في تقديم الخدمات الصحية خلال سنوات عملها، وكان من أهم الإنجازات التي حققتها في هذا المجال تخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال في بنجلاديش من خلال حملة التطعيم التي قادتها "براك" خلال عقد الثمانينيات، والاهتمام بصحة الأمهات. كما قدمت "براك" خدمات صحية متواصلة إلى ما يقرب من ٣١ مليونا من فقراء الريف، ومن بين هؤلاء الأمهات والأطفال الرضع. وحتى عام ٢٠٠٦، وصل عدد المتطوعين والعاملين في تقديم الخدمات الصحية في "براك" إلى ما يقرب من ٥٧ ألف فرد، حيث يقوم هؤلاء بتوصيل الخدمات الصحية إلى منازل فقراء الريف. كما قامت المنظمة ببناء ٣٧ مركزا طبيا لتقديم الخدمات الصحية بتكلفة منخفضة.

كما قامت "براك" وبالتعاون مع حكومة بنجلاديش بتنفيذ خطة علاجية قصيرة المدى للقضاء على مرض السل. كما قدمت "براك" برامج ضخمة للتعاون مع الحكومة والمنظمات الأخرى للوقاية من مرض الملاريا. كما نفذت برنامجا للاهتمام بتوفير المياه النظيفة، والصرف الصحي والنظافة العامة، حيث يعد هذا البرنامج جزءا من أهداف الألفية الإنمائية التي تسعى بنجلاديش لتحقيقها، والتي من المفترض أن تصل إليها عام ٢٠١٤.

ومن المبادرات الجديدة لـ "براك" برنامج مكافحة فيرس نقص المناعة (الايدز)، حيث تقدم "براك" نوعا من التوعية بين السكان للوقاية من هذا المرض الخطير.

٥- الإغاثة الإنسانية :

تقدم "براك" خدمات الإغاثة الإنسانية منذ نشأتها عام ١٩٧٢، وكان آخر أعمال الإغاثة الذى قامت به المنظمة هو إغاثة ضحايا إعصار سدر Sidr والذى ضرب مناطق شاسعة من جنوب الساحل الغربي في بنجلاديش في نوفمبر ٢٠٠٧، حيث قامت "براك" بتأمين الأغذية والملابس لأكثر من ٩٠٠ ألف من الباقين على قيد الحياة، كما قدمت خدمات صحية إلى ما يزيد على ٦٠ ألفا من الضحايا.

ثالثا- مكاتب "براك" في الخارج :

تمتلك المنظمة مكاتب في عدد من دول العالم، حيث تنفذ برامجها في أكثر من ٩ دول في آسيا وإفريقيا، ويصل عدد

المستفيدين من هذه البرامج فى العالم إلى ما يقرب من ١١٠ ملايين نسمة. ومن أهم الدول التى يوجد فيها مكاتب لـ "براك" ما يلى:

أفغانستان: فقد وصلت لجنة "براك" إلى أفغانستان عام ٢٠٠٢ لتغطى خدماتها ٢٥ مقاطعة من بين ٣٤ مقاطعة، وتشمل برامجها فى أفغانستان القروض الصغيرة، والصحة، والتعليم، حيث تمتلك "براك" ٢١٠ مكاتب فى أفغانستان. وقدمت هذه المكاتب ما يقرب من ٩٦ مليون دولار أمريكى كقروض لـ ١٧٩ ألف مواطن، كما قامت "براك" ببناء ما يقرب من ألف مدرسة فى أفغانستان، يتعلم فيها ما يقرب من ٢٨ ألف طالب وطالبة. كما بلغ عدد العاملين من لجنة "براك" فى مجال الصحة فى أفغانستان ثلاثة آلاف و ٦٣٣ عاملا.

كما وصلت لجنة "براك" إلى سريلانكا فى عام ٢٠٠٥ عقب أحداث تسونامى، وتنتشر مكاتب "براك" فى ٧ مقطاعات فى سريلانكا، وتعمل فى مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والدواجن والأعمال التجارية الصغيرة، وقطاعى التعليم والصحة.

بالإضافة لذلك، فقد وصلت لجنة "براك" إلى باكستان فى عام ٢٠٠٧، وهى تعمل الآن فى أربع مقاطعات ولديها ٣٠ مكتبا فى باكستان، يعمل فيها ١٩٨ موظفا.

كما تعمل لجنة "براك" فى عدد من الدول الإفريقية هى تنزانيا وأوغندا وليبيريا وسيراليون وجنوب السودان، حيث تقدم خدمات التمويل من قروض صغيرة. كما تقدم بعض خدمات الإغاثة الإنسانية والخدمات الصحية، كما بعثت لجنة "براك" مستشارين تقنيين إلى كل من هايتى والهند وإندونيسيا.

وعلى الرغم من الإنجازات التى حققتها لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) والتى أدت إلى تحسين نوعية الحياة والصحة للفقراء والمعدمين، إلا أن اللجنة تواجه العديد من التحديات، ومن أهم هذه التحديات الثقافة القائمة فى بنجلاديش، حيث تواجه اللجنة موروثات ثقافية تحث على الزواج المبكر وكثرة الإنجاب وإهمال دور المرأة فى المجتمع، فى الوقت الذى تعد فيه بنجلاديش من أفقر دول العالم، حيث يعيش ١٣٥ مليون نسمة من سكان بنجلاديش تحت خط الفقر، كما تحتل بنجلاديش المرتبة الثالثة بعد الهند والصين فى عدد السكان الفقراء.

كما لا تزال بنجلاديش تعانى من ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال والنساء، حيث تموت ٢٥,٨٠٠ امرأة سنويا فى بنجلاديش، نتيجة للأخطار المتعلقة بالحمل. وعلى الرغم مما بذلته لجنة "براك" من مجهودات لتخفيض معدلات وفيات الأطفال والنساء، إلا أن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة نتيجة لسوء التغذية والوهن الذى يعانى منه الأطفال فى بنجلاديش.

كما يعد الفساد من أهم التحديات التى تواجه عمل لجنة "براك". ففى عام ٢٠٠٤، احتلت بنجلاديش – وفقا لدليل إدراك الفساد (Corruption Perception Index) – المرتبة رقم ١٤٥ فى الفساد على مستوى العالم من بين ١٤٦ دولة شملها هذا الدليل.

أميرة محمد عبدالحليم





من الناحية النظرية، بدأ الحديث عن جمعيات رجال الأعمال فى إطار حقل العلوم السياسية عموما والنظم السياسية المقارنة على وجه التحديد فى باب "جماعات الضغط" و"جماعات المصالح". وفى الثمانينيات من القرن العشرين، أعيد تصنيفها على أساس أنها أحد أطراف "المجتمع المدنى"، وكان لذلك التطور دلالاته المفاهيمية. فجماعات المصالح قد تندرج أو لا تندرج فى أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية، بيد أن معايير التنظيم والمؤسسية تعد ركنا ركينا فى تعريف مفهوم المجتمع المدنى، وتحديد ما ينطوى عليه من مكونات وعناصر.

هذا من ناحية الشكل. أما من زاوية المضمون والمحتوى الوظيفى، فالفارق كبير بين جماعات تسعى للتأثير على صانع القرار بأساليب شتى تتراوح بين الضغط والمساومة والتفاوض، لتعظيم مكاسبها وتعزيز امتيازاتها وحماية مصالحها الخاصة، ومنظمات غير حكومية تنشأ بغرض تمثيل فئة اجتماعية بعينها، لكنها قد تتطلع أيضا للدفاع عن مصلحة عامة تمس المجتمع ككل، فتتجاوز صفتها التمثيلية الفئوية المحدودة بغرض حماية شرائح اجتماعية أخرى، ويتجه أعضاؤها لمد يد العون والمساعدة للآخرين من بين الفئات الأقل حظا وقدرة، والأدنى مرتبة على السلم الطبقى الاجتماعى (وتشمل المستضعفين والمهمشين من الفقراء واليتامى والأرامل، والأكثر انكشافا من الأطفال، والشباب، والنساء المعيلات، وأسر المساجين، والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة والمرضى، والمعاقين. وقد تضم الخريطة منظمات تعمل فى خدمة قضايا عامة، فتتولى فتح أبواب الحوار وإدارة النقاش حول ملفات الشأن العام (كحماية أو تحسين البيئة وحقوق المرأة وحقوق الطفل).

وقد انعكس بزوغ موجة العولمة واكتساحها للعالم بأسره على تصاعد الاهتمام الأكاديمى بالمجالات البينية التى تلتقى عندها، وتتقاطع حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع فى تبنى مفهوم أشمل للتنمية. وأفضى ذلك التطور إلى توسيع مساحات الدور ودوائر الحركة أمام المجتمع المدنى، وهو ما ترجمته على مستوى الممارسة مظاهر التنامى المطرد فى أعداد وأنشطة جمعيات رجال الأعمال التى بدأت تتطلع لممارسة دور "شريك" فى عملية صنع القرار. ومن هذا المنطلق، تضاعفت أهميتها فى سياق الدول النامية، وغدت شريكا تنمويا وفاعلا أساسيا رديفا للدولة، بما يسمح بتقاسم المسئوليات معها فى المجال العام(١).

وحتى فى أكثر دول العالم تقدما، لم يعد الحديث عن قطاع البيزنس يخلو من التطرق لقضية "المسئولية"، التى تشير إلى البعد الاجتماعى للنشاط الاقتصادى. فأى مستثمر يسعى للربح أولا كهاجس طبيعى ومشروع، لكنه يجب ألا يكون هدفه الوحيد، إذ يجدر به بجانب العائد المادى الشخصى، تحرى جملة أخرى من الغايات الأسمى والأوسع والأعم.

تنوع الأشكال وتعدد المداخل :

يتلخص مفهوم المسئولية الاجتماعية فى محاولة الانتقال من مفهوم الشركات الربحية إلى شركات متعددة الأغراض يؤدى أصحابها دورهم كمواطنين صالحين Good Citizens فى خدمة مجتمعاتهم وبلادهم والعالم كله، ويبذل صاحب المشروع الاقتصادى جهدا إيجابيا فى معالجة المشاكل الاجتماعية المحيطة به، أو -على الأقل وكحد أدنى- عدم التسبب فى تفاقم تلك المشاكل وزيادة تعقيدها. فإذا كان لمشروعه مضاعفات أو آثار جانبية سلبية تولد مشكلات ضارة بالمجتمع، فعليه المسارعة

(*) مدرس العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بالبحث عن بديل، وتعويض المجتمع بشكل ملائم. وبطبيعة الحال، تتنوع أوجه تلك المسئولية مع تعدد مجالات النشاط الاقتصادى(٢).

فعبر نشاط الاستثمار، يتصدى قطاع الأعمال لمشكلة المشاكل "البطالة"، وهى هم يؤرق المجتمع، ويعوق الاقتصاد عن النمو، إذ يسهم قطاع الأعمال فى محاولات علاجها من خلال توليد فرص عمل وتشغيل أعداد أكبر من الشباب العاطلين، وهو ما يستوجب معه تخفيف شروط التعيين، وإلغاء بند سنوات الخبرة السابقة (وهو شرط تعجيزى مستحيل لحديثى التخرج)، والقيام بمهمة التدريب، وإعادة التأهيل لإكساب العمالة المهارات المطلوبة بدلا من ترديد الشكوى بشأن ندرتها، وهو نوع من أنواع الاستثمار فى رأس المال البشرى، يمثل إضافة تنموية لموارد المجتمع بتحويلها من طاقة استهلاك إلى طاقة إنتاجية. وقد لا يكون مطلوبا من صاحب العمل أكثر من الامتناع عن تسريح العمالة المشتغلة بالفعل، ومراعاة حقوقها المتصلة بالأجور، والحوافز، بما يكفل لهم مستوى معيشة كريما ولائقا، وحق الإجازات، والتأمينات، واحترام الحريات التنظيمية والنقابية للعمال(٣) بدءا من المفاوضة الجماعية، وانتهاء بحق الإضراب.

ومن جانب آخر، فعبر سياسات التوظيف المنتهجة، يمكن المساعدة فى تقليل "الفجوة النوعية"، أى تضييق الهوة وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، ومن ثم اتباع سياسة بعينها فى التشغيل تستهدف تمكين المرأة وإنصافها أو تخصيص حصة أكبر لها من الوظائف على سبيل "التمييز الإيجابى"، والطريقة نفسها يمكن اتباعها مع ذوى الاحتياجات الخاصة بحيث يشكلون نسبة معينة من العاملين فى المؤسسة.

على المنوال نفسه، يتجلى فى أنماط ووسائل الإنتاج والتطبيقات المستخدمة (فى الصناعة والنقل مثلا) مدى مراعاة اشتراطات سلامة البيئة، والمساهمة فى الحفاظ عليها نظيفة خالية من التلوث، ومدى الحرص على عدم الإضرار بصحة الإنسان.

ثمة استثمارات أخرى أتاحتها ثورة الإعلام فى مجال امتلاك القنوات الفضائية والصحف المستقلة والخاصة، ناهيك عن ميادين الفن والإبداع (السينما - المسرح - الموسيقى والغناء وغيرها)، وهو ما يمثل استثمارا فى مجال له أهميته الحيوية. فوسائل الإعلام، علاوة على دورها فى التنشئة، هى المسئولة عن غرس منظومة القيم والتوجهات التى تبنى ثقافة المجتمع ككل وتستهدف تطويرها نحو الأفضل. ودورها الأخطر ليس مقصورا على التعبير عن الرأى العام، ولكن خلق هذا الرأى وصناعته وتوجيهه بما ينعكس على مسار العملية التنموية بالسلب أو بالإيجاب. ولما كانت وظيفة تلك الأدوات هى مخاطبة الوعى العام، وصناعة العقل وتشكيل الوجدان، فلا يجوز أن تتحكم فيها الاعتبارات التجارية البحتة، وأن تترك لحسابات المكسب والخسارة بالمعنى المادى المحدود.

وكما تتنوع مداخل المسئولية الاجتماعية وصورها، تتعدد سبل واستراتيجيات الوفاء بها، فقد لا يكلف هدف حماية البيئة وتحسينها صاحب العمل القيام بأى جهد إيجابى، بل يكفيه الامتناع عن انتهاكها بوصفها أحد حقوق الإنسان، من خلال تفادى طرائق الإنتاج الملوثة والضارة بالصحة العامة، وتفضيل البدائل الصديقة للبيئة، أو أن يضع نصب عينيه الاضطلاع بـ "عمل إيجابى" يتمثل فى تأسيس، أو تمويل، أو الاشتراك فى مشروعات ذات مقاصد بيئية. وهكذا، فبوازع من الضمير الذاتى، وبدافع داخلى، يتحرك صاحب العمل لبلوغ أهداف اجتماعية مرغوبة ذات مردود تنموى، وبحيث لا ينحصر جل تركيزه على جنى الأرباح، وتعظيم حجم الثروة الشخصية فقط. ولكن ماذا إذا ما تعارض الهدفان؟ ما هو سقف الأرباح والفوائد المادية الكافى لإرضاء طموحه (أطماعه)؟ الأمر المؤكد أنه إذا كان لا يتطلع سوى لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويقصر اهتمامه على مراكمة الثروة دون حدود، فهو بلا شك سيأتى على حساب التنازل عن أخذ جوانب أخرى فى الاعتبار، والتضحية بالبعد الاجتماعى.

الجدل غير المحسوم حول حدود المسئولية وأطرافها .. من المسئول وتجاه من ؟

إذا كان انسحاب الدولة وانكماش دورها فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى أصبح من المسلمات فى حقبة العولمة، فالسؤال الحيوى فى هذا المقام يتعلق بتحديد من يتحمل المسئولية، ويأخذها على عاتقه فى القطاع الخاص، فهل تقع على كاهل شخص بعينه هو صاحب العمل بصفته الفردية، أم أنها ذات طبيعة مؤسسية تنهض بها الشركات ووحدات الإنتاج المتواجدة فى السوق، بوصفها فاعلا اقتصاديا، وعندها يكون من المقبول طرح مفهوم "مسئولية الشركات"، أم أنها التزام جماعى يتصل بقطاع الأعمال ككل؟ حينئذ، يثور الحديث تحت عنوان "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص"، أو أنها تحيل إلى "مجتمع البيزنس"، المنخرط فى أطر وهياكل منظمة، وقنوات تمثيل، ومنابر يؤسسها، أو ينضم إلى عضويتها، رجال الأعمال لتتحدث باسمهم، وتذود عن مصالحهم، بالإضافة إلى دورها كآليات للتعبير وأدوات للاتصال، مثل تلك المنظمات التى ينخرط رجال الأعمال فى أنشطتها، تندرج فى إطار "المجتمع المدنى" لتعكس صورة من صور العمل الجمعى المنظم، وتشمل الاتحادات والغرف التجارية والصناعية (تنقسم بحسب التخصصات وتتوزع على مجالات النشاط)، وجمعيات أخرى تضم رجال الأعمال من شتى ضروب التخصص، وباختلاف الأنشطة، فيطرح الموضوع تحت مسمى "المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال".

والسؤال المنطقى التالى: هل يكفى العمل عبر واحدة فقط من تلك الآليات، بحيث تغنى مبادرة رجل الأعمال على المستوى الفردى وبصفته الشخصية، أو العائلية، عن دور الشركات المملوكة له بصفتها المؤسسية؟ وهل يساعد التحرك على أحد المسارات للقول إن رجل الأعمال قد أدى واجبه المفترض على الوجه الأكمل، وبما يجسد معانى "الالتزام" و"الشراكة" و"المسئولية"؟ وما هى حدود فعالية تلك الجهود وانتظامها من زاوية اتساقها وتجاوبها مع احتياجات المجتمع وتلبية متطلباته؟ وما مدى مراعاتها لتباين ترتيب الأولويات من منطقة لأخرى، أو تفاوتها بين المستويات المحلية، والقومية، ناهيك عن قابليتها للاستدامة، أو تعرضها للانقطاع والتوقف، لاسيما إذا كانت تنم عن اجتهادات فردية تلقائية أو موسمية (كما فى المناسبات الدينية أو أوقات الانتخابات) لا رابط بينها، ولا ضامن لاستمراريتها؟

وكما يدور الخلاف حول تحديد ماهية "الطرف المسئول"، يثور جدل أكبر حول الطرف الآخر، صاحب الحق المستهدف والأجدر بالاستفادة من خدمات رجال الأعمال فى المجال الاجتماعى. فهل تستوى مشكلات المجتمعات ذات الاقتصادات النامية، التى تجابه أزمات بنيوية ملحة، مع المجتمعات المتقدمة ذات الاقتصادات المزدهرة؟ وإلى أى مدى توفر العولمة سياقا موائما وظرفا مواتيا لتعميم الفكرة، وعولمتها كمبدأ، لتمتد خارج الحدود القومية للدولة الواحدة، وليغدو المشروع الناجح دوليا موضع مساءلة ومحاسبة عالمية، ليس أمام مجتمعه وشعب بلاده فى الداخل فحسب، وإنما إزاء الشعوب كافة، والمجتمع الإنسانى بأسره؟

التأصيل لفكرة المسئولية الاجتماعية يكشف النقاب عن جذورها القديمة المطروحة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حيث شهد العالم إرهاصات الدعوة لتحميل قطاع الأعمال بالمسئولية إزاء المجتمع جنبا إلى جنب، وبالتوازى مع دوره الاقتصادى فى السوق، وهو ما تمت بلورته وصياغته فى سلسلة من الإعلانات والبيانات الصادرة عن بعض الشركات بمبادرة طوعية ذاتية، وعن بعض المنظمات الدولية(٤) كمنظمة العمل الدولية ILO، والبنك الدولى(٥) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى الأوروبى OECD.. وغيرها. واتخذت أغلبها مسمى "قواعد للسلوك" Codes of Conduct أو "دليل للإرشادات" Guidelines. انضمت إليها مؤخرا جملة من الصكوك والمواثيق الدولية كاتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، وإعلان ريو الصادر عن قمة الأرض عام ١٩٩١ حول البيئة والتنمية المستدامة.

وكانت بمثابة خطوات تمهيدية على طريق تقنين المبدأ فى نصوص تعهدية، وتضمينه فى صورة اتفاقيات ومواثيق ومعاهدات دولية تبرمها الدول، فيما بينها، لتكون أكثر إلزاما للشركات(٦). وقد فتح صعود الشركات متعددة الجنسيات Multinational Enterprises (MNE's) واتساع نطاق أنشطتها العابرة للحدود، خلال الثمانينيات والتسعينيات، باب النقاش حول القضية مجددا، ولكنها فى هذه المرة طرحت كأحد ملفات الحوار الممتد بين الشمال والجنوب(٧)، ولتصبح المسئولية موضع الجدل هى مسئولية الاستثمارات الدولية والشركات الأجنبية الضخمة، صاحبة الكارتلات العملاقة والاندماجات الكبرى التى باتت تحتل مراكز احتكارية فى الأسواق العالمية، سواء تجاه شعوب العالم ككل، أو تجاه المجتمعات المضيفة لأنشطتها، ولاسيما إذا كانت فى طور النمو.

*** بيل جيتس .. الخبرة الأمريكية (٨) :**

بمجرد تناول دور رجال الأعمال فى حقبة العولمة، سرعان ما تتبادر إلى الذهن صورة "بيل جيتس"، فهو بحق الرمز الأبرز لحقائق العصر، والتجسيد الأقوى لما لها من تجليات شتى ووجوه متعددة، ليس فقط اقتصاديا واستثماريا بوصفه صاحب أكبر شركة رأسمالية احتكارية فى السوق، أو معلوماتيا، حيث تعد "مايكروسوفت" رائدة وقاطرة ثورة الاتصالات والمعلومات عبر إنتاج الأجهزة وصناعة برمجيات الكمبيوتر والإنترنت .. ولكن نظرا أيضا للجنسية الأمريكية التى يحملها، وهى ذات دلالات سياسية بالغة الأهمية لا يجوز أن تغرب عن بال أى محلل مدقق.

ولذا، فتجربة بيل جيتس الغنية تصلح لوضع مفهوم "المسئولية" محل اختبار، وتستحق التوقف عندها لدراستها لاسيما وهى تجسد الهاجس الأمريكى (الاستعلائى) الذى تترجمه جملة مأثورة ترددها وسائل الإعلام الأمريكية صباح مساء: "إننا نريد تغيير العالم وجعله مكانا أفضل"(٩).

We want to change the World & make it a better place to live.

ففى زيارة قام بها جيتس إلى مصر عام ٢٠٠٥، تحدث عن مفهومه للمسئولية الاجتماعية للشركات واستراتيجية مايكروسوفت فى هذا الشأن على النحو التالى:

"لأننا نعمل على نشر استخدام الحواسب الشخصية، فمن المهم فى ثقافتنا أن نتأكد من أن الجميع يتمتعون باستخدامات التكنولوجيا الجيدة، بغض النظر عن إمكاناتهم المادية. ونحن نرى أن التكنولوجيا قادرة على مساعدة الجميع. ولذلك، فهناك تبرعات من منتجاتنا من البرمجيات للمدارس والمراكز الاجتماعية، كما يتطوع العاملون بمايكروسوفت بوقتهم للمساعدة فى عمليات التدريب. وهذا الجهد ينمو بشكل متواصل. قررنا أن ننظم الموضوع بشكل أكثر عملية، ونشارك الأفكار مع مختلف الدول، ورصدنا موارد غير محدودة. وفى كل دولة أذهب إليها، أتحدث عما نفعله لخدمة المجتمع"(١٠).

ويضرب المثل بالمساعدات التى قدمتها مايكروسوفت للمتضررين من ضحايا كارثة "تسونامى"، والتى بلغت نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار، وجهت لعمليات الإنقاذ فى إندونيسيا وسيريلانكا والهند وتايلاند، كما ذهب عدد كبير من موظفى الشركة لإقامة مواقع الكترونية للبحث عن المفقودين واستخدام موارد الإغاثة ومساعدة المتطوعين ... الخ. وفى الداخل الأمريكى، قدمت مؤسسة جيتس تبرعات مهمة لجامعة كامبريدج ومؤسساتها البحثية، كما خصصت نسبة لتمويل المنح الدراسية والبعثات للجامعة (حيث يعتبر البحث العلمى من أهم المجالات الجاذبة لتمويل القطاع الخاص، وهو ما يعود بالفائدة أيضا على المجتمع ككل، ويضمن توفير العمالة المؤهلة ذات الكفاءة والابتكارية للقطاع الخاص).

الحديث ينم عن اعتراف بالمسئولية، لكنه حتى هذه اللحظة كان يفتقر، على عكس ما يزعم، لرؤية واضحة محددة حول كيفية النهوض بها. فهناك إشارة لتطوع العاملين بوقتهم، وتقديم تبرعات من منتجات مايكروسوفت للمدارس، ومساهمات فى جهود الإغاثة لضحايا الكوارث ... الخ، دون ذكر أية أرقام أو مؤشرات حول مردود تلك الجهود، هل آتت ثمارها المرجوة، أو حول مدى توافر عناصر المأسسة، والاستدامة لهذا النشاط، حتى لا يصبح بمثابة تقديم مسكنات مؤقتة فى صورة مساعدات مالية أو عينية للفقراء .. بما يوحى بأن ما ذكره هو من باب إبراء الذمة، أو دفع التهمة، أو التباهى لا أكثر ولا أقل(١١).

ووفقا لمسح سنوى تجريه مؤسسة "هاريس انتراكتيف" وصحيفة "وول ستريت جورنال"، فقد تأثرت سمعة مايكروسوفت إيجابيا بالأنشطة الخيرية التى يقوم بها رئيس مجلس إدارتها ومؤسسها، بصفته الشخصية، فأتت دوما فى مرتبة متقدمة باعتبارها الأفضل سمعة، وهو ما يشير إلى نجاح جهود جيتس

فى المجال الاجتماعى فى كسب التأييد، والتعاطف، أو كأضعف الإيمان، فى تحسين صورة شركته لدى الرأى العام.

ومع هذا، فقد استمر الجدل والخلاف يحيط بتكييف طبيعة نشاط جيتس فى المجال الاجتماعى، وعما إذا كان ينطبق عليه مفهوم المسئولية الآخذ فى التبلور أم لا؟

فالفريق المؤمن بنظرية المؤامرة ذهب إلى تبنى نهج التشكيك فى نوايا رجال الأعمال الحقيقية، كما شكك فى نتائج مثل تلك الاستطلاعات واتهمها بالانتقائية، لما يشوبها من عدم دقة وعدم شمول، ويقف وراءها من أغراض دعائية، منظمة وموجهة من قبل الشخص نفسه. ولما كان يتحرك بصفته الفردية، فإن جهوده لا تحتسب من قبيل الوفاء بالمسئولية الاجتماعية للشركة، كمؤسسة، بل هى لا تتعدى مفهوم الأعمال الخيرية.

ردا على ذلك، أكد فريق آخر أن الوضعية الاحتكارية لمايكروسوفت عالميا، والتصاقها بشخصية مؤسسها جيتس، الشاب العصامى العبقرى، الحامل للقب أغنى أغنياء العالم، جعلت منه رمزا للصناعة ككل. فهو الذى ردد على مدى عقود متتالية مقولة "الرأسمالية المبدعة أو الخلاقة" Creative Capitalism، وهى رأسمالية متوازنة تراعى متطلبات العمال وأصحاب العمل والمستهلك، كما تراعى احتياجات عامة الناس (وهو تعبير طرحه فى مقابل الرأسمالية المتوحشة أو الشركة بلا روح Soulless Corporation) (١٢)، بوصفها تعول بالكامل على قدرة الميكانزم الحر للسوق (تلقائيا ودون تدخل) فى تحفيز الابتكار وتوليد النمو المستدام(١٣). وعليه، فلا يمكن فصل أو تمييز ما قدمه من مساعدات، بمبادرة طوعية، عن الدور الاجتماعى المفترض لشركة مايكروسوفت، فكلاهما وجهان لذات العملة الواحدة.

جاءت النقلة الكيفية، التى ألقت مزيدا من الضوء على موقفه فى يوليو ٢٠٠٨، إبان انعقاد منتدى دافوس الاقتصادى العالمى(١٤)، عندما فاجأ جيتس الحاضرين بإعلان قراره ترك إدارة شركته، ليتفرغ لأعمال الخير والمساعدة فى حل مشاكل الفقراء، فى مجالى التعليم والصحة، مع التركيز بصفة خاصة على هدف التصدى للأمراض المنتشرة فى إفريقيا (الإيدز والملاريا)(١٥). الجديد أيضا أن ذلك العمل سيتم عبر مؤسسة "بيل وماليندا جيتس الخيرية" التى يعود تاريخ تأسيسها إلى عام ١٩٩٤، والتى تبرع لها بنسبة ٥٢٪ من أرباحه. وكانت الجملة الأبرز فى خطابه أنه برغم تفاؤله بحرية آليات السوق، إلا أنه لم يعد يطيق الانتظار، وقد نفد صبره أمام رؤية "العالم لا يتحسن لا بالسرعة الكافية، ولا بالنسبة للجميع"(١٦).

لا تنبع أهمية المسألة فحسب من كونها مفاجأة، أو خطوة غير مسبوقة، فتجربة كل من أندرو كارنجى (١٨٨٩) Andrew Carnegie الذى تبرع بـ ٩٠٪ من أمواله لبناء مكتبات وجامعات للفقراء لتحسين أوضاعهم Carnegie Endowment، وهنرى فورد (١٩١٤) Henry Ford، الذى قرر مضاعفة أجور العمال فى مصانعه بغية تحويلهم من عمال لديه إلى زبائن turning employees into customers، وأسس Ford Foundation وديفيد روكفلر David Rockefeller، رئيس بنك تشيز مانهاتن عام ١٩٦٢، وبول تيودور جونز Paul Tudor Jones، الذى أنشأ مؤسسة روبن هود Robin Hood Foundation لقياس فعالية التبرعات الخيرية باستخدام نفس معايير الكفاءة الاقتصادية .. وغيرهم الذين أنشأوا مؤسسات تقدم المنح الدراسية والتعليمية، وترعى الباحثين -كانت الأسبق زمنيا، وشكلت علامات بارزة لدور رجال الأعمال فى المجتمع الأمريكى وعلى المستوى الدولى. وإنما تكمن أهميتها فيما شكلته من انقلاب جذرى فى توجه جيتس الذى لقب لعقود طويلة بالمنافس الأشرس، وبالإمبراطور والبارون فى عالم صناعات الكمبيوتر وبرامج السوفت وير، كما اعتبر بمثابة الرمز الأبرز للعولمة، بشتى تجلياتها. كما ترجع دلالتها للمثل الذى تضربه، والرسالة الضمنية التى تنطوى عليها، وهى دعوة غيره من مشاهير الأغنياء فى العالم للاحتذاء به، ولو من باب منافسته (على فعل الخير)، وهو على حد تعبيره قد "بدأ بنفسه".

على أية حال، فقد ولد هذا الحدث ردود أفعال شديدة التباين، ما بين متعاطف، ومؤيد، ومعاد، ومعارض، ومشكك.

ردود الأفعال ما بين التأييد والنقد والتشكيك :

أرجع البعض تصرف جيتس لشعور بالذنب، فالشخص الذى احتكر الصناعة، وحارب منافسيه، ورفض السماح لأى شركات أخرى بالتواجد إلى جانبه والحصول على حصة مشاركة له فى السوق، يكفر الآن عن أخطائه ويسعى لتعويض الضحايا(١٧). أما غلاة الرأسماليين، فقد اتهموه بالسعى وراء اكتساب مجد شخصى، وأنه أراد أن يجعل من نفسه فيلسوفا(١٨) على حساب أموال المساهمين. ولم يتوقف عن استغلال مجهود الموظفين والعمال فى شركته، بل اعتمد عليهم فى الاضطلاع بمسئوليات ومهام جديدة تحت شعار الدور الاجتماعى مقابل الأجر نفسه، أى دون أن يكلفه ذلك شيئا، بدليل الشواهد العملية التى تظهر عكس ما يقول. فلو أن رغبته صادقة فى القيام بدور حقيقى، لبدأ من باب أولى بتخفيض الأسعار المرتفعة لمنتجاته، حتى تصبح فى متناول الجميع، أو لأقدم على تثبيت العدد الغفير من العمالة المؤقتة لديه، أو لزاد من أجورهم ... الخ.

كما تساءل آخرون عن سر توجيه اهتمامه لإفريقيا خاصة، فى حين توجد بالولايات المتحدة جيوب للفقر وفئات أحوج كثيرا لمساعدته(١٩). فوطنه وبلاده كان هو الأولى بدوره الاجتماعى، وهو البلد الذى يدين له بما وصل إليه من ثراء وحقق على أرضه من نجاحات. وفى معرض التشكيك أيضا، ألمح البعض لما تمثله إفريقيا من عقبة أمام تطبيق اتفاقية "التريبس" الدولية المتصلة بحماية "حقوق الملكية الفكرية"، فى قطاع صناعات الدواء، وكيف ينعكس ذلك سلبا على مايكروسوفت وينتقص من أرباحها، أى أن اهتمامه بإفريقيا ليس بمحض المصادفة، أو لاعتبارات إنسانية بحتة، بل بدافع المصلحة(٢٠).

انبرى الفريق المضاد للدفاع عن موقف جيتس، المستحق للثناء والتشجيع، متهما أصحاب وجهة النظر السابقة بقصور الرؤية لمايكروسوفت، وكأنها شركة أمريكية فقط، فى حين أنها مؤسسة عالمية، حققت أرباحها بفضل مبيعاتها التى غزت الأسواق فى كل أرجاء العالم، واحتلت مركزا احتكاريا دوليا غير قابل للمنافسة(٢١).

التعليق اللافت، والجدير بالرصد، هو ذلك الذى يعتبر أن كل هذه الجهود لن تغير شيئا، ولن تفلح فى استئصال الفقر من العالم، ما دامت لا تعالج المشكلة من جذورها، بدليل الفشل الذريع للجهود الدولية السابقة، والذى منيت به كافة المنظمات الدولية المانحة بعد عقود طويلة فى بلوغ الهدف نفسه من خلال سياسة تقديم المعونات والمساعدات الدولية، والتى أسفرت عن إهدار الملايين بلا جدوى. إذ يكمن مفتاح إخفاقها فى استمرار نظم الحكم الديكتاتورية والتسلطية، التى يستشرى فيها الفساد بمختلف ألوانه ودرجاته، ويحول دون ذهاب المساعدات لمن يستحقها من الفقراء والمهمشين. الدرس المستفاد أنه ما لم يتم إسقاط تلك النظم والإطاحة بها، ولو بالقوة، وإرساء نظم ديمقراطية حرة نزيهة، فلن تنجح محاولات جيتس وغيره فى محاربة الفقر، حتى لو أنفق ثروته بالكامل. وفى المقابل، انصرف آخرون إلى تأكيد قيمة ما يقوم به جيتس من نشاط اجتماعى، وتوصيف جهوده على أنها تندرج فى إطار "الحرب على الإرهاب وتجفيف منابعه"، حيث يساعد تقليل الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون على تحقيق السلام والأمن للعالم بأسره، ويقضى على سبب خطير من مسببات الإرهاب.

وسيرا على خطاه، فضل فريق آخر من كبار المستثمرين - ومنهم وارين بافيت(٢٢)، ولارى بيج وسيرجى برن (أصحاب موقع جوجل) وجوردن مور(عملاق صناعة الرقائق الإلكترونية وأحد مؤسسى شركة انتل) ... الخ- إبداء التعاون من خلال التبرع بمبالغ مالية تصل للمليارات الدولارات لمشروعات قائمة بالفعل، لمكافحة الفقر، بدلا من تأسيس مشروعات جديدة خاصة، أو تدشين مؤسسات تحمل اسم الشخص وعائلته على نحو ما فعل جيتس(٢٣). واختار هذا الفريق أداء دور اجتماعى والمساهمة فى العمل الخيرى، ولكن بنهج مغاير، أى عبر الاكتفاء بالتمويل، وكان لديه مبرراته فى ضوء افتقار أغلب هؤلاء الأثرياء من رجال الأعمال للخبرة والمعرفة المتخصصة اللازمة لتأسيس مشروعات فى مجال التنمية الاجتماعية، ناهيك عن إدارتها على النحو الأمثل، وإقرارهم بأنهم ليسوا من "محترفى" العمل الاجتماعى، أو ذوى الخبرة والتخصص فى حقل التنمية(٢٤). وليس معنى نجاحهم الاقتصادى فى السوق، وعلى مستوى المشروع الخاص، أنهم قادرون بالمثل على تحقيق نفس درجة الكفاءة، إذا ما انتقلوا للعمل على مستوى تنموى ومجتمعى أشمل.

فى المقابل، وعلى النقيض من الحجة السابقة، رغم وجاهتها، استند رهان دعاة المسئولية الاجتماعية للشركات إلى توافر عنصر الكفاءة وثبوت تحققها لدى رجال الأعمال، بدليل نجاحهم فى السوق، مما يجعلهم أقدر من الحكومات وأجهزتها البيروقراطية (التى ثبت عجزها وفشلها المتكرر) على النهوض بمشروعات اجتماعية ناجحة، وإدارتها بمنطق القطاع الخاص، أى بنفس المهارة التى أداروا بها مشروعاتهم، وبما يضمن أعلى عائد تنموى ممكن، ويقلل الحد الأدنى من معدلات الهدر، والفقد، والفساد، ناهيك عن عدم الكفاءة، وأوجه القصور التى اكتنفت أداء القطاع العام.

نحو ضبط المفهوم وتحديد محتواه :

لا تحمل فكرة المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال طرحا جديدا على المجتمعات الرأسمالية ... سبق أن أثار جدل واسع منذ الثلاثينيات حول الأهداف التى تنشأ من أجلها الشركات، وأصبح من التقاليد الأكاديمية، منذ كان لأستاذى القانون أدولف بيرل Adolf Berle وميريك دود Merrick Dodd السبق فى طرحها لأول مرة.

وفى مطلع السبعينيات، وجه ميلتون فريدمان(٢٥) انتقادات حادة للفكرة على أساس تناقضها مع فلسفة الحرية واقتصاد السوق، محذرا من عواقب وخيمة تترتب على تطبيقها، وأنها قد تفضى إلى تقويض أركان النظام الرأسمالى لأكثر من سبب. وقد ساق فريدمان حججا وجيهة من المنظور الليبرالى للتحفظ الذى أبداه.

الحجة الأولى مفادها أن أقصى دور يمكن إسناده لرأس المال هو التركيز على هدفه الأصلى، وهو الربح والعمل بجدية لتثبيت أقدامه فى السوق، وتحقيق مصلحته الخاصة دون الوقوع فى الفساد. هذا المعيار وحده كافٍ فى حد ذاته، ولا غضاضة على صاحب العمل أن يستهدف زيادة ثروته، فهذا المسلك ليس شائنا ولا يدينه، ولا يقلل من إسهامه فى التنمية والنهوض بالاقتصاد، وخدمة الوطن، من خلال دوره الأصيل كمستثمر، وأن شغله بأمور أخرى ليست فى صميم اختصاصه الاقتصادى هو تشتيت لذهنه وتبديد لدوره.

ومن النماذج التاريخية البراقة والمشرفة رائد الاقتصاد المصرى الحديث طلعت حرب، الذى وظف استثماراته ونجاحه كرجل أعمال فى بناء قاعدة وطنية للصناعة والبنوك والعديد من المشروعات، فهو مؤسس بنك مصر، واستوديو مصر، وشركة مصر للطيران، وشركة الأقطان. وكان هدفه تخليص الاقتصاد الوطنى وتحريره من الهيمنة الأجنبية وسيطرة الاحتلال البريطانى وبناء قلاع صناعية وطنية ركيزة لاستقلال الاقتصاد المصرى. ومن النماذج المعاصرة أصحاب المشروعات الصناعية فى المدن الجديدة مثل: ٦ أكتوبر، والعاشر من رمضان، والعبور، وبرج العرب .. وغيرهم الذين يسهمون بالصناعة والتصدير، وتعمير المدن الجديدة.

ومن ناحية ثانية، فلا يجوز تحميل الفرد الواحد بمسئولية تحرى المصلحة العامة للمجتمع بأسره، لأنه لا يمكن بلوغ الغايات الجماعية بآليات فردية خاصة، لاسيما وهى غير قائمة فى تشكيلها على الانتخابات، فكيف يتسنى لها تحديد كنه الصالح العام، وليست لها أية صفة تمثيلية؟(٢٦). والمسئولية الاجتماعية التى تقتطع جزءا من الأرباح هى شكل من أشكال الضريبة غير المباشرة الإضافية (وكأنها إتاوة) التى يدفعها رجل الأعمال، طواعية أو مضطرا، (هل يدفعها قبل أم بعد دفع الضريبة المباشرة الأصلية؟) بما يخالف أصول الديمقراطية التى ترتكز على مبدأ "لا ضرائب دون تمثيل" كحجر زاوية. ففرض الضرائب هو بالأساس وظيفة سيادية تحتكرها الدولة، وهو مناط الاختصاص الحكومى. وتصرف رجل الأعمال معناه -فى نظر فريدمان- أنه جعل من نفسه مشرعا ومنفذا وقاضيا فى آن واحد، وأنه وضع نفسه مكان البرلمان المنتخب بما يتناقض مع قاعدة الفصل والتوازن بين السلطات.

يضاف إلى ذلك أن صاحب العمل ومديره تقع عليه بالفعل

التزامات أخرى تجاه المساهمين معه في الشركة أو حملة الأسهم، والذين لا يجوز الإضرار بمصالحهم، وغير مسموح لمدير الشركة التصرف في أموالهم على هواه. وببساطة فالسؤال هو: من سيدفع الحساب ومن يتحمل سداد الفاتورة؟

يفترض السيناريو الواقعي استحالة تضحية صاحب رأس المال بثروته، فهو لم يؤسس المشروع ليخسر أمواله، ولذا فالأرجح أنه سيتجه لتحميل طرف آخر بالتكلفة، وسيقع اختياره على الطرف الأضعف وهو: إما العمالة المشتغلة لديه (بالانتقاص من أجورها أو الإجحاف بحقوقها ..)، أو المستهلك طالب السلعة أو متلقي الخدمة (برفع السعر أو تخفيض الجودة). وفي غيبة الضوابط التشريعية، والأطر النقابية والتنظيمية الفعالة التي تحفظ حقوق هؤلاء (نقابات عمال وجمعيات حماية المستهلك)، يسهل على صاحب العمل التظاهر بأداء "مسئوليته الاجتماعية" على خير وجه، دون أن يكلفه ذلك الكثير. غير أن المعضلة التي يجابهها هي تطور معايير الجودة العالمية التي يتم على أساسها منح شهادات الأيزو، اللازمة لبقائه في السوق، والأصعب أنها باتت تدخل الوفاء بحقوق العمال ضمن مؤشرات تقييم أداء الشركات. ففي ظل تطور المجتمع المدني العالمي، يجد صاحب المشروع نفسه محاصرا، لا يستطيع الإضرار لا بحقوق العمالة، ولا بجمهور المستهلكين، ولا بحملة الأسهم من شركائه.

علاوة على ما سبق، فالدخول في الجوانب التفصيلية والانتقال إلى مرحلة التطبيق يكشفان عن مزيد من التعقيد الذي يلقي بظلاله على مفهوم المسئولية الاجتماعية، فهو يفترض أن صاحب رأس المال لديه تراكم من الخبرة الفنية المتخصصة في مجال العمل الاجتماعي، ومطلوب منه الإلمام بترتيب الأولويات التنموية على أجندة المجتمع والمفاضلة بينها (وتلك وظيفة أساسية وسلطة تقديرية من اختصاص الدولة أولا والمجتمع المدني ثانيا)، وأن يتولى تخصيص الموارد وينوب عن الدولة في ضبط إيقاع السوق. وهو من منظور الاقتصاديين يقفز من مستوى الاقتصاد الجزئي إلى مستوى الاقتصاد الكلي. فإذا اختار تخفيض السعر لتحجيم معدلات التضخم، فعليه أن يجري من الدراسات ما يساعده في تحديد نسبة التخفيض الفعالة، وأنى له أن يضمن أن تأتي بنتائجها المرجوة، وهو لا يعمل وحده في السوق؟، فهناك منافسون قد لا يتخذون نفس الخطوة وليس في مقدوره محاسبتهم. وإذا اختار نمط إنتاج صديق للبيئة (مثال المزارعين المحليين في أمريكا اللاتينية والكاريبي الذين يتلقون دعما من شركات المواد الغذائية يساعدهم على تحسين نوعية محصول نوع من الحبوب يزرع محليا بدون استخدام مبيدات أو مخصبات كيماوية، وهو ما أسفر عن زيادة الطلب العالمي على هذه الحبوب بما يعني تحقيق مزيد من الأرباح، أي أن المشروع عاد بالنفع على كلا الطرفين: المزارعين والشركة)(٢٧).

فهو سيحتاج بالضرورة للاستعانة بجهاز فني متخصص، ولطلب المشورة من أهل الذكر والباحثين وخبراء البيئة الأدرى منه بمشاكلها، والذين أجروا دراسات علمية دقيقة حول مصادر التلوث، خلصت إلى اقتراح توصيات بأفضل البرامج للحد منها، وبناء عليها تقوم الشركات بمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن نشاطها على أساس إدارة المخاطر. وإلى جانب خدماتهم البحثية والاستشارية، يمكن لهؤلاء الخبراء تدريب الموظفين والعاملين بالشركات على تطوير أساليب الإنتاج، بغية تحسين البيئة، وتوليد عائد اجتماعي تنموي أكبر ... الخ(٢٨). وإذا كان القرار تشغيل العاطلين غير المؤهلين بعد تدريبهم، فالسؤال سيدور حول المقابل الذي سيدفعه لهم، وكيف يتفادى الاصطدام بالنقابات بشأن التزامه بالحد الأدنى للأجور؟ وكيف تستقيم له معادلة قبول مستوى أقل من المهارة والإنتاجية مع الاحتفاظ بالسعر (ومن ثم هامش الربح) ثابتا؟ بيد أن كل الإشكاليات المحيطة بالتنفيذ لا تدحض مغزى الفكرة وصحتها في حد ذاتها، بقدر ما تلفت الانتباه لأهمية إحاطة عملية تطبيقها بالضمانات والضوابط الواجبة.

فالحديث عن المسئولية الاجتماعية للشركات يسلط الضوء على ضرورة صياغة وتطوير حزمة من التشريعات وتهيئة البيئة القانونية المناسبة التي تكفل توجيه وتنظيم جهود رجال الأعمال، وتضمن توظيفها في خدمة المجتمع، وتحيطها بضمانات الكفاءة والنزاهة والمصداقية، كما توفر للشركات المحفزات القوية من إعفاءات وتسهيلات وتيسيرات ضريبية وامتيازات تشجعها على الانخراط في مشروعات ذات مردود اجتماعي، يتوازن مع عائدها الاقتصادي، وكلها مهام "سياسية" تقع في جوهرها على كاهل الدولة بالأساس، بل ويكفي أحيانا مجرد قيام الدولة بتذليل العقبات البيروقراطية التي تشكل عائقا أمام الشركات المهتمة والراغبة في المساهمة في حل مشاكل الحياة اليومية للناس، والتخفيف من المعاناة الاجتماعية.

الإشكاليات التي تحيط بإجراءات التنفيذ تفرض نفسها وتبرز على السطح في حالة صدق النوايا المحركة لرجال الأعمال، وتوفر الرغبة الحقيقية لديهم في النهوض بالمسئولية الاجتماعية عن اقتناع مبدئي (التزام وواجب وطني أو كفرض ديني من باب التكافل الاجتماعي، وأداء فريضة الزكاة (أحد أركان الإسلام) أو من قبيل العمل الأشبه بالأوقاف الخيرية، ويكون الدافع إنسانيا أو عقيديا أملا في الثواب ودخول الجنة ... الخ). ذاك سيناريو تشوبه المثالية واليوتوبيا الأفلاطونية إلى حد بعيد، ويتغافل عن ضرورة التفريق بين العمل الخيري كتطوع ذاتي لا يحاسب عليه سوى الضمير، والمسئولية الاجتماعية كالتزام يقتضي وجود آليات لمساءلة الطرف المقصر.

يكشف الكثير من المراقبين الذين يرصدون سلوك رجال الأعمال في المجال العام عن وجه آخر له يزخر بملامح التناقض. فبرغم النوايا الطيبة لدى البعض، قد لا تحقق مبادراتهم في هذا الاتجاه العائد المنشود، إذ تنقصهم الخبرة، أو المعلومة، ويحتاجون إلى الإرشاد والتوجيه (لأن مجال العمل الاجتماعي ليس مجالهم الأصلي)، كما يفتقرون للأطر التنسيقية، ولذا تشوب جهودهم، حتى لو كانت صادقة، سمات التخبط والعشوائية.

منطقة أخرى شائكة تحيط بالمسئولية الاجتماعية إذا تم تسييسها، مثل المساهمة في مشروعات خيرية واجتماعية تنموية تحت رعاية الأسر الحاكمة وقرينات الرؤساء أو الأمراء(٢٩) والأميرات. من أحدث الحملات حملة "دبي العطاء" التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، في سبتمبر ٢٠٠٧، والتي تسعى للقضاء على الجهل والأمية، من خلال إتاحة فرصة

التعليم لأكثر من ١٢٥ مليون طفل حول العالم، حرموا من حقهم في التعليم والرعاية الصحية والخدمية. إذ يوفر غطاء الرعاية الرسمية الثقة، ويضمن تجاوب رجال الأعمال، وهو ما حدث حتى بالنسبة للأجانب منهم. ولكن العيب الأساسي يكمن فيما يشوب هذا من احتمال السعي وراء الأضواء والشهرة، والصخب الإعلامي، أو تجنب التعرض للابتزاز والتشهير على يد وسائل الإعلام.

وفي أحيان كثيرة، قد يحدث نوع من المنفعة المتبادلة بين رجال الأعمال والنخب، فكل من الطرفين يدعم الآخر ويعزز شرعيته. وهي في أغلب الأحوال، سيترتب عليها امتيازات عديدة ومجزية لرأس المال، تأتيه في صورة إعفاءات ضريبية، أو جمركية، أو تسهيلات ائتمانية، أو تمليك لأراضي الدولة بأسعار زهيدة، أو مجانا أو فترات سماح طويلة وممتدة ... الخ. وقد يحصل رجل الأعمال على هذا المقابل بشكل مشروع وفي النور، لأنه متضمن في التشريعات الاقتصادية وقوانين الاستثمار ولوائحه، وقد يحصل على المزيد في صورة استثناءات (خارج القانون) تقع في معظم الأحوال في دوائر الشبهة والفساد.

رصد حركة رجال الأعمال على المسرح السياسي، ودخولهم معترك الانتخابات وتطلعهم لعضوية البرلمان(٣٠) أملا في الحصانة أو الوجاهة، والذي اقترن في واقع الممارسة بالفساد والإفساد، وأضر بسلامة العملية الانتخابية ونزاهتها -يزيح أيضا الستار عن محاولة البعض من رجال الأعمال استخدام فكرة المسئولية الاجتماعية مطية لتحقيق طموحات سياسية، وأنه كثيرا ما يجري توظيفها لضرب أكثر من عصفور بنفس الحجر الواحد، وفي خدمة أغراض الدعاية في الحملات الانتخابية (فهي إحدى صور شراء أصوات الناخبين أو التقرب إلى السلطة فيما عرف بظاهرة "زواج الثروة بالسلطة". والمتابع للإنفاق البذخي على الانتخابات، يلتقط حالة من التكالب، والتهافت، والتسابق المحموم بين رجال الأعمال للوصول إلى البرلمان) بما يكشف عن أن التورط في ممارسات الفساد لا ينحصر في دوائر اللعبة السياسية فحسب، وإنما قد يمتد ليشمل المجال العام برمته.

خطاب المسئولية الاجتماعية قد يمثل في حد ذاته غطاء لألوان شتى من الفساد، لاسيما إذا كان خطابا تضليليا يخدع ببريقه الأخاذ المخاطبين به، وهو لا يزيد على ثوب الراهب أو القناع Mask الذي يرتديه الأشخاص في الحفلات التنكرية ليختفي وراءه نشاط إجرامي يوقع صاحبه تحت طائلة العقاب القانوني، وحتى لا ينكشف الوجه الحقيقي القبيح للبيزنس. فتجارة المخدرات والسلاح والرقيق الأبيض والمضاربات المالية والممارسات الاحتكارية ... وغيرها من أشكال الجريمة، تترافق مع مشروعات اجتماعية وخيرية، وإسهام في برامج تنموية فيما يعرف اليوم، وعلى المستوى الدولي، بغسيل الأموال القذرة.

كل هذه الظواهر من سوء استغلال للفكرة وتستر وراء الشعار البراق بصفها "ميلتون فريدمان" بحالة انفصام وازدواج الشخصية (الشيزوفرينيا) التي تطفى على طبيعة عدد لا يستهان به من رجال الأعمال وتظهر في خطابهم. وهي ظاهرة مرضية تتجلى بأخطر أعراضها في انفصال القول عن الفعل. ووقوع أغلب هؤلاء في تناقض مع الذات ومع كل مـا ترتكز عليه مجتمعاتهم من أسس اقتصاد السوق الحر والديمقراطية التمثيلية. والمفارقة الطريفة أن تشدق بعضهم بالحديث عن "المسئولية الاجتماعية" ينطوي ضمنيا على إدانة للبيزنس، ويكرس من الصورة الذهنية السلبية السائدة لدى الرأي العام (وعبر الوسائل الإعلامية) لرجل الأعمال وللمشروع الخاص الهادف للربح، ولكل ما هو بيزنس، بوصفه عملا شريرا وغير أخلاقي بطبعه، ولذا يتعين التصدي له وتقييده، أو ذنبا وخطيئة يجب على مقترفها التكفير والاعتذار عنها.

ومع الدخول في حقبة العولمة الرأسمالية، عادت الفكرة لتطل برأسها من جديد، واكتسبت رواجا وقبولا أوسع في أوساط الاقتصاديين، وفي أروقة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجالات التنمية. وتوالت على أثر ذلك الاجتهادات البحثية في سبيل صقل المفهوم، وضبطه، والتوصل إلى تحديد أدق لمحتواه.

دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز الفكرة والترويج لها :

وكان لوسائل الإعلام دور محوري في تبني الفكرة والترويج لها، حيث وضعتها ضمن معايير التقييم التي يتم على أساسها ترتيب الشركات بحسب درجة الثقة فيها، من وجهة نظر الجمهور المشارك، في استطلاعات الرأي، جنبا إلى جنب مع المعايير التقليدية الأخرى كالأداء المالي، وبيئة العمل، والجوانب الأخلاقية ... الخ.

وجاءت النتائج لافتة، إذ اتضح ارتباط التحسن الملحوظ في مركز إحدى الشركات وقفزها إلى مرتبة أعلى على القائمة بحملة دعائية حول البرامج المقدمة من جانبها لمساعدة المحتاجين، والتي أعقبت مباشرة أزمة واجهتها الشركة بسبب انكشاف عيب خطير في أحد منتجاتها واضطرارها إلى سحبه من السوق، مما كان من شأنه إلحاق أشد الضرر بسمعتها، لولا ما أسرعت بتقديمه من نشاط اجتماعي (على سبيل التعويض)(٣١).

وعلى النقيض، سقطت شركات أخرى أو حتى قطاعات بأكملها كالسيارات، والطيران، والطاقة، والخدمات المالية، والدواء، والتبغ في ذيل القائمة، حيث فقدت ثقة الجمهور لعدم مراعاتها للمعايير الأخلاقية.

بطبيعة الحال، فإن قيام الصحف -على نحو ما تفعل صحيفة "وول ستريت"- بنشر نتائج هذه الاستطلاعات بصفة دورية منتظمة يدفع الشركات للتعقيب، وللدفاع عن نفسها، برغم حرصها على نفي كل ما ينسب إليها من أوجه قصور، تتعلق بالنواحي الأخلاقية. لكن فائدة مثل هذه الاستطلاعات تتمثل في تعزيز مفهوم "المسئولية الاجتماعية" من خلال إكسابه لمزيد من الاعتراف، كمعيار لتقييم الأداء، وكأحد أبعاد التنافس بين الشركات، وهو ما يتأكد لاحقا فيما تبديه تلك الشركات من اهتمام بالغ بإظهار امتثالها لتلك المعايير، والإسراع بتصحيح مسارها تجاه المجتمع (المحلي أو القومي أو العالمي).

ضغوط الإعلام وتجاوب الشركات، على هذا النحو، شكلا ملمحا من ملامح تطور مفهوم "المسئولية الاجتماعية"، باعتبارها منوطة بالشركات، وليست مجرد اجتهاد تطوعي فردي يتوقف في

أدائه من عدمه على الوازع الداخلى النابع من ضمير مدير الشركة أو أخلاقيات صاحب المشروع، وهو ما يستتبع تخويل المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام سلطة الرقابة والمراجعة والمحاسبة. فبمرور الوقت، أضحى البيزنس موضعا "للمساءلة" عن المحتوى الاجتماعى لدوره، وما يتمخض عنه نشاطه الاقتصادى من نتائج مستقبلية وآثار بعيدة المدى، بالنسبة للأجيال القادمة. ولم يعد يكفى للحكم على الشركات الاستشهاد بقوائم الأرباح المالية، كمقياس وحيد(٣٢)، وهو ما انعكس على مجموعة من مواثيق الشرف، أصدرتها الشركات التى راحت تؤكد سعيها لمراعاة المضمون القيمى والأخلاقى يدا بيد مع الثروة الاقتصادية كأهداف محورية، وأن غايتها النهائية، وهى تعظيم العوائد الربحية، Make money لا يجوز أن تضر باعتبارات التنمية المستدامة، أو تأتى على حسابها. وهكذا، تراوحت الخبرة الغربية للأخذ بمبدأ المسئولية الاجتماعية ما بين العمل التطوعى الفردى الشخصى، والالتزام المؤسسى، وكثيرا ما جنحت للمزج بينهما.

صعود دور الشركات عابرة القوميات .. دلالات الخبرة اليابانية(٣٣):

فى اليابان، اكتسبت الفكرة فى وقت مبكر ومنذ بدء تبنيها بطابع مؤسسى واضح، كما ترسخت مشروعيتها كمبدأ ملزم لجميع الشركات، كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة. وبهذا توافر لها ركن حيوى من أركان الفعالية، وهو العمل المؤسسى المنظم، علاوة على الطابع الجمعى الذى يفترض تعزيز التعاون بين أكثر من شركة للعمل بروح الفريق فى توفير خدمات وإقامة مشروعات غير ربحية تعود بفوائدها على المجتمع ككل. وبطبيعة الحال، فمثل هذا الجهد الجماعى المشترك يثمر عائدا يفوق كثيرا فى نفعه التنموى ما تفرزه الجهود الفردية المشتتة، المبعثرة فى كل اتجاه كالجزر المنعزلة، والتى قد تفقد بوصلتها، فيضيع أثرها هباء، دون تغيير يذكر(٣٤).

ردت الدراسات سر هذا التطور الفريد للشركات اليابانية، لكونه تم تحت تأثير جملة من العوامل المتضافرة داخليا وخارجيا. فالفضل فى طرح فكرة المسئولية الاجتماعية، لأول مرة، ينسب لأصحاب العمل أنفسهم، وبمبادرة من إحدى منظماتهم "الجمعية اليابانية لمديرى الشركات التعاونية".

"National Assembly of Keizai Doyukai". وهو ما اقترن بتفرد الخبرة اليابانية بالنموذج التشاركى (الإدماجى) للمشروعات الاقتصادية. فتلك الجمعية هى التى أطلقت الدعوة للشركات للمساهمة فى تحرى الانسجام والتوافق بين الاقتصاد والمجتمع، مع انتقاد السعى لتحقيق الربح، باعتباره الهدف الأوحد لأى مشروع، أو الشغل الشاغل لصاحب رأس المال، وتأكيد ضرورة العناية بأهداف أخرى اجتماعية وتنموية تصب فى الصالح العام للمجتمع (وليست حتما على حساب مصلحة صاحب المشروع، بل ربما تأتى لصالحه أيضا).

أما خارجيا، فقد عرض ازدياد حجم الاستثمارات المباشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية، الشركات اليابانية الكبرى العاملة فى البيئة الأمريكية لضغوط عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وجمعيات حماية المستهلك، وغيرها من هيئات المجتمع المدنى وجماعات الضغط (اللوبى) التى تزخر بها الساحة الأمريكية، وتفسح لها مكانة محورية.

ولما كانت الشركات اليابانية تفتقر فى البداية إلى خبرة تؤهلها للتعامل مع مثل هذه الضغوط، والتى كانت بمثابة ظاهرة جديدة عليها، إذ كادت البيئة اليابانية "الأم" تخلو من منظمات مماثلة، فقد اضطرت إلى تأسيس وحدات إدارية خاصة لدراسة تلك الظاهرة، واقتراح التوصيات بأفضل سبل التعامل معها، والرد على حملاتها. وبمرور الزمن، تحولت الشركات اليابانية لاعتبار تلك الوحدات آليات مؤسسية للنهوض بمسئولياتها، وخصوصا فى مجال حماية البيئة، لاسيما مع نمو حجم استثماراتها الدولية وامتداد نطاقها لتغطية مساحات أوسع فى شتى أنحاء العالم، حتى أضحى لها إسهام اجتماعى، وبرامج تنموية فاعلة فى كثير من بلدان آسيا وإفريقيا(٣٥).

فتحت تلك الشركات اليابانية الكبرى، التى أخذت فى التوسع عبر حدود الدول القومية (مثل سونى - تويوتا)، ملف البيئة ومشكلاتها، لاسيما وأنها أعطت درسا مستفادا، وضربت مثالا على حسن التعامل مع الكوارث وسرعة التحرك وقت الأزمات، فأظهرت قدرة فائقة على مواجهة سلسلة من الكوارث الطبيعية، بدءا من الزلازل والبراكين، وانتهاء بتسونامى. وتميزت عن الإجراءات البيروقراطية والتدابير الحكومية بالسرعة والمرونة فى التحرك الفورى (فيكفى أن يتخذ المدير قرارا بالتدخل)، فى حين يغلب البطء على التحرك الرسمى، ويستغرق صانع القرار فى أى نظام ديمقراطى برلمانى وقتا أطول، حيث يحتاج إلى المرور عبر آليات ومراحل متعددة (تشريعية وتنفيذية وبيروقراطية) تفرضها هياكل التعددية المؤسسية والسياسية قبل إصدار قراره. ولذا، أثبتت الشركات والمشروعات فعالية أكبر من الحكومات فى إدارة الأزمات الطارئة والتصدى للحوادث (الكارثية) الملحة.

وتحت مفهوم الديمقراطية الصناعية، تأسس "اتحاد اليابان لأصحاب الأعمال" ليختص بالعلاقة بين أصحاب العمل والعاملين، ويترجم حقوق المشاركة فى رسم ومتابعة السياسات العمالية والصناعية، ويهتم بالرعاية الصحية للعمال، ويدعم مواقفهم فى حالة نشوب نزاع مع السلطة حول سياسات الرعاية الصحية أو نظام المعاشات. ومع هذا، يحرص الاتحاد على تجنب الدخول فى صدام مباشر مع الدولة، مما يشكل قيدا على دوره فى تبنى قضايا العمال(٣٦).

ومن ناحية أخرى، كانت منظمات حماية البيئة فى اليابان من أولى القوى الفاعلة فى المجتمع المدنى التى مارست الاحتجاج على تجاوزات الصناعات الضارة بالبيئة، وكانت وراء الكشف عن تسبب بعض الصناعات فى انتشار التلوث والأمراض. واعتمدت العمل عبر محورين: الضغط على الحكومة والحزب الحاكم من أجل إصدار التشريعات البيئية، وفرض الضوابط القانونية الملزمة على الشركات. بينما انصبت جهودها فى المحور الثانى على مخاطبة الشركات الصناعية ذاتها، واستطاعت إجبارها على دفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين. وبعد جولة من تبادل الاتهامات مع الشركات، التى وصفتها بترويج ادعاءات كاذبة،

ومحاولة ابتزازها للحصول على تمويل، أثبتت تلك المنظمات مصداقيتها، عندما رفضت قبول عروض الشركات من التبرعات المالية (بهدف إسكاتها أو تخفيف لهجة الهجوم عليها)، رافعة شعار "فقراء لكن شرفاء"، واستمرت على عهدها في رصد الأنشطة الملوثة للبيئة وتسجيلها في تقاريرها بكل حيدة ونزاهة.

وبرغم ما تفرضه الحكومة اليابانية ذاتها عبر تشريعاتها من حدود مقيدة لمبالغ التبرعات التي تدفعها الشركات للمنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح، إذ وضعت لها سقفا منخفضا لا يتعدى ١٢٥,٠٪ من رأس المال أو ١,٢٥٪ فقط من الأرباح السنوية، فقد شهد عقد التسعينيات صعودا في حجم التبرعات وصل إلى قرابة أربعة ملايين ين سنويا، بعدما أثبتت هذه المنظمات فعالية في مواجهة أزمة زلزال عام ١٩٩٥.

يمكن، في ضوء ما سبق، استخلاص طبيعة العلاقة المتذبذبة بين الشركات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية في اليابان من جانب، والمجتمع المدني الذي يعمل في مجالات البيئة والخدمات المجتمعية من جانب آخر(٣٧)، وكيف أنها تراوحت بين الشد والجذب. فتارة، يسودها الخلاف والتصادم، وتارة يسودها التعاون. بيد أنها في تطورها العام تتجه نحو مزيد من التقارب والشراكة في مجال خدمة المجتمع. كما تكشف الخبرة اليابانية عن دور حيوي مستمر للدولة التي أمسكت في قبضتها، ولو بشكل غير مباشر، كافة خيوط التحكم في مسار تلك العلاقة وتوجيهها. ولذا، فتطور اتجاه قطاع الأعمال نحو الاعتراف بمبدأ "المسئولية الاجتماعية"، وتعميمه على كافة الشركات، بغض النظر عن حجمها، كبيرا كان أو صغيرا، إنما جاء محصلة لجهود مشتركة لكل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني غير الربحية في اليابان.

*** خبرة الأمير الوليد بن طلال (٣٨) :**

في الميدان الثقافي للوليد بن طلال، علاوة على نشاطه الإعلامي عبر قنوات روتانا، التي تصنف في إطار الإعلام الترفيهي، مساهمات تصنف في خانة العمل الاجتماعي والخدمة العامة التي تأخذ طابعا دوليا متصاعدا في عصر العولمة، حيث افتتح مركزا للتفاهم الإسلامي - المسيحي في جامعة جورج تاون، بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة المملكة، وهي مؤسسة مستقلة (استقلالا تاما عن شركة المملكة القابضة التي يرأس الأمير الوليد مجلس إدارتها وتديرها الأستاذة منى أبو سليمان). وكان قد أعلن عام ٢٠٠٥ عن تقديم هبة قيمتها ٢٠ مليون دولار لصالح الجامعة بواشنطن لدعم توسعة المركز الذي يهتم بالدراسات الإسلامية وبالعلاقات بين الأديان، أخذا في الاعتبار أنه بناء على تلك المساهمة، تم تغيير اسم المركز إلى مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي - المسيحي.

وقد شهد عام ٢٠٠٨، وخلال نفس رحلته إلى واشنطن، تدشين الأمير مركز الأمير الوليد للتراث في مقر اللجنة الأمريكية - العربية ضد التفرقة ADC، وذلك عقب تبرعه عام ٢٠٠٥ بمبلغ مليونين ونصف مليون دولار لصالح اللجنة لتمويل شراء مقر دائم لها في العاصمة واشنطن. وكانت اللجنة قد سبق أن قدمت للأمير جائزة الإنجاز العالمي بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيسها، وهو ما شكل مناسبة لإعلان الوليد عن تبرعه.

وفي السياق نفسه، قدمت المؤسسة تبرعا إضافيا بقيمة ٥٠٠ ألف ريال لدعم مؤتمر يشجع الحوار بين الأديان في واشنطن والذي يقدم من خلاله برنامج الحرية الدينية. وهدفه حماية حقوق الحريات الدينية لسكان واشنطن والمدن المجاورة، علما بأن المؤتمر المذكور قد تأسس عام ١٩٧٨ بهدف دعم الحوار والتفاهم بين الأديان، وترسيخ قيم التماسك والعمل معا لدعم الوحدة الوطنية (المقصود تماسك الأمة الأمريكية)(٣٩).

علاقة العالم الإسلامي بالعالم المسيحي وبالولايات المتحدة وتأكيد الحوار كمضمون ومحتوى لتلك العلاقة، بدلا من الصدام أو الصراع، غاية بالغة الأهمية والإلحاح في حقبة العولمة، وفي ضوء الحساسية والحرج المتصاعد الذي يكتنف تلك القضية في حقبة ما بعد ١١ سبتمبر، والهجمة الشرسة على الإسلام والمسلمين تحت مظلة الحرب على الإرهاب.

ونشاط الوليد في هذا المقام، وإن أتى في سياق "رد الفعل"، إلا أنه عمل يتم على المستوى الحضاري للأمة ككل، ولا يندرج فقط في إطار المعنى الضيق للمسئولية الاجتماعية، فهو لا يخلو، برغم مظهره الثقافي، من مقاصد شرعية وأهداف سياسية واقتصادية أبعد مدى.

تنوع النماذج العالمية .. رواج المبدأ والدروس المستفادة :

أوردت مجلة "الأهرام الاقتصادي" في تحقيق لها أسماء عدد من رجال الأعمال في العالم الذين انخرطوا في ميدان العمل الاجتماعي، كالملياردير الآسيوي لي كاشينج، وهو أغنى رجل في هونج كونج، ويمتلك شركات اتصالات وعقارات، وقد تعهد بالتبرع بثلث ثروته للمؤسسة الخيرية التي أنشأها لتعمل في مجالات الرعاية الصحية والتعليم (التركيز في مراحل التعليم الأساسي والابتدائي يأتي على حساب وفي مقابل عدم الاكتراث بالجامعات ومراكز الدراسات والبحث العلمي) والخدمات الثقافية. ورجل الأعمال الهندي أزيم برمجي، الذي خصص جزءا كبيرا من ثروته لدعم التعليم في بلاده. كما قدم أغنى رجل في روسيا، رومان ابراموفيتش، مليار دولار لبناء المدارس والمستشفيات في إحدى مناطق روسيا الفقيرة وأصبح حاكما لها(٤٠).

وفي المكسيك، تبرع كارلوس سليم، صاحب أكبر شركات الاتصالات، بمليارات الدولارات في مجالي الصحة والتعليم.

وفي تركيا، تبرع أوزوجين، مؤسس فاينانس بنك، بنسبة ثابتة تقدر بـ ٢٪ من دخله الصافي شهريا منذ عام ٢٠٠٠ لبناء مدارس ابتدائية في أحياء تركيا الفقيرة، وبهدف بناء مائة مدرسة بحلول عام ٢٠١٠. وفي باكستان، أنشأ أغاخان مؤسسة باسمه ومركز باكستان للعمل الخيري

Pakistan Centre for Philanthropy (PCP)

الملحوظة الأولى الجديرة بالتنويه هي تلك العصامية التي

ميزت هذا الجيل الجديد من رجال الأعمال، كملمح مشترك، إذ اجتمعت فيهم صفات رجل الأعمال بمعنى الكلمة من أكثر من ناحية، فراكموا ثرواتهم بكفاحهم وليس بالميراث. والراصد لمجالات النشاط والاستثمار التى انخرطوا فيها، يسجل لهم أخذ المخاطرة والمبادرة والتجديد والابتكار، وهى أهم مقومات المنظم الناجح Entrepreneur بالمفهوم الكلاسيكى.

بيد أنه فى مقدمة الأسماء التى أعطت نموذجا براقا ومثالا رائدا هو محمد يونس، مؤسس ومدير بنك جرامين ببنجلاديش منذ عام ١٩٧٦، والذى اتجه لإقامة نوع مبتكر من الأنشطة الاجتماعية لمساعدة فقراء الريف على التخلص من مصيدة الفقر(٤١)، فكان وراء رواج فكرة "القروض الصغيرة" الميسرة بالحد الأدنى من الشروط وبدون ضمانات وانتشارها فى جميع أنحاء العالم كحل جذرى لمشكلات الفقر (ومنحها للمتسولين أملا فى تحسين ظروفهم، وعملا بمبدأ علمنى الصيد ولا تعطنى سمكة)، وحصل عن استحقاق على جائزة نوبل للسلام. ورغم أنه رفض تصنيف البنك كشكل من أشكال المسئولية الاجتماعية، إذ يعتبره مشروعا اجتماعيا أصيلا، وليس قسما فرعيا أو وحدة مكملة لمشروع اقتصادى بالأساس، فإن تجربة البنك أفرزت دروسا وخبرات متبادلة فى استطاعة رجال الأعمال الاسترشاد بها، وتكرارها (كل فى مجاله)، ويمكن للباحثين دراستها تحت عنوان "المسئولية الاجتماعية".

وهكذا، فقد تبين من حصيلة التجارب المتعددة أن المردود التنموى للنشاط الاجتماعى يحتاج لتعظيمه إلى مقومات وشروط أهم كثيرا من مجرد التمويل.

على أية حال، يفرق الدارسون بين اتجاهين فى هذا المجال، الأول ساد التجربة الأمريكية والأوروبية التى تبنت معيار "موقع العمل" Workplace Criteria كركيزة للمسئولية الاجتماعية، حيث تأخذ صورة وفاء المصنع أو الشركة أو الوحدة الإنتاجية باشتراطات الظروف الصحية فى مكان العمل، وتوفير ضمانات الأمان والأمن للعاملين، وتضع على العاملين فى المقابل التزاما بسرية وخصوصية المعلومات (سر التركيبة) وبمعايير الجودة فى الأداء. ومع ارتفاع نبرة أنصار ملف (الجندر)، أضحت المساواة النوعية والفرص المتساوية Equality of Opportunity للعاملين -رجالا ونساء- من بين معايير تقويم الأداء لدى الشركات.

الاتجاه الثانى الغالب على الخبرة اليابانية يميل إلى وضع المساهمة فى حل مشكلات البيئة فى بؤرة الاهتمام كركيزة لاختبار المسئولية، ويتجه لاعتماد مدلول أوسع لها يخرج بها عن نطاق موقع العمل، سواء كان مصنعا أو شركة ليمتد إلى المنطقة أو الإقليم أو البيئة المحلية المحيطة، كما يشمل الوفاء باعتبارات الصحة والأمان للمستهلك، بوصفها قواعد صارمة(٤٢).

ومع استمرار التطور فى اتجاه الشركات الكبرى العالمية نحو التكتل(٤٣) لتأسيس تحالفات استثمارية ضخمة، كان من الوارد أن تندمج الشركات اليابانية مع نظيراتها الأوروبية والأمريكية لبناء كارتلات عملاقة، وهو ما انعكس على مفهوم "المسئولية الاجتماعية" الذى تم تضمينه والنص عليه فى اتفاقيات الاندماج المبرمة، فاتجه -لا غرو- نحو مزيد من الاتساع.

على أية حال، فبرغم تباين الاتجاهات بشأن التعريف، فهى تكاد تتفق على جوهر واحد مفاده دمج فكرة المسئولية الاجتماعية فى صلب عملية الاستثمار ذاتها، بحيث لا يعمل المشروع (الشركة أو المصنع) من أجل تعظيم الربح وحده، أى انتظار العائد المادى، وإنما يدرج الأهداف الاجتماعية جنبا إلى جنب، وبالتوازى، مع أهدافه الاقتصادية، ويحتسب النجاح فيها كجزء لا يتجزأ من إجمالى مكاسبه(٤٤) (تبنى معنى أوسع للعائد يشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية).

فالمسئولية تعدت دورها كمهمة تكميلية فى الشركات الخاصة، يقدم عليها أصحابها بحسهم الفردى وبدوافع أخلاقية، لتصبح جزءا لا يتجزأ واتجاها واضح المعالم محدد الأهداف يتم إدماجه (إدماج حقوق الإنسان أو حقوق العمال أو حقوق المرأة أو الطفل ... الخ) فى صميم برامج الشركة وفى قلب خططها التوسعية (السنوية) واستراتيجياتها المستقبلية، وبما تترجمه معالم الخريطة المؤسسية والهيكل الإدارى (بإنشاء فروع أو إضافة وحدات مخصصة للتنمية، بما يستتبع إعادة تصميم ورسم إدارى وهندسى للمشروع ذاته فيما يسمى بإعادة الهيكلة).

المسئولية بهذا المعنى تختلف تماما عن أى مشروعات خيرية philanthropic منفصلة يقيمها رجل الأعمال على نحو مستقل بعيدا عن نشاطه الاقتصادى الأصلى عبر شركاته، بغرض تقديم مساعدات مالية أو عينية فى صورة تبرعات أو مبالغ يدفعها لآخرين، من باب الإحسان، أو التصدق عليهم، (أو كفارة)، كأن يتولى رجل الأعمال بنفسه تأسيس وإدارة مشروعات لتوفير خدمات لكبار السن، ولحماية المرأة، وصحة الطفل، وغيرها من الفئات المستضعفة الهشة الأكثر احتياجا، خصوصا الشباب، ترمى بالأساس لتحقيق "التمكين" لهذه القطاعات المستهدفة كمدخل للتنمية المستدامة، من صورها: الشنط التموينية، والمواد الغذائية، وموائد الرحمن الرمضانية، والأدوية، والبطاطين والأغطية، والملابس والأدوات والحقائب المدرسية، والأجهزة المنزلية، وتجهيز العرائس، وهى صور من النشاط الخيرى التطوعى الذى يتم فى صورة تبرعات غير منتظمة، لكنه قد يكتسب إطارا مؤسسيا منظما يضمن له الاستمرارية، كما فى حالة بنك الطعام الذى تأسس بمبادرة من عدد من رجال الأعمال المصريين بهدف محاربة الجوع.

وقد تطورت فكرة المسئولية الاجتماعية من شعار معنوى أدبى، يتحمله الفرد بصفته الشخصية، إلى التزام مؤسسى شبه قانونى يقع بالأساس على كاهل الشركات، ولذا فالمصطلح المستخدم فى اللغة الإنجليزية هو

Corporate Social Responsibility (CSR). وهو مفهوم يتميز بالدقة والوضوح والانضباط فى تحديد مساحاته ومضامينه الدلالية، على عكس المفهوم المتردد فى الأدبيات العربية، حيث يجرى التعبير عنه باستخدام مصطلحات متعددة

متباينة يشوبها الغموض فى تحديد جهات إسناد المسئولية والعلاقة بين أطرافها، فهو تارة "مسئولية القطاع الخاص"، وتارة "مسئولية رجال الأعمال".

وإذا كان المفهوم فى حد ذاته لا يزال مثيرا للجدل حول محتواه وجدواه فى مجتمعات الغرب الرأسمالية المتقدمة (إذ يطعن الكثيرون فى مصداقيته)، فما بالنا بالمجتمعات ذات الاقتصادات "الانتقالية"، التى تعيش حالة "سيولة"، تدور فيها أغلب ملفات التنمية بأبعادها وإشكالياتها المتقاطعة فى دوائر الالتباس والخلط، والتى لم تبلور بعد تعريفا محددا لفئة "رجال الأعمال"، ولم يظهر فيها شكل مكتمل للقطاع الخاص.

بيد أنه فى زمن العولمة، ومع تنامى دور الشركات عابرة القوميات، لم يعد لهذه المقارنة التى تميز بين دول متقدمة فى الشمال وأخرى نامية فى الجنوب مبرر يسوغ اعتبارها حاجزا حاسما أو خطا حادا فاصلا، وأضحى لمفهوم مسئولية الشركات دلالات أوسع غيرت جذريا المقصود بـ "البيئة المحيطة"، لتتخطى نطاق الإقليم أو حدود البلد الواحد، وجعلت الخدمة المراد تقديمها، تتوجه للمجتمع العالمى بأسره الذى بات، مع سقوط حواجز الزمان والمكان، يصلح كمجال حيوى لاختبار صلاحية أى فكرة ومدى تطبيقها.

ولذا، فإن الشركات الدولية عندما تكون بصدد عقد اتفاقيات للاندماج والتوسع أو افتتاح فروع جديدة لها، مع غيرها من الشركاء المحليين، يكون فى استطاعتها تبنى مفهوم بعينه "للمسئولية"، وتضمينه بين بنود واشتراطات الاتفاق. وهى من خلال هذا الدور، تسهم فى صياغة وبلورة "المفهوم"، وتحديد دلالاته، وتوسيع أو تضييق مضامينه، ناهيك عن عولمته. وبقدر التسارع فى وتائر العولمة بشتى أبعادها، وبوجهيها المعروفين من قيود وتحديات وفرص وإيجابيات، بقدر تطور المسئولية الاجتماعية من مجرد أطروحة فكرية مثيرة للجدل، ترتهن بطبيعتها بمبادرات يأخذها الأفراد طوعا، إلى قاعدة قانونية ملزمة، تتضمن حزمة مترابطة ومتوازنة من الحقوق والواجبات والأدوار المتبادلة، ولتغدو محلا للاتفاق والتشارك والتقاسم فيما بين أضلاع مثلث التنمية: السوق، والدولة، والمجتمع.

فالبعض من رجال الأعمال يقدم على هذه الأعمال مضطرا مجبرا وتحت الضغط والتهديد، وهو يؤمن فى قرارة نفسه بأنه يتعرض للابتزاز، سواء من جانب الدولة أو المجتمع المدنى (القطاع الثالث غير الربحى) Non-Profit sector أو الصحافة ووسائل الإعلام، وأنه يقدم لهؤلاء الكسالى الذين لم يكافحوا ويجتهدوا ويعملوا جزءا من النجاح الذى حققه بعرقه، وهو ليس من حقهم، بل منحة منه من باب الإحسان أو حتى من باب السمعة والرياء، ولأغراض الدعاية لنفسه والتسويق لمشروعاته، أو هى محاولة لتجميل الصورة الذهنية السائدة وتحسين النظرة لرجال الأعمال، واستعادة الثقة أو بنائها فى وسط البيزنس (وهو عادة موضع اتهامات وشكوك)، سواء فى أعين الدولة وصناع القرار، أو فى نظر الجمهور والرأى العام، أو حتى فى نظر النخب من المثقفين. فثمة حاجة لمد جسور الثقة أو إعادة بنائها بين الأطراف الثلاثة، خصوصا عقب الفضائح المالية أو الشائعات الأخلاقية التى تؤكد ما يحوم حول بعض أصحاب المشروعات من شبهات فساد، أو إضرار بالصالح العام. وبالطبع، فأى من تلك الاعتبارات والدوافع (الشخصية والدعائية) ذات البعد التفاخرى الاستعراضى - كسلوك منافق - window-dressing -Showy -hypocritical لا يمت بصلة لمحتوى الرسالة الإنسانية التى تمثل المغزى الحقيقى وراء ترسيخ مبدأ "المسئولية الاجتماعية". وعندما تكون الدعاية هى الغاية المحركة، ستتجه أغلب تبرعات رجال الأعمال لمجالات النشاط التى تخدم هذا الهدف (كالمهرجانات الفنية مثلا) ولن تحظ قطاعات أخرى أهم كثيرا، مثل التعليم العالى والمعرفة والبحث العلمى، بنفس الرعاية والاهتمام، ما دامت بعيدة عن الأضواء وبمنأى عن الصخب الإعلامى.

لقد فتح هذا النقاش الباب للتساؤل حول أهمية الإعلان عن العمل الاجتماعى، حيث درجت كثير من الشركات فى بلدان الخليج على إحاطة ألوان النشاط الخيرى بالسرية والكتمان، وارتبط ذلك بتنامى الشكوك الدولية والضغوط الناجمة عنها، والتى مارستها الدول الغربية حول ذهاب بعض "أموال الخير" لتمويل منظمات تمارس وتدعم الإرهاب، ولذا أضحت "الشفافية" فى هذا الشأن لازمة، وبات الإعلان شرطا واجبا (٤٥).

داخليا، ومحليا، نحن فى مصر فى مسيس الحاجة فى اللحظة الراهنة لإسهام رجل الأعمال فى بناء الاقتصاد الوطنى عبر الاستثمار والإنتاج والتشغيل. فالتنمية الاقتصادية يجب أن تكون لها الأسبقية على أجندة رجل الأعمال، فهذا هو ميدانه الذى يثبت فيه نفسه أولا. فإذا ما تحقق له ذلك، بات من المشروع البحث عن رجل الأعمال الإنسان والمواطن الصالح "المسئول اجتماعيا"، والتساؤل حول دوره وإسهاماته فى عملية التنمية الشاملة.

أما رجل الأعمال "السياسى" أو "المسيس"، فقد كشفت التجربة الواقعية، عبر الممارسات الانتخابية، والآليات البرلمانية، والحزبية، عن أنه آخر ما نحتاج إليه فى ظل استمرار غيبة ركائز الديمقراطية الحقيقية، وعلى رأسها المجتمع المدنى الذى تتوافر له مقومات الاستقلالية وشروط النضج. فدخول رجال الأعمال عالم السياسة لم يحسن الأوضاع، بل زادها سوءا، لاسيما وأنه تم استخدامه أحيانا كبديل لدورهم الاجتماعى، وعوضا عن النهوض بمهامهم الأصلية الإنتاجية والتنموية (الأكثر إلحاحا).

يتجلى خلط الأوراق فى السيناريو الآتى. فبدلا من تلبية مطلب خلق فرص عمل للشباب من خلال تشغيلهم فيما يملكونه ويديرونه من مشروعات وشركات، وهو واجب على المستثمرين، إذا بهم يطرحون "الوعد" بالقضاء على البطالة فى غمار حملات الدعاية لهم كمرشحين فى الانتخابات، والتعهد بتشغيل أبناء الدائرة عند الفوز بعضوية البرلمان، أى تحويل خدمة التشغيل إلى رشوة تستخدم لإفساد الانتخابات ولكسب صوت الناخب، وضمان تأييده مقابل "الوعد" بمنحه فرصة عمل، التى هى من حقه أصلا.

الهوامش :

١) د. ناهد عزالدين، المجتمع المدنى فى اليابان .. الدور الداخلى والخارجى، فى د. هدى ميتكيس ونيللى كمال الأمير (محررتان)، النظام السياسى اليابانى، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٠٩-٢٥٣.

2) "What is Corporate Social Responsibility for?", World Bank Report, .2007

http://PSDBLOG.World Bank.org/PSDBLOG/2007.07/html.

٣) مطالب لقطاع الأعمال بتوفير فرص العمل، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣١٧، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=6&issueno=10317&article=408063&feature=

٤) مجلة عالم العمل، على الموقع الإلكترونى

http://www.womengateway.com/arwg/e-+library/features/Ejtema3ya/liability.htm

5) World Bank and International Finance Corporation Race to the Top: Attracting and enabling global sustainable business - Survey Report- (2003).

6) the ILO's Tripartite Declaration of Principles concerning Multinational Enterprises and Social Policy of 1977 (MNE Declaration) and the OECD Guidelines for Multinational Enterprises Guidelines of 1976.

7) William H. Meyer Book Review of "Winston, Morton Emanuel., Human Rights and International Political Economy in Third World Nations: Multinational Corporations, Foreign Aid, and Repression", (Westport, Connecticut: Praeger, 1998)", Human Rights Quarterly, (Volume 21, Number 3, August 1999), pp. 824-830.

8) Barbara Kiviat, "Bill Gates writes about creative capitalism. Here's the back-story". 1st August, .2008 in:

http://timeblog.com/curious_capitalist/08/2008/bill_gates_writes_about_creati.html

9) http://www.nextbillion.net/blogs/24/01/2008/bill-gates-calls-for-capitalism -that- serves-the-poor

١٠) انظر: بيل جيتس للأهرام: "ندرس مع الحكومة المصرية مشروعا رائدا لإقامة واد للتكنولوجيا فى مصر"، جريدة الأهرام، ١٠ فبراير ٢٠٠٥.

١١) مايكروسوفت للبرمجيات أفضل الشركات سمعة، انظر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ١ فبراير ٢٠٠٧.

http://www.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Economy/000001/htm

١٢) بيل جيتس للأهرام، مرجع سابق.

13) Bill Gates to focus on charity", A News item from Business Respect, Issue Number 97, 16 June 2006.

http://www.mallenbaker.net/csr/CSRfiles/page.php?Story_ID=1657

14) Barbara Al Hammond, "Bill Gates Calls for Capitalism That Serves the Poor", Miscellaneous, 24 January, 2008.

15) Landov, "The Meaning of Bill Gates: As His Reign at Microsoft Comes to an End, So Does the Era He Dominated" , The Economist, 26 June 2008.

16) "The world is not getting better fast enough, and it's not getting better for everyone".

17) Howard Bowen, Social Responsibilities of the Businessman, (Harper & New York ,1953).

18) John Markoff , Herald Tribune, 27-28- June .2008 http:// dealbook.blogs.nytimes.com/24/01/2008/bill-gates-social-philosopher/

19) "Bill Gates: Social Philosopher", Davos , January 24, .2008

20) http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile arabic&y=2007&m=August&x=20070808161558aaywalhsib-le0.5186383

٢١) بيل جيتس، الأهرام، مرجع سابق.

22) Eric Green, "Corporate Social Responsibility Seen as Smart Business Move", USINFO 7 August 2007.

23) The Economist, "What is Corporate Social Responsibility For?", 3-July-2008.

٢٤) شريفة عبدالرحيم، كيف يخطط أثرياء مصر للتصرف فى ثرواتهم؟، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٦، ١٤ يناير ٢٠٠٨.

25) Milton Friedman, "The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits", The New York Times Magazine, September 13, 1970

26) Milton Friedman, Capitalism & Freedom, 1962.

27) Foqia Sadiq Khan and Zehra Aftab, "Towards greater corporate social responsibility" http://usinfo.state.gov,

٢٨) هبة السيد، مجلة صانعو الحدث، العدد ١٥١، ١ نوفمبر ٢٠٠٧.

http://saneoualhadath.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=253330



٢٩) د. عبد الله صادق دحلان، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، مرجع سابق.

٣٠) د. أمانى قنديل، المرشحون .. رجال أعمال و.. رجال أعمال، الأهرام، ٨ نوفمبر ٢٠٠٥. ود. ناهد عزالدين، خريطة المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، فى د. كمال المنوفى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، (القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٦) ص ص ٦٥-١٠٨.

٣١) مايكروسوفت للبرمجيات أفضل الشركات سمعة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١ فبراير ٢٠٠٧.

http://www.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Economy/000001/.htm

32) Marwa Al-daly, "Private Philanthropy in Egypt Institutionalized Private Phlinanthrorpy as Mechanism for Sustainable Community Development", M.A thesis. American university in Cairo, Cairo .2000. p. 72.

33) Kee Boem Kim, "Finding an Entry Point for the Promotion of Corporate Social Responsibility in Small and Medium-Sized Enterprises in Japan", JILPT, 2005.

٣٤) نور المازنى، رجال أعمال مصر .. دور حقيقى أم دعائى؟، إسلام أون لاين، ٢٣ يوليو ٢٠٠٨.

www.islamonline.net/arabic/economics/11/2004/article.11shtml

35) Robert Pekkanen, “After the Developmental State: Civil Society in Japan”, Journal of East Asian Studies, (special issue: After the Developmental State in East Asia? Joseph Wong guest editor, vol. 4, Num. 3, Sept-Dec 2004), p. 365.

- Yukie Osa, 'The Role of Japanese NGO's in the Pursuit of Human Security: Limits and Possibilities in the Field of Refugees', Japan Forum, 2003, pp. 255, 256.

٣٦) نيللى كمال الأمير، العلاقة بين رجال الأعمال والنظام السياسى فى اليابان، فى د. هدى ميتكيس ونيللى كمال الأمير (محررتان)، النظام السياسى اليابانى، مرجع سابق، ص٢٧١.

٣٧) د. ناهد عزالدين، المجتمع المدنى فى اليابان ...، مرجع سابق، ص ص ٢١٤-٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٩.

٣٨) مجلة الموعد، العدد ٢٣٤١، مايو ٢٠٠٨، ص٣١.

٣٩) المرجع السابق.

40) Nina Kolikova, "Social Responsibility of Russian Businesses", RIA Novosti JRL 8472 -29 November, 2004.

41) http://www.ameinfo.com/ar-.97287html, 20-4-2008.

42) Ito Peng, "Postindustrial Pressures, Political Regime Shifts and Social Policy Reform in Japan and South Korea", in ', Journal of East Asian Studies, (Special Issue: After the Developmental State in East Asia? Joseph Wong guest editor, Vol. 4, Num. 3, Sept-Dec 2004), pp. 363-388.

43) Peter Muchlinski, Multinational enterprises and the Law, (Oxford: Blackwell, 1995).

٤٤) حديث مع الدكتور عبد الله بن مرعى بن محفوظ، أحد كبار المستثمرين، والعضو المنتدب، ونائب رئيس مجموعة مرعى بن محفوظ وشركاه، وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية فى جدة، فى: جريدة الرياض، السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ، ٣١ مايو ٢٠٠٨، العدد ١٤٥٨٦،

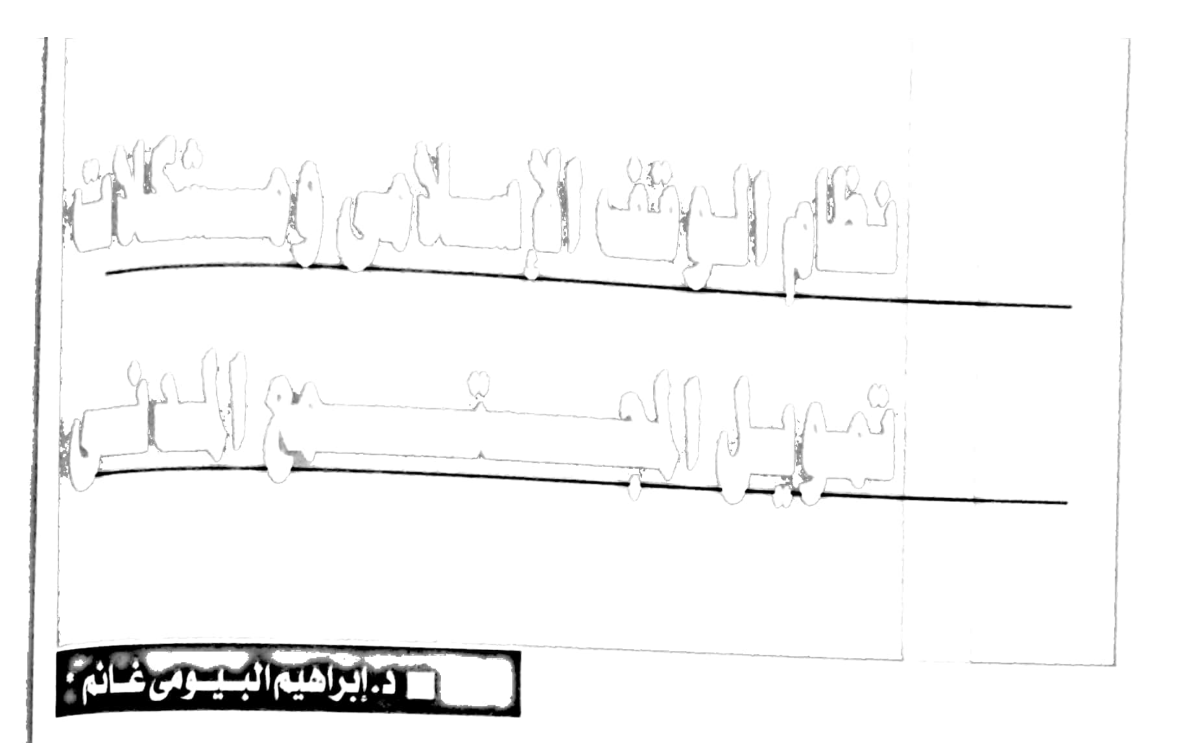
http://www.alriyadh.com/31/05/2008/article.346919html

٤٥) جريدة عكاظ، العدد ٢٥٧٦، ٦ يوليو ٢٠٠٨.

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20080706/Con.20080706207725htm







د. إبراهيم البيومي غانم*

تعانى أغلبية مؤسسات المجتمع المدنى فى البلدان العربية والإسلامية من مشكلة ضعف مصادر التمويل المحلية، الأهلية والحكومية على حد سواء. وفى مواجهة هذه المشكلة، لا تجد تلك المؤسسات -أو أغلبها- إلا أن تستسلم للأمر الواقع، وتظل معتمدة فقط على النذر اليسير من التبرعات أو المساعدات الحكومية أو الأهلية، أو أن تتجه للخارج بحثا عن مصادر تمويل أجنبية تمكنها من ممارسة أنشطتها وتنفيذ برامجها. ولا يخلو التمويل الأجنبى فى جميع الحالات -وبدون استثناءات- من مشكلات تتعلق بالشروط التى تفرضها الجهات والهيئات الأجنبية المانحة، أو بالرقابة الصارمة التى تفرضها الجهات الحكومية على التمويل الأجنبى ومدى تأثيره على الأمن الوطنى.

وبالرغم من كثرة الجهود وتعدد الاجتهادات التى تبذل من أجل معالجة مشكلة التمويل هذه، إلا أنها لا تزال بعيدة عن أهم مصدر ذاتى للتمويل وهو "نظام الوقف الإسلامى"، الذى ظل لقرون طويلة بمثابة القاعدة الصلبة التى وقفت عليها مختلف مؤسسات وهيئات المجتمع الأهلى (المدنى) فى الخبرة التاريخية العربية الإسلامية. ولا تزال "ثروة" الأوقاف الموروثة من العهود السابقة تحت سيطرة الإدارات الحكومية فى أغلبية البلدان العربية والإسلامية منذ ما يزيد على نصف قرن، دون أن تنالها يد التطوير أو التحديث، فضلا عن جمود الأنظمة القانونية التى تحكمها، وعدم احتوائها على حوافز تشجع أهل الخير من المتبرعين والمحسنين والأثرياء ورجال الأعمال على التبرع بأوقاف جديدة.

صحيح أنه توجد وزارة تحمل اسم "الأوقاف" فى جميع حكومات البلدان العربية والإسلامية -باستثناء تونس فقط، التى ألغت نظام الأوقاف جملة وتفصيلا، ولم تبق له أثرا، وأحالت جميع ممتلكاته ووثائقه إلى ملكية الدولة منذ سنة ١٩٥٦، غداة الاستقلال مباشرة- إلا أن وزارة الأوقاف فى أغلبية البلدان تعانى هى ذاتها من مشكلات كثيرة، وتتحمل فوق طاقتها من المسئوليات الدعوية والاجتماعية، إلى جانب مسئوليتها عن استثمار أعيان الأوقاف التى تديرها، ثم إنفاق ريع هذه الأوقاف على وجوه البر والمنافع العامة التى رصدت عليها طبقا لشروط الواقفين. وإلى جوار وزارة الأوقاف، توجد وزارة أخرى باسم وزارة "الشئون الاجتماعية" أو ما يشير إلى الجانب الاجتماعى وأعمال التضامن وشبكات الأمان التى ترعاها الحكومات من أجل خدمة القطاعات غير القادرة من المواطنين. لن نعرض هنا لما يجمع أو يفرق بين عمل الوزارتين، ولا إلى الأسباب التى تفسر استمرار وجودهما معا للعمل فى ميدان يكاد يكون واحدا تحت رعاية الحكومة.

ولكن إذا استخدمنا اللغة المعاصرة ليكون الاسم معبرا عن مسماه، لأصبح اسم وزارة الأوقاف هو "وزارة المجتمع المدنى" بامتياز، لأن جميع الممتلكات التى تديرها هذه الوزارات، وتستثمرها، هى حصيلة عطاءات اجتماعية تراكمت عبر مئات السنين، وعبرت فى لحظات نشأتها الأولى عن إرادة اجتماعية صرف، حتى الحالات التى أسهم فيها أعضاء من النخب الحاكمة فى تأسيس وقفيات، كانوا يسهمون بصفتهم مواطنين عاديين، شأنهم شأن أى مواطن آخر، وكانت سيطرتهم على الأملاك التى وقفوها تنقطع تماما مثلما تنقطع سيطرة المواطن العادى على ما

(*) أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

بوقفه. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، كانت المحصلة الرئيسية لهذه الأوقاف هى أنها أسهمت فى تمدين المجتمعات الإسلامية، وفى بناء حضارتها.

ولكن ما يحول دون هذا الإجراء الثورى، وهو أسماء وزارات الأوقاف إلى وزارات للمجتمع المدنى -ولو نظريا- وجود تناقض بين أطروحة "المجتمع المدنى"، ومنطق "الوزارة"، التى هى بحكم التعريف ذراع من أذرع البيروقراطية الحكومية. وقد حرصت -حتى الآن- معظم الحكومات العربية والإسلامية على مراعاة هذا الفرق بين الأهلى (المدنى) والحكومى، فلم تطلق على أى من وزاراتها اسم" وزارة المجتمع المدنى" -باستثناء حكومة العراق تحت الاحتلال، وهى تجربة لم تنجح حتى الآن- وربما جاء هذا الحرص احتراما لهذا التباعد المفترض بين ما هو "مجتمع مدنى" وما هو "حكومى".

أما فى حالة الأوقاف، فقد تأسست وزارات لها على امتداد العالم الإسلامى خلال القرنين الماضيين، حتى إنه لم يحل منتصف القرن العشرين إلا وجميع الأوقاف أصبحت تحت إدارة وسيطرة وزارة اسمها "وزارة الأوقاف". وكان المغزى الأعمق من نشوء وزارة خاصة لها هو: إدماج الأوقاف بكل فعالياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والرمزية فى المجال الحكومى، ونقلها من الحيز الاجتماعى العام إلى الحيز السلطوى بالمعنى الضيق حصريا. وهنا مكمن كل التحولات والتفاعلات التى طرأت على نظام الوقف الإسلامى الذى تعود نشأته إلى العهد النبوى، وفى السنة الأولى من الهجرة إلى المدينة تحديدا، واستمر بين مد وجزر عبر المراحل التاريخية المختلفة التى مرت بها المجتمعات الإسلامية، إلى أن ألقى به التاريخ فى يد "الدولة الحديثة" فى البلدان العربية والإسلامية، فتصرفت فيه بحرية قيدته وأفقدته حريته!، وسلبته قدرته الذاتية على إنتاج فضاءات من الحرية الاجتماعية، أثبتت التجارب التاريخية أنها كانت عاملا أساسيا فى تقييد السلطات الاستبدادية، وحصرها فى حدود ضيقة لا تكاد تتجاوز دوائر السلطة، والنخب المتصارعة حولها. أما فى "الدولة الحديثة" -العربية والإسلامية- فالذى حدث هو: تبادل الأدوار بين نظام الوقف والدولة، أخذت الدولة حريتها فى تقييده، وسلبته حريته فى تقييدها، وجعلته رهين المحبسين: محبس القانون الذى وضعته ليحكم حركته ويلجم الإرادة الاجتماعية، ومحبس البيروقراطية الحكومية التى تحافظ باستمرار على انضباطه داخل المجال السلطوى بعيدا عن مجاله الاجتماعى الحيوى. نقلته من مجاله الاجتماعى ونظامه الفقهى المفتوح، إلى مجالها السياسى الخاص ونظامه القانونى المغلق.

أولا- الإمكانيات التمويلية لمؤسسات الأوقاف الإسلامية:

منذ عقدين -تقريبا- تشهد بلادنا العربية والإسلامية عودة نشيطة إلى نظام الوقف الإسلامى، من أجل استعادة دوره وتجديد فعالياته على المستويات المحلية، والإقليمية، وبدرجة أقل -حتى الآن- على المستويات العالمية. وتبدو مظاهر هذه العودة فى صور شتى من المبادرات الفردية والجماعية، وفى التوجهات الأهلية والجهود الحكومية التى ترمى لإصلاح نظام الوقف الموروث من مختلف جوانبه الإدارية والقانونية والاقتصادية، ومن ثم إعادة إحياء الدور التمويلى لنظام الوقف الإسلامى وجعله أكثر فاعلية فى توفير المنافع العامة للمجتمع.

على المستوى العالمى، ثمة عديد من الجهود الفردية والجماعية (الأهلية) التى تعتمد على الأوقاف جزئيا أو كليا فى تمويل أعمالها، نذكر منها -على سبيل المثال- النماذج الآتية:

١- "مؤسسة الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل لدعم التعليم والمعرفة والثقافة"، (نشأت ٢٠٠٥)، ولها أهداف تشمل العالم الإسلامى كله (ولا تقتصر على بلد المنشأ: المملكة العربية السعودية)، ومن تلك الأهداف: تشجيع العلم والمعرفة فى العالم الإسلامى، والترويج للمنتجات العلمية المهمة ذات العلاقة بمستقبل العالم الإسلامى، والاهتمام بالمبدعين فى مجالات العلم والمعرفة وتقديم المساعدات لهم.

٢- جمعية العون المباشر، (تأسست ١٩٨١) ومقرها الكويت، ولا تعمل فى الكويت (بلد منشئها) أصلا، وإنما تكرس نفسها للعمل فى الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، خاصة فى البلدان التى تعانى من الحروب والنزاعات المسلحة، ومن الكوارث الطبيعية والأمراض الفتاكة، إلى جانب مشكلات الجهل والأمية والفقر المدقع. وهى تعمل فى ٣٣ دولة فى إفريقيا جنوب الصحراء، وتركز على مشروعات التعليم والصحة والتنمية الزراعية.

٣- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، ومقرها الكويت، وهى تعمل فى جميع أنحاء العالمين العربى والإسلامى، وفى عدد كبير من الدول الأوروبية، والأمريكية، والآسيوية. وتركز على مجالات التعليم والصحة ومكافحة الفقر.

٤- هئية الإغاثة الإسلامية العالمية، ومقرها لندن، ومؤسسها الدكتور هانى البنا، وهى تعمل على نطاق عالمى، وتسعى لتطوير منظومة وقفية لمساندة أعمالها وبرامجها، إلى جانب المصادر التمويلية الأخرى. وهى تركز أعمالها فى مناطق الكوارث، والنزاعات المسلحة عبر العالم، وتقوم بالتنسيق مع عديد من المنظمات والهيئات العالمية الأخرى.

٥- مؤسسة الوقف الإقليمى للمحافظة على البيئة (تحت التأسيس). وقد جاءت مبادرة تأسيس هذا الوقف الإقليمى (سنة ٢٠٠٦) من "مكتب الاتحاد الدولى للمحافظة على البيئة" فى عمان - الأردن. ولا يزال العمل جاريا فى إجراءات التأسيس حتى اليوم.

٦- مشروع الهيئة العالمية للوقف (تأسست سنة ٢٠٠٠)، وهى تابعة لبنك التنمية الإسلامى فى جدة. ولها عديد من المشروعات، بعضها دخل حيز التنفيذ، وبعضه فى سبيله إلى التنفيذ. وهى تركز على مجالات التعليم، والصحة، والتنمية عبر بلدان العالم الإسلامى. وتشارك فيها حكومات، وهيئات أهلية، ومنظمات خيرية، وأفراد من كبار المانحين والمتبرعين بنظام الوقف الإسلامى.

٧- مؤسسة الخوئى العالمية، ومقرها لندن، وأصلها إيرانى، ولها ممتلكات وقفية، ومشروعات اقتصادية فى عديد من البلدان الأوروبية وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة، وممتلكاتها الوقفية تقدر بالمليارات (لا يتوافر لدينا حاليا رقم محدد)، وهى تنشط على مستويات دولية، وفى كثير من بلدان العالم الإسلامى، وتهتم بالتعليم، والأعمال الخدمية الاجتماعية، وبالمشروعات التنموية فى المناطق الفقيرة.

٨- وقف الكتاب والصحفيين فى تركيا، وقد تأسس سنة ١٩٩٦، ويعتمد على وقفية جماعية شارك فيها عدد من رجال الأعمال الأتراك ذوى نزعة إسلامية (صوفية إلى حد كبير). ومن أنشطته البارزة على المستوى المحلى فى تركيا، وعلى المستويات العالمية فى أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربى: منتدى أبنت لحوار الثقافات، وهو مؤسسة حوارية تذكرنا بالمجالس التى كان يشارك فيها أبو حيان التوحيدى فى القرن الرابع الهجرى، وكتب منها كتابه الخالد "المقابسات"، وكان يشارك فى تلك المجالس: السنى، والشيعى، والملحد، والنسطورى، والمعتزلى، والشافعى، واليهودى، والمانوى، واليعقوبى، والمجوسى، والصابئى، وكانت توحدهم نظرة إنسانية واحدة. ومبادرة أبنت هى فى جوهرها استئناف لأحد عوامل القوة فى الاجتماع السياسى الإسلامى فى عصر قوته وازدهاره، لا فى عصر تراجعه وانكساره.

٩- وقف "دراسة العلوم الإسلامية" فى تركيا، وتتركز نشاطاته فى عقد مؤتمرات وندوات علمية بهدف تبادل المعارف، وإيفاد العلماء والباحثين الأتراك للخارج لصقلهم علميا وإكسابهم مزيدا من الخبرات، وبناء علاقات وروابط مع الجمعيات والمؤسسات العلمية الأجنبية المهتمة بهذه الدراسات (الإسلامية والإنسانية)، والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات الدولية.

١٠- وقف المستشار "محمد شوقى الفنجرى"، وهو عبارة عن أموال مودعة فى بعض البنوك المصرية، ويصرف ريعها على عدد من المجالات التعليمية والصحية، بما فى ذلك تقديم المساعدات للطلاب الذين يفدون من الخارج للدراسة فى الجامعات المصرية، وبخاصة جامعة الأزهر الشريف.

أما عن الجهود الحكومية فى مجال إعادة إحياء نظام الوقف، محليا وإقليميا وعالميا، فيأتى فى مقدمتها: مشروع "النهوض بالدور التنموى للوقف"، ومشروع " تنسيق جهود الدول الإسلامية للنهوض بالوقف"، وكلاهما بمبادرة الأمانة العامة للأوقاف فى الكويت، سنة ١٩٩٧. وقد اقر مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية (جاكرتا - ١٩٩٧) المبادرة، والاستراتيجية التى وضعتها الأمانة العامة للأوقاف بهذا الخصوص، وإن كانت الخطوات التنفيذية لا تزال بطيئة وتعترضها عقبات بيروقراطية وسياسية وفنية متعددة.

ظهرت أيضا موجة من الإصلاحات التشريعية فى قوانين الأوقاف فى عديد من البلدان العربية خلال العقدين الماضيين، بدأتها الجزائر بإصدار قانون جديد للوقف سنة ١٩٩١، وتلتها كل من اليمن١٩٩٢، وقطر١٩٩٦، وموريتانيا١٩٩٧، والإمارات العربية١٩٩٩، وسلطنة عمان٢٠٠٠، وأخيرا المملكة الأردنية، التى أصدرت فى سنة ٢٠٠١ تقنينا احتوى على عدد مهم من الاجتهادات الجديدة والمتطورة بشأن الوقف. وثمة دلائل تشير إلى أن تلك الإصلاحات أخذت تنعكس بشكل إيجابى على أداء نظام الوقف فى تلك البلدان -وإن بدرجات متفاوتة من النجاح- مما يؤكد أن تعديل قوانين الوقف وتطويرها يعتبر مدخلا مهما للنهوض بالنظام الوقفى وتحسين أدائه الاجتماعى.

ثانيا- إنسانية نظام الوقف الإسلامى وعالميته :

لا يتميز نظام الوقف الإسلامى فقط بكونه مصدرا ذاتيا للتمويل، ولكنه يتميز أيضا بعمق المضمون الإنسانى التحررى الذى يتضمنه، ويستند إليه فى كل النشاطات والأعمال التى ترتبط به، أو تعتمد فى تمويلها عليه. وإذا تساءلنا الآن: هل التوجه الإنسانى المدنى المحلى (والعابر للمذهبية والدينية والثقافية)، والعالمى (العابر للمحلية والإقليمية)، جديد بالنسبة لخبرة الوقف ومنظومة العمل الخيرى التى عرفتها مجتمعاتنا العربية والإسلامية؟ الإجابة القاطعة هى بالنفى. والأدلة على ذلك كثيرة ومتأصلة على المستوى الفقهى/التشريعى، والعملى المؤسسى.

على المستوى الفقهى، جاءت الاجتهادات الفقهية الكبرى والمعتبرة، مبنية على أساس فكرة "الآدمية"، باعتبارها فكرة مؤسسة للحقوق والواجبات العامة فى ظل الاجتماع السياسى الإسلامى. وعلى فكرة الحرية، تأسست عصمة كل آدمى فى ماله ودمه وعرضه، لا يباح العدوان عليها بأى شكل من الأشكال. وكذلك، تأسس استحقاق كل آدمى -على قدم المساواة- فى ثمرات العمل الخيرى، بما فى ذلك عوائد الأوقاف والخدمات التى قدمتها المؤسسات الوقفية: التعليمية، والصحية، والثقافية، والاجتماعية. ولم تنحرف الممارسة عن هذه الرؤية إلا فى عهود الانحطاط والتأخر، وفى المراحل التى سيطر فيها الاستعمار الغربى على البلدان الإسلامية خلال القرنين الماضيين.

أما على المستوى العملى/المؤسسى، فقد جاءت ممارسات النظام الوقفى والخيرى مدنية فى أعماقها، إنسانية فى تطبيقاتها، وظهرت ممارسات عابرة للمحلية منذ وقت مبكر فى تاريخ الأوقاف والعمل الخيرى. وللتدليل على ذلك، نذكر النماذج الآتية:

١- فى التمدن: بتدقيق النظر فى السجل التاريخى لنظام الوقف، يتضح أنه كان قاعدة مادية ومعنوية لبناء ودعم ما نطلق عليه بتعبيراتنا المعاصرة "المجتمع المدنى" وذلك على امتداد مجتمعاتنا العربية والإسلامية. ويتضح كذلك أن فعاليات الوقف قد غطت مختلف المجالات العلمية والتعليمية، والصحية، والخدمية وحتى الترفيهية، ووصلت إلى العناية بالحيوانات والطيور المهاجرة، والمحافظة على التنوع البيئى. إن خلاصة الخبرة الإيجابية لنظام الوقف تشير إلى أن عطاءاته تركزت فى إطار نمط من التفاعلات التعاونية على المعانى الإنسانية العامة فى المقام الأول. ومن أبرز النماذج على ذلك: الأوقاف التى خصصها الواقفون للإنفاق على ما نطلق عليه بلغتنا المعاصرة "مشروعات

البنية التحتية"، وفى مقدمتها: بناء أسبلة مياه الشرب وتسييرها، وحفر الآبار وتشغيلها، وبناء القناطر وتمهيد الطرق وصيانتها، وإنارة الطرقات والشوارع وتنظيفها، وإنشاء الخانات والمضايف والاستراحات وتوفير وسائل الراحة فيها للمسافرين وعابرى السبيل، إضافة إلى الخدمات الأساسية التى وفرتها البيمارستانات ودور العلم والمكتبات العامة.

٢- فى بناء وحدة الأمة: أوقاف الحرمين الشريفين (المكى والمدنى)، وهى عبارة عن ممتلكات من الأراضى الزراعية، والمنشآت السكنية، والمحلات التجارية، وبعض الأموال المنقولة، أوقفها المحسنون ليصرف ريعها على الحرمين وتسهيل طرق أداء فريضة الحج، ومن ثم تعمير كثير من المرافق (طرق - جسور - خانات للاستراحة - وسائل للنقل - مطاعم ومضايف) على طول طرق الحج فى طول البلدان الإسلامية وعرضها، من طنجة غربا إلى جاكرتا شرقا. ولا يتصور أبدا أن جميع تلك البنية الأساسية كان استخدامها مقصورا على المسلمين وحدهم، ولا على أبناء بلدة دون أخرى. ولا تزال آثار أوقاف الحرمين قائمة، وكثير من ممتلكاتها لا تزال على حالها فى أغلبية البلدان الإسلامية. ولكن إخضاع النظام الوقفى للإدارات الحكومية هو الذى يجعلها فى الظل، ويحجبها حجبا قسريا عن الظهور وأداء وظائفها التى قصدها أصحاب الأوقاف.

٣- فى أفق الاتصالات العالمية: مشروع وقف سكة حديد الحجاز، وهو من المشروعات اللوجيستية الكبرى، وقد تم تبنيه فى أواخر عهد الدولة العثمانية ليكون رابطا بين قلب العالم الإسلامى، ابتداء من مكة والمدينة، وقلب أوروبا، حيث كان من المفترض أن يصل الخط إلى برلين، مع إنشاء شبكات فرعية حوله تربط بين العواصم والمدن الكبرى: بغداد - القدس - دمشق - القاهرة - اسطنبول ... وغيرها. وصدر قانون من الدولة العلية برقم ١٩٢١ فى ١٨ أغسطس ١٩١٣، نص على أن تكون سكة حديد الحجاز "وقفا إسلاميا محضا"، وقد تم تنفيذ أجزاء من المشروع، وكانت التبرعات الوقفية مصدرا رئيسيا للتمويل، سواء فى صورة أموال سائلة، أو عقارات من الأراضى والمبانى. ولكن هذا المشروع تم تدميره من أساسه فى أثناء الحرب العالمية الأولى وخلال السنوات التى تلتها، وكان تفكيك ما أنجز منه مخالفا لشروط معاهدات الصلح التى فرضها الحلفاء المنتصرون على الدولة العثمانية، حيث اعترفت معاهدة لوزان بحرمة مشروع سكة حديد الحجاز، وأقرت بأن يدار وفق أحكام الشريعة الإسلامية التى تحكم نظام الوقف.

٤- فى النضال من أجل الحرية: تكشف الخبرة التاريخية لنظام الوقف عن حقيقة أساسية مؤداها أن "الحرية" فكرة مركزية فى بنيته المعرفية، وفى تجلياته الاجتماعية على مستوى الممارسة المؤسسية والوظيفية. من جهة "الواقفين"، تستند عملية إنشاء الوقف إلى فكرة رجوع ملكية كل شئ إلى الله سبحانه. ومن هذا المنظور، فإن عملية الوقف تساوى عملية تحرير النفس من شهوة التملك، ومن غريزة حب المال، وتحريرها أيضا من أسر المعصية ومخالفة المبادئ والقيم التى أمر بها الإسلام. ولا تقتصر آثار هذه العملية على المستوى الفردى، بل تنصرف إلى مستويات جماعية أخرى، عندما تسهم عوائد الوقف والتبرعات الخيرية فى تحرير ذوى الخصاصة، وغير القادرين من أسر الحاجة والعجز، وكذلك تمكين ذوى القدرات الذهنية والإبداعية من فرص التعلم والعمل، إن كانوا غير قادرين على النفاذ إليها لأسباب مادية، ومن ثم تحريرهم أيضا من أسر الفقر أو عجز القدرة.

وإلى جانب هذه الممارسات التحريرية ذات العمق الإنسانى الاجتماعى على المستويين الفردى والجماعى، تكشف لنا الخبرات التاريخية أيضا عن أن نظام الوقف كان إحدى وسائل النضال من أجل التحرر من الاستعمار فى كثير من البلدان العربية والإسلامية. والنماذج على ذلك كثيرة نذكر منها فقط - على سبيل المثال- الآتى:

أ- أوقاف مصر ضد الاحتلال البريطانى: عمد المصريون إلى إدخال كثير من ممتلكاتهم من الأراضى الزراعية والعقارات المبنية فى نظام الوقف بكثافة عالية بعد أن وقعت البلاد تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢. وكان هذا الإجراء يضمن: ألا تخضع تلك الممتلكات للمحاكم المختلطة أو الأجنبية فيما يخص المعاملات أو المنازعات التى تنشأ حولها، وألا يتم الاستيلاء عليها سدادا لديون الرهن العقارى التى كانت تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وتتذرع بها لنزع الأملاك من أصحابها، وأتاح الوقف للواقفين أيضا أن يضعوا شروطا حرموا بها ذوى الامتيازات الأجنبية من الاستفادة بأى وجه كان من عوائد تلك الأملاك الموقوفة. ومن أشهر من مارسوا الوقف بوعى كامل لهذه الأبعاد قادة ثورة ١٩١٩ (سعد زغلول - عبد العزيز فهمى - على شعراوى).

ب- أوقاف فلسطين فى قلب الصراع إلى اليوم: فبالرغم من الهيمنة العسكرية والسياسية الطاغية للكيان الصهيونى فى فلسطين منذ ١٩٤٨، إلا أن نظام الوقف الإسلامى فى فلسطين شكل عائقا أمام أطماع السياسة الصهيونية، الأمر الذى جعلها توليه اهتماما كبيرا، وتختصه بأكبر قدر من الانتهاكات للمعاهدات الدولية التى تنظم إدارة الأراضى التى تقع تحت الاحتلال الأجنبى. فقد واجهت حكومة الاحتلال منذ سنة ١٩٤٨ مشكلة معقدة تتعلق بنظام الأوقاف. ففى الوقت الذى كانت فيه العصابات المسلحة الإسرائيلية تسيطر عسكريا على ٧٥٪ من أراضى فلسطين التى كانت تحت الانتداب البريطانى، كان اليهود لا يملكون سوى نحو ١٠٪ فقط من تلك الأراضى. ومن أجل إنشاء "دولة" قابلة للحياة، لم تترك سلطات الاحتلال وسيلة من الوسائل إلا واستخدمتها من أجل السيطرة على نظام الأوقاف فى فلسطين وتحويله إلى مصلحة الكيان الصهيونى بصورة حصرية. وبعبارة أخرى، فإن هذه السلطات قد عمدت إلى تهويد الأوقاف الإسلامية بعد إحكام قبضة الاغتصاب عليها، والتهويد هنا لايعنى فقط إضفاء مسحة يهودية على ممتلكات الأوقاف ومؤسساتها، وإنما يعنى أيضا إفقادها هويتها الإسلامية، ومحق وظيفتها الأصلية فى خدمة المجتمع الفلسطينى، وإعادة توظيفها فى خدمة الأهداف الصهيونية.

وقد تركزت سياسات تهويد الأوقاف حول ثلاثة محاور هى:

أ- السيطرة على الموارد الاقتصادية للأوقاف. ب- استقطاب بعض قيادات نظام الأوقاف. ج- استيعاب البنية الإدارية والمؤسسية للأوقاف داخل جهاز الدولة الصهيونية وإدارتها الحكومية.

ج- أوقاف البوسنة والهرسك ضحية الاحتلال: فقد تعرضت الأملاك الوقفية فى البوسنة والهرسك للانتهاك والعدوان والاغتصاب بعد أن سقطت فى يد الاحتلال الصربى من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٤٥، ثم تحت النظام الشيوعى ليوجوسلافيا الاتحادية من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٩٠، إذ لم تراع سلطات الاحتلال حرمة الأوقاف فى البوسنة والهرسك، بل إنها عمدت إلى تفكيكها بموجب قوانين مجحفة، ومنها على وجه الخصوص قوانين الإصلاح الزراعى فى العهد اليوجوسلافى، التى انتزعت مساحات شاسعة من الأراضى الموقوفة على المساجد والمكتبات والمدارس والمستشفيات، وسلمتها السلطات الحكومية إلى الصرب والكروات، وحرمت مسلمى البوسنة والهرسك منها بالمخالفة لكل الأعراف والقوانين الدولية، ومنها اتفاقيات جنيف التى تنص على صيانة حرمة الأماكن والممتلكات الدينية والأثرية وعدم تغيير معالمها.

ثالثا- أصول القوة التمويلية لنظام الوقف :

ولكن ما الذى يفسر القوة التمويلية الكبيرة لنظام الوقف؟ وما الذى أكسبه القدرة على البقاء عبر القرون، والعودة للظهور رغم قسوة الإجراءات والمحن التى تعرض لها عبر مراحل تاريخية مختلفة؟ إن ما يكفل له هذه المقدرة راجع -فى نظرنا- إلى عوامل بنائية يقوم عليها نظام الوقف ذاته. وتتمثل هذه العوامل فيما وضعه الفقهاء له من قواعد تكفل إمكانية إحيائه حتى بعد أن يتعرض للعدوان أو الطمس. وتتلخص هذه القواعد فى ثلاثة أسس كبرى هى:

أ- احترام إرادة الواقف -الواقفين- وهى إرادة اجتماعية بالدرجة الأولى، وذلك على قاعدة "شرط الواقف كنص الشارع فى لزومه ووجوب العمل به". هذا الاحترام لشروط الواقف يضفى عليه حرمة شرعية توقع من ينتهكها فى دائرة مخالفة أحكام الشريعة، وهو ما يؤسس لمبدأ المشاركة الشعبية الواسعة فى جهود التنمية وبمحض الإرادة الحرة للمواطنين، مع دافع معنوى قوى يدفعهم للانخراط فى المجال العام.

ب- إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف بحيث تكون له ذمة قانونية مستقلة عن الواقف، وعن جهات الاستحقاق. هذه الشخصية الاعتبارية لا تنهدم بموت الواقف، ولا بموت أحد من المستحقين. وهى تتحمل الالتزامات وتتمتع بالحقوق، ويكون لها حق المطالبة القانونية -القضائية- بحقوق الوقف، أو بأعيانه وممتلكاته إذا ما وقع اعتداء عليها.

ج- الإشراف القضائى على الوقف ولائيا (بمعنى الإشراف والرقابة والمتابعة العامة)، وقضائيا (بمعنى الاختصاص بالفصل فى المنازعات)، وهذا ضمن للوقف درجة عالية من الاستقلالية والحماية.

وفى ضوء ما قرره الفقهاء من أصول نظرية (قانونية) لحماية نظام الوقف وتأسيس فاعليته، تبلورت عناصر مؤسسية وإدارية أسهمت فى تفعيل هذا النظام عبر الممارسة الاجتماعية وتراكماتها التاريخية، مع ملاحظة أن ثمة علاقة جدلية مستمرة ربطت بين النظرية (اجتهادات الفقهاء)، والتطبيق (ممارسات المجتمع). وتتلخص أهم عناصر فاعلية الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف فى الآتى:

أ- المؤسسية: فهى تعتبر من أهم العناصر التى كفلت فاعلية نظام الوقف فى الممارسة العملية، وقد تجلت أهمية هذا العنصر منذ البدايات الأولى لنشأة الوقف. لقد نشأ لبنة فى صلب البناء المؤسسى للنظام الاجتماعى الإسلامى نفسه، ولم ينشأ متأخرا عنه، أو لاحقا له. وقد وفرت الاجتهادات الفقهية لنظام الوقف مجموعة من القواعد والإجراءات والمعايير التى كفلت له الانتظام الإدارى والانضباط الوظيفى، والفاعلية فى الأداء، وجنبته العشوائية، وتجسد ذلك فى كثير من الأمور، منها إثبات الوقف فى صك مكتوب (حجة الوقف)، وتسجيل كافة التصرفات التى تطرأ عليه، وحفظ جميع وثائقه وأرشفتها، ووضع قواعد للمحاسبة والرقابة، وتحديد الوظائف، وتعيين موظفين، وتقسيم العمل بينهم، مع وضع أهداف محددة للمؤسسة الوقفية، وكلها عناصر أساسية لا غنى عنها لوجود أى مؤسسة فاعلة تنمويا، ولتمكينها من أداء وظائفها، ومدها بأسباب الاستمرار والبقاء.

ب- استقلالية الإدارة والتمويل: حيث استند عنصر استقلالية نظام الوقف على الإرادة الحرة للواقف كما أسلفنا من ناحية. وتدعمت هذه الاستقلالية من ناحية أخرى عن طريق السلطة القضائية التى كان لها، كما سبق أن ذكرنا، الولاية العامة على شئون الوقف، واستوى فى ذلك وقف السلطان -بصفته الشخصية أو بكونه حاكما- مع وقف الشخص العادى.

وعبر الممارسة الاجتماعية التاريخية، برزت أهم سمتين لاستقلالية نظام الوقف فى جانبين وهما: الاستقلال الإدارى، والاستقلال المالى.

فقد اعتمدت إدارة الوقف والمؤسسات الوقفية على القواعد والشروط التى وضعها الواقفون أنفسهم وأثبتوها فى نصوص وقفياتهم، دون تدخل من أى سلطة إدارية حكومية، ومن ثم لم يتم استيعاب الأوقاف داخل الجهاز الإدارى للدولة، إلا فى الحالات الاستثنائية التى كانت تنتفى فيها إمكانية وجود إدارة أهلية مستقلة.

وفى الوقت الذى اتسمت فيه إدارة الأوقاف بالاستقلالية والتسيير الذاتى، غلب عليها تاريخيا نمط الإدارة العائلية، التى كانت لها إيجابيات، تمثل أهمها فى الحرص على أعيان الوقف والالتزام بتنفيذ شروط الواقفين، وكانت لها -أيضا- سلبيات، تمثل أهمها فى الإهمال وعدم المحاسبة وكثرة الخلافات، والمنازعات بين الناظر والمستحقين، وبخاصة فى حالة عدم توافر عناصر ذات كفاءة من ذرية الواقف للقيام بمهمات الإدارة الموكولة إليه.

أما الاستقلال المالى، فقد اعتمدت المؤسسات الوقفية على التمويل الذاتى من ريع الوقفيات المخصصة لها، ولم تكن الدولة

تقدم لها أية مساعدات مالية تذكر، بل إنه -فى أغلب الحالات- لم يتم إعفاء أموال الوقف من الضرائب الخراجية والعشورية (فى الأراضى الزراعية)، وغير ذلك من الرسوم التى فرضت على العقارات والممتلكات، وكانت تؤدى لخزانة الدولة باسم "النوائب" أو "أموال الميرى".

ج- اللامركزية: تجلى عنصر "اللامركزية" فى نظام الوقف عبر الممارسة الاجتماعية فى الناحية الإدارية، حيث لم تظهر إدارة مركزية موحدة تتولى شئون جميع الأوقاف فى الدولة، بل وجدت "إدارات" متعددة غلبت عليها الصفة المحلية، وكان أساس عملها هو "التسيير الذاتى" وفقا لشروط الواقف، وتحت إشراف القاضى، وبعيدا عن الاندماج فى جهاز الإدارة الحكومية. ولم يظهر النمط المركزى فى إدارة الأوقاف إلا فى ظل الدولة الحديثة التى نشأت فى العالمين العربى والإسلامى على مدى القرنين الماضيين.

كما تجلت "اللامركزية" كأحد عناصر فاعلية نظام الوقف أيضا فى الناحية الوظيفية أو الخدماتية، حيث لم تتركز الخدمات التى قدمها الوقف فى مجال دون غيره، كما لم تقتصر تلك الخدمات على فئة ما، أو فى جماعة دون أخرى، بل انتشرت على أوسع رقعة من النسيج الاجتماعى للأمة ومرافقها العامة بتكويناتها المختلفة، بغض النظر عن الجنس، أو الدين أو المكانة، أو الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى. ولم تنحصر ممارسة الوقف ولا خدماته فى المراكز الحضرية دون غيرها، من البوادى والأرياف والمناطق النائية، بل شملت كل تلك الجهات، بنسب متفاوتة بطبيعة الحال.

وقد كفلت تلك الأسس الفقهية والمؤسسية لنظام الوقف -قبل أن تسيطر عليه الدولة الحديثة فى المجتمعات العربية والإسلامية- أن يكون مصدرا للتمويل الأهلى، يتمتع بثلاث خصائص هى الاستقرار Stability- والاستمرار Sustainability والاستقلال Independency.

أما "الاستقرار"، فلأن أصوله المادية تنتمى إلى أثبت دعائم الثروة الاقتصادية فى المجتمع، وهى "العقارات والأراضى الزراعية"، التى تمثل العمود الفقرى لاقتصادات نظام الوقف، والتى تولد النسبة الأكبر من عوائده التى تستخدم فى تمويل مؤسسات العمل الخيرى والمجتمع المدنى بصفة عامة، إلى جانب بعض المنقولات، والأموال النقدية التى يجرى استثمارها عن طريق البنوك لصالح الأغراض الوقفية.

وأما "الاستمرار"، فلأن من شروط الوقف -عند أغلبية المذاهب الفقهية- أن يكون مؤبدا، ولا يجوز الرجوع فيه، خاصة إذا كان مخصصا للإنفاق على أغراض خيرية، أو مؤسسات ذات نفع عام. ويضمن شرط التأبيد استمرار تدفق التمويل الناتج عن الأعيان الموقوفة لفترات زمنية طويلة، بشرط أن يتم استثمار تلك الأعيان وفقا لأكفأ أساليب الاستثمار.

وأما "الاستقلال"، فلأن الأصل فى نظام الوقف برمته هو استقلال إرادة الواقف -مؤسس الوقف- وقدرته على تحديد أولويات صرف عوائده وتخصيصها للمنفعة العامة، دون أن تكون لأى سلطة حكومية أو إدارية حق التدخل بتغيير، ما دامت لا تخالف مقصدا عاما من مقاصد الشريعة الإسلامية. ومعروف أن "المصلحة" هى جوهر المقاصد العامة للشريعة.

إن من أهم ما لفت نظرنا فى بحوثنا السابقة حول العمل الخيرى ونظام الوقف الإسلامى، هو أن فاعلية منظومة العمل الخيرى، وفى القلب منها نظام الوقف، ارتبطت فى الواقع بمقدار الإسهام فى تحقيق المقاصد العامة للشريعة. صحيح أن هذه الفاعلية لم تكن موجودة على الدوام، ولكن ذلك كان لأسباب خارجة عن البنية الفقهية والتشريعية للمنظومة الخيرية الإسلامية. وتبين لنا أيضا أن نظام الوقف، بصفة خاصة، كان وسيلة لتحويل التشريعات (الشرعية) إلى مشروعات واقعية، وترجمة المقاصد إلى برامج عمل اجتماعية أسهمت بفاعلية ملموسة فى تحقيق تلك المقاصد التى تهدف إلى تحقيق مصالح الناس وتحض على رعايتها، وتعاقب من يسعى فى إهدارها، أو تفتيت شىء منها.

وبالعودة إلى السؤال عن كيفية إسهام نظرية المقاصد العامة للشريعة فى فتح آفاق الوقف والعمل الخيرى إنسانيا وعالميا، أقول: إن الأفق الطبيعى والواسع الذى تفتحه نظرية المقاصد أمام الوقف ومنظومة العمل الخيرى الإسلامى هو أفق ما يسمى "المجتمع المدنى" على المستويين المحلى والعالمى. وسنجد كلما أرسلنا النظر إلى أبعاد هذا الأفق أن النزعة الإنسانية العميقة الكامنة فى نظام الوقف ومنظومة العمل الخيرى المستندة إلى أصول الشريعة ومقاصدها هى ما تسعى إليه نظرية المجتمع المدنى المحلى والعالمى، أو هى ما يجب أن تسعى إليه فى تجلياتها المعاصرة على المستوى المعرفى أو الفلسفى على الأقل. وسنجد أيضا أن بالإمكان أن نسهم فى بلورة هذه النظرية بإظهار الأبعاد الإنسانية فى النظم الإسلامية، ومنها الوقف ومنظومة العمل الخيرى ومقاصدها الشرعية، وذلك إذا أعدنا فهم فكرة الوقف من منظور مقاصد الشريعة، وسعينا لربطه بها فى الوعى وفى القانون وفى بناء أولويات استثمار أموال الأوقاف وصرف عوائدها وتمويل مؤسساتها المحلية والدولية، حيث إن مقاصد الشريعة مبنية على الفطرة الإنسانية، وهدفها العام هو حفظ نظام العالم واستدامة صلاحه بصلاح الإنسان، مطلق الإنسان، ولا اعتبار لتنطع البعض باسم الفقه الإسلامى، عندما يحصرون الشريعة فى كونها خطابا للمسلمين وحدهم دون غيرهم. ومع ارتفاع موجة الاهتمام العالمى بقطاع العمل المدنى/ الأهلى، فمن المتوقع أن يكون نظام الوقف مدعوا، فى المرحلة المقبلة أكثر من أى وقت مضى، للإسهام بصيغ مبتكرة، واقتحام آفاق جديدة على أسس إنسانية هى صلب الرسالة الإسلامية التى جاءت "رحمة للعالمين".

مراجع :

١- إبراهيم البيومى غانم، الأوقاف والسياسة فى مصر (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨).

٢- ــــــــ، نحو تفعيل دور نظام الوقف فى توثيق علاقة المجتمع بالدولة، مجلة المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦٦، أبريل ٢٠٠١).

٣- ــــــــ، تقاليد نظام الوقف فى رمضان .. تأملات فى علاقة المندوب بالواجب فى الممارسة الاجتماعية للتكاليف الشرعية (دراسة منشورة على موقع إسلام أون لاين Islamonline).

٤- ــــــــ (محرر)، نظام الوقف والمجتمع المدنى فى الوطن العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٣).

٥- ــــــــ، مقاصد الشريعة فى مجال الوقف"، فى: محمد سليم العوا (محرر)، مقاصد الشريعة الإسلامية .. دراسات فى قضايا المنهج ومجالات التطبيق (القاهرة: مطابع المدنى، المؤسسة السعودية، ٢٠٠٦).

٦- ــــــــ، تشريعات الأوقاف فى الدول العربية .. دراسة مقارنة لبعض القوانين ومقترح تأسيس وقفية إقليمية للمحافظة على البيئة (المنتدى الإقليمى السادس للاتحاد الدولى للمحافظة على البيئة IUCN- المكتب الإقليمى لغرب أسيا وشمال إفريقيا WESCANA بالتعاون مع هيئة البيئة الإيرانية، طهران ٢٢-٢٥ مايو ٢٠٠٧).

٧- ــــــــ، إسهام الوقف الإسلامى فى الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، المجلة الاجتماعية القومية (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة) المجلد ٤٤، العدد الثانى، مايو ٢٠٠٧.

٨- أبو إسحاق الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة، وعليه شرح الشيخ عبد الله دراز (بيروت: دار المعرفة، ب.ت).

٩- أبو بكر أحمد بن عمرو الشيبانى، كتاب أحكام الأوقاف (القاهرة: مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، ١٣٢١هـ - ١٩٠٤).

١٠- أحمد فرج السنهورى، مجموعة القوانين المصرية المختارة من الفقه الإسلامى، الجزء الثالث فى قانون الوقف (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩).

١١- جمعة محمود الزريقى، تغيير مصارف الوقف .. حالة وقف السور الدفاعى فى مدينة طرابلس .. الغرب نموذجا، مجلة أوقاف، العدد ١، السنة الأولى، شعبان ١٤٢٢/نوفمبر ٢٠٠١، (الكويت/ الأمانة العامة للأوقاف).

١٢- جورج مقدسى، مؤسسات العلم الإسلامية ببغداد فى القرن الخامس الهجرى، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية فى بيروت، السنة ١٤، الجزآن ٣ و٤، سبتمبر وديسمبر ١٩٦١.

١٣- راندى ديغليم، الوقف فى تونس فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فى راندى ديغليم (محرر)، الوقف فى العالم الإسلامى .. أداة سلطة اجتماعية وسياسية (دمشق .. المعهد الفرنسى للدراسات العربية، ١٩٩٥).

١٤- سيروس شفقى، الوقف فى أصفهان .. الانتشار الجغرافى للأوقاف وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ترجمة صادق العبادى عن: مجلة وقف ميراث جاويدان، طهران، العدد ١٩/٢٠، ١٩٩٨.

١٥- عبدالرؤوف المناوى الشافعى، كتاب تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف، تحقيق: مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز(مكة المكرمة، والرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٨).

١٦- عبدالستار أبو غدة وحسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ط١، ١٩٩٨).

١٧- عبداللطيف الدهيش، الكتاتيب فى الحرمين الشريفين وما حولهما (مكة المكرمة: دار خضر للطباعة، ط٣، ١٩٩٧).

١٨- عبد المنعم النمر، قصة الأوقاف (القاهرة: وزارة الأوقاف ١٩٧٩ - ١٩٨٠).

١٩- مايكل دمبر، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية فى فلسطين .. ١٩٤٨ - ١٩٨٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢).

٢٠- مجاهد الإسلام القاسمى -الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامى بالهند- استثمار موارد الوقف (أعمال الندوة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامى، جدة، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠).

٢١- محمد أبو زهرة، محاضرات فى الوقف (القاهرة: معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٩).

٢٢- ــــــــــ ، مشكلة الأوقاف، مجلة القانون والاقتصاد، السنة السادسة، العدد الخامس، ١٩٣٦.

٢٣- محمد أحمد فرج السنهوري، مجموعة القوانين المختارة من الفقه الإسلامي، الجزء الثالث في قانون الوقف (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩).

٢٤- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية (تونس: مكتبة الاستقامة بسوق العطارين، طبعة أولى، ١٣٦٦هـ).

٢٥- محمد بخيت المطيعي، المحاضرة في نظام الوقف (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٤٥هـ).

٢٦- محمد عبدالمجيد المنياوي، رسالة في لزوم الوقف وشروطه (لنيل درجة التخصص في القضاء الشرعي، ١٩٣١، مخطوطة).

٢٧- محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف (القاهرة: مكتبة الأهرام، الطبعة الخامسة، ١٣٤٧هـ-١٩٢٨).

٢٨- محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٠١٧ .. دراسة تاريخية وثقافية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠).

٢٩- ندوة "مؤسسات الأوقاف في العالم العربي والإسلامي" (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٤٠٣ -١٩٨٣).

٣٠- ندوة "إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف" (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٨٩).

٣١- ندوة التجربة الوقفية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (طهران: المديرية الثقافية لمنظمة الأوقاف والشئون الخيرية/لجنة الندوات العلمية والثقافية، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، والبنك الإسلامي للتنمية /جدة، ١٩٩٩).

٣٢- هاملتون جب وهارولد بويين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).

33- Daniel Crecelius:The Wakf Of Mohamed Bey Abu Al-Dhahab in Historical Perspective, In: International Journal Middle East Studies, No23(1991).

34- Leeuwen, Richard Van: Waqfs and Urban Structures: The Case of Ottoman Damascus (Leiden: Boston, Kolen: Brill, 1999).

35- Leonor Fernandes: The Evolution of A Sufi Institution in Mamluk Egypt: The Khanqah (Berlin: 1988)

36- Michael Rogers: Waqfiyyas and Waqf-Registers: New primary Sources for Islamic Architecture.

37- Kith Christofferson, "Waqf: American Laws of Endowments", (M.A. Thesis McGill University, 1988).

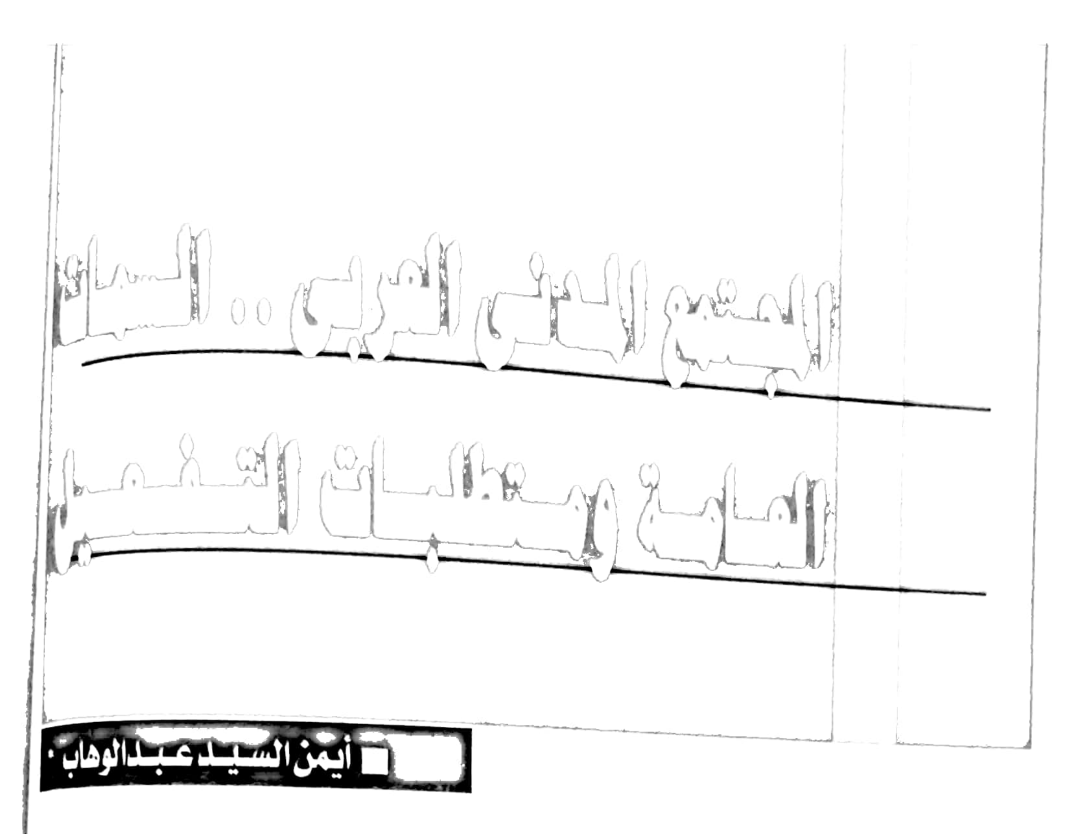
38- Monica M. Gauiosi, "Waqf on The Development of The Trust in England". University of Pensylvania Law Review, Vol., 136. (1988).

39- J. Monzer Kahf, "Awqaf in Muslim Countries and Communities", Paper presented at: The International Seminar on Awqaf and Economic Development, Kuala Lampur. 2-4 March, 1998 (Jeddah: Islamic Research and Training Institute, 1998).

40- Jean Hataway: The Role of the Kizlar Agasi in 17th Century Ottoman Egypt.

41- Jeffery A. Schoenblum: The Role of Legal Doctrine in The Decline of The Islamic Waqf: A Comparitive With The Trust< In: Vanderbilt Journal of Transitional Law. Vol32. (1999).

٥



شهدت ساحة العمل الأهلى العربى خلال العقد الماضى تناميا للكثير من الآمال والطموحات الخاصة بدور فاعل للمنظمات الأهلية العربية تجاه قضيتى التنمية والديمقراطية. وقد استندت هذه الآمال بدورها على جملة من المستجدات والتطورات الإيجابية، يأتى فى مقدمتها تزايد الرهانات العربية على إمكانيات تنمية قدرات المنظمات الأهلية كآلية للانتقال من المجتمع الاهلى العربى إلى المجتمع المدنى العربى، وأيضا استمرار فرص قوة الدفع التى تحققت فى بعض مجالات العمل الأهلى - فى العديد من البلدان العربية - بهدف بناء مجتمع مدنى فاعل.

هذه الآمال والرهانات لا تمثل مقامرة غير محسوبة، كما تشير بعض المؤشرات العامة الخاصة بقياس حدود فاعلية المنظمات الأهلية العربية، ولكنها رهانات تستند كذلك الى مجموعة من المقومات الرئيسية التى شهدتها ساحة العمل الأهلى العربى خلال السنوات القليلة الماضية، والتى تصب جميعها فى اتجاه تصاعدى واضح نحو بلورة دور المجتمع المدنى الإصلاحى. ومن هذه المقومات:

- تزايد الدلالات والمؤشرات الدافعة لتقديم المجتمع المدنى العربى كمحدد لعملية التطور الديمقراطى، وكسبيل لإعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع.

- تنامى دور المجتمع المدنى كطرف فاعل وآلية للإصلاح والتمكين السياسى.

- اتساع أجندة المجتمع لتشمل تنمية الوعى الحقوقى بعملية التنمية والارتقاء بمستوى التنمية البشرية، عبر الاستناد للممارسة الديمقراطية فى إدارة الموارد المختلفة للدولة.

- اتساع المجال المدنى ليشمل الى جانب منظماته الكثير من التنظيمات والحركات الاجتماعية المدنية، سواء كانت فى أشكال حركات احتجاجية أو فى أشكال حركات دفاعية.

هذا التشابك بين تنامى أعداد التنظيمات الأهلية العربية وقضايا التنمية والديمقراطية، يمكن رصده من خلال مؤشرين أساسيين، الأول يرتبط بتطور أجندة المجتمع المدنى العربى باتجاه متزايد نحو العمل التنموى والحقوقى. أما المؤشر الثانى، فيتعلق بإمكانية رصد استمرار النهج المتصاعد الذى تبنته بعض منظمات المجتمع المدنى العربى للتشابك مع مؤسسات المجتمع المدنى العالمى، كما تعبر عنه مبادرة "الإدارة الرشيدة فى خدمة التنمية" فى البلدان العربية من جانب، والتفاعل مع ما حملته الأجندة العالمية من قضايا تتعلق بالأمن الانسانى والتنمية البشرية، كما توضحه المشاركة فى "منتديات المستقبل" وفى قمة تونس للمعلومات من جانب آخر.

وإن كان من الضرورى تأكيد تباين أداء التنظيمات الأهلية بين الدول العربية، وأيضا حيز المجال المدنى المسموح به، فضلا عن محافظة المجتمع المدنى العربى بمؤسساته على سماته الرئيسية الخاصة بتفوق دوره الخيرى والرعائى على ما عداه من أدوار تنموية أو حقوقية، وأن التغيير فى الرؤية والآليات الذى شهدته بعض المنظمات الأهلية يظل محدود التأثير والفاعلية. وفى هذا

(*) رئيس برنامج المجتمع المدنى، نائب رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

السياق، سوف يركز هذا التقرير على تناول واقع المجتمع الاهلى العربى، استناد على طبيعة منظومة القيم التى يرسخها، وحجم دوره، واستقلاليته، وأجندته وطبيعة منظماته وعلاقاته بالدولة، وهى جميعا محددات توضح صعوبة تسمية أو توصيف المجتمع الاهلى العربى بمجتمع مدنى.

أولا- المجتمع الأهلى العربى ..التوصيف والتوظيف :

فرضت أجندة الإصلاح والتنمية وموقع المجتمع المدنى منها نفسها على العديد من التفاعلات التى شهدتها العملية السياسية فى العديد من البلدان العربية. وهو ما أثار بدوره العديد من الإشكاليات المرتبطة بالمناخ السياسى والاقتصادى المفروض على دور المجتمع المدنى العربى إلى الحد الذى بدا معه هذا الدور كمرآة لحجم فاعلية العملية السياسية، واتساع أجندة الإصلاح والتطور على المستوى العربى.

ورغم الانتقائية التى عبرت عنها بعض اتجاهات الإصلاح بالتركيز على قضايا بعينها كمؤشر على الإصلاح، مثل عملية تمكين المرأة، فالملاحظ أن التركيز على الشق السياسى كان له الغلبة على ما عداه عند تقييم عملية التمكين وحدودها. كما أن هذا المؤشر أغفل النقلة النوعية التى شهدتها بعض الدول العربية، خاصة الخليجية منها، فيما يتعلق بتزايد أعداد التنظيمات الأهلية وتنوع مجالات أنشطتها، وما تمثله هذه النقلة من تطوير لا يقتصر على علاقة الدولة بالمجتمع فقط، ولكن أيضا على علاقة المواطن بالدولة ونظرته لها.

هذا التطور يشير إلى نتيجة رئيسية مفادها تباين مستويات الرهان على المجتمع المدنى العربى فى مواجهة تحديات عملية التنمية والإصلاح السياسى. وبعيدا عن الدخول فى تفصيل المشهد السياسى العربى، فإنه يمكن تأكيد محددين رئيسيين لتحديد مستوى الرهان. أولهما يتعلق بطبيعة التطور الذى شهدته المنظمات الأهلية ودرجة أهليتها للعب الأدوار المنوط القيام بها.أما المحدد الثانى، فيرتبط بالإطار الفلسفى والسياسى الحاكم لعملية توظيف منظمات المجتمع المدنى سياسيا، والتى تصب فى ثلاثة اتجاهات سياسية، هى(١):

- أن تلجأ إليه بعض الأنظمة السلطوية فى سياق دعم مشاريع تتعلق بالتعبئة والتحديث وتفرض من أعلى.

- تتبناه الحركات الأصولية المعتدلة ضمن عملية تغلغلها فى المجتمع لملء الفراغ الناتج عن انسحاب الدولة الاضطرارى من ميدان الخدمات الاجتماعية.

- تتبناه القوى الليبرالية واليسارية التى تتجه نحو مواقع ديمقراطية، وهى تركز على الأفكار والأبعاد الثقافية.

ولذا، يبدو أن التباين فى درجة التوظيف من جانب كل قوة سياسية تفرض نفسها كمحدد لبيئة العمل الأهلى العربى، ولحجم انتشارها على المستوى القطرى، ومن ثم قدرتها على التطور وتبنى أدوات وآليات واضحة لنشر الثقافة المدنية والدفاع عنها. وفى هذا السياق، يمكن تأكيد مجموعة من الملاحظات الرئيسية.

الملاحظة الأولى: ترتبط بالتباين الواضح فى درجة التطور والأداء الخاص بمؤسسات المجتمع المدنى العربى وعلاقته بالدولة، ومن ثم بأجندة الإصلاح فيما بين الدول العربية.

الملاحظة الثانية: تتعلق بحالة الحراك السياسى التى تشهدها بعض الدول العربية، والتى تبدو كعامل دافع لدور جديد للمجتمع المدنى باتجاه بعض الأنشطة التى لم تكن تتضمنها أجندته التقليدية فى فترات سابقة، وارتباط ذلك بالعديد من الملفات الشائكة التى يأتى فى مقدمتها التمويل الاجنبى وعلاقته بجدلية العلاقة بين الداخل والخارج، وسيادة الدولة، ومكانتها على المسرح الدولى.

الملاحظة الثالثة: يعبر عنها تداخل العديد من الإرادات المتضاربة لدى غالبية النظم العربية، والتى تتمحور بين الرغبة فى زيادة درجة توظيف المجتمع المدنى والخوف من تنامى دوره، الأمر الذى يمكن تلمسه بوضوح فى العديد من السياسات والإجراءات الرسمية المتضاربة المصاحبة لخطاب رسمى داعم لدور المجتمع المدنى.

أما الملاحظة الرابعة، فتتعلق بالاتجاه التنموى لمؤسسات المجتمع المدنى العربى، والذى بدا يأخذ نمط المشاركة مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية. ذلك النمط إنما يشير إلى تطوير العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدنى العربى والأجهزة الحكومية، فضلا عن توافر الإرادة السياسية الدافعة لهذا النشاط.

أما الملاحظة الخامسة، فترتبط باستمرار تزايد نمط التنمية بالمشاركة، وما تحتويه فلسفته من دعم لقدرات المنظمات الأهلية وتطوير لفلسفة العمل الاهلى وتدعيم الدور التنموى لتلك المنظمات، وهو ما يمكن تلمسه أيضا فى تطوير خطاب القوى المدنية والسعى نحو انتهاج آليات عمل جديدة خاصة بتطوير إطار المحاسبية والشفافية والحكم الجيد.

تمثل الملاحظات السابقة فى الوقت نفسه عددا من السمات التى أخذت سبيلها إلى فلسفة ودور المنظمات الأهلية العربية، وتشير أيضا إلى ذلك التطور الذى شهدته ساحة العمل الاهلى العربى على المستويين الكمى والنوعى، والذى قد يأتى فى سياق اتجاه معظم الدول العربية نحو مزيد من الانفتاح والحراك السياسى من جانب، وتصاعد الدور الحقوقى والسياسى للمجتمع المدنى وبالتحديد فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات، كما هو الحال بالنسبة للتجربة المصرية من جانب ثان، وتمكين المرأة سياسيا كمظهر للإصلاح ولدوره الجديد، وهو ما تشهده العديد

من الدول العربية من جانب ثالث، وكذلك تنامى عمل المراصد المختلفة، خاصة تلك المرتبطة بحقوق الإنسان والأقليات، كما هو الحال فى سوريا ولبنان والبحرين، ومصر.

ثانيا- المجتمع المدنى العربى .. السمات وحدود الفاعلية :

هذا التشخيص لواقع تطور المجتمع المدنى الذى شهدته العديد من الدول العربية فى مجمله، يمكن ربطه بدخول شرائح فاعلة ونخب جديدة فى منظمات المجتمع المدنى، وزيادة دور القوى والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، وترافق الإجراءات الإصلاحية بدفعات لبعض أنماط العمل الأهلى ومنظمات المجتمع المدنى العربى، وهو ما يمكن تلمسه عبر مستويين رئيسيين: الأول، يتعلق بالجانب الكمى، فى حين يرتبط المستوى الثانى بأجندة المجتمع المدنى وما ترتب عليها من أدوار جديدة.

١- الدور التقليدى :

تشكل المكاسب المرتبطة باتساع أجندة منظمات المجتمع المدنى العربى، وما يمثله هذا الاتساع من إمكانيات الرهان على دور مستقبلى للمنظمات الأهلية أكثر فاعلية تجاه أجندة عمل غير تقليدية، تحديا يرتهن بالقدرة على مد التأثيرات الإيجابية نحو تغيير الكثير من المعادلات الحاكمة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدنى، أو بتغيير تفاعلات ساحة العمل الأهلى التى احتفظت بسماتها الغالبة، وفى مقدمتها غلبة الطابع الخيرى الذى يمثل ٥٥٪ من اجمالى عدد المنظمات الأهلية العربية البالغة (٣٥٠ ألف منظمة بنهاية عام ٢٠٠٦) ويليها الطابع الخدمى والرعائى (٢٢٪)، فى حين تمثل النسبة الباقية المنظمات التنموية والحقوقية التى تشكل نسبة قليلة جدا من أعداد وأنشطة المنظمات الأهلية. وهنا، تجدر الإشارة إلى ملاحظة استمرار تزايد أعداد المنظمات الأهلية، وهو ما تعبر عنه قفزة أعداد المنظمات من ١٩٠ ألفا فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠ ألفا عام ٢٠٠٢ إلى الرقم الحالى ٣٥٠ ألف منظمة أهلية موزعة على الدول العربية(٢). وترتبط هذه القفزة بقوة الدفع التى حصلت عليها تلك المنظمات فى العديد من البلدان العربية، ولاسيما فى تلك الدول التى شهدت تطورا تشريعيا منذ عام ٢٠٠٠ (مثل مصر، فلسطين، المغرب، ليبيا، اليمن، سلطنة عمان، العراق). فعلى سبيل المثال، فى حالة مصر، نجد أن أعداد الجمعيات الأهلية قد قفزت من ١٨,٦٠٠ جمعية أهلية عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥ الف جمعية عام ٢٠٠٨. كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجية تطورا كميا خلال السنوات الخمس الماضية.

هذه القفزة الرقمية لا تعكس بوضوح حجم تأثير تلك التنظيمات الأهلية أو فاعليتها على واقع ودور منظمات المجتمع المدنى، وهو ما يدفعنا لتأكيد أهمية الأخذ فى الاعتبار مسألة الفاعلية وقياسها، استنادا لمقارنة عدد المنظمات لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان، وهى نسبة توضح مدى تغطية منظمات المجتمع المدنى لشرائح المجتمعات العربية. وتعكس هذه الصورة التفاوت الواقع بين الدول العربية، فنجد أن الحالة فى كل من الجزائر والمغرب ولبنان تشير الى أن ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مؤسسة تغطى أو تخدم نحو ١٠٠٠ نسمة من السكان، بينما تصل نسبة الكثافة المتوسطة إلى ما بين ٢٥ و ٥٠ منظمة مجتمع مدنى فى كل من تونس والبحرين ومصر. وتتراجع هذه النسبة فى كل من الأردن واليمن، إذ تصل إلى نحو ١٥ منظمة، بينما تنخفض فى دول الخليج، حيث تصل إلى ما بين ١ إلى أقل من ١٥ منظمة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان. وعلى الرغم من أن أعلى نسبة من الكثافة العددية لمنظمات المجتمع المدنى لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان فى العالم العربى تقابل أقل نسبة فى الدول المتقدمة للمؤشر نفسه، وكذلك للعديد من الدول النامية، إلا أنها تعتبر أفضل بكثير فى الوقت الحاضر عما كانت عليه فى السابق(٣).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن التزايد فى عدد منظمات المجتمع المدنى، وكذلك نسب عدد تلك المنظمات إلى عدد السكان (درجة الكثافة)، يعود إلى التحولات التى شهدتها الدول العربية، خاصة على المستوى الاقتصادى فى كل من مصر والأردن واليمن والسعودية وباقى الدول العربية، هذا إلى جانب تشجيع القطاع الخاص كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

٢- الدور الجديد :

لا يزال التغيير فى هيكل خريطة التنظيمات الأهلية محددا، ولكن فى المقابل تبرز ملامح لإعادة تنظيم هذه الخريطة، وأيضا ملامح لتقوية الواقع المدنى وقيمه، وتزايد درجة التوافق مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع العربى، وتحديدا فى عملية تمكين المجتمع بكل فئاته، ولاسيما تلك المهمشة اجتماعية أو اقتصاديا أو حتى سياسيا.

فمن خلال مساعى التمكين لفئات بعينها من المجتمع العربى، استمرت عمليات ومساعى التمكين السياسى للمرأة العربية، كأحد أبرز ملامح الأدوار الجديدة للمجتمع المدنى العربى، والذى امتد بدوره إلى تنظيم المراصد المختلفة والمعنية بحالة حقوق الإنسان والأقليات، كما هو الحال فى سوريا ولبنان والبحرين ومصر.

فقد فرضت القضايا الحقوقية والدفاعية نفسها على أجندة عمل المنظمات الأهلية العربية خلال الأعوام القليلة الماضية، إلى الحد الذى بدت معه المنظمات الدفاعية وقد اكتسبت المزيد من الدعم المجتمعى الذى فرضته العديد من التطورات السياسية والاجتماعية، مثل: التعديلات الدستورية فى مصر، والانتخابات البرلمانية والمحلية التى شهدتها بعض الدول العربية وما تبعها من حالة حراك سياسى، وتنامى الحديث عن مكافحة الفساد فى العالم العربى، ومواجهة الاختلالات المجتمعية التى تتعرض لها بعض فئات المجتمع العربى.

ويمكن الإشارة إلى طبيعة تزايد الدعم المجتمعى ومستواه إلى اتساع الأجندة الدفاعية والحقوقية التى أخذت المنظمات

الحقوقية العربية فى طرحها، فضلا عن اتساع موضوعات هذه الأجندة وأولوياتها، ولاسيما تلك المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتى يمكن إبراز أهم مكوناتها وأنشطتها من خلال مجموعة القضايا التالية:

- **مكافحة الفساد:**

تشير فاعلية البرامج والإجراءات، التى أعلنتها العديد من البلدان العربية لمكافحة الفساد، إلى الحاجة لبناء منظومة متكاملة من الإصلاح لأنظمة إدارة شئون الدولة ومواردها وبناء ثقافة تعتمد على تطوير آليات الرقابة المجتمعية. فروشتة مكافحة الفساد، فى جزئها الأكبر، تعتمد على مجموعة من القيم المدعمة لآليات تحقيق الشفافية والمساءلة والمحاسبة وتطوير أنظمة المعلومات والإدارة. فتغيير التقييم عامل مهم فى مكافحة الفساد، وهو ما تدلل عليه العديد من الدراسات التى تناولت طبيعة الفساد وأشكاله المتعددة، لاسيما فى الدول التى تشهد نموا سريعا وعمليات تحديث وتتغلب فيها المصالح التجارية الأجنبية.

وهنا، يبرز دور المجتمع المدنى العربى كأداة وآلية لرصد الفساد وأشكاله ومكافحته، كما يستتبع هذا الطرح التساؤل عن قدرة هذا الدور على مواجهة الخلل الذى يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع من جانب، وقدرته على كسر تلك الدائرة من الحياة المستندة على علاقات اقتصادية واجتماعية ودخول قائمة الفساد من جانب آخر.

يشكل هذا الطرح ومتطلبات وضع مكافحة الفساد على أجندة وأولويات المجتمع المدنى العربى أهمية تتجاوز العديد من القيود المحجمة لفاعلية المجتمع المدنى، جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيمه بالقدر الذى يوفر بنية مؤسسية قوية للمجتمع المدنى، وقدرة على الحركة والفاعلية. فالمحاولات القائمة للتصدى لقضايا الفساد لا تخرج عن كونها محاولات جنينية.

- **الدور الإغاثى والتدخل الإنسانى:**

يعبر هذا الدور بدرجة كبيرة عن طبيعة التطورات التى أخذت سبيلها لساحة العمل الأهلى العربى، سواء فيما يتعلق بالأجندة أو الدور، رغم محدودية هذا الدور واقتصاره على عدد قليل من المنظمات الأهلية، وتزايد الحاجة لتطوير فلسفته، وعدم اقتصاره على مجرد تقديم الخدمات الإغاثية، وبلورة رؤية تستند إلى الخبرة المتراكمة فى هذا المجال -رغم محدوديتها- بحيث تشكل قاعدة انطلاق لدور أكثر وضوحا وأكثر فاعلية وتأثيرا.

وإن كان من الضرورى تأكيد أن مواصفات الدور الجديد تتطلب توافر حزمة من الخبرات والمؤهلات التى لا تتوافر إلا لبعض التنظيمات الأهلية العربية، الأمر الذى يمكن معه الحديث عن نماذج بعينها، وليس عن واقع تعبر عنه منظمات المجتمع المدنى العربى ككل فى هذه المرحلة. وفى هذا الإطار، يمكن تناول بعض ملامح هذا الدور من خلال رصد بعض الأنشطة والبرامج التى تقوم بها تلك التنظيمات الأهلية فى بعض الدول التى تشهد أوضاعا استثنائية، مثل الكوارث والفيضانات والزلازل، وتلك الأنشطة الممتدة لسنوات عديدة، كما هو الحال فى حالة الصومال أو تجمعات اللاجئين فى العديد من البلدان، والتى تعبر فى الوقت نفسه عن الإمكانيات الضخمة التى تمتلكها القوى المدنية العربية، إذا ما أحسن توظيفها، ونذكر منها:

- تشير التقديرات إلى أن هناك نحو ٣٦٠ جمعية أهلية تقوم على تقديم المساعدات والإغاثة على المستوى الدولى، سواء للدول الفقيرة أو فى حالة الإغاثة (وتحتل السعودية النصيب الأكبر من هذه الجمعيات، ٢٤١ جمعية).

- تقديم مساعدات مالية وعينية للأسر المحتاجة والفقيرة، ويمثل هذا النشاط الجانب الأكبر من أنشطة تلك المنظمات إلى جانب مساعدة الطلبة المحتاجين، والقيام ببناء أو ترميم المساجد، وإنشاء مراكز للخدمات الاجتماعية، كمراكز التعليم والتأهيل والتدريب الخاصة بالمعوقين، وذلك فى العديد من بلدان العالم.

- مساعدة المنكوبين فى حالة الكوارث والفيضانات، وقد قامت هذه الجمعيات بدور كبير فى تنظيم حملة التبرعات لبعض الدول الإفريقية فى أثناء الجفاف والمجاعة، وفى مساعدة المنكوبين فى فيضانات آسيا، وبالتحديد فى بنجلاديش.

- **التنمية بالمشاركة:**

أصبحت مشاركة المنظمات الأهلية أحد المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك استنادا لمجموعة المميزات والسمات التى توفر لها القدرة على التواصل المباشر مع القاعدة الشعبية، بالإضافة إلى الجهات الرسمية المعنية والوحدات المحلية. ورغم تعدد مستويات مشاركة تلك المنظمات بين الدول العربية فى عملية التنمية ومكونات المجتمع المدنى داخل الدولة الواحدة، فإن التوافق على أهمية المشاركة المجتمعية ودورها فى إدارة عملية التنمية، قد ساهم فى الاعتراف بدور المنظمات الأهلية كشريك فى إدارة وتخطيط عملية التنمية، رغم الصعوبات التطبيقية التى تواجه هذا الاعتراف، حيث لا يزال هذا الاعتراف نظريا أكثر من كونه واقعا عمليا.

يظل توسيع نمط التنمية بالمشاركة مرهونا بتوافر رؤية قائمة على توفير بيئة مشجعة لتعظيم أنماط الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، وتفعيل آليات تنمية الموارد المحلية، وتوسيع إطار اللامركزية فى الإدارة، وإعمال معايير ومؤشرات الحكم الجيد، واعتبار هذه المقومات شرطا لزيادة مساحات التفاعل المجتمعى فيما بين أعضائه، وإيجاد صيغة شراكة تساعد على تكامل قدرات الأطراف المشاركة فى عملية التنمية، بما ينعكس إيجابا على عملية تطوير وبناء المجتمع.

تشير المحددات السابقة إلى قصور دور غالبية المنظمات الأهلية العربية فى عملية التنمية، واقتصار دورها على تنفيذ

بعض المشروعات التنموية، فضلا عن دورها الرئيسى الخاص بسد الاحتياجات. وبالتالى، تبقى مسألة قياس فاعلية خطط التنمية بالمشاركة ومردودها المجتمعى محل أهمية خاصة. فإلى جانب ما يمكن ان توفره جملة المؤشرات المحددة لفاعلية عمليات التنمية من تقييم لهذه العمليات، فإنها توفر أيضا مسئوليات محددة لكل طرف من أطراف الشراكة، ومن ثم تحديد مسئوليته عن نجاح أو تعثر هذه العمليات، فضلا عن إبرازها مدى قدرة أى مجتمع على تعميق مفهوم التنمية بالمشاركة.

ثالثا- محددات الفاعلية :

إن تطور المجتمع المدنى العربى على المستوى الكمى، وإلى حد ما على المستوى النوعى، يعبر عن طبيعة التغيير الذى شهدته البيئة الداخلية فى العديد من البلدان العربية، والتى ساهمت فى دفع تكوينات المجتمع المدنى العربى نحو أدوار جديدة، استنادا على أجندة غير تقليدية، بلورتها متغيرات الواقع الدولى والداخلى جنبا إلى جنب مع الدور المحورى الذى تعبر عنه أجندته التقليدية. وفى هذا السياق، يمكن تأكيد مجموعة من المنحنيات التى تفرض نفسها على العمل الأهلى العربى، ونذكر منها:

- إن الاختلالات، التى تفرضها خريطة توزيع أنشطة المنظمات الأهلية العربية، تثير بدورها العديد من الدلالات المتعلقة بحجم التأثير واتجاهه وعلاقته بتغليب قيم وزيادة مساحتها على حساب قيم أخرى. فاستمرار الدور الخيرى والرعائى، كمحور لأنشطة منظمات المجتمع المدنى، يؤكد مفاهيم الأمن الاجتماعى، والتضامن المجتمعى، وربما المسئولية المجتمعية، ولكنه لا يعظم من قيم التسامح والحرية والديمقراطية والمواطنة، الأمر الذى يقودنا لأهمية التفرقة بين المنظمات الأهلية والمجتمع المدنى. فمفهوم ورسالة المجتمع المدنى لا يقتصران على تقديم الخدمات وسد احتياجات المجتمع فقط، ولكن دوره يمتد إلى التساؤل عن مضمون ما يثيره ويرسخه من قيم وما تحمله نخبته من رؤية وأهداف، وما تطرحه القوى المدنية من فلسفة فى إطار خبرتها وإدراكها لأهمية دورها.

- تثير إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى قضية الطابع التدخلى للدول العربية فى نشاط العمل الأهلى، وتوجيه منظماته بشكل مباشر فى بعض الدول العربية، وبشكل غير مباشر فى بعضها الآخر. وفى هذا السياق، يمكن الحديث عن مستويات ثلاثة: أولها يرتبط بتلك الدول التى اكتسب فيها العمل الأهلى مساحة كبيرة مقارنة بباقى الدول العربية، وتشمل مصر ولبنان والمغرب والأردن واليمن والكويت والبحرين، حيث اتسعت أنشطتها وأعدادها، رغم التفاوت فيما بينها. أما المستوى الثانى، فيضم دولا مثل سوريا والسودان وليبيا، وتمثل فيه منظمات المجتمع المدنى جزءا من الدولة، فهى تعد امتدادا لمؤسسات الدولة وأحد مستوياتها التى تؤدى دورا فى أغلبه تعبوى سياسى، بالإضافة إلى الأدوار الأخرى الثقافية والرعائية والخدمية. أما المستوى الثالث والأخير، فيشمل باقى الدول العربية، حيث لا تزال منظمات المجتمع المدنى فيه تمثل حالة جنينية.

- ساهم حجم التفاعل بين الضغوط والمطالب الخارجية والداخلية فى تغيير البيئة الداخلية، وتحديد حيز نشاط وفاعلية القوى المدنية ومؤسساتها، بالإضافة الى مساهمتها فى بلورة بعض اتجاهات تحرك تكوينات المجتمع المدنى العربى نحو أدوار جديدة، استنادا على أجندة غير تقليدية بلورتها متغيرات الواقع الدولى والداخلى. بعبارة أخرى، فإن التغيير الذى تشهده ساحة العمل الاهلى العربى يثير مسألة إعادة النظر فى العديد من الثوابت التى حكمت علاقة الدولة بالمجتمع المدنى، وفى مقدمتها فلسفة العمل الاهلى، وتحديد الأطراف الفاعلة ونمط الشراكة الواجب إقامتها. فقد أصبحت هذه المطالب أو الأهداف ضرورة تفرضها اتجاهات التغيير فى العديد من الدول العربية الآخذة فى التخلى عن دور دولة الرفاهية، وما تبعه من التخلى أيضا تدريجيا عن نمط السلطة الأبوية، خاصة فى المجالات الاجتماعية.

- يبدو أن منطلقات التغيير فى أجندة ونشاط المجتمع المدنى العربى قد ارتبطت بمرحلة فاصلة فى تطور الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية، وهى المرحلة التى تتطلب بالضرورة تطوير نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، من خلال إعادة النظر فى الإطار القانونى المنظم لنشاط لمؤسسات الأهلية العربية. فعلى الرغم من نفاذ مؤسسات المجتمع المدنى العربى إلى مجالات غير تقليدية، تتجاوز الجانب الخيرى والرعائى، إلى المجالات التمكينية، فقد ظلت الأطر القانونية المنظمة لنشاطها دون تغيير يتوافق مع طبيعة الأنشطة الجديدة فى غالبية الدول العربية، حتى فى تلك الدول التى شهدت تطورا تشريعيا، ظل هذا التشريع حبيس العديد من القيود المجتمعية والسياسية. وهو ما يفرض إعادة النظر فى مواد القوانين من زاوية تحديد الفلسفة والقدرة على إحداث التأثير فى المجتمع وتقوية بنيان المجتمع المدنى العربى، حتى يمكن أن يلعب دور القاطرة فى عملية التطور الديمقراطى فى الدول العربية. وفى هذا السياق، تبدو هناك ضرورة للعمل باتجاه تطوير ثقافة العمل الأهلى ذاته لدى قطاعات الشعوب العربية المختلفة، خاصة فئات الشباب والمرأة، والتى قد تساهم فى دعم أجندة العمل الأهلى من جانب، وتعزز دعائم ومردود الدور الجديد للمنظمات الأهلية لدى المجتمعات العربية من جانب آخر.

تقودنا القضايا السابقة إلى تأكيد مجموعة من المقومات الواجب تدعيمها، حتى تكتمل عملية المراهنة على مجتمع مدنى قوى وفاعل، وتصبح تلك المراهنة فى حيزها الواقعى والمضمون.

وترتهن نقطة البداية، هنا، بالقدرة على بناء قاعدة قانونية وثقافية تعمل على ترسيخ تلك الأدوار المجتمعية الجديدة كمكتسبات، وليست أدوارا مرتبطة بمرحلة بعينها، وأن يتحول المواطن فى معادلة التغيير والتحول إلى طرف فاعل ورئيسى، وألا يقتصر دوره على كونه مستهلكا أو مجرد متلق لخدمة، وأن تتجاوز عملية تقييم المجتمع المدنى مجرد الوقوف على أداء مؤسساته وعلاقتها بعملية الإصلاح والتنمية، وعلاقة القضيتين ببعضهما بعضا.

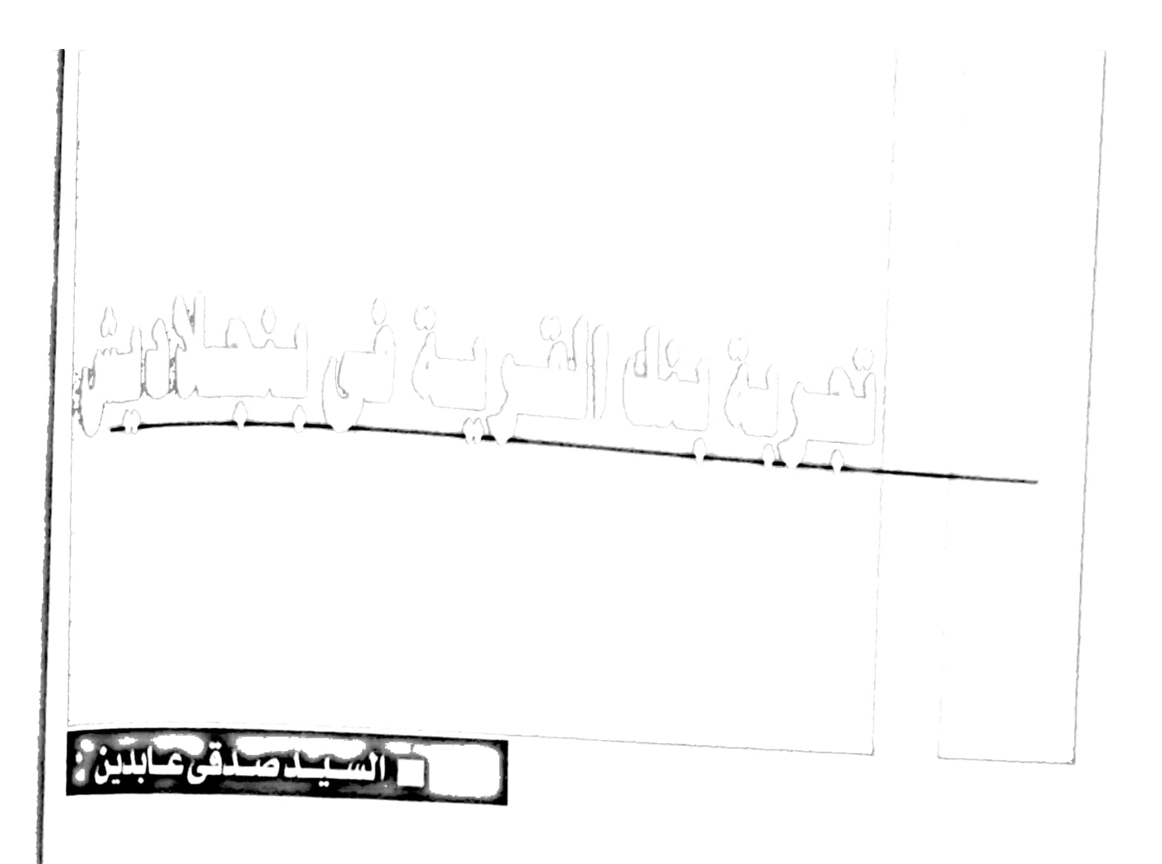
فعملية التقييم الراهنة تفرض التعامل مع المجتمع المدنى كمساحة أكبر من مجرد تقييم أدائه المؤسسى، أو الوقوف على حدود الإسهام الاقتصادى والاجتماعى إلى نطاق أوسع، تشمل مدى قدرته على تطور ونشر الثقافة المدنية، ووجود نخبة مؤمنة بهذه الثقافة على رأس المؤسسات المدنية، ومدى توافق الخبرة الميدانية للمؤسسات مع أجندة العمل الجديدة.

الهوامش :

١- أيمن السيد عبدالوهاب، المجتمع المدنى .. حدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات فى التطور الديمقراطى، فى د. وحيد عبدالمجيد (محرر)، التطور الديمقراطى فى مصر .. البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)، ص١٩٠.

٢- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تمكين المرأة العربية .. التقرير الرابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٤، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤)، ص٩٧.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢، (عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٢).





السيد صدقى عابدين (*)

قبل نحو عامين، عندما منحت جائزة نوبل للسلام مناصفة بين أستاذ الاقتصاد البنغالى محمد يونس، والبنك الذى أسسه لخدمة الفقراء، لم تكن تجربة الدكتور يونس وبنك القرية فى بنجلاديش معروفة على نطاق واسع، لكن المهتمين بقضايا التنمية ومحاربة الفقر كانوا يتابعون التجربة، ويرصدون نجاحاتها، التى جعلت المنظمات الدولية تعقد المؤتمرات لمناقشتها وتصدر القرارات التى تحض على الأخذ بآلياتها.

"جرامين Grameen" باللغة البنغالية تعنى الريف أو القرية، أى أن الاسم الرسمى للبنك هو بنك القرية، والذى عرف باسم بنك الفقراء بحكم الفئة التى يتعامل معها.

وفى ضوء نجاح تجربة بنك القرية فيما لم تنجح معه تجارب وافكار أخرى، من الضرورى التعرف عن قرب على تلك التجربة وخبرتها فى بنجلاديش، من حيث نشأتها وتطورها، والنتائج التى حققتها، والعوامل التى أدت الى هذه النتائج، ومستقبلها، بالإضافة الى مدى صلاحيتها للتعميم فى مناطق أخرى، سواء داخل القارة الآسيوية أو خارجها.

فكرة وتطور تجربة بنك القرية :

تقوم المنظمات غير الحكومية فى بنجلاديش بدور بارز فى محاربة الفقر، عبر الخدمات المتنوعة التى تقدمها، وبرزت على أرض الواقع تجارب جديدة فى هذا الإطار، شملت معظم أرجاء البلاد. وكان توفير التمويل اللازم للفئات المحتاجة من أهم الأدوار التى قامت بها تلك المؤسسات. ولم يقف دورها عند هذا الحد، بل إنها عملت على تطوير مبادرات للربط بين المنتجين الفقراء والأسواق اللازمة لتصريف منتجاتهم. ومن أبرز المجالات التى تنشط فيها المنظمات غير الحكومية توفير التمويل، والتعليم، والصحة(١).

على صعيد توفير التمويل اللازم للفقراء لبدء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، يبرز بنك القرية، الذى كان نتاج مشروع بحثى بدأه محمد يونس عام ١٩٧٦ بهدف اختبار إمكانية تصميم نظام تمويلى يقدم الخدمات البنكية لفقراء الريف، بما يجنبهم استغلال المرابين، ويتيح لهم فرص العمل الذاتى بما يتناسب مع ظروفهم الاجتماعية، والانتقال بهم من معادلة (دخل منخفض - ادخار منخفض - استثمار منخفض) الى معادلة (دخل منخفض - توفير - استثمار - دخل أكثر)(٢).

وقد بدأ المشروع فى قرى قريبة من الجامعة التى يعمل بها دكتور يونس لمدة ثلاث سنوات، ثم توسع بالتدريج، قبل أن يتحول إلى بنك مستقل فى أكتوبر عام ١٩٨٣. وفى هذا التاريخ، كان عدد الفروع ٨٦، وعدد القرى التى يعمل بها ١٢٤٩ قرية، وعدد الأعضاء ٥٨ ألفا و٣٢٠، والقيمة التراكمية للقروض المقدمة نحو ١٩٥ مليون تاكا (عملة بنجلاديش). وحاليا، وصلت فروع البنك الى ٢٥١٧ فرعا تغطى ٨٢،٣١٢ قرية، وعدد الأعضاء نحو ٧،٥ مليون، وقيمة القروض نحو ٣٨٧ مليار تاكا، أى ما يوازى نحو ٧ مليارات دولار، كما أن عدد العاملين فى البنك وصل الى ٢٤،٤٨٩ موظفا(٣).

تتميز البيئة الاقتصادية للفقر على صعيد استخدام الخدمات

(*) باحث متخصص فى الشئون الآسيوية.

المالية بالعمل فى ظل اقتصاد الحد الأدنى من حيث الإنتاج والاستهلاك والتجارة والمبادلات والادخار والإقراض وضآلة الدخل المكتسب من ناحية، ومن ناحية أخرى وجود درجة عالية من المخاطرة وعدم الأمان بحكم الظروف السابقة، مما قد يؤدى الى توقف مصدر الدخل بالنسبة للعمالة اليدوية بسبب ظروف مرضية طارئة أو نفقات علاجية عاجلة، أو السرقة، أو الموت، وعدم ضمان شروط التشغيل وصعوبات تنفيذ التعاقدات أو الاعتبارات الخاصة، بما يترتب على الظواهر الطبيعية، مثل الفيضانات، أو الظروف الاقتصادية الحرجة مثل الأزمات(٤). فى ظل هذه البيئة، كيف تمكن بنك القرية من العمل؟ وما هى المصادر التى اعتمد عليها لتوفير التمويل اللازم لنشاطاته؟ وكيف تغلب على درجة المخاطرة العالية عند التعامل مع هذه الفئات محدودة الدخل؟

تتمثل نقطة البدء فى الفلسفة التى بنى عليها العمل فى البنك، والتى تنطلق من أن توفير التمويل للفقراء هو حق من حقوق الإنسان، وأن الفقراء يحتاجون لمن يساعدهم ليساعدوا أنفسهم بعيدا عن الهبات والتبرعات لكى يعتمدوا على أنفسهم فى المستقبل، عبر التوظيف الذاتى الذى يولد دخلا، وأن يتم التعامل معهم بثقة تامة بعيدا عن جوانب التهديد ومصادرة الضمانات وغيرها من الأساليب التقليدية التى تتبعها البنوك العادية. ويتطلب ذلك خلق بدائل لتلك الأساليب لضمان استمرارية البنك، ومن هذه البدائل الأسلوب الجماعى كضمانة للحصول على القرض وسداده، حيث يشترط للحصول على القرض أن يكون العميل عضوا فى جماعة تتكاتف فيما بينها لضمان السداد، حيث إن الالتزام بالسداد يزيد من فرصهم فى الحصول على قروض أخرى، بينما يقلل التقاعس من هذه الفرص. كما انه يوزع العبء على المجموع وليس على فرد واحد، وفى ذلك تنمية وتحفيز للعمل التعاونى، ونظام السداد الأسبوعى، وبرامج الادخار الاختيارية والإجبارية، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية(٥)، مما جعل البعض يعتبر أن البنك يقدم برنامج تنمية اجتماعية شاملة يتضمن ما يعرف بالقرارات الستة عشر(٦)، والتى تتضمن الحث على العمل الجماعى والمحافظة على النظام، والتكافل الاجتماعى، وعدم التعدى على حقوق الآخرين، وتسهيل الزواج، والمحافظة على الصحة عبر شرب المياه النظيفة، واستخدام المراحيض، والمحافظة على نظافة البيئة والأطفال، وتأكيد تعليم الأطفال، والحث على تنظيم الأسرة، والاعتناء بالصحة، وزراعة أكبر قدر ممكن من البذور، وزراعة الخضراوات على مدى العام لاستهلاك ما يحتاج إليه الأفراد وبيع الفائض، وإصلاح المنازل المهدمة، والعمل على بناء بيوت جديدة، وان عمل الآباء هو الذى سيجلب الرفاهية للاولاد. ويتوج كل هذا مبادىء النظام والاتحاد والشجاعة والعمل الجاد(٧)، حيث إن اهداف البنك ليست اقتصادية بحتة، ومن ثم فانه يولى اهمية خاصة للمرأة التى تمثل نسبة ٩٧٪ من المتعاملين مع البنك. ويحرص على الوصول الى الفئات المستهدفة فى أماكن إقامتها، وحسب ظروف كل منها، ويخلق ويطور مؤسسات ونظاما إداريا قادرا على توصيل موارد البرامج الى الفئات المستهدفة، ويتوسع فى محافظ القروض حتى تلبى الحاجات المتنوعة للفقراء(٨). ويتعامل مع المتعثرين بنظام تحفيزى، ولا ينتهى دوره بمجرد الإقراض، ويدرك أنه حتى الفقراء ليسوا على مستوى واحد، ومن ثم فإن قروضه تتفاوت فى قيمتها ونوعيتها، ومن حيث الفائدة التى تحصل عليها(٩).

تتراوح معدل الفائدة التى يفرضها البنك على قروضه من ٢٠٪ الى صفر مرورا بـ ٨٪ و٥٪. الأولى لقروض خلق الدخل، والثانية لقروض الإسكان، والثالثة لقروض الطلاب، والرابعة للمعوزين، حسب تسلسلها من الأعلى الى الأدنى، وهذه النسب فى كل الحالات أقل من نسب الفائدة التى تفرضها الحكومة على القروض المشابهة فى البنوك العادية. فى المقابل، فإن البنك يعطى عائدا على الودائع يتراوح بين ٨,٥٪ و١٢٪(١٠).

فيما يتعلق بمصادر تمويل البنك، فإنه انتقل من الاعتماد الكثيف على المساعدات الخارجية والقروض إلى الاعتماد على مصادره الذاتية. ففى البداية، كانت الجهات المانحة توفر الجزء الأكبر من رأسمال البنك، بمعدل فائدة منخفض. وفيما بعد، أصبح البنك يعتمد بشكل أساسى على البنك المركزى البنغالى. وحاليا، فإن المصدر الرئيسى هو بيع السندات الخاصة بالبنك، وهى سندات تضمنها الحكومة. من أهم الجهات الخارجية التى قدمت تمويلا للبنك: الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وحكومات النرويج، والسويد، وهولندا، ومؤسسة فورد. حيث قدمت للبنك قروضا بنسب تتراوح من ٣٪ الى صفر٪، كما أن بعضها كان يسترد القرض بالعملة المحلية لتجنب تقلبات أسعار الصرف(١١). وقد توقف البنك عن طلب أى مساعدات خارجية، ولا يرى ضرورة لطلب قروض من مصادر داخلية أو خارجية فى المستقبل، ما دامت ودائعه فى تزايد، وتمكنه من الاستمرار فى العمل والتوسع فى برامجه وسداد المتبقى من أعباء القروض التى حصل عليها فى السابق(١٢). أضف الى ذلك الشركات التى أنشأها البنك وهى متعددة.

ومن الأمور التى ساعدت البنك على الوصول إلى هذه الدرجة من الاستقلالية بالنسبة لمصادر التمويل، المعدل العالى لاسترجاع القروض التى يقدمها للفقراء، حيث تصل النسبة الى ٩٨٪ وهى نسبة عالية جدا. هذه النسبة تقود الى الإجابة على السؤال الثالث المطروح آنفا والمتعلق بالتغلب على مخاطر التعامل مع الفئات الفقيرة، خاصة أن نسبة استرجاع القروض تزيد عنها فى حالة البنوك التجارية. مرد ذلك الى النظام الذى وضعه البنك اتفاقا مع فلسفته ومبادئه. يقوم هذا النظام على أساس استناد الائتمان المقدم على مسح للخلفيات الاجتماعية للمستهدفين (حيث يضع يده على المشكلة قبل البحث عن الحل) والتأكد من أن نظام الائتمان يخدم الفقراء ولا يضرهم، ويضع أولويات للتعامل مع الفئات المستهدفة. ومن شأن الاستناد فى نظام المجموعات الى التجانس فى الخلفيات والتماسك فيما بينهم أن يزيد الثقة بينهم ودعم كل منهم للآخر. كذلك من مقومات الائتمان أن يقترن الاقتراض بالتوفير دون أن يكون ذلك شرطا مسبقا

للإقراض، والحرص على تبسيط الإجراءات للمقترضين، وعمل كل ما يمكن من أجل تأكيد التوازن المالى للنظام، والاستثمار فى الموارد البشرية عبر تدريب القيادات لتصبح على وعى بأخلاقيات التنمية الحقيقية، استنادا الى روح الإبداع، والدقة، واحترام البيئة الريفية(١٣).

لا تعنى الخطوط العريضة السابقة أن البنك لم تواجهه مشكلات أو أنه لم يتعرض لانتقادات. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة سداد القروض بصفة عامة، إلا أن بعض السنوات قد شهدت تراجعا فى هذه النسبة، ومحاولة البنك إخفاء هذه المعلومات وارتفاع نسب الفائدة على قروض البنك، وعدم إشراف البنك المركزى على عمليات بنك القرية، واستخدام بعض القروض فى أغراض استهلاكية وليست إنتاجية والتحايل على البنك فى هذا الأمر، وتداخل القروض من مؤسسات مختلفة وتعذر فرض نظام البنك على المقترضين.

ويرد البنك على هذه الانتقادات بأنه فى السنوات التى تراجعت فيها نسب سداد القروض، كان ذلك مرده الى الظروف الطبيعية متمثلة فى الفيضان. وعلى سبيل المثال، فإنه فى عام ١٩٩٨ اجتاحت الفيضانات نحو نصف مساحة البلاد لمدة شهرين، وعند ذلك تحرك البنك بتقديم قروض إنعاش دون مطالبة المقترضين بسداد القروض القائمة بالفعل الى حين تحسن ظروفهم، وهذا ما حدث بالفعل، حيث عادت نسبة السداد بعد سنوات قليلة الى سابق عهدها. وبخصوص رقابة البنك المركزى، فإنها تتمثل فى التدقيق والتفتيش على البنك، طبقا للقانون الذى يحكم عمله، وليس طبقا للمعايير نفسها التى تطبق على البنوك التجارية بسبب طبيعة البنك كمشروع مالى ذى أهداف اجتماعية. كما أن البنك يصدر تقارير شهرية تتضمن معلومات تفصيلية عن أنشطته، وذلك منذ عام ١٩٨٠ حتى قبل أن يكتسب صفة البنك. فيما يتعلق بتحويل صفة القرض من إنتاجى إلى استهلاكى، فإن أساس هذا الانتقاد الاختلاف فى وجهة النظر حول عمل المرأة داخل المنزل. ففى الوقت الذى يعتبر فيه البنك هذا النوع من العمل نشاطا إنتاجيا، واعتبار المنزل مكان العمل، فإن هذا النقد مردود عليه أو انه يظل فى حدود ضيقة. بالنسبة للتداخل فى مصادر القروض، فإنه فضلا عن أن البنك غير مسئول عن ذلك، فإن نحو ٥٪ فقط من عملاء البنك تتعدد مصادر قروضهم. يضيف البعض الى ما سبق نقدا آخر حول اشتراط كون المقترض من فئة معينة تمتلك مساحة ضئيلة من الأرض، وهذا الشرط يمكن التحايل عليه، بالإضافة إلى الوقت الطويل الذى يستغرق فى الاجتماعات الأسبوعية للمجموعات(١٤). وقد أدخل على هذه الآلية تطويرات كثيرة بحيث أصبحت تنجز بسهولة ويسر(١٥).

ويمكن القول إن بنك "جرامين" نجح فى تحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها وهى التصدى لمحاربة الفقر والتخفيف من آثاره فى المناطق الريفية فى بنجلاديش. وهنا، فإن البنك يضع معايير يقوم من خلالها مدى نجاحه عبر قياس مستوى الفقر عند من يقومون بالاقتراض منه. ومعايير القياس بالنسبة له لاعتبار شخص ما قد خرج من دائرة الفقر هى أن تكون الأسرة أولا قادرة على العيش فى منزل تبلغ قيمته على الأقل ٢٥ ألف تاكا، أو منزل ذى سقف قصديرى، وكل فرد من أفراد الأسرة قادر على النوم على سرير بدلا من النوم على سقف المنزل، وأن تكون الأسرة لديها القدرة على شرب الماء النقى، وأن يذهب كل أطفالها ممن تزيد سنهم على ٦ سنوات الى المدارس، أو أتموا الدراسة الأولية، وأن يكون الحد الأدنى للقسط الأسبوعى للمقترض هو ٢٠٠ تاكا أو أكثر، وأن تستخدم الأسرة الحمامات الصحية، وأن تكون لدى الأسرة ملابس مناسبة لارتدائها، بحيث توفر لها الحماية من برد الشتاء، وأدوات لحمايتهم من الحشرات، وأن تكون لديها موارد لدخل إضافى، مثل حديقة خضراوات، وأشجار فاكهة وغيرها من الأمور التى يمكنهم التعويل عليها عندما يحتاجون الى دخل إضافى، وأن يحتفظ المقترض فى حسابات الادخار الخاص بما يوازى ٥ آلاف تاكا كمعدل سنوى، وألا تواجه الأسرة صعوبات من أجل الحصول على ثلاث وجبات يوميا بشكل منتظم، بحيث لا يجوع أى فرد من أفرادها على مدى العام، وأن تكون الأسرة قادرة على الحصول على الرعاية الصحية، بحيث إذا مرض أى من أفرادها يمكنهم اتخاذ كل الخطوات اللازمة للبحث عن الرعاية الطبية المناسبة(١٦). قد تكون هذه المعايير متواضعة، ولكنها مناسبة بالقياس الى البيئة والظروف التى يتعامل البنك معها.

مقومات النجاح وإمكانية التعميم :

يمكن تفسير النجاح الذى تحقق بالنسبة لهذه التجربة بمجموعة من العوامل.

أولا- اتباع الأسلوب العلمى، بدءا من نشأة التجربة، كما أشير الى ذلك سلفا، مرورا بكل مراحلها. وهنا، فإن الخلفية العلمية لمؤسس التجربة، والتخصص الدقيق له فى مجال الاقتصاد الزراعى، قد لعبا الدور الأهم فى اتباع هذا النهج فى كل مراحل التجربة. وهنا، تبرز نقطة مهمة خاصة بدراسة المشاكل والأزمات التى واجهت البنك بأسلوب علمى دقيق وتقديم الحلول لها. فبعد التراجع فى معدل سداد القروض والعزوف عن حضور الاجتماعات فى عام ١٩٩٥، وكذلك الظروف الطارئة التى نتجت عن فيضان ١٩٩٨، عدل البنك من نظامه، مستفيدا من الدروس التى استنتجها من دراسة هذه المشاكل، ومن ثم كان الجيل الجديد من خدمات البنك، والذى عرف بالنظام المعمم لبنك القرية، والذى أضاف أنواعا جديدة من القروض مثل القرض الأساسى، وقرض الإسكان، وقرض التعليم العالى، والقرض المرن، وتوفير إمكانية مضاعفة القرض فى حال الالتزام بالسداد، أو الانتقال الى شريحة أخرى فى حال التعثر(١٧).

ثانيا- الانطلاق من الواقع، والعمل على التوصل الى أساليب وصيغ تناسبه دون الاعتماد على الصيغ والمسلمات النظرية التى قد لا تتناسب معه، بل وقد تناقضه، أو تلك التى تطبقها مؤسسات أخرى. على هذا الصعيد، فإن البنك يمتلكه الفقراء من النساء، بحكم أن ٩٠٪ من أسهم البنك يمتلكها المقترضون، بينما

البنوك العادية يمتلكها الأغنياء، وفى العادة هم من الرجال، وغيرها من الأمور التى تميزه عن البنوك التقليدية، ومنها ليس فقط خلق برامج ادخار للمقترضين، وإنما أيضا برامج تأمين، تمكن البنك من استرداد القرض فى حالة وفاة المقترض دون تحميل أسرته أية أعباء(١٨).

ثالثا- اتباع الأسلوب التدرجى فى تطبيق المشروع ابتداء، وفى تطبيق النظم التى يتم استحداثها من قرية الى مجموعة من القرى الى منطقة ثم تعميمها. فالنظام الجديد الذى اعتمده البنك قوبل بفتور من قبل بعض العاملين، لكن بالصبر والتدريب المستمر، أمكن إقناعهم به، كما أن تعميمه على كل الفروع استغرق عامين كاملين(١٩).

رابعا- توافر الدعم للمشروع خصوصا فى مراحله الأولى، سواء من الجهات الخارجية أو من الحكومة والمؤسسات الوطنية وقد أشير من قبل الى المساعدات الخارجية. أما الحكومة، فلا تزال تمتلك نسبة نحو ٥٪ من أسهم البنك. كما أن ضمانها للسندات التى يصدرها هو نوع من الدعم. وتفهم البرلمانيين لدور البنك وإقرار القانون الخاص به أمر مهم، كذلك دور البنك المركزى.

خامسا- تحديد الأهداف بوضوح ووسائل تحقيقها، فالبنك يسعى لمحاربة الفقر بآليات تعمل على تحقيق ذلك(٢٠).

سادسا- العمل وفق قواعد واضحة مما يوفر الشفافية، ويساعد على التقويم، خاصة أن البنك يوفر البيانات الكاملة بخصوص أدائه.

سابعا- اعتماد الأسلوب المؤسسى فى العمل وليس الأسلوب الفردى. فالبنك وإن كان قام بالأساس على جهود محمد يونس، فإن المؤسسية فى الإدارة واتباع اللامركزية، وتأكيد الرقابة، والتقويم، واتخاذ القرارات، وفقا لمعايير موضوعية، ليس فقط على مستوى المركز وإنما على جميع المستويات الإدارية -كل ذلك يعتبر أحد العوامل التى تفسر التوسع الكبير فى أعمال البنك(٢١).

ثامنا- توفير التدريب اللازم للعاملين فى البنك، وتحفيزهم على العمل، والتحفيز هنا لا يقتصر على الجوانب المادية، وإنما يتضمن جوانب معنوية. ومن هذه الجوانب تصنيف الفروع على أساس الكفاءة والإنجاز، بحيث يحصل موظفو الفروع التى تحقق نسبة سداد ١٠٠٪ على النجمة الخضراء، ويمكنهم وضعها على ملابسهم. وإذا كان الفرع يحقق أرباحا، فإن العاملين فيه يحصلون على النجمة الزرقاء. والفرع الذى تزيد إيداعاته على قيمة القروض القائمة، يحصل على النجمة البنفسجية. والفرع الذى يكون كل أطفال كل المقترضين منه، فى المدارس أو أتموا المرحلة الأولية منه، يحصل على النجمة البنية. وإذا كان كل المقترضين من البنك قد اجتازوا خط الفقر، فإن الفرع يحصل على النجمة الحمراء، مما ينعكس على كفاءة فى العمل.

تاسعا- الكثافة السكانية، واتساع دائرة الشرائح المستهدفة، مما يزيد من احتمال الإقبال على الخدمات المقدمة، خاصة أن البنك يراعى الجوانب الإنسانية، ويحافظ على كرامتهم. ليس هذا فحسب، بل ويمنح الملتزمين بنسبة سداد ١٠٠٪ ما يسمى العضوية الذهبية، التى تمكنه من زيادة سقف القروض التى يحصل عليها، فضلا عن المكانة التى يحظى بها(٢٢). وهكذا، فالبنك لا يهتم فقط بموظفيه وإنما بعملائه أيضا فى إطار منهج متكامل يجمع بين الحوافز المادية والتقدير الأدبى والاجتماعى.

وأخيرا إلى جانب كل هذه العوامل، لا يمكن إغفال دور مؤسس المشروع، ودأبه فى العمل، واستمرار رعايته له. وهكذا، فإن هذه العوامل مجتمعة هى التى هيأت للبنك تحقيق النجاح، الذى أساسه وضوح الرؤية، والعمل الجاد، والتطوير المستمر.

وإذا كان البنك قد حقق نجاحات معترفا بها محليا ودوليا، فإن البيئة التى يعمل فيها لا تزال تحتاج الى المزيد من الجهود، سواء من قبل بنك القرية أو غيره من المؤسسات. فعلى الرغم من كل ما حدث من تطورات، فلا يزال معدل الفقر فى البلاد -طبقا لإحصاءات عام ٢٠٠٥- نحو ٤٠٪. وقد كانت النسبة عند نشأة الدولة فى عام ١٩٧١ نحو ٧٠٪، وانخفضت فى عام ١٩٩٢ الى ٥٨٪. كما أن نسبة الأمية لا تزال عالية، ومعدل وفيات الأطفال الرضع من أعلى المعدلات العالمية، ولا تزال الهوة شاسعة بين الحضر والريف، ولا يزال العدد الأكبر من السكان يعيشون فى الريف، ونحو نصف قوة العمل تمتهن الزراعة. كما أن هناك تدنيا فى النسبة التى تتلقى تدريبا مهنيا كان أو تقنيا. ففى عام ٢٠٠٣، كانت النسبة ١٪ من إجمالى قوة العمل(٢٣). هذه المؤشرات تجعل من المهم التفكير فى تطوير عمل البنك، وتقديم خدمات تتعامل مع هذه التحديات، والتوسع فيما هو قائم، منها مثل قروض التعليم والمنح الدراسية التى يقدمها، وأهمية التركيز على عنصر التدريب.

بخصوص إمكانية تطبيق التجربة فى مناطق أخرى خارج بنجلاديش، فإن هناك بالفعل تجارب انتهجت النهج نفسه، سواء فى القارة الآسيوية أو خارجها. ومن بين دول القارة الآسيوية، يمكن الإشارة الى حالة الفلبين، حيث توجد أكثر من ١٦٠ مؤسسة تقدم التمويل محدود القيمة على نهج التجربة البنغالية، وقد وصل عدد عملائها الى نحو ٤٥٠ ألفا، ٩٨٪ منهم من النساء، ومعدل تسديد القروض نحو ٩٦٪. وقد أثرت هذه المؤسسات فى زيادة تمكين المرأة، وخلق الدخول، وامتلاك الأصول والمشاريع الصغيرة فى المناطق الريفية. وقد أثبتت الدراسات أن دخول المستفيدين من هذه المؤسسات قد زادت بنسبة ٢٨٪، ونفقات الطعام زادت بنسبة أكثر من ٢٣٪، ونفقات المدارس بالنسبة للأطفال بنسبة أكثر من ٩٪. كما أن ٩٥٪ من المستفيدين قد زادت ثقتهم بأنفسهم لمواصلة العمل(٢٤). ومن أبرز التجارب الفلبينية تجربة مركز التنمية الزراعية والريفية، والذى تأسس فى ديسمبر عام ١٩٨٦، وقد اعتمد على أسلوب تكثيف التفاعل بين موظفى البنك والمقترضين، وتطوير المجموعات المتماسكة وتحمل الضغوط عبر تنظيم غير رسمى للأعضاء،

ونظام الدفع الأسبوعى، واكتساب ثقة العملاء، وتكثيف تدريب الموظفين، وغيرها من الأمور المستقاة من التجربة البنغالية. وقد تطور عمل المؤسسة، حيث إنها بعد أقل من عشر سنوات من إنشائها أصبح لها ١٣ فرعا، وفى عضويتها نحو ٧ آلاف(٢٥). وقد وصل عدد الأعضاء النشطين فى أواخر عام ٢٠٠٧ الى نحو ٤٨٦ ألفا، وعدد الفروع ٣٣٢، كما أن له مكتب اتصال فى كمبوديا(٢٦).

تجربة الفلبين ليست هى الوحيدة التى استقت أساليب عمل التجربة البنغالية، بل إن هناك تجارب فى أماكن أخرى، وهناك مطالب متزايدة بالاستفادة من التجربة حتى فى عالمنا العربى(٢٧).

والواقع أن نجاح تطبيق التجارب فى مناطق أخرى يتطلب الأخذ بالخطوط العريضة للتجربة دون الالتزام الحرفى بتفاصيلها، التى تناسب البيئة البنغالية، وقد لا تناسب البيئات الأخرى. من ذلك -على سبيل المثال- التركيز فقط على المرأة كشريحة مستهدفة لتقديم القروض. ففى بيئات أخرى، قد يكون ذلك مرفوضا أو غير متقبل بدرجة تقبله فى البيئة البنغالية، كذلك الأمر بالنسبة لنوعية القروض وشرائحها وطرق السداد، يمكن أن يُدخل عليها تعديلات بحيث تناسب ظروف المتعاملين مع البنك فى بعض البيئات، ربما يكون من الأفضل تقديم القروض بلا أية فوائد، خاصة فى الحالات التى تقوم على رأسمال جله من المعونات، ويمكن أن يفتح الباب أمام المقترض بعد سداد قيمة القرض بتقديم تبرع اختيارى للبنك.

أما العناصر الأخرى التى ساعدت على نجاح التجربة الرئيسية، مثل الشفافية والمؤسسية واللامركزية والتطوير المستمر والتصدى للمشاكل بحلول واقعية وغيرها من أسس نجاح هذه المشاريع، فهى بالضرورة مطلوبة إذا أريد تطبيق هذه التجارب فى أماكن أخرى.

الهوامش :

(1) World Bank, Economics and Governance of Nongovernmental Organizations in Bangladesh, report no. 35861-BD, April 16, 2006.

(2) A Short History of Grameen Bank, http://www.grameen-info.org

(3) Grameen Bank/ Banking for Poor-Introduction, and Historical Data Series in BDT,Ibid.,

(4) Imran Matin, David Hulme and Stuart Rutherford, Financial Services for the Poor and Poorest: Depening Understanding to Improve provision (Manchester: Institute for Development Policy and Mangement, University of Manchester,1999). pp5-6.

(5) What is Microcredit? June, 2008, , http://www.grameen-info.org

(6) Shahidur Khandker, and Zahed Khan, Is Grameen Bank Sustainable?, World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Working papers, February 1994, HROWP 23. p.4.

(7) Grameen Bank/ Banking for Poor- 16 Decisions. http://www.grameen-info.org

(8) Grameen Bank/ Banking for Poor- Credit Delivery System. http://www. grameen-info.org and Shahidur Khandker, and Zahed Khan, op,cit., p.5.

(9) Is Grameen Bank Different from Conventtional Banks? June, .2008 http:// www.grameen-info.org

(10) Grameen Bank At A Glance, June, .2008 Ibide.,

(11) Jonathan Morduch, the role of subsidies in microfinance: evidence from the Grammen Bank, Journal of Development Economics, vol. 60, 1999. p.240.

(12) Grameen Bank At A Glance, op.cit.,

(13) Grameen Bank/ Banking for Poor- Method of Action, http://www.grameen -info.org

(14) Notes on the Grameen Bank and the International Microcredit Movement, Econ 353: Money, Banking, and Financial Instituations. http://www.econ.iastate.edu/classes/ econ353/testatsion/grameen.htm.

(15) Shahidur Khandker, and Zahed Khan, op.cit., p.4.

(16) Muhammad Yunus, 10 Indicators, http://www.grameen-info.org

(17) Muhmmad Yunus, Grameen Bank II, Ibid.,

(18) Is Grameen Bank Different from Conventtional Banks? Op.cit.,

(19) Muhmmad Yunus, Grameen Bank II, opcit.,

(20) Imran Matin, David Hulme and Stuart Rutherford, op.cit., p.6. and Grameen Bank/ Banking for Poor- Breaking the vicious cycle of poverty through microcredit. http:// www.grameen-info.org

(21) Shahidur Khandker, and Zahed Khan, op.cit., pp.9-10.

(22) Muhmmad Yunus, Grameen Bank II, opcit.,

(23) World Bank, Bangladesh Strategy for Sustained Growth, Bangladesh Develop ment Series, paper no. 18, July .2007 pp. 5 -.8 pp. 74-82.

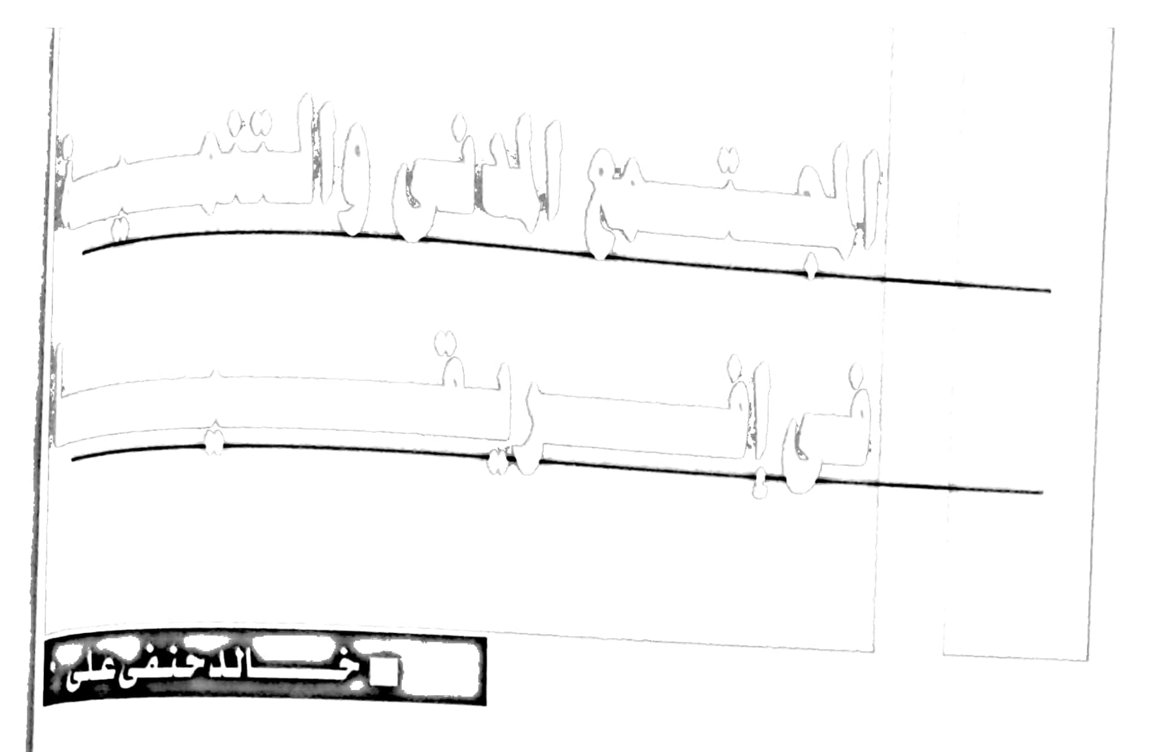
(24) The International Fund for Agricultural Development (IFAD), Banking on Grameen. Is it viable in the Philippines?, Evaluation,no. 13, April .2003 http:// www.ifad.org.

(25) Mahabub Hossain and Catalina P.Diaz, Reaching the Poor with Effective Microcredit: Evaluation of A Grameen Bank Replication in the Phlippines, Paper presented during the International Workshop on Assessing the Impact of Agricultural research on Poverty Alleviation, International Center For Tropical Agricultur, CIAT, Cali, Colubia, September 14 16, .1999 p.3. pp. 17-18 p.26.

(26) Center for Agriculture and Rural Development (CARD), http:/ / www.cardbankph.com.

(٢٧) برنامج الخليج العـربى لدعم منظمـات الأمم المتـحـدة (أجـفند)، بنك الفـقـراء فى الوطن العـربى/http:/ www.agfund.org.





خالد حنفي علي

تكتسب القارة الإفريقية خصوصية عند الحديث عن المجتمع المدني ، إذ إنها تحوي أنماطا تقليدية (العشيرة ، القبيلة ، الطرق الصوفية ، مجالس كبار السن والكنائس ... وغيرها) تمارس ذات الأدوار والأنشطة التي تنشغل بها الأنماط الحداثية التي خرجت من رحم التجربة الليبرالية الغربية، مثل المنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية والنقابات، الأمر الذي يجعل من الضروري التحسب عند التعامل مع المفهوم الغربي للمجتمع المدني في البيئة الإفريقية.

ورغم قدم المجتمع المدني في القارة ، إلا أن فعاليته وتوسع أنشطته، لاسيما على صعيد التنمية ، جاءت مصاحبة لتحولات سياسية واقتصادية وثقافية ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إذ إن انهيار القطبية الثنائية خلف وراءه بيئة جديدة ، من أبرز ملامحها هيمنة النموذج الرأسمالي الغربي بقيمه السياسية (تعزيز حقوق الإنسان ، وبدء عمليات التحول الديمقراطي، وغيرها)، والاقتصادية (حرية السوق ، وتقليص دور الدولة ، وغيرها).

ويقينا، فإن المشهد الإفريقي المتعثر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساهم في دفع منظمات المجتمع المدني إلى الصدارة ، إذ إن أكثر من ٤٠٪ من سكانها يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. كما تحوي القارة أكثر من ٢٠ مليون لاجئ إفريقي، فضلا عن اصابة الدولة بالوهن الاقتصادي وعدم قدرتها على أداء وظائفها بسبب تبلور ما يسميه البعض "الدولة العصابة" التي تشكلت من الاستقلال، واستنزفت بالتحالف مع الشركات متعددة الجنسيات موارد القارة، الأمر الذي أوقعها في فخ أزمة الديون الخارجية المستحقة التي تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار. ثم جاءت برامج الإصلاح الاقتصادي لتزيد من أزمات القارة السلبية على صعيد الفقر والديون.

ومن هنا، فليس غريبا أن يبلغ اجمالي الناتج المحلي لإفريقيا جنوب الصحراء نحو ١٢٥٣ مليار، أي أقل من البرازيل التي حققت بمفردها ١٤٠٠ مليار دولار، بحسب بيانات البنك الدولي. كما أنه في الوقت الذي يقترب فيه سكان إفريقيا من ٧٥٠ مليون نسمة، أي يمثلون ١٠ ٪ من سكان العالم، فإن ثلثهم يعانون من سوء التغذية، فضلاً عن زيادة الصورة قتامة بوجود ثلثي الأربعين مليونا المصابين بالايدز في إفريقيا (١).

وكان على المجتمع المدني أن يتلقف هذه الصورة المأساوية ليصلح ولو بعضا منها ، لاسيما أنه أنيط به دور أكبر من إمكانياته في أهداف الألفية الجديدة التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ ، وتضمنت حيزا واسعا من القضايا، مثل التخفيف من حدة الفقر ، والتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد، ومكافحة الأوبئة، والأمراض المنتشرة في القارة..الخ. في الوقت نفسه ، فإن المؤسسات الدولية المانحة باتت تخصص جزءا لا يستهان به من منحها لدعم تنظيمات القطاع الأهلي في إفريقيا، لاسيما في ضوء تشككها في قدرة الدولة على إدارة المساعدات بعدالة وشفافية.

إن هذا التحليل – الذي يستخدم النهج الوظيفي لتفسير دور الجماعات المنظمة داخل الأنظمة السياسية والاقتصادية عبر تقويم مدى تأثير أنشطتها على مخرجات هذه الأنظمة – يسعى لتوصيف المجتمع المدني في إفريقيا من حيث المكونات والتطور والأدوار، لاسيما التنموية ، متجاوزا ذلك إلى تحديد بعض التجارب الجزئية لمنظمات المجتمع المدني. غير أنه لا ينبغي أن نذهب بعيدا في سقف توقعاتنا من منظمات المجتمع المدني في إفريقيا ، إذ لا يمكن اعتبارها الدواء السحري للأزمات التنموية المتجذرة ، كما يحاول البعض أن يروج ، لاسيما أنه يتعرض لتحديات تجعل دورها مقزما، سنلقي أيضا الضوء عليها.

(*) باحث في الشئون الإفريقية.

أولا - إشكالية تحديد مكونات المجتمع المدني في إفريقيا :

ثمة جدل كبير بين الخبراء في إفريقيا حول تحديد ماهية المجتمع المدني في إفريقيا ، لا سيما أن المفهوم الحداثي الغربي الذى استقرت عليه الدراسات لا يزال موضع خلاف، ذلك أنه ينصرف إلى "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها" ، ومثل هذا التعريف يتجاهل الأشكال التقليدية في القارة، مثل القبيلة والعائلة والعشيرة وغيرها .

وللمجتمع المدني بهذا المفهوم الغربي مقومات أساسية لا يمارس دوره دون وجودها في أية أنظمة سياسية وهي: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، والتواجد في شكل منظمات، وقبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين. وأضافت بعض الدراسات ركنا آخر للمجتمع المدني ، هو عدم السعي للوصول للسلطة(٢).

وإذا كان ظهور المجتمع المدني في الغرب مثل تمردا ذا طبيعة سلمية على مفهوم الدولة، وكذلك على الفئات الاجتماعية التي ارتبطت بها، خاصة في الثروة والسلطة ، فإن تلك الخبرة لم تعرفها القارة الإفريقية، لاسيما جنوب الصحراء ، حيث لم تتجذر فيها فكرة الدولة بمعناها القومي والجغرافي ، إلا عندما قسمت القوى الاستعمارية الحدود الجغرافية فيما بينها، وبالتالي فإن المجتمع ظل لفترات طويلة منتجا لنوعية من التنظيمات التي تمثله وتعمل على تحقيق مصالحه دونما الاضطرار للجوء للدولة أصلا. فلا أحد يستطيع أن يستبعد دور الطرق الصوفية في التنشئة السياسية أو التكافل المجتمعي في غرب إفريقيا. كما أن القبليات المنتشرة في الدول الإفريقية ، ورغم أنها ليست ديمقراطية ، فإن لها استقلالا عن الدولة، مثل مجالس كبار السن ذات الطابع القبلي في إثيوبيا والصومال وكينيا. كما أن الأوقاف الإسلامية، خاصة في الغرب الإفريقي لعبت بدورها الوظائف نفسها التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة على صعيد التنمية المجتمعية (٣).

ومن هنا ، ظهرت عدة اتجاهات رئيسية في إفريقيا حول مفهوم المجتمع المدني، أولها يعتبر المفهوم غربيا خالصا، سواء من حيث خبرته أو قيمه، وبالتالي لا يتواءم مع القارة التي تحوي تنظيمات تقليدية يستبعدها المفهوم الغربي. أما الاتجاه الثاني، فذلك الذي يميز ما بين مجتمع تقليدي ، وآخر مدني، الأول له أسس مختلفة مثل التبادل وإعادة التوزيع والاكتفاء الذاتي. أما الآخر، فقد تم خلقه باعتباره شكلا لمقاومة الجوانب السلبية لاقتصاد السوق.

فيما يعتبر اتجاه ثالث أنه من الصعب وجود مجتمع مدني حقيقي ، لاسيما أن المجتمعات الإفريقية متعددة ومشرذمة أو منظمة حول خطوط عمودية عرقيا. كما أن البلدان الإفريقية فقيرة مؤسسية ، وليس في إمكانها الانعتاق من المجتمع ، حيث يمكن لقائد واحد أن يرتبط بمنظمات مختلفة. بينما يقول اتجاه رابع، يقوده الخبير في الشأن الإفريقي محمود مامداني، إن ثمة دمجا بين المجتمع المدني الحديث والتقليدي ، إذ أصبحت المنظمات غير الحكومية تدافع بشكل غير مباشر عن امتيازات عرقية متراكمة تاريخيا (٤) .

ويمكن القول إن لب أزمة تحديد مكونات المجتمع المدني في إفريقيا يكمن في أمرين، أولهما أن المفهوم الغربي يفصل ما بين عالم السياسة (الحكومات والأحزاب) وبين فضاء المجتمع المدني. ويعتمد هذا الفصل على مفهوم ضيق للسياسة يحصرها في مؤسسات وإجراءات تتم بين النخب حول السلطة. ومن هنا، يرى البعض ضرورة توسيع فهم السياسة ليشمل القوى المجتمعية الأخرى ذات القدرة على التعبئة الاجتماعية.

أما الأمر الآخر، فهو أن الخبرة الغربية انطلقت بالأساس من التمييز بين المجالين العام والخاص ، وهو ما يتنافي مع طبيعة العلاقة المجتمعية في إفريقيا التي أحيانا ما يتماهى فيها المجالان بسبب طبيعة العلاقات القرابية والعرقية، فضلا عن أن القوى الدينية الموجودة في القارة، سواء أكانت كنسية أم اسلامية (طرق صوفية) يصعب معها الفصل ما بين المجالين العام والخاص فى أثناء ممارستها لدورها ضمن بنية المجتمع المدني. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى تجربة المجالس القبلية الموجودة في كل قرية أوغندية، فرغم أنها ليست جزءا من الحكومة، الا أنها تضغط على الحكومة وتجلب خدمات اجتماعية للسكان (٥).

وعلى ذلك ، فإن مفهوم المجتمع المدني في إفريقيا يستوعب الخبرات التاريخية التي لا تزال فاعلة في الواقع الإفريقى كالقبيلة والعشيرة والكنيسة والطرق الصوفية وغيرها ، جنبا إلى جنب مع الأشكال الحداثية الجديدة للمجتمع المدني، مثل نقابات العمال، والأحزاب، والجمعيات، والنوادي، والفروع المحلية للمنظمات الدولية غير الحكومية، لاسيما التي تقوم بعمليات تشبيك وشراكة مع المجتمع المدني المحلي في عمليات التنمية.

ثانيا - تطور المجتمع المدنى وعلاقته بالدولة الإفريقية :

إذا كانت أية محاولة لفهم طبيعة المجتمع المدني في إفريقيا لا بد أن تتعامل مع الأشكال التقليدية والحداثية ، فإن تطور المجتمع المدني ذاته في مواجهة الدولة اتخذ ما يشبه العلاقة العكسية. فكلما ضعفت الدولة، ازداد المجتمع المدنى قوة ، كما في المراحل التالية (٦) :

١-المرحلة الاستعمارية: فرضت القوى الأجنبية إرادتها على السكان الأفارقة ، حيث سعت إلى إقصاء البنى التحتية التي كانت تعمل في ذلك الوقت كمعبر عن المجتمعات المحلية الإفريقية. في المقابل، شجعت المستعمرين والمستوطنين، الذين تم جلبهم من خارج القارة، على تأسيس تنظيمات حديثة من جمعيات فلاحية ونواد اجتماعية وغيرها. فعلى سبيل المثال ، تشكلت اتحادات المزارعين البيض في زيمبابوي ، والتي مارست ضغوطا على الحكومة لانشاء شركات عامة مثل مكتب تسويق الحبوب وذلك خدمة لمصالحهم الفئوية .

٢-مرحلة هيمنة الدولة المستقلة ، وهى التي بدأت بعد الاستعمار ، حيث اتسمت الدولة المركزية بالتسلطية في هيمنتها على السكان ، فضلا عن الأبوية في سيطرتها على موارد التنمية

في إطار مشروع قومي يعطي أهمية كبيرة لوظائف الدولة، حيث تضخم القطاع العام، وتركز رأس المال في ايدي الدولة والشرائح المستفيدة منها، سواء أكانت الطبقة الوسطية، أم حتى العمال والمزارعين. وقد جعل ذلك الدولة أقوى كثيرا من المجتمع الذي لم يستطع إفراز تنظيمات مدنية تعبر عن مصالح خاصة لفئات مختلفة، ولكن الدول، من ناحية أخرى، استطاعت ممارسة وظائفها وتحقيق شرعية مكنتها من نيل الرضا العام .

٣- مرحلة تراجع الدولة ، وبزوغ قوة المجتمع المدني، وهي تبدأ مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث فشلت استراتيجيات التنمية لدول ما بعد الاستقلال في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وانهارت الاقتصادات بسبب تدهور أسعار المواد الخام التي كانت تعتمد الدول الإفريقية على تصديرها (مثل النحاس في زامبيا، والكاكاو والبن في ساحل العاج، والبترول في الجزائر) . ولجأت هذه الدول إلى الاستدانة لحل أزمتها ، مما راكم الديون الخارجية، وأجبرها على الاستجابة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي ، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع دور الدولة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، انخفضت النفقات الاجتماعية في جنوب إفريقيا ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ بنحو ٢٦٪. وفي زيمبابوى، انخفضت النفقات الحقيقية على قطاعي التعليم والصحة بنحو ١٢٪ و ٨٪ على التوالي عام ١٩٩٠، وبنحو ١٥٪ و ١١٪ عام ١٩٩٢ .

في الوقت نفسه، بدأ المجتمع المدني يشتد عوده في مواجهة الدولة الضعيفة التي تنسحب من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية. ومع زيادة الوعي بالتردي الاقتصادي، انتشرت أشكال المجتمع المدني ذات الطبيعة الاقتصادية - الاجتماعية كالتعاونيات. ففي زيمبابوي، ارتفع عدد التعاونيات التموينية والتسويقية من ٢٢ في عام ١٩٥٦ إلى ٥٩٧ في عام ١٩٨٥، ومن جمعية زراعية واحدة في عام ١٩٨٠ إلى ٦٣٤ جمعية عام ١٩٨٥(٧).

ومع بدء رياح التحول الديمقراطي في القارة، وسقوط أنظمة الحزب الواحد، وتصاعد تداعيات الاصلاح الاقتصادي والصراعات الداخلية، خاصة زيادة الفقر والأمراض ، تأسست منظمات محلية مرتبطة بأجندة عالمية تتعلق بمكافحة الفقر، وارتبطت بشبكات التمويل الدولية. ويكفي الإشارة إلى أنه فى بلد مثل بنين كانت توجد منظمة غير حكومية لكل ٥٠٠٠ مواطن في عام ١٩٩٦ ، بعد أن كانت هناك منظمة لكل ٤٥ الف مواطن عام ١٩٨٩ . كما تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في تنزانيا من ٤١ منظمة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠٠٠ في عام ١٩٩٦ ، ثم ٨٤٩٩ في عام ١٩٩٨ . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، بلغ عدد المنظمات أكثر من ١٠٠٠٠(٨).

وساهمت القوى الكبرى فى تعزيز قدرات المجتمع المدني، عندما زادت من المساعدات والمنح التي توجهها إليه. لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية في القارة الإفريقية تدير ما يقرب من يقرب ٣,٥ مليار دولار من المساعدات الداخلية عام ١٩٩٩ ، مقارنة بمليار في عام ١٩٩٠ (٩).

ثالثا- الوظيفة التنموية للمجتمع المدني :

ثمة مجموعتان من الوظائف التنموية، إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، تقوم بهما منظمات المجتمع المدني في القارة الإفريقية على اختلاف أشكالها. ويمكن تفصيلهما كالتالي:

١- الأدوار التنموية المباشرة ، وهي تنصرف إلى تخفيف حدة الفقر، والحكم الجيد، والتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد وتمكين وبناء قدرات المجتمعات المحلية في التعليم والصحة وتمكينها من امتلاك أدوات التنمية وتوليد الدخول ، فضلا عن لعب دور فى الوقاية من الأمراض المنتشرة بكثافة كالايدز والملاريا وغيرهما.

ويمكن القول إن هذه الأدوار أنيط بها المجتمع المدني بالشراكة مع الدولة ، مثلما نصت عليه وثيقة الألفية التي صدرت للأمم المتحدة فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، والتي نقلت مفهوم التنمية من مجرد توزيع مساعدات على الفقراء إلى خلق آليات تساعد على إنهاض المجتمعات اقتصاديا. وثمة تجارب ناجحة لبعض المنظمات في إفريقيا في المجالات التنموية المختلفة يمكن الاشارة لها لاحقا (١٠).

٢- الأدوار التنموية غير المباشرة ، وهي " دور تنموي دفاعي" ، وتستهدف تشكيل ما يشبه جماعات الضغط في مواجهة سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين ، والشركات المتعدية الجنسيات في إفريقيا، والضغط علي الحكومات والمؤسسات المالية الكبري من أجل تبني سياسات اقتصادية وتبادلية عادلة، فعلي سبيل المثال، هنالك حركتا أوجوني في نيجيريا، والحزام الأخضر في كينيا، حيث تعمل الأولى في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل الموارد النفطية، مثل شل وشيفرون وغيرهما، وهي تضم منظمات شعبية عديدة. وتعمل المنظمة الثانية على مواجهة التصحر في إفريقيا وتقوم بعملية تمكين للنساء.

أما على صعيد مؤتمرات التنمية ، فقد كان لمنظمات المجتمع المدني الإفريقية دور ملحوظ في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، خاصة مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة (عام ١٩٩٤)، والقمة الاجتماعية في كوبنهاجن، ومؤتمر المرأة في بكين (عام ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي ضد العنصرية الذي عقد في ديربان بجنوب إفريقيا (عام ٢٠٠١)، وقمة التنمية الاجتماعية في جوهانسبرج (عام ٢٠٠٢). كما أثارت المنظمات غير الحكومية العديد من القضايا المهمة ذات الصلة بعلاقات عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب .

ورغم أن منظمات المجتمع المدني شاركت في الأعمال التحضيرية للنيباد في ٢٠٠٢ ، إلا أنها وجهت انتقادات لهذه المبادرة الرسمية للحكومات حول التنمية، على اعتبار أن نمو العلاقات التجارية مع الغرب يستلزم أن تقلل الدولة نفقاتها الاجتماعية ، لكي تكون أكثر جذبا للمستثمرين. كما نشطت المنظمات الإفريقية في المنتدى الاجتماعي في بورتو اليجري ٢٠٠٢ ، وتضمن المنتدى تحضيرا في مالي حضرته ٤٣ منظمة إفريقية في عام ٢٠٠٢، وصدر إعلان "إفريقيا أخرى ممكنة" الذى انتقد بشدة العولمة وسياسات التكيف الاقتصادي (١١).

رابعا - نماذج من جهود المجتمع المدنى :

رغم غياب تحديد دقيق لمدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية على الصعيد الكلي للاقتصادات الإفريقية، إلا أن ثمة تجارب جزئية في بعض البلدان الإفريقية تشير إلى هذا الدور التنموي المتصاعد للمجتمع المدني في القارة .

فعلى صعيد مكافحة الأمراض في إفريقيا ، فهنالك أكثر من مليون شخص سنويا يذهبون ضحية الملاريا ، وتقع معظم الوفيات في إفريقيا بين الأطفال دون سن الخامسة، الأمر الذي يؤثر على عمليات التنمية. وفي هذا السياق، تحاول منظمات المجتمع المدني مكافحة هذه الأمراض. ففي رواندا مثلا ، تعاونت منظمات غير حكومية محلية مع لجنة الإنقاذ الدولية والإغاثة العالمية، بالاضافة إلى الحكومة القومية، لتقديم رعاية فعالة في المجتمعات المحلية ضد الملاريا التي تعد السبب الأول للمرض والوفيات في رواندا الواقعة في وسط إفريقيا، إذ إنه يؤدي إلى ٤٣ ٪ من جميع الوفيات.

واشترى البرنامج القومي لكبح انتشار مرض الملاريا القومي في رواندا، بمساعدة من الحكومة الكندية، نحو ٤٥٠ ألف عبوة بلاستيكية من أدوية الملاريا لمعالجة الأطفال دون سن الخامسة. وبدأ التوزيع المحلي في شهر نوفمبر ٢٠٠٤، حيث قدّمت العبوات بأسعار رخيصة جدا (١٠ سنتات) أو بالدفع المؤجل. وفي حين أن الحكومة الرواندية تشرف على البرنامج، فإن المنظمات غير الحكومية وشركاءها المحليين ينفذون ويراقبون عمليات توزيع الأدوية.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى للمبادرة (إبريل ٢٠٠٥)، تمت معالجة أكثر من ٨٥ ٪ من الأطفال في المقاطعات الخمس في غضون ٢٤ ساعة من الإصابة بالحمى. كما أعلنت منظمة "الاهتمام على نطاق عالمي" أن حالات الأطفال الذين عولجوا بنجاح من حمى الملاريا ارتفعت من صفر إلى ٧٩٥، حالة خلال الفترة الممتدة من نوفمبر ٢٠٠٤ إلى فبراير ٢٠٠٥ في مقاطعة كيبيليزي الرواندية (١٢).

كما يؤثر انتشار مرض الايدز بشدة على قطاعات التنمية. فعلى سبيل المثال، فإن المرض تسبب في إحدى شركات السكر في كينيا في ٨ آلاف يوم عمل ضائع على مدى عامين، كما انخفض الإنتاج بنسبة ٥٠٪، وزادت تكلفة الإنفاق على الجنازات ٥٠٠٪، وتكاليف الرعاية الطبية ١٠٠٠٪. كما تم الوصول إلى نتائج مماثلة في إحدى شركات التعدين في بتسوانا. وبحسب دراسة للأمم المتحدة، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ككل بما يتراوح بين ٢٪ و ٤٪ بسبب هذا الوباء (١٣).

هنالك دور ملموس لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة هذا المرض، لاسيما على صعيد قضية عدالة مطلب حصول المرضى على الدواء المنقذ لحياتهم، بصرف النظر عن معايير الربح الخاصة بشركات الأدوية في الإيدز. كما تلعب هذه المنظمات دورا وقائيا في الحد من انتشار المرض. ففي أوغندا مثلا، بدأت خدمات الإغاثة الكاثوليكية برامجها الأولى الخاصة بمرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز في عام ١٩٨٩ في ماساكا . وتنخرط خدمات الإغاثة الكاثوليكية، من خلال شبكتها الواسعة من الأبرشيات الكاثوليكية ومؤسسات الرعاية الصحية وغيرها من المنظمات الدينية، في توفير طائفة من الخدمات التي تجمع بين رعاية المصابين ومنع وقوع إصابات جديدة (١٤) .

بيد أن البعض يعتبر أن أزمة مكافحة الايدز تكمن في غلاء الأدوية التي تصنعها الشركات المتعدية الجنسية ، في وقت ينتشر فيه المرض بكثافة في تجمعات العمال والمناجم ذات المستوى الاقتصادي المنخفض في إفريقيا. ومن هنا، يشدد البعض على أن معالجة الايدز تبدأ من استئصال الفقر واتاحة الأدوية بأسعار في متناول الأفارقة.

أما دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر، عبر تمكين المجتمعات المحلية من أدوات التنمية ، فنماذج عديدة لا يمكن حصرها لمنظمات غير حكومية لعبت دورا بارزا في توليد الدخول للمجتمعات المحلية. بيد أن ثمة تجربة لافتة في هذا الشأن تكشف عن إمكانيات المجتمع المدني في تطوير استثمار موارد إفريقيا. فقد استطاعت منظمة الإغاثة اللوثرية ومنظات التنمية المحلية الشريكة لها تمكين النساء من زيادة إيراداتهن عن طريق تعليمهن مهارات رائجة، وتقديم قروض وتدريب لمساعدتهن على بدء مشاريع أعمال صغيرة في بوركينا فاسو.

لقد دفعت هذه المنظمات النساء إلى استثمار أشجار الكاريت لاستخراج مجموعة من منتجات مستحضرات التجميل، كالكريمات الخاصة بالبشرة، ومستحضرات الوقاية من حروق أشعة الشمس. وقد عالجت النساء في منطقة بولجو نواة الثمر في الماضي يدوى وكن يستخدمنها لصنع زيت الطبخ وكريم الجسم والصابون للاستخدام المنزلي.

وقامت منظمة الإغاثة العالمية اللوثرية والمنظمة الشريكة المحلية (DAKUPA) بشراء معاصر آلية لمجموعتين نسائيتين في المنطقة. ودربت المنظمة المحلية النساء على تشغيل وصيانة المكابس، ووضع جداول للإنتاج وإدارة الشئون المالية، ووضع سجلات جيدة تظهر النفقات والأرباح. وتلقت النساء بعد انتهاء تدريبهن قروضاً صغيرة لشراء كميات كبيرة من النوى من نساء أخريات يتخصصن في قطف ثمار الكاريت من الشجر. وبعد أن نجحت النساء في إنتاج زبد الكاريت، بدأت منظمة الإغاثة العالمية اللوثرية ومنظمة (DAKUPA) بمساعدتهن على تسويق منتجهن.

اللافت أن منظمات المجتمع المدني أعطت أهمية كبيرة للمرأة في إطار تصورها لمكافحة الفقر في إفريقيا ، حيث إن ثمة قطاعات كبيرة من الأسر الإفريقية تترأسها امرأة، خاصة في مجتمعات ما بعد النزاع. ومن هنا، فإن التحدي الذي يواجه دعم الأسر التي ترأسها امرأة هو زيادة مخصصاتهن من الموارد والسلطة. ويمكن إحداث ذلك عن طريق قيام منظمات المجتمع المدنى بدعم اتجاه لتغيير التشريعات والسياسات وزيادة الوعي في أوساط المرأة حول حقوقها ودعم جهودها للإعراب عن احتياجاتها.

ففي رواندا، على سبيل المثال ، أولت منظمات التنمية أهمية كبيرة للمرأة كي تقلص من عملية الفقر. فبعد مذابح رواندا

الجماعية عام ١٩٩٤، قامت النساء بتنظيم أنفسهن وإنشاء تحالفات فاعلة عبر المجتمع المدني والحكومة والبرلمان للضغط باتجاه المساواة. وقد أوجدت الحكومة وزارة مكرسة لتمكين المرأة وسياسة وطنية للنوع الاجتماعي، تم إعدادها عام ٢٠٠١. (١٥)

خامسا- تحديات المجتمع المدني في إفريقيا :

تواجه منظمات المجتمع المدني في إفريقيا تحديات عديدة، تجعل من دوره مقزما في عمليات التنمية. ولعل أبرزها ما يلي :

١- الأزمة الهيكلية للمجتمعات الإفريقية ، فرغم أن المجتمع المدني نشأ لتغيير السياق العام ، إلا أن هذا الاخير ينعكس على ادائها في حقل التنمية ، حيث إن الفساد، والديون، والبطالة، وغياب الأمن الغذائي، والأمراض الوبائية الغارقة فيها القارة تمثل ضغوطا على المنظمات غير الحكومية. ويوضح د.سمير أمين ذلك بقوله :إن الأزمة الهيكلية في المجتمعات الإفريقية تنسحب على تلك المنظمات بالقدر نفسه الذي تنسحب فيه على الدول. ومن السمات السلبية افتقار المنظمات إلى كفاءة الإدارة والمركزية الشديدة، وسيادة القيم الهرمية، وغياب الديمقراطية، وتداول السلطة، وثقافة التسامح والتفاعل الإيجابي، وقيم العمل الجماعي، وتهميش النساء والنشطاء من الأصول الاجتماعية المتواضعة، وسيطرة عائلات على المناصب في بعض المنظمات وانتشار الفساد والمحاباة. وكل هذه السمات بالطبع تعوق فاعلية المنظمات وقدرتها على لعب دور في التنمية، وتجعلها عرضة للاختراق من جانب النظم الحاكمة (١٦).

٢- القيود التشريعية على المجتمع المدني ، حيث تمارس الدولة الإفريقية -رغم ضعفها- ضغوطا على المنظمات غير الحكومية عبر تشريع قوانين مقيدة للحريات، كما في أوغندا وتنزانيا وإثيوبيا وغيرها. ولعل النموذج الزيمبابوي يكشف عن أن الدولة الإفريقية غير القادرة على أداء وظائفها تستشعر أن منظمات المجتمع المدني أضحت سيفا مسلطا عليها من الخارج ، الأمر الذي دفع السلطات إلى استصدار قانون المنظمات الطوعية الخاصة في مارس ١٩٩٥ ، الذى يسمح للحكومة بمراقبة التمويلات الخارجية، كما يعطيها صلاحيات إغلاق هذه المنظمات، فى حال اعتبرت أن هذه المنظمات تشكل خطرا عليها(١٧).

٣- الصراع بين الدولة والمجتمع المدني على الوظائف التنموية ، الأمر الذي خلف معه أزمة شرعية للدولة ذاتها. ولعل جنوب السودان يمثل نموذجا على أن المنظمات غير الحكومية مارست وظائف الدولة التنموية في الصحة والتعليم وغيرهما ، حتى لم يعد للدولة مكان في فرض سيطرتها وبالتالي تآكلت سيادتها، وأصبح بالتالي انفصال الجنوب مقدما على الوحدة مع دولة مركزية في الشمال لا تقدم له ما يجعله يتوحد معها. ولعل هذه الخبرة السلبية للحكومة السودانية مع منظمات المجتمع المدني، خاصة الموالية للحركة الشعبية في منطقة الجنوب ، دفعتها لتكون أكثر صرامة معها في دارفور ، لاسيما أن تلك المنظمات لعبت دورا كبيرا في الشق الحقوقي أكثر من التنموي في غرب السودان. وقد عرقلت الحكومة أداءها، خوفا من أن يصل الأمر هناك إلى ماوصل إليه في جنوب السودان.

٤- التمويل الأجنبي ، فرغم أنه يساعد المجتمع المدني على أنشطته ، إلا أن المشكلة تكمن في طبيعة الأجندة التي تصاحب عملية التمويل الأجنبي، لا سيما في ظل ضعف الموارد المحلية وتقييد الدولة . وإزاء ذلك، يلجأ قطاع من المنظمات غير الحكومية في إفريقيا للحصول على درجة من الاستقلالية بالاستقواء بدعم الخارج والتمويل الأجنبي، بيد أن ذلك لا يحقق للمنظمات الكثير من الاستقلالية. فمن جانب، هناك ضرورة في بعض البلدان لموافقة الدولة على التمويل والترخيص به، وهو ما لا تتيحه إلا للمنظمات الصديقة لها. ومن جانب آخر، فإن القرب من الحكومة يعني القرب من المانحين في كثير من الأحيان (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وغيرها). أما الصدام مع الدولة، فيعني الحد من العلاقات الأجنبية، والاقتصار على الجهات المانحة المنفتحة على روح الانتقاد (١٨).

يبقى أنه لا يمكن التعويل على المجتمع المدني في إفريقيا في عمل انجازات تنموية، اللهم إلا في اطار شراكة تعاونية مع الدولة، إذ إنه لا يزال في طور نموه وبدون استقلالية حقيقية، لاسيما على صعيد الموارد المالية التى تمكنه من مواجهة الدولة أو الاجندات الخارجية. كما لا ينبغي النظر لانسحاب للدولة من وظائفها التنموية على أنه عامل إيجابي بالنسبة للمجتمع المدني، كما تروج بعض الدراسات. فوجود مجتمع مدني ودولة على درجة كبيرة من القوة كفيل بإحداث تنمية حقيقية ، لاسيما أن خبرة ضعف الدول في إفريقيا، وانسحابها من وظائف المجال العام، غالبا ما يكون لصالح جماعات ومافيا رأسمالية، لا هم لها سوى تكوين ثروات على حساب الفقراء.

الهوامش :

١) راوية توفيق، المشكلات التنموية في إفريقيا"،

aljazeera.net/in-depth/arabic_african_relations/2002/8/8-18-2.htm

د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقى ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧)، ص ٦٨ ، ٣٩٥ ، ٤٢٢ .

٢) د. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي تقديم فى : د. حيدر إبراهيم علي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان(القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٦)، ص ص ٥ -٦.

٣) د. حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا ..رؤية من الشمال الإفريقي ، في : حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محرران)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٤) ، ص ص ٢٠– ٢١ .

٤) حسين معلوم (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٢ (طرابلس:معهد الإنماء العربي، ٢٠٠٣)، ص ص ٣٩٢– ٣٩٣ .

5 - Kwadwo Appiagyei-Atua ,CIVIL SOCIETY, HUMAN RIGHTS AND DEVEL OPMENT IN AFRICA: A CRITICAL ANALYSIS http:/ /www.peacestudiesjournal.org.uk/docs/Civil.pdf

٦) د. حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧– ٤٠ .

٧) حسين معلوم ، م .س .ذ ، ص ٣٩٤ .

8-Janet Reuben (Ms) NGOs AND AFRICA IN THE NEW MILLENUM: LESSONS FROM TANZANIA , December 2002 http://www.codesria.org/Links/conferences /gen_assembly10/janet_reuben.pdf

9) Sam Chege, "Donors shift more aid to NGOs" ,Africa Recovery, http:/ /www.globalpolicy.org/ngos/fund/1999/chege.htm

١٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ التوصيات العالمية ، (نيويورك: الأمم المتحدة ، ٢٠٠٣)، ص ١٩٨ .

١١) حسين معلوم، م .س. ذ، ص ٣٩٩ .

١٢)جوليا روس، معالجة ملاريا الأطفال في المجتمعات الرواندية، http://usinfo.state.gov/journals/ites/0805/ijea/ross.htm

١٣– عزة خليل ، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية ، في : د. محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا ..رؤى وآفاق، (جامعة القاهرة ، معهد البحوث الإفريقية، أبريل ٢٠٠٥)، ص ص ١٤٥ – ١٤٦ .

١٤) ماثيو هانلي ، مكافحة وباء الإيدز http://usinfo.state.gov/journals/ites/0805/ijea/hanley.htm

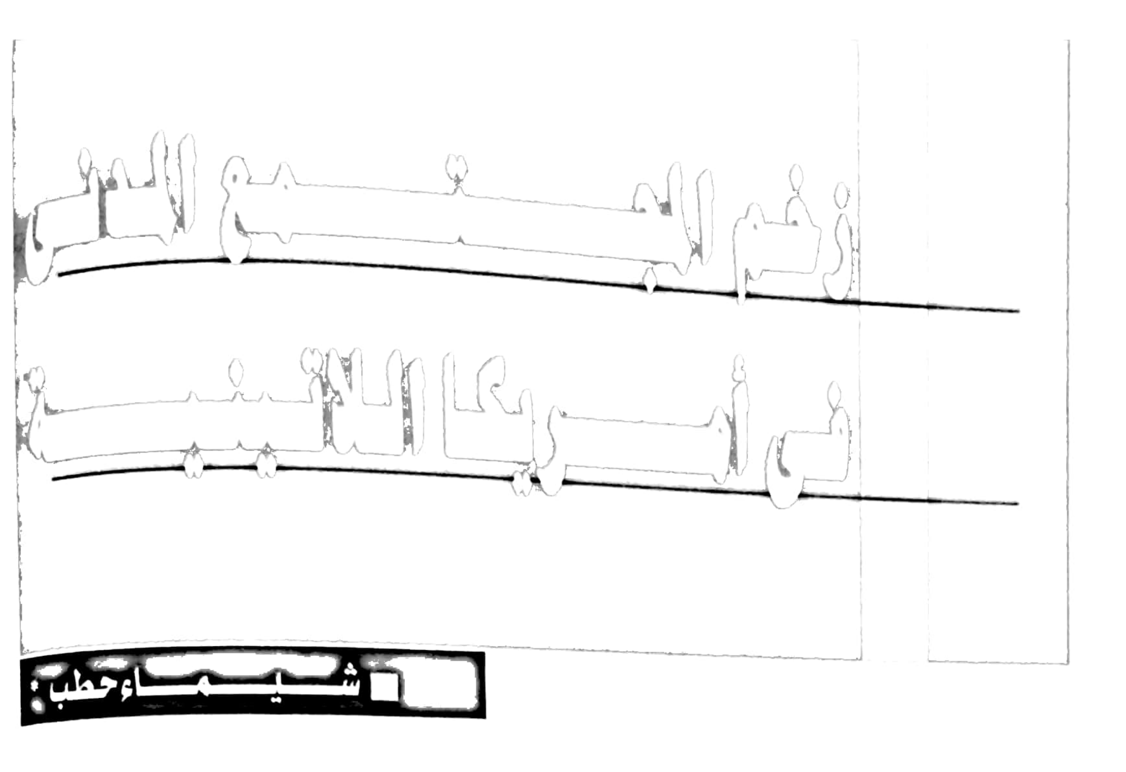
١٥) إيميلي سول ، تمكين النساء استثمار حكيم http://usinfo.state.gov/journals/ites/0805/ijea/sollie.htm

١٦) سمير أمين، المجتمع المدني في بلدان الجنوب وتحدي العولمة ، في: حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محرران)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، م . س .ذ ، ص٨٠ .

17- Helge Ronning, Civil Society in Africa after Independence http:/ /www.usp.nus.edu.sg/post/africa/ronning2.html

١٨) سمير أمين، م .س .ذ ص ص ٧٨–٨٨ .





شيماء حطب:

ظلت مصادر تعزيز وتوطيد دعائم الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية قيد المناقشة، منذ عودة الديمقراطية للمنطقة فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، حيث أبدى الكثيرون ثقة كبيرة فى إمكانات وطاقات المجتمع المدنى، بوصفه وسيلة لتعميق القيم الديمقراطية فى المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية.

غير أن المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية لايزال يواجه عقبات كبيرة تحد من دوره، مثل انتشار الفساد، وارتفاع معدلات الجريمة، وانعدام الاستقرار المؤسسى، وارتفاع مستويات عدم المساواة، والإرث السلطوى للنظم السياسية بالمنطقة، وعمليات الترهيب والتخويف من القمع الحكومى لحركات المعارضة، فضلا عن إرث الزبائنية وعلاقات المحسوبية (Clientalism and Patronage) التى يمكن وصفها بعلاقات خضوع من جانب المواطنين للنخب الحاكمة، مقابل الحصول على عائد مادى، ناهيك عن انبثاق الشعبوية الجديدة بالمنطقة، حيث سطوع نجم قيادات كاريزمية تعتمد على سمات شخصية فى تعبئة الجماهير أكثر من الارتكان إلى المؤسسات بما تنطوى عليه من آليات للمحاسبة والمساءلة.

وتفتقر أدبيات المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية إلى تحليل مقارن واسع النطاق لنشاط المجتمع المدنى، باستثناء الحديث العام عن سلطة منظمات المجتمع المدنى فى التأثير على عمل الحكومة وعلى مسيرة التنمية السياسية من خلال قدرتها على التعبئة الجماهيرية العامة للضغط فى اتجاه التغيير الاجتماعى، غير أن ذلك لا يغطى تنويعات ونطاق واتجاهات مشاركة المجتمع المدنى بالقارة. والأهم من ذلك لا تعالج هذه الأدبيات مسألة آليات تعزيز المجتمع المدنى للديمقراطية فى بعض السياقات، ودوره فى سياقات أخرى فى إعادة إنتاج قيم سلطوية مناهضة للديمقراطية. وكثيرا ما تصور هذه الدراسات نشاط المجتمع المدنى على أنه أحادى البعد، حيث تميل هذه الدراسات الى تركيز التحليل على شكل معين من أشكال المجتمع المدنى: الاحتجاج، أو العمل الجماعى، أو الجمعيات التطوعية(١) وذلك من خلال التركيز على أمثلة واقعية بالقارة، مثل حركة جيش التحرير الوطنى- الثاباتيستا Zapatista - وتأثيرها على التطورات السياسية فى المكسيك، بعد نجاحها فى جذب مساندين لها عبر شبكات الإنترنت من المناهضين لأيديولوجية الليبرالية الجديدة، وكذلك حركة الأسلاك والمطاط The Rubber Tappers Movement المناهضة لسياسات الدولة المفضية إلى التصحر من خلال تقطيع الغابات فى البرازيل، ناهيك عن دور الكنيسة الكاثوليكية فى عملية التحول الديمقراطى وتبنيها لخطابات اجتماعية مساندة للفقراء، ومؤكدة على العدالة الاجتماعية، وداعية إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان، وحركات حقوق الانسان فى الأرجنتين وشيلى، وحركة حقوق السكان الأصليين، وحركات فقراء الحضر والحركات الشعبية(٢). وهناك العديد من الحالات الأخرى الملهمة للعمل الجماعى فى أمريكا اللاتينية - خاصة فى ظل التغير الحادث فى أيديولوجية اليسار بالقارة، حيث التخلى عن الخطابات الثورية النضالية وعقلية العسكرة - الأمر الذى أفسح

(*) مدرس مساعد العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المجال أمام تحالفات بين أحزاب اليسار ومنظمات المجتمع المدنى(٣). ولكننا يجب أن نشير إلى أن مصطلح "المدنى" يشتمل على كل الأبعاد سالفة الذكر.

ووفقا لأدبيات المجتمع المدنى، يمكن النظر إلى مفهوم المجتمع المدنى من ثلاث زوايا: المجتمع المدنى من منظور القدرة التنظيمية، ومن منظور القدرة التعبوية، ومنظور القدرة الأيديولوجية. وتستند النظرة إلى القدرة التنظيمية للمجتمع المدنى إلى أدبيات الـ Neo-Tocquevilllian، والتى تؤكد أن المجتمع المدنى بمثابة مشاركة جماعية منظمة، وبذلك ينحصر تعريف المجتمع المدنى فى قدرته التنظيمية فى المجتمعات صاحبة الباع بالديمقراطية. بينما تستند النظرة إلى المجتمع المدنى من زاوية القدرة التعبوية إلى كتابات جرامشى، التى شكلت الأساس لأدبيات الحركات الاجتماعية، حيث يتم تعريف المجتمع المدنى كمشاركة تعبوية لتطوير ثقافة مضادة لثقافة الهيمنة ومناهضة للدولة. وأخيرا، تستند أدبيات المجتمع المدنى كقدرة أيديولوجية إلى حقيقة أن المجتمع المدنى يمثل فضاء ومجالا للتفويض العام وللمداولة العامة. وركزت تحليلات المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية على الجانبين الأخيرين: التعبوى والأيديولوجى.

الجانب التعبوى للمجتمع المدنى وزخم الحركات الاجتماعية :

بإسقاط المنظورات الثلاثة للمجتمع المدنى على الوضع فى أمريكا اللاتينية، تؤكد معظم التحليلات أن الحركات الاجتماعية - بالمفهوم التعبوى للمجتمع المدنى- هى الشكل الأكثر شيوعا بالقارة. وعلى الرغم من حركات الاحتجاج الملحوظة فى أمريكا اللاتينية - مثل حركة الطلاب المحتجين فى شيلى، وحركات حقوق السكان الاصليين فى منطقة الأنديز، وحركة معدومى الأراضى بالبرازيل، وحركة جيش التحرير الوطنى (الثاباتيستا) فى المكسيك - إلا أنها لا تعبر عن الاتجاه العام لقدرة المجتمع المدنى على التعبئة العامة فى المنطقة، ولا تطرح حلولا شاملة أو رؤية كلية لإشكالية المواطنة الديمقراطية. فمن المؤكد أن الاحتجاج يوفر قاعدة مهمة للتعبير عن المصالح، ووسيلة للتعبير عن الذات، وآلية لمساءلة الحكومة وحمايه الحقوق الفردية، فى ظل غلبة الرئاسية كسمة عامة للنظم السياسية اللاتينية والتى تحد من اختصاصات البرلمانات، وتؤدى إلى قصور فى آليات المساءلة. ولكن العمليات الاحتجاجية تطرح فى الوقت نفسه تحديا كبيرا أمام التطور الديمقراطى فى امريكا اللاتينية، حيث يتضح أن أغلب الحركات الاحتجاجية بفنزويلا والمكسيك وبوليفيا وبيرو والإكوادور وقعت تحت تأثير قيادات كاريزمية، نظر إليها أغلب المحللون بالمنطقة على أنها إحياء "للشعبوية" و"نمط الزعامة والقيادة القوية" الموروثة من العهد الاستعمارى الإسبانى "Caudillos" من جديد(٤).

وعلى أية حال، أضحت الحركات الاجتماعية بمثابة العامل الأكثر ديناميكية فى منطقة أمريكا اللاتينية، وتحديدا منذ عام ٢٠٠٤. فالحقيقة الواقعة أن هذه الحركات هى جزء من عملية التغيير داخل المجتمعات اللاتينية، رغم المحاولات المستمرة لقمعها. فهناك ما يسمى بحركة "نيسان / أبريل الأحمر" من العمال غير المالكين للأرض

Red April" of the Landless Workers' Movement (MST).

وصرخة المستبعدين بالبرازيل

El Grito de los Excluidos، وحركات السكان الأصليين بكولومبيا، وحركات المعارضة الواسعة بشيلى ضد تحرير التجارة. وهناك حركة من المعارضة الاجتماعية الواسعة فى بوليفيا. فبعد فترة من التخبط والانقسام الحاد فى أكثر من استفتاء على المواد الهيدروكربونية، اضطرت حكومة ميسا، فى مواجهة الاحتجاجات (الإضرابات والمسيرات، والحواجز المقامة على الطرق، والإضرابات عن الطعام)، إلى إنهاء عقود خدمات المياه مع شركة فرنسية متعددة الجنسية وتخفيض سعر الديزل. ويوضح المثال البوليفى أنه فى حالة عدم اجراء إصلاحات عميقة، يمكن إشعال الاحتجاجات من جديد، والتى كان يظن أنه تم إخمادها(٥).

الجانب التنظيمى للمجتمع المدنى .. المنظمات غير الحكومية النسوية نموذجا :

ليست المنظمات النسوية غير الحكومية بالأمر المستحدث لدول أمريكا اللاتينية، فهى تضرب بجذورها داخل هذه المجتمعات، منذ الموجة الثانية للديمقراطية فى السبعينيات من القرن الماضى، حيث تشكلت العديد من التنظيمات والتى يغلب عليها الطابع المهنى والمؤسسى، جنبا إلى جنب مع حركات غير رسمية من الجمعيات والروابط النسائية فى كثير من البلدان، حيث تمحور نشاط كلا النمطين حول التعليم الشعبى، والتعبئة السياسية، ومساعدة الفقراء من النساء والعمل على تمكين المرأة. ومع ذلك، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين حقيقة "الازدهار" فى المنظمات غير الحكومية المتخصصة فى تقييم السياسات العامة حول المرأة، وتنفيذ المشاريع الهادفة لإحداث تحولات ثقافية وسياسية فى السياسات العامة ذات الصلة بأوضاع المرأة، فضلا عن تقديم الخدمات الاجتماعية. وعليه، اتجهت العديد من هذه التنظيمات بعيدا عن الأنشطة الموجهة نحو الحركة، وركزت على الجانب المهنى وتربية كوادر وخبراء لوضع سياسات جندرية، حيث جمعت هذه التنظيمات بين المزيج من بعدى الهوية والبعد الاستراتيجى السياسى.

هذا، وقد نجحت العديد من التنظيمات النسوية، من خلال روابطها العابرة للحدود الوطنية، فى الضغط على الحكومات لتبنى سياسات وتشريعات لتحسين أوضاع المرأة. ومن أهم هذه النجاحات زيادة الحصة الانتخابية لتحسين التمثيل السياسى للمرأة داخل البرلمانات، وكذلك الضغط فى اتجاه تمرير تشريعات مناهضة للعنف الأسرى ضد المرأة، خاصة فى ظل ما تعانيه

المرأة فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى من تمييز حاد وانتهاكات لحقوقها الاجتماعية، سواء داخل نطاق الأسرة أو فى العمل أو فى مجالات الصحة الإنجابية(٦).

ويعد توقيع دول أمريكا اللاتينية معاهدة القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة

Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)

أكبر إنجاز للمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة. كما وقعت كل من بوليفيا، والبرازيل، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، وجواتيمالا، والمكسيك، وبنما، وباراجواى، وأوروجواى، وبيرو، وفنزويلا بروتوكولا اختياريا ملحقا بالمعاهدة يعطى حق الشكوى الفردية للمرأة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بهذا الشأن فى حالة ارتكاب أى شكل من أشكال العف ضدها، ولم تستطع درأه المحاكم الوطنية المحلية(٧).

وفى السنوات الأخيرة، ومع تعزيز مشروع الليبرالية الجديدة بشقيها، الاقتصادى الرأسمالى والسياسى الديمقراطى، بدأت الحكومات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية تعتمد بشكل متزايد على المنظمات غير الحكومية النسوية على وجه الخصوص -والتى يتألف أعضاؤها فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية من الجامعيين والمثقفين، ومن الطبقة الوسطى المختلفة عن الحركات النسوية القاعدية- لتقييم السياسات التى تركز على الجندر (النوع)، وإدارة المساعدات الذاتية، وتقديم خدمات اجتماعية، وعقد دورات التدريب، وتصميم برامج للفقراء من النساء. وقد أدى ذلك إلى إذابة الحدود بين هذه التنظيمات من ناحية بوصفها جزءا من دائرة المجتمع المدنى، والدولة، من ناحية أخرى، التى تخرج عن نطاق دائرة المجتمع المدنى. فقد تحولت هذه التنظيمات عن مهام الدفاع عن حقوق المرأة، بوصفها جماعة من المواطنين تنوب عن آخرين، إلى مجرد خبراء يسدون النصيحة للمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بتقييم السياسات الخاصة بالمساواة النوعية بين الجنسين، أكثر من المشاركة والمساهمة بمدخلات تعمل على صياغة مثل هذه السياسات(٨).

وبتركيز المنظمات النسوية غير الحكومية على الجانب المهنى والتقنى، تحول الخطاب النسوى الشائع بالمنطقة، حيث سيطرت علاقات تعاقدية/ ائتلافية بين المنظمات غير الحكومية من ناحية، والدولة والجهات الممولة من ناحية أخرى. وعليه، يظل التساؤل المطروح هو: هل المنظمات غير الحكومية، والتى دخلت فى شراكات مع الهيئات الحكومية، أصبحت جزءا لا يتجزأ من تعاقدات مع القطاع العام وكذا من مشروع الليبرالية الاقتصادية والسياسية الجديدة فى المنطقة؟ وهل لا تزال المنظمات غير الحكومية بمثابة هيئات للتغير الاجتماعى التقدمى، تدعو الى مزيد من الاستجابة لاحتياجات الجهات الفاعلة على مستوى القاعده الشعبية؟(٩).

المتغير الاقتصادى والدفع تجاه تشكيل تحالفات إقليمية :

مع أزمة الديون التى عصفت بدول أمريكا اللاتينية فى ثمانينيات القرن الماضى، الأمر الذى دفع إلى الأخذ بإصلاحات الليبرالية الجديدة وسياسات توافق واشنطن، تهيأت الظروف لأشكال جديدة من النشاط المجتمعى. ومع تعميق سياسات الإصلاح الاقتصادى وارتفاع تكلفتها الاجتماعية، ظهرت حاجة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى إلى إعادة توجيه وإعادة هيكلة اقتصاداتها، بحيث تخدم احتياجات غالبية مواطنيها، وفى الوقت نفسه تضمن الحماية لمواردها الطبيعيه ونظمها الأيكولوجية(١٠).

وعليه، تم إحياء العديد من السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنمائية البديلة والمقترحة من قادة اليسار، والتى تبنتها وأيدتها تدريجيا منظمات المجتمع المدنى بالتوازى مع مشروع التكامل الإقليمى المرتبط بالاتحاد الجديد لأمم أمريكا الجنوبية

The New Unin de Naciones Suramericanas (UNASUR)،

وهى جميعها مؤشرات مهمة تدل على التحول العميق الذى لم يسبق له مثيل، والذى بدأت تتضح معالمه فى القارة الجنوبية.

هذا، وقد استحدثت الأعداد المتزايدة من منظمات المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية فى جميع أنحاء الأمريكتين أشكالا جديدة للضغط على الحكومات الوطنية، وذلك من خلال تشكيل تحالفات إقليمية فى نصف الكرة الغربى، ولعل أهمها التحالف الاجتماعى القارى/ التحالف الاجتماعى لنصف الكرة الغربى

the Alianza Social Continental/ Hemispheric Social Alliance (ASC/HSA)

الذى ضعته هذه الشبكة المشتركة بين البلدان الأمريكية لمنظمات المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية التقدمية، جميع الحكومات بالمنطقة. كما يساند التحالف الحلم البوليفارى للوحدة بإنشاء اتحاد إقليمى اقتصادى لدول أمريكا الجنوبية، وهو مشروع لهوجو شافيز. وقد أعلنت حكومات بوليفيا، وكوبا، واكوادور، وأوروجواى، وكوستاريكا، ونيكاراجوا، رغبتها فى الانضمام إلى حكومة فنزويلا فى إنشاء اتحاد إقليمى. واعتبر التحالف أن الحلم البوليفارى مهدد من قبل اتفاقيات التجارة الحرة التى تم التفاوض بشأنها مع واشنطن، وشيلى، وكولومبيا، وبيرو، وبلدان أمريكا الوسطى، وجمهورية الدومينيكان. وأكد التحالف فى وثائقه، وعبر الحملات الإعلامية، أن مثل هذه الاتفاقيات تعرض السيادة الوطنية للخطر، وتعوق الإنتاج المحلى من الأدوية، وتهدد الصحة العامة، وتهدد بقاء ثقافات الشعوب الأصلية والتنوع الحيوى، فضلا عن تأثيرها السلبى على السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية. لذا، يدعو مشروع البدائل للأمريكتين، الذى التنمية المستدامة والعملية الديمقراطية فى جميع المجتمعات بهدف مساندة أهداف

فى المنطقة إلى تشجيع التجارة والاستثمارات الهادفة لحماية البيئة، والتنمية المستدامة، فضلا عن الالتزام بإرساء العدالة الاجتماعية، والديمقراطية المحلية، والإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويكشف النفوذ السياسى لهذه الأنواع من الشبكات والمنظمات والحركات الإقليمية عن الظروف السياسية والاقتصادية الملحة التى تعانى منها مجتمعات أمريكا اللاتينية، كما يكشف عن هيمنة النموذج الليبرالى الغربى غير المنصف للتنمية الذى كان بمثابة العامل المحفز لصعود حركات السكان الأصليين كرد فعل للتكاليف الاقتصادية والثقافية لسياسات الليبرالية الجديدة(١١).

المتغير الثقافى/ المادى وحركات السكان الأصليين :

قبل الخوض فى الحديث عن واقع حركات الشعوب الأصلية فى أمريكا اللاتينية، تجدر الإشارة إلى أن ثمة نظرة مزدوجة فيما يتعلق بالمدخل الوظيفى للمجتمع المدنى المتبع فى تحليل أدوار حركات التعبئة للسكان الأصليين، حيث يمكن أن يكون للمجتمع المدنى أثر انشقاقى تقاسمى إلى جانب دوره فى توحيد الجماعات. ففى الوقت الذى نظر فيه جرامشى إلى المجتمع المدنى كساحة لدعم موازين القوى ومكان لمقاومة هياكل السلطة القائمة، ركز فوكو على تشكيل المجتمع المدنى لوسط مؤسسى يعمل على إنتاج أيديولوجيا إقصائية تشجع على العنصرية والتفرقة بين الجنسين. وقام فوكو بتوسيع نطاق مفهوم السلطة وراء الأجهزة الرسمية للدولة، وأنكر أى فصل بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى، بل وذهب إلى ما هو أبعد مما وصل إليه هيجل فيما يتعلق بالمنظور الوظيفى للمجتمع المدنى. ففى الوقت الذى اتفقا فيه على الطابع الوظيفى التعليمى لمؤسسات المجتمع المدنى، إلا أنه فى الوقت الذى أكد فيه هيجل أن الأمر يكون متماشيا مع الأهداف العامة والمنفعة المتبادلة بين الدولة والأفراد، أكد فوكو أن التعليم - الذى هو عند هيجل يخلق ويحدد هويات بعينها -هو فى أحسن الأحوال أداة يتم التحكم فيها سياسيا، بحيث يكون وسيلة لإدارة الإدراك، واستعمار وسائط الفكر من خلال السيطرة على عقلية الأفراد، والعمل على تذويت آليات للحكم الذاتى، واستيعاب قواعد منظمات المجتمع المدنى التى تعمل بدورها على توجيه سلوكيات الأفراد. وتستند النظرة لمنظمات وحركات السكان الأصليين فى القارة الجنوبية إلى تحليل فوكو.

إن ترسيخ سياسات الليبرالية الجديدة، والأخذ بإصلاحات سياسية واقتصادية فى أمريكا اللاتينية أصبح يهدد الأسس المادية والثقافية لجماعة السكان الأصليين. وقد أضحى المجتمع المدنى يمثل ساحة لممارسة الليبرالية الجديدة لأحد أشكالها للحاكمية governmetality. فبرغم أن الخطاب العام للحركات الاجتماعية للسكان الأصليين يستند إلى قضايا الهوية، إلا أنها تتأثر بالهياكل المادية والسياسية والاقتصادية للسياقات الكلية الحاضنة لها، وهو ما تجاهلته أدبيات الحركات الاجتماعية الجديدة فى المنطقة. فلا تزال حركات الشعوب الأصلية فى أمريكا اللاتينية ملتزمة بمكافحة الفقر المادى ومسألة الاستغلال الاقتصادى والثقافى. لقد أفسحت سياسات الليبرالية الجديدة المجال لسياسات السكان الأصليين وغيرها من الحركات الشعبية القاعدية لممارسة الضغوط للحصول على حقوق المواطنة، إلا أن قدرة هذه الحركات على الحاكمية والحكم السياسى، والتغيير المجتمعى الراديكالى، وتذويب علاقات القوة بين المواطنين المقرونة بفكرة تقرير المصير، هى بالأساس قدرة ظرفية ومشروطة بالسياق المحلى المحيط. ويتضمن هذا السياق درجة استقلال جماعات السكان الأصليين، ودرجة تماسك الشبكات المحلية لرأس المال الاجتماعى، ودرجة التزام الأطر المؤسسية الوطنية المنوط بها تجميع المطالب وترجمتها إلى مشرع وطنى. إن كل هذه العوامل تؤثر على درجة تماسك حركات السكان الأصليين وقدرتها على التغيير الاجتماعى، حتى فى ظل تمتعها بدرجة عالية من الالتزام المؤسسى داخلها(١٢). فعلى سبيل المثال، نتج عن العصيان المسلح لحركة الثاباتيستا بالمكسيك، وتوظيفها لأعمال العنف، العديد من الإصلاحات السياسية الجوهرية على مستويات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التى كثيرا ما نادت بها الحركة، حيث أنشأ الرئيس المكسيكى السابق زيديو Zedillo الهيئة الفيدرالية الانتخابية التى أسند إليها مهمة الإشراف على الانتخابات لضمان شفافيتها ونزاهتها، بدلا من وزارة الداخلية. وقد حطم بذلك واحدا من أسس استقرار نظام حكم الحزب الواحد المسيطر آنذاك، حيث كان التلاعب والتزييف الانتخابى هو سببا من أسباب استمرار حكمه. غير أن هذا التحليل يظل قاصرا، ما لم يتم إدخال متغيرات أخرى، مثل انتخاب رئيس جديد للمكسيك، مما قدم فرصة كبيرة للتغيير، ناهيك عن العامل الخارجى المتمثل فى انضمام المكسيك لاتفاقية التجارة الحرة (النافتا) مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت الأخيرة تضغط لدمقرطة النظام السياسى المكسيكى لتحسين صورة الشريك المكسيكى الجديد أمام الرأى العام الأمريكى(١٣).

وقد أدركت الجماعات الأصلية أن الدرب الأكثر فعالية لتنفيذ مطالبها على أرض الواقع هو التوجه نحو المسلك الدولى، وإجبار الحكومات الوطنية على الالتزام بالتزاماتها الدولية، مثل توقيع الاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية، والتى شملت حكومات دول المكسيك، وجواتيمالا، وكولومبيا، والإكوادور، وبوليفيا. وتلزم الاتفاقية هذه الحكومات بوقف مختلف أنواع سياسات الاستيعاب الثقافى، واحترام حقوق الشعوب الأصلية. وقد أسفر أسلوب الضغط من الخارج عن بعض التطورات الإيجابية، حيث اعتمدت المكسيك خطابا متعدد الثقافات، وإن كان فى سياق استبدادى قبل عام ٢٠٠١. كما عقدت منظمات السكان الأصليين أيضا تحالفات استراتيجية مع أنصار المنظمات غير الحكومية فى بلدان أخرى لتكثيف المزيد من الضغوط الخارجية على حكوماتها الوطنية(١٤).

المجتمع المدنى ومسالة المخدرات .. نحو اقتراب لأمن الإنسان الصحى :

لا شك فى أن مسألة إنتاج وتجارة المخدرات تعد من أكثر التحديات أمام مجتمعات أمريكا اللاتينية لدرجة إطلاق بعض التحليلات على مجتمعات ما بعد التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية "ديمقراطيات المخدرات". فمع انتشار تجارة المخدرات فى أمريكا الجنوبية، بما لها من تاثيرات مدمرة على الصحة العامة، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، اقتضى الأمر انتهاج سياسات إنسانية للاستجابة لتحدى إنتاج المخدرات فى القارة الجنوبية. ويعد "توافق روما" إطارا مبتكرا للحوار والتعاون من أجل تعزيز وتنفيذ النهج الانسانى لسياسة مكافحة المخدرات، حيث وقعته ٢٢ من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية. ويمثل "توافق روما" خطوة مهمة نحو اقتراب الصحة القائم على علاج مشكلة المخدرات، ويعزز من الدور الفريد لجمعيات الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر فى تشجيع دور واضعى السياسات على الصعيدين الوطنى والدولى لاعتماد نهج إنسانى مبتكر لهذه المسالة الرئيسية ذات الصلة بالصحة العامة. كما أكد "توافق روما" الدور الاستشارى للمجتمع المدنى فى مجال مكافحة المخدرات والتخطيط للسياسات والمبادرات الرامية إلى التخفيف من معاناة القطاعات الأكثر ضعفا فى المجتمع.

غير أنه لا تزال هناك حاجة ملحة لبذل مزيد من الجهود المجتمعية للضغط على صانعى السياسات لعلاج مسألة إنتاج وتهريب المخدرات بالقارة، حيث يكمن تحدى محاربة المخدرات فى عدم قدرة رؤساء الدول اللاتينية -حتى هذه اللحظة- على اختراق المناطق "الحساسة" الخاصة بتجار وموزعى المخدرات. فالرئيس الكولومبى "ألفارو يوريب"، على سبيل المثال، بالرغم من بزوغ شعبيته الكبيرة -نتيجة لتحول حكومته من الدفاع إلى الهجوم تجاه تجار المخدرات- فإنه فشل فى اختراق معاقل تجار المخدرات. خلاصة القول إن النصر فى الحرب على المخدرات فى أمريكا اللاتينية لن يتحقق بالمال والقوة المسلحة فقط، وإنما بالتغيير الثقافى، أى بممارسة الإقناع، كما حدث فى سويسرا وهولندا(١٥).

المراجع :

1- Alix van Sickle, "Building Support for Democracy in Latin America: A Role for Civil Society?", Paper prepared for the 2008 Annual Meeting of the Western Political Science Conference, San Diego California, www.allacademic.com/meta/

p237787_index.html - 37k.

2- Mehran Kamrava & Frank O Mora, "Civil society and democratisation in comparative perspective: Latin America and the Middle East", Third World Quarterly, Vol 19, No 5, .1998

3- Gideon Baker, "From Structuralism to Voluntarism: the Latin American Left and the Discourse on Civil Society and Democracy, Contemporary Politics, Vol. 4, No. 4, .1998

4- Alix van Sickle, Op.cit.

5- Ra?l Zibechi, "Latin America's Social Movements Gain New Ground", Americas Policy Program Discussion Paper, June 14, 2005, americas.irc-online.org/am/715 - 29k.

6- Sonia E. Alvarez, "Advocaing feminism: The Latin American Feminist NGO "Boom"", International Feminist Journal of Politics, 1:2 September .1999

7- "Women's Rights in Latin America and the Caribbean", Human Rights Watch Report, .2006

8- Sonia E. Alvarez,Op.cit.

9- Jennifer L. Johnson, "New Social Actors in Environment and Development in Latin America", regionalworlds.uchicago.edu/NewActorsJohnson.pdf.

10- Latin American Cicil Society Joint Declaration on the Intergovernmental Working Group on Public Health, Innovation and Intellectual Property (ICWG), www.cgiar.org/corecollection/docs/grpc17_april.2005pdf.

11- Richard L. Harris, "Latin America's Response to Neoliberalism and Globalization", Nueva Sociedad, NO. 214 March- Abril, .2008

12- Edward F. Fische, "Indigenous Peoples, Neo-liberal Regimes, and Varieties of Civil Society in Latin America", api.ingentaconnect.com/

search;jsessionid=2g2av295eks3q.alexandra?title=.

١٣- شيماء السيد حطب، التحرير الاقتصادى والسياسى وتغير النظام الحزبى فى المكسيك (١٩٨٨- ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

14- Edward F. Fische, Op.cit.

15- Oscar Zuluaga, New Perspectives for Drug Policy in Latin America, www.senliscouncil.net/documents/Zuluaga_Presentation_Rome_March_2007

الجنرال ديفيد ماكيرنان

قائد قوة المساعدة الأمنية لحلف الأطلنطى فى أفغانستان :

"أفغانستان أكثر تعقيدا من العراق"

حوار :
يحيى غانم

الجنرال ديفيد ماكيرنان ليس مجرد قائد قوة المساعدة الأمنية لحلف الأطلنطى فى أفغانستان، وهى القوة العسكرية الرئيسية العاملة فى البلاد، وليس مجرد جنرال يحمل أربع نجوم على سترته العسكرية، والتى تعنى أنه باق له نجمة واحدة لكى يصل إلى أعلى المراتب العسكرية، وإنما هو جندى، تاريخ خبراته العسكرية زاخر بخدمة فى مسارح عمليات امتدت عبر ثلاث قارات، والعديد من المناطق فيها، بداية من القارة الأمريكية، ومرورا بأوروبا فى البوسنة والهرسك وكوسوفو، وعبورا بالعراق التى قاد فيها القوات البرية خلال غزو ٢٠٠٣، ووصولا إلى أفغانستان التى تولى قيادة قوة "أيساف" بها فى مايو ٢٠٠٨.

كان اللقاء مع الجنرال ماكيرنان فى مقر قيادته بالعاصمة كابول، حيث جرى الحوار معه حول ما يميز مسرح العمليات فى أفغانستان عن المسرح بالعراق على كافة الأصعدة: القبلية والعملياتية والاستخبارية، بالإضافة لاستطلاع معلوماته عن أعداد عناصر الطالبان داخل أفغانستان وفى منطقة القبائل، واستراتيجيته فى التعامل مع طالبان. وفى هذا السياق، قال ماكيرنان إنه ليس لديه رقم محدد لعناصر المتمردين، مشيرا إلى أن المسألة تعتمد على تعريف المتمرد، والذى يراه إنسانا لا يرغب فى نجاح الحكومة الشرعية، وهو التعريف الذى يضم طالبان وتنظيمات متطرفة أخرى مثل الحج، وأخرى تعبر الحدود من منطقة القبائل مثل القاعدة، ناهيك عن مهربى المخدرات، والذين لا يرغبون هم الآخرون فى نجاح الحكومة الأفغانية فى مهمتها. وأوضح أن الاستراتيجية التى يفضلها للتعامل مع ظاهرة المتمردين تكتسب منظورا إقليميا، وهو ما يحتم ترتيب حل مع باكستان لمشكلة منطقة القبائل المتفاقمة بسبب عدم خضوعها لسلطة حكومية، والتى توفر ملاذا آمنا للجماعات المتطرفة التى ترسل مقاتليها عبر الحدود إلى أفغانستان. وتحدث القائد الأمريكى عن أسلوب تحرك الجماعات المتطرفة، مشيرا إلى أنه يختلف باختلاف المناطق التى يتحركون بها، موضحا أن هذه الجماعات تعتمد فى تحركها على تواطؤ السكان تارة، وتخويف الآخرين تارة أخرى، وذلك فى أقاليم مثل كونار ونورستان وننانجرهار، ووصولا إلى شمال شرق أفغانستان، فى حين أن تحركها فى أقاليم أخرى، مثل جودريز وباكتيكا وباكتيا وخوست، يتخذ ديناميات مختلفة لممارسة التهديدات. وأكد ماكيرنان أن هذه الاختلافات فى تحرك هذه الجماعات تؤكد التعقيد الذى يميز الساحة فى أفغانستان.

- ما السر وراء تصاعد العنف الملحوظ خلال العام الحالى فى شرق البلاد؟

● لقد رصدنا فى الفترة الأخيرة وجودا متزايدا لمقاتلين لا يتحدثون اللغة البشتونية، ولا أيا من اللغات الأفغانية فى تلك المنطقة، وهو ما يطرح التحدى المتمثل فى منطقة القبائل التى توفر ملاذا آمنا لهذه الجماعات المتطرفة، وهو أيضا ما يجعلنى لا أعتقد بوجود أمل فى نتيجة إيجابية بدون التعامل مع المشكلة فى منطقة القبائل.

• طالبان حكمت حتى عام ٢٠٠١ بدعم من المناطق الريفية وهو أمر يحتاج إلى سنوات لتغييره!

- تحدثت عن أن أصل المشكلة الأمنية يتمثل فى المشكلة القائمة فى منطقة القبائل، إلا أنك لم تتحدث عن تصور الحل؟

إما من خلال تأمين خط الحدود، أو التوصل إلى حل مع باكستان، وأعتقد أن الحل يجب أن يأخذ بالخيارين معا.

- ما هى رؤيتكم إزاء مساعى دول ترغب فى الانضمام للتحالف الدولى فى أفغانستان؟

● نحن نرحب بمشاركة أى دولة ترغب فى الانضمام للتحالف لبناء مستقبل لأفغانستان، حيث إن ذلك سيظهر إرادة المجتمع الدولى لإعادة بناء هذا البلد.

- لا يمكن لأى حملة عسكرية أن يقدر لها النجاح من دون معلومات استخبارية على مستوى عال، خاصة فى دولة مثل أفغانستان .. كيف تقيمون الدعم الاستخباراتى للعمل العسكرى هنا؟ وإذا كانت لديكم مصادر بشرية، فما هى الإجراءات التأمينية التى تلجأون إليها فى مجتمع قبلى عرقى يكون هناك دائما احتمال قوى بأن تعمل هذه المصادر لصالح الجانبين؟

● سؤال جيد، وبالنسبة لى، فإن أفغانستان دولة مركبة ومعقدة لعدة أسباب، من بينها تلك الشبكة من القبائل والعشائر، والتى تتميز بالتعقيد، خاصة لمن لا ينتمون لهذا البلد. ولذا، فإنك عندما تتحدث عن الدعم الاستخبارى لعملنا العسكرى، فإنك تتحدث عن قائمة طويلة من أشكال هذا الدعم الذى يشمل الصور الجوية، وصور الأقمار الصناعية، وأنظمة رصد الاتصالات، بالإضافة إلى الاستخبارات القائمة على العناصر البشرية، وهى أهم أنواع المعلومات الاستخبارية لنا. وأستطيع أن أقول لك إن الغالبية العظمى من الأفغان يؤيدون الحكومة الشرعية، وبالتالى فإنهم لا يدعمون طالبان.

• القيود على العمل القتالى لبعض الدول المشاركة بالتحالف تقلل من ميزاتنا فى مواجهة العدو.. وأقترح على هذه الدول إرسال مهندسين وأطباء وطائرات نقل بدلا من الجنود

- هل تعتمدون على هذا التأييد لمواجهة احتمالات وجود عملاء ذوى وجوه متعددة وولاءات مزدوجة؟

● أنا مؤمن بأن غالبية الأفغان يرغبون فى مستقبل أفضل، ويريدون حكومة شرعية توفر لهم متطلباتهم، وحريتهم، كما تضمن لهم أفغانستان آمنة، وبالتالى، فإنهم لا يرغبون فى عودة طالبان للسلطة.

- هل لديكم أدلة محددة على أن غالبية الشعب ترغب فى هذه الحكومة الشرعية؟

● دليلى على ذلك هو تجوالى فى ربوع أفغانستان، ومناقشاتى مع الأفغان. وأعتقد أنه فى حال إجراء استقصاءات رأى، فإن النتيجة ستتطابق مع رؤيتى.

- ما هى استراتيجيتكم فى التحرك العسكرى لمواجهة طالبان؟

● التحرك إزاء حركة التمرد المسلح يعتمد على تطهير كل منطقة يوجد بها المتمردون بالتعاون - إن أمكن - مع القوات الأفغانية، سواء من الجيش أو الشرطة، وذلك قبل أن تأتى مرحلة التشبث بهذه المنطقة لتوفير الأمن لمواطنيها، ودخول الحكومة المركزية للبدء فى توفير الخدمات للسكان. وباختصار، فإن الاستراتيجية تتمثل فى: التطهير، والتشبث، والبناء.

- وما هى المرحلة التى تستحوذ على النصيب الأكبر من الجهد والمال من التحالف؟

● كل هذه المراحل مكلفة على كافة الأصعدة، إلا أن مرحلة التشبث تعد حاليا أصعب حلقات هذه الاستراتيجية، وذلك بسبب عدم وجود قوات كافية فى إطار قوة المساعدة الأمنية الدولية "أيساف" من ناحية، وقوات أمن أفغانية تسمح بدخول حكومة ذات كفاءة للبدء فى التنمية من ناحية أخرى، بما يساعد على التشبث بكافة المناطق، وهو ما يدفعنا للعمل بجد على استكمال بناء الجيش، والحصول على مشاركات من دول أخرى فى قوة "أيساف". فبدون التشبث، يمكن للعدو العودة مرة أخرى للمناطق نفسها.

• الاستخبارات البشرية هى الأهم ورفض الشعب للمتمردين هو التأمين ضد العملاء المزدوجين

- ولكن ماذا تريدون أكثر من قوة دولية تضم ٧٥ ألف جندى، بما فى ذلك القوة التى تحمل اسم "عملية دعم الحرية" لكى تفرضوا سيطرتكم؟

● كقائد لقوة المساعدة الأمنية الدولية، فإن تفويضى محدد بـ "أيساف" التى يبلغ عددها ٥٥ ألفا فقط، وبالتالى، فإننى لا أتحدث عن قوة عملية دعم الحرية "أو إى إف".

- حسنا، ما هى حجم القوة التى تحتاجون إليها لتحقيق الهدف؟

● أنا ليس لدى، ولا أستطيع أن أعطيك رقما محددا، ولكن أستطيع أن أقول إننا ليس لدينا العدد الكافى حتى الآن. والمسألة ليست مجرد جنود، وإنما هى حكم رشيد وتنمية، وهى الأشياء التى يجب أن تعمل بشكل متواز لتحقيق أهداف التطهير، ثم التشبث، فالبناء.

- لقد توليتم المسئولية فى العديد من المناطق المنكوبة بحروب، مثل البوسنة والهرسك والعراق.. طبقا لخبراتك الواسعة، ما الذى يميز مسرح العمليات فى أفغانستان عن غيره من مسارح العمليات التى توليتها، وذلك بخلاف الطبيعة الجغرافية؟ وما هى التحديات الجديدة التى لم تواجهها فى المسارح الأخرى؟

● بخلاف الطبيعة الجغرافية التى ذكرتها، فإن التحدى الأكبر هو التعقيد الذى تتميز به تركيبة أفغانستان وظروفها. فمن ناحية، هناك ندرة موارد فى هذا البلد الفقير. ومن ناحية أخرى، فإن الأمية هنا تتجاوز نسبتها ٧٥٪ فى المدن، فى حين ترتفع خارج المدن لتصل فى المناطق الريفية إلى أكثر من ٩٥٪، وهو ما يصعب من عملية التواصل مع الشعب. أيضا، فإنه مما يزيد الأمر صعوبة تلك الشبكة المتشعبة للقبائل والعشائر، والتى تتميز بالتعقيد على الصعيد العام، وحتى داخل القبائل نفسها، تلك القبائل التى تتقاطع عبر الحدود بين أفغانستان وباكستان. بالإضافة إلى هذه التحديات، فإن هناك تحديا آخر يتمثل فى ذلك الجيل الكامل الذى لم يعرف فى حياته شيئا سوى الحروب المتصلة. تلك هى أصعب التحديات التى تواجه عسكريا مثلى فى هذه الحملة، وأتمنى أن تسمح لى الظروف بأن أستغل خبراتى السابقة فى القيادة فى هذه الحملة.

• استراتيجيتنا هى التطهير والتشبث والبناء.. وأصعبها الثانية لعدم وجود قوات كافية

- هل يتشابه التعقيد القبلى والعشائرى هنا مع ذلك الذى تعاملت معه فى العراق؟

● كلا، فالمسألة فى أفغانستان أكثر تعقيدا بكثير.

- وما هى أكثر هذه المسارح عصيانا على التغيير؟

● لا أدرى ما هى الأكثر عصيانا عن الأخرى، ولكننى أعرف يقينا أنه يوجد عامل مشترك بينها جميعا، ألا وهو العنف، وأن مجموعة معينة من السكان تكره الأخرى.

- خلال شهر سبتمبر الحالى، سينتقل الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأمريكية فى العراق، لتولى مسئولية القيادة المركزية التى تقع أفغانستان فى دائرة مسئوليتها .. فهل جاء ذلك بسبب ما يقال عن نجاح تكتيكه فى تأسيس مجالس الصحوة فى العراق؟ وهل هذا يعنى أنه سيعمل على تطبيق التكتيك نفسه فى أفغانستان بإنشاء مجالس لصحوتها ؟

• الجنرال بترايوس قائد ذكى ولا أعلم الخبرات التى اكتسبها بالعراق وسيطبقها فى أفغانستان

● لا أستطيع أن أجيب على ذلك، فإننى لم أتحدث مع الجنرال بترايوس عن أفغانستان حتى الآن، ولكننى أستطيع أن أقول إن الرجل جندى ذو كفاءة كبيرة، وهو قائد على مستوى عال، وهذا هو السبب فى اختياره قائدا للقيادة المركزية. وأنا لست على علم بالخبرات التى اكتسبها من العراق، والتى سيطبقها فى أفغانستان، خاصة أن الظروف مختلفة، ولكن المؤكد أنه توجد تكتيكات ومبادىء قيادية يمكن استخدامها. وأنا أعلم أن الجنرال بترايوس قائد ذكى، وإننى على يقين بأنه سيعرف كيف يمكن الاستفادة بالخبرات والدروس السابقة.

- ولكن هل يمكن تطبيق نموذج "مجالس صحوة" الأنبار بالعراق فى أفغانستان؟

● أعتقد بوجود حاجة ملحة للاستعانة بدور أمنى للقبائل فى مناطقها، تلك القبائل التى تلعب دورا كبيرا فى هذا المجتمع. وأنا فى هذا المقام، لا أتحدث عن إنشاء ميليشيات مسلحة، فالجانب المسلح سيكون مؤسسات، مثل الجيش والشرطة والحكومات محلية. أما القبائل، فإن إشراكها سيكون بهدف أن تكون جزءا من الحل الأمنى فى المستقبل. ونحن، على كافة مستويات القيادة العسكرية، على اتصال دائم طوال الوقت مع زعماء القبائل.

- هناك دول مشاركة فى التحالف، وأخرى ترغب فى الانضمام لديها محظورات على مشاركة قواتها فى عمليات قتالية، مثل ألمانيا واليابان. وفى حوار سابق لنا مع مسئول فى حلف الناتو، أكد أن انفراد دول بعينها فى التحالف بتحمل عبء الخسائر البشرية العالية قد يؤدى إلى توترات داخل التحالف .. ما هى رؤيتكم إزاء هذه القضية؟

● نحن نعتقد بأن القيود على العمل القتالى، لدى قوات بعض الدول، تعكس التوجه السياسى فى هذه الدول، بقدر ما تعكس مدى دعم الرأى العام للمشاركة. فى الوقت ذاته، فإنه عندما تأتى المشاركة العسكرية مصحوبة بمحظورات، فإنها تقلل من المميزات التى لدينا فى مواجهة العدو، تلك المميزات التى تتمثل فى القيادة والتحكم، والاستخبارات، والقدرة على التحرك السريع، والإمكانات اللوجيستية، وحجم النيران. ومرة أخرى، أنا أرحب بأى مشاركة، ولكننى أقترح على هذه الدول التى لا تبغى المشاركة فى الأعمال القتالية ألا ترسل جنودا، وإنما أن تكون مشاركتها العسكرية طبية، أو هندسية، أو فى مجال النقل الجوى، أو فى مجال التدريب الشرطى، أو التمويل.

- كيف ستعرفون أن الحكومة الأفغانية قد أصبحت قادرة على الأخذ بزمام الأمور؟

● أفضل طريقة لمعرفة ذلك من خلال الشعب الذى سيقول كلمته خلال الانتخابات التى ستجرى فى عام ٢٠٠٩. وهناك أيضا استطلاعات الرأى التى يمكن إجراؤها. فى الوقت ذاته، توجد مؤشرات، مثل التقدم الحادث على البنية الأساسية على كافة الأصعدة، سواء فى مؤسسات الدولة أو الخدمات.

- من الذى سيكون عليه أن يقول لقوة المساعدة الدولية "أيساف": شكرا يمكننا الاعتماد على أنفسنا الآن؟

● أعتقد أنها الحكومة، وبناء على إرادة الشعب الأفغانى، وذلك عندما يبلغ مرحلة يشعر فيها بأنه بات على كفاءة وقدرة على الاكتفاء بالذات بأنفسهم.

- بالرغم من الإنجازات التى حققتها الحكومة الأفغانية بالتعاون معكم، فإنكم تحدثتم عن أن بعض الجماعات المتطرفة تعمل أحيانا بالتواطؤ مع السكان .. كيف يستقيم ذلك ؟

● لا تنس أنه قبل عام ٢٠٠١، كانت طالبان تحكم أفغانستان، وبدعم من جانب من السكان، خاصة فى المناطق الريفية، وهو

الأمر الذى لا يمكن تغييره فى عام أو اثنين. ولذا، فإنه لا تزال توجد جيوب من السكان تؤيد المتمردين لأسباب قبلية وعائلية، وفى أحيان أخرى لقيام طالبان بدفع الأموال، إلا أن الغالبية لا يريدون استعادة طالبان السلطة.

- هل يمكن أن يكون أحد أسباب استمرار تأييد البعض لطالبان الضحايا من المدنيين الأبرياء ممن يسقطون بنيران قوة المساعدة الدولية "أيساف"؟

● نحن نشعر بالقلق طوال الوقت إزاء هذه الأحداث، التى أحقق فيها على الفور، بهدف ضمان عدم التكرار. ولكن يجب لفت النظر إلى أن الطرف الآخر لا يقتل المدنيين عن طريق الخطأ، وإنما يستهدفهم فى كثير من الأحيان عن عمد.

- ما الإجراءات التى تتخذونها لتقليل مخاطر احتمال حيازة المتمردين صواريخ محمولة مضادة للطائرات؟

● نحن على حذر من هذه المخاطر، ولدينا المعدات والتكتيكات لمواجهتها.

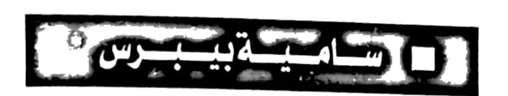
-تردد وجود شراكة وتعاون بين روسيا وقوة المساعدة الدولية "أيساف" التابعة للناتو .. ما حقيقة هذا التعاون ؟

● حسب معلوماتى، فإنه لا توجد شراكة، وأترك الحديث عن إمكانية وجودها فى المستقبل لمن هم فى مواقع أعلى منى من صناع السياسة.

قضايا السياسة الدولية

- الاتحاد من أجل المتوسط
- قضايا نووية
- إيران والولايات المتحدة
- سوريا
- باكستان
- فى الشأن السودانى

الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو - متوسطية



جاء انعقاد القمة التأسيسية لـ "الاتحاد من أجل المتوسط" Union for the Mediterranean في باريس فى الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٨ تتويجا للمساعى الحثيثة التى بذلها الرئيس الفرنسى "نيكولا ساركوزى" من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمى الجديد، وذلك بعد سجالات أوروبية طويلة وتحفظات عربية عديدة.

وجدير بالذكر أن هذا الكيان الجديد قد طرح فى بدايته - كمشرع فرنسى خالص - من قبل الرئيس "ساركوزى" تحت اسم "الاتحاد المتوسطى" Mediterranean Union فى خطوة فسرها البعض بأنها تعكس سعى باريس لتعزيز دورها فى المنطقة المتوسطية. وقد تركزت فكرة "ساركوزى" على إنشاء اتحاد إقليمى يكون مقصورا على البلدان المطلة على البحر المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية. وقد أثارت دول جنوب المتوسط العديد من الشكوك حول هذا المشروع، إلا أن المعارضة الأكثر قوة قد جاءت من قبل الدول الأوروبية، حيث تزعمت ألمانيا حملة معارضة لمشروع ساركوزى المتوسطى، الأمر الذى دفعه إلى خفض سقف طموحاته وتقديم تنازلات وذلك من أجل الفوز بالموافقة الأوروبية. وخلال القمة الأورو - متوسطية التى عقدت فى باريس بتاريخ ١٣ يوليو، تم إطلاق "الاتحاد من أجل المتوسط". وقد تضمنت وثيقة البيان الختامى المشترك الصادر عن القمة الأهداف التى يسعى الاتحاد إلى تحقيقها، والمشاريع الإقليمية ذات الأولوية وآليات وأجهزة الاتحاد.

* أولا- مراحل التأسيس :

مشروع ساركوزى حول الاتحاد المتوسطى :

إن التاريخ الشخصى للرئيس الفرنسى "نيكولا ساركوزى" كان من المفترض أن يدفعه إلى الاهتمام بأوروبا الشرقية، إلا أن ولعه بالمتوسط، حتى قبل وصوله إلى الإليزيه، هو الذى يفسر خطابه التأسيسى فى مدينة "طولون" قبل أشهر من الانتخابات، حينما طرح - وللمرة الأولى - مشروع إنشاء "الاتحاد المتوسطى ".Mediterranear union وبعد إعلان فوزه فى الانتخابات فى مايو ٢٠٠٧، عاد الرئيس الفرنسى ليؤكد هذا المشروع كهدف من الأهداف ذات الأولوية التى يسعى إلى تحقيقها.

وقد ارتكزت فكرة "ساركوزى" على إنشاء اتحاد إقليمى يكون مقصورا على البلدان المطلة على المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية، وأن يكون له إطار مؤسسى أقوى من إطار "عملية برشلونة". وقد ارتكز مشروع "الاتحاد المتوسطى" -

(*) دبلوماسية بجامعة الدول العربية.

وفقا لرؤية الرئيس "ساركوزى" – على مبدأين أساسيين هما: البنية فى التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله. أما المبدأ الثانى، فيتمثل فى الهندسة المتغيرة، بمعنى أن تنفيذ أى مشروع مشروط بتطوع أى دولة ترغب فى تنفيذه.

وقد أطلق مشروع "الاتحاد المتوسطى" خلال مؤتمر روما الثلاثى الذى عقده زعماء كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧. وقد صدر من هذا المؤتمر ما يسمى بـ "نداء روما" الذى دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر يتم عقده فى باريس فى يوليو ٢٠٠٨ لطرح الرؤية الشاملة حول "الاتحاد المتوسطى". وقد انطلقت الرؤية "الساركوزية" لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمى الجديد من عدة اعتبارات داخلية وخارجية. وبالنسبة للاعتبارات الداخلية، فتتمثل فى إعادة بناء النظام الفرنسى على أسس أكثر كفاءة وفعالية باستلهام روح وآليات النموذج الأنجلو – ساكونى، وإغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية، خاصة القادمة من العالمين العربى والإسلامى، وفتحه فقط أمام هجرة منتقاة للكفاءات تتناسب واحتياجات فرنسا الديموجرافية والاقتصادية، هذا إلى جانب إعادة تأهيل ودمج الأجانب المقيمين فى فرنسا للتأقلم مع أنماط القيم السائدة فى المجتمع الفرنسى. وفيما يتعلق بالاعتبارات الخارجية، فتتمثل فى الرغبة الفرنسية فى القيام بدور المهيمن الإقليمى داخل حوض المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط هى منطقة نفوذ قديمة تريد فرنسا دخولها من جديد، هذا إلى جانب مساعى "ساركوزى" لاستعادة الحضور الفرنسى فى منطقة المغرب العربى، بعد سنوات من التراجع والتباعد، ولمواجهة تنامى النفوذ الأمريكى والصينى فى هذه المنطقة، والمتجسد بشكل أساسى فى مشروعات واستثمارات أمريكية وصينية عملاقة. ومن ضمن الاعتبارات الخارجية أيضا رغبة فرنسا فى استعادة موقعها ومكانتها داخل البنية العسكرية لحلف الأطلسى، ولا يعنى هذا التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية، وإنما المساعدة فى بناء نظام عالمى متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا – بقيادة فرنسا – دور الشريك للولايات المتحدة، وليس دور التابع. وبالإضافة إلى التحديات التى يمثلها النظام الدولى الراهن الأحادى القطبية، فهناك تحد آخر من داخل أوروبا نفسها قد دفع فرنسا إلى إطلاق مشروع "الاتحاد المتوسطى"، ألا وهو النفوذ الألمانى المتزايد والمتسع نطاقا بعد إعادة توحيد ألمانيا، وبعد وراثتها النفوذ السوفيتى فى معظم دول أوروبا الشرقية (الشيوعية سابقا). وما كان لفرنسا بالطبع أن تحافظ على الحد الأدنى من قوتها الإقليمية داخل أوروبا عن طريق مزاحمة ألمانيا فى منطقة نفوذها الجديدة، وإنما فقط من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة فى المتوسط فى جنوبه وشرقه على وجه التحديد، وهى الصلة التى يحاول "ساركوزى" إعادة تفعيلها وتوطيدها من خلال طرحه لمشروعه الخاص بـ "الاتحاد المتوسطى". وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات، يرى العديد من المراقبين السياسيين فى هذا المشروع استراتيجية مبيتة للرئيس الفرنسى بهدف تحييد تركيا لمنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. وإلى جانب ذلك، يعمل المشروع الفرنسى على ضم إسرائيل فى مشاريع إقليمية لتصبح بذلك واقعا أمام الدول العربية الأخرى التى لا تزال ترفض التطبيع مع الدولة العبرية.

وبالرغم من الشكوك التى أثارتها العديد من دول جنوب المتوسط، إلا أنه قد لوحظ أن المعارضة الرئيسية للمشروع قد جاءت من قبل الدول الأوروبية، حيث تزعمت ألمانيا حملة المعارضة، وانضمت إليها هولندا وبلدان أوروبا الشرقية. فقد وجهت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" انتقادات حادة لمشروع "ساركوزى"، معربة عن مخاوفها من أن يؤدى إلى تفكيك كيان الاتحاد الأوروبى، ومؤكدة ضرورة أن يكون التعاون المشترك لبعض دول الاتحاد الأوروبى مفتوحا للجميع، وأن يحظى بموافقة الجميع. وانتقدت على وجه التحديد مسألة مشاركة دول قليلة من الاتحاد الأوروبى دون باقى الدول فى "الاتحاد المتوسطى"، على الرغم من أنها ستشارك بتمويل من الاتحاد الأوروبى فى النهاية، وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الدول فى الاتحاد.

وقد أعربت سلوفينيا – التى تولت رئاسة الاتحاد الأوروبى فى النصف الأول من عام ٢٠٠٨ – عن معارضتها لمشروع "ساركوزى"، على اعتبار أنه يحمل تعارضا مع مؤسسات الاتحاد الأوروبى، ودعت فى هذا الشأن إلى ضرورة الإبقاء على الإطار الراهن للتعاون الأورو – متوسطى ممثلا فى عملية برشلونة.

وقد جاءت المعارضة أيضا من جانب الضفة الشمالية للمتوسط، خاصة إسبانيا وإيطاليا، فهما على الرغم من تأييدهما المبدئى للمشروع، إلا أنهما تشعران بضيق شديد من انفراد باريس باللعب بالورقة المتوسطية ومساعيها لاحتلال مركز الزعامة فى المنطقة المتوسطية. فقد كشفت مصادر مطلعة عن أن تصريحات وزير الخارجية الإسبانى حول الإشادة بالمشروع الفرنسى تخفى قلقا واسعا فى أوساط الحكومة الإسبانية، وحتى المعارضة، من دخول باريس مع إسبانيا على خط التنافس والتصارع للسيطرة على الأسواق المغاربية، ناهيك عن تخوف مدريد من تقاطع المشروع الفرنسى بشكل جوهرى مع عملية برشلونة للشراكة الأورو – متوسطية. ومن ناحيتها، التزمت روما بالصمت إزاء المشروع، وإن عبرت عن تأييدها المبدئى له، فهى لا تنظر بعين الارتياح إلى الانفراد الفرنسى بالزعامة.

وقد عارضت تركيا أيضا المشروع، واعتبره مسئولوها بمثابة فخ للإيقاع بالأتراك وإخراجهم عن مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى.

*** المجلس الأوروبى يقر "الاتحاد من أجل المتوسط" :**

وفى ضوء المعارضة الأوروبية الشديدة للمشروع الفرنسى حول "الاتحاد المتوسطى"، والتى قادتها ألمانيا، الأمر الذى أنذر بحدوث أزمة سياسية بين البلدين، سعت القيادة الألمانية إلى ممارسة ضغوطها بهدف وضع المشروع برمته تحت إشراف الاتحاد الأوروبى بكامل أعضائه. وخلال اجتماع عقدته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع الرئيس الفرنسى فى هانوفر فى شهر مارس ٢٠٠٨، تم التوصل إلى حلول وسط، حيث اضطر "ساركوزى" إلى تقديم تنازلات بهدف الفوز بالموافقة الأوروبية على مشروعه. وقد تم الاتفاق على تعديل اسم المشروع ليكون اسمه الجديد هو "الاتحاد من أجل المتوسط".

The Union for the Mediterranean

وخلال اجتماع المجلس الأوروبى الذى عقد يومى ١٣ و١٤ مارس ٢٠٠٨ فى بروكسل، أقر قادة الاتحاد الأوروبى مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، وأصروا على أن يكون الاسم الرسمى للاتحاد هو: "عملية برشلونة .. اتحاد من أجل المتوسط"، فى إشارة إلى أن هذا الاتحاد جزء من عملية برشلونة، وأنه لن يكون بديلا عنها، وإنما مكمل لها. وهكذا، انصاع "ساركوزى" للمطلب الأوروبى بدمج الاتحاد الجديد ضمن مسار برشلونة، بحيث يمكن اعتباره امتدادا له أو - على أقل تقدير - تفعيلا له، بعد أن أصابه الجمود بسبب تعثر عملية السلام فى الشرق الأوسط.

والواقع أنه قد لوحظ وجود مفارقة كبرى بين طريقة التعاطى الأوروبى وطريقة التعاطى العربى مع مشروع ساركوزى المتوسطى. فبينما أسفرت التفاعلات الأوروبية حول هذا المشروع عن صيغة توفيقية بين المصالح الأوروبية المتباينة بل والمتعارضة، نجد أن التفاعلات العربية لم تتمكن من التوصل إلى رؤية مشتركة تجاه المشروع الفرنسى - الأوروبى.

وفى إطار الجهود المبذولة لتنسيق المواقف العربية إزاء الاتحاد الجديد، عقد وزراء خارجية وممثلو كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والأمين العام لجامعة الدول العربية، اجتماعا بالقاهرة فى ٢٤ مايو ٢٠٠٨، وقد ترأس الاجتماع وزير الخارجية المصرى/ أحمد أبو الغيط. وقد أجرى الوزراء مناقشة متعمقة لموضوع "الاتحاد من أجل المتوسط"، بما فى ذلك مسألة مشاركة جامعة الدول العربية فى هذا الاتحاد بصفة مراقب، واستضافة الجنوب لمقر الأمانة العامة للاتحاد. وتحدثت مصادر فى هذا الشأن عن إمكان استضافة المغرب أو تونس للمقر. وقد تم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على أن تعد القاهرة - باعتبارها المنسق العربى - ورقة يتم طرحها فى الاجتماع العربى - الأوروبى فى ٩ و١٠ يونيو ٢٠٠٩ فى سلوفينيا. وقد أشار وزير الخارجية المصرى فى هذا الشأن إلى أن الطرح العربى سيكون طرحا متطورا، وأنه ليس طرحا نهائيا.

وقد أثار مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" العديد من التحفظات من قبل العديد من الدول العربية، مخافة أن يكون هذا الاتحاد الجديد مظلة للتطبيع والتعاون مع إسرائيل، وهو ما ترفضه الأطراف العربية قبل تحقيق التقدم المنشود فى عملية السلام. كما أثارت البلدان العربية عدة تساؤلات حول الهيكل التنظيمى للاتحاد وشكل المؤسسات ومصادر تمويله، ونمط اتخاذ القرارات فيه. وفى هذا الإطار، كانت الجزائر قد أعربت عن تحفظها على الكيان الإقليمى الجديد، وأكدت مصادر دبلوماسية أن الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة لم يحدد أو يحسم بشكل نهائى موقف الجزائر من الاتحاد. وخلال اجتماع منتدى دول المتوسط، الذى عقد فى العاصمة الجزائرية فى ٦ يونيو ٢٠٠٨ - وتمحورت أعماله فقط حول موضوع الاتحاد من أجل المتوسط - أعلن وزير الخارجية الجزائرى "مراد مدلس" أن بلاده تنتظر "توضيحات" حول الاتحاد قبل إعلان مشاركتها فى قمة باريس التى سيعلن خلالها رسميا عن تأسيس الاتحاد. وأضاف أن الغالبية العظمى من الدول المشاركة فى هذا المنتدى لديها تساؤلات حول هذا الاتحاد الجديد، بما فى ذلك مسمى "الاتحاد" ذاته، على اعتبار أنه يضع الدول الشمالية والجنوبية الأعضاء فيه على قدم المساواة، وهو الأمر الذى يتناقض مع الواقع، حيث إن علاقات دول الاتحاد الأوروبى بدول جنوب المتوسط غير متوازنة. وقد أشار وزير الخارجية الجزائرى إلى أن الشعوب العربية تبحث عن إيضاحات حول نتائج مشاركة إسرائيل فى عضوية هذا الكيان الجديد. وأكد أن أى تطبيع للعلاقات مع إسرائيل ينبغى أن يرتكز على مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ . وبالنسبة لليبيا، فقد أعلنت رفضها للاتحاد الجديد، حيث وصف عقيدها معمر القذافى - خلال القمة العربية المصغرة المنعقدة فى طرابلس فى ١٠ يونيو ٢٠٠٨- هذا الاتحاد بأنه "إهانة للعرب والأفارقة"، وأن الدول، سواء الأعضاء فى جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقى، لن تخاطر بتمزيق وحدتها العربية أو الإفريقية مقابل الانضمام لهذا التجمع الإقليمى الجديد. وقد اقترح العقيد فى هذا الشأن أن يتم التعاون بين أوروبا ودول المنطقة عبر جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقى، خصوصا أن التعاون الأورو-متوسطى، متمثلا فى مسار برشلونة، قد سبق أن واجه فشلا ذريعا.

وعلى الرغم من اقتراب موعد انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد فى باريس، فقد لوحظ غياب موقف عربى موحد ومحدد مبنى على المصالح المشتركة. وزيادة على ذلك، ثارت الانقسامات العربية حول بعض المناصب القيادية وتوزيع الأدوار داخل الاتحاد. فعلى سبيل المثال، ثارت الخلافات العربية، خاصة بين تونس والمغرب، حول من يستضيف الأمانة الدائمة للاتحاد. وهكذا، شاركت الدول العربية المعنية فى قمة باريس، كل وفق أجندته الخاصة، وفى ظل غياب أجندة عربية مشتركة.

انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط :

وقد تم إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ بحضور قادة أو ممثلي ٤٣ دولة. وقد ترأس الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، رئيس الاتحاد الأوروبي، التجمع المتوسطي الجديد، وشاركه في الرئاسة الرئيس المصري حسني مبارك، ممثلا لدول جنوب المتوسط. وقد تناولت القمة، عبر أربع جلسات عمل، موضوعات البيئة والطاقة والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي. وقد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بيانا مشتركا، تم خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو - متوسطية، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، وتدهور الوضع البيئي، والطاقة، والهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والارتقاء بالحوار بين الثقافات. وقد شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة.. اتحاد من أجل المتوسط كما أكد تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات، من خلال البيان المشترك، مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم مكافحته والقضاء عليه. كما ركزوا أيضا على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد ألقى الصراع العربي - الإسرائيلي بظلاله على القمة، حيث أدى خلاف إسرائيلي - فلسطيني حول إحدى الفقرات إلى إدخال تعديل على البيان الختامي المشترك. فبينما أصر الجانب الإسرائيلي على إدراج عبارة "دولة للشعب اليهودي"، فقد عارض الجانب الفلسطيني إدراج هذه العبارة، وعليه فقد اكتفى البيان بالتأكيد مجددا على دعم القمة لعملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، وفقا لما ورد في الاجتماع الوزاري اليورو - متوسطي في لشبونة (نوفمبر ٢٠٠٧) ووفقا لعملية أنابوليس. وتجدر الإشارة إلى عدم تطرق البيان للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أو إلى حل قائم على إنشاء دولتين، ناهيك عن عدم إشارته على وجه الإطلاق إلى مبادرة السلام العربية. وقد اكتفى البيان بتعهد الأطراف بالسعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال.

ثانيا - الأهداف والأعضاء :

وتتمثل أهداف الاتحاد في فتح مرحلة جديدة من التعاون في المتوسط بإضفاء انطلاقة جديدة على العملية التي بدأت في برشلونة في ١٩٩٥، ومن ثم تطوير عملية برشلونة لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب. ويستهدف الاتحاد، بالإضافة إلى التعاون القائم بالفعل، دعم التقارب بين المشاركين عن طريق تطوير مشاريع جديدة ملموسة ذات بعد إقليمي. وتكمن القيم الثلاث المضافة لتجمع "اتحاد من أجل المتوسط" بالقياس إلى عملية برشلونة الحالية فيما يلي: رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين ، والعمل على تحسين تقاسم المسئولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات بين الأعضاء ، وأخيرا إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي، تكون مفتوحة لجميع الشركاء المهتمين، ويجرى تنفيذها وفقا لمبدأ الهندسة المتغيرة مع إشراك القطاع الخاص. وتتمثل المشاريع الإقليمية ذات الأولوية في إزالة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وتطوير الطرق السريعة البحرية والبرية، وشبكة متوسطية للحماية المدنية وللوقاية من المخاطر الطبيعية (الحرائق، الهزات الأرضية ، التسونامي)، والطاقات البديلة والعمل على إعداد خطة شمسية متوسطية، والتعليم العالي والبحث وإنشاء جامعة أورو- متوسطية (مقرها في سلوفينيا)، تسهم في الفهم المتبادل بين الشعوب، والمبادرة المتوسطية لتقديم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويأتي تمويل هذه المشروعات الإقليمية، التي أقرتها قمة باريس الأخيرة بشكل أساسي من المصادر التالية : القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء ، مساهمات من مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية ، آلية الاستثمار والشراكة المتوسطية ، ومخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية .

وفيما يتعلق بأعضاء التجمع الإقليمي الجديد، نجد أن "الاتحاد من أجل المتوسط" يشمل جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٢٧ بلدا) والأعضاء والمراقبين في مسار برشلونة الأورو- متوسطي الذي انطلق في سنة ١٩٩٥ وهم تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - ليبيا - مصر الأردن - السلطة الفلسطينية - إسرائيل - لبنان - سوريا - تركيا - ألبانيا . هذا بالإضافة إلى بلدان أخرى مطلة على المتوسط هي كرواتيا - البوسنة والهرسك - الجبل الأسود وإمارة موناكو.

ثالثا - آليات وأجهزة الاتحاد :

أقرت قمة باريس وضع آليات وهياكل مؤسسية جديدة تسهم بشكل جوهري في تعزيز تقاسم المسئوليات. وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

- رئاسة مشتركة دورية للاتحاد بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ونظيره من الدول المتوسطية غير الأوروبية . وسيطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية ولقاءات كبار الموظفين وفي الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء . وقد تقرر أن تعقد قمة الاتحاد كل سنتين، على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي

ودولة متوسطية من خارجه ، بينما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد سنويا.

* أمانة أو سكرتارية مشتركة تتولى تحديد المشروعات ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء . وتعمل الأمانة على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك عبر إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار . وتتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل. وتكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسئولية السياسية .

* وتتولى اللجنة المشتركة الدائمة - ومقرها بروكسل - الإعداد والتحضير لاجتماعات كبار الموظفين وتأمين المتابعة المناسبة لها ، كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع إذا طرأت أية ظروف استثنائية تستدعى تشاور الشركاء الأورو - متوسطيين .

* ويواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، بما في ذلك المشروعات التي تحتاج للموافقة ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة.. اتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوى على وزراء الخارجية.

رابعا - الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو - متوسطية :

لا شك في أن تأسيس مشروع عملاق على هذا النهج لا يمكن توافر عناصر النجاح له إلا في ظل مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، يصاحبه شفافية ونوايا صادقة من الجانب الأوروبي للتعاون مع دول جنوب وشرق المتوسط، وفقا لمبدأ المساواة في تبادل المنافع والمصالح. وعليه، فمن المرجح أن يواجه هذا الاتحاد الجديد العديد من التحديات، نتيجة لاعتبارات إقليمية ودولية واعتبارات أخرى مرتبطة بطبيعة تأسيس هذا التجمع الإقليمي الجديد ونوعية المشروعات التي سيتم التركيز عليها. وتتمثل تلك الاعتبارات الإقليمية والدولية في الفوارق العظيمة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وشرقه، الأمر الذى دفع الكثيرين إلى القول إن الاتحاد الجديد سيكون مختل التوازن لصالح أوروبا، وإن الجانب الأوروبي في الغالب سيملي شروطه وسيكون ذلك على حساب مصالح دول جنوب المتوسط . هناك أيضا موقف دول شرق أوروبا - الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - والتي قد تسعى بدورها الى عرقلة مسيرة الاتحاد الجديد، خشية أن يؤدى ذلك التجمع الإقليمي الجديد الى تحييد موارد الاتحاد الأوروبي المالية واهتماماته السياسية من منطقتهم الى حوض البحر المتوسط . أضف الى ذلك اعتبار استمرار النزاع العربي - الإسرائيلي، وهو ما يتعارض مع عملية تطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية، فضلا عن استمرار الاحتلال العسكرى الاسرائيلي، وتصاعد معدلات العنف.. كل هذه الأمور ستؤثر بشكل مباشر على أمن واستقرار منطقة المتوسط، ومن ثم ستنعكس سلبا على عمليات التعاون ومشروعات التنمية المشتركة. ولا يمكن بأى حال من الأحوال إنكار الدور الأمريكي في هذ الشأن، حيث إن واشنطن ستسعى بدورها الى وضع العراقيل أمام نجاح تجمع "الاتحاد من أجل المتوسط"، على اعتبار أنه يتعارض مع مصالحها في المنطقة، وينافس مشروعها العملاق الخاص بـ "الشرق الأوسط الكبير" .

وبالإضافة الى هذه الاعتبارات الإقليمية الدولية، فهناك اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة هذا التجمع الجديد وتوجهاته وأهدافه الجوهرية، حيث نجد أن تركيز الاتحاد انصب على المشاريع الاقتصادية بشكل أساسى وتجاهل قضايا الإصلاحات السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، الأمر الذى يؤدى الى التركيز على الجانب الاقتصادى من مسار برشلونة، بينما سيكون الجانب السياسى مركزا على القضايا الأمنية التي تهم الجانب الأوروبي فقط، مثل قضايا الارهاب والهجرة غير الشرعية، ومن ثم لا وجود لمشروعات تتعلق بالمجتمع المدنى أو حقوق الانسان . ويؤدى ذلك في مجمله إلى الشك أيضا في صدق النوايا في أبعاد المشاريع المطروحة للتعاون والشروط التي قد تحمل في طياتها نسبا متفاوتة من التدخل في الشئون الداخلية لدول جنوب المتوسط.

هناك أيضا العديد من الشكوك تحيط بمستقبل الاتحاد الجديد، خاصة ما يتعلق بدور إسرائيل ، إذ يرى البعض أن عضوية إسرائيل في هذا الكيان الجديد ستتيح لها بشكل تلقائى علاقات اقتصادية وتجارية مع باقى دول الاتحاد، الأمر الذى سيوفر على الدولة العبرية جهودها الدبلوماسية المبذولة للحصول على اعتراف عربي بها، حيث سيكون هذا التعاون الاقتصادى معها بمثابة اعتراف عملى وواقعى من قبل الدول العربية باسرائيل . وعليه، فإن هذا الاتحاد الجديد سيوفر على هذا النحو تطبيعا عربيا مع إسرائيل دون مقابل سياسى على مستوى التسوية الشاملة لقضية الصراع العربي - الاسرائيلي، وهو الأمر الذى ترفضه الدول العربية، حكومات وشعوبا، وتصر على التمسك بمبادرة السلام العربية. ومما لاشك فيه أن هذه الاعتبارات المرتبطة بالدور الاسرائيلي في الاتحاد سوف تنعكس سلبا على مسيرته وعلى مستقبل المشروعات الإقليمية المرتبطة به .

وبالإضافة الى ما سبق، فقد طرح بعض المحللين السياسيين تساؤلات حول مستقبل الاتحاد المغاربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي وغيرها من التجمعات الإقليمية الأخرى في ظل تأسيس "الاتحاد من أجل المتوسط" الذى يضم مختلف الدول المغاربية والعربية والإفريقية المطلة على المتوسط. وزيادة على ذلك، فقد ارتأى هؤلاء المحللون أن هذا الكيان الجديد يعيد إلى الأذهان مسألة انتشار دول الشمال وهيمنتها على دول

الجنوب من جديد، الأمر الذى يعوق تحقيق تنمية عادلة فى ظل علاقات غير متكافئة، ومن ثم يثير المخاوف من أن يلقى الكيان الجديد المصير نفسه الذى آلت إليه عملية برشلونة.

ويبقى فى النهاية أن نجاح "الاتحاد من أجل المتوسط" - كمنظمة إقليمية قادرة على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية بمنطقة المتوسط - يتوقف بالأساس على الإرادة السياسية للدول الأعضاء، مع توافر صدق النوايا وحسن التنسيق بين جميع الأطراف.

الاتحاد من أجل المتوسط ومصير "برشلونة"

■ د. مصطفى صايج

استضافت العاصمة الفرنسية باريس فى ١٣ يوليو ٢٠٠٨ قمة أوروبية - متوسطية، شارك فى أعمالها أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة.

وأعلن خلال القمة عن إقامة "الاتحاد من أجل المتوسط" كإطار تنظيمى جديد للشراكة بين ضفتى المتوسط، يضم دول الاتحاد الأوروبى إضافة إلى الدول المتوسطية غير الأوروبية، ليشكل هذا الاتحاد صيغة جديدة للتعاون الأوروبى - المتوسطى بعد صيغة "برشلونة" التى انطلقت عام ١٩٩٥، الأمر الذى أثار تساؤلات حول العلاقة بين الصيغتين، وما إذا كان "الاتحاد" الجديد إضافة وإثراء لعملية برشلونة، أم سيمثل عمليا نهاية لتلك العملية.

وكانت قمة الاتحاد الأوروبى، التى عقدت فى بروكسل فى ١٣ و١٤ مارس ٢٠٠٨، قد وافقت على فكرة الاتحاد، بعد مناقشات موسعة حول التوجه الفرنسى نحو المتوسط وخشية بعض الدول الأوروبية من أن تؤدى رؤية الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى إلى تقسيم المؤسسات الأوروبية إلى مجموعة تخص الدول المطلة على المتوسط، وأخرى لبقية الدول الأوروبية. واستندت قمة بروكسل فى موافقتها على ما جاء فى وثيقة فرنسية - ألمانية مشتركة عكست موقفا وسطا بين مؤيدى ومنتقدى الرؤية الفرنسية.

وفقا لتلك الوثيقة، فإن "الاتحاد من أجل المتوسط" يمثل تطويرا وتعزيزا لمسار برشلونة، خصوصا عبر إضافة برامج ومجالات جديدة مثل البيئة. بيد أن عدم الانفصال الكامل بين "الاتحاد" بصيغته المقبولة أوروبيا، وعملية "برشلونة" بما لها وما عليها، يجعل من الضرورى البحث فى مصير تلك العملية وما إذا كان الاتحاد سيعنى بالفعل تطويرا أم نهاية لها.

فى إطار التحولات الجيوستراتيجية والجيوسياسية التى شهدها العالم مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حاول الاتحاد الأوروبى التكيف مع هذه الأوضاع ببعث مشروع للشراكة الشاملة مع دول البحر المتوسط، عرف بمسار برشلونة الذى انطلق فى مدينة برشلونة الإسبانية بين ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥. وسعت فيه الدول الأوروبية إلى استغلال البيئة الدولية والإقليمية بعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية والاتجاه نحو السلام فى الشرق الأوسط فى إطار اتفاقيات أوسلو، وراحت تطرح مشروعها لبناء شراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل تأمين بيئتها على طول حدودها الجنوبية مع تحريك الحريات الأربع: حرية تحرك الأشخاص، حرية تحرك السلع، حرية الخدمات، وحرية تحرك رءوس الأموال(١)، وذلك فى محاولة للانتقال من إطار التعاون الاقتصادى والتجارى الذى كانت تضبطه البروتوكولات المالية فى إطار ثنائى منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إلى شراكة استراتيجية شاملة مطابقة فى أبعادها الثلاثة لمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (CSCE) لما تمثله دول جنوب حوض المتوسط من أهمية ومكانة استراتيجية متعددة الجوانب.

(*) استاذ علوم سياسية بجامعة الجزائر.

ويهدف البعد السياسى لمسار برشلونة إلى تقوية الحوار السياسى من أجل إنشاء منطقة للسلام والاستقرار، وذلك بالتزام أطراف الشراكة بترقية دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادى، فإن مسار برشلونة يهدف لبناء منطقة للتبادل الحر فى آفاق ٢٠١٠، مع ترقية التعاون المالى والتقنى فى إطار برامج ميدا المالية والقروض التى يمنحها البنك الأوروبى للاستثمار من أجل مرافقة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية.

وفيما يخص البعد الاجتماعى، الثقافى والإنسانى، فإنه يهدف أساسا إلى ترقية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم ما بين الثقافات والتبادل ما بين المجتمعات المدنية.

وقد واجهت صيغة برشلونة للتعاون اليورو- متوسطى عقبات ومصاعب انعكست على الحصاد النهائى لها. ومن المعوقات المؤسساتية لمسار برشلونة: التداخل والتعقيد الشديدان ما بين هيئات الاتحاد الأوروبى وآليات تنفيذ التعاون اليورو-متوسطى، حيث تتداخل السلة الأولى لإعلان برشلونة مع المبدأ الأول لستريخت فيما يخص الميدانين الاقتصادى والتجارى، فى الوقت الذى تتداخل فيه السلة الثانية لإعلان برشلونة المتعلقة بالأمن مع السياسة الأوروبية للأمن المشترك (PESC).

التحرك الأوروبى فى جنوب المتوسط تحكمه الرؤية القائمة على أن المنطقة تمثل مجموعة من التحديات الثقافية والحضارية (الصدام الثقافى والدينى بين المسيحية واليهودية والإسلام) والتحديات الاجتماعية (الهجرة السرية، البطالة، الجريمة المنظمة) والتحديات الأمنية (الصراع العربى - الإسرائيلى، الإرهاب العابر للحدود، غسل الأموال، تجارة المخدرات ..) والتحديات البيئية (تلوث البحر الأبيض المتوسط، ندرة المياه الصالحة للشرب ..) وتحديات خارجية (المنافسة الأمريكية - الآسيوية على منطقة البحر المتوسط) مما يستدعى تكثيف العمل الأوروبى لإيجاد آليات للتعاون والشراكة بين دول الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية، وهو الإدراك الذى تتبناه على وجه الخصوص فرنسا(٢).

قام الإدراك الأوروبى فى مسار برشلونة على ضرورة تكيف دول الاتحاد الأوروبى مع مجموعة من الرهانات التى تطرح فى إطار البحر المتوسط، تمثلت أساسا فى تجاوز التحديات الكثيرة، المتنوعة والمعقدة: أمنية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، واقتصادية من خلال وضع آليات للحوار والتعاون لربط اقتصادات المنطقة بالدول الأوروبية، حيث تم دفع مسار برشلونة بعقد اتفاقيات للشراكة بين الاتحاد الأوروبى والدول الاثنتى عشرة لبلدان جنوب حوض المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان السلطة الفلسطينية، إسرائيل، قبرص، تركيا، ومالطا). واعتمدت دول الاتحاد الأوروبى فى تمويل هذه الشراكة على برنامج ميدا (المساعدات الأوروبية لدول المتوسط)، التى لم ترق للنتائج الواقعية بسبب توجه مركز اهتمام السياسة الخارجية الأوروبية نحو شرق أوروبا لتأمين انضمام الدول الأوروبية الاشتراكية السابقة (انضمت عشر دول فى سنة ٢٠٠٤).

وقد واجهت آلية التعاون المالى المتجسدة فى برامج ميدا I وII عدة عراقيل تقنية مقارنة بالبروتوكولات المالية السابقة التى كانت تربط دول السوق الأوروبية المشتركة بالدول المتوسطية، صاحب ذلك التأخر الملحوظ فى عقد اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبى وكل دولة متوسطية على انفراد (نموذج الجزائر لم يدخل حيز التنفيذ إلا فى سنة ٢٠٠٥ أى بعد عشر سنوات من إعلان مسار برشلونة). ويمكن أن نبين درجة التأخر فى برامج التمويل عن طريق (ميدا I) كما قدمته اللجنة الأوروبية فى الاجتماع الرابع لمسار برشلونة بمرسيليا سنة ٢٠٠٠، كما يلى: من إجمالى ٣,٤٣٥ مليار يورو المخصصة لبرامج (ميدا I) فى الفترة من (١٩٩٥-١٩٩٩) لم يدفع منها إلا ٨٩٠ مليون يورو فقط، أى ما يقارب ٢٦٪ من المبلغ المخصص. وتصل النسبة فى التعاون الثنائى إلى ٢٠٪ فقط باستثناء الأردن وتونس اللتين تحصلتا على ٤٠٪.

من جهة أخرى، فقد ضاعف من معوقات الشراكة الأوروبية- المتوسطية زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوروبى بالتوسع فى شرق أوروبا، خصوصا بعد انضمام عشر دول فى سنة ٢٠٠٤، وهو ما حول مركز اهتمام صانعى القرار فى بروكسل لتجنيد الإمكانيات المالية والمادية والمؤسساتية لإدماج هذه الدول الجديدة، وتكييف اقتصاداتها مع مستوى النمو فى الاتحاد الأوروبى، وكان ذلك على حساب السياسة الأوروبية - المتوسطية (مقارنة بسيطة مقابل كل ٩ يورو تم استثمارها فى البلدان السابقة المنشقة عن يوجوسلافيا والتى انضمت للاتحاد الأوروبى لا تستثمر دول الاتحاد الأوروبى إلا ١ يورو فى الضفة الجنوبية). وهناك قناعة لدى دول غرب أوروبا، وبالأخص ما يعرف بالقوس اللاتينى (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، واليونان) بأن عدم الاهتمام الأوروبى بالضفة الجنوبية للمتوسط مرده أساسا غلبة دول شمال أوروبا، وبالأخص الثنائى الألمانى - البريطانى، فى توجيه السياسة الخارجية الأوروبية نحو شرق أوروبا لبعدهما الجغرافى عن بحر المتوسط، ولقدرتهما المالية من حيث كونهما من بين المساهمين الأساسيين فى تمويل المشاريع الأوروبية الخارجية، وهو ما يظهر مثلا فى اهتمام فنلندا والسويد بمساعدتهما لدول البلطيق التى تشكل الجوار الجغرافى المباشر لهما، فى الوقت الذى تهتم فيه ألمانيا بالدول الأوروبية الجديدة التى انضمت حديثا للاتحاد الأوروبى.

يعود تعثر مسار برشلونة، فى اعتقاد دول الاتحاد الأوروبى فى الأساس، لثقل الإصلاحات فى الضفة الجنوبية للمتوسط والثقل البيروقراطى، مع عجز دول جنوب المتوسط عن تقديم مشاريع ذات مصداقية يمكن تمويلها مقارنة بالحجم المالى

المخصص لها. في الوقت ذاته، تتهم فيه هذه الأخيرة نظيرتها في الشمال بممارسة الوصاية المالية وفرض الشروط القاسية ونقص القيمة المالية المخصصة لها مقارنة بدول شرق أوروبا.

حاول الاتحاد الأوروبي أن يتدارك هذا النقص من خلال مشروع (ميدا II) الذي خصصت له ٧,٤ مليار يورو في الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وهي قيمة مالية اعتبرها فرنسيس ماير Francis Meyer، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، لا تؤكد صدق جنوب دول المتوسط فيما يخص تهميشها مقارنة بدول شرق أوروبا، لأنه في الفترة ذاتها خصصت ٨,٥ مليار يورو لهذه الأخيرة، أي بفارق مليار دولار فقط.

فضلا عن هذا الرد، فإن الدول الأوروبية تعيب على دول الضفة الجنوبية تباطؤها في إقامة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أحد الأعمدة الرئيسية لإعلان مسار برشلونة. ويستند كثيرا الخبراء والمسئولين في الاتحاد الأوروبي على تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية في الوطن العربي لسنة ٢٠٠٢ لتبرير هذا العجز والتأخر في الإصلاحات الداخلية لهذه الدول. كما ترجع بعض تقارير الاتحاد الأوروبي إلى عدم جدية دول الاتحاد الأوروبي لفرض تنفيذ المبادئ المتفق عليها في مسار برشلونة فيما يخص الإصلاحات الداخلية.

وإذا أخذنا تقييم الأوروبيين للسلة السياسية في مسار برشلونة، فإننا نجد أن أدبيات اللجنة الأوروبية في تقييمها للبعد السياسي في إطار الشراكة اليورو-متوسطية(٣) ترتكز على تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية في الوطن العربي الصادر في سنة ٢٠٠٢ لإبراز النواقص الثلاث التي توصل إليها الخبراء العرب، والمتمثلة أساسا في نقص الحرية ونقص المعرفة وعدم تمكين المرأة. وطالبت اللجنة بأن تلتزم المجموعة الأوروبية في علاقاتها مع شركائها في المتوسط بميثاق الحقوق الأساسية المعلن عنه في مدينة نيس الفرنسية في ديسمبر ٢٠٠٠ والذي يؤكد ارتكاز الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية على دعم مبادئ الحرية، والديمقراطية، ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وترقية الديمقراطية، خصوصا أن الوضع العام -كما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة- يتميز بالنقص الفادح في الإصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما عطل واقع التنمية الإنسانية، بسبب هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية وعدم التوازن في السلطات بتهميش السلطتين القضائية والتشريعية. كما تتميز الهياكل الديمقراطية بالهشاشة والزيف، وأكدت اللجنة الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط بصفة عامة لا تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وزاد من صعوبة ترقية الديمقراطية تصاعد حدة التطرف الديني الذي أصبح يهدد الحياة السياسية في المنطقة، كما عمقت القوانين الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بالأخص بعد أحداث ١١ سبتمبر، من صعوبة الممارسة الديمقراطية التي أدت في غالب الأحيان إلى انعكاسات سلبية على حرية التعبير والتجمعات.

واعتبرت اللجنة الأوروبية في توصيتها للمجلس الأوروبي أن وضعية ترقية حقوق الإنسان في بلدان جنوب المتوسط تشترك في المعوقات الإدارية والمؤسساتية التالية: عجز الحكومات في دفع ترقية قيم الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان، تهميش المرأة وبالأخص في المشاركة السياسية، وهو ما أدى إلى تعميق الفجوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الضعف الفادح في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ضعف استقلالية الأنظمة القانونية والقضائية، ضعف المنظمات غير الحكومية بسبب فقدانها السلطة الضرورية مع ضعف تحركاتها وعدم ارتباطها بالشبكات الدولية، عجز مؤسسات التربية في التكيف مع مقتضيات السوق المعاصرة، بالرغم من الحجم المالي المخصص لها. كما يساهم الاستبداد والنتائج السلبية المكرسة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية في المزيد من التهميش السياسي الذي يغذي الحركات المتطرفة التي تستخدم الإسلام لرفض المبادئ العالمية لحقوق الإنسان(٤).

دعت اللجنة الأوروبية إلى ضرورة تطبيق دول جنوب حوض المتوسط لبعض الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان مثل: إلغاء عقوبة الإعدام، مكافحة التعذيب، مكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب، ممارسة التمييز ضد الأقليات، ترقية والدفاع عن حقوق المرأة والطفل مع إشراك المجتمع المدني في ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وعليه، فإن اللجنة الأوروبية طالبت بدور للاتحاد الأوروبي في ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية ووضعها ضمن المقاربة الاستراتيجية الشاملة التي تنتهجها اللجنة الأوروبية في العلاقات الخارجية في المراحل القادمة، لاسيما فيما يخص الحوار السياسي، والتجارة والمساعدات الخارجية، مع تبني مقاربة أوروبية أكثر استراتيجية لترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان، بإقامة البرامج والمشاريع الميدانية من أجل مطابقة الشركاء المتوسطيين للقيم السياسية المشتركة المحددة في إعلان برشلونة، في شقها الذي يهدف إلى إنشاء منطقة للسلام والاستقرار، قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، مع إشراك المجتمع المدني بكل حرية. وقد تبنى المجلس الأوروبي الاستراتيجية المشتركة من أجل تطبيق هذه المبادئ في إطار الشراكة اليورو-متوسطية في سانتا ماريا دافيرا في جوان ٢٠٠٠.

وهناك هامش من المناورة الأوروبية فيما يخص فرض النهج الديمقراطي على دول حوض المتوسط، حيث تقتضي برامج ميدا التفاوض مع الحكومات لتقديم الدعم من أجل الإصلاحات المؤسساتية في ميادين حقوق الإنسان وترقية الديمقراطية، في الوقت الذي يملك فيه الاتحاد الأوروبي آلية للتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية والعالمية، تتمثل في المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أنشئت سنة ١٩٩٤، وهي تهدف إلى دعم نشاطات المنظمات غير الحكومية لترقية الديمقراطية، حيث خصصت لها ميزانية سنوية بقيمة ١٠٠

مليون يورو من أجل إنجاز النشاطات فى مختلف دول العالم، وهنا لا تخفى اللجنة الأوروبية إمكانية استخدام المنظمات غير الحكومية كأدوات للضغط على الحكومات، وخلق لوبيات داخل الدول لدفع ترقية الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان.

وترجع كذلك معوقات الشراكة -حسب النظرة الأوروبية- إلى التباين والتناقضات الحاصلة داخل دول جنوب المتوسط فى مختلف الميادين، حيث بينت دراسة لوزارة التجارة الخارجية فى أبريل ٢٠٠٥(٥) هذا التباين من خلال بعض المؤشرات: على المستوى الديموجرافى، تمثل كل من مصر وتركيا ٦٠٪ من إجمالى سكان المنطقة، البالغ عددهم ٢٤٤ مليون نسمة فى سنة ٢٠٠٣. إلى جانب التباين الديموجرافى، يظهر التمايز على المستوى التنموى. فإذا أخذنا مؤشر القدرة الشرائية، فإنه يتفاوت بشكل ملحوظ من بلد لآخر، حيث وصل إلى ٣٤٣٠ دولارا لكل فرد فى سوريا (الرتبة ١٣٨ عالميا) فى سنة ٢٠٠٣، فى الوقت الذى وصل فى إسرائيل إلى ١٩,٤٤٠ دولارا للفرد (الرتبة ٤٤ عالميا). كما يمثل النمو الاقتصادى مؤشرا آخرا على هذا التباين الواضح بين دول جنوب المتوسط.

وهناك معوقات أخرى تعمق فجوة الشراكة الأوروبية - المتوسطية، من بينها طبيعة التبادلات التجارية التى تتميز بالتنافسية أكثر من التكامل. كما أن مستوى التبادلات التجارية البينية بين دول جنوب المتوسط يبقى ضعيفا جدا، وهو ما زاد من التعقيد والتعطيل فى إنجاز منطقة للتبادل التجارى الحر فى أفاق ٢٠١٠، بالرغم من المبادرة الرمزية لاتفاق أغادير الموقع فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٤ بين كل من المغرب، وتونس، والأردن ومصر لإقامة منطقة للتبادل الحر.

وزاد من تعقيد الشراكة اعتماد دول الاتحاد الأوروبى السياسة الحمائية على منتجاتها الزراعية. فضلا عن ذلك، فإن التنافس فى القطاع النسيجى خلق تناقضات بين الضفتين، بحيث تمثل الصناعات النسيجية فى كل من تونس، والمغرب، ومصر وتركيا نشاطا صناعيا مهما. وقد تعمقت المشكلة بين الضفتين بسبب تطبيق سياسة رفع الحصص للصناعات النسجية واللباس فى إطار المنظمة العالمية للتجارة الذى دخل حيز التنفيذ فى أول يناير ٢٠٠٥، وهو ما يزيد من تضييق الأفق الأرحب لمنطقة التبادل الحر اليورو-متوسطية.

وتمثل الصادرات الزراعية بالنسبة لدول جنوب المتوسط النصيب الأكبر من إجمالى صادراتها، وبالأخص بالنسبة للمغرب، وتونس ومصر، التى مثلت ما نسبته ٢٢ و١٤ و١٣٪ على التوالى فى سنة ٢٠٠١، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبى على أكثر من نصف صادرات المنتجات الزراعية الغذائية للبلدان المتوسطية، وتمثل المنتجات الزراعية الغذائية الأوروبية ثلث واردات بلدان جنوب المتوسط. وتبقى المسألة الزراعية مطروحة بالنسبة للشراكة اليورو-متوسطية فى إطار الشراكة الثنائية القائمة.

وبالرغم من هذه الانتقادات الحادة التى يوجهها الاتحاد الأوروبى من خلال مؤسساته لدول جنوب المتوسط فى تبرير فشل مسار برشلونة، فإن دول جنوب حوض المتوسط تبقى فى تبعية سلبية للاتحاد الأوروبى، بحيث ترتبط بشكل واسع فى تبادلاتها التجارية الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبى التى تتراوح ما بين ٥٠ و٦٥٪ فى الوقت الذى تتراوح فيه نسبة التبادلات البينية بين دول حوض المتوسط ما بين ٣ و٦٪.

لم يعد هناك اختلاف بين ضفتى المتوسط بأن الهياكل اليورو-المتوسطية بعد التجربة الطويلة (١٩٩٥-٢٠٠٨) قد عجزت عن إنجاز الآفاق التى حددها إعلان برشلونة، سواء تعلق الأمر بتحقيق الاستقرار السياسى والأمنى والرفاه الاقتصادى أو إيجاد منطقة للتبادل الحر فى أفاق ٢٠١٠. وزاد المسألة تعقيدا تعدد الأطر المخصصة للشراكة من الإطار الثنائى إلى الإطار التعددى إلى التعاون الجهوى، حيث يتجسد التعاون الثنائى من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع كل دولة جنوب المتوسط، والتى حددت مجالها المؤسسى فى مجلس الشراكة الذى يجتمع فيه كل سنة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى ووزير خارجية الدولة المتوسطية المعنية. لهذا المجلس سلطة اتخاذ القرارات، كما يتابع هذه الشراكة لجنة مكونة من موظفين وخبراء فى الجانبين، كما تهتم بتحضير اجتماعات مجلس الشراكة. وبالنظر للتأخر الملحوظ فى عقد هذه الشراكات، فإن الآفاق المحددة لإنشاء منطقة حرة للتبادل التجارى فى سنة ٢٠١٠ لا يمكن إنجازها إلا فى غضون ٢٠٢٠ (اتفاق الشراكة الجزائرية - الأوروبية حدد فى مادته السادسة فترة زمنية أقصاها اثنتا عشرة سنة، أى بحلول سنة ٢٠١٧)، وهى نقطة سلبية تحسب لمسار برشلونة الذى أساء التقدير وعجز عن دفع مسار الشراكة إلى نقطتها القصوى.

أما التعاون المتعدد الأطراف، فيرتكز على اجتماع دورى لوزراء الخارجية يعقد بالتداول بين بلدان شمال وجنوب الضفة المتوسطة، واجتماعات وزارية للقطاعات المتخصصة تجتمع كل ثلاثة أشهر لدراسة المسائل الفنية فى قضايا الصحة، والنقل، والطاقة والبيئة وغيرها. وإلى جانب اجتماع وزراء الخارجية والاجتماعات القطاعية، فإن اللجنة اليورو-متوسطية تشكل الإطار الثالث للشراكة ضمن الشراكة التعددية، وتهتم بمتابعة إعلان برشلونة على مستوى كبار الموظفين.

وإلى جانب الأطر المؤسساتية المتعددة والمتشابكة للشراكة اليورو-متوسطية، فإن هناك أطرا أخرى للتعاون الجهوى على غرار منتدى مجموعة ٥+٥.

وبالرغم من هذه الانتقادات التى توجه لمسار برشلونة ومحاولة كل طرف تحميل أسباب الفشل للآخر، فإن اللجنة الأوروبية(٦) حاولت أن تقدم بعض الإيجابيات لأطر الشراكة اليورو-متوسطية بمناسبة الذكرى العاشرة لمسار برشلونة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، بزعمها أن هذه الأطر استطاعت أن تخلق

روابط سياسية ومؤسساتية على المدى البعيد ما بين أوروبا وشركائها المتوسطيين، كما أنها ساهمت فى بعث الإصلاحات فى جنوب حوض المتوسط فى الاتجاه الذى يعمل على بناء فضاء متوسطى مستقر فى إطار الحوار، والسلام والرفاهية المشتركة.

ولم تخف اللجنة الأوروبية تفاؤلها بالنجاحات التى حققها مسار برشلونة فى إطار المنافسة العالمية الحادة على المنطقة المتوسطية، بحيث بقى الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأساسى لمجموع دول جنوب حوض المتوسط. والأمر نفسه بالنسبة للخدمات، حيث إن أكثر من ٥٠٪ من التبادلات التجارية لهذه الدول تتم مع دول الاتحاد الأوروبى وتشكل بالنسبة لبعض الدول ٧٠٪ من نسبة صادراتها الكلية. وتشكل أوروبا المستثمر المباشر الأول فى المنطقة بنسبة ٣٦٪ من إجمالى الاستثمارات المباشرة، كما يمثل الاتحاد الأوروبى المصدر الأول للمساعدة المالية والتمويل لهذه الدول، بحيث تقدم سنويا ما قيمته ٣ ملايين يورو كقروض ومساعدات غير قابلة للتعويض. وفضلا عن ذلك، فإن أوروبا تمثل مصدر سياحة هذه البلدان ومقصد المهاجرين من الضفة الجنوبية.

كما حقق الاتحاد الأوروبى فى إطار مسار برشلونة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للشراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل إقامة سوق جهوية، بالرغم من التأخر الملحوظ فى إنجاز هذه الشراكات، وعزز الاتحاد الأوروبى ميادين الشراكة مع نظرائه المتوسطيين فى مختلف الواجهات، سواء تعلق الأمر بالتسهيلات المالية فى إطار البنك الأوروبى للاستثمار FEMIP(٧) التى تم وضعها فى سنة ٢٠٠٣، أو تأسيس البرلمان اليورو-متوسطى فى سنة ٢٠٠٤، كما تم إنشاء مؤسسة آنا ليند Anna Lindh للحوار بين الثقافات بالإسكندرية فى سنة ٢٠٠٥. ومن أجل بعث الشراكة فى ذكراها العاشرة، قامت اللجنة الأوروبية بإعداد حصيلة الشراكة بعد عشر سنوات من الشراكة (١٩٩٥-٢٠٠٥) مع تقديم توصيات للمجلس الأوروبى فى السنوات الخمس القادمة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، كما أنشأت لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان الفرنسى فى يوليو ٢٠٠٢ بعثة إعلامية برلمانية ترأسها رولاند بلوم M. Roland Blum لتقصى ووضع سيناريوهات لمستقبل مسار التعاون اليورو-متوسطى(٨)، وذلك فى ظل التحولات الأوروبية التى تتميز بعدم اليقينية فى نتائج مسار برشلونة بسبب انشغال الاتحاد الأوروبى المركزى بالتحولات الجارية فى شرق أوروبا.

خلاصة :

أظهر التقييم الأوروبى لمسار برشلونة الكثير من المعوقات التى تحول دون إتمام الأهداف المعلن عنها فى برشلونة فى سنة ١٩٩٥، مما جعل دول الاتحاد الأوروبى تستنجد بالسياسة الجديدة من أجل استكمال التجربة بدمج دول الحوض المتوسط فى السياسة الجوارية الأوروبية، بغية إنجاز الإصلاحات الداخلية المنشودة داخل هذه الدول، بحيث تشترط دول الاتحاد الأوروبى على الدول التى تريد المشاركة فى برامجها وأخذ نصيبها داخل السوق الأوروبية ضرورة احترام القيم السياسية المشتركة. ويحاول الاتحاد الأوروبى أن يبعث مسار برشلونة، بتغيير التسمية من "مسار برشلونة" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط". وفى الوقت الذى يستوجب فيه، كما صرح العقيد القذافى فى تعليقه على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: "أن يفصل الطرفان فيه الثوب لنفسيهما، فإن الذى نراه الآن ونسمعه أن طرفا واحدا يفصل الثوب وعلى الطرف الآخر أن يرتديه".

المراجع :

(1) Quel Partenariat Euro-mditerranen? Http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/html

(2) "sur L'avenir Du Processus Euro-mediterraneen, Rapport D'information: Conclusion Des Travaux D'une Mission D'information Constitue Le 23 Octobre 2002 Par La Commission Des Affaires ?trangres, Prside Par M. Roland Blum. N 1297

(3) Commission Des Communaut?s Europ?ennes:communication De La Commission Au Conseil Et Au Parlement Europ?en: Donner Une Nouvelle Impulsion Aux Actions Menes Par L'ue Dans Le Domaine Des Droits De L'homme Et De La Dmocratisation, En Coopration Avec Les Partenaires Mditerranens:orientations Stratgiques (Com (2003) 294 Final, Bruxelles, Le 21.05.2003)

(4) Ibid.,p.4.

(5) Le Ministre Du Commerce Extrieur(France), Situations Conomiques Des Pays Du Sud De La Mditerrane , Avril, 2005.

(6) Communication De La Commission Au Conseil Et Au Parlement Europ?en, Dixi?me Anniversaire Du Partenariat Euro-m?diterran?en: Un Programme De Travail Pour Relever Les Dfis Des Cinq Prochaines Annes (2005-2010).

(7) Femip (Facilit Euro-mditerranenne D'investissement Et De Partenariat, Dans Le Cadre De La Banque Europenne D'investissement).

(8) "Sur L'avenir Du Processus Euro-mediterraneen, Rapport D'information,op.,cit.

التحول فى مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية فى المتوسط

■ د. بخوش مصطفى

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة النظر فى المجالات الرئيسية للفكر السياسى والاقتصادى وبروز العديد من المفارقات، بعضها على الصعيد الهيكلى النظامى، وبعضها على الصعيد القيمى. ومما زاد تعقيد الوضع الراهن تزامن ثلاثة تحولات أساسية هى نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجى، والعولمة على المستوى الاقتصادى، ونهاية الشيوعية على المستوى الأيديولوجى . وقد فرض هذا التزامن ضرورة التفكير فى عالم بدون حدود ثابتة فاصلة وكذلك بدون عدو واضح.

وكان من نتيجة ذلك أيضا أن أصبح تحول مفهوم الأمن بدوره أحد الموضوعات الأساسية التى تشغل الباحثين والقادة السياسيين لما له من تأثير مباشر على طبيعة العلاقات الدولية. وقد اتخذ التحول فى مفهوم الأمن ثلاثة مسارات أساسية :

١- التحول فى الفاعلين الدوليين :

إن تحليل دور الفاعلين وليس تحديد وضعهم القانونى هو الذى يمكننا من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم فى المسرح الدولى. فإضفاء صفة الفاعل فى العلاقات الدولية مرتبط بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل فى التدفقات الدولية. وكشفت التحولات العالمية عن أن هناك قوى عديدة على الأقل فى النظم الديمقراطية تتقاسم الصلاحيات فى إطار الجهاز التنفيذى، وأن هذه القوى السياسية ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية واجتماعية تدفعها للانغماس بشكل متزايد فى عملية صياغة السياسة الخارجية وفقا لتوجهاتها وأهدافها ومصالحها . فمثلا، يحدث أحيانا أن يتجه أرباب العمل إلى تنظيم هياكل مؤسسية ودواليب للعمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات والحكومات الأجنبية، والتعاون الوثيق مع السلطة السياسية، مما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة(١).

وقد دفع هذا التحول هولستى Holsti إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية، الأول يشمل السياسة العليا، وهى تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم والحرب. أما النوع الثانى، فيضم السياسة الكلية وهى تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم والحرب، ويشارك فيها كل الفاعلين من دون الدولة. غير أن هالد Held (٢) فى مقاربته الكوسموبوليتانية يرى أن تقسيم Holsti مقبول لكنه غير واقعى، لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد لبعض المنظمات والهيئات كالأمم المتحدة، والحلف الأطلسى، والاتحاد الأوروبى، والاتحاد الإفريقى فى التعاطى مع النزاعات ذات الطبيعة الأمنية).

وهو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التى أصبحت تتدخل فى أمور السلم والحرب. كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمى لكن أيضا داخل الدولة العضو فيما يخص التنمية، وحقوق الإنسان، والإصلاحات السياسية، والديمقراطية، والأقليات وغيرها من القضايا. لذلك يعتقد Held أن التحول على مستوى الفاعلين يؤثر على مستوى القوة والقواعد والسيادة.

وأمام هذا التنوع فى الفاعلين تحت القوميين وفوق القوميين، والذين يسعون جميعا إلى التسلل إلى رقعة السياسة الخارجية، فقد نقع تحت إغراء القول إن وظيفة الدولة تنحصر بالتحديد فى لعب دور الحكم بين هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة لتحديد الخط المشترك وصياغة الإجابة على التحديات. ويمثل هذا الوضع ما يجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية ولكنه لا يتم عمليا على هذا النحو(٣). فالتحليل الكلاسيكى للعلاقات الدولية يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل السياسى الذى يفرض إطارا للتفكير المتجانس الموحد. هيمنة السياسى

(*) أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بسكرة، الجزائر .

وأولويته أصبحت اليوم مشكوك فيها من طرف قدرات وإمكانات باقى الفاعلين الذين بإمكانهم فرض منطقهم الخاص للعمل، خصوصا عند الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الارهابية.

٢- كثافة التدفقات فوق وتحت القومية:

إلى جانب العلاقات الدولاتية، تطورت علاقات عبر قومية Transnational تتجاوز رقابة الدول وأدت إلى نتيجتين :

أ - اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزى فى العلاقات الدولية، وبالمقابل يتحدد لها باقى الفاعلين فى الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية). اليوم أصبح من المسلم به أن الفاعلين من غير الدول يمتلكون عددا كبيرا من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدولة بل والعمل ضدها ومنافستها.

ب - أدوات تنظيم الحياة الدولية كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التأهيل المتزايد للفاعلين من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى، لذلك نلاحظ تراجع الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، الأمن والاستراتيجية ..) والمجالات الأقل أهمية والحياتية، حيث تدخل الاعتبارات السياسية فى تنافس مع أولويات أخرى وطرق مغايرة للتفكير .

إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولى، شجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توافر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروريا، وعليه يؤكد هؤلاء أن الفعل الدولى - إذا أراد لنفسه أن يكون فعالا ومتماسكا - فيجب ألا يحصر نفسه اليوم فى الإطار الضيق للميدان الدبلوماسى والاستراتيجى، لأن المعارك تدور وبنفس الشراسة فى ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة. ولهذا السبب، يتعين أن نضيف إلى قائمة الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدى للعلاقات الدولية، والتى ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب، قائمة أخرى تضم الخبير الاقتصادى والفنى والدينى والثقافى والمالى.

٣- التحول فى الوسائل والأدوات :

لقد غير التقدم الهائل الذى تم إحرازه فى ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدولية تغييرا عميقا، إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

بحيث أصبح الحديث اليوم وبشكل متزايد عن الصراعات غير المتناظرة، التى تدار بوسائط وأدوات ليست بالضرورة عسكرية فقد تكون الكترونية أو وسائل مدنية، أو حتى فيروسات معدية وغيرها . إن الطابع الأهم الذى يحكم هذه الصراعات هو الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر، فالأولى يمكن توقعها وبالتالى مواجهتها، أما الثانية، فهى من طبيعة مختلفة تمتاز بالتنوع والتعدد وهو ما يصعب من امكانية تحديدها والتنبؤ بمآلاتها وبالتالى مواجهتها. فمثلا اليوم، هناك تركيز على تحول الحركات الأصولية المتطرفة إلى الخطر الرئيسى على السلام والأمن الدوليين الذى يجب مواجهته، وهو الأمر الذى يطرح الكثير من الاشكاليات المرتبطة بأدوات ووسائل مواجهة هذه الشبكات، إذ إن الأدوات العسكرية التقليدية أثبت تجربة الحرب على الارهاب عجزها وعدم كفاءتها فى هذا المجال. وبرزت الحاجة لتبنى مقاربات سوسيو-اقتصادية تستخدم أدوات غير عسكرية لمواجهة هذه المخاطر.

الرؤية الغربية للأمن فى حوض المتوسط :

سادت بدايات عقد التسعينيات حالة شك كبيرة حول مستقبل المنطقة، وكذا مستقبل العلاقات الأورو- متوسطية، ومخاطر التأثر بأوضاع دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية، وكذا الآثار المترتبة عليها، خاصة فى منطقتى البلقان وشمال إفريقيا .

لذلك يمكن القول إن كلا من مشروع الشراكة ثم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يتجه إلى تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبى مع جيرانه المتوسطيين فى ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبى التى تولدت عن نهاية الحرب الباردة. إن مشروع الشراكة الأورو- متوسطية فى حقيقته يعكس تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة فى الفكر الاستراتيجى، حيث انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكرى، إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنسانى. فالأمن لا يعنى مجرد غياب الحرب، ولكنه يعنى التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

وفى هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى أن الاتحاد الاوروبى أصبح يتخوف بشكل مفرط من الانفجار الديموجرافى المصحوب بأزمة اقتصادية فى مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن فى استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرون عبارة عن لاجئين اقتصاديين (٤) يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

فمن منظور نفسى - ثقافى، يظهر أن الاتحاد الأوروبى متخوف من تراجع قوته البشرية مقابل تنامى القوة البشرية، لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالى تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامى القيم الإسلامية. وهذا التخوف تولد لدى الدول، والمجتمعات، والنخب ودعمته وسائل الاعلام. ففى أحد أعداد صحيفة "Le Figaro" الفرنسية، ظهر مقال بعنوان: "هل سنكون فرنسيين فى عام ٢٠٢٥؟

serons-nous francais en 2025" عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدى الحجاب(٥). كما أن الأوروبيين يعتبرون المغاربة غير أوروبيين، وبالتالى غير قابلين للاندماج (لديهم طريقة غريبة فى الأكل، فى اللباس، فى معاملة النساء) غير قابلين للمراقبة (يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجى وبناء شبكات إرهابية). بالنسبة للعامل الديموجرافى (ينجبون الكثير من الأولاد). ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالى هم يشكلون خطرا على المجتمعات الغربية.

ومن المنظور السوسيو- اقتصادى، ينطلق تفسير أخطار الهجرة وتهديداتها على الأمن الأوروبى من ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط فى ضواحى المدن الأوروبية الكبرى، مما يخلق مشكلة الاندماج من جهة. ومن جهة أخرى، فان المهاجرين، بسبب خصائصهم

البشرية الديموجرافية، يساهمون فى زيادة البطالة فى المجتمع الأوروبى، لأن اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية فى سوق العمل.

تعتبر الهجرة تحديا وفرصة فى آن واحد أمام العلاقات المتوسطية- الأوروبية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى، مثل البطالة والاستقرار السياسى. لكن العامل الأكثر تأثيرا فى التوجه المتوسطى هو الخوف الأوروبى من مستقبل يكون مطبوعا بالهجرة الكثيفة من الجنوب.

إضافة إلى الهجرة ، لا يقل "الإرهاب" أهمية فى تحديد وتوجيه الموقف الأوروبى تجاه المتوسط، حيث يعتبر حوض المتوسط من أكثر أقاليم العالم تأثرا بنمو العنف، وهو ما يؤثر بشكل سلبى على العديد من الأنشطة الاقتصادية لدول حوض المتوسط، ومنها العمالة المهاجرة. ويمثل التطرف الإسلامى أوأحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامى فى دول رئيسية -جنوب المتوسط- هاجسا ملحا ومقلقا لدى دول شمال المتوسط أو بعضها على الأقل، خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات فى الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامى والديمقراطية والاستقرار.

وبالتالى، يبرز التهديد بشدة بسبب تنامى دور الحركات السياسية الدينية. وينظر للجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحى، فعدم استقرار دولة فى حجم الجزائر وموقعها المركزى فى المتوسط ودورها المحورى المحتمل سوف يؤدى دون شك إلى اتساع مجال اللا استقرار، إذا ما استمر انتشار وتسارع المد الأصولى إلى الدول المجاورة.

إن أوروبا تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلامى كظاهرة مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب خارجية وأيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعى واستقرارها (تفجيرات الجماعات الإسلامية المسلحة فى ميتروباريس، ومدريد، ولندن ..). فحدوث أعمال عنف واستيلاء حركات إسلامية متطرفة على الحكم فى دول جنوب وشرق المتوسط قد يؤثر بشكل أو بآخر على الضفة الأخرى فى المتوسط. كما أن قمع حكومات جنوب وشرق المتوسط لهذه الحركات قد يدفع بها إلى تبنى عمليات إرهابية تطال أوروبا.

وهذا يقود للحديث عن الرؤية الأوروبية للبعد الأمنى. ففى دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية فى علاقتها مع دول جنوب المتوسط، يشير الباحث إدوارد مورتيمير إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة. ففى وسط وشمال القارة، ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتى على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبى، بينما النظرة الغالبة فى غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتى أساسا من جنوب المتوسط، وهو الأمر الذى يشرح الخلاف بين رؤية ساركوزى لمشروع الاتحاد المتوسطى ورؤية ميركل لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط. ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفى القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبى، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذى طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة(٦)، حيث اختلف مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافا جذريا عن المفهوم الذى اعتمد على الأمن الأحادى الاتجاه. إذ كان التركيز السائد منصبا على الأمن العسكرى، باعتبار أن القوة العسكرية هى القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلى. إن الأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعنى ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالفكرة الجديدة اليوم هى أن "أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن عند الآخرين"، وهو ما يعكس التوجه العالمى نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعى الذى فى ظله أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول وليس التحالف العسكرى هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية (التجمعات الإقليمية). إذن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة، ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية (فكرة تدنى منفعة القوة العسكرية). وهنا، يمكن فهم الشراكة الأورو - متوسطية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، فهى فكرة تقوم على الأهمية الاستراتيجية لهذه الشراكة فى دعم السلام والاستقرار، إذ لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم عن التنمية الاقتصادية والتطور السياسى، لأن الأمن لا يعنى الهيمنة والردع فقط.

وتجدر الإشارة هنا إلى قمة واشنطن ١٩٩٩ للحلف الأطلسى، حيث اتخذت قرارات غيرت الرؤية الأمنية التى تم تبنيها خلال الـ ٥٠ سنة الماضية، حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافى. وقد حددت الوثيقة التى اعتمدتها القمة المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التى تستدعى تدخل الحلف وتشمل:

١- احتمال انقطاع الإمدادات بمادة حيوية كالنفط مثلا.

٢- وقوع أعمال إرهابية انطلاقا من بلد من خارج بلدان الحلف.

٣- نشوء حركة تشريد أوهجرة جماعية من منطقة ما.

٤- انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع (بمفهوم الحلف طبعا).

٥- استفحال الجريمة المنظمة مثل: تجارة المخدرات.

٦- احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد يجب ألا تصل إليه.

وبالنسبة للأوروبيين الذين هم جزء من منظومة الحلف الأطلسى، فإن مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التى باتت تهدد الأمن الأوروبى، والتى يكاد يجمع الأوروبيون على أنها قادمة من جنوبى وشرق المتوسط، لعل أهمها:

١- الانفجار السكانى، حيث يسبق النمو الديموجرافى دائما التنمية.

٢- ازدياد الفقر ومعه المديونية التى تخنق وتعطل آفاق الاستثمار والتنمية.

٣- ارتفاع مستويات التسلح فى دول العالم الثالث.

٤- عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى المتعدد الأسباب.

إن مخاطر انتقال هذه العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة (القرب الجغرافى وعمق العلاقات بين بلدان المتوسط غير الأعضاء فى الاتحاد يجعلان استقرار تلك البلدان أمرا حيويا للمجموعة)، وهو ما يعنى أن تزايد الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين أوروبا وهذه البلدان سوف يكون أمرا يصعب تحمل نتائجه. ومن منظور أوسع، تشكل تلك الاختلالات تهديدا لأمن أوروبا بمفهومه الواسع.

وهذا فى الحقيقة يطرح نوعا جديدا من الصراع فهو ليس صراعا تقليديا بين جيوش تتقاتل للسيطرة على أرض ما. الواجب هو تحقيق تقدم فى تلك البلدان بالنسبة لحقوق الإنسان والحكم الصالح والإصلاحات الاقتصادية، يتجاوز القوة العسكرية، حتى تتمكن من توقع استتباب الأمن والاستقرار.

والتكيف مع هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة لن يأتى بسهولة وسيتطلب عقيدة استراتيجية جديدة للحلف.

ومع مرور الوقت، سوف يتخذ حوض المتوسط أهمية استراتيجية أكبر بالنسبة لأوروبا وللحلف، ويجب اعتباره منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة. فالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والتهديدات الأخرى الصادرة عن تلك المنطقة هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا والحلف الأطلسى.

إن التحولات التى أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت فى الدول الأوروبية شعورا باللا أمن، طبيعته ليست نتاج التهديد أوالخطر العسكرى، ولكنه ذو طبيعة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية. فتحديد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم عن الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها شعوب جنوب المتوسط، حيث إن ازدياد حدة المشكلات بنتائجه السياسية على الأمن والاستقرار فى دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوروبى. ومن هنا، نجد أن الاتحاد الأوروبى عندما أراد أن يواجه مشكلات، مثل الهجرة والتطرف القادمة من الجنوب، قرر بعث مشروع الشراكة الأورو -متوسطية. وكما يشير إلى ذلك روبرتو أليبونى بقوله "إن الدول الأوروبية تميل إلى اعتبار أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا(..)، لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطارا يمكن أن تتحول إلى تهديد فى المستقبل"(٧). وبالطبع يجب الاستعداد للتعامل معه ومواجهته.

وضمن السياق نفسه ولمواجهة الأخطار الجديدة القادمة من الجنوب وفى إطار مراجعة جيواستراتيجية الحلف الأطلسى، تحتل إيطاليا وإسبانيا مكانا متقدما فى الهندسة الأمنية للحلف. فبالنظر إلى التوجهات الكبرى للنموذج الدفاعى الجديد الذى يجرى بناؤه، يمكن فهم الإدراك الأوروبى الجديد للجنوب. فتحسن العلاقات شرق - غرب، تزامن مع تزايد تعقد العلاقات بين الشمال والجنوب. فالأخطار التى يمثلها وصول بعض التيارات الإسلامية المتشددة للسلطة قد تنتج توترات كبيرة وعدم استقرار فى كامل المنطقة ثم مشكلة المديونية والنمو الديموجرافى.

الخلاصة :

لقد ساهم تطور وسائل الاتصال والمواصلات فى تقليص الدور الأمنى لمؤسسات الجيش لصالح ترتيبات أمنية واقتصادية واجتماعية (مشروع الشراكة، سياسة الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط، مؤتمرات القمة، ...)، الأمر الذى أدى إلى تقلص هامش ومساحة المؤسسة العسكرية من جهة، وامتداده لقضايا اجتماعية واقتصادية من جهة أخرى.

كما أصبح الرأى العام معيارا أساسيا وله وزنه فى أى ترتيبات، والتى أصبحت تجرى تحت مراقبة أجهزة الإعلام. ولهذا، فإن إمكانيات الرأى العام فى التعبير تتضاعف يوما بعد يوم (المنتديات التى تجمع المنظمات غير الحكومية. بالتوازى كذلك وتحت تأثير دخول فاعلين جدد، برزت دبلوماسية حقوق الإنسان.

وتحولت وظيفة تحقيق الأمن مع تعدد المصالح والفاعلين إلى تدخل الدول فى المجالات الجديدة. فإذا كانت الوظيفة الأمنية (الأمن القومى) فى السابق تقتصر على العلاقات ما بين الدول، وفى بعض الأحيان المنظمات الدولية والإقليمية، فإن توفير الأمن فى الواقع المعاصر يتعدى هذا بشكل كبير إلى البحث فى كيفيات التعامل والتعاطى مع الشبكات المتعددة والمتنوعة.

لقد أصبح للأمن بعد اقتصادى واجتماعى، وانسانى سيادى يتجاوز البعد السياسى والاستراتيجى فى أحايين كثيرة.

الهوامش :

١- مارسيل مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربى، ط ١٩٨٦، القاهرة، ص٣٣٢.

2- D.Held, A.Mc Grew, Global Transformations, polity press, 2003.

٣- مارسيل مارل، مرجع سابق، ص٣٣٢.

4- Bichara Khader. Le partenariat euro-mditerranen aprs la confrence de Barcelone, L'harmattan France 1997 p. 78.

٥- وليد محمود عبدالناصر، التعاون المتوسطى بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٦، العدد ١٢٤، السنة ٣٢، ص١١٤.

٦- بيتر بلادو، أوروبا والبحر المتوسط، ، السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٦، العدد ١٢٤، السنة ٣٢، ص١١٤.

7- Bichara Khader, Geopolitique de la proximit, L'harmattan France 1994, p.54.

دور القدرة النووية فى الأمن القومى للدولة

د. محمود بركات

تختلط المفاهيم المتعلقة بتعبير القدرة النووية فى أذهان الكثير من العامة وبعض الخاصة، خاصة فيما يتعلق بارتباطها بالأمن القومى للدولة، إذ تتمحور المفاهيم حول القدرة النووية بشكل أساسى على أنها تعبير عن القدرة فى مجال التسليح النووى، أو تحديدا امتلاك السلاح النووى .

وفى حقيقة الأمر، فإن ذلك هو جزء من وليس كل الحقيقة. فتعبير القدرة النووية له وجهان، الأول يعنى القدرات النووية السلمية التى تتوجه الى خدمة الاقتصاد القومى وبما يحقق كذلك دعم الجوانب الاجتماعية للدولة، والثانى هو القدرات النووية العسكرية أو الأمنية، وهى تتعلق بقدرة الدولة على الردع وصيانة الاستقلال الوطنى والسلام الاجتماعى للشعب. ويخضع هذا الجانب من القدرة للعديد من الاعتبارات. وهذان الوجهان للقدرة النووية مرتبطان ارتباطا وثيقا بتحقيق الأمن القومى للدولة .

القدرة النووية :

يحظى هذا المصطلح بتفسيرات عديدة، ويعتمد معناه على من يستخدمه وينظر اليه من زوايا مختلفة، فالحمائم يعتبرونه معبرا عن الامكانات الداخلية والكافية لدى دولة ما، والتى ترتبط بالمعرفة وحق الحصول عليها بشكل فعال بهدف تطوير المستوى الاجتماعى والاقتصادى من خلال أدوات أساسية تشتمل على القوى البشرية المدربة والعارفة بالعلوم والمعارف النووية، وكذلك البنية التحتية، بما فى ذلك وسائل التدريب وإعداد الكوادر فى مجالات الاستخدامات غير العسكرية للطاقة النووية فى الطب، والزراعة، والصناعة، والبحث العلمى والفنى، وحماية البيئة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وغيرها من المجالات، مما قد يعطى مردودا اقتصاديا أو اجتماعيا فى أغلب الأحوال. وفى هذا الصدد، فإن ممارسة القدرات النووية فى المجال السلمى تشتمل على كل مايلزم توافره لتحقيق الاستخدام السلمى للطاقة النووية بأسلوب مفيد وناجح .

أما الصقور، فينظرون للقدرات النووية من الزاوية العسكرية الأمنية إقليميا وربما دوليا كذلك، وتعنى فى المقام الأول القدرة على إنتاج ونقل الأسلحة النووية، وربما استخدامها كذلك فى النزاعات المسلحة أو فى غيرها من الظروف التى تقتضى ذلك الاستعمال، ربما كملاذ أخير ضد الهزيمة العسكرية بالأسلحة التقليدية وما شابه ذلك .

وقد استخدمت القدرة النووية العسكرية مرة واحدة فقط، عندما ألقت الولايات المتحدة قنبلتين على مدينتى هيروشيما ونجازاكى فى اليابان. ومنذ ذلك الوقت وبالرغم من حدوث صراعات خطيرة فى أماكن مختلفة من العالم، إلا أن السلاح النووى - حتى ولو كان ماثلا - لم يستخدم فيها ولفترة ممتدة، وذلك ربما يدل على تراجع عن الاعتماد عليه فى حل النزاعات

(*) المركز القومى للأمان النووى والرقابة الإشعاعية، هيئة الطاقة الذرية .

السلحة، لاسيما على المستوى الاقليمي، وأدى هذا الى تحول السلاح النووى الى وسيلة للردع لفترة طويلة على النحو الذى كان فيه السلاح النووى لدى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وسيلة أساسية للردع المتبادل لمدة نصف قرن تقريبا، مما ساعد على حدوث اتزان عالمي فى القوة حتى إنهار الاتحاد السوفيتي بعد ذلك لأسباب أخرى .

أما الأمن القومى للدولة، فهو مجموعة العناصر التى يؤدى وجودها أو غيابها الى استقرار أو تدنى الأمن القومى للدولة، وهو ما يرتبط أصلا بتواجدها وقدرتها على حماية الشعب ضد أية اعتداءات داخلية أو خارجية، ويضمن سلامة الدولة ضد المعتدين الخارجيين أو من الداخل .

وعناصر تلك القدرة ثلاثة : الرفاهية الاقتصادية، والتوازن السياسى، والقدرة العسكرية والأمنية (١).

القدرات النووية السلمية والأمن القومى :

تتمثل القدرات النووية السلمية للدولة فى توجه الدولة وأجهزتها ومؤسساتها المدنية للاستفادة من ثمار النجاح الهائل الذى حققته التقنيات النووية فى مختلف مناحى حياة الإنسان.

وسوف نبين ارتباط القدرة النووية السلمية بالأمن القومى للدولة من خلال استعراض مختصر لأمثلة تتناول بعض هذه الارتباطات .

١ - الطب والبيولوجيا :

بدأ استخدام المصادر والنظائر المشعة فى الطب بشكل علمى منهجى منذ أواخر الخمسينيات فى القرن الماضى، وتطورت المفاهيم والأساليب منذ ذلك الوقت الى أن اصبح استعمال الذرة - أو بمعنى أدق الطاقة الذرية - فى عمليات التشخيص والعلاج الطبى واضحا ومتطورا . ويمكن أن نقول إنه ربما لا يوجد حتى الآن أى تحليل تشخيصى طبى لا تلعب فيه الذرة أو الإشعاع دورا حيويا، وربما الدور الوحيد . فهناك العديد من التحاليل التى تخدم عمليات التشخيص الطبى، مثل قياس حجم الدم، وقياس حجم الفراغ الرئوى ، وقياس كفاءة القلب والدورة الدموية، والتحليل بالأساليب المناعية الإشعاعية وغيرها الكثير . أما فى العلاج، فيمكن أن نذكر الدور الحاسم لأشعة جاما فى مقاومة وإيقاف انتشار مرض السرطان المتعدد الأشكال . وبسبب تزايد حالات الأمراض السرطانية بشكل كبير، فقد انتشرت مراكز الطب النووى للتشخيص والعلاج الطبى على مدى واسع وتعددت مهامها وتخصصاتها بشكل كبير، سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى أو الوطنى، مما أدى إلى تطور أساليب العلاج الإشعاعى للسرطانات بشكل فعال (٢) .

ولاشك فى أن هذه الخدمات الطبية تمثل عنصرا مهما من عناصر صحة وسلامة ورفاهية الشعب، وتأثيرها على الأمن القومى للدولة واضح وجلى .

٢ - الغذاء :

يمثل الغذاء وتأمينه مكانة متقدمة فى اهتمامات الدول والحكومات، خاصة النامية منها بسبب الزيادة المطردة والدائمة فى أعداد السكان . وبالرغم من أن الدول النامية يمكن اعتبارها المصادر الأساسية لإنتاج المواد الغذائية - الزراعية أو الحيوانية - إلا أن نسبة الفاقد فى الانتاج النباتى أو الحيوانى تتزايد بسبب عدم اتباع الأساليب والطرق الصحيحة للجمع والتغليف والتعبئة والنقل والتخزين للاغذية بعد الانتاج . وحسب احصاءات منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، فإن حجم الغذاء المفقود بعد الانتاج يصل الى ٣٠٪ من مجمل الانتاج، وقد تصل هذه النسبة الى ٥٠٪ فى الدول النامية . وعلى سبيل المثال، قد يصل معدل الفاقد فى الحبوب الى ١٥٪، والأسماك ومنتجاتها ٢٠٪، والفاكهة والخضر ٤٠٪ الخ .

ويهدر نزيف الخسائر المستمر ولسنوات متعاقبة امكانات اقتصادية محققة، ويؤدى الى فجوة غذائية تتفاوت فى سعتها بين الانتاج والاستهلاك، وهو ما يؤدى فى النهاية الى تهديد الأمن القومى وأمان المجتمعات الإنسانية .

ولقد كان اكتشاف الإشعاعات الذرية، ثم تبيان تأثيرها على الخلايا الحية وقدرتها على القضاء على الكائنات الدقيقة مدخلا لاستخدامها فى مجال الحفاظ على الغذاء بالإشعاع . وقد توصل الباحثون الى تحديد جرعات إشعاعية معينة لكل منتج زراعى أو حيوانى تضمن إطالة فترة حفظها دون تلف . وبذلك، يمكن الحفاظ على الثروة الغذائية بشكل جيد . كما أظهرت البحوث العلمية والبيولوجية أنه لا توجد أية آثار سلبية طبية أو بيولوجية لاستخدام الغذاء المشع بجرعة إشعاعية فى حدود ١٠ كيلو جرامات . وقد أثبتت المعالجات الإشعاعية للمواد الغذائية أنها - تكنولوجيا - يمكن أن يعتمد عليها فى الحفاظ على تلك المواد ضد الفساد .

وتلعب الطاقة الذرية كذلك دورا حيويا فى مجال تحسين السلالات النباتية من خلال تعريض البذور لجرعات إشعاعية محدودة لتعطى نباتات مرتفعة الانتاجية، أو لتحسين السلالات بهدف مقاومة الانحناء لمقاومة تأثير الرياح، أو للتحكم فى موعد النضج ليختلف عن موعد هجوم الحشرات والآفات، وهو ما يؤدى الى سلامة الثروة الغذائية وحمايتها (٣) .

وهناك الكثير الذى يمكن ذكره فى مجال تحسين وزيادة الانتاج الزراعى أو الحيوانى باستخد ام الإشعاع الذرى، وكلها تستهدف تحقيق الأمن الغذائى للشعوب، وهو من العناصر الأساسية التى تدعم الأمن القومى للدول .

٣ - تحسين الصناعات :

منذ زمن طويل، تلعب الطاقة النووية دورا مهما فى مجال التطبيقات الصناعية للإشعاع، فهناك العديد من الاستخدامات لضبط العمليات أو لضبط الجودة فى الصناعة.

ففى مجال ضبط العمليات الصناعية، مثل تجويد إعداد الخلطات الصناعية طلبا لجودة المنتجات، تلعب النظائر المشعة دورا مهما فى هذا الصدد، وكذلك فى مجال تحديد التآكل فى

الماكينات والمكابس واسطوانات محركات الاحتراق الداخلى (كالشاحنات والسيارات)، وتأثير أنواع الإضافات المحسنة للزيت. كما تستخدم لتوضيح ميكانيكية وحركة التفاعلات الكيميائية فى العمليات الصناعية. ومن أهم التطبيقات فى مجال العمليات الصناعية: استخدام مقاييس الكثافة، ومقاييس تحديد المنسوب أو المستوى، وكذلك مقاييس الرطوبة أو مقاييس سرعة السوائل فى الأنابيب وغيرها الكثير .

أما فى مجال ضبط جودة الإنتاج، فهناك أجهزة مقاييس السمك للرقائق الورقية والبلاستيكية والمعدنية بهدف ضبط سمك هذه الرقائق، وكذلك لتحديد سمك الطلاء، وهى التى تستخدم فى تقييم جودة الطلاء بالمعادن، مثل قياس سمك طبقة القصدير أو الخارصين أو الألومونيوم أو الكروم المركبة على صفائح الحديد، وكذلك قياس سمك طبقة التيتانيوم المركبة على الرقائق الورقية أو البلاستيكية .

ومن جهة أخرى، تساعد عمليات التصوير الإشعاعى فى فحص الخرسانة المسلحة وإظهار أية عيوب بها، وكذلك فى فحص التركيب الداخلى لأجهزة الماكينات أو أجزائها المختلفة التى لا يمكن الوصول إليها بسهولة .

ولاشك فى أن عمليات التصوير الصناعى باستخدام الأساليب النووية تلعب دورا محوريا فى التأكد من جودة المسبوكات الصناعية - وهي كثيرة جدا - وكذلك فى تحديد جودة اللحامات المعدنية لما لها من أهمية كبيرة فى سلامة المنشآت والماكينات والآلات التي تستخدم بها تلك المنتجات (٤) .

كل ما سبق ذكره يظهر بجلاء الدور الحيوى للتقنيات النووية والإشعاعية فى دعم الإنتاج الصناعي وضبط العمليات الصناعية وتأمين الجودة للمنتجات الصناعية بشكل عام. ولا شك فى أن كل ذلك يؤثر بشكل كبير على النهضة الصناعية الشاملة للدول، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل، وبالتالى يدعم أمنها القومى .

٤ - الطاقة والمياه :

الطاقة هى أساس التقدم، والطاقة الكهربائية تحديدا من أهم مصادر الطاقة اللازمة لتحقيق التقدم الصناعى والاقتصادى والاجتماعى. ويعتبر حجم انتاج استخدام الكهرباء مؤشرا مهما على مدى تطور وتقدم الشعوب .

وتوافر الطاقة الكهربائية بأسعار تتناسب مع قدرة المستخدمين عنصر أساسى لدعم الرفاهية والأمن القومى . وفى إطار ما ثبت من حدوث أضرار للبيئة جراء استخدام الوقود الأحفورى (بترول وغاز طبيعى) فى إنتاج الطاقة الكهربائية ، وكذلك نتيجة للارتفاع المتزايد فى أسعار النفط ومنتجاته عالميا نتيجة للانخفاض المتزايد فى حجم الانتاج وحجم المخزون، وهو ما قد يدل على نضوبها فى المستقبل المنظور، فقد تزايد التوجه الى تكنولوجيات جديدة لانتاج الطاقة الكهربائية يمكن أن تدعم الوقود الأحفورى فى الحاضر، وتكون بديلا عنه بعد نضوبه فى المستقبل.

وقد توجه الفكر العلمى والصناعى الى استخدام الطاقة الحرارية الهائلة المتولدة فى المفاعلات الذرية لإنتاج الكهرباء، وهو ما أثمر تدشين المحطات الكهرونووية وانتشارها على نطاق واسع. وفى الوقت الحاضر، هناك نحو ٤٥٠ مفاعلا لانتاج الكهرباء فى نحو ٣٥ دولة (٥).

وقد عضدت الطاقة النووية من المفاعلات الذرية العملاقة موقعها ضمن منظومات انتاج الطاقة الكهربائية كوسيلة إيجابية بيئيا، وكذلك من حيث جدواها الاقتصادية، وبذلك دخلت المحطات النووية لتوليد الكهرباء الساحة بجدارة منذ منتصف القرن المنصرم، ولا تزال حتى الآن تتطور فى مجال النظم والأساليب والتقنيات بشكل كبير، بحيث أصبحت المحطات النووية لتوليد الكهرباء الحديثة من أكثر مصادر الكهرباء أمانا، بالاضافة الى أنها تقدم طاقة رخيصة نسبيا على المدى الطويل ، فضلا عن كونها صديقة للبيئة. وقد انتشرت الطاقة النووية فى دول العالم المتقدمة بشكل متوازن، فقد بلغت نسبة مساهمتها فى الطاقة الكلية المنتجة فى بعض الدول مثل فرنسا ٧٠٪. أما فى الولايات المتحدة، فبالرغم من أن نسبة الكهرباء النووية تصل الى ١٤٪ تقريبا، فإنها تمتلك أكبر عدد من مفاعلات القوى فى العالم فى دولة واحدة، فهناك أكثر من مائة مفاعل فى مختلف الولايات بها . كما أن نسبة مساهمة الطاقة الكهرونووية على مستوى العالم قد بلغت نحو ١٧٪. وقد اتجهت مؤخرا بعض الدول من العالم الثالث، التى لا تتمتع بوفرة مناسبة فى الوقود الأحفورى أو لا تملكه كليا، الى إنشاء وتشغيل المحطات الكهرونووية، مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية، وذلك لكى تدخل مصدرا تعويضيا للطاقة بديلا للوقود الأحفورى الغائب ومشتقاته، وهو ما أدى الى تحول تلك الدول الى دول كثيفة الصناعة، وبالتالى تطورت اقتصاديا بشكل كبير .

وفى الوقت الحاضر، تسعى أعداد متزايدة من الدول إلى زيادة أعداد مفاعلاتها، مثل الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وفرنسا، وفنلندا، والولايات المتحدة. وتتوجه بعض الدول الاخرى الى بناء محطاتها النووية لتوليد الكهرباء، ومنها مصر وعدد من الدول العربية وغيرها من دول العالم .

وبالاضافة الى انتاج الطاقة الكهربائية من المفاعلات الذرية، فإن الحرارة المتولدة عند تشغيلها يمكن ان تستخدم كذلك فى تسخين المياه المالحة لاستنباط الماء العذب منها وهناك تصاميم مجربة تعطى من ٥٠ إلى ٣٠٠ ألف لتر مكعب / يوم من المياه العذبة. وهكذا، تساعد مفاعلات القوى على دعم حياة الإنسان فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الصحراوية، وبذلك تتحول تلك المناطق الى مراكز مضافة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٦).

وهكذا، تتبين أن تأمين الطاقة ومصادرها للشعوب من أهم

تحديات التقدم والتطور الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما يدعم بشكل أساسى الأمن القومى بها .

القدرات النووية العسكرية والأمن القومى للدولة :

لقد كان بزوغ السلاح النووى فجأة، ودوره المشهور فى إنهاء الحرب العالمية الثانية فى الشرق الأقصى عام ١٩٤٥ بشكل مأساوى بسبب القوة التدميرية الهائلة لذلك السلاح، السبب الرئيسى فى تغيير الكثير من المعتقدات العسكرية المستقرة، فقد أحدث السلاح النووى ثورة عسكرية - سياسية غيرت من مفاهيم الحرب والسلام بعد تلك الحرب، وأدخل ظروفا جديدة على العمليات الحربية أدت الى تغير الاستراتيجيات، بل والتكتيكات العسكرية المستقرة، باعتبار أنه من الأسلحة التى يصعب الوقاية من آثارها أو مقاومتها بشكل فعال .

ونتيجة لذلك، اتجهت عدة دول فى مختلف أقاليم الأرض الى امتلاك السلاح النووي لعدة أهداف، منها امتلاك القدرة على إرهاب المخالفين السياسيين وردعهم عن الإضرار بالدولة، وتوسيع المجال الحيوى للدولة. ولا بأس من أن نذكر هنا أيضا مسألة الزهو القومى والسياسى تحت مظنة رفعة الشأن والقدرة على التأثير فى التعاملات والصراعات الإقليمية القائمة أو المتوقعة .

دواعى التسلح النووى :

وقد كانت دواعى التوجه لإعداد السلاح النووى ونشره مختلفة باختلاف الدول. فهناك الدول العظمى التى تمتلك ترسانات نووية هائلة فى مقابل دول العالم الثالث التى تمتلك أو تتوجه إلى امتلاك تلك الاسلحة . ومن أهم العناصر التى تؤدى الى انتاج وامتلاك السلاح النووى أن يكون لدى الدولة الدافع السياسى أو الاستراتيجى لحيازة السلاح النووى، وكذلك أن تكون لديها القدرة التكنولوجية اللازمة لإنتاج وصيانة ذلك النوع من الأسلحة. ولا شك فى أن مجرد وجود منشآت للتخصيب الى مستوى مرتفع أو منشآت لفصل البلوتونيوم وتنقيته يمكن أن يؤدى الى اعتبار الدولة قادرة على انتاج السلاح النووى بصورة أكثر سهولة من الدول التى لا تملك تلك المنشآت .

ففى حالة الدول الكبرى، عادة ما يجرى سباق تسلح نووى فيما بينها الى أن تستقر حالة من حالات الردع تستند إلى قدرة الدول الكبرى - التى تمتلك مخزونات نووية كبيرة ووسائل متطورة لإيصالها - على الرد الفورى والثأرى الشامل فى حالة تعرضها لأى اعتداء نووى فعلى . وهذه الظروف تؤدى الى قيام حالة سلام حار أو حرب باردة حسب مقتضيات الحال فيما بين الدول الكبرى بعضها بعضا، وهو ما ينتهى إلى قيام حالة من التوازن العسكرى والسياسى، تؤدى إلى تأجيل الصراع الساخن لمدد طويلة وربما تأجيله بشكل دائم . هكذا، سارت الأمور واستقرت ولا تزال. وهذا هو ما دعا الدول الكبرى بعد ذلك، عندما زالت دواعى الاحتقان السياسى فيما بينها بانتهاء الاتحاد السوفيتى سابقا - أى الخطر الأحمر - الى اجراء مباحثات إزالة السلاح النووى، بدأت باتخاذ اجراءات فعالة نحو تقليص حجم ترساناتها النووية توجها إلى التخلص منها تماما فى المستقبل. ولا تزال هناك مناوشات بين الأطراف المختلفة بشأن اتفاقات التخلص المتزامن من الأسلحة النووية، إلا أنها فى النهاية - على أغلب الظن- ربما ستتم بشكل مقبول من جميع الأطراف فى المستقبل المنظور .

تعتمد النظم الإقليمية عادة على الخصائص الجيوسياسية والاستراتيجية التى تضع حدودا معينة على الأسلحة التى تستخدم فيها، الأمر الذى يبرز مدى أهمية المتغير الاستراتيجى الذى يترتب على عملية إدخال السلاح النووي فى الصراع القائم فى تلك الأقاليم .

وتختلف الصورة فى حالة الدول غير الكبرى - فيما كان يسمى سابقا بدول العالم الثالث - وذلك فى حالتين . ففى حالة وجو د نزاعات سياسية أو جغرافية مصحوبة باعتداءات مسلحة، تستغرق قدرات الدول على تجييش الاحتياطى، بما يؤدى الى إنفاق كبير بما يتجاوز قدرات الدولة ويصبح معه سباق التسلح التقليدى غير محتمل أو غير مجد، تتوجه الدول الى التسلح النووى، باعتبار أنه قادر على خفض تكلفة الردع الدفاعى أو الردع باستخدام السلاح التقليدى. كما يساعد على تقليص الحاجة الى الاحتفاظ بقوات مسلحة كثيفة وإلى تكديس كميات ضخمة من الأسلحة التقليدية، ويقلل فى الوقت نفسه من الاعتماد على المصادر الخارجية للتسليح، ويقلص الدعم الخارجى باعتبار أنها من الأمور التى لا يمكن ضمانها بشكل يحقق استمرارية الأداء الدفاعى للدولة .

ومن العناصر الرئيسية فى مجال استخدام السلاح النووى أنه يكون أنجح ما يكون فى الرد على أى هجوم مباغت فى الحرب النظامية . أما فى حالة الحرب غير النظامية (الشعبية)، فلن يصلح فيها الرادع النووى .

أما فى حالة عدم وجود اشتباكات عسكرية أو نزاعات سياسية على الأرض أو على السيادة أو بشأن المجال الحيوى للدولة، فإن التسليح النووى يمكن أن يوفر عنصر الردع لدرء الهجوم المباغت أو حتى التفكير فيه . وفى هذا الصدد، فإن الغموض فى عملية امتلاك السلاح النووى قد يمنع الطرف الآخر من الرد بشكل ما ، كما يوفر فرصة للدولة للحفاظ على حرية العمل، ويعطل حدوث سباق تسلح فى المنطقة، ويبقى على خيار امكان اقامة منطقة خالية من السلاح النووى مفتوحا .

أسباب الانتشار النووى :

لقد اعتبر عدد من الدول معاهدة منع الانتشار النووى المبرمة من خلال الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ معاهدة تمييزية تعطى الحق فى امتلاك السلاح النووى لخمس دول دول فقط، مقابل عشرات الدول التى عليها أن تلتزم بعدم التوجه نحو تصنيع أو

امتلاك أو شراء الأسلحة النووية من خلال العديد من بنود المعاهدة .

وقد كانت هناك بعض الضمانات التى عرضتها الدول النووية عشية إبرام معاهدة منع الانتشار عام ١٩٦٨، حيث التزمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين بأن توفر الحماية والعون للدول غير النووية الأطراف فى المعاهدة، فى حالة تعرضها للاعتداء أو الهجوم بسلاح نووى. ولما كانت هذه الضمانات تتعارض مع الرغبة العامة للدول الاعضاء فى الأمم المتحدة فى رفض اللجوء للسلاح النووى فى العلاقات الدولية، فقد اضطرت الدول النووية إلى تعليق ثم عدم الوفاء بتلك الضمانات تجاه الدول غير النووية الموقعة على المعاهدة، وقد أدى ذلك الى بقاء الدول غير النووية دون دروع وقائية نووية - إذا صح هذا التعبير - وهو ما أدى بالتالى الى قصور فى ضمانات أمن الدول غير النووية المنضمة للمعاهدة(٧).

وإزاء ذلك، امتنعت بعض الدول الواقعة فى مناطق مشحونة بالصراعات السياسية أو العرقية أو الجغرافية عن الانضمام إلى تلك المعاهدة كالهند وباكستان واسرائيل، وانسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة بشكل حاد. وبالفعل، توجهت تلك الدول الى امتلاك أسلحتها النووية الخاصة من خلال تصنيعها بشكل سرى أولا، ثم أعلنت عن امتلاكها للأسلحة النووية فيما بعد . كما أن عددا آخر من الدول لم يتردد فى التوجه نحو تصنيع السلاح النووى أو محاولة ذلك بشكل سرى، بالرغم من وجودها كطرف فى معاهدة عدم الانتشار للأسباب نفسها. وهكذا، تحولت معاهدة عدم الانتشار إلى أن تصبح من أهم الدوافع لانتشار السلاح النووى .

القدرة النووية بين الكمية والنوعية :

بدأت استراتيجيات التفكير العسكرى تتغير فى العصر الحديث، خاصة بعد دخول السلاح النووى الحلبة فى المعادلة العسكرية القتالية، وطفت على السطح مسألة القدرة وتأثير النوعية والكمية عليها .

فقد تدنت أهمية الجيوش الجرارة بعد ظهور السلاح النووى. وفى المقابل، ارتفعت أهمية التقدم والتفوق التكنولوجى للجيوش الذى يتحدد بعدد الأشخاص الموهوبين عسكريا، الذين يتمتعون بمواصفات طبيعية ولديهم التعليم الفنى الملائم، فهؤلاء هم القادرون طبيعيا على تطوير التكنولوجيا العسكرية لتواكب الحروب الحديثة .

وفى الوقت نفسه، فإنه من المهم عدم المبالغة فى اهمية العامل التكنولوجى فى المعارك، خاصة فى المستقبل، ولكن يجب القناعة بأن الإبداع الفكرى والبواعث النفسية هى العوامل الحاسمة فى أى صراع مسلح (٨).

وفى هذا الإطار، يمكن أن نلاحظ أن السلاح النووى هو سلاح يمكن أن يكون محدود القدرة على حسم النزاعات . فلو أمكن لليابان فى الوقت المناسب اعتراض الطائرات المغيرة التى تحمل الشحنات المتفجرة النووية وإسقاطها، لما نجحت الضربة الجوية الشهيرة فى استدعاء استسلام اليابان . وقد تطورت فى الوقت الحاضر وسائل الإرسال باستخدام الصواريخ، ولكن ظهر الترياق المناسب من خلال الصواريخ المضادة للصواريخ. وهكذا. ولا شك فى أن تواجد عنصر النوعية فى النزاعات المسلحة هو أمر جوهرى يمكن أن يساعد على الحد من فعالية السلاح النووى .

وخطورة السلاح النووى الحقيقية هى استخدامه فى ضرب المدن، وذلك يدعو الى ابتداع الأساليب المناسبة لمنع ذلك . أما فى ميدان القتال، فلا توجد وسيلة أفضل من نشر القوات على أوسع نطاق لتقليل نسبة الخسائر فى تلك القوات وطلبا للضربات الثأرية.

وقد بدأت أفكار الاستراتيجيين تتوجه الى أن هناك وسائل متعددة لتحييد السلاح النووى، أو على الأقل تقليل كفاءته إذا استخدم بإعمال عناصر الردع النشيطة، أو تفعيل عمليات الهجوم المنتشر، وكلها تعتمد على النوعية أكثر من اعتمادها على الكمية فى الأفراد .

إن إيجاد فوارق جوهرية فى نوعيات القدرة البشرية وتأهيلها فى نظرية القتال وفى التكنولوجيا أمر حيوى، ويمنح الاستخدام السليم لتلك النوعيات عنصرى الكمية والنوعية دلالات تتعدى قيمتها الحسابية .

لا شك فى أن وجود السلاح النووى لدى دول ما هو ميزة على المستويين السياسى والاستراتيجى، ويدعم الأمن القومى للدولة. وبالرغم من أن ذلك الوجود يعبر عن إمكانية استخدامه فى حالات الضرورة القصوى، إلا أن هذا الأمر تحده محاذير عديدة.

وبالمقابل، فإن غياب السلاح النووى وحده على الأغلب لا يؤثر كثيرا علي سلامة الدولة وتحقيق أمنها القومى، خاصة إذا توفرت عوامل الكمية والنوعية بالنسبة للأفراد والمعدات فى عملية الردع، ولو باستخدام الأسلحة التقليدية .

المراجع :

١ - د. عبد المنعم المشاط ، الاطار النظرى للأمن القومى العربى، فى كتاب "الأمن القومى العربى.. أبعاده ومتطلباته" ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣، ص ١٣، ص ٤٤ .

٢ - د. محمود بركات،الوضع الحالى ومستقبل الخيار النووى فى الوطن العربى وآفاق ذلك فى اطار التقدم العالمى، فى كتاب "الخيار النووى فى الشرق الأوسط"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ومركز دراسات المستقبل (جامعة اسيوط)، الطبعة الأولى ، بيروت ، سبتمر ٢٠٠١ ، ص ٣٨١ .

٣ - د. محمود شرباش ، تكنولوجيا الاشعاع فى الاغذية والزراعة، الهيئة العربية للطاقة الذرية، تونس ١٩٩٦، ص ١٥، ص ٨٠ .

٤ - استخدام المصادر المشعة فى الصناعة، الهيئة العربية للطاقة الذرية، تونس ١٩٩٥ . د. عبد الرازق زكى ، المقاييس النووية فى الصناعة، ص ١١٩ . د. جابر حسيب، المواد المشعة فى صناعة البترول والغاز الطبيعى، ص ١٤٩ . د. على جعفر، التصوير الاشعاعى، ص ١١١ .

٥ - د. يسرى أبو شادى، حتمية خيار الطاقة الذرية، السياسة الدولية ، العدد ١٦٨ ، ص ٢٢٤، (٢٠٠٧).

٦ - د. محمود بركات، آفاق استخدام الطاقة النووية فى المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٦٨ ، ص ٢٢٦ ، (٢٠٠٧).

٧ - د. محمد منير زهران، التوعية بمخاطر الانتشار النووى ودور المجتمع المدنى، السياسة الدولية، العدد ١٦٨ ، ص ٤٤٥، (٢٠٠٧).

٨ - الكمية والنوعية فى الاستراتيجية الاسرائيلية، المحرر يهو شفاط هركافى ، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة - نيقوسيا ، ١٩٨٧ .أساكاشير، الكمية والنوعية والعلاقة بينهما، الجزء الأول، ص ٥ . مناحم عينان، الحاجة الملحة الى نوعية إزاء قيود الكمية، الجزء الثانى، ص ٢٤٢ .

الغرب ودعم البرنامج النووى الإسرائيلى

■ أحمد حجاج *

بدأ إعداد البرنامج النووى الإسرائيلى فى السنوات الأولى لدولة إسرائيل، حيث تم فى عام ١٩٤٩ إنشاء ما يسمى "هيميد جيميل"، وهى وحدة خاصة ملحقة بالقطاع العلمى فى وزارة الدفاع الإسرائيلية، والتى قامت بمسح جيولوجى على مدى عامين فى صحراء النقب بهدف اكتشاف اليورانيوم. وبالرغم من أن المسح لم يؤد إلى اكتشاف اليورانيوم بكميات كافية، فقد أمكن الحصول على كميات منه عن طريق استخراجه من مناجم الفوسفات.

اتخذ البرنامج خطوة أخرى مع إنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية فى عام ١٩٥٢، وتولى رئاستها العالم إرنيست دافيد برجمان، الذى كان ينادى علنا بالسعى إلى صنع قنبلة نووية كأفضل وسيلة لضمان "عدم ألا نساق مرة أخرى إلى الذبح كالنعاج". برجمان كان يرأس فى الوقت نفسه إدارة "البحث العلمى والإنشاء" بوزارة الدفاع الاسرائيلية المعروفة باسمها العبرى "أيميت" التى تولت الاستيلاء على المراكز الخاصة بإدارة "هيميد" وأصبحت فيما بعد تسمى "ماخون ٤". وتحت قيادة برجمان، لم يكن هناك خط فاصل بين عمل لجنة الطاقة الذرية و"أيميت"، حتى أصبحت الأخيرة تعمل كمركز أبحاث للجنة. وفى عام ١٩٥٣، لم تنجح "ماخون ٤" فقط فى العثور على وسيلة لاستخراج اليورانيوم من صحراء النقب، ولكن تمكنت أيضا من إنتاج جزء من الماء الثقيل، والجزء الآخر حصلت عليه من النرويج.

وقد حصلت إسرائيل على مساعدة ملموسة من فرنسا بالنسبة لعملية تصميم وإنشاء المفاعلات النووية، حيث ترجع العلاقة فى المجال النووى بين البلدين إلى بداية الخمسينيات عندما بدأ العمل فى فرنسا فى إنشاء مفاعل يستخدم الماء الثقيل بقوة ٤٠ ميجاوات، ومصنع آخر لعملية التخصيب المطلوبة لأى برنامج نووى. وكانت فرنسا تمثل لإسرائيل الحليف الطبيعى، وكلتا الدولتين كانت تعتقد أن الحصول على سلاح نووى مستقل أمر مهم يمكنهما من إثبات قدراتهما على الساحة الدولية فى عالم ساده فى ذلك الوقت وجود قوتين عظميين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى بداية الحرب الباردة، بالرغم من أن إسرائيل كانت على علاقة ممتازة مع كليهما فى ذلك الوقت، وبالطبع الولايات المتحدة بصفة خاصة.

وفى خريف عام ١٩٥٦، قامت فرنسا بتزويد إسرائيل بمفاعل للأبحاث الذرية قوته ١٨ ميجاوات وذلك قبل العدوان الثلاثى على مصر بأسابيع قليلة. وبعد العدوان، كثفت إسرائيل من أبحاثها النووية العسكرية بمساعدة فرنسية، ويقال إن "جى موليه" رئيس وزراء فرنسا فى ذلك الوقت صرح بأن فرنسا مدينة لإسرائيل بإعطائها قنبلة نووية.

وفى ٣ أكتوبر ١٩٥٧، وقعت فرنسا وإسرائيل اتفاقا معدلا ينص على أن تقوم فرنسا ببناء مفاعل قوته ٢٤ ميجاوات، بالرغم من أن نظام التبريد والتخلص من النفايات الذرية صمم وأقيم لكى يكون مناسبا لمفاعل قوته ثلاثة أضعاف المفاعل الذى اتفق عليه. وفى البروتوكولات الملحقة بالاتفاق والتى لم توضع على الورق، اتفق على إقامة مصنع للتخصيب الذرى. وتم إنشاء هذا المجمع الذرى فى سرية تامة بعيدا عن تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بمشاركة خبراء فرنسيين وإسرائيليين فى منطقة ديمونا بالقرب من بئر سبع بصحراء النقب وبمشاركة عدة شركات قادتها شركة تابعة لسلاح المهندسين بالجيش الاسرائيلى.

كانت عملية إنشاء المفاعل والسرية الكبيرة التى أحيط بها عملية ضخمة، وأنشأت إسرائيل وكالة مخابرات خاصة لحماية المجمع من أى عمليات تجسس أجنبى. وفى ذروة عملية الإنشاء،

(*) أمين عام الجمعية الإفريقية بالقاهرة .

شارك أكثر من ١٥٠٠ خبير وعامل فرنسي وإسرائيلي في ذلك. ولضمان السرية، تم إخطار رجال الجمارك في فرنسا بأن الجزء الأكبر من المفاعل -وهو الصهريج- ما هو إلا جزء من مصنع لتحلية مياه البحر مرسل إلى أمريكا اللاتينية. وبعد شراء الماء الثقيل من النرويج التي اشترطت عدم نقله إلى دولة ثالثة، قام سلاح الطيران الفرنسي سرا بنقل أكثر من أربعة أطنان من كميات الماء الثقيل النرويجية إلى إسرائيل.

في عهد الرئيس الفرنسي ديجول، بدأت بعض المتاعب بين البلدين، اذ يقال إن فرنسا ضغطت على إسرائيل من أجل الإعلان عن المفاعل وإخضاعه لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد يرجع ذلك إلى زيادة استفسار واشنطن في تلك الفترة من فرنسا عن حقيقة المفاعل الإسرائيلي إلى جانب دول أوروبية أخرى. في هذه الفترة، كان ديجول يريد اتباع سياسة متوازنة في الشرق الأوسط، وكان يخشى من تسرب أنباء المفاعل، خاصة المساعدة التي قدمتها فرنسا لإنشاء المفاعل وتحديدا مصنع التخصيب الذري.

وفي لقاء بين ديجول وبن جوريون، وافق الأول على بيع إسرائيل مقاتلات فرنسية مقابل وقف العمل في مصنع التخصيب، واعتبر ديجول أنه قد أنهى في هذا الاجتماع مسألة المفاعل مع إسرائيل. ولكن في الأشهر التالية على الاجتماع، تراجعت إسرائيل عن موقفها، وحاولت التوصل إلى اتفاق آخر تقوم بمقتضاه فرنسا بتسليم اليورانيوم وأجزاء المفاعل التي تم الاتفاق حولها بالفعل من قبل، وألا تصر على قبول إسرائيل موضوع التفتيش الدولي. ومقابل ذلك، فإن إسرائيل تعهدت لفرنسا بأنها لا تنوي إنتاج قنابل نووية ولن تقوم بتخصيب أي بلوتونيوم وستقوم بالإعلان عن المفاعل الذي سينتهي العمل فيه دون مساعدة من فرنسا. وقد لجأت إسرائيل الى بعض المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، مثل الجابون والنيجر وإفريقيا الوسطى، للحصول على اليورانيوم الى جانب الأرجنتين. كما عقدت اتفاقا مع جنوب إفريقيا، ينص على المشاركة في الأبحاث النووية العسكرية، بل وفي إجراء تجارب فعلية على قنابل ذرية إسرائيلية. وعندما أنهى المقاولون الفرنسيون عملهم في بناء المفاعل ومصنع التخصيب، تم تزويد إسرائيل بالبلوتونيوم الفرنسي المخصب، وفي عام ١٩٦٤، بدأ تشغيل المفاعل وهو ما يطلق عليه العلماء دخوله المرحلة الحرجة Critical.

وقد أذاعت محطة الإذاعة البريطانية في ٤ أغسطس ٢٠٠٧ تقريرا كشفت فيه، استنادا إلى الوثائق الرسمية البريطانية، عن أن بريطانيا قامت في عام ١٩٥٨ ببيع ٢٠ طنا من الماء الثقيل لإسرائيل بمبلغ ١,٥ مليون جنية أسترليني، أي أنه ليس صحيحا أن النرويج كانت وحدها هي التي زودت إسرائيل بالماء الثقيل. هذا الماء الثقيل الذي أرسل من بريطانيا كان يمثل فائضا من كمية ماء ثقيل اشترتها بريطانيا من النرويج عام ١٩٥٦. وعمل المسئولون البريطانيون الذين كانوا متورطين في هذه الصفقة على إبقائها سرية حتى على الولايات المتحدة، بل وعلى الوزراء البريطانيين المختصين أنفسهم. وفي عام ١٩٦١، طلبت إسرائيل من بريطانيا كميات اضافية من الماء الثقيل. ولكن نظرا للدعاية التي لاحقت تسرب أنباء مفاعل ديمونا في تلك الفترة، اعتذرت بريطانيا عن عدم بيع أي كميات أخرى من الماء الثقيل لإسرائيل.

وفي فترة الستينيات من القرن الماضي، عندما كانت ألمانيا تحاول إثبات نفسها بأنها حليفة للغرب، رضخت للضغوط الأمريكية في عهدي كيندي وجونسون، ووافقت على تقديم أكبر صفقة أسلحة عسكرية في تاريخ إسرائيل حتى ذلك الوقت. وقع المستشار الألماني اديناور هذه الصفقة مع بن جوريون في اجتماع سري في نيويورك تحت مباركة واشراف وضغط أمريكي، حيث إن الولايات المتحدة لم ترد أن تظهر بأنها تقدم أسلحة لإسرائيل، ولذلك سعت لدى ألمانيا وبريطانيا لتزويد اسرائيل بالأسلحة، وهو ما وافقت عليه حكومتا البلدين.

وفي الوقت نفسه، تغاضت الحكومة الالمانية عن قيام اسرائيل بإنشاء شركة وهمية تعمل في أعالي البحار قامت بتزويد إسرائيل بمائتي طن مما يسمى "الكعك الأصفر" اللازم لإنتاج أسلحة نووية، تم تهريبها إلى إسرائيل (الموضوع ليس فيه أي تهريب وانما تم بعلم الحكومتين الألمانية والإسرائيلية معا) داخل ٥٥٠ برميلا مغلقة على أساس أنها شحنة رصاص، وقامت الولايات المتحدة بتمويل هذه الصفقة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، هاجر الى اسرائيل عشرات من علماء الذرة الروس من اليهود، حيث قدموا تقنيات الاتحاد السوفيتي المتطورة في الميدان الذري الى البرنامج النووي العسكري في اسرائيل. ويؤكد خبراء ألمان، يعملون في المركز الأوروبي لانتقال اليورانيوم في مدينة كارلسروه الالمانية، والمخصص لمراقبة تحركات شحنات اليورانيوم والبلوتونيوم المخصب حول العالم، قيام المخابرات الاسرائيلية بالتعاون مع المافيا الروسية بتهريب بعض المواد الذرية الروسية بحجة الحيلولة دون وقوعها في ايدي جهات اسلامية. ومن المعروف أن عددا من علماء الذرة السوفيت من اليهود في خضم الحرب الباردة كانوا يتجسسون لحساب اسرائيل والغرب، واكتشفت المخابرات السوفيتية بعضهم.

التستر الأمريكي على البرنامج النووي الإسرائيلي :

علمت الولايات المتحدة بموضوع مفاعل ديمونا لأول مرة في عام ١٩٥٨ أثناء إدارة الرئيس ايزنهاور عن طريق الصور التي التقطتها الطائرات الأمريكية من طراز U2 التي تحلق على ارتفاع شاهق.

وفي ٨ ديسمبر ١٩٦٠، أورد تقرير للمخابرات الأمريكية تفاصيل أبعاد مفاعل ديمونا الذري. وكانت محطة المخابرات المركزية الأمريكية CIA في تل أبيب قد أوضحت في منتصف عام ١٩٦٠ أن البرنامج النووي الإسرائيلي لإنتاج أسلحة ذرية قد أصبح حقيقة واقعة. وقد يكون هذا التقرير هو السبب في بعض الاهتمام النسبي الذي أبدته إدارة ايزنهاور بالموضوع والاستفسار بأدب شديد من الإسرائيليين عن نواياها، وهو ما استمر في بداية عهد الرئيس كيندي، حيث قام عدد من المفتشين الأمريكيين -بناء على طلب والحاح الرئيس كيندي من بن جوريون- بزيارة المفاعل سبع مرات خلال عقد الستينيات، ولكن لم يسمح لهم الإسرائيليون بالتجوال في المفاعل كما يقتضي الأمر، حيث كانت إسرائيل تتحكم في توقيت وخط سير الزيارات.

ولذلك، جاءت تقارير المفتشين تفيد بأنه لا يوجد ما يوضح أن المفاعل مخصص للأبحاث غير المدنية وإنتاج الطاقة، ولكنها لم تفسر فى الوقت نفسه ما يبرر إنشاء هذا المفاعل الضخم، وهو ما قد يوضح -حتى ولو بطريق غير مباشر- تخصيصه لبرنامج أسلحة ذرية، فى الوقت الذى "لم يتمكنوا فيه من العثور على أدلة تؤكد ذلك مثل مصنع تخصيب البلوتونيوم"، كما قالوا فى تقاريرهم.

وبالرغم مما كانت تدعيه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولا تزال، من أنها لا تشجع أو توافق على البرنامج النووى الإسرائيلى، إلا أنها لم تفعل أى شئ لوقفه. بل على العكس، فإن واشنطن فى كل اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تدافع عن إسرائيل بضراوة، بل وتضغط على الدول الأوروبية لمنع إصدار أى قرار مقدم من جانب مصر أو دول عدم الانحياز لإخضاع المفاعلات الإسرائيلية للتفتيش. بل وصل الأمر بعدد من المسئولين الأمريكيين فى اجتماعاتهم مع عدد من الشخصيات العربية إلى القول إن العالم العربى عليه القبول بإسرائيل نووية، لأن ذلك يشكل الضمانة لإسرائيل وشعورها بالاطمئنان بأنها لن تتعرض للقضاء عليها نتيجة هجوم عربى كاسح!!.

وبلغ الأمر بالتواطؤ الامريكى لإخفاء موضوع حقيقة المفاعل والبرنامج النووى الإسرائيلى بشخصية مثل والورث باربور، السفير الامريكى فى تل ابيب فى المدة من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٣، أى خلال فترة الرؤساء كينيدى وجونسون ونيكسون، للعمل على إخفاء أى معلومات عن رؤساء الولايات المتحدة توضح مدى تطور البرنامج النووى الاسرائيلى، مما قد -وأضع خطا تحت قد- يضطر الرئيس الى القيام بعمل ما يتعلق بهذا الموضوع. وقال ببجاحة "إن الرئيس لم يرسلنى الى اسرائيل لكى أخلق له بعض المشاكل فهو لا يريد أن يبلغ بأى أنباء سيئة". وقد منع السفير عام ١٩٦٦، عندما وصل الى علم أعضاء السفارة أن اسرائيل بدأت بوضع الاسلحة الذرية فى رءوس الصواريخ، ارسال أى تقارير بهذا الشأن إلى واشنطن، كما عمل على أن تختفى هذه المعلومات من أية ملفات رسمية بحيث لا يتم اتخاذ أى اجراء بشأنها.

فى عام ١٩٦٨، أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرا سريا يقول إن اسرائيل قد بدأت بنجاح فى انتاج الاسلحة الذرية. هذا التقرير كان على اساس حديث كارل دوكيت، رئيس المكتب العلمى والتكنولوجى فى المخابرات الأمريكية، مع ادوارد تيللر، العالم الأمريكى الشهير، الذى لقب بأبى القنبلة الهيدروجينية. وقد أدلى دوكيت بتصريح الى لجنة الشئون الذرية الأمريكية بالكونجرس عام ١٩٧٤، قال فيه إن ريتشارد هيلمز، رئيس وكالة المخابرات الأمريكية المركزية، منعه من نشر استنتاجاته حول قدرات اسرائيل النووية. وقال تيللر إنه بناء على أحاديث له مع الدوائر العلمية والعسكرية الاسرائيلية، فإنه استنتج أن اسرائيل أصبح لديها القدرة على بناء الاسلحة الذرية، ولذلك لا يتوجب على المخابرات الأمريكية أن تنتظر حتى تقوم اسرائيل باختبار القنبلة الذرية عمليا من أجل القيام بتقديم تقرير نهائى، لأن مثل هذا الاختبار لن يتم مطلقا. ويقال إن تيللر نفسه حث إسرائيل على المضى فى انتاج أسلحة نووية، بل وساعدها فى عملية التصميم وفى انتاج قنابل النيوترون أى المشعة التى تقتل البشر ولكن لا تدمر المنشآت.

بل قال كاتب أمريكى إن تيللر ابلغ المخابرات الأمريكية ببرنامج اسرائيل النووى العسكرى، والتى قامت بدورها بإعلام الرئيس جونسون المؤيد لاسرائيل على طول الخط، ولكنها لم تبلغ وزيرى الدفاع والخارجية الامريكيين.

كما أن اسحاق رابين، عندما كان سفيرا لاسرائيل فى واشنطن، قام بتفادى البنتاجون الأمريكى والخارجية الامريكية اللذين أصرا عام ١٩٦٨ على أن يكون تزويد اسرائيل بطائرات الفانتوم الامريكية مرتبطا بتوقيع اسرائيل معاهدة منع انتشار الاسلحة الذرية والسماح للمفتشين الأمريكيين بزيارة المفاعل الاسرائيلى. وفى هذا الإطار، طلب رابين من رجل الاعمال اليهودى "أب فاينبرج" -الذى جمع من قبل عشرات الملايين من الدولارات لبناء المفاعل الاسرائيلى فى ديمونا وبرنامجه العسكرى- الاتصال بالرئيس جونسون من وراء ظهر وزارتى الدفاع والخارجية حول صفقة الفانتوم التى حصلت عليها إسرائيل بالطبع دون أى شرط.

البرنامج النووى الإسرائيلى وصراع التسلح فى الشرق الأوسط:

من الجدير بالذكر أن فكرة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط هى فى الأصل فكرة أمريكية اقترحتها وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتان على الرئيس الامريكى جونسون كثمن لتزويد اسرائيل بأسلحة متطورة. ولكن كما تبين فيما بعد، فإن جونسون لم يتحمس لاقتراح مساعديه بعد اعتراض اسرائيل عليها.

وتشير الوثائق السرية -التى أفرج عنها أخيرا- عن السنوات الأولى من ادارة جونسون الى ما نصه: "استمر المسئولون الامريكيون على أن يؤكدوا للاسرائيليين أهمية عدم الانتشار النووى. وفى أثناء الفترة التى واكبت بيع طائرات الفانتوم الى اسرائيل فى أوائل عام ١٩٦٦، أصرت (يعجبنى هنا كلمة أصرت، وهذا تعليق منى) الادارة على اعادة التأكيد على اسرائيل بأنها يجب ألا تكون الأولى فى ادخال الاسلحة النووية الى المنطقة. وزير الخارجية الاسرائيلى ابا ايبان ذكر لوزير الدفاع الأمريكى، روبرت ماكنامارا، أن إسرائيل لا تنوى انتاج اسلحة نووية، وبذلك لن نستخدم طائراتكم لنقل اسلحة لا ننوى انتاجها مطلقا (منتهى النفاق والخداع بالطبع). وبعد ذلك بشهور، أبلغ وزير الخارجية، راسك، مبعوثا اسرائيليا بأن الادارة الامريكية تفترض أن اسرائيل لا تنوى أن تصبح قوة نووية وانها إذا ما فعلت ذلك فإنها ستفقد تأييد الولايات المتحدة. وعندما تم إبلاغ السفير الأمريكى فى إسرائيل، والورث باربور (الموالى جدا لاسرائيل والذى سبق أن أشرنا إلى أنه منع معاونيه فى السفارة الأمريكية فى تل أبيب من كتابه تقارير تتضمن أى معلومات عن نشاط اسرائيل النووى العسكرى) أن ذلك الاقتراح يشير الى امكانية فرض عقوبات لا تتماشى مع جو الصداقة الذى يفترض أن يسود بين أصدقاء حميمين، أشار باربور (بالطبع لارضاء إسرائيل) إلى أن الموضوع لا يتعلق بعقوبات ولكن مجرد احتمال فقدان تأييد الولايات المتحدة". انتهت الوثيقة التى تعنى بوضوح أن الولايات المتحدة

طمأنت اسرائيل بألا تأبه بأى عقوبات محتملة اذا ما خالفت تعهداتها بعدم انتاج أسلحة نووية، وأن المسألة هى مجرد احتمال فقد تأييد الولايات المتحدة، وهو مالم يحصل بالطبع، وكانت اسرائيل متأكدة من ذلك.

وفى مذكرة رفعها وزير الخارجية الأمريكي، دين راسك، الى الرئيس الأمريكي جونسون فى يناير ١٩٦٤، يقول إن الولايات المتحدة بدأت جس النبض حول الحد من التسلح فى الشرق الاوسط، وانه تحدث -أى راسك- مع وزير الخارجية السوفيتى جروميكو حول ذلك، كما بدأ السفير الأمريكي بالقاهرة فى جس نبض زميله السوفيتى، وتحدث مع الرئيس عبدالناصر سرا عن إمكانية أن تصبح الولايات المتحدة بمثابة الضامن لاتفاقيات عملية لمراقبة التسابق نحو التسلح. وأضاف أن هناك مناقشات حول مراقبة التسلح، إضافة الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة الذرية فى نطاق الامم المتحدة.

وفى مذكرة أخرى من راسك الى جونسون بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٦٤ تحت عنوان "استئناف بحث امكانية الحد من التسليح فى الشرق الاوسط"، نجده يقول:

"إن رد عبدالناصر لم يكن سلبيا بالكامل، ولكنه لم يعطنا ما يمكننا من أن نستخدمه فى التحدث مع الإسرائيليين، ولو انه أوضح لنا أنه قد يبحث امكانية أن يربط نفسه بنوع من التعهد الجماعى بنبذ انتاج اسلحة نووية، وقد يعطينا تعهدا علنيا مكتوبا بعدم السعى للحصول على أسلحة نووية لمهاجمة اسرائيل. وقد ترك السفير الامريكي فى القاهرة، جون بادو، لعبدالناصر فى سبتمبر مشروع خطاب من الرئيس كيندى يطلب فيه تأكيدات مكتوبة سبق لعبدالناصر أن أعطاها لمثله -جون مكلوى، ولكن مصرع الرئيس كيندى أوقف هذا التحاور".

وبالفعل، أرسل جونسون خطابا حذرا الى الرئيس عبدالناصر يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٤، أشار فيه الى أنه قرأ بعنايه كل مراسلاته مع الرئيس كيندى، وانه يؤكد له تصميم الولايات المتحدة على التعاون البناء داخل وخارج الأمم المتحدة. وأشاد بتأكيد القمة العربية فى القاهرة بمبدأ حل أى خلافات بالطرق السلمية، وأنه يرحب بقرب عودة الامور فى اليمن الى نصابها وإلى تقديره للهدوء الذى يسود المشكلة العربية - الاسرائيلية. ولم يقدم جونسون إلى عبدالناصر أى مقترحات لبدء علاقات جديدة بين البلدين، ولكنه كان بمثابة خطاب رمزى، على عكس كل خطاباته لكل الزعماء الإسرائيليين.

وقد أرسلت الخارجية الامريكية -التى كانت متحمسة للعلاقات مع القاهرة أكثر من البيت الابيض- برقية الى سفارتها فى القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٦٤، تطلب ابلاغ تالبوت، وكيل الوزارة، الذى كان فى مهمة للقاهرة تقول فيها:

"أنت مخول من جانب الرئيس (جونسون) لإعادة الحوار مع عبدالناصر حول أسلحة الشرق الأوسط. الأهداف هى: (١) أن يشارك الرئيس سلفه (أى كيندى) قلقه من ازدياد حدة التسابق نحو التسليح، خاصة فيما يتعلق بالصواريخ والذرة. (٢) اعادة التأكيدات التى حصلت عليها بالنسبة لبرنامج اسرائيل النووى الحالى. (٣) اقناع عبدالناصر بعدم جدوى برنامجه الخاص بالصواريخ. (٤) تأكيد الأهمية التى تقول بضبط النفس المشترك (بين العرب واسرائيل) بالنسبة للاسلحة المتطورة وفى الحصول على ضمانات وكالة الطاقة الذرية. (٥) الحصول على وجهات نظر واقتراحات عبدالناصر".

ومن الجدير بالذكر أن الخارجية فى برقيتها الى تالبوت بالقاهرة بعد أن تشير الى ما سمته التأكيدات الدقيقة لديها (حول أن مفاعل ديمونا هو للأغراض السلمية) بعد فحص خبراء أمريكيين لمفاعل ديمونا وإلى اثارة موضوع انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية التى اعترضت وزارة الدفاع الامريكية، خاصة ماكنامارا، على بعض نقاطها -فإنها طلبت منه الاسترشاد بالنقاط التى وردت فى مذكرة خاصة لكى يستخدمها فى حديثه مع الرئيس عبدالناصر. هذه المذكرة طويلة ولكن فى النقطة الثالثة منها تقول:

"إننا نراقب بكل اهتمام تقدم اسرائيل فى الميدان النووى. وفى الوقت الحالى، لا يوجد أى دليل على أن اسرائيل منخرطة فى برنامج انتاج اسلحة نووية. ومع ذلك، فإن اسرائيل قد تحصل فى المستقبل على امكانيات صنع أسلحة نووية".

بالطبع، كان تركيز تالبوت هو على حصول الجمهورية العربية المتحدة وانتاجها لصواريخ تشعر اسرائيل بأنها تهددها فى العمق، حيث طلب منه أن "يزنق" (هذا هو التعبير الذى استخدم) عبدالناصر لكى يكون أكثر تحديدا فيما يتعلق بتعليقه المهم الذى أدلى به الى المبعوث الامريكي ماكلوى بأن الجمهورية العربية المتحدة لا تخطط لاقامة نظام صواريخ واسع المدى.

ولكن التعليمات المرسلة من واشنطن الى تالبوت تقول:

"إننا سعداء بتأييد الجمهورية العربية المتحدة لاتفاقية الحظر الجزئى للتجارب الذرية، ولذلك فان الاجراءات العملية التى يجب اتخاذها هى أن تؤيد الدول المختلفة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن -أى واشنطن- نتطلع الى قبول الهند لهذه الضمانات بالنسبة لمفاعل تارابور. إن تأييد الجمهورية العربية المتحدة من ناحية المبدأ بالنسبة لأى مفاعلات تبنى فى المستقل سيكون له تأثير ضخم، ويخدم كوسيلة لدفع اسرائيل للانضمام الى ضمانات مماثلة بالنسبة لمفاعل ديمونا. وإذا ما قبلت الجمهورية العربية المتحدة هذا المبدأ ورفضته اسرائيل "فان ذلك سيشكل اساسا للتساؤل (منتهى الادب، هذا تعليق منى) حول سياسة اسرائيل النووية.

وفى ٤ مارس ١٩٦٤، أرسل تالبوت برقيه الى واشنطن ذكر فيها أنه اجتمع لمدة ساعتين مع الرئيس عبدالناصر، أورد خلالها النقاط التى طلبت منه الخارجية الامريكية إثارتها، خاصة الصعوبة التى تقابلها الولايات المتحدة فى عدم تزويد اسرائيل بالاسلحة لمقابلة تدفق الاسلحة السوفيتية على مصر، وقوله كذلك "إننا -أى واشنطن- قد تابعنا بكل دقة تقدم اسرائيل فى المجال النووى، ويمكننا القول بكل المسئولية إننا فى الوقت الحالى ليس لدينا أى دليل على انتاج اسرائيل لاسلحة نووية، ومع ذلك قد يكون ممكنا لاسرائيل الحصول على امكانية ذلك فى المستقبل، وعبدالناصر، -لا شك- يتذكر كيف أن الرئيس كيندى وقف بقوة ضد انتشار الاسلحة النووية، وهو -أى عبدالناصر- يستطيع أن

يكون متأكدا من أن الرئيس جونسون أيضا يعارض بحزم هذا الطريق الخطر".

وفى اليوم التالى لمقابلة تالبوت مع الرئيس عبدالناصر، كان أبا ايبان، وزير خارجية اسرائيل، يعقد فى واشنطن اجتماعا مطولا مع ماجورج باندى، مستشار الرئيس جونسون للأمن القومى، كرر إيبان مرة أخرى موضوع الصواريخ المصرية وحاجة اسرائيل العاجلة والماسة لشحنات أسلحة أمريكية متطورة. من الجدير بالذكر ان باندى أشار لايبان بأن الصواريخ المصرية هى بصراحة للعروض العسكرية اكثر منها سلاحا عسكريا خطيرا، ولو اننا نقبل التفسير القائل أن عبدالناصر قد يبالغ فى تقدير قوته العسكرية. ولكن بصراحة -كما ذكر باندى- فإن ما يشغل ويقلق واشنطن كثيرا هو اعتبار اسرائيل ذات الامكانيات النووية، والتى تتحرك للحصول على صواريخ ليس لها أى معنى إلا إذا زودت برءوس نووية. وسواء كانت لدى اسرائيل النية من عدمه فى هذا الشأن، فإنه لا يمكن عدم توقع قيام العرب بالتوصل الى هذا الاستنتاج، وما قد يفعلونه حينئذ أمر مقلق للغاية. وعلى اسرائيل أن تتأكد تماما من حزم التأييد الامريكى، والمسألة الوحيدة التى قد تؤثر على هذه العلاقات التى تزداد توطدا هى توصل الولايات المتحدة الى الاعتقاد بأن اسرائيل تتحرك فى اتجاه الحصول على رادع نووى. كذلك، فإن عدم صراحة إسرائيل فى شرح برنامج صواريخها يؤدى الى هذه الشكوك التى يجب القضاء عليها.

وقد أرسل الرئيس الأمريكى جونسون خطابا بتاريخ ١٩ مارس ١٩٦٤ الى أشكول ما نصه:

"عزيزى رئيس الوزراء

إننى أشعر بالحزن لما علمته من السفير باربور (سفير الولايات المتحدة فى اسرائيل) بأنك تشعر بأنك لا تستطيع الموافقة على قيامنا بطمأنة الرئيس عبدالناصر حول الطبيعة السلمية لمفاعل ديمونا. إننا لسنا متأكدين مما تقوله بأن القلق من إمكانيات اسرائيل النووية سيؤدى لردع عبدالناصر عن مهاجمة اسرائيل. على العكس من ذلك، إننا نعتقد أن خوف ناصر من تطوير برنامج نووى اسرائيلى قد يدفعه الى الاختيار ما بين هجوم استباقى (على اسرائيل) أو الحصول على اسلحة ذرية. وكلا الاختيارين سيكون لهما أسوأ الأثر على أمن اسرائيل. إننا نعتقد أنه من الواضح أن أى قيمة محتملة لهذا الرادع وجعل عبدالناصر فى الظلام حول الموضوع هو أمر تافه بالمقارنة مع هذه الأخطار. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لناصر أن يستغل سلبيا قيامنا بطمأنته أن أنشطة اسرائيل النووية هى للأغراض السلمية. ونحن بالتأكيد لا ننوى أن نزوده بأى تفصيلات، فضلا عن أنه لن يسيء فهم مثل هذه التطمينات، مادمنا قد قدمناها بموافقة حكومتكم. وبالفعل، فإن قيامنا بذلك قد يساعد على تهدئة التوترات العربية - الاسرائيلية.

ولذلك، فاننى آمل أن تعيد النظر فى قرارك حول هذه المسألة، وإننى لواثق بأنك توافق معى على أن مصلحتنا فى النهاية- زيادة أمن اسرائيل -هى تماما مثلكم". مع خالص تحياتى

المخلص/ ليندون جونسون

فى ١٦ أبريل ١٩٦٤، أرسل روبرت كومير، الذى كان يعمل فى مجلس الامن القومى الأمريكى بالبيت الابيض، مذكرة الى الرئيس جونسون يقول فيها:

"إن الرد الثانى الرافض من رئيس الوزراء الاسرائيلى، اشكول، لندائك الشخصى المتكرر للموافقة على قيامنا (أى الامريكيين) بطمأنة عبدالناصر حول مفاعل ديمونا، غالبا ليس رفضا نهائيا. وعلى العكس، أرى أنه يريد الاصرار على موقفه حتى مقابلته معك. ولذلك بدلا من العوده الى اشكول مرة أخرى، اقترح أن تنتظر، ولكن فى الوقت نفسه سنبلغ الإسرائيليين عدم رضاك وخيبة أملك". كتب ماكجورج باندى، مستشار جونسون للأمن القومى، على هذه الفقرة من المذكرة "أوافق". وتضيف المذكرة الى الرئيس جونسون:

"إن رد أشكول السلبى وعدم قدرة مايك فلدمان (حلقة الاتصال مع اللوبى الاسرائيلى فى الولايات المتحدة والمهمات الخاصة مع الاسرائيليين من قبل البيت الأبيض) على تغيير موقفه فيما يتعلق بموضوع الصواريخ، يزيد من شكوكنا بأن اسرائيل متجهة الى انتاج "رادع" نووى ولو أن ذلك لن يحدث قبل عدة سنوات. ولذلك أمامنا مهمة صعبة تتعلق بأى مدى نريد أن "نضرب" بقوة على أشكول (تعبير عن الضغط وليس مهاجمة) فى الوقت الذى نعلن فيه بقوة معارضتنا للانتشار النووى". وفى نهاية المذكرة، وضع باندى توقيعه بعد توقيع كومير للإشارة الى انه موافق على ماجاء فيها.

وأرسلت الخارجية فى ٣ مايو ١٩٦٤ برقية إلى سفارتها بالقاهرة بتعليمات محددة، وكانت برقية محظورة لعلم السفير بادو فقط وطلبت منه فيها معرفة رأى الرئيس عبدالناصر وإبرازا -كما تقول البرقية- لعدة نقاط:

"يمكنك ابلاغ الرئيس عبدالناصر أن الرئيس جونسون يقدر خطابه اليه وسيرد عليه. لاحظ الرئيس (جونسون) بصفة خاصة تأكيدات الرئيس عبدالناصر فيما يتعلق بمعارضة الجمهورية العربية المتحدة قيام أى سباق نووى، وهو يأمل فى إمكانية التوصل الى اجراءات عملية فيما يتعلق بمخاطر سباق التسلح فى الشرق الأوسط وهو يطلب منك -أى السفير- أن تبحث الأمر بهدوء مرة أخرى مع الرئيس عبدالناصر".

وأضافت البرقية:

"بالنسبة لموضوع الاسلحة الذرية، فإن عبدالناصر يدرك اننا ندفع اسرائيل لقبول الضمانات، وسنستمر فى ذلك. ونحن فى حيرة بشأن تصريحات ج.م.ع حول الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى اجتماع لجنة نزع السلاح فى جنيف، والتى أعلن فيها ممثلها أنه يعارض تفتيش الوكالة على انتقال المواد الانشطارية أو المعدات طبقا لاقتراح الممثل الأمريكى. لقد كان لدينا انطباع من مباحثات وكيل الخارجية تالبوت مع الرئيس عبدالناصر، بأن بلاده ستقبل ضمانات الوكالة فى الوقت المناسب".

بل إن البرقية بها جملة مثيرة للاهتمام وهى:

"إننا نريد أن نؤكد بكل حزم أن الولايات المتحدة ستعارض بقوة أى جهود من قبل اسرائيل لتوسيع حدودها". طبعا هذا محض خيال ولا يتفق بالمرة مع الموقف الأمريكى الآن وحتى من قبل.

لقد رصدت الولايات المتحدة تجربة القنبلة الذرية الإسرائيلية فى جنوب إفريقيا، ولم تفعل شيئا. وما يدل على نفاق الولايات المتحدة -والغرب عموما- هو أنها عملت قبل انتقال السلطة من البيض إلى الأغلبية السوداء فى جنوب إفريقيا بعد إنهاء فترة نظام التفرقة العنصرية، على تفكيك كل البرنامج النووى لجنوب إفريقيا، إذ إنها لا تثق فى قدرة أى حكومة سوداء تمتلك أسلحة نووية.

فى سبتمبر ١٩٧٩، رصد قمر عسكرى أمريكى فى الفضاء انفجارا ذريا تبين فيما بعد أنه تجربة إسرائيلية - جنوب إفريقية مشتركة، وصفها الكولونيل الأمريكى، وارمر فار، بأنها تجربة لقنبلة نيوترون الاشعاعية التى تقتل المدنيين والعسكريين وكل مظاهر الحياة ولكنها لا تدمر المنشآت، ولو أن خبراء أمريكيين فى مركز انتاج الاسلحة الذرية فى لوس الاموس يعتقدون أن التجربة كانت لقنبلة ذرية.

وتشير بعض التقارير الأمريكية إلى أن فى حوزة إسرائيل الآن بضع مئات من الأسلحة النووية المتنوعة، منها قنابل ذرية، وتلك التى تطلق اشعاعات نووية شديدة ويطلق عليها اسم قنبلة النيوترون، بالاضافة إلى قذائف نووية تطلق عن طريق المدفعية. وتستخدم إسرائيل صواريخها البعيدة المدى وطائراتها التى يمكن أن تحمل قنابل ذرية وتزويدها بالوقود فى الجو لزيادة مدى طيرانها، علاوة على غواصات حصلت عليها من ألمانيا بالمجان (أربع غواصات) مزودة بصواريخ يمكنها حمل رءوس نووية عابرة للقارات، بالرغم من إنكار الألمان ذلك، ولكنهم بالطبع خضعوا للضغوط الإسرائيلية والأمريكية. ولا تتردد إسرائيل فى المجاهرة بأنها ستستخدم الأسلحة النووية ضد خصومها فى حالة نشوب حرب انهارت فيها دفاعاتها العسكرية التقليدية، كما حدث بالفعل مثلا اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣. وبعد الحرب، أنشأت إسرائيل ثلاث كتائب فى الجيش الإسرائيلى مزودة بالمدفعية من عيار ١٧٥ ملليمترا، قادرة على اطلاق قذائف ذرية لا يقل عددها عن ١٠٨ قذائف.

وفى الوقت نفسه، تعمل اسرائيل بكل ما فى وسعها لمنع أى دولة عربية أو غير عربية فى المنطقة من أن تكون لديها حتى أبحاث فى المجال الذرى، فهناك عملية تدمير المفاعل العراقى عام ١٩٨١ وقصفها هدفا سوريا زعمت بتأييد الولايات المتحدة أنه مفاعل نووى سرى قامت كوريا الشمالية بإنشائه فى سوريا، وما تفعله الآن ضد إيران، وما تحاوله بالتعاون مع الولايات المتحدة بالنسبة للسلاح النووى الباكستانى حين ظهرت دعوة أمريكية -خلال الاضطرابات الاخيرة فى باكستان- إلى الدعوة لبسط حماية أمريكية على البرنامج النووى الباكستانى لعدم الثقة فى قدرة الجيش الباكستانى على ذلك. وفى الوقت نفسه، فإن هناك تعاون إسرائيليا - هنديا فى أبحاث الصواريخ وأقمار التجسس العسكرية، ولا يستبعد أن يمتد إلى المجال النووى بالرغم من انكار المسئولين الهنود لذلك.

تمتلك إسرائيل صواريخ طويلة المدى من طراز جيروكو، قامت بتطويرها بتمويل أمريكى فى الوقت الذى تعمل فيه واشنطن ودول غربية على منع استحواذ دول شرق أوسطية على أى صواريخ طويلة أو حتى متوسطة المدى. بل إن تبرير الولايات المتحدة حاليا إقامة نظام صواريخ فى كل من بولندا والتشيك، وهو أمر تحاربه روسيا، هو لمنع أى صواريخ بعيدة المدى عن الشرق الاوسط، مثل ايران، من الوصول إلى هذه المنطقة، فى حين أن إسرائيل لديها صواريخ يمكن أن تطول كل الدول الاوروبية.

وإسرائيل هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى لم تنضم وترفض الانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الذرية عام ١٩٦٨، ولو أنها كانت طرفا فى الاتفاقية الخاصة بمنع اختبار الأسلحة الذرية فى الفضاء الخارجى "أو تحت المياه" (عام ١٩٦٣).

ومن المعروف أن الدكتور محمد البرادعى، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قام بزيارة لإسرائيل عام ٢٠٠٤. وخلال الزيارة، أعلنت اسرئيل أنها ستبحث الانضمام إلى ضمانات الوكالة فقط فى حالة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية إذا اقتنعت بايجابية تطور مباحثات السلام فى نطاق المرحلة الثانية من اتفاقية الطريق للتوصل إلى حل النزاع الفلسطينى - الإسرائيلى، وهو أمر لا يتوقع حدوثه لسنوات. وأعتقد أنه حتى بافتراض حدوثه، فلن توافق إسرائيل على إنهاء برنامجها النووى العسكرى. اللجنة الرباعية التى ترعى المباحثات مكونة من الاتحاد الاوروبى وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، والأخيرة بالطبع هى التى تسيطر على اجتماعات اللجنة، وحتى وفد الامم المتحدة لا يلتزم بقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وفى خريطة الطريق نص يقول إنه سيجرى إحياء المباحثات متعددة الاطراف، بما فيها موضوع الرقابة على التسلح، ولكن اسرائيل تعرقل هذه المباحثات.

ونختم هذا البحث بتصريح لعالم إسرائيلى يدعى "مارتن فان جريفيلد"، وهو أستاذ التاريخ العسكرى فى الجامعة العبرية، حيث يقول:

"نحن نمتلك بضع مئات من الرءوس النووية والصواريخ، ويمكننا اطلاقها فى جميع الاتجاهات حتى إلى روما. غالبية العواصم الاوروبية هى أهداف لسلاح طيراننا. دعنى أقتبس من قول الجنرال موشى ديان: إسرائيل يجب أن تتصرف مثل الكلب المسعور، خطره كبير جدا إلى الحد الذى يجعلنا لا نأبه بأى شىء. إننا على قدرة كى نجر العالم إلى الخراب معنا. وأود أن أؤكد أن ذلك سيحدث قبل انتهاء إسرائيل".

ويصف الإسرائيليون هذه العقلية بأنها تمثل بالفعل ما يسمونه "خيار شمشون" أى أن إسرائيل لن تتورع عن أن تجر العالم إلى الفناء معها اذا ما شعرت بالتهديد أو تظاهرت بأنها مهددة، تماما كما يقال إن شمشمون هدم المعبد عليه وعلى أعدائه فى قديم الزمان. والسؤال هنا: هل سنرى تطبيق نظرية شمشون الاسرائيلية عندما تقوم إسرائيل بمهاجمة إيران حتى دون موافقة أو بموافقة الولايات المتحدة وترد ايران بصواريخها؟ كل شئ جائز. قصف ما تزعمه إسرائيل والولايات المتحدة لمبنى فى سوريا، تقول إنه كان "يمكن" أن يكون مفاعلا نوويا بمساعدة كوريا الشمالية، ما هو الا بروفة.

البرنامج النووى المصرى .. تحديات الواقع وسيناريوهات المستقبل

■ إيمان أحمد رجب

تزامن إعلان الرئيس مبارك عن اعتزام مصر الاستفادة من التقنية النووية فى توليد الطاقة الكهربائية فى أثناء المؤتمر السنوى الرابع للحزب الوطنى الحاكم فى سبتمبر ٢٠٠٦، مع تنامى الضغوط الأمريكية للحد من الانتشار النووى فى المجال العسكرى، ومع تسييس واشنطن لحق الدول فى استخدام التقنية النووية فى المجال السلمى.

وقد أعلن عن استئناف البرنامج المصرى رسميا فى أكتوبر ٢٠٠٧ بحيث يتم إنشاء ثلاث محطات نووية، سلمية لتوليد الطاقة الكهربائية، قدرة كل منها ٦٠٠ ميجاوات، ووقع الاختيار المبدئى على منطقة الضبعة(١).

ويرتبط احتمال نجاح مصر فى أن تكون من بين الدول المالكة للتقنية النووية، بكل ما يعنيه ذلك من تحسين مكانتها الدولية، بمدى توافر متطلبات الأمان النووى التى حددتها الوكالة الدولية، للطاقة الذرية أو استعداد مصر لتوفيرها، وبموقفها من القضايا المرتبطة بالحد من الانتشار النووى. فهذه القضايا إلى جانب اعتبارات أخرى لعبت دورا فى تجميد التحرك المصرى فى هذا المجال فى أثناء الخمسينيات.

أولا- خبرة الخمسينيات :

وضعت مصر منذ منتصف الخمسينيات أسس برنامج نووى وطنى، حيث أنشأت هيئة الطاقة الذرية ومركز الأبحاث النووى ومفاعلا للأغراض البحثية فى أنشاص فى ١٩٦١ بمساعدة سوفيتية، مستفيدة فى ذلك من التنافس السوفيتى - الأمريكى على جذب دول المنطقة لمعسكر كل منهما، وقد عمل هذا المفاعل بقوة ٢ ميجاوات.

وقد تردد أن مصر قد سعت، بعد إنشائه وإعلانه كمفاعل أبحاث خاص بالتطبيقات السلمية للتقنية النووية، لاستغلاله لإجراء أبحاث خاصة بصناعة السلاح النووى، وتزايدت المخاوف من ذلك، خاصة من جانب إسرائيل بعد تقارب مصر مع الهند وما تلاه من إعلان الأخيرة عن مفاعلها النووى السلمى فى ١٩٧٤(٢).

ويبرر تلك المخاوف طبيعة المفاعلات البحثية التى تستخدم بعض كيلوجرامات من الوقود النووى فى صورة يورانيوم عالى التخصيب، أى تتجاوز نسبة مابه من نظير اليورانيوم U235 الـ ٢٠٪، بما يوفره ذلك من قدرة على إنتاج السلاح النووى، وبما ينتج عن دورته - فى حال اكتمالها داخل المفاعل الوطنى - من بلوتونيوم يكفى ٤ كلجم منه لتصنيع قنبلة نووية من نوع الانفجار الداخلى(٣). وقد كادت مصر تقترب من تطوير دورة وقود مستقلة فى مفاعلها البحثى بحسب ما انتهى إليه مركز دراسات عدم الانتشار النووى فى معهد مونتيرى للدراسات الدولية، إلا أن عدم حصولها على التمويل اللازم، فضلا عن معارضة واشنطن، حال دون ذلك(٤).

وقد ازدادت القيود على تبنيها هذا الخيار مع تصديقها على معاهدة حظر الانتشار النووى فى فبراير ١٩٨١، والذى جاء بعد ضغوط من إدارتى كارتر ونيكسون طوال السبعينيات(٥).

فبموجب هذه المعاهدة، لا يحق للدول التى لم تكن تمتلك السلاح النووى وقت إقرارها سوى الاستخدام السلمى للطاقة

(*) باحثة سياسية.

INSAG

حياة المنشأة النووية، بدءا باختيار موقعها وانتهاء بإنهاء عملها وإغلاقها وإزالة الوقود النووى منها نهائيا، ومرورا بتصميمها وبنائها ومنح التفويض للجهة المشغلة وتشغيلها تشغيلا كليا(١٥).

وحددت المجموعة ثلاثة أنواع من الاجراءات التى لابد أن يلتزم بها كل طرف مشارك فى إنشاء وتشغيل المنشأة النووية، وذلك على النحو التالى:

النوع الأول: إجراءات خاصة بالجهة المشغلة للمنشأة، والتى يقع عليها الجانب الأكبر من مسئولية أمان المنشأة، حيث يتعين عليها نشر ثقافة الأمان النووى التى تحكم تصرفات العاملين داخل المنشأة، وأن تحدد بدقة مسئوليات كل عامل وقنوات الاتصال بين مستويات الادارة المختلفة والعاملين، ومواعيد المراجعات الداخلية لمستوى الأمان.

النوع الثانى: إجراءات خاصة بالدولة المالكة للمنشأة، فهى المعنية بوضع الاطار القانونى المنظم للصناعة النووية، وانشاء ما يلزم من أجهزة مستقلة تتولى مهمة منح التراخيص واجراء المراجعات الدورية، والتقويم المستمر لعمل المنشأة لتحديد مدى اتفاق ما ينفذ بها من اجراءات الأمان النووى مع تلك التى حددتها المجموعة الاستشارية الدولية، وألزمت الأجهزة الحكومية بتوعية المواطنين بطبيعة البرنامج النووى وأهدافه قبل البدء به.

النوع الثالث: إجراءات خاصة بتصميم المفاعل النووى، بحيث يصمم بما يمنع وقوع الحوادث وبما يخفف من وطأتها فى حال وقوعها. ويتحقق ذلك بأن يرتكز تصميمه على استراتيجية الدفاع فى العمق Defense in Depth، أى أن تتوافر فيه عدة أنظمة وعدة مستويات من الدفاع للحيلولة دون انبعاث المواد المشعة، بحيث إذا حدث خلل فى أحد تلك المستويات أو الأنظمة، فيبدأ العمل بالمستوى الثانى تلقائيا وهكذا، وذلك إلى جانب توافر أنظمة الإنذار المبكر لتمكين الجهة المشغلة للمفاعل والدولة المالكة من اتخاذ ما يلزم من اجراءات، كالإخلاء قبل وقوع الحادث(١٦).

ورغم عدم إلزامية هذه الإجراءات، إلا أن الوكالة الدولية تسعى دوما لإقناع الدول بالوفاء بها، وهذا ما نجده واضحا فى موقفها من التحرك المصرى، حيث أكدت رسالة المجموعة الاستشارية التابعة للوكالة الدولية عن مستوى الأمان النووى فى مصر ضرورة توفير الحكومة بنية تحتية تضمن السلامة النووية لعدة قرون مقبلة، بما يعنيه ذلك من تدريب فرق عمل لتكون مؤهلة للعمل فى الصناعة النووية، ووجود شبكة كهربائية مستقرة وإطار قانونى منظم لتلك الصناعة، ومحاربة الفساد، ونشر ثقافة السلامة النووية بين العاملين فى المنشأة النووية بهدف تقليل مستوى حوادث العمل(١٧).

ولهذه الإجراءات أهميتها فى الحالة المصرية، خاصة مع ارتفاع معدل حوادث العمل وانتشار الفساد، حيث كان تصنيف مصر فى التقرير الخاص بمستويات الفساد عالميا فى المرتبة (٧٢) (١٨)، وهذا يعنى احتمال عدم نزاهة أى تقويم لمستويات الأمان النووى، فضلا عن احتمال سوء تشغيل المنشآت النووية بما يضر بالعاملين وبالبيئة.

وقد بدأت الحكومة المصرية فى اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ تلك الإجراءات، ويمكن تقسيمها إلى خطوات خاصة بالجانب الشكلى -القانونى للبرنامج، وأخرى خاصة بالجانب التقنى - الفنى.

فبالنسبة للمجموعة الأولى، تقوم الحكومة بدراسة إمكانية استقلال المركز القومى للأمان النووى الذى يتبع حاليا هيئة الطاقة الذرية، وذلك تماشيا مع توصيات الوكالة الدولية فى هذا المجال(١٩).

وتعتبر هذه الهيئة، التى هى ذات طبيعة بحثية، الجهة المسئولة عن صياغة مشاريع القوانين المنظمة للصناعة النووية، وتتألف من عدد من المراكز البحثية، كمركز الرءوس النووية ومركز المعامل الحرة ومركز تكنولوجيا الأبحاث.

وقد أعدت الهيئة مسودة القانون النووى المصرى، وعرضته الحكومة على الوكالة الدولية مطلع عام ٢٠٠٨، على أن يتم إقرار القانون بعد أن تنتهى الوكالة من مراجعاتها.

وبهدف التوعية بالبرنامج وطبيعته، قدمت لجنة الصناعة والطاقة فى مجلس الشعب تقريرا يشرح الهدف من استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء باعتبار ذلك مدعما للتنمية المستدامة. وتحدث التقرير عن مخطط لنشر الثقافة النووية بين المواطنين، وعن ضرورة تشكيل مجلس لعلماء الطاقة النووية(٢٠).

واجتمع المجلس الأعلى للطاقة فى سبتمبر ٢٠٠٧ بعد انقطاع استمر مدة عشرين عاما لمناقشة البرنامج المصرى، وتم اختيار د. أحمد زويل رئيسا شرفيا للبرنامج، ود. على الصعيدى ليتولى الجانب الإدارى، ود.ياسين إبراهيم ليتولى الرئاسة التنفيذية، وهذه الشخصيات تتمتع بخبرة مشهود بها دوليا فى مجال الصناعة النووية.

وتشمل المجموعة الثانية برامج التعاون الفنى والتقنى بين القاهرة والوكالة الدولية، والتى تهدف لتقويم مدى صلاحية منطقة الضبعة لإنشاء المحطات النووية، حيث يفضل عند اختيار موقع المنشأة النووية ألا تكون بالقرب من المناطق المزدحمة بالسكان، وأن يتمتع موقعها بالاستقرار الجيولوجى، ولتوفير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج فضلا عن زيادة مستوى الأمان النووى.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الدولية قد تمكنت من تضمين بعض تلك الإجراءات فى ميثاق السلامة النووية الذى أقر فى سبتمبر ١٩٩٤ ودخل حيز التنفيذ فى ١٧ يونيو ٢٠٠٤، إلا أن مصر لم تصدق عليه بعد واكتفت بالتوقيع(٢١).

وقد أعلنت الحكومة المصرية عن رغبتها فى تبنى المفاعلات المتقدمة لكونها متأصلة الأمان، حيث تستخدم نظم أمان أكثر تقدما من الناحية التقنية، مقارنة مثلا بمفاعلات الماء المضغوط Pressurized Water Reactor والتى تزداد فيها درجة حرارة قلب المفاعل بسرعة بمجرد انقطاع تدفق الماء، وقد تسبب ذلك فى حادث جزر مايل الثلاث الذى وقع خلال الساعات الثلاث الأولى من انقطاع الماء(٢٢).

ونظرا لكون هذه المفاعلات هى الأعلى ثمنا، فقد أعلنت الحكومة عن اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية لتمويل إنشاء تلك المفاعلات، مستفيدة فى ذلك من خبرة روسيا التى أعلنت دعمها(٢٣)، والصين التى تملك (١١) منشأة نووية تعمل فى مجال توليد الطاقة الكهربائية.

وهناك من يرى أنه من الممكن أن تستغل مصر ما تحصل عليه من المعونة العسكرية الأمريكية التى تحصل عليها سنويا لتمويل برنامجها، خاصة بعد أن أعلنت واشنطن عن دعمها التحرك المصرى(٢٤).

ثالثا- القضايا المرتبطة بالحد من الانتشار النووى :

هناك عدد من القضايا المتداخلة مع بعضها بعضا، والتى لابد من وضعها فى الاعتبار عند الحديث عن مستقبل التحرك المصرى، خاصة أنها قضايا محورية فى التحرك الدولى للحد من الانتشار النووى.

قضايا مرتبطة بالحق فى الاستخدام السلمى للتقنية النووية :

رتبت معاهدة حظر الانتشار النووى على الدول المستفيدة من التقنية النووية فى المجال السلمى التزاما بأن تكون تلك الاستفادة تحت إشراف من الوكالة الدولية، وألزمت الأخيرة الدول بتقديم تقارير تفصيلية عن أنشطتها، ويتطلب الوفاء بذلك شفافية حول التفاصيل الدقيقة لأنشطتها النووية.

ورغم أن الحكومة المصرية قد حرصت منذ البدايات الأولى للتفكير فى برنامجها النووى على الدخول فى برامج المساعدات والتعاون التقنى التى تقدمها الوكالة، إلا أن المخاوف من نزوعها لاستخدام برنامجها كغطاء لتطوير قدرات نووية فى المجال العسكرى لا تزال قائمة، خاصة مع غياب بعض التفاصيل الدقيقة فى التقارير التى تقدمها للوكالة، فضلا عن عدم انضمامها للاتفاقيات الدولية التى تنظم الاستخدام السلمى للطاقة النووية، كما سيتضح لاحقا، وللاتفاقية الخاصة بحظر التجارب النووية.

فقد كان ذلك مبررا للشكوك التى أثارها بعض الدبلوماسيين فى ٢٠٠٥ حول نزوع مصر لانتاج غاز "هيكسافلورايد اليورانيوم" والذى يستخدم فى أجهزة الطرد المركزى الغازى لتخصيب اليورانيوم، مما دفع الوكالة لتفتيش المنشآت المصرية. وقد بررت مصر عدم تضمين ذلك فى تقاريرها بعدم علمها بمستوى التفاصيل المطلوب ذكرها فى التقرير(٢٥)، وذلك فى الوقت الذى لم يكن لديها فيه سوى مفاعلين بحثيين بقوة اجمالية ٢٤ ميجاوات.

ومثل هذه الشكوك من المحتمل أن تثور مجددا، خاصة مع عدم وضوح موقف مصر من مسألتين شديدتى الارتباط بقضية الانتشار النووى. المسألة الأولى خاصة بدائرة الوقود النووى، والثانية متعلقة بكيفية التخلص من الوقود المستهلك فى حال اكتمال دورة الوقود فى مفاعلاتها، والتى سيتم الوقوف عليها فى النقطة التالية.

ففيما يتعلق بدورة الوقود، لم يتضح بعد ما إذا كانت مصر ستسعى لتطوير دورة مستقلة للوقود فى مفاعلاتها، أم ستقبل الاتجاه العالمى الذى تقوده الولايات المتحدة وروسيا للحد من ذلك. فتبنى الاتجاه الأول يزيد من حرية الدولة فى التحكم فى معدل التخصيب(٢٦) الذى يتم فى داخل المفاعل، خاصة إذا ما استخدم جهاز الطرد المركزى الغازى الذى يعمل بغاز هيكسافلورايد اليورانيوم، والذى يسمح بمضاعفة دورة الوقود النووى فى داخله بما يزيد من معدل تخصيب اليورانيوم بسهولة، حتى يصل إلى مستوى يسمح بصنع السلاح النووى(٢٧).

كما يوفر لها فرصة لإعادة معالجة الوقود المستهلك بهدف فصل النفايات النووية عن الوقود الذى يمكن إعادة استخدامه داخل المفاعل، والتى تكون بنسبة ٣٪ مقابل ٩٦٪ يورانيوم و١٪ بلوتونيوم. وفى حال توافر أجهزة فصل البلوتونيوم، يمكن تخزينه وتصنيع قنبلة نووية منه(٢٨).

وما قد يضطر مصر للقبول بالاتجاه العالمى الذى يهدف لعدم السماح بتخصيب اليورانيوم محليا ومراقبة مخزون البلوتونيوم(٢٩)، هو عدم وجود مخزون محلى من خام اليورانيوم، إذ لم يكتشف بعد فى الأراضى المصرية، وذلك مع استمرار جهود الوكالة الدولية للبحث عنه فى صخور الصحراء الشرقية(٣٠)، ولذا ستعتمد القاهرة على روسيا والولايات المتحدة والشركات الاجنبية الموردة له، والتى يتراوح عددها بين خمس وست شركات والتى تسمى برابطة الموردين النوويين. وتمارس الرابطة ضغوطا على القاهرة لتقبل توقيع البروتوكول الإضافى لمعاهدة حظر الانتشار، فى حين أنها علقت توقيعها عليه على انضمام اسرائيل للمعاهدة وبتوفير الموردين ضمانات رسمية لتمويل البرنامج عند بدء التفاوض على ذلك، خاصة أن المادة الرابعة منه تمس بسيادة الحكومة، حيث تعطى مفتشى الوكالة الحق فى التفتيش المفاجىء لأى موقع بمجرد الاشتباه فيه، ودون اشتراط الحصول على إذن من الدولة المعنية.

الأمن البيئى :

تعتبر التقنية النووية مصدر طاقة صديقا للبيئة، إلا أنه قد يتحول إلى مهدد للبيئة فى حال غياب إجراءات السلامة السابق الوقوف عليها، وهذا يبرر تصنيف اللجنة الدولية للأمن البيئى قضية السلامة النووية من بين المخاطر المهددة للأمن البيئى(٣١). وقد خبر العالم تهديدها للأمن البيئى مع انفجار الوحدة الرابعة لمفاعل تشيرنوبل ١ فى عام ١٩٨٦، والذى أثبت الطبيعة المتعدية للحدود لمثل تلك الحوادث(٣٢)، وكان انفجاره بسبب تصميمه الذى لم يراع فيه تمكين المشغلين له من التحكم فى مستوى التفاعل النووى وسرعته، فقد صمم بما يسمح بزيادة مستوى التفاعل فجأة وبمعدلات متسارعة يصعب ايقافها، مع غياب أى نظام لتبريد قلب المفاعل(٣٣).

وقد أخذت الدول الأوروبية تهتم بقضايا الأمن البيئى فى علاقاتها مع دول جنوب المتوسط منذ التسعينيات، فقد حصلت مصر على قروض بقيمة ٢٩٠ مليون يورو من بنك الاستثمار الاوروبى فى الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١ من إجمالى ٢٣٨٥,٩ مليون يورو خصصت لبناء قدرات دول المتوسط فى مجال حماية البيئة.

وكانت مصر من الشركاء المستفيدين من المرحلة الثالثة من مشروع المساعدات التقنية الذى طرحه البنك الدولى بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، والتى امتدت من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، وحصلت فى اطار ذلك على ٣٠ مليون دولار لتمويل مشاريع فى مجال بناء القدرات والتحكم والسيطرة على التلوث البيئى(٣٤).

ورغم ذلك، لا تزال السياسة المصرية لا تهتم بالأمن البيئى كمكون فى الاستراتيجية الأمنية لها، وذلك باستثناء ما يتعلق منها بالجانب التقنى كالتصحر(٣٥)، والذى سيجد بدوره من وفائها بمتطلبات الأمان النووى.

وتعتبر مسألة التخلص من النفايات النووية والوقود المستهلك من بين العوامل المهددة للأمن البيئى، خاصة فى حال اكتمال دورة الوقود النووى فى المفاعلات الوطنية، سواء البحثية أو تلك الخاصة بتوليد الطاقة الكهربية. ولم تحدد مصر بعد موقفها من الخيارات المتوافرة للتعامل معها، والتى تتمثل فى الآتى:

- تحويل الوقود المستهلك الى يورانيوم منخفض التخصيب عن طريق مزجه مع يورانيوم مستهلك، أو مع بلوتونيوم، وينتج فى هذه الحال وقود اكسيد مختلطا MOX، وعادة ما يكون هذا الخيار باهظ الثمن (٣٦).

- تخزين النفايات النووية فى أعماق الارض مع وجود حواجز وقائية اضافية، أو داخل المفاعل ذاته.

- اعادة استخدام الوقود المستهلك كوقود لتقليل نسبة المواد المشعة فيه، وهذا ما تقوم به فرنسا واليابان بسبب المعارضة الداخلية لتخزين النفايات(٣٧).

- وضعه فى حافظات مبردة تحفظ تحت عدة امتار من الماء، وهذا ما تقوم به بريطانيا، أو فى حافظات جافة وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة.

ويرتبط خطر الوقود المستهلك بمقدار الحرارة المنبعثة منه، والتى تتزايد كلما قل عمره كوقود مستهلك. فعندما يزال للمرة الاولى من المفاعل النووى، يولد ١٠٪ من الحرارة التى كان يولدها داخل المفاعل. وبعد مرور خمس سنوات على ازالته، ينخفض مقدار الحرارة المنبعثة(٣٨).

الإرهاب النووى :

ويقصد به - كما عرفه الميثاق الدولى لمحاربة الإرهاب النووى الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣ أبريل ٢٠٠٤ - "الاستخدام أو التهديد باستخدام مواد نووية: الوقود النووى، مواد أو نفايات مشعة، أو أى مواد مشعة أو قابلة للانفجار، أو منشأة نووية، وذلك بهدف جرح أو إيذاء أو قتل شخص أو تخريب الممتلكات أو البنية التحتية، أو لإجبار الدولة على القيام بتصرف معين أو الامتناع عنه، ويدخل فى إطار ذلك أيضا أى محاولة لامتلاك تلك المواد أو حيازتها بطريقة غير مشروعة"(٣٩).

وقد بدأت المخاوف الدولية من لجوء الارهابيين لاستخدام التقنية النووية لتحقيق أهدافهم منذ أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١، وتزايدت مع الكشف عن السوق السوداء للمواد والتقنية النووية التى كان يديرها العالم الباكستانى عبدالقدير خان فى أبريل ٢٠٠٤، والتى امتدت من آسيا وحتى أوروبا مرورا بشمال إفريقيا.

وتعتبر المفاعلات البحثية فى الدول النامية أهدافا جذابة للإرهابيين نتيجة عدم تمتعها بحماية كافية من ناحية، ولاستخدامها يورانيوم عالى التخصيب من ناحية اخرى، والذى فى حال الحصول عليه - يمكن استخدامه فى تصنيع القنبلة أو الرءوس النووية دون حاجة لزيادة تخصيبه، وهناك جهود دولية لاحباط أى من تلك الهجمات عن طريق تحويل اعتماد مفاعلات الابحاث من اليورانيوم عالى التخصيب الى اليورانيوم منخفض التخصيب(٤٠).

ويظل احتمال تعرض مصر للإرهاب النووى قائما بالنظر إلى موقفها من القواعد القانونية المنظمة لمسألة الانتشار النووى. ويمكن هنا التمييز بين مجموعتين من القواعد، تلك التى نظمت مسألة الانتشار بين الدول كمعاهدة حظر الانتشار النووى، التى انضمت اليها مصر، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التى أقرت فى ٣ مارس ١٩٨٢، ودخلت حيز التنفيذ فى ٨ فبراير ١٩٨٧، والتى اهتمت بتوفير الحماية المادية للمواد النووية فى أثناء تخزينها ونقلها.

وقد أقرت تعديلات على الاتفاقية فى يوليو ٢٠٠٥ ليتسع نطاقها وتشمل المنشآت النووية، وترتب التزاما على الدول الأطراف بوضع إطار تشريعى ورقابى خاص بتوفير الحماية المادية للمنشآت والمواد النووية من السرقة فى أثناء النقل والاستخدام والتخزين، أو من التخريب. وقد استثنت الاتفاقية المواد والمنشآت التى تستخدم لأغراض عسكرية (٤١)، ولم تنضم مصر إليها رغم إعلانها عن رغبتها فى ذلك فى اجتماع الوكالة الدولية الذى عقد فى ٨ يونيو ٢٠٠٥(٤٢).

والمجموعة الثانية خاصة بالحد من الانتشار بين الكيانات من غير الدول، وتزايد هذا الاتجاه بعد أحداث ١١ سبتمبر. وكان أول نص قانونى خاص بذلك قرار مجلس الامن الدولى رقم ١٣٧٣، الذى صدر فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، والذى الزم الدول بمحاربة الارهاب وعدم تقديم أى عون للجماعات الارهابية وبضرورة التنسيق فيما بينها لمحاربته، وقرار المجلس رقم ١٥٤٠ الصادر فى ٢٨ أبريل ٢٠٠٤، والذى يمنع الدول من تقديم أى نوع من المساعدات لاى جهة غير حكومية لتطوير أو حيازة أسلحة نووية أو نقلها أو حيازة التكنولوجيا النووية، أو معاونتها فى أى مرحلة من مراحل الحيازة، وألزم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بصياغة تشريع محلى يعكس هذا القرار، وشكل لجنة من جميع أعضائه لتدرس التقارير التى ترفعها الدول حول تنفيذها هذا القرار. وقد عملت هذه اللجنة منذ يونيو ٢٠٠٤ وحددت مهمتها بعامين، ثم تم تمديد مهمتها لعامين آخرين فى ٢٧ أبريل ٢٠٠٦(٤٣).

ولم تقدم مصر أى تقارير لهذه اللجنة، كما لم تصدق على ميثاق الإرهاب النووى الذى دخل حيز التنفيذ فى ٧ يوليو ٢٠٠٧.

وبذلك، لم ينعكس أى من تلك القواعد القانونية فى التشريع

المصرى الداخلى، حتى إن المشرع المصرى لم يقر بعد قانونا خاصا بمحاربة الارهاب، وذلك رغم معاناة الشعب المصرى من أحداث إرهابية مطلع ومنتصف التسعينيات وخلال عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦(٤٤)، بما يعطى أهمية لوجود مثل ذلك التشريع.

ويوفر هذا القصور فى التشريع المحلى احتمال استهداف الخلايا الارهابية - التى لا تزال تعمل داخل مصر، والتى تنتمى لجماعة التوحيد والجهاد -المنشآت النووية المصرية، سواء البحثية أو تلك الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية فى حال اكتمال انشائها.

ويزداد هذا الاحتمال بالنظر إلى طبيعة منطقة المتوسط التى تصنف على انها من اقل المناطق أمنا من الناحية النووية ومن بين اكثر المناطق عرضة للإرهاب النووى، فهى تحوى قوتين نوويتين : اسرائيل وفرنسا، ودولا تملك مفاعلا نوويا سلميا كالجزائر(٤٥)، ودولة تخلت عن برنامج نووى سرى وأعنى بذلك ليبيا، الى جانب دول طامحة فى امتلاك التقنية النووية كمصر وتركيا. كما تنتشر الجماعات الارهابية على طول الساحل الجنوبى للمتوسط(٤٦). وتعتبر هذه المنطقة من بين اكثر المناطق استقبالا للسلاح التقليدى والأكثر امتلاكا للأسلحة الكيميائية(٤٧).

سيناريوهات مستقبلية :

يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات لمستقبل البرنامج النووى المصرى، السيناريو الأول يفترض تمكن مصر من إنشاء وتشغيل المحطات النووية وفق الاطار الزمنى الذى اعلنته الحكومة المصرية، وهذا يعنى تقديمها تنازلات فيما يتعلق بموقفها من الملحق الثانى لمعاهدة حظر الانتشار، والذى تمارس الوكالة الدولية والاتحاد الاوروبى ضغوطا عليها للتصديق عليه مقابل مساعدتها فى تنفيذ برنامجها.

ويعنى ذلك أيضا تبديدها كافة المخاوف من استغلالها تلك المحطات لإنتاج السلاح النووى ومن تعرضها لهجمات ارهابية، وهذا سيتطلب منها الانضمام لاتفاق حظر التجارب النووية والحماية المادية للمنشآت والمواد النووية، فضلا عن التزامها بقرارات مجلس الامن ذات الصلة، وصياغتها تشريعات تؤكد التزامها بذلك.

فهذه التنازلات من شأنها أن توفر لها ما تحتاج إليه من تمويل لازم لانشاء المحطات ومن وقود نووى لتشغيلها، ومن موارد للوفاء باجراءات الأمان النووى.

ويفترض السيناريو الثانى بطء تنفيذ البرنامج بما يؤدى لتجميده لاعتبارين، الأول خاص باحتمال تسييسه من جانب اسرائيل، وربما واشنطن، كرد على تمسك مصر بموقفها من الاتفاقيات السابقة، والثانى خاص بعدم التوصل بعد لموقع للمحطات المصرية الثلاث. فرغم ملاءمة منطقة الضبعة لذلك، إلا أن استخدامها فى مجال السياحة الذى يعتبر من بين أهم مصادر الدخل لمصر، يعنى بدء عملية البحث من جديد عن موقع ملائم، وهذا يعنى الحاجة لمزيد من الوقت، وذلك بافتراض يمكنها من الوفاء بمتطلبات الأمان النووى.

أما السيناريو الثالث، فيفترض توقف البرنامج مرحليا، خاصة فى حال عدم وفاء الحكومة المصرية باجراءات الأمان النووى، والتى كانت سببا فى إحباط محاولاتها فى منتصف الثمانينيات لابرام اتفاقيات مع كندا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة للحصول على ثمانية مفاعلات للطاقة النووية، وذلك بافتراض عدم كون موقفها من الاتفاقيات ذات الصلة عائقا أمام التمويل والحصول على الوقود النووى.

وقد يتوقف البرنامج كذلك فى حال إعلانها عن رغبتها فى تطوير دورة مستقلة للوقود النووى بما لا يتفق مع التوجه الامريكى السابق بيانه.

ورغم أن الخطوات المتخذة تكاد توحى باحتمال التقدم فى تنفيذ البرنامج، إلا أن الفهم الجيد للسياسة المصرية تجاه قضايا الانتشار النووى فى المنطقة، خاصة ما يتعلق منها بانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووى، يرجح استمرار ثبات مصر على مواقفها من الاتفاقيات المنظمة لاستخدام التقنية النووية بما يرجح السيناريو الثانى.

المراجع :

١- مبارك يعلن إعادة إطلاق برنامج نووى لأغراض سلمية، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧، سى إن إن العربية:

arabic.cnn.com/2007/middleeast/29/10/Egypt.nuclear/index.html>

2- Shlomo Aronson, The Politics and Strategy of Nuclear Weapon in the Middle East,(New York: State University of New York, 1992), p261.

٣- هارولد فايفسون، الكسندر جليرز وآخرون، المواد الانشطارية.. تخزينها وانتاجها وإزالتها على المستوى العالمى، فى: دى أ.كروكشانك توم جيل وآخرون (محررون)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى-الكتاب السنوى، ترجمة: عمر الايوبى وحسن الحسن وأمين الايوبى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ص٨٢٣-٨٢٤.

4- Thomas Land, "Egypt Signs A Nuclear Accord with China", The Middle East, Issue no 375, Feb, 2007.

5- Gawdat Bahgat, "The Proliferation of WMD: Egypt",Arab Studies Quarterly, Vol. 29, Issue no2., 2007.

٦- نص معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذى أقره قرار ٢٣٧٣، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة فى الدورة ٢٢:
disarmament.un.org/wmd/npt/NPT%20test-Arabic.pdf<

7- "Country Overview for Egypt Objectives",IAEA:
>www.tc.iaea.org/tcweb/regionalsites/africa/documnets/EGY.2005pdf <

8- Gawdat Bahgat, Op.Cit.

9- Shlomo Aronson, Op.Cit., p22., 37

10- Neil Ford, 'Taking the Nuclear Option: The Egyptian Government Decision to Restart its Nuclear Program has highlighted the Possibility of a Renaissance for this Controversial for power Source ',African Business, Issue No326., Dec 2006, p24.

11- Ibid., p36.

١٢- للمزيد، انظر نص رسالة نيكسون للكونجرس عن برنامج المعونات الخارجية فى:
Historic Documents of 1974, (Washington D.C: Congressional Quarterly Inc.,1975) ,p.274.

١٣- إيان انطونى، خفض المخاطر الأمنية بالحد من امتلاك مواد مدنية واستخدامها، فى: دى أ.كروكشانك، توم جيل وآخرون (محررون)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى-الكتاب السنوى، ترجمة: عمر الأيوبى وحسن الحسن وأمين الايوبى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٦٦.

١٤- تتألف هذه المجموعة من ١٥ دولة، وتجتمع سنويا وترفع توصياتها لتحقيق السلامة النووية للوكالة الدولية.

١٥- للمزيد حول تفاصيل هذه الإجراءات، انظر:
International Nuclear Safety Advisory Group, Annual Safety Report , INSAG-5 The safety of Nuclear Power 75-INSAG-5, International Atomic Energy Agency- Vienna, 1992 , p.p. 26-27

١٦- وقد أقرت الوكالة الدولية بعد حادث تشيرنوبل ميثاقا خاصا بالإنذار المبكر بالحوادث النووية وآخر خاصا بالمساعدة فى حال وقوع أى حادث نووى فى ١٩٨٦. انظر:
International Nuclear Safety Advisory Group, Annual Safety Report,Basic Safety Prinicples for Nuclear power Plants75-INSAG-3, International Atomic Energy Agency, Vienna -1999, p.p.6-39.

17- "INSAG 2007 assessment letter to IAEA on Nuclear Safety ", Aug 28, 2007, IAEA:
>iaea.org/NewsCenter/News/PDF/insag_assessment.2007pdf <

18- Transparency International, Annual Report on Global Corruption ,Report of 2007, Cambridge University Press- New York, 2007, p.32.

١٩- انظر نص المقابلة مع رئيس هيئة المحطات النووية فى:
التمويل .. الرقم الصعب فى المعادلة النووية المصرية، الأهرام، ٩ نوفمبر ٢٠٠٧.

٢٠- مجلس الشعب يطالب بتشكيل مجلس لعلماء الطاقة النووية يتبع رئيس الجمهورية، الأهرام، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

21- Membership of the Convention of the Physical Protection of Nuclear Materials and the Conventoin on Nuclear Safety, Oct 4th, 2006, Center for non-Proliferation Studies:
>nti.org/e-research/official_docs/inventory/pdfs/apmuc.pdf<

٢٢- انظر:

- Joseph A.Yager and Ralph T.Mary, International Cooperation in Nuclear Energy, (Washington D.C.:The Brookings Institution, 1981), p6.

- Parliamentary Office of Science and Technology, Report on Assessing the Risk of Terrorist Attack on Nuclear Facilities, Report 222, Parliamentary Office of Science and Technology-London, July 2004, p.p.51-53.

٢٣- روسيا تعرب عن استعدادها للمشاركة فى برنامج مصر النووى، الأهرام، ٩ نوفمبر ٢٠٠٧.

James Morrison, 'Egypt Eyes Nukes',The Washington Times, Oct 2nd, 2006.

٢٥- القاهرة، مصر ترفض التوقيع على معاهدة وقف التجارب النووية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥، سى إن إن العربية:
arabic.cnn.com/2005/middle_east/28/8/egytp.nuk/index.html<

٢٦- يقصد بالتخصيب زيادة ذرات نظير اليورانيوم U235 فى الوقود النووى.

٢٧- هارولد فايفسون، ألكسندر جليرز وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص٨٣٦-٨٣٨.

28- Nuclear Fuel Cycle in Depth, bbc news:

>http://news.bbc.co.uk/1/hi/in_depth/world/2003/nuclear_fuel_cycle/mining/default.stm<

29- " IAEA Welcomes US Contribution of 50$ million to Nuclear Fuel Bank", Jan 9th 2008, IAEA:

>iaea.org/NewsCenter/News/2008/USdonation.html<

30- "County Overview for Egypt Objectives", Op.Cit .

31- "Environmental Security Study: Emerging International Definitions, Perceptions, and Policy Considerations", The UN Millennium Project:

>www.millennuim-project.org/millennuim/es-exsum.html<

٣٢- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر:

Parliamentary office of Science and Technology,Op.Cit., p69.

33- International Nuclear Safety Advisory Group, Annual Safety Report, INSAG-5 The safety of Nuclear Power 75-INSAG-5, Op.Cit., p18.

34- Hans Gunter Brauch , 'Security and Environmental Linkages on the Mediterranean Space: Three Phases of Research on Human and Environmental Security and Peace', in: Hans Gunter Brauch, Moahmmed El-Sayed Saliem, et la (eds.), Security and Environment in the Mediterranean, (Berlin: Springer, 2003), p.p. 47-49.

35- Mohammed El Sayed Saliem, 'Conceptualizing Security by Arab Mashreq Countries', in: Hans Gunter Brauch, Mohammed El-Sayed Saliem, et la (eds.), Security and Environment in the Mediterranean, (Berlin: Springer, 2003), p.p.333-336.

٣٦- هارولد فايفسون، ألكسندر جليرز وأخرون، مرجع سبق ذكره،ص ص٨٣٨-٨٤٢.

٣٧- المرجع السابق، ص ص٨٤٢-٨٤٦.

38- Parliamentary Office of Science and Technology,Op.Cit., p.p.70-72.

39- International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism, Center for non-Proliferation Studies, Oct 17th, 2006:

>cns.miis.edu/pubs/inven/pdfs/nuterr.pdf<

٤٠- تفاصيل هذه الدراسات ونتائجها غير متاحة، انظر:

Parliamentary Office of Science and Technology,Op.Cit., p.p. 57-64.

٤١- مادة ٢، اتفاقية الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية، ٩ ديسمبر ٢٠٠٥، الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/2005/Arabic/infcirc27r1_ar.pdf<

42- Convention on the Physical Protection of Nuclear Materials, Sep 17, 2007, IAEA:

>iaea.org/Publications/Documents/Conventions/cppnm_status.pdf<

٤٣- كريستر الستروم، قرار مجلس الامن الدولى ١٥٤٠ .. حظر الانتشار بواسطة تشريع دولى، فى: دى أ.كروكشانك، توم جيل وأخرون (محررون)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى-الكتاب السنوى، ترجمة: عمر الايوبى وحسن الحسن وامين الايوبى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ص٦٨٠-٦٩٦.

44- Ibid.

٤٥- اعلنت الجزائر منتصف ١٩٩١ انشاء مفاعل بحثى بمساعدة صينية، انظر:

Shlomo Aronson, Op.Cit., p259.

46- Raphael F.Perl, 'International Terrorism: Threat, Policy and Response', CRS Report For Congress-RL33600, 3 Jan 2007, p6.

47- Hans Gunter Brauch, Op.Cit., p39., 148-189.

قضية إيران فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية

■ سوزان مالونى*

قد يكون من المغرى أن نطرح إيران بصفتها القضية التى ستثير أكبر قدر من الخلاف فى المنافسة على منصب الرئاسة الأمريكية فى شهر نوفمبر، وذلك بالنظر إلى أن مواجهة التحدى الإيرانى ستكون من أكثر القضايا الأمنية إلحاحا بالنسبة للإدارة الأمريكية القادمة، ولأن القضية احتلت بالفعل مكانة بارزة، وغير مسبوقة، فى الحملة الانتخابية. لقد تصدر المرشح الجمهورى ماكين نشرات الأخبار عدة مرات فى العام الماضى بسبب إطلاقه دعابات عن ضرورة قصف إيران وقتل الشعب الإيرانى. وعلى الجانب الآخر، فقد واجه باراك أوباما هجوما حادا، حتى من المرشحين الديمقراطيين المنافسين، لإعلانه عن استعداده للاجتماع مع الرئيس الإيرانى، المكروه بشدة بسبب إنكاره للهولوكوست، وأيضا بسبب سياساته الخارجية والداخلية الكارثية.

إن موقف المتنافسين من هذه القضية، كما هو مطروح فى تصريحاتهم العلنية، واختيارهم لمستشاريهم والتصريحات التى أدلى بها هؤلاء، بالاضافة إلى الموقف الرسمى لحزبيهم، تشى بالاختلاف العميق فيما يتعلق بالتعامل مع ايران. فالجانب الجمهورى يصف إيران صراحة بأنها "دولة مارقة"، ويؤيد زيادة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية عليها، ويرفض إجراء أى حوار مع طهران إلا بعد تخليها عن تخصيب اليورانيوم ودعم الارهاب. أما الجانب الديمقراطى، فيعارض بالمثل اى احتمال لحصول إيران على السلاح النووى، ولكنه يؤيد فكرة إجراء حوار غير مشروط مع طهران مع وضع خيار واضح أمامها بين التعاون أو المواجهة مع مجتمع دولى موحد.

وبناء على هذا الخطاب، فإن الاختلافات صارخة بين أسلوب الإدارة الجمهورية ونظيرتها الديمقراطية فى التعامل مع ايران. فلقد هاجم كل من ماكين وأوباما موقف الآخر، كما انتقدت أكثر الشرائح حيوية بين مسانديهم موقف الجانب الآخر من القضية، بوصفه دليلا على ضعف سياسته الدولية بشكل عام. والديمقراطيون يرون أن موقف ماكين من ايران ينم عن النزعة العسكرية الخطرة، فى حين يرى الجمهوريون أن أسلوب أوباما يعد خنوعا وضعفا.

وعلى الرغم من كل الحرارة والسخونة التى يتسم بها الموسم السياسى، إلا أنه من غير المرجح أن تسبب هذه الانتخابات تحولا كبير فى السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة إزاء ايران على المدى القصير. فأيا كان الفائز فى نوفمبر، فإن الملامح العريضة لمصالح الولايات المتحدة فى هذه المنطقة ستظل على حالها. والتاريخ والسياق، اللذان شكلا ملامح الدبلوماسية الأمريكية إزاء إيران على مدى العقود الثلاثة الماضية، سيستمران فى تقييد أكثر "الأجندات" الأيديولوجية سخونة لكل من جانبى هذا الجدل السياسى فى واشنطن.

وعلى الرغم من الهواجس العميقه فيما يتعلق بنوايا ماكين تجاه ايران -والتى لها ما يبررها فى لجوئه المؤسف والمتكرر للمزاح حول فكرة قصف إيران بالقنابل- فإن حربا اخرى فى الشرق الاوسط ليس من المرجح أن تحتل مكانا متقدما فى أولويات إدارة جمهورية جديدة. إن المحافظين الجدد، الذين قد يشكلون فريق عمل السياسة الخارجية فى إدارة ماكين الخارجية، سيواجهون بنفس التداعيات غير المرغوبة لأى هجوم على إيران، والتى لجمت حتى الآن أكثر أعداء إيران تحمسا لدى ادارة بوش. إن الاستخبارات الأمريكية المحدودة لا تعطى ثقة كبيرة فى أن أى هجوم عسكرى من شأنه أن يقوض، بشكل دائم أو حاسم، من قدرات إيران النووية. إن الأمر الذى يدعو أكثر للقلق هو المعضلة الاستراتيجية الآتية: إن نجاح الضربة العسكرية لن ينهى

(*) زميل معهد بروكينجز.

المقال ترجمة: د. ماهيتاب مكاوى.

طموحات ايران النووية، ولكنه سيزيد من تطرف قيادتها، ومن المرجح أن يدفع طهران لإعادة بناء منشآتها المدمرة، بينما يوفر لها المبرر لأن تكون أقل اكتراثا بالقانون الدولى والآراء الدولية.

علاوة على ذلك، فان هناك توافقا فى الآراء، على نطاق واسع داخل مجتمع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، على أن أى فوائد محدودة من شن هجوم على إيران من شأنها على الأرجح أن تقابل بمجموعة واسعة من العواقب السلبية على الأمن الأمريكى. إن أى ضربة من شأنها أن تحفز النزعة القومية الإيرانية، وتوطد الدعم الشعبى لحكومة غير شعبية فى طهران، والتى من الممكن أن يمتد انتقامها، سواء من خلال الهجمات التقليدية أو غير التقليدية، إلى جميع أنحاء المنطقة. وسوف يتسبب ذلك فى انتكاسة حقيقية لكل الأولويات الأمريكية الأخرى فى المنطقة، بما فى ذلك تنشيط عملية السلام العربية – الإسرائيلية، وتحقيق الاستقرار فى العراق، والحد من انتشار الراديكالية الإسلامية فى البلاد المختلفة. كما أن التداعيات المحتملة لمثل هذا الهجوم من المتوقع أن ترفع الثمن الذى ستطلبه دول الخليج الحليفة للولايات المتحدة، لتوفير التسهيلات المطلوبة لشن واستمرارية أى حملة عسكرية ضد إيران.

من ناحية أخرى، فإن أى خطط قد يضعها ماكين لتغيير النظام فى إيران –وتلك أيضا حلم عزيز لدى المحافظين الجدد– لن يقابلها النجاح عند محاولة تنفيذها على أرض الواقع. فكما اكتشفت إدارة بوش، فإن النظام الايرانى يحتفظ بقدرة هائلة فى السيطرة على المجتمع، ويبدو راسخا فى السلطة بالنسبة للمستقبل المنظور. ورغم وجود استياء عميق من نظام الحكم الاسلامى، إلا أنه لم تظهر بعد معارضة واضحة ومتماسكة للنظام داخل إيران، كما أن عدم الاستقرار الذى يسيطر على أفغانستان والعراق قد حد من اهتمام الإيرانيين فى المخاطرة بالثورة ضده. وبعد قرابة ثلاثين عاما من الغياب، فان قدرة واشنطن على التأثير على الديناميات الداخلية لايران تقترب من الصفر. إن فكرة أنه بامكان الولايات المتحدة أن تقوم بدور المنسق فى إجراء تغيير فى قيادة الجمهورية الإسلامية، أو أن تغير هيكل السلطة بالقوة، أو عن طريق تشجيع "ثورة مخملية"، أمر غير معقول، وفق ما أثبتته التدخلات الأمريكية على مدى السنوات الثمانى الماضية.

وخلاصة القول إن عملا عسكريا أو تدخلا خارجيا لن يصبحا فجأة استراتيجيات قابلة للتطبيق بالنسبة لإدارة ماكين. وبالرغم من وجود سابقة حديثة لتجاهل المخاطر المحتملة للقيام بمغامرة فى منطقة الشرق الاوسط، فان الادارة الأمريكية القادمة لن تستطيع تجاهل المخاطر التى ينطوى عليها أى هجوم أو محاولة لتغيير النظام فى إيران بسهولة، لأن هذه المخاطر معروفة على نطاق واسع. وحتى لو شرع ماكين فى هذا الطريق، فان ذلك سيستلزم بالضرورة بذل المزيد من الجهود من الجانب الأمريكى للتفاوض مع طهران، كشرط مسبق لتوليد ما يكفى من الدعم المحلى والدولى لمثل هذه الخطوة. وكما انه من غير المرجح أن تحقق سياسة ماكين تجاه إيران أسوأ مخاوف منتقديها، فانه أيضا من غير المتوقع أن ينغمس الرئيس اوباما فى تقديم التنازلات لطهران كما ينكر عليه معارضوه. والواقع أن رغبته فى اجراء مفاوضات مع إيران لا تمثل سوى ارتداد الى مبدأ رئيسى فى سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران طوال العقود الثلاثة الماضية. ورغم ان واشنطن وطهران لم تربطهما علاقات دبلوماسية رسمية منذ عام ١٩٨٠، فان كل رئيس امريكى قد سعى منذ ذلك الحين للتعامل المباشرمع ايران، وذلك من خلال آليات مختلفة أتت معظمها بنتائج سلبية. حتى الرئيس جورج دبليو بوش قد سعى لإجراء حوار غير مشروط مع إيران لمدة ثمانية عشر شهرا، وذلك بعد اعتداءات ١١ سبتمبر، فيما كان يعد أول شكل من أشكال الدبلوماسية المباشرة بين واشنطن وطهران منذ حل أزمة الرهائن. إن الاستثناء الوحيد والحقيقى لتلك السابقة الطويلة الأمد هو السنوات الثلاث التى أعقبت خلع الولايات المتحدة لنظام صدام حسين فى عام ٢٠٠٣. وقد اعترفت إدارة بوش ضمنيا بفشل هذا النهج فى التغييرات التى أحدثتها فى سياستها تجاه إيران، والتى تضمنت قرارها بارسال دبلوماسى أمريكى مخضرم لحضور محادثات مع ايران فيما يتعلق ببرنامجها النووى.

ولذلك، فإن دعم أوباما لإجراء محادثات غير مشروطة مع طهران يعد أكثر اتساقا مع سياسة الولايات المتحدة السابقة تجاه هذه الدولة مما يصوره الجدل السائد. إن خطب الديمقراطيين لم تقترح تقديم أى حوافز جديدة لطهران أو تخفيف العقوبات الشاملة (والمؤثرة بشكل متزايد) والتى تمنع إجراء أى تعاملات مع إيران فى الوقت الحالى. ومع ذلك، فان أوجه التشابه تلك توحى بأن الادارة الديمقراطيه قد تواجه العقبات نفسها التى أحبطت الجهود الأمريكية السابقة الرامية الى تغيير سلوك إيران. وحتى فى أثناء عنفوان حركة الاصلاح فى إيران، فان محاولات واشنطن المتواصلة للدخول مع طهران فى حوار مباشر ومستمر لم تنجح. وعناد الرئيس الحالى، محمود أحمدى نجاد، سيزيد من صعوبة إجراء أى مفاوضات فى الوقت الحالى. إن التفاوض مع إيران لن يكون سهلا أو بسيطا، كما أنه لن يؤتى ثماره المرجوة على وجه السرعة. ويجب على منتقدى أوباما أو مؤيديه ألا يقعوا فى وهم إمكانية تحقيق "صفقة كبرى" مع الجمهورية الاسلامية فى المستقبل القريب.

وسواء كانت الإدارة القادمة لماكين أو لأوباما، فإن عليها أن تواصل الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية نفسها – بما فى ذلك المفاوضات المباشرة والعقوبات الاقتصادية – التى كثيرا ما استخدمتها السياسة الامريكية حيال ايران. ولكن من المؤكد وجود اختلافات مهمة بين هذين المرشحين. فخطاب ماكين الهجومى من الممكن أن يُصَعِد من التوتر فى الخليج، ويمكن بسهولة أن يعود بالجمهوريين الى نفس الزاوية غير الفعالة التى أعاقت دبلوماسية بوش تجاه طهران. أما استعداد أوباما للحوار مع طهران، فيمثل بداية واعدة، ولكن مجرد وعد بإجراء الحوار لن يغير بشكل سحرى المشاكل المرتبطة بسياسات إيران. إن من ينتقل الى البيت الابيض فى يناير المقبل سيتعين عليه أن يتعامل مع سياق دولى لن يؤدى بالضرورة لإنهاء الجفاء الأمريكى – الإيرانى. ومن أمثلة ذلك السياق التوترات المتزايدة مع روسيا، وميزان الطاقة العالمى الذى سيبقى على ارتفاع أسعار النفط فى المستقبل المنظور.

إن التاريخ يشير الى أن الحوار هو أداة مناسبة – لو استخدمت بحكمة – يمكن أن تكون أيضا أداة فعالة للتصدى لخلافات الولايات المتحدة العميقة مع طهران. ولكن فى النهاية، فإن الطريقة التى ستتعامل بها الادارة الأمريكية القادمة مع إيران سترسمها العديد من العوامل خارج إطار الأفراد والأيديولوجيات، التى ستكون على المحك فى انتخابات نوفمبر الرئاسية. ومن أهم هذه العوامل ما إذا كانت طهران يمكن أن تثبت انها، أخيرا، مستعدة وقادرة على تغيير عدائها تجاه واشنطن أم لا، وعلى أن تستفيد من فرصة جديدة تماما للانضمام من جديد إلى المجتمع الدولى.

سوريـــــــا

سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى

■ سـامح راشـد*

بينما تشهد المنطقة العربية فى الأشهر الأخيرة مستجدات متلاحقة فى مختلف الملفات والقضايا، كانت العاصمة التركية أنقرة تستضيف ممثلين عن سوريا وإسرائيل فى مفاوضات غير مباشرة حول التوصل إلى تسوية سلمية للاحتلال الإسرائيلى للأراضى السورية. ولما كانت تلك الجولات التفاوضية تجرى وسط بيئة إقليمية وعالمية تموج بمتغيرات وتوترات، بل وصدامات بعضها سياسى وبعضها عسكرى، فإن مسار التفاوض السورى - الإسرائيلى، عبر الوسيط التركى، يمثل خطا متميزا له دوافعه وأهدافه ومردوده لدى كل من الأطراف الثلاثة (سوريا - إسرائيل - تركيا).

وحيث إن هذا التطور على المسار السورى - الإسرائيلى يأتى فى سياق تحولات ملموسة على صعيد الوضع السورى وفعالية السياسة السورية، إقليميا وعالميا، فربما يكون من الضرورى النظر فى ذلك المسار التفاوضى الجديد، ووضعه فى السياق الأشمل من تطورات وتحولات أخرى صاحبته وتفاعلت معه، بما يساعد على الخروج بتصور مبدئى لحقيقة أو، بالأحرى، جدية هذه الخطوة، فضلا عن استكشاف دلالات تحريك مسار المفاوضات بين دمشق وتل أبيب بالنسبة للرقم السورى فى المعادلة الإقليمية للمنطقة.

مستويات المازق :

تعانى سوريا من مأزق متعدد الأبعاد منذ ما يقترب من عقد، وتحديدا مع مطلع الألفية الثالثة عندما توفى الرئيس السورى الراحل حافظ الأسد منتصف عام ٢٠٠٠ . فقد كشف غياب الأسد (الكبير) جوانب قصور وخلل فى الوضع السورى داخليا وخارجيا، ثم توالت تطورات إقليمية وعالمية عمقت بعض تلك الجوانب، وأظهرت أخرى كانت لا تزال خافية. وكانت أبرز المحطات فى تحول الوضع الإقليمى لسوريا، تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ثم احتلال العراق ٢٠٠٣، والتغير الجذرى فى الحياة السياسية اللبنانية باغتيال رفيق الحريرى، ثم اضطرار دمشق إلى الخروج (عسكريا) من لبنان، واحتدام الأزمة النووية الإيرانية.

يمكن النظر إلى الوضع السورى طوال تلك الفترة من خلال ثلاثة مستويات، وذلك كما يلى:

١- داخليا: مع غياب الرئيس حافظ الأسد، ظهر فراغ فى السلطة السياسية داخل سوريا، كان الأسد الكبير يشغله بكاريزما شخصيته، وبمهارة تحكمه فى العلاقات والتوازنات السياسية الداخلية بين مختلف تكوينات الدولة والسياسة فى سوريا . كما كشف غياب الأسد عن أن شرعية النظام السورى بحاجة إلى تدعيم، وأنها أصبحت تستند - بشكل رئيسى - إلى مصدر واحد هو الصراع مع إسرائيل، وأن القدر المتاح من التماسك الداخلى وتأييد النظام، خصوصا على المستوى الشعبى، مستمد بالأساس من انتظار تحرير أرض سورية محتلة. بالإضافة

(*) مساعد مدير تحرير مجلة "السياسة الدولية".

إلى ذلك، هناك البعد الاقتصادى، حيث تعانى سوريا من مشكلات اقتصادية متعددة، زادتها الضغوط الخارجية وطأة. وشهد الوضع الاقتصادى السورى تدهورات متتالية فى السنوات الماضية، من أبرز تجلياتها أن سوريا اضطرت فى عام ٢٠٠٨ إلى استيراد القمح من الخارج، وذلك للمرة الأولى منذ ١٥ عاما(١). فضلا عن ذلك، فإنه بينما يعانى قطاع النفط السورى من مشكلات هيكلية، خصوصا فى مجال التنقيب، فضلا عن تحديث الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، إلا أن إنتاج سوريا من النفط بلغ نحو ٤٨٠ ألف برميل يوميا، ولكن يتوقع أن يتناقص هذا الإنتاج بشكل كبير فى السنوات القادمة. ففى عام ٢٠١٥، ستصبح سوريا مستوردا صافيا للنفط. ورغم اعتماد محطات الكهرباء، وبعض الصناعات على الغاز الذى يتزايد إنتاج سوريا منه، إلا أن التداعيات السلبية لتراجع الإنتاج النفطى ستمتد إلى الميزان التجارى والموازنة العامة، وبالتبعية تتقلص موارد العملة الأجنبية، مما ينذر بدوره بأزمة تضخم واحتمال تدهور فى سعر العملة، فضلا عن التأثير المباشر المتمثل فى انخفاض العائدات النقدية المباشرة، بما يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية فى قدرة الدولة على تحديث دولاب الاقتصاد أو حتى تطوير المشاريع القائمة.

٢- عالميا: تعرضت سوريا إلى ضغوط متزايدة منذ أحداث ١١ سبتمبر، ووجهت بسلسلة اتهامات أمريكية، تراوحت من ممارسة ورعاية الإرهاب إلى التقصير فى التعاون مع العالم لمكافحته، وذلك على خلفية التعاون السورى - الإيرانى، وتأييد دمشق ودعمها لحركات المقاومة للاحتلال فى فلسطين والعراق، واعتراضها العلنى تارة، والعملى تارة أخرى على احتلال العراق. واتسعت دائرة الضغط الدولى على دمشق لتمتد إلى مختلف مجالات الحركة السورية وساحات نفوذها بعد النقلة النوعية التى شهدتها السياسة الأمريكية فى المنطقة باحتلال العراق، وبذلت واشنطن وباريس جهدا مكثفا ومتواصلا لضرب النفوذ السورى فى لبنان، باعتباره مصدر القوة الرئيسى لدمشق فى المنطقة، وتجسيدا بليغا لمعارضة سوريا سياسات ومصالح القوى العالمية الكبرى فى الشرق الأوسط. وقد تعددت خطوط الضغط الأمريكية والفرنسية على دمشق، فجمعت بين الاقتصادى والسياسى والقانونى. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الأوروبى أوقف مفاوضات الشراكة مع سوريا، ردا على ما اعتبره الأوروبيون دورا سوريا فى تدهور الوضع فى لبنان منذ عام ٢٠٠٤ على خلفية تمديد فترة رئاسة إميل لحود فى لبنان، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى. كما أن العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على دمشق أحدثت ضررا غير مباشر للاقتصاد السورى، خصوصا فى مجال الاستثمارات النفطية. كما فرضت واشنطن على دمشق ما يشبه حصارا سياسيا ودبلوماسيا، فضلا عن العقوبات الاقتصادية، بدءا بحملات إعلامية مضادة أعقبت احتلال العراق فى ٢٠٠٣، مرورا بقانون "محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" الذى أقره الرئيس الأمريكى فى ١١ مايو ٢٠٠٤، ثم تعزيز وتوسيع العقوبات التى تضمنها القانون مرتين (فى ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)، ثم أخيرا تجديد قرار تجميد أصول وودائع سورية وحظر تصدير بعض المنتجات إلى سوريا، وذلك فى ٨ مايو ٢٠٠٨(٢). وفى السياق ذاته، جاءت القطيعة الفرنسية لدمشق، والتى ولدت فى يومين متتاليين ٣ و٤ سبتمبر ٢٠٠٤ مع صدور القرار الدولى ١٥٥٩ والتمديد للحود، ثم تكرست مع اغتيال الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص إلى أن فرنسا، تحت قيادة جاك شيراك، لعبت دورا فاعلا وأساسيا فى إقامة سياج دولى مضاد لسوريا، والتنسيق والتعاون بين باريس وواشنطن بشأن الموقف من دمشق، رغم التباين الواضح بين السياسات والمصالح الفرنسية والأمريكية فى قضايا وملفات أخرى. ولم يكن القرار ١٥٥٩ التجسيد الوحيد لذلك التنسيق الفرنسى - الأمريكى ضد سوريا. فمن أبرز تجلياته أيضا القرار الدولى ١٧٠١ الذى اختتمت به الحرب الإسرائيلية على لبنان، والذى وسع نطاق عمل واختصاصات قوات "يونيفيل" فى لبنان، وجربت بالفعل محاولات لنشرها على الحدود اللبنانية - السورية(٣)، لولا أن دمشق اعتبرت ذلك إعلان حرب. ثم جاء إنشاء محكمة دولية خاصة باغتيال رفيق الحريرى، ليضيف بعدا جنائيا وإطارا قانونيا دوليا إلى الحصار والضغط الموجه ضد سوريا.

٣- إقليميا: يأتى المستوى الإقليمى ثالثا بعد الداخلى والعالمى، بوصفه انعكاسا لهما أكثر منه مستوى متميزا بذاته، فالبيئة الإقليمية المحيطة بسوريا هى بيئة وسيطة موصلة بين المدخلات والمخرجات الداخلية والعالمية، وتتفاعل معها فى الوقت ذاته. وفى ضوء المأزقين الداخلى والعالمى لسوريا، لم يكن مستغربا أن تعانى سوريا من مأزق إقليمى ينطلق من كون الوضع الإقليمى المحيط بها يميل إلى التوافق مع المصالح والسياسات الغربية والتواكب مع الأمريكية منها بشكل خاص. وباستثناء إيران و"نصف لبنان" وحركات المقاومة الفلسطينية، يمكن القول إن الدول المعنية بقضايا المنطقة لا تقبل السياسة السورية، أو - بعبارة أدق - لم تعد مصالح وسياسات تلك الدول متوافقة مع المعالجة السورية لتلك القضايا، بعد أن كانت بين سوريا وتلك الدول فى السابق مساحات تتسع وتضيق من التوافق إلى التباين وبالعكس. وشهدت الفعاليات السياسية الإقليمية (العربية) عدة وقائع جسدت هذا التباعد بين دمشق ومعظم الدول العربية، خاصة تلك المعنية مباشرة بقضايا الصراع مع إسرائيل، وبالوضع فى العراق ولبنان والخليج، وهو ما أدى بدوره إلى حالة عزلة إجبارية فرضت على دمشق، صاحبها حصار سياسى وتجاهل اقتصادى عربى لها، عبرت عنه حملات إعلامية وصلت أحيانا إلى حد التراشق الإعلامى الصريح.

وقد تضافرت تلك المستويات الثلاثة، على مدى الأعوام القليلة الماضية، لتشكل معا حزمة من قنوات ومصادر الضغط على دمشق، ولتشكل فى الوقت ذاته عامل استثارة للسياسة السورية لاستنهاض قدرتها على المناورة والحركة لمواجهة عمليات تضييق وحشر غلبت على البيئة الخارجية المحيطة بها فى الأعوام الأخيرة.

تحولات إيجابية :

فى عام ٢٠٠٨، تفاعلت مستجدات بعض القضايا فى المنطقة مع أبعاد المأزق السورى إضافة وانتقاصا، منها - على سبيل المثال - دخول الانتخابات الرئاسية الأمريكية عامها الأخير، وتصاعد أزمة الملف النووى الإيرانى، وتأزم الموقف داخل لبنان، واستمرار الموقف المتدهور بشكل عام فى العراق. وكان اختيار

الأطراف الإقليمية (تحديدا العربية) المعنية بالبعد السورى فى تلك القضايا هو الذهاب فى الضغط على دمشق إلى مسافات أبعد مما وصلت إليه من ضغوط فى السابق. ووصلت الضغوط العربية إلى ذروتها فى القمة العربية الأخيرة التى استضافتها دمشق، حيث امتنع قادة الدول العربية المحورية، تتقدمها مصر والسعودية، عن المشاركة فى القمة، ردا على عدم تلبية دمشق مطلب تسهيل انتخاب رئيس للبنان شرطا للمشاركة على مستوى الملوك والرؤساء.

لكن فى مقابل هذه التطورات المعاكسة للتوجهات السورية، كانت رياح أخرى تجرى على هوى السوريين، أى فى اتجاه إيجابى بالنسبة لدمشق، خصوصا فى الداخل الإسرائيلى، وتحديدا فيما يتصل بالسياسة الإسرائيلية تجاه دمشق. فإثر انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو/أغسطس ٢٠٠٦)، بدا واضحا أن الملفات الإقليمية أعقد من أن تحل بحرب على لبنان، فضلا عما أثبتته الحرب من أن استخدام القوة لإنجاز هدف كسر إرادة الأطراف المناوئة لإسرائيل والولايات المتحدة والغرب فى لبنان والمنطقة أصبح أصعب كثيرا عما كان عليه قبل الحرب.

إضافة إلى ذلك، أسفرت التطورات الداخلية فى إسرائيل عن وضع داخلى متوتر وغير آمن بالنسبة لحكومة إيهود أولمرت، فأصبح رئيس الوزراء الإسرائيلى مهددا بالإطاحة فى أى لحظة تحت وطأة اتهاماته بالفساد. وواجه تحديات وانتقادات داخلية أخرى عنيفة بسبب استمرار العمليات الاستشهادية الفلسطينية، وعدم تمكنه من القضاء على التهديدات الصادرة من الأراضى الفلسطينية، سواء قطاع غزة أو بقية الأراضى المحتلة. ثم اضطر أولمرت بالفعل إلى إعلان نيته الاستقالة وانسحابه من الحياة السياسية على خلفية تلك الضغوط السياسية الداخلية التى أحاطت به. ودخلت إسرائيل بعد ذلك (منتصف ٢٠٠٨) مرحلة انتقالية تنتظر خلالها انتخاب زعيم جديد لحزب كاديما، ليدخل بعد ذلك بدوره فى معركة انتخابية أخرى حول رئاسة الحكومة.

ولبنانيا، كانت الساحة اللبنانية تعانى من أزمات متشابكة ومتتالية منذ ما قبل الحرب الأخيرة، وتأجلت الانفجارات الداخلية إلى ما بعد الحرب. لذا، كان متوقعا تأزم الموقف الداخلى بشدة بعد الحرب، وهو ما حدث بالفعل، حيث خاضت كل القوى اللبنانية حرب تكسير عظام فيما بينها طوال العامين التاليين للحرب مع إسرائيل. ووصل الصراع فى لبنان إلى قمته فى "أزمة مايو" التى نزل فيها حزب الله بقواته إلى الشارع اللبنانى، وأصبحت بيروت كلها تحت سيطرة الحزب.

فى الوقت ذاته، كانت إيران مستمرة فى إحراز ما يمكن اعتباره "تقدما ميدانيا" فى برنامجها النووى الغامض والمثير للجدل، بينما لعبة التفاوض والتصعيد مع الولايات المتحدة وأوروبا تراوح مكانها، مما جعل الصورة فى شأن الملف النووى الإيرانى تتشكل فى النهاية حول معنى واحد واضح، هو صعوبة إجبار طهران سلميا على وقف نشاطاتها النووية، مما يعنى بدوره إما اللجوء إلى الخيار العسكرى، أو فتح آفاق التفاوض معها، بعيدا عن المطلب الأمريكى التقليدى بوقف الإثراء والتخلى عن طموح امتلاك برنامج نووى وطنى مستقل. وفى ظل صعوبة حسم أحد الخيارين طوال الفترة الماضية (حتى أول أكتوبر ٢٠٠٨)، أصبحت هناك ضرورة ملحة وعاجلة لفك أو - على الأقل - تعليق التحالف السورى - الإيرانى، حيث سيكون من المهم تحقيق هذا الهدف إذا تم تبنى خيار الاستمرار فى التفاوض، بينما هو حتمى أو - على الأقل - شديد الأهمية وجوهرى فى حالة اللجوء للخيار العسكرى ضد طهران(٤).

وبالنظر إلى توازى هذه التحولات الإقليمية مع وصول رئيس فرنسى جديد (نيكولا ساركوزى) إلى قصر الإليزيه، حاملا معه تطلعات وطموحات جديدة، يتركز معظمها فى السياسة الخارجية الفرنسية والدور المفترض لفرنسا أن تضطلع به فى المنظومة العالمية، يصبح من المفهوم ما جرى فى الأشهر الماضية من عام ٢٠٠٨ من انفتاح إقليمى (إسرائيلى تحديدا) وعالمى (فرنسى تحديدا) على سوريا، خاصة بعد أن ساهمت دمشق بدور فاعل إيجابى فى التوصل إلى اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، ثم شاركت فى قمة "الاتحاد من أجل المتوسط" فى أول اجتماع رسمى على مستوى القمة، يضم من بين أطرافه سوريا وإسرائيل.

من هنا، بدأت إرهاصات تغيير دفة التعامل مع سوريا، من جانب الأطراف الإقليمية والدولية، بدءا بإسرائيل، الطرف الأول فى العداء لسوريا إقليميا، انتهاء بفرنسا والولايات المتحدة، أكثر القوى الكبرى العالمية رفضا للسياسة السورية.

ولا يمكن فهم الموقف السورى وحساباته، بشأن التفاوض مع إسرائيل، بمعزل عن هذه الصورة العامة لما جرى من تحولات وتطورات بالمنطقة وخارجها، تلك الصورة التى شكلت بيئة التفاوض ووفرت المعطيات الضرورية لتحقق سوريا تقدما ملموسا نحو الخروج من دائرة العزلة الإقليمية والدولية.

إسرائيل مخرج لسوريا :

اعتبر كثير من المراقبين أن المفاوضات غير المباشرة الجارية بين سوريا وإسرائيل بمثابة مفاجأة غير متوقعة، خصوصا فى ظل الضغوطات المتتالية التى تتعرض لها سوريا إقليميا وعالميا. وتنوعت تفسيرات إقدام دمشق وتل أبيب على تلك الخطوة، بدءا من حرص الطرفين فى إحداث تقدم فعلى على مسار التفاوض والاقتراب من عملية تسوية سلمية حقيقية، إلى احتمال أن المفاوضات الجارية ليست سوى تحرك ظاهرى يخفى وراءه اعتقادا فى عدم إمكانية التوصل إلى سلام فى القريب العاجل.

وبين التفسيرين المتناقضين، تتعدد التحليلات والتوقعات لحقيقة وخلفيات موقف كل طرف وأهدافه وراء التحول الذى تشهده الأراضى التركية، متجسدا فى عدة جولات من التفاوض، شملت حتى الآن معظم القضايا الخلافية بين الجانبين.

وأول ما ينبغى ذكره، فى هذا السياق، أن المفاوضات التى وصلت حتى خريف ٢٠٠٨ إلى أربع جولات بين سوريا وإسرائيل، عبر الوسيط التركى(٥)، ليست الأولى من نوعها، فقد سبقتها عدة محاولات للتفاوض، بعضها شمل اتصالات غير مباشرة تم خلالها تبادل المواقف المبدئية بشأن القضايا والموضوعات الرئيسية بينهما. أما سلسلة الجولات الأخيرة، فقد بدأت منذ أكثر من عام، حيث باشر الطرفان اتصالات ومشاورات على خلفية نتائج الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان وما خلفته من أوضاع وحسابات لدى كل من سوريا وإسرائيل ولبنان.

التكتيك السورى:

إزاء البيئة المتحولة المحيطة بالسياسة السورية، كان خيار دمشق عدم التهادن مع تلك البيئة، ورفض تطويع سياساتها ومواقفها بما يتوافق ومطالب الأطراف الأخرى، فاختارت التشبث بما تبقى لديها من أوراق محددة وخيارات محدودة، مع الرهان على عاملى الزمن والوضع القائم فى رفض التغيير المطلوب منها.

ووفق هذا المنطق، تبنت دمشق سياسة النفس الطويل فى التعاطى مع الضغوط المتتالية عليها، سواء فى لبنان أو فى مجمل سياساتها الإقليمية، استنادا إلى أن مرور الوقت يكون دائما فى صالح الطرف الأكثر صبرا ومثابرة، مع العمل فى الوقت ذاته على تعميق الوضع القائم وتثبيته، بحيث تتعرض محاولات تغييره المستمرة لإخفاقات متتالية تدفع الطرف أو الأطراف القائمة بها إلى اليأس والتراجع عنها، وهو ما قد يحدث فى مرحلة ربما عندها تكون تلك المحاولات والضغوط قد نجحت بالفعل -أو كادت- فى دفع دمشق نحو تغيير موقفها. فإذا لم تيأس الأطراف الأخرى واضطرت سوريا إلى تلبية بعض المطلوب منها، فلا يكون ذلك مجانا وإنما بتكلفة عالية قدر المستطاع.

أى أن حسابات دمشق انطلقت من اعتماد مبدأ "الممانعة الرشيدة" مقابل منهج "الانصياع الطوعى" الذى طولبت به، اقتداء بأطراف أخرى بالمنطقة. ووفقا للحسابات السورية، لم تكن دمشق بحاجة إلى التطوع بتقديم تنازلات مبكرة أو مجانية، لا لإسرائيل ولا لغيرها من دول المنطقة، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية. بل إن التشدد فى المواقف والتمسك بالحصول على مقابل لكل مطلب يمثل، فى وجهة النظر السورية، الطريق السليم للحفاظ على الدور والمصلحة السورية فى مواجهة التحديات المحدقة بها، فى حين من شأن التنازل والتجاوب السريع الطوعى أن يفضى فقط إلى مزيد من التنازلات والاستجابات لمطالب لا تنتهى.

وانطلاقا من هذه القناعة، راحت دمشق تبحث فى كيفية انتزاع أكبر قدر من المكاسب، سواء من إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو من فرنسا، وهى الأطراف الأساسية المحركة للضغوط عليها، وهى أيضا التى تملك رفع تلك الضغوط وإبدالها بمكاسب وحوافز.

وفى ضوء الوضع الأمريكى الحالى (عام الانتخابات)، لم يكن من الملائم التفكير فى الاقتراب من الولايات المتحدة أو الاعتماد عليها فى المساعى السورية لمواجهة الضغوط التى تتولاها واشنطن ذاتها، بل إن العمل على جذب واشنطن من موقع المعادى إلى موقع المؤيد، أو حتى المحايد، بالنسبة لسوريا لم يعد من أولويات سوريا، بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية الحالية محاولات سورية سابقة لهذا الغرض، قبل أن تبدأ الحملة الانتخابية وتفقد تلك الإدارة القدرة على الحسم أو اتخاذ مبادرات إيجابية تجاه دمشق، لو أرادت.

كما وجدت دمشق أن الدائرة الإقليمية المحيطة بها شبه مغلقة، باستثناء إيران، الحليف التقليدى لها منذ سنوات طويلة(٦). بينما تمسكت معظم الدول العربية بموقع الرافض لسياسات دمشق، فنبذتها بدلا من العمل على احتوائها أو مساعدتها على الخروج من مأزقها متعددة الأبعاد. وفى الحالات القليلة التى كان بوسع بعض الدول العربية المحورية تبنى موقف إيجابى تجاه دمشق، كانت تشترط تلك الدول على دمشق اتخاذ إجراءات معينة مسبقا قبل أى تجاوب عربى معها. ولما كانت تلك الإجراءات تمس مباشرة الوريقات المتبقية بين أيدى سوريا، مثل الوضع فى لبنان والعلاقة مع حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة، كان من العسير على دمشق تلبية تلك المطالب المحددة دون مقابل محدد أيضا، خاصة مع ما هو معروف من أنها مطالب أمريكية - إسرائيلية أساسا.

ووسط هذا الزخم المناوئ لدمشق، لم يكن التحالف مع إيران كافيا لدعم الموقف السورى، إذ إن إيران منشغلة بدورها فى أزمتها مع الولايات المتحدة، وتمر بمرحلة دقيقة وحرجة فى الملف النووى بعد أن أصبح مفتوحا على كافة الاحتمالات. لذا، لم يكن من دور إيرانى إضافى يمكن لسوريا أن تطلبه من طهران أكثر من مجرد الارتباط الحاصل بالفعل بين سياساتهما وتحركاتهما وارتباطاتهما الإقليمية مع القوى والحركات المعادية للسياسة الأمريكية والإسرائيلية.

الممانعة والاحتواء:

فى ضوء الخلفية السابقة، خلصت حسابات دمشق إلى أن الدائرة العربية مغلقة أمامها، وفتحها مرتبط بالدائرة العالمية، وتلك الأخيرة مؤجلة لحين خروج بوش الابن من البيت الأبيض، فاختارت دمشق الموازاة بين مسارين:

١- التمسك بمبدأ "الممانعة الرشيدة"، فلا تقدم المطلوب منها مجانا، ولا تتصلب فى مواقف قد تضعها فى صراع جديد أو تفجر أزمة خارج حدود قدراتها.

٢- "احتواء الضغوط" عبر مخارج ومنافذ للحركة غير تلك المغلقة أمامها.

على المسار الأول، تماسكت السياسة السورية أمام الضغوط التى مورست عليها، حتى إن القمة العربية بما شهدته وأحاط بها من ملابسات وتحركات، كانت بمثابة محطة فى العلاقات السورية - العربية، حيث وقفت دمشق بعدها بقوة أكبر فى مواجهة الاتهامات العربية بالتحالف مع إيران على حساب المصالح العربية واللبنانية والفلسطينية. ثم جاءت "أزمة مايو" فى لبنان لتؤكد أمرا واقعا، مفاده أن القوى الحليفة لسوريا وإيران فى لبنان لديها على الأرض من القوة ما يكفى لفرض إرادتها، وأن الرقم السورى فى المعادلة اللبنانية لم يفقد مفعوله بالخروج العسكرى. وزاد هذا الوضع ترسخا بل اكتسب تصديقا عربيا باتفاق الدوحة الذى لم يكن ليخرج إلى النور دون موافقة سوريا وقبول إيران. وكان هذا الموقف تجسيدا واضحا وجليا للجمع بين الممانعة والرشادة، فالتشدد فى الحصول على مكاسب محددة لحلفائها فى لبنان لم يخل من عقلانية عكسها قبول التوصل إلى اتفاق بمرونة ومع بعض التنازلات.

وعلى المسار الثانى، وجدت دمشق فرصة ذهبية لكسر الدائرة المغلقة أمامها، وفرتها رغبة تركية حثيثة فى لعب دور فاعل وجديد فى ساحة الشرق الأوسط، لتعوض إخفاقاتها المتكررة فى مساعيها للانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبى، ولتوازن الخسائر الاستراتيجية التى تكبدتها بفعل احتلال العراق وتزايد

قوة أكراد شمال العراق، إضافة إلى الاحتمالات المتزايدة بالاتجاه نحو التقسيم. لذا، كانت تركيا بمثابة طوق النجاة لسوريا من الحصار الإقليمي (العربي تحديدا) والعالمي.

ولاعتبارات خاصة بالداخل الإسرائيلي وبطبيعة علاقات تركيا مع إسرائيل، نجحت أنقرة في تشجيع تل أبيب على اتخاذ إجراءات عملية نحو مزيد من السلام مع سوريا، على الأقل في حدود إجراء مفاوضات تمهيدية. فرغم خشية إيهود أولمرت من ردود الفعل القاسية عليه داخل إسرائيل، إلا أن اعتبارات أخرى حسمت الموقف لصالح قبول الوساطة التركية وخوض غمار التفاوض مع سوريا مجددا. وأهم تلك الاعتبارات هو موقف أولمرت الضعيف سياسيا وقانونيا نتيجة اتهامه بالفساد، وخروجه بصعوبة من أزمة تقرير "فينوجراد"، إثر العار الذي لحق بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية على يدي حكومة أولمرت في الحرب على لبنان، وذلك قبل أن يضطر لاحقا إلى الرضوخ للضغوط والهروب من الملاحقة القانونية بالتخلي عن رئاسة الحزب ثم الحكومة.

إذن، وجدت سوريا ضالتها في ضعف أولمرت، مع تطلع تركي إلى دور إقليمي، بيد أن هذا لم يكن يعني أن السلام مع إسرائيل قد اقترب، وهو ما كانت دمشق واعية له. فهذا الوضع الداخلي الهش، الذي دفع أولمرت إلى قبول تفعيل المسار السوري، هو ذاته الذي يحول دون إقدامه على إبرام اتفاق سلام سيزيد تأليب المتطرفين الإسرائيليين عليه. كما أن الغطاء الأمريكي الضروري - من وجهة نظر سوريا - لأي اتفاق سلام أو تطور مهم في المنطقة ليس متاحا في ظل النمط الاندفاعي و"الغشم" الذي يميز سياسات إدارة بوش الابن، أي لن يكون متاحا قبل يناير ٢٠٠٩، مع تولي الرئيس الأمريكي الجديد(٧).

ومفاد هذا التحليل (في الرؤية السورية) أن التفاوض مع إسرائيل يقدم لدمشق ميزات كبرى، شريطة أن يجري وفق أسس محددة بدقة لا ينبغي تجاوزها، مراعاة للاعتبارات والمحاذير الخاصة بالداخل الإسرائيلي وبالعامل الأمريكي، فضلا عن الداخل السوري ذاته الذي لا يزال غير مهيأ لنقلة مفاجئة في طريقة إدارة الصراع مع إسرائيل.

ولعل هذا العامل الأخير تحديدا (الداخل السوري، خصوصا الرأي العام) كان هو السبب وراء إصرار دمشق على أن تكون المفاوضات غير مباشرة عبر الوسيط التركي، وأن تستمر لفترة دون إعلان، لذا لم يجر الإعلان عنها سوى في مايو ٢٠٠٨، رغم أنها بدأت فعليا قبل ذلك ببضعة أشهر. كذلك، حرص الجانب السوري على تأكيد عدم تطلعه إلى إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل قبل نهاية هذا العام، وهو ما أرجعه الرئيس السوري بشار الأسد بشكل صريح، وأكثر من مرة، إلى غياب المظلة الأمريكية التي اعتبرها غير صالحة لتلك المهمة في عهد جورج بوش الابن.

وبينما تتحرك سوريا بديناميكية ونشاط في اتجاه البحث عن منافذ للحركة وكسر الطوق المعادي لها إقليميا وعالميا، جاء الهجوم الدبلوماسي الفرنسي على المنطقة ليفتح بابا جديدا أمام السياسة السورية للعودة إلى ساحة اللاعبين المعترف بدورهم في المنطقة والمؤثرين في تفاعلاتها وتطوراتها. وكانت فرنسا من أكثر الدول والأطراف إدراكا لأهمية (استعادة سوريا) نتيجة خصوصية العلاقة بين فرنسا ولبنان، ومتابعة باريس الدقيقة للتطورات اللبنانية، والدور السوري المحوري الذي لعبته دمشق في كل الأزمات والانفراجات التي شهدها لبنان على مدى العام الماضي، منذ تولي الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي مقاليد الرئاسة الفرنسية. ولابد من الإشارة هنا إلى التأثير الجوهري لطبيعة شخصية ساركوزي وتطلعاته التي حملها معه إلى قصر الإليزيه، فقد توافق هذا التطور الجديد على الساحة الفرنسية مع ديناميكية براجماتية غلبت على مجمل تحركات السياسة الخارجية السورية، وهو ما جعل التفاعلات السورية الفرنسية مركزة ومكثفة للغاية في مدى زمني قصير، بل ضيق، مقارنة بما تضمنته تلك التفاعلات من مضامين ودلالات في آن معا. ففي ثلاثة أيام فقط (١١-١٣ يوليو ٢٠٠٨)، استقبل الرئيس الفرنسي نظيره السوري في زيارة تاريخية، ثم عقدا قمة رباعية بمشاركة الرئيس اللبناني وأمير قطر، تم خلالها إعلان خطوة تاريخية أيضا هي إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا. وفي اليوم التالي مباشرة، شارك الرئيس السوري في قمة "الاتحاد من أجل المتوسط" التي حضرها أيضا رئيس الوزراء الإسرائيلي، لتخرج باريس من تلك اللقاءات والخطوات التاريخية المتلاحقة وكأنها البوابة الملكية لعودة سوريا إلى المنطقة، وربما إلى العالم.

بل إن الرئيس السوري أعلن أنه طالب نظيره الفرنسي بالدخول على خط السلام السوري مع إسرائيل، وأن تضطلع باريس بمهمة الوسيط في المراحل المستقبلية من التفاوض، جنبا إلى جنب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن جانبه، تجاوب الرئيس الفرنسي مع الدعوة السورية، فجاءت القمة الرباعية التي استضافتها دمشق في ٤ سبتمبر ٢٠٠٨(٨)، تلك القمة التي حضرها قادة سوريا وفرنسا وتركيا وقطر، حيث وضح من خلالها أن السلام السوري - الإسرائيلي هو البند الأول على أجندتها(٩). وبدت القمة الرباعية الثانية كمقابل موضوعي ومعنوي للقمة الرباعية الأولى التي استضافتها باريس، لتتوج الدولتان حصاد التفاعل الإيجابي والإشارات المتبادلة بينهما على مدى أكثر من عام، وليتحول مسار السلام السوري - الإسرائيلي إلى رابط جديد يجمع بين دمشق وباريس، يضاف إلى الملفات السابقة التي أثبت الطرفان فيها جديتهما وإيجابيتهما.

ولم يقف دور مسار السلام السوري - الإسرائيلي في تخفيف الضغوط على سوريا وكسر عزلتها عند البوابة الفرنسية، بل ساهم بشكل غير مباشر -تأثيرا وتأثرا- في الوضع المتوتر الجديد الذي أصبح يميز العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا في ظل الأزمة الجورجية التي نشبت في أغسطس ٢٠٠٨ بين روسيا في جانب، وجورجيا ووراءها الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب المقابل. حيث بادرت دمشق إلى الدعوة لتكثيف التعاون والتنسيق العسكري مع روسيا، واستثمار الخطوات التي كانت قد بدأت بالفعل قبل أزمة جورجيا، وأحدثها رفع مستوى التسليح السوري بأسلحة روسية متقدمة، وهو ما كشف النقاب عنه أثناء زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو قبل نشوب الأزمة الجورجية بأيام.

يمكن القول، إذن، إن سوريا نجحت في الجمع بين خطي التمسك بأوراقها من جانب، ومرونة البحث عن مخارج لمأزقها

الإقليمي من جانب آخر، ووظفت كلا منهما لصالح الآخر ولصالح الدور السوري الذى أصبح قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى موقعه التقليدى فى موازين القوى بالمنطقة.

والواضح أن السياسة السورية لم تستسلم للحذر فى التعامل مع ملف السلام مع إسرائيل، نتيجة الاعتبارات والمحاذير المشار إليها، لكن سعت إلى استغلال هشاشة الوضع الداخلى فى إسرائيل، مع الغياب الأمريكى، والانفراجة اللبنانية التى لعبت دمشق دورا مهما فيها، إضافة إلى تغير شخصية القيادة الفرنسية، وأخيرا الرغبة الروسية فى البحث عن مواطن نفوذ لها ومداخل إضعاف أو، على الأقل، إقلاق لواشنطن.

وبينما حققت المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل عبر الوسيط التركى تقدما، فإن مرحلة التفاوض المباشر، الذى يبشر بإمكانية إبرام اتفاق سلام، لا تزال بعيدة نسبيا، على الأقل بقدر ابتعاد الراعى الأمريكى عن العملية، فضلا عما ستحمله معه التطورات القادمة داخل إسرائيل وفى الملفات الأخرى بالمنطقة من انعكاسات. لذا، ليس من المتوقع أن تشهد المرحلة القادمة عودة الجولان سريعا إلى سوريا، لكنها ستشهد استعادة سوريا قبول دول المنطقة (طوعا أو كرها) بدورها الإقليمى، وتجديد الاعتراف بصعوبة إقصائها عن موقعها كدولة محورية فى المنطقة.

الهوامش :

١- رغم أن سوريا من أكثر الدول العربية اهتماما بمجال الزراعة، خاصة القمح، إلا أن معظم المحاصيل الزراعية السورية عانت بشدة خلال العامين الماضيين، وتدهور إنتاج محصول القمح من ٤,١ مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى مليونى طن فقط عام ٢٠٠٨، انظر: ميدل إيست أون لاين، ١٥ يوليو ٢٠٠٨.

http://www.middle-east-online.com/syria/?id=64449

٢- مأمون كيوان، العقوبات الأمريكية على سوريا .. التكلفة والجدوى، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٢٢ مايو ٢٠٠٨.

http://www.alkhaleej.ae/portal/370983a0-1e73-4bf6-82db-e255bcc0108e.aspx

٣- انظر التفاصيل الخاصة بهذا الجانب من القرار فى: سامح راشد،" يونيفيل- ٢" واحتمالات تجدد الحرب فى لبنان، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٣١ أغسطس ٢٠٠٦.

http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=300867

٤- حول ارتباط الموقف الإسرائيلى من المفاوضات مع دمشق بالعلاقة السورية – الإيرانية، انظر: وديع عواودة، سوريا وإسرائيل تهتمان بالمفاوضات ولا تعولان عليها، الجزيرة نت، ٥ يوليو ٢٠٠٨.

http://www.aljazeera.net/nr/exeres/e101e7fe-a023-44b8-90d5-1fe78c536448.htm

٥- كان مفترضا أن تعقد الجولة الخامسة فى شهر أغسطس ٢٠٠٨، لكن تأجلت لأسباب تتعلق بالوضع القانونى لرئيس الوفد الإسرائيلى، واتفق الطرفان على إجرائها فى ١٨ و١٩ سبتمبر ٢٠٠٨.

٦- د. محمد السيد سعيد، لماذا صمد التحالف السورى – الإيرانى؟ صحيفة "الاتحاد" الإماراتية، ١١ أبريل ٢٠٠٧.

http://pagesperso-orange.fr/sada/alonyWEB2007/lectures/sayed.htm

٧- محمد أبو الفضل، عراقيل امريكية على طريق المفاوضات السورية – الإسرائيلية، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٨ مايو ٢٠٠٨.

http://www.alkhaleej.ae/portal/35803947-4294-4fbc-96f2-19817c4bc8e.2aspx

٨- حول حسابات فرنسا ورؤية ساركوزى لكيفية التعامل مع دمشق، انظر: بشير البكر، ساركوزى فى دمشق .. كسر جدار العزلة، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٤ سبتمبر ٢٠٠٨.

http://www.alkhaleej.ae/portal/db49188f-8768-486e-92f8-9bbfbed9a.147aspx

٩- حول خلفيات تلك القمة ودلالاتها، انظر: د. خليل حسين، ماذا بعد قمة دمشق الرباعية؟، ميدل إيست أون لاين، ٥ سبتمبر ٢٠٠٨.

http://www.meo.tv/?id=66822

جدل إحياء العلاقات السورية - اللبنانية

رابحة سيف الدين علام

كانت القمة الرباعية، التى جمعت الرئيسين السورى واللبنانى برعاية الرئيس الفرنسى وأمير قطر فى باريس فى ١٣ يوليو ٢٠٠٨، بمثابة إعادة افتتاح لخط العلاقات السورية - اللبنانية، برعاية دولية وعربية. فجو التهدئة العام الذى ساد المنطقة، وانسحب بالضرورة على الساحة اللبنانية، مثمرا اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين فى مايو ٢٠٠٨، كان لابد أن يمتد أيضا إلى العلاقات السورية - اللبنانية المعطلة منذ عام ٢٠٠٥. ولذلك، لم يكن مستغربا أن توصف زيارة الرئيس اللبنانى ميشال سليمان إلى دمشق فى ١٣ و١٤ أغسطس ٢٠٠٨ بالزيارة التأسيسية، حيث حمل الرئيس اللبنانى فى جعبته كافة الملفات العالقة بين البلدين. وبدوره، لم يتحفظ الرئيس السورى بشار الأسد على فتح هذه الملفات دفعة واحدة فى سبيل استعادة العلاقات الثنائية لحميميتها.

التطور التاريخى للعلاقات السورية - اللبنانية :

إن التشابك والتداخل بين سياسات البلدين جعل العلاقة بينهما مثارا للجدل المستمر، خاصة أن العلاقات بينهما لا يمكن وصفها بالعلاقات الخارجية الصرفة، بقدر ما هى مجموعة من التوازنات والتشابكات الداخلية. فالنظرة السورية التاريخية للبنان اعتبرته إقليما سليبا لابد من استعادته، ثم جارا يضمر الشر ومصدرا محتملا للخطر على النظام السورى، خاصة أن معارضى النظام السورى كانوا دائمى اللجوء الى بيروت، حيث يباشرون منها معارضتهم لنظام دمشق. أما لبنان، فكثيرا ما نظر إلى سوريا باعتبارها أخا متجبرا غير متفهم يمد نطاق عمل أجهزته الأمنية الى بيروت، حيث تمارس ضغوطا متنوعة على أوضاعه باسم العروبة والقضية الفلسطينية تارة، وباسم المصالح العليا للبلدين تارة أخرى(١)، الأمر الذى جعل لبنان يلجأ إلى تبنى سياسات عربية ودولية، توازن الدور السورى الذى يثقل ساحته. وهكذا، تكون تاريخيا فى لبنان تيار مساند لقضايا العروبة، متعاطف مع دمشق دون أن يكون خاضعا بالضرورة لنظامها، وتيار آخر مقابل، يتبنى مواقف أقرب للغرب ومعاد للعروبة بشكل عام ليضمن للبنان وجوده النهائى كبلد مستقل فى حماية الدول الغربية ذات المصالح فى المنطقة(٢).

وتعد السياسة السورية تجاه لبنان جوهرية فى مجمل السياسة السورية الإقليمية، خاصة منذ تولى حافظ الأسد للسلطة فى سوريا، حيث اعتبر لبنان بمثابة خط الدفاع الأخير الذى تستطيع سوريا بواسطته أن تدافع عن نفسها فى مواجهة إسرائيل. فقد اتجهت السياسة السورية، منذ خروج مصر من الصف العربى بعد اتفاقية كامب دافيد، إلى تكوين جبهة عربية ممانعة تتولى هى قيادتها الاستراتيجية والعسكرية، وتتولى دول الخليج، خاصة الحليف السعودى، تمويل مقرراتها. وهكذا، عمدت سوريا الى قيادة هذه الجبهة وإملاء أولوياتها، وفقا

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

المصالح السورية العليا، التى تعتبرها مصالح عربية عليا ايضا بالضرورة. واتساقا مع عوامل الجغرافيا السياسية والتاريخية لمنطقة بلاد الشام، اعتبرت سوريا أن أضلاع هذه الجبهة تقوم على لبنان والأردن وفلسطين، وهى دول المواجهة الباقية، حيث حاولت سوريا أن تفرض رؤيتها الخاصة للصراع العربى - الإسرائيلى على هذه البلدان، فضلا عن رؤيتها للتسوية السلمية. ذلك أن موقف سوريا فى أى تسوية محتملة سيكون ضعيفا إذا ما تم فصل مسارات التفاوض، ومن هنا لم تأل سوريا جهدا فى سبيل ربط سياستها الخارجية بسياسة كل من لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن أسبابا شتى أدت الى انفلات المسارين الأردنى والفلسطينى نحو التسوية المنفردة، فيما بقيت قبضتها محكمة على لبنان.

ورغم تعقد وتشابك الحرب الأهلية اللبنانية، استطاعت سوريا أن تجد لنفسها موطئ قدم تباشر من خلاله تنفيذ مصالحها الاستراتيجية، حيث استنفدت كل الوسائل المتاحة خلال هذه الحرب لتبقى على نفوذها فى لبنان فى مواجهة النفوذ الإسرائيلى المتنامى آنذاك. وقد خبرت السياسة السورية فى هذا الصدد العديد من تجارب الفشل والنجاح على حد سواء، حتى استطاعت أخيرا أن تفرض نفوذها وتقننه من خلال اتفاق المصالحة اللبنانية (اتفاق الطائف) عام ١٩٨٩، الذى حظى بدعم عربى ودولى واسع أجمع على إنهاء الحرب فى لبنان. كما عمدت السياسة السورية طوال فترة التسعينيات، بواسطة حلفائها فى لبنان، إلى إسقاط كافة المهل الملزمة التى حددها اتفاق الطائف لإعادة انتشار ثم سحب القوات السورية من الاراضى اللبنانية، وهى القوات التى وفرت الغطاء العسكرى والاستخباراتى للنفوذ السياسى السورى فى لبنان فى تلك الفترة.

المستجدات فى العلاقة بين البلدين :

لقد حرصت سوريا باستمرار على توفير الغطاء الدولى والإقليمى لوجودها العسكرى وسيطرتها السياسية على لبنان، وذلك فى معادلة دقيقة جمعت بها بين الرضا السعودى والمصرى والأمريكى، فيما بقى الرضا الفرنسى محل شد وجذب. ولكن هذه المعادلة الدقيقة ارتبطت بشكل وثيق بدور حافظ الأسد فى إدارة السياسة السورية، الأمر الذى أثار العديد من التساؤلات حول قدرة خلفه، بشار الأسد، على إدارة الملف اللبنانى بنفس الحنكة السياسية. بيد أن التغير فى السياسة السورية تجاه لبنان لم يكن محكوما فقط باختفاء الأسد الأب وتصاعد التكهنات حول عدم خبرة الأسد الابن، بل صاحب ذلك أيضا عدد كبير من التغيرات الدولية والإقليمية التى فرضت اتجاها جديدا لمسار العلاقات السورية - اللبنانية. ففى يناير ٢٠٠١، تسلم جورج بوش الابن الحكم فى الولايات المتحدة، ولم يلبث طويلا كى يبدد تفاؤل من اعتبره امتدادا لسياسات والده، فبادر بإعلان استراتيجية مختلفة تماما. وتأكد ذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر واعلان الحرب على الارهاب فى افغانستان، ثم فى العراق بخلع نظام صدام حسين البعثى، الأمر الذى شكل تهديدا غير مسبوق لموقع سوريا الإقليمى بل ولبقاء نظام دمشق نفسه(٣). فالسياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة لم تكن لتقبل بنفوذ دمشق الإقليمى، فضلا عن علاقاتها الوثيقة بايران. فاحتلال العراق من جانب الولايات المتحدة جعل هذه الاخيرة جارا لدمشق، بعد أن كانت دولة عظمى تبعد آلاف الأميال يسهل مراوغتها. وهكذا، طالبت الولايات المتحدة سوريا بكل صراحة -خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكى آنذاك كولن باول الى دمشق فى مايو ٢٠٠٣- بإلغاء دورها الإقليمى فى كل من لبنان والعراق وفلسطين، فضلا عن دورها تجاه ايران ودعمهما المشترك لحزب الله(٤). وسريعا، أصبح لبنان فى بؤرة الاهتمام الدولى، وتعزز ذلك من خلال تقارب فرنسى - أمريكى حول سيادة واستقلال لبنان بعد نحو عامين من توتر العلاقات الفرنسية - الأمريكية بسبب غزو العراق.

ومن جهة أخرى، كان قد تم الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى المحتل فى مايو عام ٢٠٠٠، أى قبل وفاة حافظ الأسد بشهر واحد، الأمر الذى أدى إلى تصاعد المطالب اللبنانية بسحب القوات السورية العاملة فى لبنان. وفى سبتمبر ٢٠٠٠، أصدر مجلس المطارنة الموارنة اللبنانيين بيانا طالب فيه بإعادة انتشار القوات السورية العاملة فى لبنان من أجل انسحابها نهائيا. وخلال أقل من شهرين، جدد النائب وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمى الاشتراكى، الدعوة الى انسحاب القوات السورية من لبنان، طبقا لمقررات اتفاق الطائف منتقدا التدخل الأمنى السورى المتنامى فى الحياة السياسية اللبنانية. وقد مثل ذلك نواة للتقارب بين السياسيين المسلمين والمسيحيين فى لبنان، بعد أن كان مطلب الانسحاب السورى مطلبا مسيحيا فقط. ومنذ أكتوبر ٢٠٠٠، عاد رفيق الحريرى رئيسا لوزراء لبنان مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم استقالته فى بداية عهد الرئيس إميل لحود عام ١٩٩٨. ولم يكن خافيا على أحد أن الحريرى سياسى بارع يحاول باستمرار ان يطور لنفسه قنوات خاصة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، خاصة فرنسا، مما شكل تحديا لهيمنة سوريا على السياسة الداخلية والخارجية للبنان على حد سواء. وهكذا، تشكل على الساحة السياسية اللبنانية نواة للتقارب بين تيارى رفيق الحريرى ووليد جنبلاط من جهة، وبين البطريرك المارونى نصرالله صفير ومجموعة قرنة شهوان من جهة أخرى. وهو التقارب الذى مهد فيما بعد لقيام تحالف من أجل تحرير الحياة السياسية من قيود الدولة البوليسية فى لبنان(٥).

ورغم أن بشار الأسد لم يكن فى نفس حنكة والده، إلا أنه لم يعدم السبل لامتصاص القلق اللبنانى من بقاء القوات السورية فى لبنان، حيث أجرى نحو ستة انسحابات منفصلة للقوات السورية منذ أصبح رئيسا، كما سعى لاسترضاء عدد من السياسيين اللبنانيين المسيحيين الناقمين على الوجود السورى. ومن ذلك، مثلا، السماح لأمين الجميل، الرئيس الأعلى لحزب

الكتائب اللبنانية، بالعودة الى لبنان عام ٢٠٠١، بعد سنوات من المنفى فى فرنسا. غير أن بشار، الذى حاول أن يبدو بمظهر الرئيس المتفتح الذى يدعو اللبنانيين الى إدارة شئونهم بأنفسهم، قد وازن هذه السياسة بإجراءات أقل علنية، حيث استبدل النقص فى عدد الجنود بمضاعفة عناصر الاستخبارات السورية السرية فى لبنان، الأمر الذى زاد من وطأة الوجود الأمنى السورى، وأدى إلى تصاعد المعارضة اللبنانية الناقمة على سوريا. وهكذا، استبدل بشار الأسد الهيمنة السياسية السورية على تفاعلات الحياة اللبنانية بأخرى أمنية قامت على تحالف أمنى بين أجهزة المخابرات السورية واللبنانية، وارتبطت بشكل وثيق بالرئيس اللبنانى آنذاك إميل لحود.

وقد كانت هذه الاستراتيجية السورية الجديدة بمثابة السبب الرئيسى الذى جعل سوريا تصر على التمديد للحود بعد انتهاء ولايته الدستورية، وتدفع باتجاه تبنى البرلمان اللبنانى لتعديل دستورى يسمح ببقاء لحود فى منصبه لمدة ثلاث سنوات أخرى. فسياسة حافظ الأسد تجاه لبنان كانت تقوم على عقد تحالفات وثيقة مع جهات وشخصيات سياسية لبنانية تملك قواعد شعبية، وتتمتع بصفة تمثيلية فى البرلمان. غير أن الاعتماد الكامل على العناصر الأمنية فى إدارة الحياة السياسية اللبنانية من جانب دمشق قد أسخط الساسة اللبنانيين، ودفع نحو تحول عدد من حلفاء دمشق التقليديين إلى تزعم معارضة وجودها فى لبنان، وهو ما ينطبق على رئيس الوزراء رفيق الحريرى الذى استقال صبيحة إقرار البرلمان للتمديد للحود، وينطبق أيضا على مروان حمادة، أحد الزعماء البارزين للحزب التقدمى الاشتراكى، والذى تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة فى نوفمبر ٢٠٠٤(٦).

فى هذه الأثناء، أثمر التقارب الأمريكى - الفرنسى عن تبنى مجلس الأمن للقرار رقم ١٥٥٩ الداعى الى انتخابات رئاسية لبنانية نزيهة دون تدخل خارجى، بالإضافة الى خروج القوات الأجنبية من لبنان، ويقصد بها ضمنا القوات السورية. كما دعا القرار إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فى إشارة إلى حزب الله وسلاح الفلسطينيين فى لبنان. ورغم أن هذا القرار لم يثن سوريا عن الضغط على الساسة اللبنانيين لإقرار التمديد للرئيس لحود، إلا أنه كان بمثابة المظلة التى تجمعت تحتها القوى اللبنانية المعارضة لسوريا، والتى انضم إليها حديثا رئيس الوزراء المستقيل رفيق الحريرى(٧). وجاء الانفجار الكبير الذى اغتال رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥، ليؤجج المشاعر ضد سوريا، ويحشد الشارع اللبنانى خلف مطالب المعارضة للمطالبة بالتحقيق الدولى فى اغتيال الحريرى، والمطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان.

وفى ٨ مارس ٢٠٠٥، نظم حزب الله والأحزاب القومية اللبنانية تظاهرة حاشدة فى بيروت تحت شعار "الوفاء لسوريا" ولدورها فى لبنان، خاصة فى دعم المقاومة، الأمر الذى دفع فريق المعارضة إلى تنظيم تظاهرة حاشدة أخرى فى ١٤ مارس ٢٠٠٥، تنادى بخروج السوريين من لبنان وتطبيق القرار ١٥٥٩، ومباشرة التحقيق الدولى فى جريمة اغتيال الحريرى. وهكذا، أعيد تشكل الساحة السياسية اللبنانية وفق منطق "مع" أو "ضد" سوريا. غير أن فريق "ضد" كان الأكثر ضغطا، مما اضطر سوريا إلى إتمام سحب جنودها من لبنان فى ٢٧ ابريل ٢٠٠٥. وقد أجريت الانتخابات التشريعية اللبنانية فى موعدها وفى جو من الشحن العاطفى والطائفى، جعلها أقرب إلى استفتاء على المطالبة بالعدالة فى مقتل الحريرى منها إلى انتخابات تشريعية. وقد استمر التحالف التقليدى بين حزب الله وحركة أمل من جهة، وبين تيار المستقبل (الحريرى) والحزب الاشتراكى من جهة أخرى، على الرغم من كون الفريق الأول يشكل دعامة ٨ آذار والفريق الثانى يقود قوى ١٤ آذار. وفى مقابل هذا التحالف الإسلامى الرباعى، حدث التفاف مسيحى واضح حول العماد ميشال عون العائد من منفاه فى فرنسا(٨). وهكذا، تشكلت الحكومة الأولى بعد خروج السوريين من لبنان من ممثلين عن التحالف الرباعى ومسيحيى قرنة شهوان، بينما استبعد العماد عون من الحكومة. فقد كان عون مثيرا للريبة بالنسبة للفريقين. ففريق ٨ آذار يتوجس منه، نظرا لأنه كان أول من نادى بخروج سوريا من لبنان، ومن بين المحرضين على القانون الأمريكى باستقلال لبنان ومحاسبة سوريا، بينما توجس منه فريق ١٤ آذار، لأنه لم يكن على وفاق تام مع الأمريكيين والفرنسيين آنذاك.

وفى حين اعتبر وزراء فريق ٨ آذار إميل لحود رئيسا شرعيا، اعتبره وزراء فريق ١٤ آذار رئيسا غير شرعى، وسعوا إلى تهميش دوره، وعمدوا إلى عدم الرجوع إليه فى مختلف القرارات التى كانت تستدعى توقيعه، بحجة أنه من بقايا النظام السورى فى لبنان(٩). وقد تبنى فريق ١٤ آذار خلال هذه الفترة خطابا تعبويا تحريضيا ضد سوريا، حيث درج قادته على سب "حاكم دمشق" على المنابر فى كل تجمع جماهيرى أو عقب كل تفجير أو اغتيال يحدث فى لبنان. وقد عكس ذلك ضغطا دوليا كبيرا على سوريا، حيث تعرضت لعزلة دولية وعربية شبه كاملة، بالإضافة إلى صدور القرارات الدولية رقم ١٦٣٦ و١٦٨٠(١٠)، وتقارير لجنة التحقيق الدولية التى حملت اتهامات صريحة لشخصيات سورية بتدبير الاغتيال، فضلا عن اتهامها بعدم التعاون مع لجنة التحقيق.

ومن جهتها، لم تكن سوريا ماهرة فى إدارة هذه الأزمة، فقد اتسمت سياستها بالتذبذب والتردد والعشوائية. ففى البداية، أنكرت وجود أزمة من الأساس، ثم سعت لامتصاص الضغوط الدولية فيما بعد، فأعلنت عن تعاونها مع لجنة التحقيق، وهو تعاون لم يخل من المماطلة والمراوغة. كما تعاملت مع الازمة بنظرة قاصرة وجزئية تسعى لكسب الوقت وكسب جولات صغيرة. فعمدت حينا إلى غلق حدودها المشتركة مع لبنان، بغية الضغط الاقتصادى، مما تسبب فى تكدس الشاحنات اللبنانية

وكساد بضائعها على الحدود(١١). ثم تعقبت الشهود السوريين الذين اعتمدت عليهم التقارير الدولية، وكشفت كذب ادعائهم، الوحد تلو الآخر، بهدف هدم مصداقية لجنة التحقيق الدولية. ورغم أن هذه الاخيرة لم تكن على قدر كبير من الحرفية المهنية، وعمدت إلى اتهام سوريا دون تتبع متهمين محتملين آخرين، إلا أن تخبط السياسة السورية وارتجاليتها أسهما فى إذكاء الأزمة وتعقدها، وجعلا ملف العلاقات السورية - اللبنانية مرهونا بنتائج التحقيقات الدولية. كما أن الرئيس السورى عمد إلى تشديد موقفه على نحو غير مبرر، وعقد العلاقات الثنائية على نحو غير مسبوق، عندما اعتبر أن لبنان أصبح ممرا ومصنعا وممولا لكل مؤامرة على سوريا، وأن رئيس وزرائه عبد مأمور لعبد مأمور(١٢).

تعقد الوضع اللبنانى وتراجع دور سوريا لمصلحة حلفائها :

ولما كانت السياسة السورية إزاء الأزمة اللبنانية سياسة ردود أفعال لا مبادرات، فإن تراجع الضغوط الدولية على سوريا جعل هذه الأخيرة تتراجع بدورها عن الساحة اللبنانية، وبدا وكأنها قد أوكلت حلفاءها اللبنانيين لتولى زمام المبادرة. وبدا أن ملف العلاقات السورية - اللبنانية أصبح ملفا مؤجلا فى أجندة أولويات السياسة اللبنانية، حيث غرق اللبنانيون فى سلسلة من الأزمات الحكومية بسبب الاختلاف بين عناصر الائتلاف الحاكم حول طريقة إقرار معاهدة المحاكمة الدولية. وفى الوقت الذى امتنع فيه وزراء حزب الله وحركة أمل عن حضور جلسات مجلس الوزراء، حدث تقارب بين حزب الله والتيار الوطنى الحر، انتهى بتوقيع تحالف بينهما سمى بوثيقة "التفاهم" وحمل توافقا حول اقامة علاقات سوية مع سوريا، الأمر الذى منح القوى الشيعية المناصرة لسوريا حليفا مارونيا ذا شعبية واسعة. ورغم أن عون لم يصرح يوما بأن تحالفه مع حزب الله هو تحالف مع سوريا، إلا أن مجرد اعترافه بأهمية إقامة علاقات متوازنة مع سوريا يقوى من موقف هذه الاخيرة فى مواجهة قوى ١٤ آذار.

وعندما استقر الساسة اللبنانيون على التباحث حول الأمور الخلافية من خلال الحوار الوطنى، اندلعت حرب شاملة بين لبنان وإسرائيل، عقب أسر جنديين إسرائيليين من جانب عناصر من حزب الله. وخلال الحرب التى استمرت ٣٣ يوما، بدا التماسك الوطنى اللبنانى هشا للغاية(١٣)، وخرج لبنان من الحرب منقسما على نفسه، حيث انسحب حزب الله وحركة أمل من الحكومة واعتبروها غير شرعية، نظرا لانسحاب جميع الوزراء الشيعة منها. وتم تشكيل تحالف واسع من المعارضة اللبنانية(١٤)، طالب طوال عام ونصف عام بتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء حوار وطنى. غير أن الفريق الحاكم (١٤ آذار) تجاهل كل الإضرابات والاعتصامات التى غمرت العاصمة بيروت، وتمسك بشرعية حكومته، بدعوى أن رئيس الوزراء لم يقبل استقالة الوزراء الشيعة. وإزاء تعقد الأزمة اللبنانية واقتراب موعد الاستحقاق الرئاسى دون وجود مرشح توافقى يخلف الرئيس لحود، توالت المبادرات والوساطات الهادفة للحل، سواء من جانب جامعة الدول العربية أو فرنسا. وما إن حدث توافق على ترشيح قائد الجيش العماد ميشال سليمان، حتى حدث انقسام حول كيفية انتخابه، مما أدى إلى تأجيل حل الأزمة عدة شهور أخرى. وهكذا، فإن العلاقة مع سوريا كانت حاضرة ضمنا فى خضم الجدل السياسى بين فريقى ٨ آذار و١٤ آذار، فهذا الأخير يتهم الأول صراحة بالعمل لصالح سوريا وإيران، بينما يرد الأول باتهام ١٤ آذار بالعمل وفق الأجندة الأمريكية فى المنطقة.

وجاء قرار الحكومة اللبنانية باعتبار شبكة اتصالات حزب الله غير شرعية واعتداء على السيادة اللبنانية ليزيد الموقف تعقيدا، حيث رفض حزب الله الامتثال لهذا القرار، وطالب الحكومة بالتراجع عنه، فماطلت حتى اندلعت اشتباكات عنيفة بين أنصار حزب الله وحركة أمل والحزب السورى القومى الاجتماعى من جهة، وبين أنصار تيار المستقبل والحزب الاشتراكى التقدمى من جهة أخرى. وخلال يوم وليلة تقريبا، استطاع أنصار المعارضة اللبنانية أن يسيطروا على معظم المعاقل العسكرية لفريق الأكثرية ويسلموها للجيش اللبنانى. ورغم أن هذه الاحداث اعتبرت حربا أهلية مصغرة تحمل كلا الفريقين مسئولية اندلاعها، إلا أن فريق الأكثرية أصر على انه تعرض لاعتداء مسلح من جانب واحد، بينما اعتبر حزب الله وحلفاؤه ان هذه الاحداث منعت إحداث فتنة بين المقاومة والجيش، وسيطرت على الانفلات الأمنى، وطوقت العناصر الخارجة على القانون التى كانت تغذى الفتنة. ولم تكن أحداث ٧ مايو ٢٠٠٨ إلا نتيجة طبيعية لحجم الجمود السياسى اللبنانى خلال السنوات الأربع الأخيرة، الأمر الذى استدعى استنفارا عربيا ودوليا لتطويق الأزمة. وترافق ذلك مع جو عام للتهدئة فى المنطقة، حيث كانت سوريا قد دخلت فى مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل عبر الوسيط التركى. ومن جهة أخرى، بدا أن الادارة الأمريكية غير مستعدة لإجراء أى تصعيد فى المنطقة لصالح حلفائها اللبنانيين قبل انتهاء ولاية جورج بوش، فيما ركزت كل اهتمامها فى هذه الفترة على تهدئة الساحة العراقية.

وهنا، تدخلت قطر بتفويض من جامعة الدول العربية لدعوة الفرقاء اللبنانيين إلى الدوحة للتباحث من اجل حل الازمة اللبنانية. وانتهى المؤتمر الذى عقد بين ١٦ و٢١ مايو ٢٠٠٨ الى الاتفاق على: أولا: الانتخاب الفورى للمرشح التوافقى ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، وثانيا: تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيرا توزع على أساس ١٦ وزيرا للأغلبية و١١ للمعارضة و٣ وزراء لرئيس الجمهورية، وثالثا: اعتماد القضاء كدائرة انتخابية طبقا لقانون عام ١٩٦٠، فضلا عن تعهد الاطراف اللبنانية بعدم العودة الى استخدام السلاح فى الساحة الداخلية وعدم اتباع لغة التخوين والتحريض ضد بعضهم بعضا(١٥).

القمة الرئاسية الأخيرة ومستقبل العلاقات الثنائية:

لم يكن تنفيذ مقررات اتفاق الدوحة بالأمر الهين، إلا أن انتخاب الرئيس ميشال سليمان كان مصدرا للاطمئنان ودعامة لاستقرار حذر فى الوضع اللبنانى. فالاشتباكات المسلحة تجددت على نطاق محدود فى الجبل ثم فى طرابلس فى الشمال، غير أنها جوبهت بحزم شديد من جانب الجيش وباستنكار واسع من جانب الطبقة السياسية. فوجود رئيس للجمهورية يتوافق عليه الجميع أصبح بمثابة كلمة السر للحل التدريجى لكافة المشكلات العالقة. ورغم أن مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية قد استغرقت قرابة الشهرين، فالوضع اللبنانى بعد اتفاق الدوحة بدا أميل للاستقرار وأكثر تقبلا للمساومات والحلول الوسطية(١٦).

من جهة أخرى، استمرت الولايات المتحدة فى انسحابها التدريجى من الساحة اللبنانية بعد ٤ سنوات من الحضور شبه اليومى عبر سفيرها فى بيروت. بينما انتهزت فرنسا الفرصة ودلفت لتملأ الفراغ وتلعب دورا وسيطا يتواصل مع كافة الاطراف اللبنانية، وينفتح على سوريا بشكل تدريجى وحذر. فقد رهنت فرنسا كافة خطوات فك العزلة الدولية عن سوريا، بما تحدثه هذه الأخيرة من تقدم فى علاقتها مع لبنان، وهو ما بدا واضحا خلال القمة الرباعية خلال مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط فى باريس، ثم من خلال القمة الرباعية الاخيرة فى دمشق بين زعماء كل من فرنسا وسوريا وتركيا وقطر.

أما عن القمة الثنائية بين الرئيسين السورى واللبنانى فى دمشق فى ١٣ و١٤ أغسطس ٢٠٠٨، فقد تميزت بكثير من الخصائص التى تجعل منها قمة تأسيسية لنمط جديد من العلاقات بين البلدين. فسوريا استبقت هذه القمة بزيارة لوزير خارجيتها، وليد المعلم، إلى بيروت فى ٢١ يوليو ٢٠٠٨، فى إشارة إلى أن ملف العلاقة مع لبنان أصبح فى عهدة وزارة الخارجية وليس الأجهزة الأمنية السورية. كما حرصت على أن تستوفى زيارة سليمان لدمشق كافة اجراءات الضيافة البروتوكولية لاستقبال رؤساء الدول، وما يحمله ذلك من دلالة اعتراف سورى بالسيادة التامة للبنان. وإذ تنطلق سوريا من حرصها على عدم تفويت الفرصة التى أتاحتها لها فرنسا بإعادة الاندماج فى المجتمع الدولى من خلال بوابة العلاقات الطيبة مع لبنان، فإنها تبدو اكثر استعدادا لتقديم تنازلات عن ذى قبل. ومن المؤكد أن دمشق لن تنصاع بشكل فورى لكافة المطالب اللبنانية دفعة واحدة، خاصة أنها لاتزال تملك الكثير من أوراق القوة فى مواجهة لبنان. ومن ذلك، مثلا، حصول حلفائها فى الحكومة الجديدة على الثلث المعطل، وهو ما يسمح لها بأن تحكم معهم نصف لبنان. فضلا عن أن شرعية سلاح حزب الله لم تمس خلال البيان الوزارى ولا اتفاق الدوحة، ولن تمس - على ما يبدو- فى الحوار الوطنى المرتقب، الأمر الذى يطمئن سوريا الى استمرار الوضع السياسى والعسكرى القائم فى لبنان. كما أن قوى ١٤ آذار لم تعد القوة الحاكمة القادرة على الاستنجاد بأى ضغط خارجى لزعزعة الاستقرار السياسى فى سوريا والتشهير بنظامها(١٧). ومن جهة أخرى، لم تعد سيادة لبنان تشكل عقدة تاريخية للنظام السورى، بل أصبح يسعى الى الاعتراف بالمصالح السورية فى لبنان، مثله فى ذلك مثل كافة الدول المعنية بلبنان، دون أن يتطلب ذلك تدخلا مباشرا فى لبنان.

وهنا تحديدا، تبدأ نقاط القوة اللبنانية فى مواجهة سوريا، فالتبادل الدبلوماسى من شأنه أن يكون أحد المكاسب السهلة التى ستحققها هذه القمة، فضلا عن إصرار الرئيس اللبنانى على تأجيل زيارته الى دمشق لما بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وحصولها على الثقة ليحاور نظيره السورى من منطلق تمثيله التام والحصرى للشعب اللبنانى. ومثل انقسام اللبنانيين حول حدود العلاقة المطلوبة مع سوريا نقطة قوة جديدة، جعلت من الرئيس اللبنانى المقرر اللبنانى الأول لهذه العلاقة والدافع الرئيسى لها. وإذ يحمل الرئيس سليمان هذا العبء على كاهله، فإنه لا يبدأ علاقته بالرئيس الأسد من الصفر، وإنما يعتمد على علاقته الشخصية الجيدة بالرئيس السورى(١٨) منذ أن كان سليمان قائدا للجيش(١٩). أضف إلى ذلك أن الرئيس اللبنانى يملك قرار بلاده بعد انسحاب الجيش السورى من لبنان، دون أن يتحمل عبء أو ذنب العلاقات السيئة التى سادت خلال السنوات الماضية. وتتمثل أهم الملفات العالقة بين البلدين فيما يلى:

١- التمثيل الدبلوماسى :

يقابل دخول الملف الدبلوماسى، كمتغير جديد فى العلاقات الثنائية، خروج الملف العسكرى الذى تحقق بانسحاب الجيش السورى. ورغم إعلان البيان الختامى للقمة عن إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين، طبقا لقواعد القانون الدولى، فإن فريق ١٤ آذار لا يزال يشكك فى النوايا السورية ويعتبرها محاولة للمراوغة أو مجرد وعد لن يتحقق، وإن تحقق فإن السفير السورى سيكون بمثابة مندوب سام سورى دائم فى لبنان(٢٠). كما يعتبر قسم كبير من المراقبين أن إقامة السفارات، وإن كانت خطوة مهمة فى رمزيتها، فإنها ليست كفيلة بأن تضمن عدم تدخل سوريا فى الشئون اللبنانية، فكم من سفراء أجانب يتدخلون فى الشأن السياسى اليومى للبنان. فى حين يعتبر قسم آخر من المراقبين أن كيفية اختيار السفير السورى فى لبنان ستكون حاسمة فى إثبات المصداقية السورية من عدمها. فإن كان السفير المرتقب عسكريا، فإن ذلك سيدل على استمرار الوضع السابق. أما إذا كان دبلوماسيا، أو على الاقل مدنيا، فإنه سيحمل دلالة قوية بتغيير نمط العلاقات.

٢- ترسيم الحدود وضبطها ضد التهريب :

دعا البيان الختامى للقمة الثنائية الى استئناف أعمال اللجنة المشتركة لتحديد الحدود اللبنانية - السورية وترسيمها. غير أن البيان لم يتطرق الى المسألة الخلافية فى هذا الأمر، وهى ترسيم

الحدود السورية - اللبنانية فى مزارع شبعا تحديدا. ويلاحظ أن هذا الأمر يتفق والإرادة السورية التى ترى عدم امكانية ترسيم المزارع فى ظل الاحتلال، بينما يرى فريق ١٤ آذار أن ترسيم مزارع شبعا والاعتراف السورى بلبنانيتها من شأنه أن يسمح للبنان بمطالبة الامم المتحدة باسترداد المزارع طبقا للقرار ٤٢٥، حيث إن إسرائيل التى اعتبرت انها استوفت مقررات القرار ٤٢٥، عندما انسحبت عام ٢٠٠٠ من الجنوب اللبنانى، تدفع بأن مزارع شبعا سورية وليست لبنانية. غير أن امكانية استرداد المزارع سلميا قد تضعف من موقف المقاومة التى تصر على الإبقاء على سلاحها فى سبيل تحرير المزارع المحتلة. وهنا، يدفع وليد جنبلاط، الذى أصبح أكثر مرونة تجاه سوريا بعد أن كان أشد المهاجمين لها، بحل وسط كان قد تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر الحوار اللبنانى (مارس - يوليو ٢٠٠٦) يقضى بتحديد الحدود على الخرائط، بدلا من ترسيمها على الأرض(٢١). ومن هنا، فإن البيان الختامى جاء فى مسألة ترسيم الحدود بأقل مما اتفق عليه بين اللبنانيين انفسهم، وأعلى من شأن الإرادة السورية.

أما من حيث ضبط الحدود، فقد دعا البيان الختامى الى العمل المشترك من أجل ضبط الحدود ومكافحة التهريب وكل الأعمال المخالفة للقانون، وذلك بتنسيق الإجراءات بين البلدين. غير أن هذا النص لا يضمن توقف تدفق السلاح من سوريا الى حزب الله فى لبنان، كون هذا التدفق سريا لا يمكن ضبطه بسهولة، كما يمكن الدفع لاحقا بأنه ليس مخالفا للقانون، خاصة بعد الاعتراف بشرعية المقاومة فى البيان الوزارى للحكومة الجديدة. كما أن هذا الأمر يعد جوهريا فى توجه الرئيس ميشال سليمان الذى دعا فى خطاب القسم الى التنسيق بين الجيش والمقاومة. ولكن سابقة مصادرة شاحنات أسلحة تابعة لحزب الله من قبل الجيش لاتزال ماثلة فى ذهن قادة المقاومة، مما يرجح ان يتم الاستمرار فى التهريب السرى للسلاح، ويحمل خرقا سوريا ضمنيا لهذا النص.

٣- ملف المفقودين بين البلدين :

يعود ملف المفقودين اللبنانيين إلى الحرب الاهلية اللبنانية والإخفاء القسرى الذى مارسه النظام السورى بحق اللبنانيين المعارضين للوجود السورى فى لبنان. وقد أعادت صفقة تبادل الأسرى الاخيرة بين حزب الله وإسرائيل فتح هذا الملف من منطلق استكمال اطلاق سراح كل الاسرى اللبنانيين من كل السجون، خاصة المعتقلات السورية. بل وأخذ على سوريا حينها أن الاسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية، ورغم صعوبة ظروف اعتقالهم، كانوا يتمتعون ببعض الحقوق، ومنها حقوق الدفاع فى إسرائيل، الأمر الذى لا يتحقق على الاطلاق مع المعتقلين فى السجون السورية، حيث تنكر دمشق وجودهم، وقد لا يعلم ذووهم ما إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. ومن جهته، لم ينكر وزير الخارجية السورى الأمر عندما اعترض موكبه مجموعة من ذوى المفقودين خلال زيارته لبيروت، بل وعد بالبحث فيه بالتزامن مع البحث فى ملف المفقودين السوريين فى لبنان(٢٢). وإذ يطرح هذا الأمر لأول مرة، فقد يكون ورقة جديدة تسعى سوريا للدفع بها للمماطلة فى الكشف عن مصير المفقودين اللبنانيين، خاصة أن دمشق قد شهدت اعتصاما مماثلا لأهالى المفقودين السوريين فى لبنان تزامنا مع زيارة سليمان. وقدرت الجمعية الأهلية السورية التى تبحث فى الأمر عددهم بنحو ٧٥٠ مفقودا(٢٣). على الجانب الآخر، دعت جمعية "دعم المعتقلين والمنفيين فى السجون السورية" (سوليد) إلى إخراج هذا الملف الانسانى من أى مساومات سياسية، وعبرت عن خيبة املها من سلوك سوريا التى "أعادت الكرة الى الملعب اللبنانى وخرجت هى الضحية وليس اللبنانيون الذين اعتقلتهم فى لبنان ثم نقلتهم الى سجونها"(٢٤). وقد صرح وزير الخارجية السورى بأن سوريا لا تتحمل وحدها مسئولية هؤلاء المفقودين، بل يتحملها كل الفرقاء المتورطين فى الحرب الأهلية، وأن حل الأمر قد يتطلب نبش المقابر الجماعية فى لبنان، مما يعنى أن سوريا لم تغير شيئا فى سياستها فى هذا الصدد وأنها تسعى للهروب الى الامام، خاصة أن مقررات البيان الختامى قد أحالت الملف الى لجان ثنائية. وقد سارعت اللجنة السورية بتسليم نظيرتها اللبنانية قائمة بأسماء المحكومين اللبنانيين الذين يقضون عقوبتهم فى السجون السورية، ولم تذكر شيئا عن المعتقلين الذين لم يحاكموا(٢٥). ويلاحظ ان هذا الملف يعد شائكا للغاية، ومن غير المتوقع ان يتغير السلوك السورى إزاءه فى المدى المنظور، لأنه يرتبط بملف الاعتقال السورى. بشكل عام، فإن كشفت سوريا عن المعتقلين اللبنانيين، فإنها تكون بذلك تقدم وثيقة إدانة للنظام الحاكم الذين يعتقل الآلاف من مواطنيه السوريين منذ عقود وليس فقط ٦٠٠ مفقود لبنانى.

٤- مراجعة الاتفاقات الثنائية ودور المجلس الأعلى اللبنانى - السورى :

يعد هذا الأمر مطلبا ملحا بالنسبة لقوى ١٤ آذار التى اعتبرت فى البيان، الذى أصدرته بالتزامن مع القمة الثنائية، أن كافة المعاهدات الثنائية قد "أبرمت فى إطار وصاية سورية وغلب عليها طابع "الإلحاق القسرى" بدلا من الطابع التعاونى التنسيقى"(٢٦). كما تعتبر أن المجلس الأعلى السورى اللبنانى كان بمثابة الأداة التى حققت بها سوريا هيمنتها فى لبنان، وأنه فى حال قيام علاقات دبلوماسية سوية لن تكون هناك حاجة الى مثل هذا المجلس. وقد كان من اللافت عقب القمة أن الامين العام للمجلس الأعلى اللبنانى - السورى، نصرى خورى، الذى حضر المحادثات بين الرئيسين، هو الذى تلا البيان الختامى، مما يدل على أن هذه مؤسسة باقية ودورها مستمر فى الفترة المقبلة. وعندما سئل وزيرا خارجيتى لبنان وسوريا عن مستقبل المجلس الأعلى، أجاب الوزير اللبنانى بأن المجلس الاعلى اللبنانى - السورى ليس وحيدا فى هذا الخصوص، فهناك مجلس التعاون الخليجى مثلا، وفى الوقت نفسه هناك تبادل للبعثات والسفارات

الدبلوماسية بين الدول الأعضاء فيه. فإذا كانت هناك من صلاحيات يمارسها المجلس الأعلى، وهى من حق البعثتين الدبلوماسيتين، فتحال هذه الصلاحيات إلى البعثتين. أما فيما عدا ذلك، فإن المجلس سيستمر فى أداء دوره(٢٧). كما تم الاتفاق على إعادة تقييم ومراجعة مشتركة لكل الاتفاقات المعقودة بين البلدين فى اطار معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق، دون أن يتم التطرق لتفاصيل هذه المعاهدات. ومن جهة أخرى، نادى البعض بالإبقاء على المجلس الأعلى اللبنانى - السورى ولكن بصفته أهليا وليس رسميا، تصنع هيئاته وتديرها قطاعات شعبية وأهلية لإقامة فعاليات مشتركة نظيفة من السياسة، وبريئة من الاطر الرسمية(٢٨).

٥- التغير المنتظر فى مواقف قوى ١٤ آذار :

ليس هذا الأمر محسوما بشكل مطلق وإنما تدل عليه دلائل كثيرة، فقوى ١٤ آذار تعرضت لهزة كبيرة أصابت تماسكها خلال العام الماضى، خاصة بعد احداث ٧ مايو ٢٠٠٨ ومؤتمر الدوحة. فهناك قسم من هذه القوى اعتبر انه خرج خاسرا من التقسيمات الانتخابية التى تم الاتفاق عليها فى الدوحة، كما شعر قسم آخر بالاستبعاد خلال توزيع الحقائب الوزارية فى الحكومة الجديدة. وبدا أن قوى ١٤ آذار المتحالفة فيما بينها على وشك فك هذا التحالف أو الانسلاخ منه للحاق بحلفاء دمشق والعودة الى طلب ود سوريا. من بين هؤلاء وليد جنبلاط الذى عاد الى تبنى الخطاب العروبى وتأكيد أهمية المقاومة بالنسبة للبنان. ورغم ان سعد الحريرى نفى أى تقارب محتمل بينه وبين دمشق فى المدى المنظور، إلا أن الأمر لا يبدو مستحيلا خاصة إذا ما أتت نتائج التحقيق الدولى بمعطيات غير متوقعة أو حدث أى تقارب سورى - سعودى. وقد ترددت أنباء عن أن عددا من الشخصيات الموالية فى لبنان تستعد للحصول على مواعيد مع الرئيس الأسد عقب القمة الثنائية، التى تعتبر بادرة على إعادة العمل على خط زيارات المسئولين اللبنانيين إلى العاصمة السورية. كما بدأت شخصيات منضمة إلى فريق ١٤ آذار أو قريبة منه حملة لتحسين صورتها تجاه دمشق، كأنها تسعى إلى الحصول على شهادة حسن سلوك. وقد شجعها على ذلك لغة التسامح التى أبداها المسئولون السوريون تجاه من انقلب عليهم فى الأعوام الماضية(٢٩). من جهة أخرى، تواجه قوى ١٤ آذار تحديا مزدوجا. فمن جهة، هى مجبرة خصوصا فى بعض المناطق على عقد تحالفات انتخابية مع حلفاء دمشق، كى تضمن وصول نوابها الى المجلس الجديد. ومن جهة أخرى، هى لم تهيئ بعد جمهورها، الذى ألف طوال ثلاث سنوات الخطابات التصعيدية بحق دمشق وحلفائها من قوى ٨ آذار، لمثل هذا التقارب المحتمل مع خصوم الامس.

الهوامش :

١- ميشيل كيلو، تحولات السياسة الإقليمية السورية فى العلاقة مع لبنان، فى: رضوان زيادة (محرر)، معركة الاصلاح فى سوريا، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٦)، ص٤٩.

٢- المرجع السابق، ص٥٢.

٣- فلاينت ليفريت، وراثة سوريا .. اختبار بشار بالنار، ص ص ٢٠٦-٢٠٩.

٤- مشيل كيلو، مرجع سابق، ص٦٤.

5- Walid SAFI, "Une nouvelle renaissance est-elle possible", in Confluences Méditerrane, numéro 56, hiver 2005-2006, p. 45.

6- Ibid, pp 46-48.

٧- وتكونت هذه الجبهة المعارضة للوجود السورى، إضافة الى تيار الحريرى، من الحزب التقدمى الاشتراكى برئاسة النائب وليد جنبلاط، وفريق قرنة شهوان (المعبر عن بيان المطارنة الموارنة منذ عام ٢٠٠٠)، بالإضافة إلى التيار الوطنى الحر برئاسة العماد ميشال عون (المنفى فى فرنسا آنذاك)، وتيار القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع، بينما أبقت القوى السياسية الشيعية على تحالفها مع دمشق.

٨- سليمان تقى الدين، لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطابات الطائفية والمذهبية، فى شؤون عربية، ربيع ٢٠٠٧، ص ص ١٦٠-١٧٠.

٩- وقد عبر عن ذلك النائب وليد جنبلاط فى إحدى خطبه وفى معرض رده على تمسك حزب الله بتحرير مزارع شبعا، فقال إنه يتمنى تحرير بعبدا (قصر الرئاسة) أولا.

١٠- القراران الدوليان رقما ١٦٣٦ (أكتوبر ٢٠٠٥)، و١٦٨٠ (مايو ٢٠٠٦).

١١- وهو ما عرف حينها بدبلوماسية الشاحنات.

١٢- خطاب بشار الأسد فى جامعة دمشق، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

١٣- حيث اعترض فريق ١٤ آذار على عدم امتلاك الدولة اللبنانية لقرار الحرب والسلم، وطالب بوضع حد لنشاط المقاومة، بينما اعتبر حزب الله ان فريق ١٤ آذار تواطأ ضده خلال الحرب وعمل على إطالة أمدها بهدف القضاء على القوة العسكرية للحزب. وبينما اعتبر حزب الله وحلفاؤه ان إسرائيل لم تحقق اهدافها من الحرب وهزمت شر هزيمة، روج فريق ١٤ آذار للآثار السلبية للحرب وانتقد الزج بلبنان فى حرب مدمرة بسبب مغامرة غير محسوبة من حزب الله.

١٤- ضم تحالف المقاومة حزب الله وحركة أمل (شيعى) والتيار الوطنى الحر وتيار المردة (مارونى) والحزب الديمقراطى اللبنانى وتيار التوحيد اللبنانى (درزى) وحزب جبهة العمل الاسلامى (سنى) وعددا كبيرا من الاحزاب القومية العلمانية، مثل الحزب السورى القومى الاجتماعى، والتنظيمات الناصرية، بالاضافة الى انضمام الحزب الشيوعى لمطالب المعارضة دون ان يلتحق بها.

١٥- جريدة الاخبار اللبنانية، ٢٢ مايو ٢٠٠٨.

١٦- تراوحت مواقف القوى اللبنانية بين مؤيد للاتفاق ومستفيد منه، وبين متحفظ عليه متضرر انتخابيا من مقرراته، وبين فريق ثالث ناقم على التقسيمات الانتخابية الطائفية التى كرسها. وفى كل الأحوال، كانت جميع القوى مرهقة من منطق الاستقطابات الذى ساد السنوات الماضية، وغير قادرة على الاستمرار فى الشد والجذب، الأمر الذى دفعها الى القبول بالأمر الواقع الذى اقره الاتفاق وكرسه يوما بعد يوم.

١٧- نقولا ناصيف، العلاقات اللبنانية - السورية .. تطبيع أوراق القوة بين الأسد وسليمان (١)، جريدة الاخبار اللبنانية،١٤ أغسطس ٢٠٠٨.

١٨- حيث كان سليمان قد اتصل هاتفيا بالأسد خلال حرب نهر البارد، وطلب منه ضبط بعض المسلحين الفلسطينيين المتمركزين فى سوريا، الذين سعوا لإرباك الجيش اللبنانى فى حربه ضد فتح الإسلام، فاستجاب الأسد لطلبه خلال ساعات.

١٩- نقولا ناصيف، قمة دمشق .. أكثر من جس نبض وأقل من حاسمة، جريدة الاخبار اللبنانية، ١٣ أغسطس ٢٠٠٨.

٢٠- جريدة الاخبار اللبنانية، ١٥ أغسطس ٢٠٠٨.

٢١- جريدة السفير، ١٧ أغسطس ٢٠٠٨.

٢٢- ويقصد بذلك السوريون الذين تعرضوا للاختطاف او للقتل فى عدد من الحوادث العنصرية بحق العمال السوريين العاملين فى لبنان بعد اغتيال الحريرى، بالاضافة الى المفقودين السوريين منذ الحرب الاهلية اللبنانية.

٢٣- جريدة السفير، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.

٢٤- جريدة النهار، ١٧ أغسطس ٢٠٠٨.

٢٥- المصدر نفسه.

٢٦- جريدة النهار، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.

٢٧- جريدة السفير، ١٥ أغسطس ٢٠٠٨.

٢٨- لؤى حسن، السفير، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.

٢٩- جريدة الاخبار اللبنانية، ٢٨ يوليو ٢٠٠٨.

العلاقات السورية - الإيرانية .. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات



تعتبر العلاقات الإيرانية - السورية من الظواهر المثيرة للجدل لأسباب متعددة، فهذا نظام علمانى (سوريا) وذاك نظام دينى (إيران)، وهذه دولة يشكل الشيعة أغلبية فيها، وتلك دولة يشكل السنة أغلبية ساحقة فيها، وهذه دولة عربية وتلك دولة فارسية .. الخ.

وسوف نحاول الاقتراب من هذه العلاقة، لمعرفة كيف بدأت، وأسباب هذا التقارب، بل - إن شئنا الدقة - التحالف بين البلدين، والعوامل التى قد تؤدى إلى إضعافه. كما سيمتد تحليلنا لرؤية مستقبلية نستطيع من خلالها معرفة إلى أين تتجه هذه العلاقة تحديدا، وما مدى صلابتها فى مواجهة عوامل الضغط المحيطة بها.

نظرة تاريخية :

تعود بداية العلاقات الإيرانية - السورية إلى مرحلة اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حيث وجدت سوريا نفسها وحيدة فى جبهة الرفض للتسوية مع إسرائيل بعد توقيع الرئيس المصرى السابق أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد، التى بمقتضاها أخرجت مصر نفسها من معادلة الصراع. أضف إلى ذلك أن توتر العلاقات البعثية - البعثية أو - إن شئنا الدقة - العراقية - السورية قد وضع السياسى السورى فى مأزق. وقد شكلت المحاولات الانقلابية التى حاول النظام العراقى دعمها داخل سوريا، عبر دعم الحركات الأصولية السنية التى قادها الإخوان المسلمون، تهديدا داخليا للنظام السورى.

فى هذا الإطار، فقد ساند الأسد الأب إيران لمضايقة صدام خلال حربه معها. وعلى امتداد الأعوام الثمانية للحرب العراقية - الإيرانية، سد الأسد خط أنابيب تصدير النفط العراقى، وأغلق الموانئ السورية فى وجه تجارة الترانزيت التى كان العراق فى أمس الحاجة إليها خلال الحرب. كما استمرت القاعدة العسكرية البحرية فى طرطوس فى تقديم تسهيلات للأسطول الروسى فى المتوسط. ومع ذلك، فإن حسابات الأب الدقيقة منعته من التورط فى الحرب بفتح جبهة قتالية وراء ظهر صدام. ولم يتردد فى معارضة الخمينى علنا عندما حاول اختراق الأراضى العراقية، بعد فشل الهجوم العراقى فى بداية الحرب، مما جعل العراق فى موقف الدفاع.

من ناحية أخرى، جمعت بين سوريا وإيران الأهداف المشتركة للبلدين بلبنان، خاصة بعد الغزو الإسرائيلى فى ١٩٨٢، والصلة الشيعية - العلوية التى لعبت دورا مهما فى تطوير العلاقات السورية - الإيرانية.

محددات العلاقات الإيرانية - السورية :

شكل ضرب النظام البعثى فى العراق مدخلا لمحاصرة وضرب الدول المارقة فى المنطقة - طبقا لوجهة النظر الأمريكية - وهما سوريا وإيران، الأمر الذى دفع بالدولتين إلى خندق واحد، بهدف إنقاذ نظاميهما، وأصبحت كل دولة تنظر للأخرى نظرة مصلحية.

أولا- الدوافع السورية للتحالف مع إيران:

١- الملف الأمنى: تتحالف سوريا اليوم مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد. فقد أدى ما وقع من احتلال للعراق

(*) باحث سياسى.

إلى تغيرات إقليمية واسعة انعكست على هشاشة التحالفات العربية- العربية، وحالة الضعف التى تكتنف عمل النظام العربى، إذ يجد نفسه عاجزا عن التصدى للأزمات الكبرى التى تواجهه. وعليه، فسوريا تجد فى إيران ما يعوضها عن إخفاق وضعف النظام الإقليمى العربى فى مواجهة التحديات والتهديدات التى تواجهها.

ومن أهم هذه التحديات إجبار سوريا على إخراج جيشها من لبنان فى مارس ٢٠٠٥، وتخوفها من أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن كان درعا لخاصرتها الرخوة، خاصة أن هناك أطرافا لبنانية قد أعلنت الحرب علنا على النظام السورى القائم على خلفية اتهامه بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى وعدد من الشخصيات اللبنانية الأخرى. وقد مكنت تقوية الروابط مع إيران، سوريا من تحسين علاقتها مع الشيعة اللبنانيين.

من ناحية أخرى، تحتاج سوريا إلى مساندة إيران لها فى صراعها مع إسرائيل، مما يمكنها من مفاوضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل من موقع أكثر قوة. كما أن سوريا لن تجد بلدا أكثر استعدادا من إيران للوقوف إلى جانبها فى حال وقوع عدوان إسرائيلى أو أمريكى عليها. وفى هذا الإطار، فقد صرح الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد فى يناير ٢٠٠٧ بأن "أمن سوريا هو من أمن إيران". وتعتبر مذكرة التعاون الدفاعى التى وقعتها سوريا مع طهران فى منتصف شهر يونيو عام ٢٠٠٦ الوحيدة من نوعها بين بلد عربى وإيران. ولم تتعرض الاتفاقية المذكورة وتصريحات الساسة الإيرانيين لاختبار فعلى يبين مدى جديتها حتى الآن، وإن كان هناك من يعتبر الوقوف السورى مع حزب الله أثناء حرب يوليو ٢٠٠٦ إحدى المحطات المهمة التى خرج منها الطرفان بعلاقات أكثر استقرارا.

٢- الملف الاقتصادى: تضاعف حجم التبادل التجارى بين سوريا وإيران عام ٢٠٠٦، حيث وصل إلى ٢٠٠ مليون دولار مقابل ١١٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥، وارتفع حجم المشاريع والاستثمارات الإيرانية فى سوريا إلى ما يزيد على مليار دولار. ويتوقع الإيرانيون أن يصل حجم استثماراتهم فى نهاية العام الحالى ٢٠٠٨ إلى ١,٥ مليار دولار. ومن أهم الصادرات السورية إلى إيران القطن، والألبسة، والصناعات النسجية، والزيتون، وزيت الزيتون، ومحاصيل زراعية، وفواكه، ومواد كيماوية. ومن أهم الصادرات الإيرانية إلى سوريا التجهيزات الصناعية، والخدمات الفنية، والهندسية، وقطع الغيار للتجهيزات الصناعية، ومواد كيماوية، وكابينات قطار، ومحركات، وجرارات وتجهيزات خطوط الكهرباء، والموالح والمكسرات. كما أن بروتوكول التعاون الموقع بينهما فى عام ١٩٨٢ لا يزال معمولا به حتى الآن. وتقدم إيران إلى سوريا بموجب هذا البروتوكول ما يلى:

- مليون برميل من النفط سنويا مجانا.
- مليونان ونصف مليون طن سنويا بسعر مخفض بمقدار دولارين ونصف دولار، وهو ما يمثل دعما قويا للاقتصاد السورى.

وقد أشارت بعض التقارير إلى دخول عشرات الآلاف من الإيرانيين إلى سوريا فى شكل دورى "أكثر من مليون سائح سنويا"، حيث يتوزع هؤلاء على المراكز السياحية الدينية الشيعية، مثل السيدة زينب والسيدة سكينة وسائر الأضرحة التى تعتبر عتبات مقدسة شيعية يؤمها آلاف الإيرانيين.

ثانيا- الدوافع الإيرانية للتحالف مع سوريا:

رغم الحساسية الظاهرة للموقف الإيرانى دوليا وإقليميا، وإمكانية اقتراب موعد توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية أو الاثنتين معا إليه، فان جوهر المشهد الإيرانى يعكس قدرا أكثر من القوة والاستقرار عن نظيره السورى. فرغم إن إيران تحتاج إلى الحفاظ على النظام السورى الحالى المتحالف معها، إلا أن ثقل الملف السورى فى الجعبة الإيرانية أصبح محدودا إلى حد كبير. لقد تغيرت قواعد العلاقات الإيرانية - السورية حاليا عن مطلع التسعينيات من القرن الماضى، بمعنى أن سوريا صارت هى الطرف المستجيب، وإيران هى الطرف القائد. ويتضح ذلك من استعراض علاقة البلدين فى إطار ثلاث ملفات مهمة:

١- العراق :

غزا الأمريكيون العراق فى ربيع عام ٢٠٠٣، وأدخلوا إليه معهم المعارضات الشيعية التى كانت تتمركز بإيران. وبذلك، صار الإيرانيون يشاركون فى حكم العراق، وفى تشكيل مستقبله، بعد أن حرموا من ذلك طوال نصف القرن الماضى، باستثناء الضغط أحيانا من خلال دعم التمردات الكردية. وقد عارض السوريون الغزو الأمريكى للعراق، ودعموا المقاومتين الإسلامية والقومية، وبدا أنهم لا يوافقون على الفيدرالية بالعراق أو تقسيمه بخلاف ما تهدف إليه إيران. بيد أن الضغوط الأمريكية والإيرانية (بشكل منفصل أو منسق) أخمدت المعارضة السورية للغزو، وفتحت الباب لحديث أمريكى - سورى اتصل وانقطع مرارا وتكرارا، تارة بسبب العراق وأخرى بسبب لبنان، مع استمرار "التعاون" فى "مكافحة الإرهاب".

٢- لبنان :

فى عام ٢٠٠٥، خرج الجيش السورى من لبنان إثر صدور القرار رقم ١٥٥٩ واغتيال رفيق الحريرى. ولأن "حزب الله"، المسلح والمدعوم من إيران والموالى لها، صار طرفا رئيسيا مباشرا فى قلب النظام وفى مواجهته فى الوقت نفسه، فقد صارت إيران طرفا مباشرا أيضا فى التغلغل داخل لبنان - فى استقلالية نسبية عن سوريا - وإن ظل لسوريا حلفاؤها على الساحة اللبنانية والذين لا علاقة لهم بإيران حتى حرب صيف ٢٠٠٦ . ولكن خلال تلك الحرب وبعدها، امتدت يد إيران إلى حلفاء سوريا الآخرين من المسيحيين والسنة، وبذلك أصبح لها اليد العليا فى النفوذ والسيطرة فى لبنان أيضا بعد العراق. ومع

ذلك، فإن المصالح المشتركة مع سوريا لا تزال موجودة، والتنسيق - فى لبنان خاصة - لا يزال قويا وقائما.

٣- الملف الفلسطينى :

قويت علاقات إيران بحركة "حماس" بعد عام ٢٠٠٣، وتوثقت بعد وفاة الرئيس عرفات عام ٢٠٠٤ . ومن الواضح أن قرار استيلاء "حماس" على غزة لم يتخذ بالتشاور مع سوريا فحسب، بل مع طهران أيضا.

وهكذا فى فلسطين، كما فى الملفات الأخرى، امتلك السوريون والإيرانيون مصالح مشتركة، رغم التفوق الإيرانى. ولا يزال السوريون هم "طريق" الإيرانيين إلى لبنان وفلسطين، ولا تزال العلاقة (الاستراتيجية) القائمة تخدم الطرفين، رغم أن إيران صارت تملك القرار، وتتحمل الأعباء أكثر من السابق. وبينما لا يبدو النظام السورى مهددا فى وجوده، فإنه تقلص نفوذا وحركة، بحيث لم يعد يستطيع تقديم شىء مفيد للغرب أو العرب.

مخاطر تحيط بالعلاقات السورية - الإيرانية :

من الواضح أن هناك عددا من المؤشرات فى الأفق الإقليمى، قد تقود تطوراتها إلى تراجع نسبى فى العلاقات السورية - الإيرانية، ومن أهمها الموقف من العراق. ففى الوقت الذى تكيل فيه الحكومات العراقية (السابقة و الحالية) الاتهامات لسوريا ولدورها فى تغذية المقاومة وروافدها، نجد المسئولين العراقيين فى حركة ذهاب وإياب منتظم إلى إيران، توصل البلدان من خلالها إلى عقد عدة اتفاقات، كان أهمها اتفاقا لتبادل المعلومات الأمنية، وآخر لتعزيز التعاون السياسى والاقتصادى، ودعم تدفق صادرات إيران إلى العراق. وهناك إيحاءات أمريكية ضمنية أحيانا وواضحة أحيانا أخرى تشجع المضى قدما فى هذا الاتجاه. وقد سبق أن علق شون ماكور ماك، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، على زيارة رئيس الوزراء العراقى الأسبق إبراهيم الجعفرى، قائلا إن الولايات المتحدة "تشجع العراق على إقامة علاقات جيدة مع كل الدول المجاورة بما فيها إيران التى يمكنها أن تلعب دورا أكثر فائدة"، وهو الرأى الذى حدا ببعض المراقبين إلى القول إن الحل السياسى الجارى فى العراق يميل نحو إيران ويتعارض مع سوريا. وبالتالى، فاحتمالات الخلاف السياسى بينهما فى العراق واردة. وإذا كانت هناك ظروف ومواءمات حالت دون ظهور هذه النتيجة بوضوح، فإن تمرير الصيغة الشيعية قد يؤدى إلى تقاطع فى المصالح وتراجع فى العلاقات، بل إن سوريا تتخوف من أن يؤدى استقرار النظام العراقى إلى تفرغ الولايات المتحدة لمحاولة قلب النظام فى دمشق.

ويعزز من الدور الإيرانى ميل الولايات المتحدة إلى الاعتماد على إيران فى حفظ أمن العراق وتطويق المقاومة التى تقودها قوى سنية فاعلة، والذى يمكن أن يثير غضب سوريا التى تراهن على المقاومة فى تغيير التفكير الإقصائى الأمريكى.

من ناحية أخرى، فإن توثق التحالف بين الشيعة والأكراد وتفاهمهما على أهمية الدور الإيرانى، الذى لا يمانع من ناحيته فى إقرار الفيدرالية، يمثل تهديدا للمصالح السورية، ويزيد من الغياب اللافت للدور السورى والعربى بشكل عام فى العراق. وبالنسبة للبنان، يعتقد بعض الخبراء أن الانسحاب السورى أضعف دمشق لحساب طهران، التى سوف تتزايد مكانتها كراعية للطائفة الشيعية وحزب الله فى لبنان.

وتمتد أسباب الخلاف لتشمل دعم سوريا الموقف العربى حول الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وانضمامها إلى عملية السلام فى مدريد، فى شراكة مع الولايات المتحدة، ومفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلى، والتى امتدت لنحو عشر سنوات خلال عقد التسعينيات، ومشاركتها حاليا فى مفاوضات غير مباشرة بوساطة تركية. كما غضت سوريا الطرف عن الاعتراض الإيرانى على مؤتمر أنابوليس، ومنعت قوى المعارضة لمؤتمر أنابوليس من حضور مؤتمر الرفض الذى دعت إليه إيران.

أما بالنسبة لإيران، فكان لها هى أيضا اختلافاتها مع السوريين، حيث إنها، ورغم الاعتراضات السورية خصوصا، والعربية عموما، فإنها لم تمتنع عن مواصلة الحرب داخل الأراضى العراقية عام ١٩٨٢ ، وبقيت متمسكة بالجزر الإماراتية.

ولكن بالرغم من السياسات المتناقضة فى بعض الأحيان، فإيران، من ناحيتها، تقبل بشكل كبير حرية سوريا فى العمل وتدبير أمورها مع إسرائيل أو الولايات المتحدة. كما تتقبل سوريا بشكل واسع تعاملات إيران فى العراق والخليج ولبنان وفلسطين. والنتيجة أنه من غير المحتمل أن يقدم أى من الطرفين على خطوات جذرية قد تنهى الحد الأدنى من الاتفاق بينهما، وفهمهما المشترك لطبيعة تحالفهما.

مستقبل التحالف السورى - الإيرانى :

يمكننا القول إن العائدات(المكاسب) التى تجنيها سوريا عبر تحالفها مع إيران، فى ظل الواقع الإقليمى والدولى الراهن، تفوق ما قد تجنيه من فك تحالفها مع إيران، وبالتالى فان النتيجة المتوقعة هى استمرار التحالف بين سوريا وإيران. إن هذا التحالف يعطى سوريا ثقلا موازنا ضد إسرائيل، ووسيلة احتواء ونفوذ داخل لبنان بسبب ما يجمع البلدين من نفوذ فى أوساط الطائفة الشيعية (والسنية أحيانا). كما أن إيران مصدر دعم مادى واقتصادى وعسكرى، وبالتالى فالتحالف يوفر شعورا بالأمن للسوريين إلى حد كبير.

أما من المنظور الإيرانى، فقد وفر لها التحالف مع سوريا وسيلة للضغط على العراق البعثى، ثم وفر لها أيضا حرية الوصول للطائفة الشيعية فى لبنان. وتشكل سوريا بالنسبة لها شريكا عربيا كبيرا، الأمر الذى قد يقلل من الاستقطاب السنى- الشيعى فى الساحة العربية، ويجعل من سوريا وسيطا مع

بعض الدول العربية، على الرغم من توتر العلاقات السورية مع بعض الدول العربية حاليا. وأخيرا، يشكل هذا التحالف إطارا للتعاون العسكرى والاقتصادى وثقلا استراتيجيا.

وبالتالى، فمن المستبعد فك التحالف بين البلدين، إلا إذا أصبح التحالف عبئا ومكلفا للغاية لكليهما أو لأحدهما على الأقل. ويعتبر توثيق العلاقات السورية - العربية، وجعل العائدات (المكاسب) التى تجنيها سوريا عبر تحالفها مع النظام العربى تفوق العائدات التى تجنيها عبر تحالفها مع إيران، أحد طرق تقويض هذا التحالف.

ولا يعنى ذلك بالضرورة تهميش إيران وحصارها وعزلها وقطع العلاقات العربية أو السورية معها، بل جعل إيران هى التابع فى تلك العلاقة والنظام العربى هو المركز، وبالتالى جعل إيران تدور فى الفلك العربى وليس العكس. إلا أن النظام العربى فى الوقت الحالى أصبح محط انكشاف وتهميش واستباحة. وبالتالى، فان فك عرى التحالف السورى مع إيران فى ظل تلك المتغيرات والبيئة المضطربة التى تعيشها سوريا، والمنطقة عموما، يصبح أمرا بعيد المنال. ويصبح التساؤل: هل يمكن للنظام العربى أن يعوض سوريا فقدان الثقة ويرضى هواجسها ويطمئن شعورها بالقلق والخوف من محاولات استهدافها؟ أمر تحتاج الإجابة بالإيجاب عليه إلى فترة ليست بالقصيرة. ولا نستطيع أن نحصر الأسئلة فى ذلك السؤال العربى فقط، بل إننا نذهب فى تساؤلنا إلى القول: هل هناك ضمانات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعدم استهداف سوريا بعد ضرب إيران (إن حدث)؟ وهل إسرائيل جادة فى التنازل الكامل عن الجولان وإعادتها إلى سوريا؟ بمعنى أوضح، هل هناك حكومة قوية فى إسرائيل تستطيع إرضاء تطلعات سوريا فى أرض محررة وسلام قائم على الثقة بين أطرافه يكون عوضا لسوريا عن حليف تاريخى قوى كإيران؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة عموما، والسؤال الأخير خصوصا، رغم سهولتها هى مربط الفرس فى العلاقات الإيرانية - السورية. فالنظام العربى المترهل والمتفسخ ليس عوضا لسوريا الآن عن إيران، وإسرائيل بحكومتها المضطربة الآن، والضعيفة بالأمس، لن تكون قادرة على تحقيق سلام جاد مع سوريا، والولايات المتحدة المتحفزة لإيران سيكون من الصعب عليها - إن وجهت ضربة قاصمة لإيران - أن تترك سوريا دون أن تعرج عليها، مجردة إياها من نظامها البعثى المكروه أمريكيا. أمام ذلك، لا يكون أمام السياسى السورى إلا التمسك بقوة بالتحالف مع إيران وتمتينه أيضا. وما زيارة الرئيس السورى الأخيرة لطهران إلا سير فى اتجاه هذا التمتين لهذا التحالف، وإجابة بالسلب على كل المطالب الأمريكية والإسرائيلية، بل والعربية أحيانا، بأنه لا بديل الآن لسوريا عن حليفها الاستراتيجى: إيران.

باكستان

الداخل الباكستانى بعد برويز مشرف

د. سيد عيسى

دخلت الأوضاع السياسية فى باكستان منعطفا جديدا، إثر استقالة الرئيس "السابق" برويز مشرف، نتيجة الضغوط السياسية الداخلية التى مورست بحقه، حيث شهدت البلاد انقساما وخلافا بين قوى المعارضة التى جمع بينها فى السابق الرغبة فى إنهاء حكم مشرف، الأمر الذى انعكس على المرحلة الانتقالية التى تلت استقالة مشرف وخلو مقعد الرئاسة الباكستانية.

ومع تولى آصف على زردارى رئاسة الجمهورية فى باكستان، أصبح من المأمول أن تتجه الأوضاع الداخلية الباكستانية إلى الاستقرار، ولو مؤقتا، وأن يستعد زردارى والدولة الباكستانية لمواجهة تحديات المستقبل، خصوصا الداخلية منها، فى ضوء التباينات والخلافات التى سبقت وصول زردارى للرئاسة.

ظروف استقالة مشرف :

فى ٧ أغسطس ٢٠٠٨، أعلن حزبا الشعب بقيادة آصف زردارى، والرابطة الإسلامية بزعامة نواز شريف، أنهما سيبدآن إجراءات لعزل الرئيس برويز مشرف ومحاكمته، من ثم تقدم الائتلاف الحاكم بقائمة اتهامات موجهة لمشرف إلى وزير العدل للنظر فيها.

ومقابل تحركات الائتلاف الحاكم نحو تضييق الخناق على مشرف، كان حزب مشرف يسعى إلى صفقة سياسية تقضى بتقليص سلطته مقابل البقاء فى سدة الحكم. كما اعتقد مشرف أن الإدارة الأمريكية ستتمسك ببقائه كرئيس للدولة، وأن يكون ذلك بالاتفاق مع الائتلاف الحاكم من أجل القضاء على القاعدة وطالبان باكستان.

ولكن تمخضت الصفقة عن استقالة مشرف بدلا من المحاكمة، لأن عقوبة انتهاك الدستور قد تصل إلى حد الإعدام، مثلما حدث مع رئيس الوزراء الباكستانى الراحل ذو الفقار بوتو عام ١٩٧٩ أو ربما السجن المؤبد. ومن ثم، سلم مشرف استقالته إلى رئيس الجمعية الوطنية (مجلس النواب) بعد أن عمل بنصيحة مستشاريه وحلفائه، وقرر التنحى يوم ١٨ أغسطس، داعيا الفرقاء إلى المصالحة، وهى الأولى من نوعها فى تاريخ باكستان منذ ١٩٤٧ بأن يقدم الرئيس استقالته لرئيس الجمعية الوطنية -منذ إصدار دستور عام ١٩٧٣- وطبقا للدستور الباكستانى، فإن رئيس مجلس الشيوخ يتولى منصب رئيس باكستان بالإنابة.

وجاءت استقالة مشرف بناء على عدة اعتبارات :

- شهد شهرا مايو ويونيو ٢٠٠٨ أكبر حصيلة من قتلى قوات التحالف فى أفغانستان والمنطقة القبلية الجنوبية بباكستان، خاصة بعد أن كثفت طالبان والقاعدة هجماتهما على القوات الأمريكية والناتو، بالإضافة إلى تزايد معدلات الاختطاف لبعض عملاء ومدربى الجيش الباكستانى من قوات التحالف.

- تردى العلاقات بين الجيشين الأمريكى والباكستانى، خاصة بعد انسحاب الجيش الباكستانى من عدة مناطق جبلية على الحدود مع افغانستان. كما أن الجيش الباكستانى غير مستقر فى الداخل والخارج، حيث إن الجيش منقسم على نفسه، فبعضه يقف مع الجماعات الإسلامية وطالبان، والبعض الآخر

(*) باحث سياسى.

يقف مع الإدارة الأمريكية، وجزء ثالث يلعب على الطرفين، وهذا هو الطاغى لأنه ينتمى لمشرف.

- نجحت الاستخبارات الباكستانية فى عقد اتفاق مع الجماعات الإسلامية والمسلحين نحو تقويض الجهود الأمريكية والناتو لمواجهة طالبان، بل إنهم يمنحون المسلحين الإسلاميين كافة المعلومات والتفاصيل عن التحركات العسكرية للجيش الأمريكى والناتو.

- اعتقاد الإدارة الأمريكية أن مشرف ينوى استغلال تدهور الوضع الأمنى فى باكستان لتعزيز حكمه وبقائه فى السلطة وإقصاء معارضيه من الائتلاف الحاكم.

- بدا فشل مشرف واضحا أمام البيت الأبيض فى السيطرة على الجيش، عندما أبلغ الإدارة الامريكية بعجزه عن السيطرة على القادة العسكريين، وأنه رئيس مدنى بعدما خلع البدلة العسكرية.

- قام رئيس الوزراء الباكستانى، يوسف رضا جيلانى، بزيارة الولايات المتحدة فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٨، تمخضت عن تعهد باكستانى بتأمين الحدود مع أفغانستان، واستكمال المساعى نحو الحرب على الإرهاب، وإطلاق العنان أمام واشنطن لمطاردة طالبان باكستان داخل باكستان، دون التنسيق مع أجهزة الجيش الباكستانى، مع تغيير جهاز مخابراتها القديم الذى يتعامل مع القاعدة. وفى المقابل، أعلنت الإدارة الأمريكية عن تقديم مساعدات غذائية لإسلام آباد قدرها ١١٥ مليون دولار، وتحقيق ضمانات لحكومة الائتلاف، أهمها إقالة مشرف، وعزل الجيش عن السلطة. وكانت واشنطن ترمى إلى إعادة تركيب النظام السياسى الباكستانى، وتوزيع القوى فيه لتحجيم نفوذ الجماعات الإسلامية، وذلك بإزاحة مشرف من الحكم، فقد رأت واشنطن أن سياسته كانت سببا فى توتر الجبهة الداخلية، مما أضر بالسياسة الأمريكية وقواتها وقوة الناتو فى محاربتهما للإرهاب.

ويبدو أن مشرف تجاهل تلك التطورات، اعتمادا منه على الجيش، فى استخدام صلاحياته بحل البرلمان والحكومة معا، وفرض الأحكام العرفية، ولكنه وجد أن الجيش عزل نفسه عن الدخول فى أى معركة سياسية داخلية ستضر بمصلحة إسلام أباد، خاصة أن باكستان فى حرب باردة على الدوام مع الهند، بالإضافة إلى المعارك الدامية مع القبائل الجنوبية وجماعة طالبان.

موازين القوى السياسية بعد استقالة مشرف :

تموج باكستان بأربع قوى سياسية، على رأسها حزب الشعب بقيادة أصف على زردارى، يتبعه نواز شريف، وكلاها شريكان فى الحكومة الائتلافية.

أما القوة الثالثة، فتتمثل فى رئيس أركان الجيش، إشفاق كيانى، الذى أقنع الحكومة بتأجيل إجراءات العزل، وأقنع مشرف بالرحيل، ويعمل على عدم إقحام الجيش فى الشئون السياسية داخل باكستان، ولكنه ما زال يتمتع بنفوذ.

ثم القوة الأخيرة وهى الأحزاب الأخرى الضعيفة والهشة، وعلى رأسها حزب مشرف "الرابطة الإسلامية"، تلك الأحزاب التى تتصارع مع نفسها من أجل الاغتنام باستحقاقاتها السياسية والمزايا الحزبية، أى تهدف لمصلحتها الذاتية، كما أنها بعيدة تماما عن المشاكل التى يعانى منها المواطن الباكستانى.

وفى الوقت الذى تتشاحن فيه تلك القوى بعد استقالة مشرف من أجل الانفراد بمراكز سيادية وسلطوية، من خلال صفقات سياسية بين الأحزاب أو مصاهرات أو خلاف ذلك، تتصاعد أعمال العنف فى كل أرجاء باكستان ما بين الجماعات الإسلامية والقوات الأجنبية من جهة، والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية من جهة أخرى، الأمر الذى يتطلب من الائتلاف الحاكم، الذى تسوده الانقسامات، العمل على إذابة الخلافات السياسية، ووضع أولويات باكستان فى المقام الأول، وتحويل المسار إلى الأمن والمشكلات الاقتصادية، بدلا من الصراعات السياسية التى ربما قد تقذف بالبلاد إلى مرحلة أسوأ بكثير مما كانت فى عهد مشرف.

أزمات تنتظر العهد الجديد :

أمام الائتلاف الحاكم تحديات وأزمات سياسية داخلية وخارجية، ولكن سنتطرق إلى الداخلية، لأنها الأهم فى المرحلة الراهنة.

١- عدم التوافق داخل الائتلاف :

تأجج الصراع بين طرفى القوى السياسية، حزبى الشعب والرابطة حول قضية خلافة مشرف، إلا أن حزب الشعب، بوصفه الشريك الأكبر فى الائتلاف، نجح فى أن يتولى أحد قياداته زردارى منصب رئيس الجمهورية، وهذا الاختيار يرفضه نواز شريف، الذى يرى أن حزب الشعب يرغب فى جمع كل السلطات فى يده، وبالتالى ستصبح باكستان تحت سلطة الحزب الأوحد، وتدريجيا سينهار الائتلاف الذى شكلت منه الحكومة لقيادة باكستان. بل إن شريف قد عرض على زردارى حلا وسطا يتلخص فى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحويله لمنصب شرفى، وهو الأمر الذى تحفظ عليه زعيم حزب الشعب بقوة، ثم قرر شريف انسحابه من الائتلاف، ما دام زردارى لم يقم بإصدار قرارات رئاسية، أهمها عودة القضاة المعزولين، وترسيخ الديمقراطية من خلال تعديل بنود الدستور التى تخول للرئيس الحق فى حل الحكومة والبرلمان. وبالتالى، خرج حزب نواز شريف خالى الوفاض، رغم ما نادى به من أهداف برنامج حزبه "الرابطة الإسلامية" حول تحقيق إصلاح سياسى واقتصادى، إلا أن المواطن الباكستانى لا يثق تماما فى الحزبين. ولكن بزوغ حزب الشعب فى الشارع الباكستانى، ربما لكونه يضم معظم رجال الأعمال الباكستانيين، وبالتالى يلعب المال دورا مهما مع حزب زردارى فى هيمنته على الساحة السياسية فى باكستان، بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية راغبة فى تنامى قوة حزب زردارى عن حزب شريف وعن الأحزاب الاخرى، ومن ثم تعانى باكستان من انقسام بين الأحزاب وتمزق حركى، ستكون له نتيجة عكسية على الوضع الداخلى فى باكستان.

أزمة إعادة تعيين القضاة :

تفاقم الخلاف بين الطرفين (شريف وزردارى) بعد أن قرر شريف الانسحاب من الائتلاف الحاكم بسبب إعادة تعيين ٦٠ قاضيا أقالهم مشرف فى نوفمبر ٢٠٠٧، واتخذ هذا القرار بعد أن لم يف زردارى بالالتزامات التى قطعها على نفسه، فى الائتلاف بعد تشكيل الحكومة، بإعادة القضاة، وبدا أن زردارى ليس

متحمسا لإعادة القضاة، وعلى رأسهم رئيس المحكمة العليا السابق، افتخار تشودرى، الذى يعرف عنه التشدد فى قضايا الفساد، لأنه -فى حال عودته- سيفتح ملفات فساد زردارى التى كانت قد أغلقت فى أواخر ٢٠٠٧ بموجب صفقة سياسية بين رئيسة الوزراء الراحلة بينظير بوتو، والرئيس السابق برويز مشرف، قام خلالها الأخير بإسقاط اتهامات الفساد الموجهة ضد بوتو وزوجها زردارى، مقابل دعم بوتو لمشرف فى الانتخابات الرئاسية. وزاد الأمر سوءا إصرار شريف على إعادة القضاة المعزولين قبل الاتفاق على مرشح للرئاسة، وهو أمر تفاهم عليه حزبا الشعب والرابطة، قبل استقالة مشرف، لكن زردارى طالب بألا تشمل إعادة القضاة إلى مناصبهم رئيس المحكمة العليا المقال افتخار تشودرى. كما يسعى حزب الشعب إلى تقليص صلاحيات قضاة المحكمة ومدة خدمتهم، ليضمن للحكومة الحالية برئاسته اختيار قضاة جدد للمحكمة، يمكن لاحقا تلافى الصدام معهم.

ومثل انسحاب نواز شريف من الائتلاف الحاكم، بسبب فشله فى عودة القضاة المعزولين، إحراجا لحزب الشعب، ومن ثم أكد رئيس الوزراء الباكستانى، يوسف رضا جيلانى، أنه ستتم إعادة جميع القضاة المعزولين، بمن فيهم رئيس المحكمة الاتحادية العليا المعزول، افتخار محمد تشودرى، إلى مناصبهم، وبالتالى تمت إعادة ثمانية من القضاة الذين عزلوا، على أن تتم عودة القضاة الباقين إلى مناصبهم ولكن على مراحل. وتأتى سرعة موافقة حزب الشعب على عودة القضاة، خوفا من أن يسحب شريف شرعية كافة القوى السياسية الباكستانية، وبالتالى ستكون له القدرة على تحريك الشارع الباكستانى، خاصة أن حزب زردارى تدنت شعبيته بعد سفر جيلانى إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تشبث زردارى بعدم عودة القضاة إلى مناصبهم والالتزام بالشرعية الدستورية.

٣- الإرهاب والاقتصاد :

ثمة بوادر خلاف أخرى، وهى الحرب على "الإرهاب"، والموقف من القاعدة وطالبان. فقد تحفظ حزب الرابطة بشدة على التعهدات التى قطعها رئيس الوزراء الباكستانى، سيد جيلانى، أمام الرئيس بوش بتأكيد أن حرب واشنطن على "الإرهاب" هى حرب باكستان، وأن حزب الشعب سوف يسير بنفس مسار مشرف. ويحرص الحزب على التمسك ببعض سياسات مشرف من خلال دعم التحالف مع الولايات المتحدة فى مواجهة مقاتلى طالبان والقاعدة، وهو ما يعرض أمن باكستان واستقرارها لاختبار صعب، مما يزيد الانقسام والفرقة فى الخريطة السياسية الداخلية، ولاسيما فى منطقة القبائل التى شهدت خلال الفترة الأخيرة صراعات دامية فى إقليم باجور. كما يواجه الائتلاف معوقات اقتصادية جمة، أهمها أزمة الغذاء، وارتفاع الأسعار، وندرة الوقود. ولهذا، فمن الواضح أن الخلافات بين أطراف الائتلاف كبيرة، لدرجة أن غياب مشرف عن الساحة لن يكون كافيا لاستعادة الاستقرار.

باكستان بعد مشرف :

هناك أربعة سيناريوهات لمستقبل باكستان بعد الانتخابات الرئاسية.

١- السيناريو الأول: فشل زردارى فى البقاء على كرسى الرئاسة :

جاء فوز زردارى بالرئاسة بعد تسويات سياسية مع شريف والقوى السياسية الأخرى، والتزامه بعودة القضاة، والسير نحو الديمقراطية، ونجاحه فى ذلك لا يعنى أن الأمور ستستقر له طويلا لعدة أسباب، من أبرزها أن شريف يسعى إلى كشف حزب الشعب أمام القوى الداخلية والخارجية وإبراز إخفاقاته فى الحكم، كما أن الجيش يحاول العودة من جديد على الخريطة السياسية. ويرى القادة العسكريون أن أمن رئيس الدولة هو من أمن الجيش، وبالتالى سيحاول الجيش القفز على كرسى الحكم فى حالة اضطراب البلاد. هذا بالإضافة لاتهامات الفساد التى كانت تلاحق زردارى فى السابق، وافتقاره إلى الخبرة والتجربة فى الحكم، مما سيجعله عاجزا عن مواجهة الجماعات والأحزاب الإسلامية المعارضة له فى الداخل، لأنه بنظرهم أداة بيد واشنطن، خاصة أن حزبه يميل إلى الأفكار العلمانية.

٢- السيناريو الثانى: توافق جبهة الائتلاف الحاكم:

وهو أن يكون هناك اتفاق بين جبهة الائتلاف الحاكم للتوصل إلى اتفاق حول مرشح مشترك للرئاسة، وتحقيق ضمانات لطرفى القوى السياسية (حزبى الشعب والرابطة الإسلامية)، ومن ثم يجبر حزب الشعب على اللجوء إلى أنصار مشرف فى البرلمان لضمان بقاء الحكومة فى السلطة أطول فترة ممكنة.

وقد هدد حزب شريف بالانسحاب من الحكومة، فى حال عدم التوصل إلى اتفاق، معتبرا أن وصول زردارى لكرسى الرئاسة بنفس الصلاحيات الواسعة التى كان يمتلكها مشرف، وهى حل البرلمان والحكومة، يعنى البعد تماما عن قواعد الديمقراطية وانفراد حزب الشعب بالسلطة، وبالتالى استمرار الفساد، ومن ثم ستعود باكستان على شفا اضطرابات وتوترات حزبية وفئوية وطبقية، لتنتهى فى النهاية بعودة العسكر مرة أخرى إلى سدة الحكم.

٣- السيناريو الثالث: ترشيح العسكر منصب الرئاسة :

وهناك احتمال لفشل زردارى فى البقاء بالحكم، إذا قرر رئيس أركان الجيش، إشفاق كيانى، ذو النفوذ الواسع، استغلال الوضع المتأزم فى الاستيلاء على الحكم. كما أشار البعض إلى احتمال قيام العسكر بانقلاب جديد، إذا فشلت حكومة حزب الشعب، على غرار ما حدث فى عامى ١٩٨٨ و١٩٩٦، عندما أطاح الجيش بحكومتى الحزب.

جملة القول إن الوضع فى باكستان معقد للغاية من المحاور السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإن زردارى سيرث تركة مليئة بالمشاكل والصعوبات تموج بها باكستان. ولكن الخروج من تلك الأزمات يأتى عن طريق تعزيز الديمقراطية، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وتكون احتياجات المواطن الباكستانى ضمن أولويات أجندة الرئيس الجديد، وتحييد دور المؤسسة العسكرية لتكون قادرة على مواجهة الأخطار الخارجية، والحفاظ على أمن المواطنين، وكبح جماح طالبان باكستان، ووقف تجاوزات القوات الأمريكية والناتو، والتوصل إلى حل نهائى لمشكلة كشمير التى تمثل صداعا فى العلاقات الهندية - الباكستانية.

السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية .. الأبعاد والمخاطر

■ هانى رسلان*

فى الرابع عشر من يوليو ٢٠٠٨، عقد لويس أوكامبو، المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، مؤتمرا صحفيا أعلن فيه لائحة طلب توجيه الاتهام ضد الرئيس السودانى عمر البشير، قال فيها إن الرئيس السودانى قام بتدبير حملة منظمة لارتكاب أعمال قتل جماعى فى دارفور واستخدم الاغتصاب كسلاح فى الحرب. وطلب أوكامبو من المحكمة إصدار أمر اعتقال بحق البشير ليكون أول رئيس يصدر بحقه مثل هذا الأمر وهو على رأس السلطة.

الإطار العام لاتهامات أوكامبو: شدد أوكامبو فى مؤتمره الصحفى على أن هناك ٣٥ ألف شخص قد قتلوا بشكل مباشر فى هجمات شنتها القوات المسلحة السودانية وميليشيات الجنجويد التى تدعمها الخرطوم، وتعرض ٢,٥ مليون شخص آخرون لحملة اغتصاب وتجويع وترهيب فى مخيمات اللاجئين، وأن "البشير شخصيا هو الذى اتخذ قرار ارتكاب أعمال القتل الجماعى. إن البشير ينفذ هذا القتل الجماعى من دون غرف للغاز ومن دون رصاص ومن دون مدى. إنه قتل جماعى عن طريق الاستنزاف". وأضاف أن "أسلحة البشير هى التجويع .. والتخويف .. والاغتصاب". وقال" إن البشير مسئول باعتباره رئيس البلاد، والحاكم الفعلى، وله سلطة مطلقة، ورئيس الحزب الحاكم، وقائد الجيش، وهو فى قمة السلطة وأخضع قوات الجنجويد لتعليماته وفى الوقت نفسه يستخدمها ليتبرأ من المسئولية".

وجاء فى البيان، الذى أعلنه أوكامبو، أنه يتهم البشير بارتكاب عدة جرائم فى دارفور تتمحور حول جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن الابادة الجماعية لثلاث قبائل ذات اصول إفريقية فى دارفور هى: الزغاوة والفور والمساليت. وذكر أنه قد تقدم بلائحة الاتهام والأدلة والبيانات المرفقة بها الى قضاة الدائرة الأولى للمحكمة للنظر فى إصدار قرار اتهام رسمى ضد الرئيس البشير، ومن ثم إصدار أمر بتوقيفه والقبض عليه إن لم يستجب لطلب المثول أمام المحكمة، وأن إصدار القضاة لقرارهم سوف يستغرق ثلاثة أو أربعة أشهر.

وقال المدعى العام "إنه بعد مرور ثلاث سنوات على طلب مجلس الأمن بالتحقيق فى دارفور، واستنادا الى الأدلة المجمعة، فإنه يرى أن هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن عمر حسن احمد البشير يتحمل المسئولية الجنائية فيما يخص التهم الموجهة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب". وأضاف "أن الأدلة تبين أن البشير دبر ونفذ خطة لتدمير جزء كبير من مجموعات قبيلة الفور والمساليت والزغاوة، لأسباب إثنية، بعد أن احتج بعض أعضاء من المجموعات الثلاث، وهم من ذوى النفوذ فى دارفور، على تهميش الولاية وشرعوا فى التمرد. ولم يتمكن البشير من هزم الحركات المسلحة فصار يهاجم الشعب". ويقول المدعى العام "إن دوافع البشير كانت سياسية فى معظمها وهو يتذرع بحجة مكافحة التمرد. أما نيته، فهى الإبادة الجماعية".

وقال أوكامبو إن مكتبه قام بإجراء تقييم للخطوات والإجراءات القضائية فى السودان حول الجرائم التى ارتكبت فى دارفور، وثبت عدم إجراء أى تحقيق حول هذه الجرائم، وإنما هناك تحقيقات ضد الذين يعترضون على البشير وليس ضد الذين يرتكبون جرائم حرب. وعرض أوكامبو، خلال المؤتمر الصحفى خريطة توضح عمليات وهجمات وقعت فى دارفور،

(*) رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وقال إن الهجوم كان عرقيا ولم تهاجم القرى العربية حتى وإن كانت قريبة من المدن أو القرى المستهدفة. ولمح الى أن "معظم تلك الهجمات جرت فى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وحتى بداية ٢٠٠٥ وهى الفترة التى كان يتولى فيها أحمد هارون (وزير الشئون الإنسانية الحالى ومطلوب الى المحكمة) مسئولية الإشراف على شئون دارفور". مشيرا الى استمرار الجرائم والانتهاكات فى العام الماضى (٢٠٠٧) والعام الجارى (٢٠٠٨) استخدمت فيها الطائرات العسكرية بالرغم من صدور قرارات دولية تحظر ذلك.

وحول السيناريو المتوقع بعد تقديم الأدلة للقضاة ومدى توقعات المحكمة لرد فعل الاتحاد الإفريقى للأطراف والدول الصديقة للسودان، قال أوكامبو إن "القضاة سيدرسون الأدلة. وبموجب النظام الأساسى، لا يوجه الادعاء اتهامات للأشخاص بل يترك للقضاة الفرصة لتحديد ذلك، ويمكن لهم أن يرفضوا الأدلة أو يطلبوا المزيد أو يقتنعوا بها. وفى حال الموافقة، يحتاج الأمر الى مابين شهر أو شهرين فى الظروف العادية لاستصدار قرار توقيف. ولكن نظرا لأن القضية صعبة ومعقدة، فمن المتوقع أن يستغرق الأمر وقتا أطول من ذلك". وأنه "علينا أولا أن ننظر الى قرار القضاة، وبعدها يكون الأمر متوقفا على مدى التزام السودان بتنفيذ القرار. وإذا رفض، فإن مجلس الأمن سيقوم باتخاذ الخطوات المطلوبة داخل الأمم المتحدة، وعلى الدول التى وقعت الاتفاق التأسيسى للمحكمة أن تلتزم بتنفيذ القرارات التى نص عليها النظام التأسيسى. أما الدول التى لم توقع، فعليها التعاون مع المحكمة الدولية.

رد فعل الخرطوم: ردت الخرطوم بشكل فورى بأنها لا تعترف بهذا البيان وتعهدت بمواصلة خطوات السلام فى دارفور، وقالت إنها ستوفر الحماية لموظفى الأمم المتحدة فى السودان. وفى المؤتمر الصحفى العاجل الذى عقده على عثمان طه، نائب الرئيس السودانى، رفض ما سماه "ادعاءات" المدعى العام للمحكمة وقال إنها "باطلة وكاذبة". وقال على عثمان طه إن "السودان ليس عضوا فى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالى فلا ولاية لها عليه". واعتبر أن الادعاءات التى ساقها المدعى العام بأن السياسة، التى اتخذها الرئيس البشير أدت الى نزوح أعداد كبيرة من السكان، باطلة وتكذبها عوامل التاريخ والجغرافيا والحراك الاجتماعى. وأكد أن الصراعات القبلية فى دارفور كانت موجودة قبل تولى نظام البشير السلطة فى عام ١٩٨٩، وأن النزاعات الإقليمية، خصوصا الصراع الداخلى فى تشاد والنزاع الحدودى الذى نشب بين تشاد وليبيا فى الثمانينيات، أدت الى انتشار واسع للأسلحة وتيسير سبل الحصول عليها فى دارفور قبل وصول البشير للسلطة. واعتبر أن المدعى العام تجاهل هذه الحقائق لتضليل المحكمة والرأى العام الدولى. كما جرى الاعلان بشكل سريع عن تكوين لجنه قومية لدراسة الأزمة وسبل التعامل معها برئاسة سلفا كير ميارديت، النائب الاول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى اشارة الى وجود قدر كبير من التضامن الداخلى، وأن حكومة الوحدة الوطنية متماسكة وذات موقف موحد تجاه هذه الأزمة.

وفى الوقت نفسه، انطلقت سلسلة من المظاهرات العارمة فى أنحاء مختلفة من السودان تندد باوكامبو والمحكمة الجنائية وترفض الاتهامات الموجهة ضد الرئيس البشير، وتعتبر انها جزء من حملة خارجية ذات اهداف سياسية، وأن المحكمة ليست سوى أداة قانونية يتم استخدامها بشكل مغرض وباطل ضد السودان عبر التآمر عليه للهيمنه على مقدراته.

أما الرئيس عمر البشير، فقد أكد أن السودان "لن يسلم شعرة من أى مواطن سودانى للمحكمة الجنائية الدولية". ووصف مطالب المحكمة بأنها "ابتزاز سياسى". وارتكزت تصريحاته على التقليل من شأن قرار أوكامبو. وقال إن القرار كيدى ورسالتنا للذين يريدون وقف مسيرتنا هى الاستمرار فى طريق التنمية وعدم الالتفات لمثل هذه الدعوات، منبها الى أن القرار قصد منه إعطاء رسالة سالبة للحركات المسلحة غير الموقعة بألا تحاور هذه الحكومة لانها آيلة للسقوط وإن استمروا فى حربها.

كما طرح البشير مبادرة جديدة لحل أزمة دارفور بمشاركة القوى السياسية المختلفة، وأطلق عليها اسم "مبادرة أهل السودان". ودعا الى تماسك الجبهة الداخلية والعمل على حل أزمة دارفور التى باتت مدخلا للتدخل الخارجى، ثم أعقب ذلك بزيارة ميدانية لعواصم الولايات الثلاث فى دارفور، خاطب فيها الجماهير الحاشدة التى خرجت لاستقباله فى لقاءات مفتوحة، فى محاولة منة لتقديم دليل عملى للعالم على أن دارفور آمنة وانه يحظى بالشعبية والتأييد من مختلف ابناء القبائل التى خرجت لاستقباله، وانه يستطيع ان يخاطب هذه الحشود بشكل آمن دون خوف من تعرضه لاى اعتداء.

وفى هذه الزيارة، أعلن الرئيس البشير عن عفو رئاسى عن الجنود الأطفال الذين شاركوا فى الهجوم الذى قامت به حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان فى ١٠ مايو ٢٠٠٨. كما أعلن أيضا أن المفاوضات المقبلة بشأن تسوية قضية دارفور ستشمل الجميع، ولن تستثنى أى طرف، وذلك فى إشارة الى عدوله عن موقف سابق له، كان قد أعلن فيه أنه لن يتم التفاوض مع حركة العدل والمساواة عقب هجومها على أم درمان. ومن الواضح أن الرئيس البشير كان يهدف من خلال إعلانه هذه المواقف الى محاولة تغيير الاجواء المحيطة بأزمة دارفور، وتهيئة هذه الأجواء لمسار جديد يهدف الى تخفيف أجواء الاحتقان القائمة تمهيدا لبدء مسار جديد لعملية التسوية السياسية، باعتبار ان هذه التسوية هى المدخل الحقيقى لدحض الاتهامات الدولية ولإخراج السودان من حالة الاستهداف والضغوط الخارجية العنيفة التى يتعرض لها.

موقف القوى السياسية السودانية: حذرت أحزاب المعارضة الرئيسية فى السودان من أن صدور أمر دولى بإلقاء القبض على الرئيس عمر حسن البشير سيزعزع استقرار أكبر دولة فى إفريقيا ويتسبب فى "انهيار دستورى". وقال السيد الصادق المهدى، فى تصريحاته المختلفة، إنه يجب مراعاة التوازن بين العدالة والاستقرار، وإن صدور أى لائحة اتهام ضد الرئيس البشير قد يؤدى إلى انهيار دستورى فى البلاد، فى الوقت الذى يجرى فيه الإعداد لأول انتخابات برلمانية ورئاسية وولائية تحت رقابة دولية بعد عشرين عاما من حكم نظام الانقاذ.

ودعا حزب الأمة، حزب المؤتمر الوطنى الحاكم إلى التحلى بضبط النفس، وأشار إلى أن أمر الاعتقال النهائى قد لا يصدر قبل بعض الوقت بعد أن يوافق عليه قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

أما الحزب الاتحادى الديمقراطى المعارض، الذى يتزعمه محمد عثمان الميرغنى، فقد أكد انه يرفض تسليم البشير الى المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاى. وقال المتحدث باسم الحزب، تاج السر محمد صالح، إن الامر سينعكس بصورة سيئة جدا على عملية السلام فى دارفور وفى الجنوب. واضاف انه لا بد من وقف ذلك والبحث عن تسوية أخرى.

وفى السياق نفسه، نصح السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى محمد ابراهيم نقد، بالتعامل مع المحكمة الجنائية وفقا لقرار قمة الاتحاد الإفريقى رقم ١١ والقاضى بعدم تسليم اى رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده. وحتى حزب المؤتمر الشعبى بزعامة حسن الترابى، الخصم اللدود لحزب المؤتمر الذى يقوده البشير، أشار فى ردة فعله الاولية الى أن نموذج جنوب إفريقيا للجنة الحقيقة والمصالحة هو السبيل للمضى قدما. وأعرب بشير آدم رحمة، امين الامانة السياسية للحزب، عن اعتقاده بأنه اذا تم حل مشاكل دارفور، فسيمكن حل كل الامور ذات الصلة. وإن كان الدكتور حسن الترابى قد عاد بعد ذلك الى بعض المواقف الملتبسة التى يفهم منها ضمنا أنه يؤيد محاكمة البشير، عبر تأكيده أن الإسلام لا يعرف وجود حصانة" حتى لأمراء المؤمنين".

ومن جانبها، اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن إعلان أوكامبو خلق وضعا بالغ الخطورة داخل السودان يهدد السلام والاستقرار. ودعت الحركة فى بيان لها، إلى وضع خريطة طريق خلال أسبوع للتعامل مع الأزمة بمشاركة القوى السياسية لحل مشكلة دارفور. وقالت الحركة إنها فوجئت بالخطوات المتسارعة فى قضية دارفور وبالمحكمة الجنائية والتى أفضت الى الطلب بتوقيف البشير. ومن الواضح أن الحركة الشعبية تخشى من أن تنعكس تداعيات هذه الأزمة، التى قد تتطور الى مواجهة مفتوحة مع المجتمع الدولى، سلبا على الاستمرار فى تطبيق اتفاقية نيفاشا، التى تعطى اقليم جنوب السودان حق الاستفتاء على حق تقرير المصير فى عام ٢٠١١ . فالحركة حريصة على الدفع بمراحل تطبيق الاتفاقية الى الأمام، خاصة أن هناك قضايا اساسية لم يتم الفراغ منها بعد، مثل ترسيم الحدود. كما أن الحركة لا تزال تحتاج إلى إبقاء حالة الاستقرار والهدوء لكى تتمكن من الاستعداد فى غضون السنوات الثلاث المتبقية على حق تقرير المصير، للاستعداد للانفصال إذا أرادت ذلك عبر تكوين هياكلها الإدارية والمؤسسية وإنهاء وحسم القضايا العالقة مع الشمال، بما فى ذلك الخلاف حول ايرادات النفط. أما التحول إلى أجواء من المواجهة، فقد يخلق اضطرابات تحول دون الاستمرار فى تطبيق الاتفاقية، والانزلاق من ثم الى حالة من الفوضى التى قد لا يمكن السيطرة عليها.

وكان الكثيرون فى صفوف المعارضة السياسية فى السودان قد أيدوا المحكمة الجنائية الدولية، بإصدارها فى وقت سابق من العام الماضى أمرا بالقاء القبض على أحمد هارون، وزير الدولة بوزارة الداخلية السودانية السودانى، وعلى كوشيب، أحد قادة ميليشيات الجنجويد. لكنهم يشعرون بأن صدور أمر بالقاء القبض على الرئيس البشير سوف يلحق الضرر بفرص احلال السلام فى دارفور، وكذلك بعملية التحول الديمقراطى الجارية فى البلاد وبالانتخابات المقررة فى ٢٠٠٩.

أما الحركات المسلحة فى دارفور فقد رحبت بلائحة الاتهام التى أعلنها المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو، واعتبرت أن طلبه يعد نصرا للعدالة ولأهل دارفور. وحاولت حركة العدل والمساواة، بزعامة خليل إبراهيم، أن تطور هذا الموقف وأن تخرج من حالة الانحسار الكبير على المستويين السياسى والعسكرى بعد خسائرها الهائلة فى عملية غزو أم درمان، وذلك عبر تقديم مبادرة لإنقاذ الأوضاع فى السودان بالدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، تقوم- وفق برنامج انتقالى محدد - بتولى انفاذ اتفاقية السلام الشامل فى الجنوب والوصول إلى سلام عادل وشامل فى كل السودان، خاصة فى دارفور، على أن تعمل هذه الحكومة الانتقالية أيضا على اعادة النازحين واللاجئين من أهل دارفور الى مناطقهم الاصلية وتعويضهم تعويضا عادلا، وإعادة كافة المفصولين من الخدمة العامة، وتهيئة الأجواء بصياغة قانون جديد للانتخابات، يقود الى تحول ديمقراطى حقيقى.

من جهته، رحب الناطق باسم حركة تحرير السودان - فصيل الوحدة - بمذكرة المحكمة الجنائية، وقال ان حركته تلتزم بالقانون الدولى. وأضاف أن "المدعى العام الآن أصبح يمثل ضحايا الحرب فى دارفور"، داعيا الى استمرار المسار السياسى بالتوصل الى اتفاق سلام عادل فى دارفور. وقال "ان البشير فرد، ولذلك يجب ألا يتم ربط المسار السياسى مع الجنائى والقانونى وإلا فستتعقد الأوضاع". أما الناطق باسم حركة تحرير السودان، بزعامة عبد الواحد محمد النور، فقد عبر عن تأييد حركته لمذكرة المدعى العام، مشيرا الى استعداد حركته تسليم اى شخص يشار الى انه مذنب الى المحكمة الدولية فورا.

كما سير بعض ابناء دارفور مظاهرة فى العاصمة البريطانية لندن وفى مدن اوروبية أخرى، وبمشاركة من منظمات دولية لحقوق الإنسان، ترحيبا بإعلان المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، واعتبر المتظاهرون صدور الاعلان بمثابة انتصار للعدالة والقانون الدولى ودرسا للطغاة.

المواقف الدولية : اتسمت ردود الفعل الدولية بشكل عام بنوع من الفتور وعدم الحماس لاعلان أوكامبو، وبدا أن هناك إدراكا عاما بأن هذه التطورات ستضع مجلس الأمن والأمم المتحدة أمام تطور جديد بالغ الخطورة، هو محاولة اعتقال رئيس دولة وهو فى سدة السلطة، وما سيترتب على ذلك من تأثير على القواعد المستقرة فى النظام الدولى، وما سيتركة ذلك من تأثيرات أيضا على قضية دارفور نفسها وعلى بقاء السودان واستمراره كدولة. فالدخول فى مثل هذه المواجهة سيفتح المجال أمام كل التداعيات التى يمكن تصورها، والتى سوف تؤثر على الأمن والاستقرار فى مناطق واسعة محيطة بالسودان. وفى

الوقت نفسه، يمكن ملاحظة أن الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن لم تتخذ مواقف واضحة برفض وإدانة إعلان أوكامبو أو إجراءات المحكمة، رغم أن ثلاثا من الدول دائمة العضوية - وهى الولايات المتحدة والصين وروسيا - ليست أعضاء فى المحكمة ولا تعترف بها. وبدا أن هناك محاولة لتوظيف الأزمة حسب أهداف ومصالح وتوازنات كل طرف. فقد اتخذت واشنطن موقفا غير واضح ويتصف بالغموض، وبدا أنها تحاول استخدام اجراءات المحكمة لفرض ضغوط هائلة على الحكومة السودانية، حيث أبدى الرئيس الأمريكى جورج بوش تحفظا واضحا بشأن مطالبة ممثل الادعاء فى محكمة الجنايات الدولية بإصدار أمر قبض على الرئيس البشير. وقال بوش - خلال مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض - نحن لسنا أعضاء فى محكمة الجنايات الدولية، لذلك سنرى كيف سينتهى الأمر. وأشار إلى أن الأمم المتحدة يجب أن تتعامل مع الحكومة الحالية من أجل نشر قوات الهجين لإنقاذ أرواح الناس. وقال بوش إن هناك جانبين من المسألة السودانية، الأول يتعلق بالاتفاقية بين الشمال والجنوب والمحادثات الجارية بضرورة وجود فهم واضح حول كيفية توزيع الثروة النفطية، والتأكد من أن تلك الاتفاقية تبقى سليمة وتطبق بالكامل. أما الأمر الثانى، فهو يتعلق بدارفور وهذه قضية معقدة جدا جدا، ونحن نعمل مع المجموعات المتمردة حتى يكون لهم صوت واحد، كما أننا نحاول العمل مع البشير، حتى يعرف أن الحظر سيتواصل إذا لم يتحرك الى الأمام، ونحن نسعى الى وجود مزيد من القوات الإفريقية فى السودان، كما نعمل بالتعاون مع الفرنسيين فى تشاد.

وأشار الرئيس الامريكى إلى أنه لن يرسل قوات من جانب واحد. ومادام هذا هو قرارنا، فيجب أن نعمل عبر الأمم المتحدة، كما أننى طرحت الأمر على قمة الثمانى مع حلفائنا وكان هناك الاهتمام والإحساس نفسه بالإحباط، لأن الأمور لا تتحرك بالسرعة المطلوبة، وتحدثت مع بان كى مون، الأمين العام للأمم المتحدة، حول المسألة. وقال إنه بنهاية هذه السنة، ستكون كل القوات الأممية فى دارفور، وعندها سيكون السؤال: هل ستساعد الحكومة السودانية فى التعجيل بتوزيع المساعدات الإنسانية؟.

من جهتها، أعربت الصين عن قلقها من دعوة مدعى المحكمة الجنائية بتوقيف البشير. وصرح ليو جينشاو، الناطق باسم وزارة الخارجية، بأن "الصين تعبر عن قلقها وانشغالها الكبير بشأن اتهام مدعى المحكمة الجنائية الدولية الزعيم السودانى". ودعا الى أن تساهم الإجراءات التى تتخذها المحكمة الجنائية الدولية فى استقرار الوضع فى السودان وتقود الى تسوية مناسبة لمشاكل دارفور وليس العكس.

أما فرنسا، فقد دعت الخرطوم الى القيام "بمبادرة" تجاه المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن الدولى، تقضى بتسليم مسئولين سودانيين اثنين مطلوبين، فى ظل احتمال صدور مذكرة توقيف بحق الرئيس السودانى. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية للصحافة بأن أية بادرة من السلطات السودانية تتماشى وقرارات المحكمة ستكون موضع تقييم ايجابى.

وفى موسكو، دعت روسيا جميع الأطراف الى التحلى بضبط النفس. وقال فيتالى تشوركين، سفير روسيا لدى الأمم المتحدة، "إن على جميع الأطراف، بما فيها السودان وكذلك الأمم المتحدة، التحلى بضبط النفس وإيجاد حلول تساعد شعب السودان وتسوية أزمة دارفور". وأضاف أن أعضاء مجلس الأمن الدولى يشعرون بقلق بالغ إثر الطلب الذى تقدم به المدعى العام فى المحكمة الجنائية الدولية، متوقعا أن يبدى مجلس الأمن رأيا فى هذا الموضوع. وأكد السفير الروسى أن لمجلس الأمن الدولى الحق فى أن يعطى تقييما سياسيا حول مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة نشاطات المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الجانب الإفريقى، أعلن عزيز باهاد، مساعد وزير الخارجية فى جنوب إفريقيا، أنه لا يمكن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السودانى عمر البشير ولا يمكن تنفيذها. وتساءل"إن هذا الإجراء سيتطلب شهورا، وحتى إن تم، فما الذى سيجرى؟" وأجاب قائلا "لا يمكن توقيف البشير .. من سيتولى توقيفه"؟.

وأعقب ذلك قيام الاتحاد الإفريقى بالاعلان عن رفضه أى طلب لتوقيف الرئيس عمر البشير. وأعلن وزير الخارجية النيجيرى أن الاتحاد الافريقى تقدم بطلب الى مجلس الامن لإرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية التى تستهدف الرئيس البشير "لتجنب المساس" بعملية السلام فى السودان.

جامعة الدول العربية والأزمة: أكد المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية، فى اجتماعه الاستثنائى فى ١٩ يوليو ٢٠٠٨ بالقاهرة - بمشاركة ١٨ وزيرا للخارجية من بينهم وزراء خارجية مصر، والسعودية، واليمن، وسوريا، والكويت، وتغيب وزراء العراق، ولبنان، والصومال، الذين شاركوا على مستوى المندوبين- مساندته المطلقة للسودان، فى أزمته مع المحكمة، وتضامنه مع الخرطوم فى مواجهة طلب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، بتوقيف الرئيس السودانى عمر البشير، بدعوى ارتكابه جرائم حرب فى إقليم دارفور. كما شدد المجلس على رفضه أية محاولات لتسييس العدالة الدولية، واستخدامها فى الانتقاص من سيادة الدول ووحدتها، وأمنها واستقرارها ورموزها الوطنية، مؤكدا أهلية القضاء السودانى واستقلاليته، باعتباره صاحب الولاية الأصلية فى إحقاق العدالة. وفى ضوء المحاكمات التى جرت، يدعو المجلس إلى استكمال المحاكمات وتحقيق العدالة الناجزة.

وأكد وزراء الخارجية العرب فى قرارهم احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله، وطالبوا جميع الدول بتأكيد هذا الالتزام عمليا، ودعم المساعى الرامية الى تحقيق السلام والوفاق الوطنى بين أبنائه.

وقرر المجلس الوزارى للجامعة العربية، الذى أبقى اجتماعه مفتوحا لمتابعة تطورات الموضوع، التضامن مع جمهورية السودان فى مواجهة أية مخططات تستهدف النيل من سيادته ووحدته واستقراره، وعدم قبول الموقف غير المتوازن وغير الموضوعى للمدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، فى الطلب الوارد فى مذكرته المرفوعة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما طالب الوزراء فى قرارهم مجلس الأمن بتحمل مسئوليته فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتوخى الحذر الشديد فى التعامل مع الأوضاع فى السودان، خلال المرحلة القادمة، وعدم إتاحة الفرصة لأى طرف، أو عمل أو إجراء يؤدى إلى تقويض جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور، أو خلق مناخ من عدم الاستقرار فى البلاد، يهدد مستقبل جهود حفظ السلام فى دارفور أو فى جنوب السودان.

وفى الوقت نفسه، دعا القرار العربى إلى إعطاء أولوية لانجاز التسوية السياسية، وضرورة تفعيلها والدعوة إلى عقد اجتماع دولى رفيع المستوى لدفع العملية السياسية فى دارفور، ووضع خريطة طريق، وإطار زمنى لتنفيذها، وكذلك دعوة الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقى بالمشاركة مع جامعة الدول العربية، إلى اتخاذ الإجراءات العملية، نحو عقد هذا الاجتماع.

وفى إجراء عملى، تضمن القرار قيام الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بزيارة عاجلة الى الخرطوم لعرض خطة التحرك، التى تم الاتفاق عليها، على الحكومة السودانية. كما كلفوا الأمين العام للجامعة بمواصلة الاتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى لتأمين تحرك مشترك، يستهدف التعامل مع الوضع القائم بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية، والعمل على تحقيق المصالحة الأهلية، واستعادة السلام الاجتماعى فى دارفور، ومواجهة ما قد ينشأ من تداعيات تؤثر سلبيا على الاستقرار فى السودان والعملية السياسية فى دارفور وجهود حفظ السلام.

وقد قام عمرو موسى بزيارة الخرطوم والتباحث مع الرئيس البشير وكبار المسئولين، كما التقى زعماء وممثلى معظم القوى السياسية السودانية، وعرض على المسئولين السودانيين الملامح الأساسية لخطة العمل السياسية والقانونية حول كيفية التعاطى مع قرار المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد شملت الخطة، التى وافق السودان عليها، قيام الجامعة العربية بالدعوة لعقد اجتماع دولى لدفع عملية السلام فى دارفور، ووضع خريطة طريق يتم تنفيذها فى إطار زمنى محدد لتنفيذها. وبالتوازى مع التحرك القانونى والسياسى، تفتح الجامعة العربية حوارا مع المحكمة الجنائية الدولية لتعطيل القرار ضد البشير من ناحية، وإعطاء فرصة لإنجاز الجانب القانونى، وقيام المحاكم، وفقا للقانون الوطنى السودانى، بمحاكمة كل من ثبت اتهامه بارتكاب جرائم فى دارفور من ناحية أخرى. كما تتضمن الخطة مشاركة قانونيين وقضاة من قبل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقى مع القضاء السودانى لتفعيل المحاكمات وإعطائها دفعة قوية وعدم الإبطاء فيها، على أن يتم إنجاز المحاكمات فى وقت مناسب، وكذلك إنجاز التسوية السياسية من الناحية الأخرى.

وقد أشارت تقارير أخرى إلى أن هناك جانبا من الخطة لم يتم الحديث عنه علنا، كان يقترح قيام السودان بتسليم كل من أحمد هارون وعلى كوشيب المطلوبين للمحكمة، على أساس أن هذا كفيل برفع الاتهام عن الرئيس البشير، والذى يقوم بالاساس على ما يعرف بـ"مسئولية القيادة". إلا أن هذا الجانب من الخطة اصطدم برفض تام من الجانب السودانى الذى اعتبر أن هذا العمل سيمثل اعترافا من السودان بالمحكمة وهو ما ترفضه الحكومة السودانية بإصرار.

حصلت الشرق الأوسط على الملامح الأساسية لخطة العمل السياسية والقانونية التى حملها الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى معه إلى السودان لعرضها على الرئيس عمر البشير الذى قبلها، وتتعلق الخطة بكيفية التعاطى مع قرار المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير بدعوى ارتكابه جرائم حرب فى دارفور.

وأوضحت مصادر دبلوماسية عربية تحدثت للشرق الأوسط أن الخطة القانونية والسياسية للجامعة العربية تتضمن فى بندها الأول قيام الجامعة العربية بالدعوة لعقد اجتماع دولى لدفع عملية السلام فى دارفور، ووضع خريطة طريق يتم تنفيذها فى إطار زمنى محدد لتنفيذها.

الإطار العام للأزمة : كانت التسريبات الاولى عن أن الرئيس البشير سيكون مطلوبا أمام المحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى، قبل أن يتم الاعلان رسميا عن هذه الاتهامات بثلاثة أيام، قد جاءت عبر تصريحات المتحدث باسم الخارجية الامريكية، الذى قال "إن احتمال توجيه الاتهام الى الرئيس قائم خلال عدة ايام .. وإننا ندرس المسألة"، الأمر الذى أوحى للكثيرين بأن واشنطن ربما تسعى لتمرير صفقة ما تجبر من خلالها نظام الإنقاذ السودانى على تقديم تنازلات ظل يرفضها منذ وقت طويل. فتصريح المتحدث الأمريكى أوضح أن واشنطن لديها علم مسبق بمجريات الأمور فى المحكمة، وما الذى ينوى أوكامبو أن يفعله، كما أنها تدرك ايضا التداعيات الهائلة التى سوف تنجم عن مجرد تقديم هذا الطلب الى قضاة المحكمة، ومن ثم فقد رأى الكثيرون فى العالمين العربى والإسلامى، وكذلك فى القارة الإفريقية أن هذا التطور الخطير يتسم بطابع سياسى واضح، يهدف الى استخدام بعض الأطر القانونية لتحقيق أهداف سياسية. ومن ثم، فإن الانعكاسات السياسية لهذه التحركات هى الأهم. أما الجانب القانونى فى الاتهام، فقد يستغرق سنوات طويلة فى التحقيق والإجراءات والمداولات، ثم ينتهى الأمر بأن تهمة الابادة الجماعية قد لا يمكن إثباتها، وكذلك معظم الجرائم الاخرى التى تحدث عنها المدعى العام. إلا أن ذلك كله لن يكون مهما، فقبل الوصول الى هذه المرحلة - إذا حدث هذا السيناريو - ستكون التطورات المستهدف حدوثها فى السودان قد حدثت بالفعل.

تجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن ملف أزمة دارفور قد تم تحويله الى المحكمة قبل أكثر من ثلاث سنوات، عبر القرار رقم ١٥٩٣ الصادر من مجلس الامن فى ٣١ مارس ٢٠٠٥. ورغم ان القرار لم يصدر بالإجماع، إذ حاز حينها على ١١ صوتا من إجمالى ١٥ عضوا فى المجلس (كان موقف واشنطن هو الامتناع عن التصويت) إلا انه صدر - بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق الفصل السابع من الميثاق - بالنظر إلى أن المجلس اعتبر أن الوضع فى السودان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفى الوقت نفسه، احتوى القرار على تناقضات معيبة توضح الواقع الحالى للنظام الدولى الحالى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القطب الاوحد فى

العالم. فقد نص القرار فى متنه على إعفاء أى شخص أمريكى من الخضوع للمحكمة بمناسبة تناولها لهذه القضية، حيث إن الولايات المتحدة رفضت الانضمام الى نظام روما الأساسى الذى تم إنشاء المحكمة الجنائية بمقتضاه، بعد أن رأت أنه سوف يقيد حركتها حول العالم، وأنه سوف يعرض جنودها وقادتها العسكريين والسياسيين الى هذا النوع من المحاكمات. ولم تكتف بذلك، بل عمدت الى توقيع اتفاقيات ثنائية مع معظم دول العالم، تمتنع هذه الدول بمقتضاها عن تسليم أى مواطن أمريكى الى المحكمة فى حالة طلبه.

وقد رفضت الحكومة السودانية منذ البداية الاعتراف بولاية المحكمة أو اختصاصها، استنادا إلى عدم تصديق السودان على نظام روما الاساسى الذى نشأت هذه المحكمة بمقتضاه، فى الوقت الذى تمسكت فيه المحكمة باختصاصها، قائلة إن الملف قد تم تحويله اليها عبر قرار مجلس الأمن.

غير أنه كان من الوضح ان هذا الجدل القانونى لم يعد مفيدا بشكل كبير للحكومة السودانية، بعد أن أصبح توجيه هذه الاتهامات يمثل تهديدا للشرعيتين السياسية والدستورية للنظام السياسى فى السودان عبر اتهام رئيس الدولة، وعبر قول أوكامبو فى عرضه أمام مجلس الأمن "إن جهاز الدولة السودانية متورط بأكمله فى عملية الإبادة الجماعية".

تداعيات قرار الاتهام : ورغم ان الطلب، الذى أعلنه أوكامبو نفسه، لا يمثل اتهاما قضائيا أو إدانة فعلية، بل يعنى أن هناك بيانات قابلة للنظر فيها والتحقق منها. إلا أن خطورة هذه المسألة أنها لا تنصرف إلى شخص الرئيس بذاته أو إلى هذا أو ذاك من القادة السياسيين أو الأمنيين، وإنما فيما سوف ينتج عنها من هز لشرعية النظام القائم على المستويين السياسى والدستورى، وصولا الى تقويض هذه الشرعية فى أى وقت. ويزداد الأمر سوءا بالنظر الى المرحلة الانتقالية الحرجة والحساسة التى يمر بها السودان كدولة وليس فقط كنظام سياسى، حيث يواجه الآن عدة استحقاقات مصيرية، على رأسها الاستمرار فى تطبيق اتفاقية نيفاشا، والانتخابات البرلمانية المقررة فى عام ٢٠٠٩، وحق تقرير المصير للجنوب المقرر فى عام ٢٠١١، فضلا عن أزمة دارفور نفسها، التى تأتى تحركات المحكمة الجنائية حيالها لتكون بمثابة قطع الطريق على أى تسوية محتملة لأزمة دارفور، عبر توجيه رسالة صريحة وواضحة، لكل الاطراف المحلية أو الإقليمية الضالعة فى الأزمة بعدم التفاوض، انتظارا للنتائج التى سوف تفرزها تحركات المحكمة.

وفى ظل التفاعلات السياسية الحالية فى السودان، والتى تتسم بالاحتقان الهائل نتيجة اللجوء إلى الولاءات الأولية الضيقة، سواء كانت إثنية أو جهوية أو قبلية، فإن هذا قد يؤدى إلى خلق حالة من التهديد الجسيم لوحدة السودان وتماسك أراضيه. حيث من المتوقع - إذا استمرت الأمور طبقا للسيناريو الحالى - أن تكون هناك قرارات اضافية من مجلس الامن بعقوبات دبلوماسية واقتصادية على السودان، سوف تزيد من عزلته وحصاره، وتنعكس سلبا على الوضع الداخلى بطبيعة الحال، الأمر الذى قد ينتهى - ضمن سيناريوهات أخرى - إلى تفكيك السودان، أو انزلاقه الى حالة من الفوضى الشاملة، التى لن تقتصر فى هذه الحالة على السودان فقط، بل سوف تنجم عنها مجموعة من الاختلالات، يختلط فيها الحابل بالنابل، وتمثل تهديدا كبيرا لمنطقة واسعة من الحدود المصرية والليبية فى الشمال، وصولا الى منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقى، الأمر الذى يتشابه - إلى حد كبير - مع الحالة العراقية وما أفرزته من ارتباكات إقليمية ودولية. ويعنى أيضا بوضوح كامل ان السودان يسير على خطى الحالة العراقية، مع فارق بسيط للغاية، حيث تم تدمير العراق وإخراجه من معادلة القوة فى الشرق الاوسط باستخدام ذريعة اسلحة الدمار الشامل. أما فى حالة السودان، فالذريعة المستخدمة هى التدخل الإنسانى.

إن أزمة السودان والمحكمة الجنائية تشير فى الحقيقة إلى اضطراب ترتيب أولويات ملف أزمة دارفور، وتثير التساؤلات والشكوك واسعة النطاق حول الهدف من الإصرارعلى إطلاق العنان لممارسات المحكمة، عبر توفير بيانات ومعلومات معينة - يصعب التأكد من صدقيتها - للمدعى العام "أوكامبو"، وحثه على توسيع نطاق اتهاماته، فى الوقت الذى يجرى فيه تجاهل بذل أى جهد جدى لتسوية الأزمة من الناحية الفعلية، بل والسعى إلى تأجيجها عبر وسائل عديدة.

الآثار القانونية لطلب اعتقال الرئيس السودانى عمر البشير

د. أيمن عبد العزيز سلامة *

تعد الأزمة القانونية الأخيرة بين الحكومة السودانية، وتحديدا الرئيس عمر أحمد حسن البشير، وبين المحكمة الجنائية الدولية بلاهاى من أخطر الأزمات التى تواجه ليس السودان وحسب، ولكن كل الدول العربية .

ولقد تطورت واستفحلت هذه الأزمة بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٤ .

ولا يتسع المقام الآن لأن نسرد ما حدث من كارثة إنسانية وقعت - ولا تزال تقع - فى دارفور منذ عام ٢٠٠٣ .

فقد سلطت وسائط الإعلام المختلفة، بما لها من تأثير مباشر على المجتمع الدولى، وأصبحت الأزمة الإنسانية فى دارفور موضع اهتمام الحكومات الغربية بشكل رئيسى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا ، وفرنسا .

ووصلت المجابهة بين السودان من جانب والمحكمة الجنائية الدولية من جانب آخر إلى ذروتها يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٨ ، وذلك حين طلب المدعى العام للمحكمة، السيد/ أوكامبو، من قضاة المحكمة أن يصدروا أمرا باعتقال الرئيس السودانى عمر البشير، وذلك لاتهامه بارتكاب جرائم دولية فى إقليم دارفور، وهى :

جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم دولية ضد الإنسانية ، وجرائم حرب.

وفى عرضنا وتأويلنا لهذه الأزمة، فإننا ننأى بأنفسنا لأن نتعرض للأبعاد السياسية وطبيعة العلاقات الدولية وتوازن القوى والمصالح، بالرغم من تأثيرها المهم بل والخطير فى إنفاذ قواعد القانون الدولى .

لذلك يقتصر تناولنا على الآثار القانونية لطلب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية اعتقال الرئيس السودانى عمر البشير، وذلك فى ١٤ يوليو ٢٠٠٨ .

طلب المدعى العام للمحكمة اعتقال الرئيس البشير :

أثار طلب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية "لويس مورينو أوكامبو" لدائرة ما قبل المحاكمة للمحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٨، وذلك باعتقال الرئيس السودانى عمر البشير، كثيرا من الخلط والقلق اللذين تجاوزا الاهتمام الإقليمى فى الساحة العربية إلى النطاق العالمى .

وبالرغم من أن طلب اعتقال الرئيس البشير، من جانب المدعى العام للمحكمة الجنائية، لم يكن مستبعدا لدى أى مراقب أو مدقق، وفق مجريات الأحداث وتطورات المواقف فى دارفور منذ عام ٢٠٠٤، حين أولى مجلس الأمن اهتمامه بالحالة فى دارفور . بيد أن المراقب المدقق لذلك الطلب يدرك أن طلب اعتقال الرئيس البشير هو طلب الاعتقال الأول فى تاريخ المحكمة الجنائية الدولية لرئيس دولة وهو فى سدة الحكم، بما يمثله ذلك من تطور دراماتيكى فى القانون الدولى الجنائى ، وما يمثله ايضا من تجاوز لمبدأ مهم، بل وركيزة، من مبادئ القانون الدولى العام، والعلاقات الدولية، وهو "مبدأ سيادة الدولة".

ايضا، زاد من قلق واهتمام القانونيين داخل المحكمة الجنائية الدولية ذاتها، وخارجها، أن المدعى العام فى طلبه هذا

(*) مدرس القانون الدولى العام ، جامعة القاهرة.

لدائرة ما قبل المحاكمة، لم يذكر إلا الرئيس البشير وحسب، مما يثير التساؤل لدى هؤلاء. كان المدعى العام للمحكمة الجنائية قد تسلم ملف دارفور من الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٥ فى ٣١ مارس ٢٠٠٥، والذى أكد المجلس فيه أن العدالة والمساءلة مهمان وذلك لتحقيق سلام دائم فى دارفور. وبدأ فى دراسة الملف الذى يحوي محفوظات ووثائق لجنة "كاسيوس"، وهى لجنة التحقيق الدولية لمجلس الأمن التى أرسلها الى دارفور فى ١ أكتوبر ٢٠٠٤ وقام المدعى العام باستجواب أكثر من خمسين خبيرا مستقلا.

وقام بجمع (الحصول على) إفادات وأدلة أثناء ١٠٥ (مهمات) أجراها المدعى العام فى ١٨ دولة. حيث قام بفحص أدلة الإثبات وأدلة النفى بطريقة محايدة ومستقلة، وذلك وفق زعم المدعى العام. وحتى يخلص المدعى العام الى أن الرئيس البشير ارتكب الجرائم الواردة فى طلب الاعتقال إلى دائرة ما قبل المحاكمة، فقد أسس استنتاجه هذا بشكل أساسى على:

١ - إفادات شهود العيان وضحايا الهجمات فى دارفور.

٢ - مقابلات تم تسجيلها مع مسئولين حكوميين.

٣ - إفادات من أفراد لديهم علم أو معرفة بأنشطة المسئولين الحكوميين فى السودان وممثلين عن الحكومة وميليشيات الجنجويد.

٤ - أدلة وثائقية ومعلومات أخرى تم تقديمها للمدعى العام من مسئولين حكوميين بناء على طلب المدعى العام.

٥ - تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتى أرسلها مجلس الأمن لدارفور عام ٢٠٠٤.

٦ - تقرير لجنة التحقيق الوطنية السودانية.

٧ - وثائق ومواد أخرى تم الحصول عليها من مصادرمتاحة.

وعلى اثر ذلك، قرر أن المتطلبات القانونية الأولية قد استوفيت، فاتخذ فى ٦ يونيو ٢٠٠٥ قراره بفتح التحقيق(١)، مطالبا السودان وكل الأطراف المعنية بالتعاون فى هذا المجال.

ويثير اتهام الرئيس البشير - وفقا لادعاء اوكامبو بارتكاب جرائم دولية خطيرة فى دارفور- مسألة قانونية مهمة، هى:

المسئولية القيادية عن ارتكاب الجرائم الدولية:

يتضمن النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية اركان المسئولية الجنائية الفردية فى المادة ٢٥. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه النصوص لم تتضمن تحديد "الركن المادى" المطلوب.

وبموجب هذه المادة، فإن الشخص يكون مسئولا جنائيا عن "السلوك" الذى يتضمن الجريمة الداخلة ضمن اختصاص المحكمة، بغض النظر عن ارتكابها بشكل فردى أو جماعى، وفى حالة إذا كان ذلك الشخص:

أ - أمر أو أغرى بارتكاب أو حث على ارتكاب جريمة وقعت بالفعل أو شرع فيها.

ب - قدم العون أو حرض أو ساعد بأى شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو الشروع فى ارتكابها.

وفى جميع الأحوال، فإن المسئولية الجنائية لايمكن تجنبها بادعاء:

أ - الصفة الرسمية لمرتكب الجريمة (م٢٧).

ب - أى مدد زمنية لسقوط الجريمة بالتقادم (م٢٩).

ج - الخطأ فى القانون، ما لم يكن هذا الخطأ مخالفا للركن المعنوى (م ٣٢ "٢").

والدول، بموجب قواعد القانون الدولى الإنسانى، تلتزم بأن تقاضى الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة، علاوة على الأشخاص الذين يأمرون بارتكابها أيضا(٢). وترد هذه القاعدة الدولية فى النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية(٣)، والمحكمة الدولية ليوجسلافيا السابقة(٤)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا(٥)، والمحكمة الجنائية الخاصة لسيراليون(٦)، وفى لائحة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة فى تيمور الشرقية(٧)، وجميعها تنطبق على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

وتؤكد العديد من السابقات القضائية الوطنية، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اللحظة الآنية، إسناد المسئولية القيادية للرؤساء وغيرهم حين يرتكب مرءوسوهم جرائم الحرب تبعا لأوامرهم(٨).

وقبل أن نتناول الآثار القانونية لطلب اعتقال الرئيس البشير من قبل دائرة ما قبل المحاكمة للمحكمة، عمدنا إلى التعرض لأهم السلطات والصلاحيات التى يتمتع بها المدعى العام للمحكمة، وأيضا الإجراءات والخطوات التى يتبعها عند مباشرة التحرى والاستدلال والتيقن من ارتكاب الجرائم الدولية، التى تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بموجب ميثاق هذه المحكمة.

سلطات المدعى العام:

قبل أن يشرع المدعى العام فى اتخاذ إجراءات التحقيق، يقوم بتقدير وتقييم المعلومات المقدمة إليه، وذلك حتى يتيقن من أن هناك أساسا معقولا لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق بموجب نظام المحكمة (م ١/٥٣).

وفى حالة "دارفور" ولأن مجلس الأمن كان قد أحال هذه الحالة إلى المدعى العام، فإنه فى حالة تيقن ذلك الأخير من أن إجراء المحاكمة أو المقاضاة لن يخدم مصالح العدالة، فقد وجب عليه أن يبلغ مجلس الأمن بالنتيجة التى انتهى إليها وبالأسباب التى بنيت عليها هذه النتيجة (م ٢/٥٣).

ويجوز لدائرة ما قبل المحاكمة، بناء على طلب من مجلس الأمن، أن تراجع قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة، حيث تطلب منه إعادة النظر فى قراره هذا، ولا يكون قرار المدعى العام فى ذلك نافذا إلا بعد اعتماده من هذه الدائرة (م ٣/٥٣).

وفى هذا الصدد، يجب أن نشير إلى حقيقة قانونية أولية، وهى أن قرار الإحالة، الذى صدر عن مجلس الأمن بإحالة الحالة فى دارفور إلى المدعى العام للمحكمة، وهو القرار رقم ١٥٩٣، ليس واجب النفاذ مباشرة تجاه المدعى العام، فهو ليس إلا مجرد لفت انتباه المدعى العام للمحكمة إلى وقائع قد تستلزم إجراء التحقيق، وما يقدمه ذلك التحقيق من أدلة كافية هو ما يشكل أساسا معقولا للمحاكمة (م ٦١). فإذا ثبت للمدعى العام للمحكمة أنه لا توجد ثمة جريمة من أركان الجرائم الواردة فى ميثاق المحكمة، جاز له عدم الاعتداد بقرار مجلس الأمن ورفضه.

فقرار مجلس الأمن بالإحالة، وإن كان صدر بموجب الباب السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لا يختلف بحال من الأحوال فى إنتاج آثار قانونية مختلفة تجاه المدعى العام، فى حالة ما إذا كانت دولة طرف فى النظام الأساسى قد أحالت قضية إلى المدعى العام للمحكمة.

وفى سبيل إثبات الحقيقة، يجرى المدعى العام التحقيقات اللازمة، بما فى ذلك إجراء تحقيقات فى إقليم أى دولة طرف على النحو الذى تأذن به دائرة ما قبل المحاكمة، وله أن يجمع ويفحص ويقيم الأدلة، وأن يطلب حضور الأشخاص محل التحقيق والمجنى عليهم والشهود وأن يستجوبهم، وأن يحافظ على سرية المعلومات التى يحصل عليها، وأن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة سرية المعلومات التى يحصل عليها، أو لحماية الشهود أو المتهمين أو المجنى عليهم أو للحفاظ على الأدلة التى حصل عليها(م ٥٤).

وتصدر دائرة ما قبل المحاكمة بعد طلب المدعى العام أمرا بالقبض على الشخص الذى طلب المدعى العام القبض عليه، إذا اقتنعت بوجود أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن ذلك الشخص قد ارتكب جريمة تدخل فى اختصاص المحكمة، وأن القبض عليه يبدو ضروريا لضمان عدم قيامه بعرقلة إجراءات التحقيق أمام المحكمة (م ١/٥٨).

ومن المتوقع أن تقوم دائرة ما قبل المحاكمة بإصدار قرارها المتوقع باعتقال الرئيس البشير خلال منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٨، وذلك بعد المراجعة والاستفسار من المدعى العام عن تكييفه للجرائم الدولية التى اتهم الرئيس البشير بارتكابها، والأدلة المختلفة التى أسس عليها ذلك الاتهام. وتتحقق هذه الدائرة من الأدلة الثبوتية التى توصل إليها المدعى العام، وأسس عليها طلبه من دائرة ما قبل المحاكمة اعتقال الرئيس البشير.

التزام الدولة غير الطرف فى النظام الأساسى للمحكمة بالتعاون وفقا للقانون الدولى:

بادىء ذى بدء، يرتكز نجاح المحكمة الجنائية الدولية، فى أداء وظائفها وإنجازها لأهدافها، على مدى تعاون الدول أطراف النظام الأساسى وأيضا الدول غير الأطراف فى المحكمة.

ويعد تعاون الدول مع المحكمة أمرا مهما للغاية. ويرجع ذلك إلى أن المحكمة – خلافا للمحاكم الوطنية – لا تمتلك قوة بوليس بموجب اختصاصها القضائى، ولا تحوز أيضا قوات مسلحة تابعة لها(٩).

فإذا كانت المحكمة تستطيع أن تصدر أوامر باعتقال المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية المعّرفة فى نظامها الأساسى، وملاحقة هؤلاء المتهمين، فإنها تعجز عن أن تتخذ إجراءا قضائيا مثل القبض على المتهمين بارتكاب هذه الجرائم.

أيضا وفى أثناء مباشرة المحكمة للتحقيقات والتحقيق فى القضايا، تعتمد على تعاون الدول فى أمور عدة، مثل المساعدة فى إجراء التحريات، وجمع الأدلة، وإجراءات الاعتقال، ونقل المتهم، وتنفيذ الأحكام القضائية(١٠).

ووفقا لميثاق المحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة مخولة بأن تقدم للدول الأطراف "طلبات للتعاون مع المحكمة"، وتلتزم هذه الدول الأطراف بالتعاون بشكل كامل مع المحكمة(١١). بيد أن المحكمة يمكن لها أن تدعو الدول غير الأطراف لأن تقدم المساعدة، وفقا لترتيبات خاصة(١٢).

ومن الصعوبة بمكان تصور أن تقوم دولة غير طرف فى النظام الأساسى للمحكمة – السودان – بالامتثال لطلبات المحكمة باعتقال وتسليم مسئوليها وقادتها المتهمين من قبل المحكمة، وذلك لتقوم هذه الهيئة القضائية الدولية بمقاضاتهم، إلا فى حالات خاصة، وذلك حين يتم خلع أنظمة غير ديمقراطية وحلول نظم أخرى تنفذ حكم القانون(١٣).

وفى ظل افتقار المحكمة الجنائية الدولية لوسائل عسكرية، فإن تعاون دولة غير طرف فى النظام الأساسى للمحكمة مع هذه الأخيرة غير متصور إلا فى ظل ضغوط خارجية تجاه هذه الدولة، مثل اتباع سياسة التحفيز والترهيب، كما اتبع مع حكومة يوجوسلافيا الاتحادية السابقة(١٤)، وأرغمت هذه الدولة فى النهاية على التعاون مع المحكمة واتخذت قرارا غير مسبوق بالنسبة للشارع القومى اليوجوسلافى، وذلك بتسليم الرئيس الأسبق سلوبودان ميلوسوفيتش إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا.

وحين نتناول التزام دولة السودان – الدولة غير الطرف فى نظام المحكمة الجنائية – بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فإنه يلزم أن ندرك أن مجلس الأمن – ووفقا للقرار ١٥٩٣– هو الذى أحال الحالة فى دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتحقيق السلم والأمن الدوليين فى إقليم دارفور،

وذلك عن طريق إقرار العدالة هناك بواسطة المحكمة الجنائية الدولية، وأن الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة ملتزمة - وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق المنظمة - بجميع القرارات التى تصدر عن مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، فإن مجلس الأمن يستطيع، حين يحيل حالة إلى المدعى العام للمحكمة، أن يطلب من كل الدول أعضاء الأمم المتحدة أن تتعاون مع المدعى العام للمحكمة(١٥).

لقد نص القرار ١٥٩٣ على: (إن حكومة السودان وكل الأطراف الأخرى فى النزاع فى دارفور عليها الالتزام بالتعاون كليا وتقديم جميع المساعدة الضرورية للمحكمة والمدعى العام وفقا لذلك القرار).

الآثار القانونية لعدم التزام السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية :

منذ أن أحال مجلس الأمن "الحالة فى دارفور" إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، درج وأصر السودان على رفض التعاون، بل والتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وأكد، فى عديد من التصريحات الرسمية وعلى لسان الرئيس عمر البشير، عدم الاعتراف بهذه المحكمة، وذلك بزعم أن المحكمة مُسيسة، ولا تنشد إقرار العدالة، بل تحقق أهدافا ومصالح لدول غربية معادية لدولة السودان.

إن النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية يُميز - وإن كان بشكل طفيف - بين عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وكل من الدول الأطراف فى النظام الأساسى للمحكمة، والدول غير الأطراف فى ذلك النظام كحالة السودان.

وفى الحالة السودانية، ولأن مجلس الأمن هو الذى أحال "الحالة فى دارفور" إلى مجلس الأمن، فعند عدم تعاون السودان - الدولة غير الطرف - مع المحكمة، تستطيع المحكمة أن تخطر مجلس الأمن بعدم تعاون السودان معها.

وهنا، يتعامل مجلس الأمن مع هذا الموقف، وفقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة. وعند الضرورة، يمكن لمجلس الأمن أن يفرض العقوبات المناسبة ضد السودان، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكون أن السودان دولة غير طرف فى نظام المحكمة لا يغير من الأمر شيئا. وفى كل الحالات الأخرى، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية، على الأقل، أن تخطر جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية بعدم تعاون السودان مع المحكمة.

بيد أن المادة (١١٢) (٢) (و) التى تنظم هذه المسألة، لا تنص على إجراءات محددة يمكن أن تتخذها الجمعية فى ذلك الصدد. أيضا، لا تستطيع جمعية الدول الأطراف للمحكمة أن تقر بمسئولية تلك الدولة غير الطرف التى لا تتعاون مع المحكمة.

جدير بالذكر أنه فى حالة عدم انصياع أى دولة عضو فى منظمة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المحاكم الجنائية الدولية الخاصة والتى أنشأها مجلس الأمن - محكمتى يوجوسلافيا ورواندا الدوليتين - باعتبارها أجهزة ثانوية أو فرعية لمجلس الأمن، فإن المجلس له أن يتصرف ومباشرة باتخاذ إجراءات قسرية ضد هذه الدول بموجب الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وعلى النقيض من ذلك، ونظرا لأن المحكمة الجنائية الدولية ليست جهازا فرعيا لمجلس الأمن، وليست أيضا أحد أجهزة منظمة الأمم المتحدة، فهنا ينتظر مجلس الأمن أن تبلغه رسميا المحكمة الجنائية الدولية بعدم تعاون دولة غير طرف فى النظام الأساسى للمحكمة معها، وذلك حتى يتسنى للمجلس ما يراه مناسبا لإرغام هذه الدولة على التعاون مع المحكمة.

وإذا أصدر مجلس الأمن قرارا، بموجب الباب السابع من الميثاق، يلزم سائر الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة، ومن بينها السودان، بالتعاون لتنفيذ أمر الاعتقال - إن صدر - من المحكمة الجنائية الدولية، ورفض السودان الإذعان لذلك القرار، فسيصبح الرئيس السودانى - ولأول مرة لرئيس دولة فى سدة الحكم - غير قادر على مغادرة دولته خارج حدوده. ولن يستطيع أن يمثل دولته فى الساحة الدولية، ولن يستطيع الحضور إلى مقر منظمة الأمم المتحدة، خشية إلقاء القبض عليه، وذلك تنفيذا لأمر الاعتقال الصادر من غرفة ما قبل المحاكمة بالمحكمة الجنائية الدولية. والأخطر من ذلك كله، كيف يكون التعامل والتفاعل مع دولة السودان، ورئيسها ملاحق قضائيا، أمام المحكمة الجنائية الدولية؟.

خاتمة :

إن الحقوق الأساسية للإنسان، والتى يأتى على رأسها الحق فى الحياة، هى حقوق متكاملة غير مجزأة، فالجميع على قدم واحدة من المساواة، سواء بالنسبة لحقوقهم، أو لما يصيبهم حين تنتهك هذه الحقوق.

بيد أن فقدان الدول ثقتها بالتنظيم الدولى المعاصر، وبمبادئ القانون الدولى، ما هو إلا طبيعة وأثر مباشر للإخلال بمبدأ العدالة والمساواة فى السيادة بين الدول. ويجب ألا تثنينا الممارسات الاستثنائية من قبل القوة الوحيدة المتسلطة المتجبرة، والتى تتلاعب بمقدرات الدول والشعوب، عن التشبث بأهداب القانون، والتمسك بمقتضيات العدالة، والتذرع بحصون الحق والحرية.

إن النظام العالمى العادل يجب ألا يهدف إلى إحلال العدل بعد وقوع الحدث وارتكاب الجريمة، إنما يعنى الحئول دون وقوع الظلم ومنع استشرائه إن وقع.

إن النظام العالمى العادل ينبنى على أساس أن الوقاية خير من العلاج، فيجب على المجتمع الدولى كافة أن يتصرف بتجرد وإنصاف قبل حصول الخلل وحدوث الضرر، وهذا النظام العادل لن يتحقق إلا حينما تعم العدالة جميع بنى البشر(١٦).

الهوامش :

١- لقد قرر المدعى العام الشروع فى مباشرة التحقيق فى قضايا شمال أوغندا، ودارفور، وإفريقيا الوسطى، والكونجو الديمقراطية، وقرر أيضا عدم مباشرة التحقيق فى قضايا، مثل العراق، ولبنان .. الخ.

٢- اتفاقية جنيف الأولى، م٤٩، اتفاقية جنيف الثانية، م٥، اتفاقية جنيف الثالثة، م ١٢٩، اتفاقية جنيف الرابعة، م ١٤٦، اتفاقية لاهاى لحماية الممتلكات الثقافية، م٢٨، البروتوكول الثانى لاتفاقية لاهاى لحماية الممتلكات، م١٥ .

٣- م٢٥ (٣).

٤- م٧ (١).

٥- م٦ (١).

٦- م٦.

7- UNTAET Regulation No. 2000/15, Section 14(3).

٨- انظر على سبيل المثال: سلوفينيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

9- Zhu Wenqi, On Co-operation by States not Party to the International Criminal Court, International Review of the Red Cross, vol. 88, No. 86, March 2006, p. 89.

10- Zhu Wenqi, ibid., p. 89.

11- Article, 86, I.C.C. Statute.

12- Article, 87, I.C.C. Statute.

13- Dominic McGoldrick, The Permanent International Criminal Court, Oxford and Portland Oregon, 2004, p. 82.

14- Ibid., p. 97.

15- Zhu. W., op.cit., p. 92.

١٦- د. أيمن سلامة، المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٩٤ .

روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية .. توازن جديد للقوى الدولية

■ د. نورهان الشيخ

يحفل تاريخ العلاقات الدولية بأزمات مفصلية عديدة، مثلت نقطة تحول فى النظام الدولى وعلاقات القوى فيه. ولم تكن هذه النقاط المفصلية وليدة اللحظة، ولكنها كانت دوما نتاج عملية تطور لـلأحداث والتفاعلات وتوازنات القوى. ومنها -على سبيل المثال- حرب الثلاثين عاما التى انتهت بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨، وكذلك الحرب الألمانية- الفرنسية، والهزيمة الموجعة لفرنسا عام ١٨٧٠، وفى العصر الحديث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، ثم ما يعرف بانتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١.

ورغم أن المواجهة الروسية - الجورجية، التى اندلعت إثر القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية فى ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨، تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية السابق الإشارة إليها، إلا أنها لا تقل عنها من حيث دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولى والقوى الفاعلة فيه، والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

أولا- عودة روسيا إلى مصاف القوى الكبرى الفاعلة فى النظام الدولى:

فعقب حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، واللتين شهدتا انهيارا سريعا فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية، وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينيات من القرن الماضى، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادة مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها فى هذا الخصوص.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلا إزاء التدخل الأمريكى فى المجال الحيوى لها، والمتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعادا ليس فقط اقتصادية، ولكن - وهو الأهم والأخطر- التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق مع عدد من هذه الدول، وفى مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة- ولو دبلوماسية- مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوروبية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة.

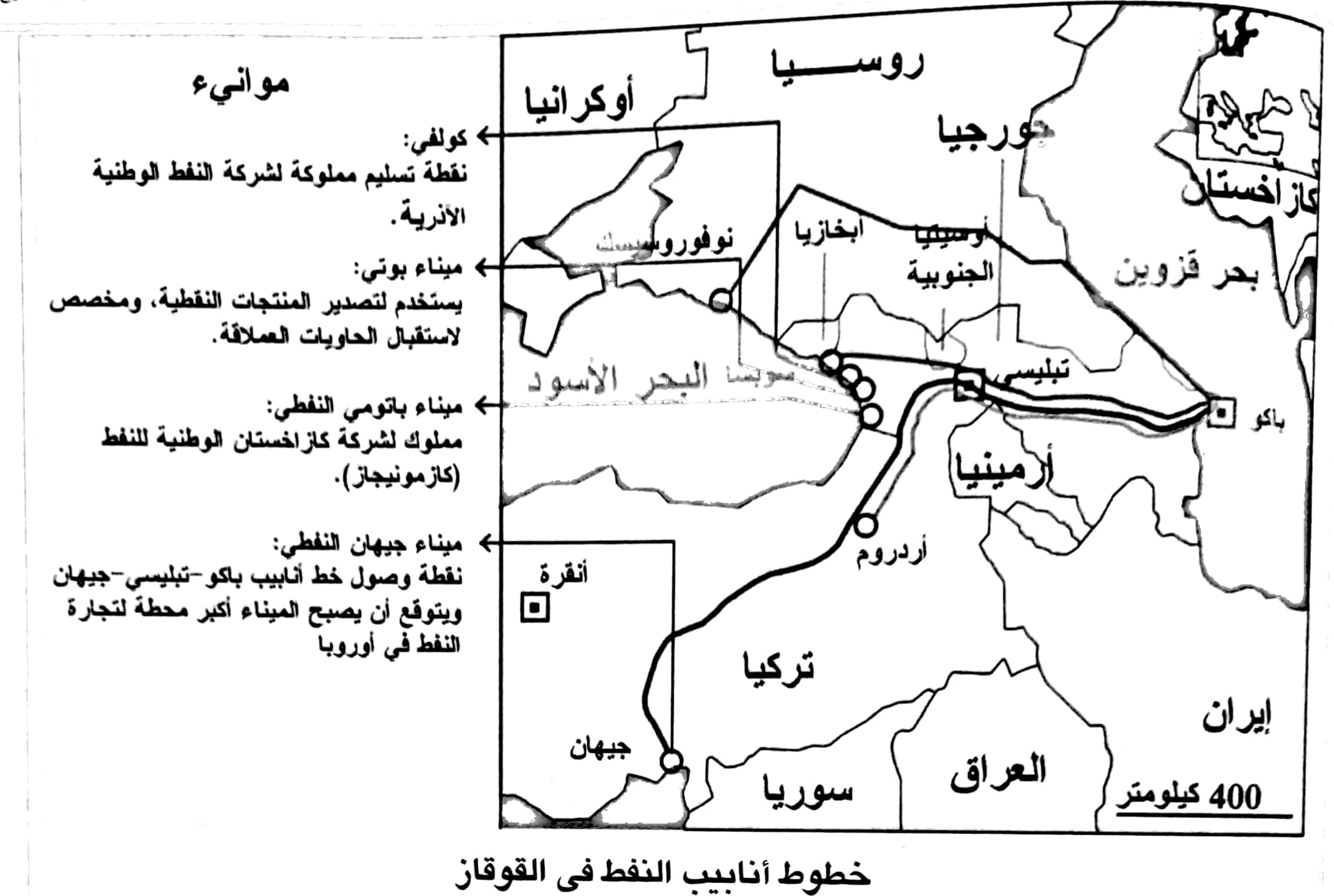
فى هذا الاطار، اتسم السلوك الروسى على الصعيد الخارجى، لاسيما منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، بالحذر وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول فى مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن الموقف الروسى من الأزمة فى أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيرا حقيقيا له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية وتوازن القوى الدولى.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية فى تأكيد كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، وهى محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التى فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، وتصحيح الخلل فى توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤا بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدد القوى، ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى فى إدارة الشأن الدولى.

وكما كانت جورجيا هى أول موطئ قدم للولايات المتحدة فى المنطقة، ومنها انتقلت الثورة الوردية كأول ثورة ملونة بدعم أمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٣، ليس فقط ضد النظم التسلطية ولكن ضد النفوذ الروسى، إلى أوكرانيا عام ٢٠٠٤، ثم قيرغيزستان عام ٢٠٠٥، فإن تحجيم النفوذ الأمريكى بها سيكون بداية الانحصار والانكسار الأمريكى فى المنطقة بأسرها. وقد عبر وزير الخارجية سيرجى لافروف صراحة عن ذلك فى قوله: "إننا ندرك أن جورجيا الحالية وليدة لمشروع الولايات المتحدة الخاص، كما ندرك أن الولايات المتحدة قلقة على مصير هذا المشروع".

ساعد على ذلك التحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد الروسى منذ عام ٢٠٠٠، والذى وصل إلى حد الطفرة، حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ نحو ٧٪ سنويا منذ عام ٢٠٠٣، وفائضا فى الميزان التجارى على مدى السنوات الأخيرة، وصل خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٠٨ فقط إلى ٨٤,١ مليار دولار، وفائضا فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.



خطوط أنابيب النفط فى القوقاز

باكو - تبليسي - جيهان :

خط أنابيب نفط، مملوك لكونسرتيوم تقوده شركة (بريتش بتروليوم) البريطانية، يضخ ١,٢ مليون برميل يوميا .

خط غاز جنوب القوقاز :

يبدأ من باكو إلى تبليسي وينتهى فى أردروم بطول ٦٩٢ كم، يصب فى محطة توزيع الغاز التركية، ويضخ ٢٠ مليار متر مكعب سنويا.

باكو - سوبسا :

أنبوب نفطى بطول ٨٣٠ كم يعمل منذ عام ١٩٩٩ ويضخ ١٤٥ ألف برميل يوميا.

باكو - نوفوروسيسك :

أنبوب نفطى بقدرة ١٠٠ ألف برميل يوميا ، لا يعمل بكامل طاقته بسبب النزاع بين روسيا وجورجيا، يمتد الخط بطول ١٣٣٠ كم موزعا بين جورجيا (٢٣٠ كم) وروسيا (١١٠٠ كم)

المصدر : "فاينانشيال تايمز" ، ١١ أغسطس ٢٠٠٨ .

الصعبة (٥٩٧,٣ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨). كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، واستعادت مكانتها كأكبر مصدر للسلاح فى العالم. كذلك، استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبية" ذات عمق آسيوى كما كان عليه الحال فى العهد القيصرى. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانى فى يونيو ٢٠٠٢، ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦، دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذى سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

فى هذا الاطار، جاء رد الفعل الروسى على الهجوم الجورجى على أوسيتيا الجنوبية حاسما إلى حد أذهل الكثيرين. فروسيا، لأول مرة منذ السبعينيات من القرن الماضى، فى مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكى، وفى إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها فى منطقة كانت جزءا منها حتى زمن ليس ببعيد.

وتتمحور المصالح الروسية فى أوسيتيا الجنوبية فى الاعتبارات التالية:

أولا- الهوية الروسية لأوسيتيا الجنوبية والروابط الإثنية والعرقية بين روسيا والإقليم. فرغم أن أوسيتيا الجنوبية تعتبر من الناحية القانونية جزءا من جورجيا التى تضم جمهوريتين أخريين ذواتى حكم ذاتى، وتطمحان إلى الاستقلال وهما أبخازيا وأجاريا، إلا أنها عمليا ومن الناحية الفعلية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال، وهى أكثر ارتباطا اقتصاديا واجتماعيا بموسكو منها بتبليسى. فنحو من ٧٠ إلى ٨٠٪ من سكان أوسيتيا هم من الروس الذين يحملون بطاقات هوية وجوازات سفر روسية. ويعتبر الإقليم امتدادا طبيعيا لجمهورية أوسيتيا الشمالية الروسية.

وكانت الجمهوريتان وحدة واحدة فى ظل روسيا القيصرية قبل تقسيمهما إلى جمهوريتين، تتبع الشمالية روسيا وتتبع الجنوبية جورجيا، وذلك فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق. ومن ثم، جاء التدخل الروسى لحماية المواطنين الروس فى أوسيتيا الجنوبية انطلاقا من أن الاعتداء عليهم اعتداء على مواطنين روس.

ثانيا- اعتبار يتعلق بهيبة الدولة الروسية ومكانتها إقليميا ودوليا. فمن المعروف أن أوسيتيا الجنوبية كانت تحت المظلة الأمنية لقوات حفظ السلام الروسية التى دخلت الإقليم بناء على طلب الرئيس الجورجى السابق إدوارد شيفرنادزة فى نوفمبر ١٩٩٣، الذى منح روسيا أيضا خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع فى جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين. وقد كان اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية ليس فقط اعتداء على المواطنين الروس بها، ولكن كان اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالإقليم أيضا. ومن ثم، كان رد فعل روسيا دفاعا عن قواتها وهيبة ومكانة مؤسستها العسكرية بل وهيبتها كدولة. كما كانت الأزمة فرصة سانحة لتلقين الرئيس الجورجى ميخائيل ساكشفيلى درسا و"تأديبه" من وجهة النظر الروسية لمعارضته الصريحة والمعلنة وتحديه الواضح لروسيا، ولهفه الشديد للانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى، والسماح لقوات الحلف- التى هى بالأساس قوات أمريكية- بأن تقف على الحدود الروسية فى استخفاف واضح بروسيا، وكذلك على اعتدائه على المواطنين والقوات الروسية فى أوسيتيا الجنوبية، والذى ما كان من الممكن أن يحدث إلا إذا كان قد تلقى ضوءا أخضر من الولايات المتحدة، وربما وعدا بالدعم السياسى والعسكرى، خاصة أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت فى زيارة لجورجيا يومى ٩ و١٠ يوليو ٢٠٠٨ أى قبل اندلاع الأزمة بأسابيع.

ثالثا- مقتضيات الأمن القومى الروسى فى منطقة القوقاز. فأوسيتيا الجنوبية وكذلك أبخازيا هى منطقة ملاصقة لعدد من الجمهوريات الروسية فى منطقة القوقاز ذات النزعات الانفصالية والطامحة للاستقلال عن روسيا ذاتها، وفى مقدمتها الشيشان. ورغم نجاح روسيا فى تحقيق الاستقرار فى تلك المنطقة، إلا أن استمرار هذا الاستقرار مقترن بإحكام النفوذ الروسى فيما وراء الحدود الروسية، لاسيما فى جورجيا التى اتهمتها روسيا دوما بدعم الانفصاليين فى الشيشان.

رابعا- أمن الطاقة بالنسبة لروسيا وضرورة السيطرة على خطوط نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين، عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود، إلى أوروبا، وضمان بقائها تحت النفوذ الروسى. فالصراع الدولى الحالى والمستقبلى هو صراع على مصادر الطاقة، وتحديدا النفط والغاز الطبيعى. وإزاء النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى الأسواق الأوروبية، أعلن الاتحاد الأوروبى مرارا عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا فى هذا الصدد، حيث تم إنشاء خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسى- جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن القازاقى والتركمانى أيضا إلى ميناء جيهان التركى عبر الأراضى الجورجية إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بمباركة ودعم أمريكيين واضحين ورغم المعارضة الروسية القوية له. وقد تردد أن روسيا قامت بقصفه خلال الأزمة الأخيرة فى أوسيتيا وهو ما نفته روسيا. ولا شك فى أن روسيا تهدف إلى تأكيد وجودها ونفوذها فى المنطقة، وتسعى إلى أن تكون أى مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها أو على أقل تقدير بالتنسيق معها.

فى ضوء الاعتبارات السابقة، يمكن تفهم السلوك الروسى تجاه القصف الجورجى لأوسيتيا الجنوبية، والذى جاء حاسما وفعالا ومحققا للمصالح الروسية، والأهداف التى حددتها القيادة الروسية، وفى مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها.

وقد كانت المبادئ الستة التى تضمنتها خطة السلام، التى تم توقيعها بين روسيا وجورجيا، بوساطة الرئيس الفرنسى الذى تترأس بلاده الاتحاد الأوروبى حاليا، انعكاسا واضحا للشروط التى وضعتها روسيا، وتمسكت بها داخل مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، حيث شملت: عدم اللجوء إلى استخدام القوة، والإيقاف التام لجميع العمليات العسكرية، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وعودة القوات الجورجية إلى مواقع مرابطتها الدائمة، مقابل خروج القوات الروسية إلى الخط الذى كانت عليه قبل بداية العمليات العسكرية، وبدء مناقشات دولية حول وضع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقبلى. وهو ما يعنى أن روسيا استطاعت فرض إرادتها ليس فقط على جورجيا، ولكن على الولايات المتحدة -حليفها الأساسى- التى بدت مكتوفة الأيدى أمام الهيمنة الروسية على إدارة الأزمة، وهو ما يعنى أن نظاما دوليا جديدا فى طور التشكيل.

ثانيا- إرهاصات توازن جديد للقوى فى إطار نظام دولى تعددى:

إن تحدى روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، والذى بدا غير متوقع ليس فقط من جانب جورجيا، بل والولايات المتحدة ذاتها، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكى وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى لا علاقة لها بالأزمة فى أوسيتيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، التى بدأت تطفو على السطح تدريجيا، إلى جانب فشلها فى إدارة حملاتها العسكرية فى أفغانستان والعراق، وهو أمر يبدو طبيعيا. فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد أن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولى، مهما طالت مدتها، إلى زوال.

ولعل أزمة أوسيتيا فى ذلك تشبه- إلى حد كبير- أزمة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، والتى كشفت بوضوح عن التغير فى النظام الدولى آنذاك، وكانت إحدى علامات هذا التغير انتقاله من نظام تعددى إلى نظام قطبية ثنائية. فضغط القوتين العظميين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، على فرنسا وبريطانيا لوقف القتال والانسحاب من مصر كان أول مؤشر واضح على أن الدولتين لم تعودا على قمة النظام الدولى ولا سيدتى قرارهما، وأنهما صارتا قوى "من الدرجة الثانية"، إذا جاز التعبير، وليستا قوى كبرى مستقلة كما كان عليه الحال فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأنهما أصبحتا "تابعتين" بدرجة أو أخرى لنفوذ قوة عظمى تحتل قمة المعسكر الغربى هى الولايات المتحدة.

ولقد دفع انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمى جديد. وقد اختلف محللو العلاقات الدولية حول طبيعة هذا النظام. فالبعض أفرط فى التفاؤل واعتبره عودة للنظام متعدد القوى، ولكن على نحو أكثر ديمقراطية، وتمسكا بمبادئ العدالة والقانون الدولى، حيث تلعب فيه الأمم المتحدة دورا محوريا، وتسوده قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتساعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى التقريب بين أرجائه، وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته فى إطار ما اصطلح على تسميته بالعولمة. والبعض

أمر حتمى [illegible] [illegible] رأى أن النظام العالمى الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية، وأن صدام الحضارات أمر لا مفر منه.

والواقع أن هذا الاختلاف كان طبيعيا، فكل ما شهدته حقبة التسعينيات وحتى الآن لم يكن سوى مرحلة انتقالية اتسمت بأحادية قطبية متغطرسة، تبلورت ملامحها ووضحت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتأكدت باحتلال الولايات المتحدة للعراق. فقد بدا واضحا أن هناك قوة عظمى واحدة، هى الولايات المتحدة، تحتل مكان الصدارة بين القوى الكبرى، وذلك بفعل عوامل عدة، منها قدراتها الكبيرة ليس فقط جغرافيا وديموجرافيا، وإنما اقتصاديا وعسكريا أيضا. والأهم هو توافر رؤية وإرادة سياسية لديها للعب دور محورى وحاسم فى كافة القضايا الدولية والإقليمية، وأن تكون هى الفاعل الأوحد أو- على الأقل- الأساسى والحقيقى فى هذه القضايا.

يلى القطب الأوحد عدد من القوى الكبرى التى ربما لا تقل كثيرا من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة، بل إن بعضها يفوقها فى بعض القدرات، ولكن ليس لديها الإرادة السياسية اللازمة لترجمة هذه القدرات إلى نفوذ دولى مهيمن. ولعل النموذج الواضح على ذلك هو الاتحاد الأوروبى الذى يعتبر بدوله السبع والعشرين عملاقا اقتصاديا له سياساته ونظمه المشتركة الواضحة والمحددة على الصعيد الاقتصادى، إلا أنه يفتقد الرؤية والإرادة المشتركتين على صعيد السياستين الخارجية والدفاعية. ورغم الخطوات التى تم اتخاذها فى هذا الاتجاه، فإن الاتحاد الأوروبى لا يزال بعيدا عن كونه فاعلا دوليا واحدا على الصعيد الدولى، وذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الأبعاد السياسية والاستراتيجية الأمنية. ولقد برز ذلك واضحا فى أزمة الاحتلال الأمريكى للعراق، حيث انقسمت دول الاتحاد الأوروبى على نحو حاد بين مؤيد بل ومشارك فى العمليات العسكرية والاحتلال، وهو التوجه الذى تزعمته بريطانيا، وفريق آخر معارض ومندد بهذا الاحتلال، وهى الحملة التى قادتها فرنسا وألمانيا.

وكان هذا القول ينصرف أيضا على روسيا الاتحادية حتى أزمة أوسيتيا الجنوبية. فقد كانت هناك حدود لدورها على الصعيد الدولى ولسقف المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة، والتى عادة ما كانت تقتصر على السلوك اللفظى والدبلوماسى دون أن تتجاوزه إلى المواجهة المباشرة، عسكرية كانت أو غير عسكرية، وذلك بالنظر إلى التحديات الداخلية التى كانت تواجهها، وتركيز القيادة الروسية على إعادة البناء الداخلى.

إلا أنه كان من المؤكد أن النظام الدولى لن يستمر أحادى القطبية إلى الأبد. وتعتبر أزمة أوسيتيا الجنوبية نقطة تحول مفصلية تشير إلى بدء تغير حقيقى فى هيكل النظام الدولى، نحو نظام متعدد القوى، على غرار ذلك الذى ساد العلاقات الدولية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وتعتبر روسيا فاعلا محوريا فى هذا النظام. فرغم أن التناقض الأيديولوجى انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانهيار الاتحاد السوفيتى، ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين روسيا والولايات المتحدة، إلا أن التناقض الحضارى والمصلحى لا يزال قائما بينهما. ومن ثم، فإن الصراع الدولى سوف يستمر بينهما، وسوف يكون أكثر وضوحا فى منطقة المجال الحيوى لروسيا، والمتمثلة فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، حيث ثانى أكبر احتياطى نفطى بعد منطقة الشرق الأوسط فى منطقة بحر قزوين. فالصراع فى المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة. ولم يكن تواجد الولايات المتحدة فى الخليج واحتلالها للعراق إلا لهذا الهدف.

كما بدا واضحا أيضا أن تقاربا متزايدا وربما تحالفا مستقبليا بدأ فى التطور بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية التى تشهد نموا فى القوى اليمينية الطامحة لدور أوسع نطاقا وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وفى مقدمتها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وربما إسبانيا أيضا. وفى أثناء قمة حلف الأطلنطى فى أبريل ٢٠٠٨، عند بحث انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف، عارضت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ضم الدولتين إلى خطة العمل لنيل العضوية، التى تعتبر مرحلة إلزامية على طريق الانضمام الى الحلف، تجنبا لإفساد العلاقات مع روسيا. وهو أمر يدل على تنامى التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة، وعلى التقارب بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية المهمة والمؤثرة على الساحة الأوروبية.

فالاتحاد الأوروبى، وعلى خلاف ما يتوقعه الكثيرون، لن يتمكن من لعب دور سياسى يعتد به كفاعل دولى للاعتبارات السابق الإشارة إليها، وربما يستمر كعملاق اقتصادى، إلا أنه لن يستطيع الوصول إلى رؤية موحدة وأولويات مشتركة فيما يتعلق بشئونه الخارجية والأمنية، وستظل للأولويات الوطنية الغلبة فى هذا الصدد، خاصة مع التوسع المطرد فى عضويته. وفى هذا الاطار، سوف يحدث حتما تقارب وتفاهم خاص بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية.

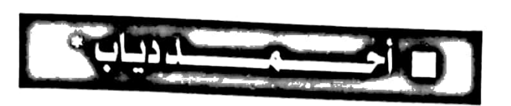
أما العملاقان الآسيويان، الصين واليابان، فإن جل اهتمامهما ينصرف إلى محيطهما الإقليمى ومجالهما الحيوى المباشر، ولم تمارس أى منهما على مر التاريخ دورا فاعلا إلا فى هذا الإطار. وسوف تتركز المواجهة بينهما وبين الولايات المتحدة مستقبلا على مصالحهما الاقتصادية والتجارية والقضايا الإقليمية التى تمسهما مباشرة.

إن المواجهة التى بدأت بين روسيا والولايات المتحدة، خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية، هى إيذان ببدء حقبة جديدة فى العلاقات الدولية. وقد أخطأت الولايات المتحدة باستمرار التصعيد مع روسيا بتأكيد أنه سيتم ضم جورجيا إلى حلف الأطلنطى مستقبلا، وما صاحب ذلك من مناورات أمريكية - أوكرانية فى البحر الأسود من ناحية، وتوقيع اتفاق لنشر ١٠ صواريخ اعتراضية فوق الأراضى البولندية، بالإضافة الى تمركز ما يقدر بـ ١٠٠ من العسكريين الأمريكيين للإشراف على تشغيل الصواريخ، وتزويد بولندا ببطاريات صواريخ باتريوت القادرة على إسقاط الصواريخ المهاجمة، وهو الاتفاق الذى اعتبرته روسيا موجها إليها وتهديدا مباشرا لأمنها القومى. هذا إلى جانب السلوك اللفظى المتغطرس للرئيس الأمريكى ووزيرة خارجيته تجاه روسيا، والذى لم يعد مقبولا ليس فقط من جانب روسيا، بل ومن العالم أجمع.

الأمر الذى دفع روسيا إلى الاستمرار فى التصعيد أيضا، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووى ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطى، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فى خطوة كانت بعيدة تماما عن كافة التقديرات والتوقعات.

ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما يمكن أن تنتهى إليه هذه الحلقة المفرغة من الفعل ورد الفعل. إلا أنه من المؤكد أن أزمة أوسيتيا الجنوبية كشفت عن تغير حقيقى فى النظام الدولى سوف تتضح معالمه وتتأكد خلال السنوات القادمة، وما تنطوى عليه من تفاعلات بين روسيا والولايات المتحدة.

النزاع فى القوقاز .. حسابات خاطئة وتداعيات إقليمية خطيرة



برغم أن دواعى النزاع فى القوقاز بين روسيا وجورجيا حول إقليمى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لا تخلو من أبعاد تاريخية وسياسية عميقة، فإن انفجاره على نحو مفاجئ فى الثامن من أغسطس ٢٠٠٨ لا يخلو من خطأ فى الحسابات السياسية والاستراتيجية من جانب الطرفين، خاصة الجورجى، الأمر الذى ترتبت عليه تداعيات وتعقيدات خطيرة تطول طرفى النزاع على المستويات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، بل وتهدد الأمن والاستقرار فى تلك المنطقة الحيوية لسنوات وعقود طويلة، وبشكل يترك أثرا كبيرا على كافة الأطراف والقوى الإقليمية.

أولا- جذور النزاع بين روسيا وجورجيا :

لم يكن هناك ثمة ما يعكر صفو العلاقات بين موسكو وتبليسى إبان السنوات التى أعقبت إعلان الأخيرة قبول الانضمام إلى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٢٤، وهى التى قدمت للوطن والتاريخ واحدا من أبرز زعماء ثورة أكتوبر البلشفية، الذى عرفه العالم تحت اسم ستالين. ورغم كل تعرجات التاريخ وتباين التقديرات، فقد سارت العلاقات فى إطار من التفاهم المتبادل الذى دفع ثانية بجورجى آخر إلى صدارة الساحة السياسية فى موسكو، وهو إدوارد شيفرنادزة الذى عهد الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف إليه بملف السياسة الخارجية إبان سنوات البريسترويكا، والذى ثمة من يقول إنه يتحمل معه آثام وأوزار تلك الفترة التى كانت المقدمة العملية لسقوط الاتحاد السوفيتى السابق.

غير أن الصدامات التى شهدتها تبليسى، عاصمة جورجيا، فى أبريل ١٩٨٩ بين قوات الجيش والمتظاهرين، وأسفرت عن سقوط ضحايا، كانت مقدمة لتحول فى العلاقات بين موسكو وتبليسى، تزعمه أحد شعرائها المغمورين والذى عرفه العالم فيما بعد تحت اسم زفياد جامساخورديا، بعد نجاحه فى قيادة الثورة التى مهدت لإعلان استقلال جورجيا فى عام ١٩٩٠، أى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى بما يزيد على عام. وكانت جورجيا قد شهدت آنذاك نذر الحرب الأهلية التى اندلعت نتيجة إلغاء نظام الحكم الذاتى فى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأدجاريا، التى سارعت بإعلان الانفصال من جانب واحد عن جورجيا، وهو ما اتهمت تبليسى الرسمية موسكو بدعمه وتأجيجه بعد إثبات مشاركة متطوعين من الشيشان وشمال القوقاز فى القتال إلى جانب هذه الجمهوريات. كما رفضت رسميا الانضمام إلى منظومة الكومنولث الذى جمع كل الجمهوريات السوفيتية السابقة (عدا جمهوريات البلطيق الثلاث) فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١. ولم يختلف الحال كثيرا بعد عودة إدوارد شيفرنادزة من موسكو فى عام ١٩٩٤ وانتخابه رئيسا لجورجيا، بعد الإطاحة بنظام جامساخورديا الذى فر إلى الشيشان ضيفا على زعيمها المتمرد الجنرال جوهر دودايف. ومع ذلك، فقد استطاع الرئيس الروسى السابق، بوريس يلتسين، التوصل مع رفيقه القديم شيفرنادزة إلى اتفاق "داجوميس" (منتجع على مقربة من سوتشى الروسى على ضفاف البحر الأسود) الذى يقضى بضرورة التزام كل الأطراف المتحاربة بنبذ استخدام القوة سبيلا لتصفية الخلافات القائمة مع الجمهوريات الانفصالية، وهو ما كان يعنى عمليا الاعتراف بالأمر الواقع وترحيل الخلافات إلى أجل غير مسمى.

وظلت الخلافات تموج بين الجانبين والأطراف المتحاربة رغم

(*) باحث فى العلوم السياسية .

إعلان إدوارد شيفرنادزة انضمام بلاده إلى الكومنولث، ظنا من جانبه أن قبوله بالانضمام إلى رفاق الأمس يمكن أن يكون سبيلا لبلوغ ما عجز عن تحقيقه باستخدام القوة العسكرية. وحين أدرك صعوبة الأمر، أقدم صراحة على البحث عن شركاء جدد بين أصدقائه الغربيين القدامى ممن قدم لهم مع جورباتشوف الكثير من التنازلات السوفيتية على أطباق من ذهب، مثل الموافقة على هدم جدار برلين، وحل حلف وارسو، وتوقيع العديد من اتفاقيات نزع السلاح. ولم تكن موسكو غافلة عما أعرب عنه شيفرنادزة من رغبة فى الانضمام للناتو والاتحاد الأوروبى، وهو ما تبناه صراحة الكثير من تلاميذه، وعلى رأسهم الرئيس الحالى ميخائيل ساكشفيلى.

وهنا، يمكن تسجيل بداية النهاية فى علاقات الرفاق، والتى تمثلت فى لحظة اندلاع ما سمى بـ "ثورة الزهور"، التى كانت مقدمة لعدد من الثورات الملونة فى فضاء الاتحاد السوفيتى السابق. فقد جاء ساكشفيلى ورفاقه متسلحين بشعارات غربية، وفى مقدمتها الانضمام للناتو والاتحاد الأوروبى. وهو الذى بدأ حياته الوظيفية فى كنف شيفرنادزة مسئولا عن ملف حقوق الإنسان، إلى أن انتقل للعمل بالمحاماة فى نيويورك عام ١٩٩٤ وحتى عودته ليشغل منصب رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بإعداد نظام انتخابى جديد، ثم تعيينه فى يناير ٢٠٠٠ نائبا لرئيس الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى. وفى ١٢ أكتوبر من العام نفسه، اختاره الرئيس السابق شيفرنادزة وزيرا للعدل إلى أن استقال فى ٥ سبتمبر ٢٠٠١، تمهيدا للاستقالة من حزب "اتحاد المواطنين الجورجيين" الذى كان يتزعمه شيفرنادزة ليتفرغ لتأسيس "الحركة الوطنية الديمقراطية" التى تزعمت ثورة الزهور، وأطاحت بأستاذه شيفرنادزة. وقد تمادى ساكشفيلى فى عدائه لموسكو بعد أن تزعم محاولات حشد كل القوى المناوئة للكرملين، والتى شكلت ما عرف لاحقا بتحالف دول "جوام" الذى يضم اليوم كلا من جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا وأذربيجان، إلى جانب تحالفاته مع بولندا ودول البلطيق المعروفة بعلاقاتها المتوترة مع روسيا(١).

ثانيا- النزاع حول أبخازيا وأوسيتيا :

أوسيتيا الموحدة، إحدى دويلات منطقة القوقاز التى تحمل الاسم التاريخى "الانيا"، سبق أن أعلنت فى عام ١٧٧٤ انضمامها إلى الإمبراطورية الروسية القيصرية التى ظلت جزءا من أراضيها حتى اندلاع الثورة البلشفية فى أكتوبر ١٩١٧. وقد شهدت المنطقة العديد من المعارك الضارية عقب هذه الثورة بين البلاشفة وخصومهم من المناشفة والبورجوازيين. وفى ٢١ ديسمبر ١٩٢١، أصدرت هيئة رئاسة الحزب الشيوعى الجورجى قرارها حول تأسيس أوسيتيا فى المناطق التى يقطنها الأوسيتيون، وحددت اللجنة الثورية الموالية للبلاشفة حدودها التى احتدم النزاع حولها لاحقا، وأسفر عن انضمام المناطق الشمالية إلى روسيا، بينما استطاعت السلطة البرجوازية فى جورجيا فرض سيطرتها على المناطق الجنوبية. وفى عام ١٩٢٢، أعلنت جورجيا -فى إطار جمهوريات ما وراء القوقاز التى كانت تضم أيضا أرمينيا وأذربيجان- انضمامها إلى الاتحاد السوفيتى الذى تشكل عام ١٩٢٢. وفى ٥ ديسمبر ١٩٣٦، التاريخ الرسمى لتأسيس جمهورية جورجيا السوفيتية بعد انفصالها عن أرمينيا وأذربيجان، أعلنت جورجيا أوسيتيا الجنوبية واحدا من أقاليمها

مع منح سكانه الحكم الذاتى. وفى ١٠ نوفمبر ١٩٨٩، مع ظهور بوادر الديمقراطية نتيجة إعلان الزعيم السوفيتى الأسبق ميخائيل جورباتشوف سياسات البريسترويكا فى عام ١٩٨٥، أعلن مجلس نواب أوسيتيا الجنوبية تحويل الإقليم الذى كان يتمتع بالحكم الذاتى إلى جمهورية ذات حكم ذاتى. وقد حاولت جورجيا منع ذلك بالقوة إبان حكم الرئيس الأسبق زفياد جامساخورديا قبيل الجنوح نحو إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى، وهو ما أسفر لاحقا عن اندلاع الحرب الأهلية، وإعلان أبناء الإقليم الانفصال الكامل وقيام جمهورية أوسيتيا الجنوبية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ (تبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كلم مربع). وقد ردت جورجيا بإلغاء نظام الحكم الذاتى فى الإقليم وفى كل من جمهوريتى أدجاريا وأبخازيا(٢)، والأخيرة، التى تبلغ مساحتها ٨٦٠٠ كلم مربع، أعلنت استقلالها من جانب واحد فى أغسطس ١٩٩٢. وهى كانت جمهورية تتمتع بحكم ذاتى منذ عام ١٩٣٠ . وبعد حرب استمرت عاما واحدا، وأسفرت عن سقوط آلاف القتلى ونزوح نحو ٢٥٠ ألف جورجى، بحسب ما تؤكد تبليسى، انتصرت أبخازيا فى خريف ١٩٩٣ بدعم من موسكو، وقد وقع اتفاق لوقف إطلاق النار فى مايو ١٩٩٤، تلاه نشر بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، وقوة روسية للفصل تضم ثلاثة آلاف جندى بتفويض من رابطة الدول المستقلة، إلا أن وقف إطلاق النار بقى هشا.

وفى ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦، أجرت أوسيتيا الجنوبية استفتاء أقرت فيه الغالبية الساحة الموافقة على الاستقلال وطلب الانضمام إلى روسيا الاتحادية. كما جرت انتخابات رئيس الجمهورية فى اليوم نفسه والتى فاز فيها إدوارد كوكويتا متفوقا على منافسه الذى حاولت تبليسى تمرير ترشيحه هناك. وفى أوائل مارس ٢٠٠٨، تقدم البرلمان الأبخازى بطلب للاعتراف باستقلال الإقليم والانضمام للأمم المتحدة والبرلمان الروسى ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا. وعندما قدمت جورجيا فى ١٢ أبريل الماضى عرضا لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بعودة الاندماج فى جورجيا مقابل حصول الإقليمين على الحكم الذاتى، رفض قادة الإقليمين وصرحوا بأنهم لن يقبلوا أى عرض لا يعترف باستقلال الإقليمين. وتبع ذلك إعلان روسيا فى ١٦ أبريل ٢٠٠٨ أنها ستعترف بالمؤسسات والهيئات التجارية فى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، فى خطوة اعتبرتها جورجيا مقدمة لضم روسيا للإقليمين(٣). وفى مايو ٢٠٠٨ ، أعلن الرئيس الأبخازى، سيرجى باجابش، أنه يريد عقد معاهدة عسكرية مع روسيا شبيهة بالمعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان لدعم الأمن فى بلاده، مبديا استعداده لإقامة قاعدة عسكرية روسية فى الإقليم فى إطار هذه المعاهدة(٤).

وتصاعدت المخاوف من تحول التوتر إلى نزاع مسلح، بعد أن اتهمت جورجيا روسيا بإسقاط طائرة استطلاع جورجية بدون طيار فوق أبخازيا، ومن ثم طالبت جورجيا الاتحاد الأوروبى بإرسال قوة حفظ سلام أوروبية إلى أبخازيا لتحل محل القوة الروسية التى اعتبرتها جورجيا غير حيادية. فى المقابل، اتهمت روسيا جورجيا بأنها تعزز قواتها فى منطقة النزاع استعدادا لمهاجمة أبخازيا. وقامت موسكو فى ٢٩ أبريل ٢٠٠٨ بزيادة عدد قوات حفظ السلام الروسية فى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. كما زودت معظم سكانهما (أوسيتيا الجنوبية ٧٠ ألف نسمة، وأبخازيا ٢٠٠ ألف نسمة) بجوازات سفر روسية، ثم أخذت تعلن أنها ستحمى مواطنيها فى الإقليمين فى حالة حدوث أى تصعيد من قبل جورجيا. وخلال السنوات الأخيرة، دأبت موسكو على اتهام

جورجيا بالتغاضى عن تواجد عدد من المقاتلين الشيشانيين على أراضيها وقيامهم بشن هجمات انطلاقا من الأراضى الجورجية(٥). ففى عام ٢٠٠١، شاركت قوات جورجية المقاتلين الشيشانيين فى شن هجوم، غير ناجح، على أبخازيا(٦).

ثالثا- محددات التصعيد الأخير :

حسب تقرير صحفى فى صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، وبلسان مسئول أمريكى رفيع، فإن "موسكو كانت تلعب دورا بناء حتى الليلة السابقة لتصعيدها العسكرى ضد جورجيا". واعتبر الرئيس الجورجى المخلوع شيفرنادزة أن الحرب الأخيرة ما كانت لتبدأ لولا دخول جزء من الجيش الجورجى إلى أوسيتيا الجنوبية. وحسبما نشره ديمترى روجوزين، سفير روسيا لدى حلف شمال الأطلسى، فإنه بمجرد أن بدأت طائرات ومدفعية ودبابات جورجيا هجومها المفاجئ فى أوسيتيا الجنوبية، "حاول الكرملين الاتصال هاتفيا برئيس جورجيا ساكشفيلى الذى كان لا يرد. وطوال ذلك الوقت، قامت هيئة الأركان المشتركة الروسية بمنع قوة حفظ السلام الروسية من الرد على النيران. فى النهاية، فقدنا كل صبرنا، وبدأت القوات الروسية مساعدة السكان المدنيين فى عاصمة أوسيتيا الجنوبية" الذين فاجأهم الهجوم الكاسح الجورجى، ومعظمهم يحملون جواز السفر الروسى.

هناك روايات عدة حول دوافع تلك الحرب، ثم الرد الروسى المسلح عليها. رواية روسية تقول إن ديك تشينى، نائب الرئيس الأمريكى، هو الذى حرض ساكشفيلى على شن تلك الحرب أملا منه فى دعم حملة جون ماكين الانتخابية. هناك رواية نصف أوروبية ترى أن تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس -خلال زيارتها السابقة لجورجيا قبل تلك الحرب بعشرة أيام فقط- حملت رسالتين واضحتين إلى رئيس جورجيا ووزير دفاعه الذى يحمل الجنسية الإسرائيلية أصلا. أولاهما: إن واشنطن ستبذل ما بوسعها من أجل تسريع قبول جورجيا فى عضوية حلف شمال الأطلسى. وثانيتهما: إن واشنطن لا تشك لحظة واحدة فى أنها ستقف دوما إلى جوار أصدقائها من دون تردد. خبراء آخرون طرحوا تفسيرا ثالثا ربما يكون مكملا، التفسير هو أن واشنطن ظلت طوال الشهور الثمانية عشر الأخيرة تسعى بإلحاح من أجل نشر نظامها الصاروخى الجديد فى كل من التشيك وبولندا فى مواجهة معارضة روسية قاطعة وحاسمة، وأيضا معارضة أعضاء بارزين فى حلف الأطلسى، مثل ألمانيا. معارضة الحلفاء جعلت واشنطن تتكفل بالمشروع بمفردها بعيدا عن حلف الأطلسى، لكنها وجدت أيضا معارضة ملموسة بين الرأى العام فى كل من بولندا والتشيك. فإذا قامت جورجيا باستفزاز روسيا عسكريا، بما فيه الكفاية، وتصرفت روسيا برد فعل عسكرى زائد، فإن هذا يتيح للدعاية الأمريكية استعادة أجواء الحرب الباردة وانتقاد سلوك روسيا المتسلطة ضد جار صغير(٧)، وإثارة مخاوف شعوب تلك الدول ودفعها للارتماء فى أحضان واشنطن، والإسراع بالموافقة على إقامة قواعد الدرع الصاروخية فى أراضيها. وكانت التصريحات الأمريكية حول انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسى، والحديث الأمريكى عن التوسع شرقا رغم الاعتراض الروسى، بمثابة التمهيد لاشتعال الأزمة فى القوقاز. وهناك معلومات، تم تداولها فى أكثر من دولة أوروبية، تشير إلى أن جورجيا أطلعت الأمريكيين مرتين على عزمها شن هجوم عسكرى واسع ضد أوسيتيا الجنوبية لاستعادتها(٨). وقد أضافت الإدارة الأمريكية البنزين إلى النيران فى القوقاز. ففى ١٠ يوليو ٢٠٠٨، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، فى تبليسى بأن "روسيا فى حاجة إلى أن تكون جزءا من الحل وليس من المشكلة فى القوقاز". هذا الاتهام لروسيا بتصعيد التوتر فى القوقاز اعتبر دليلا على دعم الولايات المتحدة لجورجيا فى جهودها لطرد القوات الروسية من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا(٩). وكانت واشنطن فى حينه تسعى لوضع جورجيا تحت المظلة الأطلسية لعدة أسباب، منها تحذير روسيا من تهديد تبليسى والتدخل بمسألتى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، فضلا عن أن جورجيا الأطلسية ستشكل مساحة أمنية فى غاية الأهمية للدرع الصاروخية الأمريكية فى بولندا وجمهورية التشيك. ومن هذا المنطلق، لم تستبعد بعض الآراء أن تكون واشنطن طلبت من تبليسى اختبار الرد الروسى فى عهد الرئيس ديمترى ميدفيديف، والمدى الذى يمكنه الذهاب إليه على صعيد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وذلك على سبيل القراءة الاستباقية للموقف الروسى، فى حال إقامة الدرع الصاروخية فى بولندا(١٠).

لكن صحيفة نيويورك تايمز نشرت تقريرا فى ١٣ أغسطس ٢٠٠٨ يدحض اتهام واشنطن بتحريض جورجيا على شن الحرب فى الإقليمين. فبحسب الصحيفة، حذرت واشنطن ساكشفيلى أوائل يوليو ٢٠٠٨ من الدخول فى نزاع عسكرى مع روسيا لا يمكن لجورجيا الانتصار فيه، مشيرة إلى تصريح مسئول بارز فى الإدارة بأن رايس قالت لساكشفيلى- فى أثناء عشاء فى تبليسى فى ٩ يوليو ٢٠٠٨- بأنه ينبغى عليه استبعاد استخدام القوة المسلحة فى التفاوض حول مستقبل الإقليمين. وتضيف الصحيفة أنه قبل ساعات من قيام جورجيا بشن هجومها ضد أوسيتيا الجنوبية، كان مبعوث واشنطن فى منطقة القوقاز مساعد وزيرة الخارجية، دانييل فريد، وبعض المسئولين الآخرين فى الإدارة، يحذرون ساكشفيلى من السماح بتصعيد النزاع(١١).

وبعيدا عن مستجدات الجدل بشأن حقيقة الدور الأمريكى فى النزاع بين روسيا وجورجيا، فإن التوتر فى منطقة القوقاز بدأ يتصاعد، بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، بسبب الثروات النفطية الضخمة فى منطقة بحر قزوين، ومن خلفها منطقة آسيا الوسطى، وزحف الغرب نحو هذه المنطقة عبر جورجيا وأذربيجان، من خلال الاستثمارات النفطية، فى بداية الأمر، والبدء بتنفيذ مشروع خط أنابيب نقل النفط (باكو - تبليسى - جيهان)، قبل عامين، واعتبر ذلك بمثابة صفعة أمريكية لروسيا وإيران على حد سواء، كونه أول خط أنابيب ينقل نفط بحر قزوين بعيدا عن الأراضى الروسية، كما أنه صرف الأنظار عن مرور النفط عبر إيران كذلك. وعززت واشنطن من تعاونها العسكرى مع الدولتين القوقازيتين (جورجيا وأذربيجان)، سواء فى إطار حلف الناتو -ولا سيما برنامج الشراكة من أجل السلام- أو بشكل منفرد من خلال تقديم المساعدات العسكرية، وإرسال خبراء أمريكيين لتدريب الجيشين الجورجى والأذربيجانى. وأرسلت الولايات المتحدة جنودها للمرة الأولى إلى جورجيا نهاية فبراير ٢٠٠٢، تحت عنوان تدريب القوات الجورجية لمحاربة الإرهابيين الفارين من أفغانستان، والمقاتلين الشيشان الذين تسللوا إلى جورجيا من وادى بانكيسى على الحدود الروسية، وبذريعة تعقب مقاتلى "القاعدة" الفارين إلى جبال القوقاز.

وحظى وصول ميخائيل ساكشفيلى إلى قمة السلطة فى جورجيا بدعم الغرب خلفا لإدوارد شيفرنادزة الذى، رغم تقاربه مع واشنطن، كان يدرك إلى أى مدى يمكن أن يذهب فى التعاون مع الغرب، وأن من الصعب تجاهل دور روسيا فى القوقاز. بيد أن توجه جورجيا نحو الغرب لم يحقق ما كان يتوقعه ساكشفيلى، الأمر الذى تسبب بخيبة أمل لدى الجورجيين. كما يسود بينهم شعور بانعدام العدالة الاجتماعية، وانتشار الفقر، إذ بلغت نسبة البطالة أكثر من ٢٠٪ عام ٢٠٠٧. ويرى بعض الخبراء أن النسبة الفعلية تتجاوز ٥٠٪. ومع تصاعد حدة الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية وتنامى نفوذ المعارضة الجورجية، واستعجال حكومة تبليسى الانضمام إلى حلف الناتو، كان لا بد من حسم أزمة الإقليمين الانفصاليين: أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وكان الحل استخدام القوة العسكرية.

ويمكن القول إن المناوشات المتقطعة بين الانفصاليين الأوسيتيين والقوات الجورجية، وإطلاق النار، كانت جزءا من الحياة اليومية فى منطقة النزاع الأوسيتى الجنوبى، خلال السنوات الأربع الأخيرة، واشتعال مواجهة عسكرية مباشرة كانت متوقعة فى أى لحظة. فروسيا لم تعد ضعيفة، مثلما كان الحال فى السابق، والرئيس الجورجى ساكشفيلى لم يكن يتوقع رد فعل روسيا بهذه الدرجة من الغضب. والواضح من رد الفعل الروسى القوى تذكير الغرب بما حدث فى كوسوفو، فكثيرا ما أعربت روسيا عن غضبها تجاه منح كوسوفو استقلالها عن صربيا، وحذرت من العواقب المترتبة على الاعتراف باستقلالها. والمؤكد أن حرب أوسيتيا الجنوبية فتحت صفحة جديدة فى تاريخ ما بعد الاتحاد السوفيتى(١٢).

رابعا- حسابات خاطئة وتداعيات خطيرة:

عادة ما تكون الخسارة أو الهزيمة نتيجة حسابات خاطئة، أو حسابات صحيحة لكن فى توقيت خاطئ. فطبقا لما نشرته صحيفة موسكو تايمز، فإن الحسابات الروسية رأت أن الطريقة الوحيدة أمام روسيا لعرقلة مساعى جورجيا للانضمام لحلف الناتو هى إشعال التوتر فى أبخازيا إلى مستوى يجعل من الصعب على الناتو قبول دولة جديدة فى عضويته، وهى متورطة فى نزاع عسكرى مع دول كبرى مثل روسيا. فى المقابل، فإن القيادة الجورجية سعت لتصعيد التوتر بهدف دفع روسيا وأبخازيا للقيام بعمل "ما" لا يترك مجالا للغرب سوى التدخل لصالح جورجيا(١٣). وأيا كانت دوافع وحسابات المغامرة التى ارتكبتها جورجيا، فالمؤكد أن الحسابات الميدانية البسيطة كانت تؤكد خسارتها الحتمية. والمقارنة هنا لا تجوز إطلاقا بين جورجيا التى لا يزيد عدد سكانها على ٥ ملايين، ولا يتجاوز إنفاقها العسكرى ٥٨٣ مليون دولار (عام ٢٠٠٧)، مع جيش تعداده أقل من ١٨ ألفا، لا يملك من الدبابات سوى ١٢٨، ومن المدافع سوى ١٠٩، ومن الطائرات سوى ٧، مع ٣٥ مروحية. فى المقابل، هناك روسيا البالغ إنفاقها العسكرى ٣٣ مليار دولار، ولها جيش تعداده ٣٦٠ ألفا، مع ٣٢ ألف دبابة، و٢٧ ألف مدفع، وأكثر من ٤٣٦٥ بطارية صواريخ، و١٢٠٦ مقاتلات، و٦٠ مروحية هجومية.

وفى كل الأحوال، فإن المغامرة التى أقدم عليها ساكشفيلى تدل على تهور غير عادى، فإقدامه على تحدى بلد مثل روسيا تزداد فيه النزعة القومية، وعلى مقربة من حدوده الجنوبية المضطربة، فذلك ضرب من المغامرة إلى أقصى حد. هذا إلى جانب أن التكلفة الفورية للحرب هى فى تبخر آمال تبليسى فى دمج جيبى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا مع جورجيا الأصلية. فقد أنهت روسيا خمسة أيام من الحرب بإحكام سيطرتها على إقليمى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المنشقين عن جورجيا بمساحة كلية تبلغ ٤٨٠٠ ميل مربع، بل وحرمان جورجيا من رأسى جسر فى هذه المنطقة الانفصالية كما فى الجيب الانفصالى الآخر الموالى لروسيا، أبخازيا، والقضاء على كل أمل لتبليسى فى استعادة السيطرة على كل أراضى البلاد يوما ما(١٤)، إذ نجح الكرملين فى فرض منطقة عازلة حول أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا تمنع كل القوات الجورجية من دخولها. وفى الوقت ذاته، نجح فى الحصول على ضمانات بأن جورجيا لن تلجأ إلى القوة مرة أخرى لاستعادة الأراضى التى فقدتها. كما أن موسكو ستكون مطمئنة إلى أن هيمنتها على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لن تكون موضع اختبار مرة أخرى فى المستقبل المنظور. ثم إن هناك تكلفة على ساكشفيلى أن يدفعها من سلطته إذا ما رأى شعبه أن تهوره هو الذى أدى إلى هزيمة بلده فى الحرب. ويبقى القول إن من حسن حظ الرئيس الجورجى ساكشفيلى، ومن سوء حظ موسكو، أن المعارضة الجورجية لا تعتبر حليفة لموسكو، ويوحد المعارضة والسلطة فى جورجيا العداء لموسكو، وإلا لكان نظام ساكشفيلى فى مهب الريح منذ اليوم الأول لاندلاع الأعمال العسكرية(١٥).

أما التكلفة الأكبر والأطول مدى، فستكون على حساب الطموح الجورجى فى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبى، وحلف الناتو على وجه الخصوص. وبات من المتوقع ألا تتمكن جورجيا من الانضمام إلى عضوية الناتو فى المستقبل القريب، وهى دولة ذات نزاع حدودى مع بلد آخر. ثم إن عودة أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا إلى الحظيرة الجورجية باتت من شبه المستحيل، لا سيما بعد اعتراف روسيا باستقلالهما عن جورجيا فى ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨.

أما أهم الدروس الفاشلة من تلك الحرب، فهى فشل الرهان على الغرب. فقد بدأت جورجيا الحرب مصحوبة بأمل فى أن يقف الغرب إلى جانبها، فى حال دخول روسيا، ولكن كما يبدو تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، فقد دخلت موسكو الحرب وبقوة لم تكن تتوقعها جورجيا، وبتصميم كبير على تفكيك قدرات جورجيا العسكرية، عقابا لها على محاولتها المستميتة لاستعادة السيطرة على إقليم أوسيتيا الجنوبية الانفصالى. وقد جاء أول ردود الفعل من الولايات المتحدة التى تلقت وزارتا الدفاع والخارجية فيها باستياء كبير طلب جورجيا حول سحبها المبكر لألفى عسكرى من قواتها يخدمون فى العراق حاليا، لأنه سيتوجب على واشنطن سد هذه الثغرة فى العراق بقواتها، وهو أمر انعكس على موقفها تجاه الحرب الدائرة بين موسكو وتبليسى. حملت الولايات المتحدة حليفتها جورجيا جزءا من مسئولية اندلاعها، بل وذهبت إلى حد تحذير حليفتها بأن حظوظها الآن فى كسب الحرب أصبحت ضعيفة. واتخذت واشنطن خطوة أخرى، هى الأولى من بين حليفاتها، حيث بدأت سفارتها فى جورجيا بإجلاء عائلات الدبلوماسيين من أراضى البلاد وتوجيههم من تبليسى إلى يريفان، عاصمة أرمينيا، بعد أقل من يومين من اندلاع المواجهات، وطلبت كذلك من مواطنيها الامتناع عن القيام بجولات فى جورجيا. أما حلف شمال الأطلسى (الناتو)، فلم يكن موقفه أقل من الولايات المتحدة، وأكد أنه لا يملك أى تفويض يسمح له بالتدخل فى الوضع السائد فى أوسيتيا الجنوبية، وأنه يراقب بقلق متزايد تطور الوضع هناك، ويدعو كل الأطراف المشاركة فى

النزاع إلى وقف النار فورا. كما أكد الحلف أنه يواصل الالتزام بمبدأ وحدة أراضى جورجيا. لقد فسر ساكشفيلى، على ما يبدو، إعلان الأمين العام لحلف الناتو فى مؤتمر بوخارست فى أبريل ٢٠٠٨ عن ثقته بأن جورجيا وأوكرانيا ستنضمان فى النهاية إلى الحلف، بأنه تضامن شديد معه وإيذان بإجبار الانفصاليين على الخنوع، وأن ساكشفيلى قدر بأن أحدا لا يجرؤ على غزو دولة ستكون عضوا فى حلف الناتو فى المستقبل، ورئيس جورجيا كان مخطئا فى تقديره(١٦).

أما على الصعيد الاقتصادى، فيعتبر بعض المراقبين أن آثار الحرب فى القوقاز على الاقتصاد الجورجى كارثية بالنسبة لبلد يعانى أصلا من اقتصاد هش وغير متوازن. إذ أعلن رئيس جورجيا ميخائيل ساكشفيلى -فى مقابلة نشرت فى ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨- أن نزاع بلاده مع روسيا سبب لها خسائر بقيمة مليارى دولار. وقال ساكشفيلى لصحيفة "فايننشيال تايمز" البريطانية إن جورجيا تحتاج إلى أموال لإعادة إعمار البنية التحتية والطرق والسكك الحديدية، وكذلك إلى "ضمانات" من أوروبا والولايات المتحدة لتهدئة مخاوف المستثمرين. ورغم الوعود الغربية بتقديم مساعدات عاجلة والمساهمة فى بناء ما دمرته الحرب، فقد أظهرت التجربة أن الوعود لا تنفذ. وقدر مصرف جورجيا الخسائر المباشرة فى البنية التحتية بنحو مليار دولار، تعادل ٨٪ من الناتج المحلى للبلاد، وتم سحب أكثر من ١٠٪ من الودائع فى المصارف الجورجية فى اليوم الأول للحرب. ورغم أن جورجيا سعت إلى بناء اقتصاد حديث فى السنوات الأخيرة، وحققت معدلات نمو جيدة، فإن المؤسسات الائتمانية العالمية أظهرت مخاوف جدية منذ اندلاع العمليات العسكرية. فمؤسسة "ستاندرد آند بورز" مثلا خفضت درجة تقويمها لجورجيا من "بى بلاس" إلى "بى"، مما يرمى بآثاره على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويزيد عجز الموازنة ويرفع الديون الخارجية التى بلغت فى النصف الأول من هذه السنة مليارين و٣٧٧ مليون دولار. وعلى الرغم من أن البلاد نأت باقتصادها عن روسيا، منذ وصول النخبة الموالية للغرب إلى السلطة فى ٢٠٠٤، فهى لا تستورد الغاز والنفط منها وتكتفى بـ ٢١٠ ملايين متر مكعب من الغاز الروسى (تمثل نحو ١٣٪ من حاجتها)، هى حصتها من عبور ٢,١ مليار متر مكعب إلى أرمينيا، لكنها لا تزال تعتمد على تحويلات مئات الآلاف من المواطنين القاطنين فى روسيا لتغطية العجز فى موازنتها، وتتجاوز تحويلاتهم السنوية أكثر من ٧٠٠ مليون دولار، باتت معرضة للخطر بسبب التضييق على العبور بين البلدين ومعارضة الجورجيين لسياسة تبليسى تجاه موسكو. ولا يستبعد خبراء استثناء جورجيا من مخططات إنشاء خطوط لنقل الغاز والنفط من بحر قزوين من دون المرور بروسيا، بسبب حال الحرب، مما يعنى حرمان تبليسى من عوائد عبور النفط والغاز من بحر قزوين إلى أوروبا(١٧).

فى المقابل، كان الرد الروسى محاولة لاستغلال غلطة جورجيا واستخدامها كذريعة لإذلالها وردعها عن تحدى سلطة روسيا ثانية، وأخذ العبر من درس استقلال إقليم كوسوفو الذى سارع الغرب إلى الاعتراف به دون موسكو، التى أرادت أن تؤكد لحلف الناتو أنه إذا سهل استقلال كوسوفو عن صربيا -حليفة روسيا- فبإمكان الأخيرة انتزاع أوسيتيا الجنوبية من جورجيا، حليفة الناتو. وقد حققت موسكو معظم أهدافها من التدخل العسكرى، ردا على العدوان الجورجى على أوسيتيا الجنوبية، ولن يتراجع الروس عن مكاسبهم، لأنهم ببساطة "فقدوا الثقة" بالرئيس ميخائيل ساكشفيلى الذى قاد مغامرة عسكرية بالنيابة عن أطراف كبرى، لكنه فوجئ كما فوجئت الأطراف الدولية التى تؤيده بمستوى الجاهزية الروسية للتدخل والدفاع عن مصالح روسيا فى الفضاء السوفيتى السابق. لقد راهن ساكشفيلى على قدرة جيشه على السيطرة على أوسيتيا الجنوبية بهجوم خاطف، معتقدا أن تلويح موسكو بالتدخل العسكرى مجرد "محاولة تخويف". لكن الدخول الروسى القوى والنتائج التى وصلت إليها الأمور فى خمسة أيام أظهرت أن روسيا اجتازت اختبارا هو الأصعب لقدرة قوتها العسكرية من جانب، وإرادتها السياسية بفرض رؤيتها عبر التمكن من اتخاذ قرارات الحرب الحاسمة من الجانب الآخر.

لكن سوء التقدير هنا هو أنه كان باستطاعة روسيا استغلال الموقف بصورة أفضل بأن تدع جورجيا تدمر فرص انضمامها للناتو بنفسها، خاصة أنها تدرك أن الناتو لن يذهب إلى الحرب من أجل أوسيتيا الجنوبية، أى كان بإمكان روسيا استخدام هذا النزاع لدحض فكرة أنها لا تزال تحن للدول التى كانت تابعة لها، وتتحين الفرص لضمها ثانية إليها ولو بالقوة(١٨). لقد حققت روسيا هدفها القصير الأجل بأن وضعت حدا للنفوذ الجورجى فى أوسيتيا الجنوبية، وإن استدركت أن ذلك لا يعنى أن باستطاعتها المضى قدما فى إعادة بناء إمبراطوريتها القديمة فى منطقة القوقاز. لكن روسيا بشنها أول غزو على دولة أجنبية، منذ انهيار الاتحاد السوفيتى، تكون قد ألحقت ضررا بدورها العقلانى فى الساحة الدولية. إذ يعتبر البعض هذه واحدة من أكثر الحروب عقما فى التاريخ الروسى، بل وفى تاريخ الحروب والعلاقات الدولية الحديثة، إذ لم تحقق منها موسكو أى هدف استراتيجى مهم، فهى لم تسقط خصمها ميخائيل ساكشفيلى، ولم تحصل على وضع مستقر لأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ولم تحقق شيئا من رسالتها لجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابقة، بما فى ذلك رسالة الردع. لقد أخافت موسكو الشعوب الصغيرة فى الاتحاد السوفيتى السابق ولم تكسبها، وهذا أمر مهم على المستوى الأيديولوجى والثقافى ومن ثم الاستراتيجى(١٩). ويفوق الضرر اللاحق بسمعة ساكشفيلى فى المجتمع الدولى نظيره اللاحق بسمعة روسيا وصورتها. وخلف اقتراب الدبابات الروسية من تبليسى أثرا سيئا فى نفوس الجمهور الغربى. وروسيا عاجزة عن سوق الرئيس الجورجى إلى محكمة الجنايات الدولية فى لاهاى، فهى لم تصدق على وثائق تخولها اللجوء إلى هذه المحكمة.

ويبدو أن المساعى الروسية الحربية لن تحول دون انضمام جورجيا الى حلف شمال الأطلسى، بل ترجئها إلى وقت لاحق. وأعلن ياب شيفير، أمين عام حلف الناتو، عن تأييده عضوية جورجيا فى الحلف، وترحيبه بمباشرة العمل معها تمهيدا لانضمامها. وعلى خلاف ما واجهته الولايات المتحدة حين اجتاحت العراق عام ٢٠٠٣، انفض حلفاء موسكو عنها، وفاقت عزلتها عزلة جورجيا. فقد سارعت دول البلطيق وبولندا وأوكرانيا إلى دعم جورجيا، فى أيام الحرب، وقبل التحقق من واقع الأمور. وأغلب الظن أن تنتظر روسيا طويلا مباشرة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة البحث من جديد معها فى قضايا النظام العالمى الشامل. ومن المبكر القول إن حرب جورجيا تسهم فى عزل روسيا دوليا، رغم أن بوادر المشكلات والأزمات تلوح فى الأفق. فعضوية

موسكو فى منظمة التجارة العالمية وفى مجموعة الثمانى مهددة(٢٠).

ومن جانب آخر، فإن الأحداث أظهرت حجم التغلغل الأمريكى فى المنطقة. فإعلان جورجيا الانسحاب من رابطة الدول المستقلة والموقف الأوكرانى "المشبوه"، من وجهة النظر الروسية، ناهيك عن التطورات على الأرض منذ البداية، كلها دلت إلى أصابع واشنطن الطويلة جدا فى جورجيا وأوكرانيا، وسيكون على روسيا أن تواجه استحقاقات ما بعد الحرب، وستكون فى موقف ليس سهلا بالمرة. ستشهد المرحلة المقبلة زيادة كبرى فى الضغوط على روسيا لإجبارها على دفع ثمن تحركها، وأيضا زيادة فى الصراع على النفوذ فى الفضاء السوفيتى السابق. وللتوضيح، يكفى أن النخب السياسية الروسية مقتنعة بأن نظام ساكشفيلى كان سينهار خلال أيام بعد اندلاع الحرب لولا الدعم الأمريكى. وطبيعى أن ملف انضمام البلدين (جورجيا وأوكرانيا) إلى حلف الأطلسى بات مؤجلا حاليا، كما يرى الخبراء الروس، لكن المرحلة المقبلة ربما تحمل تطورات مهمة جدا داخليا وعلى المستوى الإقليمى. باختصار، حققت روسيا فى حرب القوقاز انتصارا مهما، وأثبتت أنها صاحبة الكلمة الأولى فى المنطقة، لكن النتيجة القصيرة الأمد للحرب. وثمة مخاوف من أن روسيا أرغمت على دخول الحرب وهى لا تملك استراتيجية شاملة للتعامل مع الملفات الصعبة إقليميا، مما يعنى أنها ستقف أمام سؤال "ماذا بعد؟". ومع غياب الرؤية الاستراتيجية وعنصر الضغط الأمريكى المتواصل، تبقى هذه المنطقة من العالم مفتوحة على كل الاحتمالات(٢١).

أما على الصعيد الاقتصادى، فقد قال رئيس الوزراء الروسى، فلاديمير بوتين، إن الأضرار التى لحقت بأوسيتيا الجنوبية بسبب الهجوم الجورجى تقدر بأكثر من مليار دولار، حيث تم تفقد ٧٥٠ منشأة، وتبين أن إعمارها يحتاج إلى ١٦ مليار روبل. وسيعتمد هذا المال فى إطار خطة مستقبلية شاملة لإعمار الجمهورية وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. كما سيجرى تخصيص وإنفاق ٩,٥ مليار روبل فى إطار الإجراءات التى تحظى بالأولوية". والحاصل بهذه الصورة هو نحو ٢٥ مليار روبل (أى أكثر من مليار دولار).

وقد هيمنت الحرب فى منطقة القوقاز على أسواق المال الروسية، وأعادت إلى الأذهان مخاوف من موجات الهبوط الكبير فى البورصات وهروب الاستثمارات الأجنبية فى أزمات سابقة، كما حدث عندما تفجرت قضية عملاق النفط الروسى "يوكوس" فى ٢٠٠٤، أو الأزمة المالية الكبرى التى هزت الاقتصاد الروسى فى أغسطس ١٩٩٨. وفتحت حرب القوقاز الجديدة الباب على أسئلة فى شأن قوة الروبل الذى فقد أكثر من ١,٥٪ من قوته مباشرة، فور تناقل وسائل الإعلام أخبار بدء الأعمال العسكرية فى أوسيتيا الجنوبية. وأذكى الهبوط الحاد فى مؤشرات البورصات الروسية مخاوف كانت قد تراجعت خلال السنوات الماضية، نتيجة النمو الاقتصادى المتزايد. فمؤشرات البورصات الروسية هوت نحو ٦٪ فى اليوم الأول للحرب فقط، لتصل إلى مستوى خريف ٢٠٠٦. وعلى الرغم من التحسن النسبى خلال الأيام التالية، خصوصا بعد إعلان وقف العمليات العسكرية، فقد أغلقت أسواق المال الروسية، نهاية الأسبوع الماضى، على انخفاض ملموس عن مستواها السابق.

والأهم أن صورة روسيا التى ترسخت خلال السنوات الأخيرة، كملاذ آمن لرأس المال الأجنبى، اهتزت بقوة فى الأحداث الدامية فى القوقاز. إذ تشير تقديرات رسمية إلى هروب أكثر من ١٠ مليارات دولار خلال الأيام الخمسة الأولى، منها ٦ مليارات فى اليوم الأول للحرب. وحسب تقديرات أخرى، فقد تم سحب نحو ١٩ مليار دولار بعد نحو شهر من اندلاع الحرب، وقد يصل المبلغ إلى ما بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار. وانعكس ذلك فورا على توقعات فى شأن معدلات الاستثمارات الأجنبية هذا العام، إذ غابت لغة التفاؤل عن توقعات المؤسسات المالية التى راهنت فى السابق على تدفق نحو خمسين مليار دولار فى ٢٠٠٨. ويقول محللون فى سوق المال حاليا إن الاستثمارات المتوقعة لن تتجاوز ٣٠ إلى ٤٠ مليارا على أحسن تقدير.

ويشير خبراء إلى تراجع الآمال فى إنجاز خطة تحويل روسيا إلى مركز مالى عالمى، وتوسيع اعتماد الروبل كعملة احتياط إقليمية وعالمية، وهى الخطة التى أعلن عنها قبل أشهر رئيس الوزراء، فلاديمير بوتين، وبدأ يحشد الجهود لتطبيقها. فالمؤكد أن الحرب الجديدة فى المنطقة وتراجع التوقعات فى شأن الاستثمارات الأجنبية أسفرا عن ضربة قوية لهذا المشروع. ومن بين الآثار الأخرى أن الحرب أطاحت بآمال روسيا فى شأن إنجاز عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نهاية العام الحالى، خصوصا أن واشنطن بدأت تفكر بالتراجع عن موافقتها على انضمام روسيا إلى المنظمة، ولوحت بتدابير "عقابية" أخرى، من بينها معارضة انضمام موسكو إلى منظمات إقليمية ودولية أخرى، مما يعنى أن تطورات الوضع فى القوقاز ربما تكون قد شكلت ضربة لجهود روسية استمرت نحو ١٣ سنة من المفاوضات الصعبة والمعقدة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفى مقابل بعض التوقعات المتشائمة حول آثار حرب القوقاز على الاقتصاد الروسى، يرى خبراء أن التطورات لن تؤثر كثيرا فى القدرة الاقتصادية وحركة النمو المتزايدة. ويكفى لتوضيح هذا الجانب، عقد مقارنة مع الوضع فى روسيا إبان الأزمة المالية التى هزتها فى ١٩٩٨ وأسفرت عن انهيار اقتصادها. حينذاك، تعرضت أسواق المال الروسية لضربة عنيفة، انخفضت معها قيمة الروبل إلى الربع تقريبا، وأعلنت الدولة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين المحليين والأجانب، وأدت الأزمة إلى هروب عشرات المليارات من الاستثمارات الأجنبية. ويجمع محللون حاليا على استحالة تكرار هذا السيناريو، مهما بلغت المخاوف والتوقعات المتشائمة، لأن الناتج المحلى الروسى تضاعف من ٣١٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ١,٤ تريليون دولار، واحتياطها من العملات ٦٠٠ مليار دولار تقريبا. وتظهر الإحصاءات أن حجم الدين الحكومى لا يتجاوز ١٪ من حجم الناتج المحلى، إضافة إلى تسجيل فائض كبير فى الموازنة فى السنوات الأخيرة(٢٢).

خامسا- مواقف الأطراف الإقليمية :

١- منظمة الأمن الجماعى :

خرجت قمة منظمة الأمن الجماعى التى عقدت فى ٥ سبتمبر الماضى، (تضم أرمينيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأوزباكستان، وروسيا، وطاجيكستان)، بقرارات ذات أهمية لموسكو ولرؤيتها فى تسوية الصراع الدائر فى منطقة القوقاز. تعبر القراءة الدقيقة لقرارات هذه القمة عن دعم سياسى واستراتيجى لسياسات روسيا فى القوقاز ووسط آسيا، وهو ما

عبرت عنه قمة شنغهاى بلهجة مخففة. إذ أعلنت دول الفضاء السوفيتى السابق إدانة صريحة لنظام ساكشفيلى، وحملته مسئولية إشعال فتيل الحرب فى المنطقة، وشن عمليات إبادة وتطهير عرقى، وطالبت المجتمع الدولى بالتعامل بموضوعية مع هذا الملف وعدم اتباع سياسة المعايير المزدوجة.

لقد كان قادة دول منظمة الأمن الجماعى أكثر وضوحا فى انتقاد الأوروبيين، عندما طالبوا المؤسسات الغربية بتجنب السياسات التى يمكن أن تؤدى لزيادة التوتر فى القوقاز، وأكدوا أهمية احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية. ولم يكتف هؤلاء القادة بذلك، بل وحذروا من انتهاك معاهدات وقوانين الشرعية الدولية، مؤكدين أنهم سيواجهون أى طرف ينتهك القوانين والمعاهدات الدولية بحزم. وكما كان متوقعا، تم تأجيل مسألة الاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، باعتبار أن كل دولة، وبشكل مستقل، ستبحث هذه القضية على أسس القوانين الدولية. ويبدو واضحا أن دول وسط آسيا والقوقاز قد أعلنت دعمها لروسيا وسياساتها، بل إن أوزباكستان وأرمينيا وطاجيكستان أعلنت عن خطوات عملية فى إطار تطوير وتعزيز التعاون المشترك(٢٣).

وقد بدا هذا واضحا خلال الزيارة التى قام بها نائب الرئيس الأمريكى، ديك تشينى، فى أوائل سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أذربيجان، شملت أيضا جورجيا وأوكرانيا، إذ لم يتمكن تشينى من تحقيق النتائج المرجوة من زيارته إلى أذربيجان، حيث قوبل استقبالا فاترا. ووصف مصدر أذربيجانى مسئول المحادثات التى جرت بين تشينى والرئيس الأذربيجانى، إلهام علييف، فى باكو، وتناولت الحرب فى جورجيا ومستقبل مشروع خط الغاز "نابوكو"، بالصعبة. وعزا مراقبون عدم رغبة الرئيس علييف فى التشاجر مع موسكو إلى أن باكو اعتبرت خسارة تبليسى لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وظهور الدبابات الروسية فى جورجيا بمثابة إشارة إلى كل من ينوى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسى فى القوقاز. ومن الواضح أن أذربيجان تتطلع لتغيير موقفها من خطوط أنابيب النفط والغاز المارة فى الأراضى الجورجية. وقد بدأت أذربيجان بضخ المزيد من النفط عبر خط الأنابيب الذى يربط باكو بميناء نوفوروسيسك الروسى على البحر الأسود. كما تميل أذربيجان إلى ضخ غازها المعد للتصدير عبر روسيا بدلا من جورجيا وتركيا(٢٤).

وأما بيلاروسيا، فرأى رئيسها، إلكسندر لوكاتشينكو، أن روسيا لم يكن لديها "خيار آخر" سوى الاعتراف باستقلال جمهوريتى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الانفصاليتين فى جورجيا. وأكد أن بيلاروسيا هى "الحليف الأمتن" لروسيا، واقترح "إعداد موقف قوى" من الصراع، أثناء اجتماع لدول معاهدة الأمن الجماعى. تزامن ذلك مع كسب روسيا دعم حلفائها فى منظمة "شنغهاى"، فى صراع القوقاز، وظهرت خلال قمة "شنغهاى" - التى عقدت فى دوشانبه فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٨ بمشاركة الصين وإيران ودول آسيا الوسطى- دعوات إلى تعزيز التعاون فى إطار المنظمة الآسيوية، وإنشاء نظام موحد لمراقبة الحدود. كما برر الرئيسان الأوزبكى، إسلام كريموف، والطاجيكى، نور سلطان نزارباييف، التحرك الروسى فى جورجيا باعتباره كان ضروريا، وشددا على "الشراكة الاستراتيجية" مع موسكو. وأعرب الرئيس الروسى عن أمله فى أن يشكل "الموقف الموحد"، النابع من القمة، رسالة جدية للذين يحاولون تحويل الأسود إلى أبيض، فى إشارة إلى العواصم الغربية(٢٥).

٢- مولدافيا :

رغم أن مولدافيا عضو فى رابطة "جوام"، إلى جانب جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا، فقد أبدى مسئولون فى جمهورية مولدافيا معارضتهم (٢٠ أغسطس ٢٠٠٨) لمطالبة المعارضة بدعم جورجيا فى قرارها الانسحاب من رابطة الدول المستقلة التى تضم روسيا وإحدى عشرة جمهورية سوفيتية مستقلة. هذا الموقف دفع موسكو إلى إطلاق ما وصف بأنه "تحرك إضافى" لحل النزاع فى إقليم بريدنيستروفيه المولدافى، الذى أعلن استقلاله، من جانب واحد، فى مطلع تسعينيات القرن الماضى. ويجسد هذا التحرك الروسى إحدى النتائج السياسية المبكرة لحرب القوقاز، وهو يمثل صورة مقابلة للاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. فالروس يبحثون اليوم عما يظهرهم بمظهر الحريص على استقرار الدول المجاورة، وحل النزاعات القائمة فيها بالطرق السلمية، بعيدا عن منطق القوة المسلحة. ولقد بدا إقليم بريدنيستروفيه Pridnestrovie المولدافى أقصر الطرق للوصول إلى هذا الهدف. فقد صرح الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف -بعد لقائه، فى مدينة سوتشى الروسية، نظيره المولدافى، فلاديمير فورونين، فى ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨- بأنه "من المناسب اليوم بحث مشكلة بريدنيستروفيه". وأن هناك "فرصا جيدة" لحل الأزمة. وقال ميدفيديف إن "جمهورية بريدنيستروفيه المولدافية" تعد "حالة مغايرة"، قياسا بما كانت عليه الأوضاع فى جنوب القوقاز.

وفى الثالث من سبتمبر ٢٠٠٨، أعلن رئيس "جمهورية بريدنيستروفيه، إيجور سميرنوف، رفعه الحظر على المفاوضات مع السلطات المولدافية. وأوضح سميرنوف أنه قام بهذه الخطوة فور اجتماعه مع ميدفيديف. وقال إنه تم الاتفاق، فى أثناء اللقاء مع الرئيس الروسى، على عقد اجتماع ثلاثى، بريدنيستروفى - مولدافى - روسى، وإطلاق المفاوضات الأولية الخاصة بالتسوية. وفى الرابع من سبتمبر ٢٠٠٨، نقلت تقارير روسية عن مصادر رسمية "تأكيدها" أن موسكو لن تعترف باستقلال بريدنيستروفيه، بأى حال من الأحوال. ويرى قادة إقليم بريدنيستروفيه أنه بات من الضرورى عقد اتفاقية جديدة مع سلطات مولدافيا، تشمل "ضمانات أمنية"، وذلك أخذا فى الحسبان التجربة التى مرت بها أوسيتيا الجنوبية. ويطالب هؤلاء بزيادة القوات الروسية فى الإقليم، لتصل إلى ثلاثة آلاف عنصر. ويرون أن ذلك "لا يتنافى" مع الالتزامات الدولية، التى نصت عليها اتفاقية عام ١٩٩٢. ويرى الغرب أن الصيغة المعدلة لمعاهدة الحد من القوات التقليدية فى أوروبا (من المحيط الأطلسى إلى سلسلة جبال الأورال) تلزم روسيا بسحب قواتها من كل من جورجيا ومولدافيا. وترفض دول الأطلسى التصديق على المعاهدة "ما لم تسحب روسيا قواتها من إقليم بريدنيستروفيه"، وهو الأمر الذى تعارضه روسيا. وفيما بدا أنه صورة للتجاذبات الحادة بين روسيا والغرب، على خلفية توسع حلف الأطلسى، خيرت موسكو مولدافيا بين عضوية الحلف والمحافظة على إقليم بريدنيستروفيه. ولم يكن أمام السلطات المولدافية إلا أن تخلت عن رغبتها فى الالتحاق بالأطلسى، على أمل التوصل إلى تسوية مرضية فى الإقليم. وتعتقد بعض التقارير الغربية أن السبب الحقيقى لبقاء القوات الروسية فى مولدافيا هو منع توسع الأطلسى(٢٦).

٣- بولندا وأوكرانيا ودول البلطيق :

بعد أربعة أيام من اندلاع المواجهات العسكرية بين جورجيا وروسيا، توجه رؤساء كل من بولندا، وأوكرانيا، واستونيا، وليتوانيا، ورئيس حكومة لاتفيا إلى تبليسى لإظهار تضامنهم معها، وتحديهم لروسيا. وقال الرئيس البولندى، ليخ كاتشينسكى، فى تبليسى إن روسيا " أظهرت وجهها الحقيقى للمرة الثانية". وانتقد الرئيس البولندى الموقفين الألمانى والفرنسى إزاء الصراع الحالى بين جورجيا وروسيا. ورأى -فى حديث مع صحيفة "جيتشبوسبوليتا" نشرته فى ١٦ أغسطس ٢٠٠٨- أن سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا تتم بالتنسيق بين برلين وباريس فقط، وأن موقفهما "يتمخض عن التجارب التاريخية ومصالح الشركات الاقتصادية التى تريد أن تربح أموالا طائلة فى روسيا". ويمكن قياس قوة المشاعر البولندية المناوئة لروسيا من خلال السرعة التى أتمت بها وارسو اتفاقية الدفاع الصاروخى، بعد ١٨ شهرا من الجدل بينها وبين واشنطن(٢٧).

ويشكل هذا الاتفاق، الذى تم التوصل إليه فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٨ بين واشنطن ووارسو حول الدرع المضادة للصواريخ، ضربة لروسيا كانت متوقعة، واستبقتها موسكو بالتدخل عسكريا فى جورجيا فى إطار النزاع حول أوسيتيا الجنوبية. وتلقت روسيا الخبر بمثابة تأكيد لنظريتها، ومفادها أن الدرع الصاروخية هى فى الواقع موجهة ضدها، لا ضد إيران ولا ضد كوريا الشمالية، كما تقول واشنطن. واعتبر الرئيس الروسى، ديمترى ميدفيديف، فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٨ أن "نشر تجهيزات صاروخية دفاعية جديدة فى أوروبا موجه ضد روسيا الاتحادية". ويتفق معظم البولنديين على أن الرئيس الجورجى، ميخائيل سكاشفيلى، قد ارتكب خطأ جسيما بمحاولته دخول أوسيتيا الجنوبية بالقوة، ولكنهم يشعرون فى الوقت نفسه بأن روسيا قد استثمرت هذا الخطأ لتنفيذ عملية مخطط مسبق لضم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

ويبدو أن المسئولين الروس اعتبروا أن عمليتهم العسكرية فى جورجيا لن يكون لها أثر حقيقى فى مسألة الدرع المضادة للصواريخ، إذ توقفت وسائل الإعلام الروسية مطولا عند موافقة الأمريكيين على كل الشروط التى فرضها البولنديون، مما يوحى بأن روسيا لم تكن تتوقع أن تذهب واشنطن إلى هذا الحد. ووافقت الولايات المتحدة على طلب وارسو تزويدها بنظام صواريخ باتريوت للدفاع الجوى، سيشغله جنود أمريكيون فى مرحلة أولى. وتبقى مسألة معرفة كيف ستنفذ روسيا تهديدها بالرد بتدابير عسكرية على عملية نشر الدرع الصاروخية. فقد أعلن الرئيس الروسى السابق، فلاديمير بوتين، فى فبراير ٢٠٠٨ أن روسيا ستوجه صواريخها نحو الدول التى ستستقبل الدرع الأمريكية. وقال نائب رئيس هيئة الأركان الروسية، أناتولى نوجوفيتسين (١٥ أغسطس ٢٠٠٨) إن بولندا تجعل من نفسها هدفا للجيش الروسى بنسبة ١٠٠٪ بقبولها نشر أجزاء من الدرع الصاروخية الأمريكية على أراضيها. لكن بولنديين قليلين فقط هم الذين يعتقدون أن موسكو على استعداد لتوجيه قواتها العسكرية غربا حتى بولندا.

أما أوكرانيا، ومنذ بداية الصدام الروسى - الجورجى، فقد سارع الرئيس يوتشينكو للإعلان عن مساندته لوحدة الأراضى الجورجية وحكومة جورجيا المنتخبة ديمقراطيا برئاسة ميخائيل ساكشفيلى، بل وتوجه إلى تبليسى -عاصمة جورجيا- ليشارك فى تظاهرة نظمها ساكشفيلى للتضامن مع نظامه. كما أعلنت وارسو، بعد يومين من اندلاع المواجهات فى جورجيا، أنها تحتفظ لنفسها بحق منع السفن الحربية الروسية، التى أرسلت إلى المياه الإقليمية الجورجية، من العودة إلى قاعدتها فى سيفاستوبول الواقعة فى شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وإن اعتبرت أن مثل هذا المنع سيكون مؤقتا، أى إلى أن تنسحب السفن الروسية من مياه جورجيا ويتم حل النزاع. وجاء الإعلان الأوكرانى عقب قيام السفن الحربية الروسية بفرض حصار بحرى على جورجيا. لكن قطع الأسطول الروسى وجدت الطريق مفتوحا إلى قاعدتها فى ميناء سيفروبول الأوكرانى، ولم يجرؤ أحد على اعتراض طريقها أو منعها من دخول الميناء. حيث أعلن وزير الدفاع، يورى يخانوروف، أن أوكرانيا لن تعيق عودة سفن أسطول البحر الأسود الروسى التى شاركت فى الحرب ضد جورجيا إلى سيفاستوبول. ويبدو واضحا أن الصراع قد احتدم بين حلفاء الأمس وقادة الثورة البرتقالية فى أوكرانيا، مما يهدد بانهيار الائتلاف الحاكم، وذلك على أعتاب انتخابات الرئاسة التى ستجرى فى ربيع العام القادم. إذ رفضت رئيسة الحكومة الأوكرانية الامتثال لقرار الرئيس يوشينكو بمنع عودة سفن الأسطول الروسى إلى قاعدتها فى ميناء سيفروبول الأوكرانى، ولزمت الصمت إزاء الصراع الروسى - الجورجى فى القوقاز. وقد اتهم مكتب الرئيس فيكتور يوشينكو رئيسة الحكومة، يوليا تيموشينكو، بارتكاب جريمة خيانة كبرى، وجرائم أخرى تتعلق بالفساد السياسى. ويصعب القول إن اتفاقا سريا قد عقد بين تيموشينكو وموسكو، لأن رئيسة الوزراء لا تتبنى اليوم برنامجا مغايرا، فهى تسعى لحصول أوكرانيا على عضوية حلف الناتو، والانضمام للبيت الأوروبى، إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير روسيا والعلاقات الروسية - الأوكرانية، ليس فقط على الاقتصاد الأوكرانى، وإنما على التركيبة الجيوسياسية. فارتباط مصالح أوكرانيا بالغاز الروسى وبالأسواق الروسية التى تستقبل المنتجات الأوكرانية، بالإضافة إلى حرص أقاليم شرق أوكرانيا على العلاقات مع روسيا، يمكن أن يقود البلاد لأزمة اقتصادية وسياسية، بل ويمكن أن يهدد بانقسام البلاد إلى شرق وغرب(٢٨).

كما دعا الرئيس الأوكرانى، فيكتور يوتشنكو، فى ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨ إلى تسريع عملية ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسى (الناتو)، بعد النزاع المسلح الأخير بين روسيا وجورجيا. وقال يوتشنكو فى -خطاب بمناسبة الذكرى الـ ١٧ لاستقلال بلاده- "علينا تسريع عملنا لتحقيق عملية الانضمام إلى النظام العام الأمنى فى أوروبا وتعزيز قدرات بلادنا الدفاعية"، مضيفا "إن الدخول فى النظام الأمنى الأوروبى - الأطلسى هو الوسيلة الوحيدة لحماية حياة وسلامة عائلاتنا وأطفالنا وأحفادنا". وأكد أن "أوكرانيا ستبذل ما فى وسعها للحيلولة دون أى تفاقم للعنف فى منطقتنا"، مضيفا، منتقدا ضمنا روسيا "إن أوكرانيا تدين كل محاولة لقلب الموازين العالمية وقيمها الديمقراطية".

وفى المقابل، فإن اندماج أوكرانيا فى حلف شمال الأطلسى من شأنه أن يخلف عواقب استراتيجية بعيدة المدى، فيقضى على كل أمل روسى باق فى تشكيل "اتحاد سلافى" يتألف من روسيا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا. ويتمثل المصدر الحقيقى لانزعاج موسكو وهلعها على الصعيد الاستراتيجى فى التوجهات السياسية والأمنية الأوكرانية فى المستقبل. ونظرا للروابط التاريخية بين

القرم وروسيا وانتماء أغلب سكانها للعرقية الروسية، فإن العديد من المسئولين فى أوكرانيا يخشون أن تحاول روسيا تحريض الحركات الانفصالية فى القرم كوسيلة لفرض الضغوط على أوكرانيا لإجبارها على تحجيم ارتباطاتها بالغرب(٢٩).

٤- تركيا :

تواجه تركيا أهم وأصعب محنها الدبلوماسية فى مواجهة التطورات المفاجئة فى القوقاز، مع احتمالات تصعيد المواجهة بين روسيا وجورجيا بسبب الوضع فى أوسيتيا الجنوبية. فتركيا، التى تجاور جورجيا من الغرب، لها علاقات مميزة مع تبليسى فى جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. حيث يعيش فى تركيا عدد كبير من ذوى الأصل الجورجى، كما يعيش فيها عدد كبير من ذوى الأصل الأبخازى والشركسى والشيشانى وغيرهم من شعوب القوقاز. ويقوم الضباط الأتراك بتدريب العساكر الجورجيين، بعد أن بدأت أنقرة بتسليح الجيش الجورجى منذ أكثر من خمس سنوات منذ عهد الرئيس السابق ادوارد شيفرنادزة، فى الوقت الذى تغطى فيه تركيا كل احتياجات جورجيا من المواد الأساسية، بما فى ذلك الكهرباء. ووصل عدد الشركات التركية التى تعمل فى جورجيا إلى ١٥٠ شركة، زادت استثماراتها هناك على ٢٠٠ مليون دولار. وتولى أنقرة أهمية خاصة لعلاقاتها مع جورجيا التى يمر عبر أراضيها أنبوب النفط الأذربيجانى الذى يصل إلى ميناء جيهان التركى، كما سيمر عبرها خط السكة الحديد الذى سيربط تركيا بأذربيجان ومنها إلى آسيا الوسطى. وترى تركيا فى علاقاتها مع جورجيا عنصر توازن مهما فى سياساتها الخاصة بالقوقاز، مع استمرار الفتور والتوتر فى علاقتها مع أرمينيا بسبب الادعاءات الأرمينية الخاصة بالمجازر واحتلال الأرمن منذ عام ١٩٩٢ لإقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه مع أذربيجان ذات الأصل التركى.

ولا تعنى كل هذه المعطيات أن أنقرة مرتاحة تماما لعلاقاتها مع جورجيا. فعلى تركيا أن توازن بين هذه العلاقة وتضامنها القومى العاطفى مع إقليم أبخازيا الذى يسعى للانفصال هو الآخر عن جورجيا، حيث تعيش فى تركيا جالية قوية وواسعة من الأبخازيين، وهم مسلمون من الأصل التركى، خلافا للجورجيين المسيحيين. كما تجد أنقرة نفسها مضطرة، تحت ضغوط الرأى العام، للتضامن مع المشاعر الانفصالية لإقليم أجاريا أيضا ويقع على الحدود التركية - الجورجية. ويضع هذا التضامن التركى العاطفى مع الأبخاز والأجاريين أنقرة فى وضع صعب فى علاقتها مع تبليسى، التى تذكر الأتراك بحربهم ضد الانفصاليين الأكراد، وتقول لهم إن حربها ضد الأوسيتيين والأبخاز والأجاريين لا تختلف عن حرب تركيا ضد حزب العمال الكردستانى التركى.

وأما علاقة أنقرة مع موسكو، فهى الحساب الأصعب بالنسبة لتركيا التى يعرف الجميع حاجتها الملحة لمثل هذه العلاقة فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. فتركيا تستورد أكثر من ٧٠٪ من حاجتها من الغاز الطبيعى من روسيا، كما أن حجم التبادل التجارى بين الدولتين يزيد على ٢٠ مليار دولار، بعد أن زاد حجم المشاريع التى تنفذها الشركات التركية فى روسيا على ٧ مليارات دولار. إن تركيا تحتاج للاستقرار فى القوقاز وحوض البحر الأسود، لأنها تحصل عبر هذه المنطقة على التيار الأساسى من النفط والغاز. فعبر أراضى جورجيا، يمر أنبوب نفط باكو - تبليسى - جيهان، وكذلك خط نقل الغاز الطبيعى باكو - تبليسى - أردروم، إضافة إلى أن لأنقرة مصلحة كبيرة فى بناء خط الغاز "السيل الأزرق" من روسيا إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود من دون المرور عبر جورجيا التى غالبا ما تفتقر إلى الاستقرار. وكل ذلك يدفع أنقرة للبحث عن طرق تقارب مع موسكو.

كما تراقب أنقرة عن كثب مجمل الحسابات الروسية الخاصة بمنطقتى القوقاز وآسيا الوسطى، حيث الجمهوريات الإسلامية ذات الأصل التركى. ويعرف الجميع التضامن العاطفى التركى مع شعب الشيشان المسلم ذى الأصل التركى، بالإضافة إلى التضامن العاطفى التركى الإسلامى مع الشعوب الإسلامية التى لا تزال تعيش ضمن حدود روسيا الفيدرالية، مثل التتار والقرم والياقوت وغيرهم. ويقلق ذلك بال الروس الذين لا يرتاحون للحسابات التركية فى القوقاز وآسيا الوسطى وتصدوا لها -على الأقل حتى الآن- بدعم أرمينيا التى تريد لها روسيا أن تفشل المخططات التركية فى القوقاز وآسيا الوسطى، التى لولا أرمينيا لامتدت إليها اليد التركية جغرافيا دون انقطاع، لأن أرمينيا تفصل جغرافيا بين تركيا وأذربيجان، كما تفصل إسرائيل بين المشرق والمغرب العربى، على حد قول الرئيس التركى السابق سليمان ديميريل.

يبقى التحدى الأهم والأصعب بالنسبة لتركيا هو نجاحها فى تحقيق التوازن فى علاقتها مع روسيا من جهة، ومع الولايات المتحدة والغرب الذى يرى فى القوقاز إحدى ساحات المواجهة الساخنة من جهة أخرى، خاصة أن تركيا عضو فى الحلف الأطلسى الذى تسعى جورجيا للانضمام إليه، ليحميها من تهديدات موسكو. ويعرف الجميع أن موسكو لم تعد ترتاح للتغلغل الأمريكى والأوروبى عموما فى الجمهوريات السوفيتية السابقة فى القوقاز وآسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز، والتى كانت فى الماضى حديقة خلفية للإمبراطورية الروسية والسوفيتية، حتى سقوط العملاق الشيوعى الذى حلت محله روسيا بكل حساباتها التقليدية. ويبدو أن الغرب قد بدأ يقوض هذه الحسابات عبر المقولات الديمقراطية التى أوصلت ساكشفيلى إلى السلطة فى تبليسى، وأبعدت أنصار الروس فى أوكرانيا عن السلطة، وبعد أن أصبحت جميع دول أوروبا الشرقية، حليفة موسكو سابقا، أعضاء فى الحلف الأطلسى. وقد بدأ الأخير يحاصر روسيا من الغرب والشمال، ولم يبق لها إلا الجنوب وبوابته الأخيرة، جورجيا، التى قد لا تتردد بعد الآن فى دعم الانفصاليين الشيشان، ما دامت روسيا تدعم الانفصاليين الأوسيتيين والأبخازيين والأجاريين الذين سيتحولون قريبا إلى ورقة مهمة فى المساومات الروسية الغربية. كل ذلك سوف يقرر مصير ومستقبل حسابات فلاديمير بوتين الذى يسعى لإحياء الذكريات السوفيتية -التى فقدت بريقها بالغلاسنوست والبروسترويكا- حيث كانت تركيا المخفر الأمامى المتقدم لحماية الغرب الرأسمالى الحر من خطر الدب الروسى الأحمر(٣٠).

ولعل اعتراف روسيا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا يزيد من تعقيدات الموقف التركى، نظرا لأن كرة الثلج بدأت تكبر وتتدحرج. فتركيا تدرك أن الوضع فى محيطها الإقليمى أشبه بلعبة الدومينو، لا الشطرنج، التى إن تهاوى حجر منها تهاوت سائر الأحجار. لذا، عندما اعترفت أنقرة باستقلال كوسوفو، كانت تدرك جيدا أن هناك مخاطر فى محيطها الإقليمى

تنعكس سلبا حتى على وحدة الأراضى التركية. غير أن أحداث جورجيا مع روسيا فاجأت ربما عددا كبيرا من الأطراف، ومنها تركيا، التى ربما ظنت أن الوضع هناك مستقر، ما دامت جورجيا فى رعاية الغرب وضمن المثلث التركى - الجورجى - الآذرى. ولا شك فى أن تركيا متضررة من المكاسب الروسية فى القوقاز. فرغم العلاقات الجيدة والمصالح المترابطة بين موسكو وأنقرة، إلا أن تركيا -ولاعتبارات كثيرة- تفضل أن تبقى جورجيا خارج دائرة النفوذ الروسى وحاجزا بين تركيا وروسيا جغرافيا على الأقل.

كما أن إعلان روسيا الاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية سيزيد التوتر بين تبليسى وموسكو. وتركيا معنية بذلك، لأنها تقود مساعى ترويجية لاتفاق تحت اسم "منتدى الاستقرار فى القوقاز". وقد ذهب رئيس الوزراء التركى بنفسه إلى موسكو، ثم إلى تبليسى وباكو، ونال موافقة البلدين، رغم كل المشكلات العالقة مع أرمينيا على مثل هذا الاتفاق. ونجح رجب طيب أردوغان فى إقناع روسيا بأهمية هذا المنتدى، وأوفد مسئولا فى وزارة الخارجية إلى موسكو، أسفرت محادثاته عن قرار إرسال وزير الخارجية الروسى إلى أنقرة للبحث فى التفاصيل. وقد رحبت أرمينيا أيضا بشكل غير رسمى، على لسان وزير خارجيتها السابق، أرطان أوكسانيان، بفكرة المنتدى، واعتبرته فرصة تاريخية لفتح باب السلام فى القوقاز. وعلى هذا، ينتظر أن يتم التواصل بين أنقرة ويريفان، خاصة بعد قيام الرئيس التركى، عبدالله جول، بزيارة تاريخية لأرمينيا لحضور مباراة فى كرة القدم بين البلدين فى تصفيات كأس العالم فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٨. وستكون طبيعة التواصل مع أرمينيا، كما نتائج المحادثات مع موسكو، مؤشرا على فرص نجاح مشروع المنتدى القوقازى أو فشله(٣١).

الهوامش :

١- الشرق الأوسط، ١١ أغسطس ٢٠٠٨.
٢- المصدر نفسه.
٣- خديجة الزعيمى، الملف الاستراتيجى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوليو ٢٠٠٨.
4- F William Engdahl, A war waiting to happen, htt//: www.atimes. 16 July 2008.
٥- خديجة الزعيمى، مصدر سابق.
6- F William Engdahl, ibd
٧- محمود عوض، الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
٨- باسل الحاج، الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
9- F William Engdahl, ibd.
١٠- الجزيرة نت، ١١ أغسطس ٢٠٠٨.
11- Charles Recknagel, Georgian Leader's Future in doubt, htt//:www.atimes. 15 Aug 2008.
١٢- باسل الحاج، مصدر سابق،
13- F William Engdahl, ibd.
١٤- الخليج الإماراتية، ١٩ أغسطس ٢٠٠٨.
١٥- باسل الحاج، مصدر سابق.
١٦- كريم المظفر، الخليج، ١١ أغسطس ٢٠٠٨.
١٧- الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
١٨- كريم المظفر، مصدر سابق.
١٩- د. محمد السيد سعيد، الاتحاد الإماراتية، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨.
٢٠- ميخائيل زيجار وفلاديمير سولفيوف، الحياة، ٣ سبتمبر ٢٠٠٨، نقلا عن "فلاست" الروسية، ١٨ أغسطس ٢٠٠٨.
٢١- رائد جبر، الحياة، ١٣ أغسطس ٢٠٠٨.
٢٢- الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
٢٣- جانا بوريسوفنا، البيان الإماراتية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٨.
٢٤- ليونيد ألكسندروفيتش، البيان، ٨ سبتمبر ٢٠٠٨.
٢٥- رائد جبر، الحياة، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٨.
٢٦- عبد الجليل المرهون، الخليج، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٨.
٢٧- روبرت ماركواند، الاتحاد الإماراتية، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨.
٢٨- فلاديمير سادافوى، البيان، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨.
٢٩- ف. ستيفن لارابى، الخليج، ٨ سبتمبر ٢٠٠٨.
٣٠- د. حسنى محلى، الخليج، ١٠ أغسطس ٢٠٠٨.
٣١- د. محمد نور الدين، الخليج، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٨.

الأزمة فى القوقاز .. تحد جديد للاتحاد الأوروبى

□ خالد سعد زغلول

غدت فرنسا وجه الاتحاد الأوروبى منذ شهر يوليو لنحو ستة أشهر، وأصبح الرئيس نيكولا ساركوزى الناطق الرسمى باسم الـ ٢٧ دولة ونحو ٥٠٠ مليون مواطن. لكنه يتولى الرئاسة الدورية لأوروبا وسط سلسلة من التحديات السياسية الصعبة، التى تعصف بمشروع الوحدة الأوروبية، وتهدد عمل مؤسساتها. فبجانب الرفض الأيرلندى لمعاهدة لشبونة، والذى أدخل الاتحاد الأوروبى فى أزمة مؤسساتية كبيرة، ضاعف منها تلميحات جمهوريتى التشيك وبولندا برفض مماثل، اندلعت الحرب الروسية - الجورجية على أبواب أوروبا، مشكلة اختيارا حقيقيا لساركوزى وللدبلوماسية الأوروبية.

وقد نشب النزاع الروسى-الجورجى على خلفية قرار متهور، اتخذته تبليسى بإخضاع أوسيتيا الجنوبية عسكريا. وهنا، ارتكبت القوات الجورجية خطأ جسيما، حين هاجمت قوات حفظ السلام الروسية الموجودة فى هذا الإقليم - الذى لا تزيد مساحته على ٤ آلاف كيلومتر مربع، ولا يتجاوز عدد سكانه المائة ألف نسمة - حيث فجرت هذه الواقعة غضب موسكو، التى تدعم أوسيتيا الجنوبية، وكانت النتيجة هى تدفق القوات الروسية إلى داخل الأراضى الجورجية فى الثامن من أغسطس ٢٠٠٨، مما أدى إلى تعقيد المشكلة، ووضع النزاع فى صدارة الأحداث الدولية.

ومما لا شك فيه أن هذا النزاع الروسى-الجورجى ستكون له العديد من التداعيات المهمة على أصعدة مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بطبيعة التحالفات الدولية خلال المرحلة المقبلة. فقد أفرز هذا النزاع ما يشبه الانقسام بين روسيا من ناحية، والغرب من ناحية أخرى، وبدت جورجيا من خلاله وكأنها تخوض حربا بالوكالة، نيابة عن الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فى مواجهة الدب الروسى.

ولا شك فى أن أزمة القوقاز الأخيرة كانت نتيجة الأخطاء الجسيمة، التى ارتكبها الغرب تجاه روسيا، ومن بينها التواجد العسكرى الأمريكى المكثف فى جورجيا، واعتراف الغرب بكوسوفو، وخطط نصب درع صاروخية أمريكية فى بولندا والتشيك، مما دفع بوتين إلى القول إنه سيجعل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا قاعدتين عسكريتين.

استثمر الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى ورطة الولايات المتحدة فى العراق وأفغانستان، وإحجامها عن فتح جبهة ثالثة لها فى جورجيا، خير استثمار، مستفيدا من حالة العداء بين واشنطن وموسكو لكسب مساحات أوسع للتحرك والمناورة والحوار. وهو فى ذلك يسعى لتحقيق هدفه بجعل القرن الحالى قرنا أوروبيا، وذلك بإعادة أوروبا إلى الساحة الدولية عبر توحيد الصفوف والمصالح وتنقية الأجواء. وقد نجح ساركوزى بامتياز فى جمع الدول السبع والعشرين الأعضاء فى المجلس الأوروبى حول موقف مشترك من هذه المسألة الرئيسية المتعلقة بمستقبل علاقات أوروبا مع روسيا.

فالاتحاد الأوروبى، الذى سادته غالبا الانقسامات منذ ٢٠٠٤ بين دول اوروبية غربية وأخرى شرقية فى مواجهة روسيا، بدا متوحدا فى قرارات دوله، بعد أن كانت يغلب عليها الطابع التنافسى. نجح ساركوزى، لأول مرة، فى إيجاد توازن بين ضرورة التحرك إزاء ما قامت به روسيا، والحرص على الاحتفاظ على وحدة أوروبا، طارحا الحسابات الاقتصادية بقوة فى الموقف الأوروبى. فروسيا التى لن تتورع عن استخدام سلاح الطاقة، كما فعلت مع أوكرانيا من قبل، تسيطر على أكثر من ٢٥٪ من تجارة الغاز الطبيعى حول العالم. ومن هنا، خشيت أوروبا من أن تقوم موسكو باستخدام هذا السلاح ضدها. والتحدى الذى واجه الاتحاد الأوروبى هو كيفية إجبار روسيا على الالتزام بذلك الاتفاق بشكل كامل دون إلحاق أى ضرر بعلاقاته معها، ودون انقسامات قد تنعكس على العلاقات بين الدول الأعضاء فيه.

وزاد من تعقيد هذا التوازن المرهف مطالبة بعض دول الاتحاد الأوروبى، بفرض عقوبات أوروبية على موسكو، بينما ترفض دول أخرى اللجوء إلى هذا الأسلوب. وترى بعض الدول الأوروبية أن "وقت العقوبات لم يحن بعد"، وأن الدول التى تطالب باتخاذ إجراءات متشددة إزاء موسكو - مثل بولندا، واستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا - ستكون أكثر المتضررين من رد فعل موسكو، لأنها تعتمد أكثر من غيرها على إمدادات الغاز الروسى.

وكان على الرئيس الفرنسى مهمة استرضاء روسيا بأى ثمن، خصوصا أنه يحتاج إليها لعدة معطيات كبرى، أبسطها تفادى عدائها، فلا تزال تشكل تهديدا نوويا خطيرا، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للملف النووى الإيرانى، وحاجة أوروبا الملحة إليها فى مجال النفط، خاصة فى ضوء تهديد فلاديمير بوتين، رئيس الوزراء، بأن بلاده تعتزم الاتجاه بنفطها وغازها الى الشرق الأقصى.

وضد نصيحة الأمريكيين والأوروبيين، الذين أكدوا له أنه سيفشل، سافر الرئيس الفرنسى ووزير خارجيته، برنار كوشنر،

(*) باحث فى العلاقات الدولية الفرنسية - العربية.

إلى موسكو وتبليسى فى الثانى عشر من أغسطس ٢٠٠٨، وفى جعبتهما مقترحات لإقناع الروس بأن الوقت قد حان ليضعوا أسلحتهم، ولإقناع الجورجيين بأنهم سيخسرون المزيد بمواصلة القتال. نجح ساركوزى فى إقناع البلدين بقبول خطة السلام التى اقترحها، مكونة من ست نقاط، طالب فيها الطرفين بالالتزام بعدم اللجوء الى العنف ووقف المعارك بصورة نهائية وضمان وصول المساعدات الإنسانية. كما طالب القوات الجورجية بالعودة إلى مواقعها "الاعتيادية" والقوات الروسية بأن تنسحب إلى الخطوط السابقة لاندلاع النزاع. وقد رحب الروس بتدخل ساركوزى لثقتهم بالفرنسيين مما مكنه من تخفيف التوتر وتحقيق مكتسبات تاريخية .

وخلال محادثات طويلة مع ديمترى ميدفيديف وفلاديمير بوتين فى الكرملين، ومع ميخائيل ساكاشفيلى فى تبليسى، تم التوصل إلى خطة لإنهاء الأزمة وافق عليها الطرفان، وتضمنت بنودها:

وقف الاشتباكات فورا وعدم استخدام القوة مستقبلا، والعودة إلى الوضع القائم قبل اندلاع النزاع، مع عودة القوات الروسية إلى مواقعها السابقة، وحرية حركة المعونات الإنسانية وضمان إيصالها للاجئين، ووجود آلية رقابة أوروبية فى المناطق المعنية، وبدء مباحثات دولية بشأن الوضع المستقبلى فى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المطالبتين بالانفصال عن جورجيا.

ولتدعيم النفوذ الأوروبى، طالب ساركوزى بعقد قمة أوروبية طارئة حول جورجيا، نجح خلالها فى تجاوز خلافات الأوروبيين المعتادة فى مواجهة موسكو. وكان فى إمكان الأوروبيين أن يكونوا أكثر حزما عبر التلويح باستبعاد روسيا من مجموعة الثمانى، أو فرض عقوبات اقتصادية قاسية، لكن ساركوزى أصر على مسك العصا من المنتصف، واللعب على وتر التهدئة، ورفض الأصوات التى طالبت بفرض عقوبات على موسكو لكونها سوف تأتى بنتائج عكسية. ولكن ساركوزى أخذ موقفا بتعليق المفاوضات حول "شراكة استراتيجية" جديدة مع روسيا، مما شكل "الرد" الوحيد الذى أعلنه الأوروبيون، والذى يتخذ من دون شك طابعا "رمزيا صرفا"، خاصة أن هذه المفاوضات كانت ستستمر أشهرا عدة فى أى حال.لكنها المرة الأولى التى يتخذ فيها إجراء دبلوماسى تقييدى بحق روسيا. ولم تكن الخيارات الأوروبية فى هذا المجال كثيرة، وتركزت ما بين آليتين، الأولى: توجيه تهديد مباشر إلى روسيا بوقف المفاوضات الجارية بين الطرفين للتوصل الى اتفاق شراكة، والثانية: إعلان فرض عقوبات اقتصادية على موسكو لحملها على التراجع عن استخدام قوتها العسكرية لحسم الأزمة الناشبة فى القوقاز عسكريا لصالحها.

لكن هناك مخاوف لدى بعض الدول الأوروبية من أن تساهل ساركوزى مع موسكو ربما يفتح شهيتها أكثر، مما قد يعنى حدوث أزمات أخرى فى مناطق محل اهتمام روسيا، خاصة القرم وأوكرانيا ومولدافيا .

وقد أظهرت الأزمة فى جورجيا، لأول مرة، أن أوروبا يمكنها، إذا ما أرادت ذلك، أن تتقدم الصفوف منذ بداية اندلاع صراع ما من أجل البحث عن تسوية سلمية. فالمهمة الأولى للاتحاد الأوروبى تكمن فى الحفاظ على السلام وحماية الأوروبيين. ولن يكون أى حل مقبولا للأوروبيين، إلا إذا كان مرتكزا على حوار يضم الأطراف المعنية كافة، وعلى احترام سيادة واستقلال سلامة أراضى جورجيا فى إطار حدود دولية معترف بها.

كان ساركوزى شديد الحزم، سواء فى مباحثاته أو فى رئاسته للمجلس الأوروبى، حيث أعلن:"إن اتفاق وقف إطلاق النار المكون من ست نقاط، الذى تم التوصل إليه ويحمل توقيع الرئيس ميدفيديف والرئيس ساكاشفيلى تحت توقيعى ، يجب أن يتم تطبيقه بصفة كلية. إن القوات العسكرية التى لم تنسحب بعد إلى الخطوط السابقة على اندلاع الأعمال الحربية يجب أن تتحرك من دون تأخير، ويجب أن يتم سريعا نشر الآليه الدولية، التى يتعين أن تحل محل الدوريات العسكرية الروسية حول أوسيتيا الجنوبية. إن المناقشات الدولية، المنصوص عليها فى النقطة السادسة من الاتفاق، حول التدابير الأمنية والاستقرار فى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، يجب أن يتم إجراؤها فى أقرب وقت ممكن".

وقد أدان الاتحاد الأوروبى بشدة قرار روسيا الأحادى الجانب بالاعتراف باستقلال هذين الإقليمين، واعتبر ساركوزى أن هذا القرار، الذى يهدف إلى تغيير أحادى الجانب للحدود الجورجية، هو ببساطة "غير مقبول". من ناحية أخرى، طمأن ساركوزى الروس لكسب ودهم بقوله: " لا أحد يرغب فى العودة إلى زمن الحرب الباردة، ولا تعد منظمة حلف شمال الأطلسى عدوا، بل شريك لروسيا. أما الاتحاد الأوروبى، فهو تحدوه الرغبة فى أن يبنى مع روسيا علاقة كثيفة وإيجابية. يقع الأمر اليوم على روسيا من أجل القيام بخيار أساسى. ولقد أظهرت فرنسا، مع شركائها فى الاتحاد الأوروبى، من خلال مبادراتها، كيف أنها كانت تأمل فى أن يكون هذا الخيار هو خيار الاتفاق والتعاون، خيار احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى".

كما أدان المجلس الأوروبى بشدة قرار روسيا الأحادى الجانب بالاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ودعا الدول الأخرى إلى عدم الاعتراف بهذا الاستقلال. وذكر أن إيجاد حل سلمى ودائم للصراعات القائمة فى جورجيا يجب أن ينبنى على الاحترام الكامل لمبادئ الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضى المعترف بها من قبل القانون الدولى، ووثيقة هلسنكى الختامية حول الأمن والتعاون الأوروبى وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وأكد المجلس أن الحاجة الملحة فى الوقت الراهن تكمن فى وضع آلية دولية للرقابة، وقد أبدى الاتحاد الأوروبى استعداده للمشاركة فيها وفقا لما ورد بالنقطة الخامسة من الاتفاق وذلك لتحل محل الإجراءات الأمنية الروسية الإضافية فى المنطقة المتاخمة لأوسيتيا الجنوبية. وهناك أيضا حاجة ملحة للشروع فى المباحثات حول التدابير الأمنية وتلك الخاصة باستقرار أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وأوضح ساركوزى أن الاتحاد الأوروبى على استعداد لدعم الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمى ودائم للصراعات فى جورجيا، بما فى ذلك من خلال وجود ميدانى. ولهذا الغرض، تسهم الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى تعزيز بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى فى أوسيتيا الجنوبية عن طريق إرسال مراقبين، وتقديم إسهامات مادية ومالية مهمة. كما قرر الاتحاد الأوروبى إرسال بعثة استكشافية على الفور، مكلفة بالإسهام فى جمع المعلومات وتحديد التدابير الخاصة بالتزام الاتحاد الأوروبى ميدانيا بصورة قوية فى إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. ودعا المجلس الأوروبى الهيئات المختصة بالمجلس إلى القيام بمجمل الأعمال التحضيرية اللازمة، حتى يتسنى للمجلس أن يتخذ قرارا بإعداد مثل تلك البعثة للمراقبة، وفقا لتطور الأوضاع، وبالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبى والأمم المتحدة.

ووجه ساركوزى نداءه لموسكو قائلا:"إننا ندعو روسيا إلى أن تقوم معنا بهذا الخيار الأساسى، خيار المصلحة المتبادلة والوفاق والتعاون، بل إننا مقتنعون بأنه من مصلحتها ألا تنعزل عن

أوروبا". ولكن فرصة الكتلة الأوروبية فى إثبات قدرتها على المرونة فى المواقف الصعبة، ولعب دور محورى، تكتنفها عدة عقبات، من بينها المعضلة الأوروبية التقليدية الخاصة بحمل سبع وعشرين دولة على الاتفاق على سياسة مشتركة. ولأن تلك السياسة تتعلق بروسيا، التى تعد مصدرا مهما للطاقة وشريكا تجاريا مهما لمعظم دول الاتحاد، فإن إمكانية الاختلاف بين أعضاء الاتحاد الأوربى حول الموقف من روسيا تبدو كبيرة جدا.

ولذلك، ألمح الدبلوماسيون الفرنسيون إلى أنهم لم يكونوا قادرين على انتزاع موافقة موسكو، لو أنهم تمسكوا بأنماط تعامل الاتحاد الأوروبى، حيث إن الخلافات بين الدول الأوروبية تمنع الاتحاد من أن يتمكن من لعب أى دور، وأن فرنسا تجاوزت عمدا هذه الإشكالية، وراهنت على قدرتها الذاتية دون أن تلتفت إلى التردد الأوروبى.

وتردد باريس أن التمسك باحترام دقيق وملزم بالقانون الدولى، مثلا، لا يسمح بالتوصل إلى أى اتفاق سريع فى مثل هذه الحالات، وأن هدف أوروبا يجب أن يتمثل ليس فى تحميل الروس مسئولية ما حصل، ولكن إنقاذ وحدة الأراضى الجورجية أولا، وثانيا لمنع تدهور العلاقات الروسية مع الدول الأوروبية ذات المصالح الفعلية مع الروس، خاصة فى مجال الطاقة.

وعلى صعيد آخر، عززت هذه الأزمة من الموقف الداعى لعدم الاستعجال فى ضم جورجيا لحلف الأطلسى، وإلا كان على الأوروبيين الإسراع لنجدة دولة عضو بالحلف تعرضت لاعتداءات عسكرية من دولة أخرى، مما يؤدى إلى اندلاع حرب إقليمية، الأوروبيون فى غنى عنها.

ساركوزى وتنشيط المشروع الأوروبى :

هذا، وقد تبنى ساركوزى شخصيا مبادرة لإعادة تنشيط المشروع الأوروبى، حيث فاجأ الشعب الفرنسى بالتوجه إلى بون، بعد سويعات قليلة على انتخابه رئيسا للجمهورية العام الماضى، للالتقاء بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، خلال فترة رئاستها للاتحاد الأوروبى. وقد ساندته ميركل بقوة فى التوصل لاتفاق بشأن معاهدة الإصلاح الأوروبية الجديدة، ونجحت معه فى إقناع الزعماء الأوروبيين باعتناق فكرة "المعاهدة المبسطة" وتم توقيعها فى لشبونة فى ديسمبر الماضى. ومن أهم بنود خطة الإصلاح - المعروفة باتفاقية لشبونة - تنصيب رئيس للاتحاد الأوروبى لولاية من خمس سنوات، وتعيين وزير للخارجية الأوروبية مع تعزيز لصلاحياته، وتعديل الآلية التى يجرى بموجبها إقرار المشاريع الحيوية المشتركة، ورسم معالم استراتيجية واضحة لأوروبا تتحول دولها سياسيا إلى أشبه بولايات، فتلغى فيها صلاحية البرلمانات الوطنية، وتصبح كل القرارات نابعة من البرلمان الأوروبى، الذى يمثل الهيئة الوحيدة المنتخبة مباشرة فى بروكسل. وساركوزى فى مسعاه الأوروبى، حافظ على روح فرنسا التى لم تتخل عن مطالبتها بأوروبا كوحدة "سياسية"، وليس كمجرد سوق موحدة. وبدت فكرته أشبه بالولايات المتحدة الأوروبية، معززة بدفاع قوى على غرار حلف الناتو، لتحترم فى العالم، ولتتحول أوروبا أخيرا من أكبر تجمع اقتصادى عالمى إلى قطب سياسى متكامل.

وقد عرضت الاتفاقية على برلمانات الدول الأعضاء وصدق عليها حتى الآن ٢٤ من أصل ٢٧، لكن أيرلندا هى الدولة الوحيدة التى اعترضت يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٨، لكون الاستفتاء الشعبى إلزاميا. وكان من المتوقع أن تهيئ فرنسا، خلال توليها الرئاسة الدورية، الترتيبات المؤسساتية والإجرائية لبدء تنفيذ المعاهدة فى أول يناير ٢٠٠٩ .

بيد أنه حدث ما لم يتوقعه ساركوزى، فالرفض الأيرلندى عرقل الصاروخ الأوروبى من الانطلاق، وأبعد أوروبا عن الساحة الدولية، كلاعب جاد وفعال لأكثر من عشر سنوات على الأقل، إذا لم تتم إعادة دفة الاستفتاء، ولو بشروط الأيرلنديين. بيد أن بعض المتشائمين يريدون جعل تاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ مقبرة أوروبا.

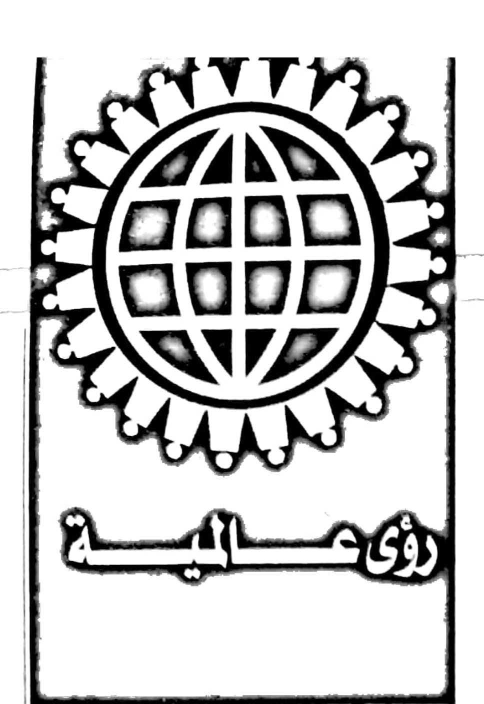
وتتضاعف مشكلة الرئيس نيكولا ساركوزى اليوم مع تلميح رئيس بولندا، ليك كاشينسكى، بعدم توقيع تصديق البرلمان البولندى عليها، لكون المعاهدة أصبحت ملغاة بعد أن رفضها الأيرلنديون، وهو محق نظريا. ولم يخف ساركوزى خيبته، لكنه طالب نظيره البولندى بوجوب أن تحترم بولندا توقيعها على المعاهدة فى ٢٠٠٧ فى لشبونة. ويتطلب الوضع الحالى للمعاهدة جهود إقناع إضافية لتأمين تصديق رئيس جمهورية التشيك، ميريك توبولانك، عليها قبل نهاية السنة، أى قبل أن تتسلم بلاده رئاسة الاتحاد. وتكمن صعوبة هذا الملف الشائك فى حقيقة أن هذه المعاهدة ينبغى أن تدخل حيز التنفيذ فى موعد غايته أول أبريل ٢٠٠٩ . لكن هذا السقف الزمنى الضيق سيجبر الرئيس ساركوزى على العمل على صياغة حل وسط، من شأنه السماح لأيرلندا بالموافقة على المعاهدة دون إجبار الدول الأعضاء التى صدقت عليها بالفعل على التصديق عليها مجددا. وهناك أصوات تطالب بعزل ايرلندا عن الاتحاد، وأفكار فرنسية تجرى دراستها، من بينها إضافة ملحق لاتفاقية نيس يسمح بالتوسع. وهناك اقتراح بإضافة نص إلى معاهدة لشبونة، يحتوى المخاوف الايرلندية لضمان التصويت عليها بعد إعادة الاستفتاء.

ولكون الرئيس الفرنسى شخصيا كان عراب اتفاقية لشبونة، فإنه سخر جل طاقاته لإنقاذها عبر تسوية هادئة مع الأيرلنديين، وهذا سبب زيارته الطارئة إلى دبلن، حيث شرح لكافة الفئات السياسية فوائد الانضمام ومخاطر الرفض واستمع لتحفظاتهم. وقد أكد ساركوزى للأيرلنديين أنه لن يقبل عزلهم عن الاتحاد، وأنه متمسك بأيرلندا، وفتح بذلك باب المفاوضات من جديد.

المفارقة أن الاتحاد أكسب الرخاء والازدهار لأوروبا برمتها، وذلك لأنه يشكل آلية فعالة تدفع الدول الأعضاء ذات النمو المتباطئ إلى تخطى الحواجز التى ظلت قائمة طويلا أمام التنمية. فقد شهدت - على سبيل المثال لا الحصر - أيرلندا واليونان، اللتان كانتا ذات يوم من أفقر دول أوروبا، اندفاعا اقتصاديا هائلا، حيث اقتربت اليونان من المتوسط الأوروبى، بينما احتلت أيرلندا بالفعل مكانها كواحدة من بين أكثر دول أوروبا ثراء. وهذا ما أثار تعجب المراقبين من الموقف الأيرلندى الرافض.

وتهدف الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبى إلى تعزيز القدرات العسكرية لأوروبا، وبوجه خاص القدرات الهجومية، انطلاقا من مبدأ التكامل بين الدفاع الأوروبى وحلف شمال الأطلسى. لكن المشكلة أن جميع دول القارة لا تنفق نصف ما تنفقه الميزانية العسكرية الأمريكية.

ولا تعمل باريس على إعداد جيش أوروبى حاليا، ولكن على تطوير القدرات العسكرية الأوروبية، وإقامة مركز قرار عسكرى مشترك فى بروكسل، يساعد على إطلاق عمليات أوروبية مشتركة واسعة فى الخارج، كما تم مؤخرا عبر إرسال قوات (ايفور) إلى حدود تشاد وإفريقيا الوسطى. وفى هذا الإطار، فإن تعطيل معاهدة لشبونة وتأجيل تنفيذها يحولان دون تنفيذ الترتيبات المتصلة بما يسمى "التعاون الهيكلى الدائم"، الذى يمكن الدول التى تمتلك قدرات عسكرية من توحيد جهودها لتأمين إمكانات الدفاع الأوروبى، خصوصا ما يتعلق بالعتاد اللوجيستى الاستراتيجى لتنفيذ مهمات حفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة.



رؤى عالمية

إشكالية الدولة الفلسطينية وآفاق الحل .. الخيار الأردنى نموذجا

■ خالد وليد محمود

فى ظل الوضع الذى تمخض عن الطريق المسدود الذى وصلت إليه عملية السلام على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى، وفى ظل الصعوبات التى تواجه استئناف المفاوضات بين الطرفين، ولأن الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين تبدو غير واقعية وصعبة التطبيق من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بزغ فى الآونة الأخيرة نقاش لدى النخب السياسية الأردنية والفلسطينية والمثقفين حول إعادة الارتباط الأمنى والسياسى بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية كخيار أخير لإنهاء الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

وباتت (الصيغة الاتحادية) تمثل الشغل الشاغل أيضا للعديد من المهتمين ومراكز الدراسات والأبحاث المعنية بمستقبل التسوية فى المنطقة. فآراء عديدة وسيناريوهات مختلفة ترسم للوضع أو التصور الفلسطينى القادم الذى يبدو أنه لا يحمل فى طياته إقامة دولة فلسطينية مستقلة، الأمر الذى أجبر هؤلاء على إعادة التفكير فى إمكانية وحدة الضفتين من جديد تحت نظام سياسى واحد.

ووفق هذه الصيغة، يجرى معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى(١)، المقرب من منظمة (الإيباك) والمهتم بمسألة الصراع العربى - الإسرائيلى والقضايا المتعلقة بها، دراسة يعتقد أنها مدعومة من بعض رموز الإدارة الأمريكية، تحاول الإجابة على تساؤل: ماذا لو لم تقم الدولة الفلسطينية؟، كما أنها تنطلق من فرضية مفادها أن صعوبة إقامة دولة فلسطينية تفتح الباب أمام سيناريو الخيار الأردنى.

وعلى ما يبدو أن المعهد أخذ بعين الاعتبار فى دراسته أن الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين والإسرائيليين، من حيث واقعيتها، غير ممكنة التطبيق وصعبة التحقيق، وأن الخيار المتمثل بدمج الضفة الغربية مع الأردن، وإيجاد صيغة اتحادية بينهما هو الخيار الذى يمكن أن يشكل حلا ينهى الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

ثمة معطيات عديدة، يعتقد معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أنها تشكل مؤشرات على الذهاب لتطبيق هذا السيناريو خلال الأعوام القادمة، وأن خيار وحدة الضفتين مرة أخرى مطروح الآن على صناع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى من الممكن أن تدفع باتجاهها وفق أجندات سياسية دولية، ومحلية، وفى سياق التطورات الجارية، وحالة عدم الاستقرار السياسى الذى يسود المنطقة وعلى وجه الخصوص المسار الفلسطينى - الإسرائيلى المتأزم. ويمكن تلخيص هذه المعطيات بالآتى:

بات قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضى الضفة والقطاع مسألة لا تحظى بفرصة للتحقق على أرض الواقع بسبب الرفض الإسرائيلى المستمر لذلك. فموقف الأحزاب الإسرائيلية بمختلف ألوانها لا تقبل بدولة فلسطينية مستقلة على المدى البعيد، ولأن الدولة التى يطالب بها الفلسطينيون تختلف تماما عن تلك التى يمكن أن توافق عليها إسرائيل، أو تلك المفصلة على المقاسات الإسرائيلية، بنزع سلاحها، وحصر إطارها بما لا يتجاوز ٥٠ -٦٠٪ من مساحة الضفة.

(*) كاتب وباحث.

(١) اسس المعهد عام ١٩٨٥، ويقال إن الهدف من تاسيسه كان دعم المواقف الإسرائيلية من خلال قطاع الابحاث ومراكز البحوث. وكما يقال، فإن لجنة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية المعروفة بـ "إيباك" كانت المؤسسة الأم للمعهد، حيث إن مديره المؤسس هو مارتن إنديك، رئيس قسم الأبحاث السابق باللجنة.

يفترض معهد واشنطن أن الأوضاع الإقتصادية والأمنية المتأزمة فى الأراضى الفلسطينية ألقت بظلالها على المواطنين بشكل سلبى. فنتيجة هذه الأوضاع، زاد الفلتان الأمنى وزادت البطالة وارتفعت معدلات الفقر والجريمة. والأخطر من ذلك أيضا أن ثمة زيادة ملحوظة لهجرة الشباب الفلسطيني، والتى بدأت إرهاصاتها بالفعل، سواء على صعيد الرغبة أو على صعيد المقدمات العملية، فى ظل حالة الإحباط واليأس التى تسود بين الفلسطينيين والشعور بانغلاق الآفاق بوجود مخارج للوضع الراهن، وبالتالى وجود حل يخرج الفلسطينيين من مأزقهم سيكون مرحبا به شعبيا، سيما أن ثمة تجربة للشعب الفلسطينى قد عاشها تحت الحكم الأردنى.

للأردن علاقة خاصة ومتميزة تربطه بالقضية الفلسطينية، هذه العلاقة التى أدت الجغرافيا والديموجرافيا دورا أساسيا فى صياغتها، ولأن الأردن يدرك مخاطر استحقاقات المرحلة التى يمر بها الفلسطينيون، وهاجس الوطن البديل الذى ما زال يشغل حيزا فى ذهن الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة، وهذا ما يخشاه صانع القرار الأردنى، الذى بدأ يدرس بجدية مصير القضية الفلسطينية فى حال لم تقم دولة فلسطينية مستقلة، لتقترب الأمور أكثر فأكثر نحو امكانية تبلور مفهوم جديد ثالث بالنسبة للأردن، هو قيام صيغة اتحادية بين الأردن وفلسطين، سيما أن هناك تجربة سابقة لوحدة الضفتين، عندما صوت مجلس النواب الأردنى المكون من عدد متساو من نواب عن الضفتين عام ١٩٥٠ على توحيد الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالى فإن الداعين للعودة لهذا الخيار يرون أنه وعلى الرغم من أن التاريخ لا يعود إلى الخلف، إلا أن مراجعة التاريخ تعد استحقاقا فى هذه المرحلة الحساسة من عمر القضية الفلسطينية.

يعتقد معهد واشنطن أن مشروع دمج الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن يحقق بدرجة كبيرة المطالب الإسرائيلية التى تتركز بإنهاء المشكلة الفلسطينية الأساسية من خلال استيعاب اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم أو تعويضهم.

وبالتالى، فإن إيجاد ترتيب لمدينة القدس على أن تصبح مدينة مفتوحة لكل الأديان السماوية الثلاثة سيحظى بموافقة الأطراف المعنية.

وحسب تصورات معهد واشنطن، فإن المستوطنات الموجودة فى الضفة الغربية سيتم ضمها إلى إسرائيل، سواء بالانسحاب من خلال تطبيق خطة الانطواء (التجميع) أو من خلال تبادل أراض فلسطينية مع أراض تابعة لإسرائيل وذلك فى إطار ترتيبات مقبلة دائمة تنقل بموجبها بلدات عربية إسرائيلية إلى السيادة الفلسطينية، فى حين تعود مستوطنات يهودية (فى الضفة الغربية) إلى إسرائيل، ويتم التلميح غالبا إلى "منطقة المثلث" المحاذية للخط الأخضر وللمناطق الفلسطينية فى الضفة الغربية.

ويجرى التصور على أن تكون عمان هى العاصمة السياسية للكيان الفيدرالى الجديد الذى سيضم الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن، وبالتالى فإن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل ٦٠٠٠ كم٢ . وإذا ما أضيف إلى مساحة المملكة الأردنية الهاشمية ٨٩ ألف كم٢، فإن المجموع سيكون ٩٥ ألف كم٢. وبالتالى فإن ثمة مساحات شاسعة ستكون مهيأة لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين الموزعين ما بين سوريا ولبنان ومصر والعراق. والأردن كما هو معروف يوجد به أكبر نسبة من هؤلاء اللاجئين، وبالتالى تعد هذه مسألة إيجابية تدعم تطبيق هذا الخيار. وبالتالى، فإن الدولة المتوقعة يمكن أن تضم على الأقل سبعة ملايين فلسطينى.

يفترض وجود صيغة وحدوية بين الأردن وفلسطين تحل مشكلة الولاء والانتماء لفلسطينيى الأردن، هذه الفئة التى سئمت من ازدواجية الانتماء، كونهم يعتبرون أنفسهم نصف أردنيين ونصف فلسطينيين، فالأردنى من أصل فلسطينى يعيش معاناة لا تتفق ووضعه كمواطن، وهذا وضع غير مريح وغير قابل للاستمرار.

أردنيا :

تصدرت أسباب عودة فكرة الخيار الأردنى كحل بديل للدولة الفلسطينية إلى الجدل العلنى فى أروقة الصالونات السياسية ما بين مؤيد ومعارض، سيما بعد الحديث الامريكى مؤخرا عن دولة فلسطينية مؤقتة، رأى فيها مراقبون مؤشرا على دور أردنى فى الضفة الغربية أو وجود علاقة اندماجية من طراز ما مع الفلسطينيين فى حال لم تقم دولة فلسطينية دائمة.

الآراء الأردنية (الرسمية) بشأن مقترح الخيار الأردنى بديل لدولة فلسطينية لا تزال تتصف بالتخبط وعدم الوضوح إلى الآن، هذه الآراء محاطة بالتخوفات والتحفظات على المشروع لكونه يشكل تهديدا ديموجرافيا فى الأردن، و بالتعاطى معه تارة أخرى باعتباره حقيقة وأمرا واقعا لا مفر منه. ورغم أن الموقف الرسمى الأردنى لا يعلن صراحة وبشكل مباشر عن نيته للقبول بهذا الدور، منطلقا من مخاوف سياسية قد تضعه فى موقف التشكيك والعودة لاسطوانة التوطين أو الوطن البديل، إلا أنه يفهم من رد الحكومة الأردنية حول خيار الكونفيدرالية التى اعتبرتها (سابقة لأوانها) أن الأردن لا يعارض مثل هذه المشاريع، وإنما يحاول أن يضع ضوابط له، بحيث لا يتحمل وزر التنازلات الكبيرة التى

ستقدم فى مفاوضات الحل النهائى. وهو يدرك أن هذا الخيار مقبول إسرائيليا ويحظى بدعم أمريكى كحل أمثل للقضايا المستعصية فى مفاوضات الحل النهائى.

فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، والتى كانت لها تداعيات سلبية على عملية السلام برمتها وكذلك على المشهد الأردنى، بدا الخيار الأردنى فى الضفة الغربية، والاستغناء عن السلطة الوطنية الفلسطينية أو تهميشها، يدور فى صلب أحاديث النخب الأردنية من أصول فلسطينية. وكان تساؤل: ماذا إن لم تقم دولة فلسطينية يطغى على تلك الأحاديث، ولربما هذا التساؤل هو نفسه الذى صرح به العاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى فى أكثر من مناسبة عام ٢٠٠٦، حول ما ستكون عليه الأمور فى الأرض الفلسطينية عام ٢٠٠٧، خصوصا إذا جاء هذا العام بدون وجود أى تصورات توافقية أو متفق عليها مسبقا بين القوى الفاعلة.

بعض المصادر الرسمية الأردنية لم تخف تشاؤمها حول المستقبل الذى ينتظر الفلسطينيين، إن بقيت الأمور على ما هى عليه، والتى تزداد احتداما بسبب تواصل الاعتداءات الإسرائيلية، وارتفاع منسوب الأزمة الاقتصادية وازدياد معدلات الفقر والبطالة والهجرة، ووصول الاحتقان فى الشارع إلى مستوى اندلاع الاشتباكات بين بعض المجموعات المسلحة وعناصر الأمن الفلسطينى مما ينذر بحرب أهلية. فى ظل هذه المؤشرات التى يرقبها الأردن بحذر وملامح الوطن البديل "الأردن"، تلوح فى الافق رغبة أردنية - وإن كانت همسا حتى الآن- فى إعادة إحياء الروابط ما بين الضفتين. ولا شك فى أن ثمة قناعة بدأت تترسخ، لا بل تفرض نفسها على المستوى السياسى الأردنى، وتنطلق تلك القناعة من فرضيتين هما أن المملكة الأردنية الهاشمية لا تستطيع بإمكاناتها الاقتصادية والسياسية الضعيفة أن تتجاوز حاجة المجتمع الدولى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الملحة لاقامة مشروع أو كيان فلسطينى تحت المظلة الاردنية. أما الفرضية الثانية، فهى أن المجتمع الدولى اقترب من تلك اللحظة التى سيجبر فيها الأردن على القبول بمشروع تفاهم أو توحد مع الفلسطينيين.

الرغبة الأردنية بقبول هذا المشروع لا يمكن رؤيتها إلا بعد الوقوف عند بعض المعطيات التى تشير إلى أن الأردن بات يستعد سياسيا وعمليا، ويواصل القيام بدور ما يعتقد أنه يدخل فى باب الاستحقاق للتساؤل سابقا، وهو :ماذا إن لم تقم الدولة الفلسطينية فى غضون عام ٢٠٠٧ ؟. وثمة قناعة مؤكدة لدى صانع القرار الأردنى، مفادها أن العقبات والمصاعب الجدية التى تعترض قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة بسبب

الإجراءات الإسرائيلية الجارية على الأرض، واتفاق الأحزاب الإسرائيلية، وفى مقدمتها "كاديما" الحاكم على هذه العناوين، ستدفع نحو العودة إلى "الخيار الأردنى"، وبالتالى فإن المعطيات التالية تمثل تحضير الأردن العملى - من وجهة نظر العديد من المراقبين- لسيناريو الخيار الأردنى:

١- تلميح الحكومة الأردنية بإلغاء فك الارتباط مع الضفة الغربية فتح الاحتمال لمسار آخر غير (الدولة الفلسطينية)، وهو احتمال الخيار الأردنى. فعندما أعلن وزير الداخلية (عيد الفايز) فى سبتمبر ٢٠٠٦، وعلى نحو مفاجىء عن تشكيل لجنة ستحاول اعادة النظر فى ملفات أفراد وعائلات عانت من تطبيقات قانون فك الارتباط بهدف إعادة تصويب الأخطاء وتنقيح الإجراءات، إن وجدت، تمت قراءة هذا القرار - من وجهة نظر العديد من المراقبين- من منظور سياسى وأن الهدف منه يتجاوز البعد الإنسانى والأخلاقى. ويساعد أصحاب القرار فى عملية جس النبض وإنتاج مؤشرات تحدد ردود فعل أنصار ومؤيدى قرار فك الارتباط فى الشارع والنخبة وفى الضفتين الشرقية والغربية، وليس ردود فعل خصوم هذا القرار من دعاة الوحدة بين الشعبين ومن دعاة فكر الضفتين.

٢- صحيفة الرأى الأردنية المملوكة للدولة، والمعروفة بتأثيرها الضخم على الرأى العام، تقوم حاليا بنشر طبعة مشتركة مع صحيفة القدس التى تصدر فى الأراضى الفلسطينية، حيث توزع كلتا الصحيفتين معا فى كل صباح فى كافة أنحاء الاردن والضفة الغربية.

٣- فى أواخر سبتمبر ٢٠٠٦، أمر العاهل الأردنى ببناء مئذنة خامسة للمسجد الأقصى، وبعدها أمر بفرش جديد لكل المسجد الأقصى ثم الإعلان عن انتهاء إعداد منبر صلاح الدين الجديد.

٤- وفى الشهر نفسه من عام ٢٠٠٦ ، زود الأردن وبشكل كامل مدينة أريحا بالطاقة الكهربائية، وكشف النقاب عن خطط أردنية لتمويل مشروع جديد فى وادى الأردن سيضعه الأردن فى خدمة الفلسطينيين، حيث يجرى التحدث عن مطار مخصص للشحن وعن منطقة حرة موازية لأغراض تنشيط المنتج الفلسطينى، وإيجاد مصادر استقطاب لدى المورد الفلسطينى بمعنى تنشيط الدورة الاقتصادية الفلسطينية على ضعفها.

٥- البنك العربى الذى يأخذ من الأردن مقرا له، والذى يعتبر أكبر مؤسسة مصرفية يملكها فلسطينى، لديه علاقات قوية مع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الأردنية، ويعتبر أحد المعاقل الاقتصادية والمالية للفلسطينيين فى الأردن وأماكن أخرى. وقد عرض المصرف مؤخرا ٣,٥٢ مليون سهم وبأسعار

تفضيلية لأفراد القوات المسلحة الأردنية. وهذه البادرة موجهة لعشائر الضفة الشرقية الذين يتمتعون بوضع مميز ويهيمنون على مؤسستى الأمن والجيش، والذين يخشون الوحدة أو الدمج، أو حتى زيادة عدد الضباط الأردنيين الذين يعودون لأصول فلسطينية.

بعض النخب الأردنية، سيما تلك المقربة من القصر الملكى، تتعامل مع طرح صيغة وحدوية بين الأراضى الفلسطينية والأردن، والدكتور عبدالسلام المجالى رئيس الوزراء الأردنى السابق واحد من هؤلاء، إذ استشرف الأخير - فى محاضرة له بالأردن كانت بعنوان "تصورات مستقبل العلاقات الأردنية - الفلسطينية" -إمكانية اتفاق الدولة الفلسطينية مع الأردن لإقامة دولة تسمى (الدولة العربية المتحدة / الاتحادية). ويبنى المجالى تصوره حول هذه الصيغة، يتمثل بالآتى:

إنه سيتم فى الدولة العربية المتحدة التى ستجمع فلسطين والمملكة الهاشمية انتخاب الحكومة بطريقة ديمقراطية.

سيتم انتخاب (النواب والأعيان) مناصفة بين البلدين، وسيتبادل البلدان رئاسة كل سلطة. أى إذا كان رئيس الوزراء من الأردن، فسيكون رئيس مجلس النواب من فلسطين، ويكون الملك عبدالله رئيسا للدولة العربية المتحدة (ليس بصفته ملكا للأردن بل بصفته وريثا للسلالة الهاشمية ومظلة لجميع المواطنين).

وحسب تصور المجالى، فإنه بالنسبة لموضوع الجنسية، فستصدر جوازات سفر باسم الدولة العربية المتحدة (الأردن) للأردنيين و(فلسطين) للفلسطينيين، كما هو معمول به "بالاتحاد الأوروبى". وأوضح المجالى أن مثل هذا الاقتراح يلبى ٥٩٪ من تطلعات المواطنين الأردنيين / الفلسطينيين فى الأردن.

ويشكل الأردنيون من أصل فلسطينى النسبة الكبرى من مواطنى الاردن. و مع إضافة سكان الضفة الغربية اليها، يزداد وزنها بشكل كبير. إحصاءات الأنروا تظهر أن نحو ٦٠٪ من سكان الأردن البالغ عددهم ٥,٧ مليون هم من اللاجئين الفلسطينيين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الضفة الغربية بقيت تحت الرعاية الهاشمية من عام ١٩٤٨حتى ١٩٦٧، فحينئذ ليس من المفاجئ أن غالبية الاردنيين ينحدرون من المناطق التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧. ناهيك عن أن عددا لا بأس به من سكان الضفة الغربية لا يزال يحمل وثائق أردنية.

كما أن العاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى متزوج من فلسطينية وأطفاله ذوو هوية مختلطة، والتوتر الذى ساد بين البدو والفلسطينيين فى المملكة الهاشمية يكاد لا يكون قائما. وهناك زيجات مختلطة كثيرا، من السهل التخيل لوضع تتبنى فيه الاسرة المالكة نموذجا أوروبيا، والسلطة العملية تعطى للفلسطينيين (الذين يسيطرون منذ الآن على الاقتصاد الاردنى).

إسرائيليا :

فى إسرائيل، لهذا الخيار نكهة أخرى، فهو مازال الحل المنطقى الوحيد المقبول لدى الموقف الإسرائيلى الذى يرفض قيام دولة فلسطينية مستقلة على المدى البعيد. فكافة الأحزاب الإسرائيلية لا تقبل بإعلان هذه الدولة إلا كمقدمة لاتحادها فيدراليا مع الأردن. إذ إن أوساط النخب السياسية والأمنية فى إسرائيل تنظر إلى الخيار الأردنى المتمثل بصيغة وحدوية على شكل "فيدرالية" بما يحقق لها وبدرجة كبيرة مطالبها التى ترفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

بعض الأوساط الأمنية والسياسية فى إسرائيل تدفع باتجاه هذا الحل وتبدى تجاوبا معه كحل دائم للنزاع الفلسطينى - الإسرائيلى، فهذا الخيار سيخدم إسرائيل من خلال تخلصها من مشكلة استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، وإغلاق ملفى القدس والمستوطنات. ولأنه لا يوجد فى إسرائيل قيادة تاريخية قادرة على صنع السلام مع العرب، فإن القناعة المتبلورة لدى اوساط النخب الإسرائيلية بأن التسوية الحالية يفترض أن تفضى إلى حل للقضية الفلسطينية وولادة دولة فلسطينية، وهذا ما ترفضه تل أبيب رفضا قاطعا. لذا، فإن ما يجرى على الأرض اليوم من تشديد إسرائيلى على القول إنه لا يوجد شريك للسلام، وإن الحلول الأحادية وقطع الطريق على أية فرصة لاستئناف عملية السلام هى السياسة المثلى من أجل تمهيد الطريق إلى الخيار الأردنى الذى يحظى بدعم أمريكى كحل أمثل للقضايا المستعصية فى مفاوضات الحل النهائى. وتنطلق الرؤية الإسرائيلية من أن إلحاق الأراضى الفلسطينية التى سيتخلى الإسرائيليون عنها بالدولة الأردنية سيمكن الأردن من التحكم بالفلسطينيين من خلال سلطة مركزية قوية وقادرة على الحفاظ على الأمن، من خلال التعاون مع الدولة العبرية، وحل مشكلة اللاجئين هناك بحيث يصبحون مواطنين بحكم الواقع.

ولتدعيم هذا الخيار، أجريت العديد من الدراسات فى إسرائيل، تناولت حل النزاع الفلسطينى - الإسرائيلى من خلال إلحاق الضفة الغربية بالأردن، أى عودة الخيار الأردنى. ففى دراسة إسرائيلية أعدت فى مارس ٢٠٠٥ على ضوء خطة الانفصال الأحادى الجانب عن قطاع غزة، طرحت الخيار الأردنى مرة أخرى كبديل لدولة فلسطينية، وأوضحت "أن الخيار الأردنى يعنى توحد الكيان الفلسطينى فيدراليا مع الأردن". وبتقدير الدراسة، فإن مثل هذا الخيار سينقل الهاجس الديموجرافى من إسرائيل إلى الأردن، أى بتغيير فى الميزان الديموجرافى الأردنى

الداخلى بين الفلسطينيين والأردنيين، إذ يشكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون فى الأردن أغلبية. ورغم ذلك، فإن مشاركتهم فى الحياة النيابية وتمثيلهم فى السلطات المختلفة متدنيان. ويمكن الضغط على الأردن للأخذ بحكم الأغلبية الديمقراطية، وبذلك يصبح وطنا لكيانين فلسطينى - أردنى فى دولة محددة فى بقايا الضفة الغربية والأردن. وتستفيض الدراسة فى الحديث عن كيفية الضغط على الفلسطينيين للقبول بذلك، حيث إن انقطاع الفلسطينيين عن إسرائيل بواسطة حاجز الفصل (جدار الفصل العنصرى) وإقامة كانتونات فى الضفة الغربية بسبب توسيع المستوطنات وضمها لإسرائيل، يجعلان لامناص للفلسطينيين من التطلع إلى الأردن.

ومما يجعل من الخيار الأردنى واقعيا، ينطلق المحللون فى إسرائيل فى الإشارة إلى العوامل التالية:

يرتبط الأردن بمعاهدة سلام مع إسرائيل (اتفاق وادى عربة) وأعلن بموجبها عن إنهاء حالة العداء والحرب التى كانت قائمة بين الطرفين، وجاءت هذه المعاهدة لتنظم العديد من المجالات فيما بينهما. ولا شك فى أن إسرائيل ترى أن للاردن أهمية استراتيجية بالنسبة لها ولأمنها.

ثمة علاقة متميزة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، الراعى الرئيسى لعملية السلام فى المنطقة، ولا شك فى أن هذه العلاقة تمتد إلى جوانب سياسية وعسكرية، والأهم من ذلك (الاقتصادية).

تنظر إسرائيل إلى الأردن على أنه لم يعد يشكل خطرا عليها، و لا يدخل ضمن المهددات الخارجية لأمنها. فمحدودية القدرة العسكرية للأردن تبقى إسرائيل مطمئنة لجارتها، خاصة بعد زوال التهديد الاستراتيجى القادم من الشرق، والمقصود به انهيار نظام الرئيس العراقى الراحل صدام حسين، الذى كان يشكل خطرا استراتيجيا لإسرائيل، إضافة إلى أن الأردن يعانى أوضاعا اقتصادية صعبة تعتمد كليا على المساعدات الخارجية خاصة من الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجى لإسرائيل.

ويرى الكاتب الإسرائيلى (جى ياخور) فى صحيفة يديعوت أنه نتيجة لهذا الطرح، سيكسب الفلسطينيون دولة موحدة كبيرة يمكنها أن تقدم لهم عيشا بكرامة، وفقا لرؤية بوش، مع مخرج للبحر فى العقبة، وعندها ستتقزم الخلافات البرية بينهم وبين إسرائيل. فزيادتهم ستتوجه شرقا وليس غربا، وكثافتهم (الديموجرافية) فى المناطق لن تعود ذات صلة، وهى على اى حال ستحل مشكلة أكثر من مليونى لاجىء ونازح فلسطينى يعيشون فى الأردن. وبدل الانتقال إلى الدولة الفلسطينية، فانها ستنتقل اليهم. وللدولة العربية المتحدة (والفلسطينيون فى داخلها) ستكون هناك مصلحة للتصرف كدولة مرتبة ومسئولة فى حدودها الممتدة مع اسرائيل. ويجب عدم الاستبعاد المسبق لمثل هذه التحالفات او غيرها مع اسرائيل. الولايات المتحدة ستكسب تواصلا من الدول شبه الديمقراطية، العراق والمملكة المتحدة، كسابقة تتسع لباقى الدول العربية.

فلسطينيا :

١- السلطة الفلسطينية، ممثلة بحركة فتح، تقاوم أى خيار لاندماج سلطتها مع الدولة الاردنية فى إطار أى مشروع دولى وإقليمى قبل إقامة الدولة الفلسطينية الدائمة، ومنحها الحق بإعلان الاندماج، أو صيغة ما للاتحاد مع الأردن فى المستقبل.

٢- أما حركة حماس، الامتداد التاريخى للإخوان المسلمين، فيبدو أن لها قراءة مختلفة يفهم من بين سطورها أنها لا تعارض هذه الفكرة، وأن ثمة رغبة فى إعادة إحياء الروابط ما بين الضفتين. ويبنى المراقب حكمه هذا على قرار جماعة "الإخوان المسلمين" فى الأردن الذى رفض قرار "فك الارتباط" مع الضفة الغربية، انطلاقا من تمسكها بـ "الوحدة الوطنية/ الإسلامية" بين ضفتى النهر. ويعتقد، على نطاق واسع، أن هذا الرفض ينسحب بالقدر نفسه على حركة "حماس" -وفق هذا التقدير- خصوصا وأن الحركة بنسختها البراجماتية الجديدة بدأت تتفاعل مع فكرة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧.

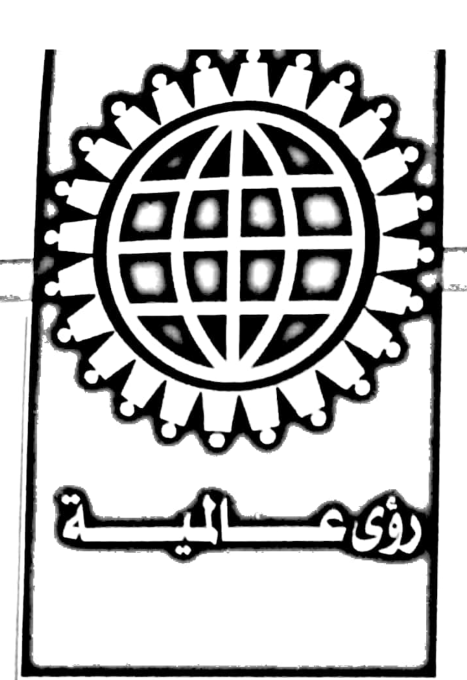
إشكاليات الطرح :

١- لا يبدو أن سيناريو دمج الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن يحظى بقبول تام لدى الشعبين الأردنى والفلسطينى، الأمر الذى يجعل عملية تمريره ليست سهلة، خصوصا فى ظل معارضة القوى الرئيسية له فى الجانبين (قوى الشد العكسى وتلك التى ستتضرر مصالحها جراء ذلك)، فضلا عن تخوف دول عربية رئيسية من نتائجه، مثل مصر وسوريا والسعودية.

٢- يحتاج مثل هذا الخيار إلى القيام بترتيبات وأجواء سياسية معينة مؤهلة ومهيأة لاستيعابه وتكييفه، خاصة على الصعيد الشعبى أولا، إذ لا توجد حتى الآن مقدمات ومؤشرات دالة عليها،على الأقل فى إعداد الرأى العام الأردنى والفلسطينى. هذا وإن كان مثل هذا الطرح سيجعل الفلسطينيين يتخلصون من مسألة الولاء والانتماء كقضية إشكالية، فإن هناك ضرورة قصوى - فى حال الرغبة لنجاح هذا السيناريو - لإعادة النظر فى آلية دمج الفلسطينيين فى هياكل الدولة الأردنية، خاصة (السياسية والأمنية) التى غيب عنها العنصر الفلسطينى لأكثر من ثلاثة عقود. ولكن هل ستقبل الحركة السياسية الأردنية، والقوى الشرق- أردنية المعارضة بهذا الشكل من الطرح؟

٣- مسألة أخرى هى أنه إذا ما تم تجاوز إشكالية انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى حدود ١٩٦٧، من خلال افتراض أن إسرائيل يمكن أن تتجاوب مع الأردن فى هذا المطلب، وتنسحب من أراضى الضفة الغربية، فإن هناك إشكالية أخرى أشارت إليها صحيفة معاريف الإسرائيلية فى ٢١ يناير ٢٠٠٦ وهى إشكالية ضم قطاع غزة إلى هذا المشروع والتى قد تعمل على تعقيد المسألة، وذلك لاعتبارات عديدة، أهمها: غياب الدور التاريخى للأردن فى قطاع غزة، كما كان الحال فى الضفة الغربية، بينما كان قطاع غزة يتبع إداريا مصر، ناهيك عن عدم وجود تواصل جغرافى بين القطاع والضفة الغربية سوى ما يتم الاتفاق عليه لاحقا، كما هو الحال بالنسبة للمر الآمن.

وخلاصة القول إنه على الرغم من أن أحدا من الأطراف المعنية بشكل مباشر بهذا السيناريو لم يعلن عن وفاة عملية السلام إلى الأبد، رغم أن المؤشرات توحى بذلك، إلا أن ثمة ترتيبات ونقاشات تجرى على أرض الواقع من أجل صياغة برامج وبدائل واقتراح حلول تدور فى فلك التساؤل المطروح: ماذا لو لم تقم دولة فلسطينية؟ لتبدو الإجابة: سيناريو مثل (صيغة وحدوية تضم الأردن مع الضفة الغربية وقطاع غزة) سيكون بمثابة حل نهائى للقضية الفلسطينية، باعتبار هذا الطرح مخرجا محتملا وواقعيا من المأزق الذى يواجه الجميع. إلا أن هذا المشروع أو الحل المطروح للخروج من المأزق الذى تعيشه عملية السلام ما زال قيد الغرف المغلقة، وأن تنفيذه يحتاج إلى رؤية تحتكم للعمق التاريخى لصراع الإرادات أولا، وإيجاد آليات تتجاوز إشكاليات الطرح ثانيا. فالمتفق عليه بين المراقبين حتى الآن هو أن هذا الطرح، وإن يبدو تناجيا، وهمسا عند صناع القرار، سواء فى الأردن وفلسطين، وإن كانت الأسئلة التى تدور حوله أكثر من الإجابات التى يمكن أن يخرج بها، فإن مثل هذا الطرح يوشك أن يسمع، سيما إذا أصبح ذلك مطلبا شعبيا بالدرجة الأولى، قبل أن يكون ذلك إحدى الضرورات السياسية والأمنية لواشنطن والأطراف المعنية.



إعادة التفكير فى المصلحة القومية الأمريكية

■ عمرو عبد العاطى

تعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية من أعقد الانتخابات الرئاسية على مستوى العالم، ومن أكثرها تغطية واهتماما لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولى، ولتأثير الرئيس الأمريكى الجديد على سياستها الخارجية ودورها العالمى. ومع كل انتخابات رئاسية، يكتب المتخصصون وبعض الساسة السابقين عن إخفاقات الإدارات السابقة. لكن بعض هذه الكتابات فقط يكون أكثر اهتماما بطرح رؤى وسياسات جديدة قد تعتمدها الإدارة الجديدة، أو تستفيد منها عند صياغة القرار الأمريكى لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية.

وهذا ما يعطى أهمية لمقالة وزيرة الخارجية الأمريكية الدكتورة كوندوليزا رايس، المعنونة بـ "إعادة التفكير فى المصلحة القومية .. الواقعية الأمريكية لعالم جديد" بدورية الشئون الخارجية Foreign Affairs فى عددها عن شهرى يوليو/ أغسطس ٢٠٠٨. وهى المقالة الثانية لرايس حول المصلحة الأمريكية، فقد كانت الأولى فى بداية عام ٢٠٠٠ (عام انتخابات ٢٠٠٠)، والتى نشرتها أيضا بدورية الشئون الخارجية فى عددها عن شهرى يناير /فبراير ٢٠٠٠، بعنوان "حملة ٢٠٠٠ .. تدعيم المصلحة القومية" التى كانت بمثابة برنامج عمل للإدارة الجمهورية الجديدة، وركزت فيها على دور أكبر للولايات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وبعد ثمانى سنوات من مقالتها السابقة، وسياسة جمهورية شهدت تأثير المحافظين بشقيهما السياسى والدينى، تعيد رايس التفكير فى المصلحة القومية الأمريكية. تأتى مقالة رايس الثانية فى وقت تحتدم فيه المنافسة بين المرشحين: الديمقراطى (باراك أوباما) ومنافسه الجمهورى (جون ماكين) حول مقاربة كل منهما للقضايا الداخلية والخارجية، ومع قرب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقرر فى ٤ نوفمبر ٢٠٠٨.

تنبع أهمية المقالتين من جمع الكاتبة بين الخبرتين السياسية والأكاديمية، فقد عملت رايس فى إدارتى الرئيس بوش الابن مستشارة للأمن القومى فى فترته الأولى، ووزيرة للخارجية فى الفترة الثانية. وقبل ذلك، كانت من كبيرى باحثى "معهد هوفر"، ودرست العلوم السياسية بجامعة ستانفورد الأمريكية، وانعكست هذه الخلفية فى أسلوب كتابة المقالتين، حيث جمعتا بين الأساس النظرى والتطبيقى لآليات التفكير السياسى الأمريكى، وانخراط السياسة الأمريكية عالميا لتحقيق مصلحتها القومية.

فى مقالتها الأولى، كانت رايس أكثر اهتماما بوضع الأسس النظرية التى يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية لإدارة جمهورية جديدة، ولكنها فى الثانية كانت أكثر اهتماما بالجانب السياسى الواقعى للسياسة الأمريكية، استنادا على الأسس النظرية التى وضعتها فى مقالتها الأولى. فتستخدم فى الثانية تعبير الواقعية الأمريكية الفريدة

(Unique American Realism). بمعنى أن السياسة الأمريكية على المستوى الواقعى تزاوج بين القيم والمبادئ من جهة، والقوة والمصلحة الأمريكية من جهة أخرى، أى أنها تجمع بين تيارى الواقعية والمثالية. وتتلخص مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، كما جاء فى مقالتها الأولى، من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، فى:

أولا- بناء القدرة العسكرية الأمريكية لتأكيد التفوق الأمريكى. وقد كانت محور تركيزها لقناعتها بتراجع القوة العسكرية الأمريكية خلال فترتى الرئيس كلينتون وعدم استغلاله مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وأن القوة العسكرية ضامنة أساسية لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية.

ثانيا- تعزيز النمو الاقتصادى والانفتاح السياسى عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالى مستقر فى أوساط من يتبنون تلك

المبادئ، بما فيها العالم الغربى الذى تم تجاهله كمنطقة حيوية للمصالح الأمريكية.

ثالثا- تجديد العلاقات الأمريكية القوية مع الحلفاء، والذين يشاطرون الولايات المتحدة القيم والمبادئ، وبالتالى مشاركتهم فى عبء نشر السلام والازدهار والحرية.

رابعا- التركيز على علاقات قوية مع القوى العظمى على المسرح الدولى والتى يكون لها دور فى تشكيل وجهة النظام الدولى.

خامسا- التعامل بصورة حاسمة مع الدول المارقة الداعمة للجماعات الإرهابية والساعية إلى امتلاك أسلحة دمار شامل.

السياسة الأمريكية تجاه القوى العظمى :

تركز رايس فى مقالتيها على ضرورة استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وتفردها بقمة النظام الدولى، وهو الأمر الذى يفرض عليها ضرورة الحفاظ على تلك المكانة بسياسة جديدة تجاه القوى العظمى التقليدية (الصين وروسيا)، تمزج بين احتواء تلك الأنظمة والتعاون معها. وهذا الجانب المصلحى فى العلاقات يجب ألا ينفصل عن الجانب القيمى فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هاتين الدولتين. فقد أكدت فى مقالتها الأولى ضرورة دفع الدولتين إلى الديمقراطية والحريات. بمعنى آخر، تتسم السياسة الأمريكية تجاه تلك الدول بالمزواجة بين المصلحة والمبادئ والقيم الأمريكية، وهو ما يبرر تبنيها لمفهوم الواقعية الأمريكية المتفردة.

رغم الاختلافات الجوهرية بين الدول الثلاث فى المصالح والمبادئ، وفى ظل تعدد المشكلات والقضايا العالمية كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والاحتباس الحرارى ... والتى لا يقتصر تأثيرها على الولايات المتحدة بل يمتد إلى منافسيها، تنصح رايس فى مقالتها الثانية الإدارة الجديدة بضرورة البحث عن مناطق التعاون والمصالح الاستراتيجية مع القوتين الصينية والروسية. ولهذا، تقول إن العلاقات الأمريكية مع القوى التقليدية، كالصين وروسيا، تحميها المصالح أكثر من القيم، وأنهما ليسا أعداء دائمين أو حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية.

وترى فى مقالتيها إمكانية تبديد المخاوف الأمريكية من صعود تلك القوى الدولية، بإدماجها فى المنظومة الدولية، والذى يفرض عليها مسئوليات والتزامات تحد من تأثيرها وسعيها إلى تحقيق مصالحها الخاصة، وأن الانخراط فى المؤسسات الدولية (السياسية والاقتصادية) سوف يدفعها إلى إحداث تغييرات جوهرية فى سياساتها الداخلية والخارجية للتوافق مع ما يتسم به المجتمع الدولى، والذى يؤدى فى نهاية الأمر إلى تبنيها للقيم والمبادئ الأمريكية من حرية وديمقراطية واقتصاد حر. فالانفتاح الاقتصادى دوليا - على سبيل المثال - سيتتبعه انفتاح سياسى داخلى بتلك الدول، ولهذا ترفض سياسة عزل تلك الدول التى تجعلها أكثر سعيا إلى تدمير أمن واستقرار النظام الدولى، وبالتالى تهديد المصلحة القومية الأمريكية عالميا.

وتشير فى المقالة الثانية إلى أن النجاح الأمريكى لم يقتصر على التعاون مع القوتين الدوليتين التقليديتين واحتوائهما، ولكنه امتد إلى عدد من القوى الجديدة الصاعدة، لاسيما الهند والبرازيل. فقد سعت واشنطن إلى توطيد علاقاتها مع البلدين مؤخرا. وتقول رايس إن للولايات المتحدة مصلحة فى إنجاح هاتين الدولتين لتبنيهما العديد من المبادئ والقيم الأمريكية، بجانب العديد من الدول ذات التعدد الإثنى مثل إندونيسيا وجنوب إفريقيا. وظهور الدول الجديدة سوف يؤدى إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية، والذى يستتبعه تغيرات فى المنظمات الدولية لتعكس هذا الوضع الجديد.

وبجانب أهمية التعاون الأمريكى مع القوى الكبرى التقليدية والحديثة، تركز رايس فى المقالتين على أهمية التعاون مع الدول التى تشاركها قيمها ومبادئها، ولكنها فى الثانية ترى أن تلك العلاقات لا يحكم عليها من خلال كيفية تعامل الولايات المتحدة مع كل دولة، ولكن على أساس العمل معا للقضاء على الإرهاب والتطرف، ومواجهة التحديات العالمية، وحماية حقوق الإنسان، والعدالة، ومساندة الديمقراطيات الوليدة. وترفض رايس مقولة إنه ليس للولايات المتحدة حلفاء دائمون، فتعتبر أن للولايات المتحدة حلفاء دائمين وهم الدول التى تشاركها مبادئها وقيمها

بناء الديمقراطيات أولوية أمريكية :

تتبنى رايس، مثل الكثير من الأمريكيين، الدور الأخلاقى الأمريكى فى نشر القيم والمبادئ الأمريكية عالميا، وترى أن هذا لا يتعارض مع المصلحة القومية الأمريكية، بل إن بناء الديمقراطيات يمثل، حسب التعبير الأمريكى، مصلحة قومية فى حد ذاته. فقد كان هدف نشر الديمقراطية والحرية محور تركيز مقالتها الأولى كإطار نظرى، ولكنها فى الثانية تتحدث أكثر عن آليات ومشكلات بناء الديمقراطيات. فهى تربط بين تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسى، فترى أن الحرية السياسية والديمقراطية شئ ضرورى لخلق تطورات اقتصادية قوية. كما أن التطور والتنمية الاقتصادية ضروريان لتحقيق التطور والإصلاح السياسى، وهذا من شأنه خلق دول مستقرة وآمنة، وقادرة على الاستفادة من فرص العولمة والتعامل مع تحدياتها أيضا. وبذلك، يرتبط هدف

بناء الديمقراطيات للحفاظ على الاستقرار بتحقيق المصلحة القومية الأمريكية

ولهذا، تدعو رايس فى مقالتيها إلى أن يظل هدف بناء الديمقراطيات من الأهداف العليا للولايات المتحدة. ولانخراطها فى صياغة القرار الأمريكى واحتكاكها القوى بعمليات بناء الديمقراطيات -بصرف النظر عن مدى النجاح أو الإخفاق الأمريكى- تطرح فى مقالتها الثانية عددا من الأمور التى يجب أن يأخذها صانع القرار الأمريكى فى ذهنه عند بناء الديمقراطيات، منها أن تعزيز التحول الديمقراطى ممكن ولكنه ليس سريعا أو سهلا، وذلك لأن الديمقراطية هى نتاج تفاعل بين الممارسة الديمقراطية والثقافة. وترى أن التجارب السابقة تكشف عن أن الثقافة لم تكن العامل المشترك بين تجارب التحول الديمقراطى، والذى يشير إلى أن الثقافة ليست معوقا للتحول الديمقراطى. ورغم رفضها استخدام القوة العسكرية فى بناء الديمقراطيات، إلا أنها - حسب رايس - قد تكون مهمة إذا كان استخدامها أفضل من استمرار فرض الظلم والسلطوية، والذى كان المبرر للعديد من حالات استخدام القوة.

لا تقتصر رايس فى مقالتيها على تأكيد الدور الأمريكى فى بناء الديمقراطيات كأولوية أمريكية، لكنها تتطرق إلى سبل بناء الديمقراطيات فى المقالة الثانية، فتدعو إلى استمرار الولايات المتحدة فى تدعيم قيام مؤسسات ديمقراطية، لقيام حكومات قادرة على توفير الأمن، وذلك من خلال إقامة علاقات شراكة استراتيجية مع تلك الدول على المدى الطويل، والاستفادة من مصادرة القوة الأمريكية (السياسية، الاقتصادية، الدبلوماسية بل والعسكرية فى بعض الأوقات). وتدلل على ذلك بعدد من الحالات التى نجحت فيها الولايات المتحدة، ومنها كولومبيا، ولبنان، وليبيريا. وتدعو أيضا إلى أن تكون هناك علاقات شراكة استراتيجية مع الدول الهشة والدول الفاشلة كأفغانستان.

ومن الوسائل الأخرى التى أكدتها رايس فى بناء الديمقراطيات كانت المساعدات الخارجية الأمريكية، والتى ساعدت العديد من الدول فى بناء مؤسسات ديمقراطية، وتحويل العديد من المجتمعات من الفقر إلى الازدهار، ومن الديكتاتورية إلى حكومات ديمقراطية قوية وإلى حكم القانون. وتشير أيضا إلى الجهود الأمريكية الأخرى فى تذليل العقبات التى تواجه الدول لتحقيق الديمقراطية، ومنها إسقاط الديون القديمة، وتوفير الأغذية للدول التى ترتفع فيها نسبة الفقر والحاجة، وتزايد الإنفاق على التعليم ومحاربة الأوبئة.

وتضيف رايس بعدا آخر فى تحقيق الديمقراطية، والذى يركز على إقامة علاقات تجارية واستثمارات مع الدول، والذى من شأنه تعزيز فرص تطبيق الديمقراطية. وترى أن من شأن هذا إعطاء فرص أكبر لمؤسسات الدولة (الهيئة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) للقيام بمهامها وتعزيز الحريات الفردية والمجتمع المدنى والأحزاب السياسية.

وعن محاولات بناء الولايات المتحدة الديمقراطيات، تشير رايس فى مقالتها الثانية إلى التجربتين الأمريكيتين لبناء الديمقراطيات، بالشرق الأوسط الموسع -حسب التوصيف الأمريكى- فتشير إلى النجاح الأفغانى فى تكوين حكومة ديمقراطية، وانتخاب الشعب الأفغانى لأول مرة فى التاريخ حكومته، وإلى الحالة العراقية التى تعتبرها صورة مصغرة لأوضاع المنطقة.

وعن الحالة العراقية، تقول إن الولايات المتحدة لم تسقط نظام صدام حسين لدمقرطة منطقة الشرق الأوسط فى بداية الأمر، ولكن للحفاظ على الأمن الدولى. ففى مقالتها الأولى، تحدثت عن الاضطهاد الذى يتعرض له العراقيون وعن سعى العراق إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وكانت المبررات الذى استندت إليها الإدارة فى حربها على العراق. ولكن رايس فى مقالتها الأولى لم تطرح الخيار العسكرى، حيث كانت أكثر تركيزا على الجهود الأمريكية للتعاون مع معارضى نظام صدام حسين ودعمهم.

عقب إسقاط نظام صدام حسين، تساءلت الدوائر الأمريكية: هل ستكون واشنطن راضية بسقوط نظام صدام وتولى قيادة أقوى منه؟ وكانت الإجابة بالنفى، لكنها ستكون راضية بتحقيق الديمقراطية العراقية، وبناء مجتمع ديمقراطى يحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة على غرار ألمانيا بعد هتلر. وتقول إن بناء نظام ديمقراطى فى العراق سيحدث تحولا فى المنطقة ككل، معتبرة العراق رمح التغيير فى المنطقة. ولكن الرئيس بوش يذهب إلى أبعد من هذا، فقد أعلن فى السابع من نوفمبر ٢٠٠٣ "أن إنشاء عراق حر فى قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثا مفصليا فى الثورة الديمقراطية العالمية". فحسب رايس، من الصعوبة تصور ديمقراطية بالمنطقة فى ظل استمرار ديكتاتورية صدام بالمنطقة. وتعترف بأن الجهود الأمريكية فى العراق كانت شاقة لتحويل دولة هشة خلال فترة حكم نظام صدام حسين إلى دولة ديمقراطية.

السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط :

كانت السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط من المحاور المهملة فى مقالتها الأولى، فلم تشر فى تلك المقالة إلا إلى ضرورة تعامل الولايات مع الدول المارقة بصفة عامة، والدول الساعية إلى امتلاك أسلحة نووية والداعمة للإرهاب، وأيضا إلى

اضطهاد العراقيين تحت حكم صدام حسين، وإلى الهاجس من القوى الإيرانية. لكنها فى الثانية أفردت محورا كاملا لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتحديات التى تحد من سياسة فاعلة تحقق المصلحة القومية الأمريكية.

ترى رايس فى مقالتها الثانية أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط -المنطقة التى تضم دولا تقع ما بين دولتى المغرب وباكستان حسب رايس- كانت استثناء من القاعدة التقليدية فى السياسة الخارجية القائمة على المزاوجة بين المصلحة والحريات وحقوق الإنسان. فتشير إلى أنه خلال العقود الستة الماضية ركزت الإدارات الأمريكية (الديمقراطية والجمهورية) على مقايضة تقوم على الدعم الأمريكى للنظم السلطوية. وفى المقابل، تعمل هذه الأنظمة على تحقيق الاستقرار الذى تسعى إليه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها. ولكن بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، اتضح أن تلك المعادلة لا تساعد على تحقيق الاستقرار، إذ بدا أن تلك المقايضة أنتجت استقرارا وهميا، وأصبح النشاط السياسى فى المساجد والمدارس الدينية. فقد شهدت المنطقة زيادة نفوذ المنظمات الأصولية، لاسيما تنظيم القاعدة الذى أصبح يتبنى مفهوم "العدو البعيد" فى إشارة للولايات المتحدة والدول الغربية.

وفى ظل احتدام الجدل حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، تقول رايس إن مستقبل المنطقة يؤثر على المصالح الأمريكية فى المنطقة، والتى تتنوع بين الطاقة، والأمن، والدفاع، وتدعيم الحلفاء والأصدقاء، وكذلك على الصيغ الأمريكية لحل النزاعات التى تموج بها منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن مساعدة الدول الشرق أوسطية فى الحرب الدولية ضد التطرف والإرهاب. وفى الوقت الذى تثار فيه معضلة الاختيار بين المصلحة والقيم الأمريكية، تقول رايس إن هناك تعارضا بينهما على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل سوف تتحقق مصلحة الأمن فى حالة تطبيق القيم الأمريكية من الحرية، وحقوق الإنسان، وحرية السوق، والديمقراطية وحكم القانون.

وترصد وزيرة الخارجية عددا من التحديات التى تواجه السياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، وتتمثل فى:

التحدى الأول: تزايد عدد الجماعات الأصولية المتطرفة بمنطقة الشرق الأوسط. وتربط رايس النجاح فى الحرب على الإرهاب ببناء الديمقراطيات. فحسب رايس، ليست الحرب على الإرهاب حربا عسكرية فقط، ولكنها ذات بعد فكرى، حيث لابد من مواجهة أيديولوجية الجماعات الإرهابية. وتضرب مثالا على ذلك بأفغانستان وباكستان والبصرة بالعراق، حيث تقوم استراتيجية النصر الأمريكية على أنه عن طريق المسار الديمقراطى يستطيع الفرد تحقيق مصالحه بطريقة سليمة. وفى بيئة تتسم بالديمقراطية والحرية والعدل والمساواة، يستطيع المواطن محاربة الإرهاب. أى أن رايس تربط بين الجانب العسكرى المتمثل فى الحرب الأمريكية على الإرهاب، والسعى الأمريكى لتحقيق الديمقراطية والحرية كقيمة أمريكية.

وترى أن المصلحة الأمريكية التى تجمع بين دفع الديمقراطية ومحاربة الإرهاب والتطرف بالمنطقة خيار صعب ومعقد، حيث تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعاون الأنظمة غير الديمقراطية بالمنطقة فى محاربة الإرهاب والتطرف. ولذا، تطالب رايس بالتوازن بين الأهداف على المدين الطويل والقصير. وتقول إنه لا يمكن إنكار دور الدول غير الديمقراطية فى محاربة الإرهاب، ولكنها فى الوقت نفسه تدعو إلى استخدام الولايات المتحدة أدوات لتعزيز الديمقراطية بالعالم العربى من خلال مبادرات الإصلاح والدبلوماسية العامة لدفع الدول غير الديمقراطية إلى اتخاذ إجراءات ديمقراطية. وتطرح مثالا على التوازن بين محاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية بالعلاقات الأمريكية - الباكستانية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

التحدى الثانى: يتمثل فى تهديد دول لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط فى إشارة إلى إيران. فتقول إنها تعتمد على قوى إيرانية فى تهديد أمن المنطقة، مثل الحرس الثورى الإيرانية وقوات القدس، وعلى عدد من القوى الأخرى غير الإيرانية، مثل جيش المهدى بالعراق، وحماس بفلسطين، وحزب الله بلبنان. وتشير إلى التهديد الأمنى الإيرانى للقوات الأمريكية بالعراق والمدنيين العراقيين وإسرائيل، وإلى أن السعى الإيرانى لامتلاك تكنولوجيا نووية يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتقول رايس إنه إذا تغير السلوك الإيرانى، فإن نظيره الأمريكى سوف يتغير، وإن على طهران أن تدرك أن الولايات المتحدة ملتزمة بحماية أصدقائها وحلفائها بالمنطقة ومصالحها، إلى أن يحدث التغير فى السلوك الإيرانى.

التحدى الثالث الذى تواجهه السياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط يكمن فى القدرة على حل الصراعات الممتدة بالمنطقة، لاسيما الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى. وقد كانت قضية الديمقراطية مرتكزا أساسيا فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى، ويرجع ذلك إلى أنه بدون الرؤية الأمريكية لن تستطيع إسرائيل تحقيق الأمن، ولن تستطيع الحكومة الفلسطينية توفير حياة أفضل لمواطنيها أو القيام بالتزامات السيادة المفروضة عليها. وترى أن حل الصراع يكمن فى حل الصراع على أساس دولتين تعيشان فى سلام وأمن.

وترى كذلك أن إقامة الدولة الفلسطينية ليست فقط خلال مفاوضات صعبة حول قضايا الحدود، والمياه، واللاجئين، ولكن من خلال جهود مضنية لتحقيق مؤسسات ديمقراطية قادرة على محاربة الإرهاب والتطرف وفرض القانون ومحاربة الفساد وخلق فرص للعيش الطيب للمواطن الفلسطيني. وتقول إن إقامة الدولتين سوف تكون إحدى نتائج تطبيق الديمقراطية.

التحدى الرابع: يتمثل فى نتائج تطبيق الديمقراطية فى الشرق الأوسط، حيث إنها قد تؤدى إلى صعود فاعلين غير الدول القومية، لاسيما أن الجماعات المسلحة التى لم تعلن تخليها عن العنف هى أقوى الجماعات السياسية تنظيما فى العالم العربى حسب رايس، وهو الأمر الذى يثير عدة تساؤلات، مفادها ما هو دور تلك الجماعات والقوى فى العملية الديمقراطية؟ وهل ستنقلب على المبادئ الديمقراطية التى أتت بها؟ وهل الانتخابات فى منطقة الشرق الأوسط ذات نتائج خطيرة؟

وتشير فى هذا الصدد إلى صعود حركة حماس فى الانتخابات الفلسطينية، وهو الأمر الذى عقد الأمور فى الشرق الأوسط الموسع من وجهة نظرها، ولكنه حمل بعض الايجابيات بأن جعل حماس عليها مسئوليات قوة سياسية وليس حركة تتبنى القوة المسلحة. ولكن حماس - حسب رايس - لم تمارس سياستها على أساس قوة سياسية، وهو ما أظهر عدم قدرة حماس على الحكم. وتقول إنه إذا كان هناك نظام سياسى ديمقراطى شرعى، لكانت هناك بدائل لحماس، مما يوسع من حرية وفرص الاختيار، والتى قد تذهب بعيدا عن حماس، وهذا يمكن تحقيقه لو أن الفلسطينيين قادرون على العيش الطبيعى داخل دولتهم.

وترى أن مشاركة الجماعات المسلحة فى الانتخابات تعد مشكلة كبيرة، وأن الدرس الذى تستخلصه واشنطن ليس فى توقف العملية الديمقراطية والانتخابات، ولكن أن تكون هناك مقاييس، كما كان حال المجتمع الدولى مع حماس بضرورة اختيارها ما بين كونها جماعة سياسية أو جماعة مسلحة. وترى أن تلك المشكلة تقع على عاتق قيادات المنطقة ومؤسساتها لإيجاد حل لتلك المعضلة بالطرق السلمية، بعيدا عن الكبح والقمع والاستثناء.

الخاتمة :

اتسم تحليل رايس فى مقالتها الأولى بالتركيز على الجوانب النظرية، فقد كانت أكثر اهتماما بصياغة مبادئ حاكمة لإدارة جمهورية جديدة تحقق المصلحة القومية الأمريكية، مستفيدة من عالم ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق، بعد فترة من تراجع مكانة ودور الولايات المتحدة، حسب رايس والعديد من أقطاب المحافظين الجدد. ففى تلك المقالة، لم تقترب من قضايا كثيرة وكيفية التعامل الأمريكى معها على أرض الواقع. فلم تشر - على سبيل المثال - إلى السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط رغم أهميتها ضمن منظومة المصلحة القومية الأمريكية. ولعل ما يبرر تجاهل رايس العديد من القضايا والتعامل الواقعى والتركيز على المبادئ والأطر الحاكمة للسياسة الأمريكية أنها فى ذلك الوقت (عام ٢٠٠٠) كانت مستشارة للرئيس بوش فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠.

لكنها فى مقالتها الثانية، كانت أكثر واقعية فى التفكير فى المصلحة القومية الأمريكية، نظرا لانخراطها فى عملية صنع القرار الأمريكى واحتكاكها بالعديد من الملفات الخارجية، الذى زاد بعد شغلها منصب وزيرة الخارجية فى الفترة الثانية للرئيس بوش. ولهذا، ركزت المقالة الثانية على المصلحة القومية الأمريكية عالميا وفى منطقة الشرق الأوسط وتحديات تحقيقها من منظور واقعى. ولكن واقعية التفكير لا يعنى إغفالها لعدد من المبادئ المثالية والنظرية، والذى يعنى أنه ليس هناك اختلاف جوهرى فى قناعات رايس. إلا أنها بعد ثمانى سنوات فى الحكم، أضحت أكثر واقعية.

ولذا، اتسم تحليلها فى المقالة الثانية بالمزاوجة بين خبرتها الأكاديمية والسياسية، حيث كانت تدمج بين المبادئ العامة الحاكمة لتحقيق المصلحة الأمريكية على الجانب النظرى الذى كان محور مقالتها الأولى، وطرح سياسات لتطبيق تلك المبادئ واقعيا. ولعل هذا ما يظهر تبنيها لمفهوم الواقعية الأمريكية المتفردة القائمة على الدمج بين المدرستين الواقعية والمثالية فى العلاقات الدولية.

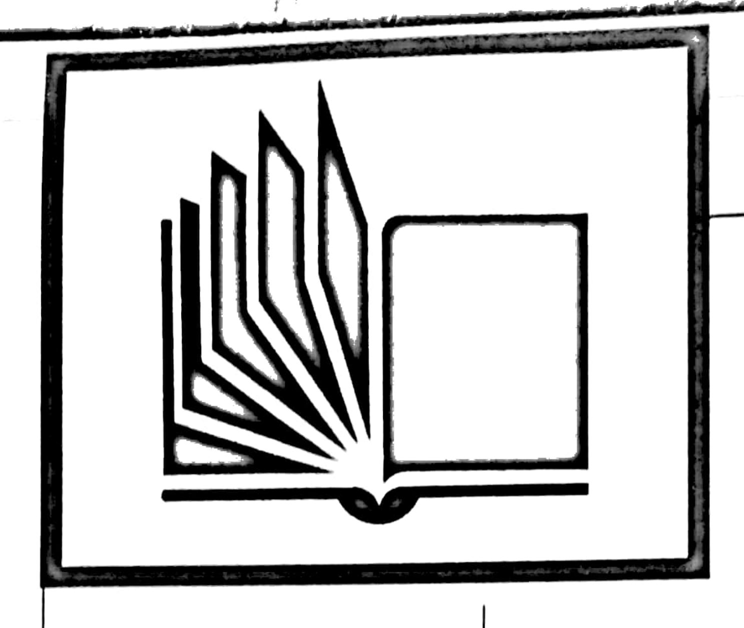
كما اتسم هذا التحليل بالبعد عن نقد أفكار المحافظين الجدد وسياسات إدارتى الرئيس بوش، التى أضرت بالمصلحة الأمريكية، حسبما أشارت العديد من الدراسات والتحليلات الأكاديمية والعديد من كتب من خدموا فى إدارة بوش الأولى. ويلاحظ أنها حاولت التناغم مع مقاربة ماكين، المرشح الجمهورى، فى العديد من ملفات السياسة الخارجية، ربما لهدف ما مثل أن تكون وزيرة خارجية له فى حال فوزه فى انتخابات الرابع من نوفمبر.

ويلاحظ أن قراءة رايس للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط أصابها بعض الارتباك فى التحليل، ربما عن قصد لعدم رغبتها فى انتقاد إدارتى الرئيس بوش والمحافظين الجدد. فقد تجاهلت وزيرة الخارجية إخفاقات الإدارة الحالية فى العديد من ملفات المنطقة، لاسيما ملف العراق الذى قوض من فرص استقرار وأمن المنطقة، والذى عمل على زيادة الجماعات الإرهابية

بالمنطقة، وهو ما لم تفسره رايس فى مقالتها. ولم تشر أيضا إلى تراجع الولايات المتحدة عن تطبيق الديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها فى المدى القصير، فقد تراجعت قضية نشر الديمقراطية من على الأجندة الأمريكية، بحيث لم تعد هدفا فى حد ذاتها، إلا إذا كانت تحقق المصلحة الأمريكية. وأحد أوجه القصور فى تحليل رايس إغفالها لمركزية القضية الفلسطينية وإنجاز حقوق الفلسطينيين لإنجاح الولايات المتحدة فى التحديات الثلاثة الأخرى التى تواجهها فى المنطقة.

لكن تحليل رايس يوضح بصورة جلية أن هناك عدة ركائز حاكمة للمصلحة والسياسة الخارجية الأمريكية بالإدارات السابقة، وأنها ستكون حاكمة فى الإدارات القادمة بصرف النظر عن انتمائها الحزبى (ديمقراطيا كان أو جمهوريا) أو الأيديولوجى (يمينيا كان أو يساريا). تتمثل أولاها فى تأكيد امتلاك القوة لتحقيق وحماية المصلحة القومية الأمريكية. وثانيتها فى العمل على استقرار النظام الدولى بما يعمل على خدمة المصلحة الأمريكية. وثالثتها فى الإيمان بمكانة الولايات المتحدة عالميا وقدرتها على تشكيل مخرجات النظام الدولى، رغم العديد من التحديات التى تواجهها من حين إلى آخر، استنادا إلى قوتها السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية .. وأخيرا، الالتزام الأخلاقى بضرورة نشر القيم والمبادئ الأمريكية، وأن الأجيال القادمة ستمارس دورا أكثر نجاحا، ما دام الإيمان الأمريكى بقيمها وقوتها مستمرا.

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات عربية



قتل الأسرى المصريين.. دراسة للجرائم الإسرائيلية

د. سيد عيسى محمد

مصر العربية للنشر والتوزيع (القاهرة)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩

تتناول هذه الدراسة قضية خطيرة تهم الشارع العربي بصفة عامة والشارع المصرى بصفة خاصة ألا وهى قضية قتل الأسرى المصريين خلال حربى ٦٧ و٧٣، مثبتة إياها بالأدلة والقرائن. فهذه الدراسة تحاول دراسة الانتهاكات الإسرائيلية للعالم العربى ومصر، حيث إن هذه الانتهاكات لم تقع على أبناء بلد عربى واحد ولكنها طالت أبناء البلاد العربية جميعها. وهنا العديد من الوثائق التى تبرز مجازر إسرائيل فى حروبها مع العرب، وكانت أولاها الحرب الإسرائيلية - العربية الأولى عام ٤٨ . كما أنه عبر الأعوام، تم الإفراج عن العديد من الوثائق التى توضح مجازر إسرائيلية ارتكبت بحق المدنيين وأسرى الحرب العرب فى الحروب اللاحقة فى سنوات ٥٦، ٦٧، ٧٣، ٨٢ . إلا أن أكثر الحروب دموية وفظاعة هى حرب ٤٨ التى بدأت فعليا كحرب عصابات بين عرب فلسطين والعصابات اليهودية. فقد اتسمت هذه الحرب بقتل عشوائى كبير للمدنين العرب على يد العصابات اليهودية. كما انه أثناء حربى ٦٧ و٧٣، قام الجيش الاسرائيلى بقتل مدنيين عرب عزل من السلاح كما قتلت مجموعة من أسرى الحرب عمدا. وفى عام ٨٢، ارتكب الجيش الاسرائيلى الذى اجتاح جنوب لبنان، بما فى ذلك بيروت وطريق دمشق - بيروت، فظائع متعمدة وقتل الإسرائيليون، بطائراتهم ومدافعهم ودباباتهم، آلافا من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، وكان سبب هذا الغزو الإرهاب الفلسطينى الذى انطلق من جنوب لبنان ضد أهداف إسرائيلية.

ووقعت فى سبتمبر ٨٢ أكبر مذبحة فى حرب لبنان فى مخيمى صبرا وشاتيلا جنوبى بيروت، حيث ذبح العديد من اللاجئين الفلسطينيين على يد رجال الميليشيات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب المتحالف مع إسرائيل، مما كان له أكبر صدى وأدى إلى إقصاء وزير الدفاع "اريل شارون" من منصبه بناء على توصية من لجنة التحقيق، التى وجدته مسئولا بشكل غير مباشر عما حدث، على الرغم من ادعاء الحكومة الإسرائيلية أن جيشها لم يتعمد القيام بالمجزرة ولم يخطط لها إطلاقا.

وقد كشف الفيلم الوثائقى "روح شاكيد" - الذى عرضه التليفزيون الإسرائيلى عام ٢٠٠٧ - عن المجزرة التى ارتكبت فى حق ٢٥٠ أسيرا مصريا فى حرب ٦٧، وهو أمر لا يقبله شرع أو قانون، إلا أنه يعبر عن العقيدة السياسية والعسكرية لإسرائيل فى تنفيذ بعض سياساتها غير المشروعة فى الشرق الأوسط. وقد كان الهدف من عرض هذا الفيلم فى هذا التوقيت بالذات -٢٥ فبراير ٢٠٠٧- هو التأثير سلبا على الشارع المصرى والعربى معنويا وسياسيا، بالإضافة إلى محو أثر هزيمة إسرائيل فى حربها مع حزب الله وأيضا تصفية حسابات القادة الإسرائيليين مع بعضهم بعضا. وبالفعل، أثار هذا الفيلم العديد من ردود الفعل على كل من الساحة السياسية المصرية والإسرائيلية، حيث طالبت بعض الأصوات الإسرائيلية الداعية للسلام بمعاقبة المتورطين فى هذه المذبحة وعرضهم على المحكمة الجنائية الدولية، كما طالب المسئولون المصريون بذلك، وأيضا طرد السفير الإسرائيلى من القاهرة. والجدير بالذكر أن عرض هذا الفيلم فى هذا الوقت يحمل مدلولا مهما هو ممارسة إسرائيل ضغوطا نفسية وترهيبية على العرب ومصر وذلك من أجل إظهار قوتها السياسية والعسكرية، خاصة بعد إعلان مصر إحياء برنامجها النووى السلمى، وهو ما أثار قلق الإسرائيليين من دخول مصر رسميا للنادى النووى، مما يعنى أن المنطقة ستدخل فى سباق محموم لن يكون لصالح إسرائيل بأى حال من الأحوال، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار مضى إيران فى برنامجها النووى. والأهم من كل هذا هو تزامن عرض هذا الفيلم مع القبض على الجاسوس المصرى "محمد العطار" لكى توجه إسرائيل رسالة للشعب المصرى، وبالأخص المخابرات المصرية، لتذكرهم بوجود قوة رادعة إسرائيلية قتلت المصريين من قبل، ومن الممكن أن تمارس نفس السياسة فى المستقبل، وذلك إذا ما تغيرت سياسة مصر تجاه إسرائيل. كما أن السلام المبرم بين مصر وإسرائيل قد أتى من منطلق قوة إسرائيل وليس من أى شىء آخر.

وقد جاء اسم هذا الفيلم - روح شاكيد - نسبة إلى وحدة شاكيد، وهى وحدة عسكرية إسرائيلية خاصة بدأت بـ ٢٠ جنديا عام ٥٣، وكان الهدف منها مواجهة تسلل الفدائيين العرب من سيناء. وبعد عامين، أخضعت لسيطرة قيادة المنطقة الجنوبية لتقاتل فى كل الحروب ضد العرب من حرب السويس ٥٦ إلى حرب أكتوبر ٧٣.

كما أن كتاب "كتلة الأسرار" يعد إحدى الوثائق المهمة التى تدل على وحشية الإسرائيليين. وقد تناول هذا الكتاب بالأساس قضيتين مهمتين هما: قضية قتل الجنود المصريين وقضية قصف السفينة الأمريكية "ليبرتى". والقضيتان ليستا منفصلتين عن بعضهما، فالسبب الحقيقى لإقدام إسرائيل على مهاجمة السفينة الأمريكية هو التقاطها لتسجيلات صوتية واضحة عن قيام القوات الإسرائيلية بارتكاب عملية إبادة جماعية بحق جنود مصريين سلموا أنفسهم، وتخلوا عن أسلحتهم بعد مهاجمتهم فى سيناء. فلدى مرور "ليبرتى" فى منطقة العريش، كان الإسرائيليون يرتكبون هذه المجازر ضد المعتقلين العسكريين المصريين، وبالتالى فإن الحادث لم يقع عن طريق الخطأ كما أذاعت القوات الإسرائيلية فى ذلك الوقت، فالإسرائيليون كانوا على دراية تامة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية.

كما انه بالإضافة إلى هذه الوثائق الإسرائيلية، هناك أدلة أخرى على وحشية الإسرائيليين، ومنها شهادات المصريين. فهناك العديد من شهود العيان على هذه الجرائم، فكل مناطق سيناء تشهد على المذابح الإسرائيلية. وإذا ما تم حفر أى مكان فى أرض سيناء، فسنجد جثثا لجنود مصريين، بعضهم تم دفنهم أحياء. كما كانت هناك عملية اعتقالات عشوائية واسعة

النطاق تعرض فيها المصريون لشتى أنواع الذل والهوان والتعذيب. وعلى أثر ذلك، طالبت لجان الشئون العربية والخارجية وحقوق الإنسان بمجلس الشعب الحكومة المصرية بالإسراع فى تحريك الدعوى الجنائية ضد الحكومة الإسرائيلية، كما حذرت من التهاون فى طرق أبواب المحافل الدولية للقصاص من القيادة الإسرائيلية، وأيضا حذرت اللجنة من الهروب من الثأر لدماء القتلى المصريين العزل. وقد لعب أهالى سيناء دورا كبيرا فى حماية الآلاف من الجنود والضباط المصريين خلال حرب ٦٧ . فعلى الرغم من المذابح التى تعرض لها آلاف الجنود الأسرى المصريين على أيدى الجنود الإسرائيليين فى سيناء، إلا أن الآلاف منهم نجوا وعادوا سالمين إلى مصر، وذلك بفضل تضحيات أبناء سيناء فى إخفاء العديد منهم. فقد قام أبناء سيناء بتشكيل لجنة من بينهم لعمل بطاقات وهويات مزورة للجنود والضباط المصريين الناجين من الحرب، وذلك لإخفاء هويتهم العسكرية عن قوات الاحتلال. وقد نجحت البطولة السيناوية، ولكن على الرغم من ذلك وقع بعض الضباط والجنود المصريين فى الأسر الإسرائيلى، وذلك بسبب قيام قوات الاحتلال بتفتيشهم ذاتيا فاكتشفوا الملابس الداخلية العسكرية لهم، ومن ثم ارتابوا فيهم وألقوا القبض عليهم، خاصة مع وجود علامات فى رءوس هؤلاء الجنود والضباط من أثر ارتدائهم غطاء الرأس العسكرى الذى يترك علامات فى رءوس الجنود، لذلك كان من السهل كشفهم وقتلهم فى الحال وهم نائمون، بالإضافة إلى اعتقال أهالى سيناء الذين قاموا بإخفائهم ومساعدتهم فى الهروب.

وفى عام ١٩٩٥، أذاع راديو إسرائيل وقائع قتل الاسرى المصريين فى أثناء حربى ٥٦ و٦٧ . وعلى أثر ذلك، تشكلت لجنة وطنية مصرية لتقصى الحقائق ومحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين. وقد بذلت هذه اللجنة جهودا مطولة على مدى ثمانى سنوات لتوثيق هذه الجرائم. والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية ارتكبت خطأ فادحا حين انسحبت من التصديق على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية مباشرة بعد انسحاب الولايات المتحدة وإسرائيل من عملية التصديق على الاتفاقية عام ٢٠٠٠، لأن هذا يعنى أن الحكومة المصرية قد أغلقت على نفسها طريق المطالبة بالقصاص الجنائى الدولى العادل من مجرمى الحرب الإسرائيليين. ولكن على الرغم من ذلك، فلا يزال فى إمكان مصر الحصول على تعويضات مادية عادلة وعرض الجناة على محكمة جنائية دولية. وقد صرح فضيلة الشيخ على جمعة مفتى الجمهورية بأن قتل الأسرى المصريين العزل خلال حرب ٦٧ يعتبر جريمة فى الشريعة الإسلامية تستلزم محاكمة كل المسئولين عنها محاكمة عادلة، وتستوجب المطالبة بالدية والتعويض لأهالى القتلى، كما أنها تستلزم أيضا الاعتذار الرسمى للأمة التى وقعت فى حقها هذه الأعمال اللا إنسانية. كما أدان اتحاد المصريين فى أوروبا فى اجتماعه الأخير بلندن المذبحة التى ارتكبتها وحدة شاكيد العسكرية. كما تقدم وفد من اتحاد المحاميين الأفرو- أسيوى لحقوق الإنسان ببلاغ إلى وزيرى الداخلية والخارجية والنائب العام، طالبين فيه تعقب ١٨ شخصية إسرائيلية اشتركت فى هذه الجرائم. كما قامت ١٤ جمعية أهلية بسيناء برفع دعوى قضائية ضد "بن اليعازر" بتهمة انتهاك حقوق الأسرى المصريين.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل سقطت جرائم قتل الأسرى المصريين بالتقادم؟ والإجابة على هذا السؤال أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، وبالتالى فانه مهما طال الزمن، فمرتكب هذه الجرائم سيظل مسئولا مسئولية جنائية عن هذه الجرائم.

وعلى النقيض تماما من موقف إسرائيل من الأسرى المصريين، كان موقف الحكومة المصرية من الأسرى الإسرائيليين. فقد كان لدى مصر عام ٧٣ العديد من الأسرى الإسرائيليين، وقد تمت معاملتهم معاملة إنسانية وكريمة، بل قاموا بجولات سياحية ترفيهية فى الأراضى المصرية، حيث قام بعض منهم بزيارة الأهرامات والنيل والمتاحف، كما تم الإفراج عن العديد منهم ووصلوا إلى إسرائيل فى حالة بدنية ونفسية ممتازة. وأخيرا، فقد ردت إسرائيل على هذا الهجوم بضربة وقائية من خلال عرضها لفيلم "رحلة لأرض مصر"، الذى يعرض شهادات لجنود إسرائيليين يزعمون أن الحكومة المصرية قتلت أسرى إسرائيليين فى أثناء حربى الاستنزاف و٧٣ . والهدف من عرض هذا الفيلم - بلا شك - هو جعل الطرفين متعادلين، هم قتلوا أسرانا ونحن قتلنا أسراهم. وبالتالى إذا طالبت مصر بالتحقيق فى قضية قتل الأسرى المصريين، فسيصبح من حق إسرائيل فعل الشىء نفسه والمطالبة بفتح ملف قتل الأسرى الإسرائيليين كذلك. والتحدى الذى يواجه الحكومة المصرية الآن هو كيف ستتصرف إزاء الأكاذيب الإسرائيلية الجديدة. وجملة القول إننا نرجو ألا تتحول هذه القضية إلى قضية سياسية للمزايدة عليها، ولكن لابد أن نتمسك بقانونية القضية وأن يتم جمع المعلومات المهمة لإثبات التهم المنسوبة لمجرمى الحرب الإسرائيليين.

زمزم عرفة محمد

التقرير الاستراتيجى الفلسطينى لسنة ٢٠٠٧

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨

للعام الثالث على التوالى، أصدر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات فى بيروت التقرير الاستراتيجى الفلسطينى السنوى، الذى يغطى سنة ٢٠٠٧، والذى يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطينى بالرصد والاستقراء والتحليل، مناقشا، فى ثمانية فصول، الوضع الداخلى الفلسطينى، والمشهد الإسرائيلى - الفلسطينى، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

ويرى التقرير أن سنة ٢٠٠٧ كانت من أصعب السنوات التى مرت على الفلسطينيين فيما يتعلق بإدارة شأنهم الداخلى فى التاريخ المعاصر، حيث جمعت بين آمال التوافق الوطنى من خلال اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وبين إحباطات الفلتان الأمنى وتطبيقات خطط دايتون والحصار الخانق، والانقسام الفلسطينى السياسى والجغرافى الذى أعقب سيطرة حماس على قطاع غزة.

ويقع التقرير فى ٣٨٤ صفحة من القطع المتوسط، وقد شارك فى كتابة فصوله ١١ خبيرا وباحثا من نخبة المتخصصين فى الشأن الفلسطينى. وهو يتميز بأن معلوماته محدثة حتى نهاية ٢٠٠٧، ومدعمة بالجداول والرسوم البيانية، كما أنه يلتزم الدقة والمنهجية العلمية الأكاديمية نفسها، التى تميز بها التقريران السابقان.

تناول الفصل الأول من التقرير الوضع الفلسطينى الداخلى، وحمل عنوان "شقاء الأشقاء"، للتعبير عن الخلاف الفلسطينى الذى كان المظهر الأبرز الذى تميزت به سنة ٢٠٠٧ على الصعيد الداخلى، مستعرضا تفاصيل الصورة العامة خلال هذه السنة، بدءا من

استمرار حالة الخلاف بين حركتي فتح وحماس، وبين الرئاسة والحكومة، بأشكال مختلفة، كان أبرزها التوتر الأمني، مرورا بمرحلة اتفاق مكة الذي وقع في ٨ فبراير ٢٠٠٧، وأنتج تشكيل حكومة وحدة وطنية، ثم تصاعد الأزمة الأمنية واستقالة وزير الداخلية هاني القواسمي، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وإجراءات السلطة الفلسطينية ردا عليها، ومحاولة الرئاسة الفلسطينية السيطرة على المجلس التشريعي.

كما تطرق الفصل إلى الأزمة الداخلية لحركة فتح، وناقش كذلك مواقف الفصائل الفلسطينية الأخرى من مختلف المجريات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، ثم تناول مسألة مواصلة الحصار على قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه، مقابل فك الحصار عن حكومة رام الله.

وخلص هذا الفصل إلى أن سنة ٢٠٠٧ أظهرت أن البناء المؤسسي الفلسطيني لم يستوعب، بما فيه الكفاية، أصول اللعبة الديمقراطية، ولا التداول السلمي للسلطة. كما لم ينجح في إدارة الاختلاف بين نهجين يشوبهما الكثير من التعارض، خصوصا فيما يتعلق بمساري التسوية والمقاومة، وأساليب وطرق التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، ومع الشرعية الدولية. كما أنها أظهرت مدى قدرة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية والدولية على التأثير في الوضع الداخلي الفلسطيني، وأنها كانت عاملا محددا، ولاعبا رئيسيا في إذكاء الصراع بين فتح وحماس. إلا أنه رأى أن هذا ما كان ليحدث لولا استعداد أطراف فلسطينية متنفذة للتجاوب مع الضغوط الخارجية، في سبيل تنفيذ أجندتها الخاصة.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان: "المشهد الإسرائيلي - الفلسطيني .. استثمار الانقسام ومراوغات السلام"، حيث أشار إلى أن سنة ٢٠٠٧ كانت بالنسبة لإسرائيل سنة "استثمار الانقسام الفلسطيني"، كما كانت سنة ترتيب للأوضاع بعد تجربة حرب يوليو ٢٠٠٦ على لبنان. وفي الوقت الذي كانت تتحدث فيه عن السلام، تابعت "إسرائيل" اعتداءاتها، واستمرت في بناء الحقائق على الأرض.

أما الوضع الداخلي الإسرائيلي، فقد تمحور حول مجموعة من الوقائع والمتغيرات التي شملت معظم جوانب الحياة السياسية في "إسرائيل". وقد استعرض التقرير هذه المتغيرات بشيء من التفصيل، كما سلط الضوء على ظاهرة الفساد السياسي التي برزت في "إسرائيل" في السنوات الأخيرة، وعلى تقرير لجنة فينوجراد التي بحثت في إخفاقات الحرب على لبنان.

ثم تطرق إلى المؤشرات السكانية، مبينا أن عدد اليهود في "إسرائيل" قد بلغ في نهاية ٢٠٠٧ خمسة ملايين و٤٧٤ ألفا، يشكلون ما نسبته ٧٥,٦٪ من عدد سكان "إسرائيل" البالغ سبعة ملايين و٢٤٤ ألفا.

وفي استعراضه للمؤشرات الاقتصادية، أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق نسبة نمو بلغت ٥,٣٪، وإلى أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى ١٦١ مليارا و٨١٧,٩ مليون دولار سنة ٢٠٠٧.

كما ناقش الفصل العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية سنة ٢٠٠٧، موضحا أن عدد الشهداء بلغ ٤١٢ فلسطينيا، في حين قتل ١٣ إسرائيليا في عمليات نفذها الفلسطينيون، ثم تحدث عن موقف "إسرائيل" من الوضع الداخلي الفلسطيني، وناقش بعدها التطورات المتعلقة بالتسوية السلمية وآفاقها، وموقف "إسرائيل" من مؤتمر "أنابوليس" ومن المبادرة العربية للسلام.

أما الفصل الثالث، وعنوانه: "القضية الفلسطينية والعالم العربي"، فقد تطرق إلى المواقف العربية من القضية الفلسطينية، ورأى أن سنة ٢٠٠٧ شهدت تكشف ثمار الغرس الردىء في مجرى إدارة الصراع مع "إسرائيل" وحله، فيما يشبه الانصراف العربي عما كان قضيتهم المركزية، وتحويلها إلى نزاع فلسطيني - إسرائيلي.

وأضاف أن متابعة الموقف العربي من التطورات الفلسطينية، خلال تلك السنة، ومن حصار قطاع غزة كشفت عن مجموعة من الحقائق المهمة، أولاها تخص الموقف الشعبي العربي، الذي افتقد الكثير من قوته وعنفوانه. وثانيتها ضعف موقف النظام الرسمي العربي، ممثلا في جامعة الدول العربية، حيث لم يستطع أن يكون على مستوى الحدث، وجاءت بياناته وإجراءاته الفعلية تقليدية ورخوة بمستوى رخاوة هذا النظام. أما ثالثة هذه الحقائق، فتخص مواقف الدول العربية التي كانت السلبية هي الموقف المشترك لكثير منها.

وقد تعرض الفصل كذلك للتطورات في مجال التطبيع، مشيرا إلى أن العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية شهدت تقدما ملحوظا، حيث زادت الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن مثلا في سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٨٥٪ عن السنة التي سبقتها.

واستعرض الفصل الرابع القضية الفلسطينية في بعدها الإسلامي، من خلال تحليل مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي، وكل من تركيا وإيران وباكستان وإندونيسيا وماليزيا، من القضية الفلسطينية، مشيرا إلى أن سنة ٢٠٠٧ كانت كسابقاتها، بشكل عام، في تفاعل العالم الإسلامي مع القضية الفلسطينية. ولم توفر الظروف الذاتية والموضوعية للبلدان الإسلامية ما يمكن من إحداث تغييرات ذات مغزى طوال تلك السنة. وأسهم الوضع الفلسطيني المنقسم والمتردي في إضعاف إمكانات الدعم الرسمي والشعبي للعالم الإسلامي.

وخلص إلى أن "إسرائيل" لم تنجح خلال سنة ٢٠٠٧ في تحقيق اختراقات حقيقية في العالم الإسلامي، لكن الفلسطينيين لم ينجحوا أيضا في تحقيق تغييرات حقيقية في دعم قضيتهم، وفي فك الحصار عن شعبهم في الداخل.

ثم تناول الفصل الخامس القضية الفلسطينية والوضع الدولي، حيث تناول مواقف كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، واليابان، والمنظمات الدولية، تجاه القضية الفلسطينية، متتبعا سياسات كل من تلك القوى نحو السمتين المركزيتين اللتين حددتا الإطار الذي تحركت فيه السياسات الدولية تجاه الموضوع الفلسطيني وهما: الأزمة الداخلية الفلسطينية قبل اتفاق مكة وبعده، ومحاولات بعث الحياة في مسار التسوية.

وأوضح أن سياسات بعض القوى الدولية اتسمت في توجهاتها المركزية بالعمل على الحيلولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في المرحلة الأولى، وعند تشكيلها سعت إلى إفشالها من خلال إرهاقها بمطالب مختلفة وتدخلات من وراء ستار.

كما أن السياسات الدولية أسهمت، إلى جانب عوامل أخرى، في حدوث انشطار حاد في البنية الفلسطينية الحكومية والإقليمية، عملت بعض الجهود الدولية على استثماره بما يخدم رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، مشيرا إلى أن زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى الشرق الأوسط، والتي بلغت ثماني زيارات خلال تلك السنة، كانت مؤشرا على "الحمى الدبلوماسية" الدافعة نحو توظيف هذا الانشطار، والتي أفرزت الدعوة لعقد مؤتمر دولي، لم تكن واشنطن متحمسة له قبل الانشطار.

كما قدم الفصل نموذجا لدراسة حالة للهند فيما يتعلق بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي، مشيرا إلى أن إجماع أغلب الباحثين على أن الهند تمثل أبرز الدول النامية من حيث الأهمية الدولية الآنية والمستقبلية، هو ما دفع التقرير لإيلاء موقفها بعض العناية أكثر من غيرها. ولفت الانتباه إلى أن سنة ٢٠٠٧ تظهر أن "إسرائيل" تمكنت من تمتين علاقاتها مع الهند، بصفتيها الرسمية والشعبية، أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من المعارضة الإسلامية واليسارية الشديدة.

وجاء الفصل السادس تحت عنوان: "الأرض والمقدسات"، حيث بحث في الاعتداءات الإسرائيلية على الأرض والمقدسات، مع التركيز بشكل خاص على مدينة القدس، منبها إلى تسارع وتيرة السياسات الإسرائيلية الهادفة لجعلها عاصمة أبدية لـ "إسرائيل" بأغلبية يهودية مطلقة، وأقلية عربية تسهل السيطرة عليها، ضمن مشروع واضح المعالم، يستغل مفاوضات التسوية والمعاهدات العربية - الإسرائيلية لتمريره.

كما استعرض أبرز التطورات المتعلقة ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، مشيرا إلى زيادة مساحة المنطقة المعزولة خلف الجدار من ٥٥٥ كم٢ إلى ٧١٣ كم٢، وزيادة طول الجدار من ٧٠٣ إلى ٧٧٠كم. وتناول استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وزيادة عدد

المستوطنين فيها إلى نحو ٤٨٢ ألفا.

وقد استعرض الفصل السابع من التقرير الأوضاع السكانية الفلسطينية، مشيرا إلى نتائج التعداد السكانى الثانى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها محافظة القدس، والذى نفذه الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى خلال سنة ٢٠٠٧، حيث أظهر أن إجمالى عدد السكان فى هذه المناطق بلغ نحو ثلاثة ملايين و٧٧١ ألف نسمة. ولفت الانتباه إلى أن هذه التقديرات تقل بنحو ٢٤٤ ألف نسمة عن التقديرات السابقة للجهاز وللسنة نفسها. أما مجموع الفلسطينيين فى العالم فى نهاية سنة ٢٠٠٧، فذكر أنه يقدر بنحو ١٠ ملايين و٣٤٢ ألف نسمة، يقيم نحو مليون و١٨٤ ألفا منهم فى الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨، ونحو ثلاثة ملايين و١٠٢ ألف فى الأردن.

وأشار الفصل نفسه إلى الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين فى أماكن توزعهم، ثم تناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، كما بحث اتجاهات النمو السكانى، والجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية، وهجرة الفلسطينيين إلى الخارج، ونزيف الأدمغة والكفاءات الفلسطينية، وفلسطينيى الخارج وحق العودة.

أما آخر فصول التقرير، فقد استعرض الوضع الاقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتناول فيه، بالأرقام والبيانات، الحسابات العامة وأداء القطاعات الاقتصادية، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، والمالية العامة، والمساعدات الخارجية، والحصار والإغلاق الإسرائيلى، وغيرها. وذكر أن قيمة الناتج المحلى الإجمالى بلغت أربعة مليارات و٨,١٣٥ مليون دولار فى سنة ٢٠٠٧.

وأشار التقرير إلى أن عام ٢٠٠٧ كان الأسوأ على الصعيد الاقتصادى منذ بداية الاحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، علما بأن التباين فى مستوى التدهور والتراجع فى مجمل الأنشطة الاقتصادية فى القطاع كان كبيرا مقارنة بالوضع فى الضفة، حيث ارتفعت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يقعون تحت خط الفقر من ٢٢٪ سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٧٪ سنة ٢٠٠٧ على مستوى الضفة والقطاع. أما فى قطاع غزة، فقد وصلت النسبة إلى ٩٠٪ مع نهاية السنة.

وأخيرا، يمكن القول إن التقرير الاستراتيجى الفلسطينى تمكن من احتلال مكانة مرموقة فى الدراسات الفلسطينية خلال فترة وجيزة، وأصبح من المراجع التى لا غنى عنها للباحثين والمهتمين وطلبة الجامعات. وهو يستمد قيمته من مشاركة نخبة من أفضل المتخصصين فى الشأن الفلسطينى فى كتابته، ومن كونه يأتى سنويا حافلا بالمعلومات الدقيقة والموثقة والمحدثة، ومن كونه يطرح القضية الفلسطينية، على الرغم من شدة حساسيتها وتعقيدها، بشكل علمى متوازن.

حسن أبحيص

التوازن الاستراتيجى فى منطقة غرب المحيط الهندى وانعكاساته على مستقبل الأمن القومى العربى

طارق عبدالله ثابت

رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨

تسعى الدراسة وراء إعادة تشخيص واقع المنظومة الإقليمية التى تمثلها منطقة غرب المحيط الهندى بأقاليمها الفرعية الثلاثة الرئيسية (الخليج العربى، البحر العربى، البحر الأحمر)، وبعض الأجزاء المتاخمة لها، فى استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، من خلال محاولة البحث فى طبيعة وواقع الصيغ التوازنية الرئيسية (القائمة/ المقترحة) بشقيها الثنائى ومتعدد الأطراف التى تقوم بين القوى الفاعلة مع بعضها بعضا بوجه خاص من جهة، وفيما بينهما وبين القوة الأمريكية من جهة أخرى، وانعكاسات ذلك - فى المحصلة النهائية - على محصلة الفعل الاستراتيجى (الإدراكى/الحركى) للقوى العربية الفاعلة المعنية فى المديين القريب والمتوسط، بما يتماشى مع دواعى تحقيق الأمن القومى.

فى حين تكمن أهميتها فى عدة اعتبارات، يأتى فى مقدمتها أنها تناولت المنطقة بقواها الفاعلة فى دراسة واحدة تعالج جدلية التفاعلات المعقدة بين أقاليمها الفرعية الثلاثة، من خلال تتبع مسارات تأثير أى حدث يبرز فى جزء معين منها على عموم المنطقة أو أجزاء واسعة منها والأجزاء العربية منها -بوجه خاص- استنادا لرؤية لدى -الباحث- مفادها أن القوى الخارجية، وفى مقدمتها القوة الأمريكية، ما زالت تنظر إلى هذه المنطقة أو أجزاء واسعة منها من منظور واحد، وفقا لمصالحها الحيوية المتنامية جراء سمة الترابط العضوية النسبية الوثيقة بين هذه الأجزاء. وكذا هى محاولة للتصدى لأهم المعضلات التى تواجه دول المنطقة: معضلة الأمن من خلال إعادة تشخيص وإبراز بعض القضايا الخلافية المعلقة التى تمثل محور مجمل الصراعات الدائرة فيها، خاصة تلك المؤثرة فى طبيعة وواقع الصيغ التوازنية (القائمة / المقترحة) نظرا لما لها من تأثير رئيسى على طبيعة أية أدوار مستقبلية متوقعة للقوى الفاعلة المعنية على المستويين (الداخلى/ الخارجى).

أما النطاق الزمنى للدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، فقد تزامن مع بدء الإرهاصات الأولى -لمرحلة ما بعد انتهاء (الحرب الباردة) (١٩٨٦-١٩٩١)- إثر دخول المنطقة مرحلة، لها سماتها الخاصة وسياساتها الجديدة. فضلا عن تناول مدخل تاريخى يغطى الفترة (١٩٤٥-١٩٨٥). فى حين يتحدد النطاق المكانى للدراسة فى المجال الجغرافى الذى تشغله منطقة غرب المحيط الهندى بأقاليمها الفرعية الثلاثة الرئيسية (الخليج العربى، البحر العربى، البحر الأحمر) وبعض الأجزاء المتاخمة لها.

وتقع الدراسة فى ٦٩٠ ورقة تحتوى على قرابة الـ ٥٥٠ مرجعا متنوعا. ونظرا لطبيعة موضوع هذه الدراسة، فقد تمت معالجته فى مقدمة ومتن يتضمن مدخلا تمهيديا وثلاثة أبواب من خلال عشرة فصول، تضمنت اثنين وثلاثين مبحثا بـ ٨٥ مطلبا، وخاتمة توزعت بين عرض تحليلى لبعض أهم التطورات السياسية فى هذا الشأن منذ عام ٢٠٠٣ حتى مطلع عام ٢٠٠٧، وجملة من الاستنتاجات العامة، بالإضافة إلى بعض التوصيات المهمة فى هذا الشأن. اهتم الفصل التمهيدى بوضع الإطار المفاهيمى للدراسة الذى يؤصل للعديد من المفاهيم الرئيسية التى وردت فى ثنايا الدراسة، حيث أمكن اعادة بلورتها إلى جزءين. ركز الأول على تناول مفهوم التوازن ضمن الإطار السياسى وأخذ صيغة (توازن القوى) على الأغلب أنذاك - بصفة عامة - والتوازن الاستراتيجى على وجه الخصوص، فضلا عن انه يناقش بعض المفاهيم التى وردت فى ثنايا الدراسة كـ (النظام الإقليمى، والأمن القومى العربى، والمستقبل، والقوى الفاعلة، والدور الإقليمى). فى حين اختص الجزء الثانى بوضع اطار تعريفى لمنطقة الدراسة من خلال تحديد مصطلح منطقة (غرب المحيط الهندى)، الذى شمل مجمل الحيز الجغرافى المستهدف فى هذه الدراسة، والذى يغطى مجمل المساحة المائية للجناح الغربى لمنطقة المحيط الهندى بجزئها الآسيوى والإفريقى. واستنادا إلى المعيار الجغرافى الذى تبنته الدراسة فى تحديد مكونات المنطقة، فقد خلصت إلى أنها تضم ٢٩ وحدة سياسية هى (إيران، العراق، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، الهند، باكستان، اليمن، الصومال، كينيا، تنزانيا، موزمبيق، جنوب إفريقيا، مدغشقر، موريشيوس، جزر القمر، سيشيل، المالديف، الأردن، فلسطين، إسرائيل، مصر، السودان، إريتريا، إثيوبيا، جيبوتى) هذا من جهة، والتعريف العام بخصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. أما الباب الأول، فقد اهتم بمعالجة طبيعة التوازن الاستراتيجى فى منطقة غرب المحيط الهندى فى مرحلة ما بعد انتهاء (الحرب الباردة) من خلال السعى وراء تقديم عرض دقيق لسياسات القوى الدولية المؤثرة فى واقع التوازن على مرحلتين انحصرتا فى الأعوام من (١٩٤٥ إلى ١٩٧١) ومن (١٩٧٢ إلى ١٩٨٥)، ثم دراسة بعض المعالم الرئيسية المحددة للبيئة الدولية الأمنية الجديدة

فى الفترة من (١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣) وانعكاساتها على واقع التوازن القائم فى المنطقة. ويعالج الباب الثانى موضوع البيئة الإقليمية الأمنية الجديدة وانعكاساتها على واقع التوازن الاستراتيجى فى المنطقة، وذلك من خلال تناول بعض معطيات البيئة الأمنية الإقليمية فى كل من (الخليج العربى، والبحر العربى، والبحر الأحمر) كل على حدة، من حيث ابراز بعض أهم المحددات الرئيسية الحاكمة لها وبؤر التوتر الاستراتيجى المزمنه، وكذا أهم صيغ التحالفات الإقليمية الجديدة القائمة. أما الباب الثالث، فقد تناول مستقبل التوازن الاستراتيجى فى منطقة غرب المحيط الهندى والأمن القومى العربى من خلال تناول بعض جوانب التأثيرات المستقبلية لأدوار القوى الإقليمية الفاعلة فيها على ثلاثة محاور (عربى، إسلامى، غير عربى)، ثم وضع إطار عام لبعض المشاهد المستقبلية لهذا التوازن وانعكاساتها على الأمن القومى العربى، وهى (الاستمرارية، التقاطع، الالتقاء)، مع التركيز على محورالدول العربية، باعتباره المحور الرئيسى فى موضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج، يأتى فى مقدمتها أن التوازن الاستراتيجى سيظل محورا رئيسيا فى اهتمامات صناع القرار للمرحلة القادمة. غير أن ادارة هذا التوازن بنجاح يعد – بحد ذاته– تحديا كبيرا تعانى منه كل دول المنطقة –تقريبا– والدول العربية –على وجه الخصوص– بصورة تمكن هذه الدول من الارتقاء بمستوى فعلها الاستراتيجى (الإدراكى/ الحركى) إلى الحد الذى يكفل لها امكانية الوصول الى حالة التكافؤ النسبية المنشودة فى القدرات على المستويين (الداخلى/الخارجى)، بما يؤهلها (منفردة/ شبه مجتمعة) لأداء أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة، بدلا من أن تبقى رؤاها وموقفها مجرد ردود أفعال آنية. أما مستقبل الأمن القومى العربى والحفاظ عليه، باعتباره أساس تحقيق عملية التنمية المنشودة، فإنه سيظل مرتبطا بمنظومة متكاملة من المصالح الوطنية والقومية من جهة، والمصالح الإقليمية ثم الدولية من جهة أخرى. لذا، يتوقع له أن يبقى مرهونا بقدرة القوى العربية الفاعلة على تقليص سعة الفجوة فيما بينها وتقريب ثم توحيد رؤاها ومواقفها الرسمية إزاء معظم القضايا المصرية ذات الاهتمام المشترك– أولا– ثم بينها وبين بعض القوى الفاعلة الأخرى –ثانيا– بصورة تضمن لها توافر قدرة حقيقية على تثوير امكاناتها فى إطار صيغ (توافقية / تكاملية) وفقا لأسس (ذاتية / موضوعية)، تؤهلها (منفردة / شبه مجتمعة) للتأسيس للخطوة الأولى فى هذا الشأن، والتى من خلالها تستطيع أن تعيد صياغة أدوارها الإقليمية، كى تتناسب مع حدود ما توظفه من امكانات وأدوات، وكذا ما تمتلكه من مصالح حيوية(قائمة/ منشودة).

د. طارق عبدالله ثابت

قراءة فى السياسات الأمريكية من المنظورين السياسى والاقتصادى

د. خالد السديرى

الدار العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٧

عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، لم تكتف الولايات المتحدة الامريكية بإظهار نفسها باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة ذات القوة المفرطة، بل بوصفها أيضا واثقة بهذه القوة، ومستعدة لاستخدامها كأساس للهيمنة على العالم ومحاربة قوى الشر.

وبدأت تتبلور أفكار عديدة من داخل الولايات المتحدة حول الكراهية والحقد العالمى. إلا أن هذا الموضوع كان قد ظهر بقوة فى معظم وسائل الإعلام اليمينية على يد توماس فريدمان، الذى ابتكر تعبير "يكرهوننا" فى البدايات المبكرة من عام ٢٠٠١ قبل شهور من أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ووضع اللوم على "الحسد المحض". موقف اليمين برمته أوجزته مقالة مطولة كتبها المؤرخ العسكرى، فيكتور هانسون، وأعيد نشرها فى معظم الصحف الامريكية، حيث يقول هانسون: "إنهم يكرهوننا، لأن ثقافتهم متخلفة وفاسدة، ولأنهم يحسدون قوتنا وهيبتنا ونفوذنا". ويختص العالم العربى بالقول: "نحن أقوياء عسكريا، والعالم العربى ضعيف ذليل، لا بسبب تفوقنا فى الشجاعة، والعدد، وحاصل الذكاء، أو نتيجة وجود كمية أكبر من الخامات والمعادن النفيسة لدينا، أو الجو الأنسب، بل بسبب ثقافتنا. وحين يتعلق الأمر بالحرب، فإن مليارا من البشر وبترول العالم كله لا يفيدان من الناحية العسكرية، مثل معهد ما ساتشوستس للتكنولوجيا، أو كلية "ويست بوينت" أو مجلس النواب".

ينتقل الكتاب بعد ذلك إلى تحليل الاسباب الكامنة وراء رفض السياسات الأمريكية، فيورد فى البداية قائمة بعنوان "قرن من عمليات التدخل العسكرية الأمريكية"، حيث يدرج الكتاب ١٣٤ عملية تدخل، قامت بها الولايات المتحدة خلال ١١١ سنة بين عامى ١٨٩٠ و٢٠٠١. وتظهر القائمة أن معدل عمليات التدخل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بلغ ١,١٥ عملية كل سنة، وارتفع إلى ١,٢٩ خلال الحرب الباردة. وبعد سقوط جدار برلين، زاد المعدل ليصل إلى عمليتين اثنتين كل سنة. وهكذا، ازدادت عمليات التدخل التى قامت بها الولايات المتحدة لحماية مصالحها مع توسع الإمبريالية الأمريكية المفرط.

أما محاور السياسات الأمريكية على الجانبين الاقتصادى والسياسى، فتمثلت أهم أبعادها فى الآتى:

أولا– النطاق الاقتصادى، حيث تحرم الولايات المتحدة ثلثى سكان العالم من التحكم الديمقراطى بمصائرهم الاقتصادية. فقد وضعت الدول النامية بين فكى كماشة تقليدية. فمن جهة، مهدت السبيل للأعمال التجارية المعتمدة على ثقافتها للدخول بشكل حر واقتناص أموال العالم. ومن جهة أخرى، عملت على كبح الجهود التى تبذلها الدول النامية لتعزيز وتدعيم منتجاتها وصادراتها، وحظرها فى الأسواق الأمريكية. أضف الى ذلك أن الولايات المتحدة تعمل بشكل منهجى على تقويض جهود ومساعى الدول الأقل تطورا لمحاربة الفقر وإطعام سكانها، فقد فرضت رسوما جمركية ضخمة على المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الأرز، والسكر، والبن.

ثانيا– النطاق السياسى، حيث تتفاخر الولايات المتحدة بكونها ديمقراطية، وتحث الدول الأخرى باستمرار على مزيد من الديمقراطية، وتنتقد وتستهجن، أو تتخذ إجراءات عقابية ضد الدول التى تعتبر، من منظور حكومتها، أقل من ديمقراطية. كما تعتبر الولايات المتحدة نفسها معرضة لتهديد من الدول المارقة "والعناصر التى لا تنتمى لأى دولة". فهناك التهديد الروسى، والتهديد الصينى، والتهديد الكوبى، وتهديد محور الشر، والتهديد الإرهابى. لكن من الناحية العسكرية، تعد الولايات المتحدة أقوى دولة فى التاريخ. وحتى لوجمعت كل دول العالم الأخرى مواردها العسكرية معا، فلن تتمكن من تشكيل تهديد معقول للولايات المتحدة. القوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة أكبر بمرتين ونصف مرة –مثلا– من مجموعة القدرات العسكرية للدول التسع التالية التى يمكن أن تشكل عدوا محتملا لها: روسيا، الصين، إيران، كوريا الشمالية، العراق، ليبيا، سوريا، السودان، كوبا. وايضا، اعتبرت الولايات المتحدة نفسها رقيبا على الدول التى تسعى للحصول على الأسلحة النووية، كما فرضت عليها العقوبات. فقد فرضت عقوبات شديدة على الهند وباكستان بسبب تطوير مثل

هذه الأسلحة، وضغطت بشدة على كوريا الشمالية لامتلاكها ترسانة نووية. لكن الولايات المتحدة تملك أضخم مخزون من الأسلحة النووية فى العالم، وهى الدولة الوحيدة التى استخدمت القنبلة الذرية فى هيروشيما وناجازاكى فى الحرب. كما تجبر الدول الأخرى على الإذعان وتوقيع معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية والتصديق عليها، لكنها ترفض هى التوقيع بكل عناد. الى جانب هذا، فقد فرضت حكومة الولايات المتحدة عقوبات ضد الدول التى طورت أو احتفظت بمخزون من الأسلحة البيولوجية والكيماوية. ويجسد العراق مثلا صارخا على هذه الدول، مع العلم بأن الولايات المتحدة هى التى زودته بمعظم ترسانته من هذه الأسلحة. إلا أن الولايات المتحدة تملك أضخم مخزون من الأسلحة البيولوجية (الجدرى، الجمرة الخبيثة) وهى تستمر فى اختبار وتجريب أسلحة جرثومية جديدة، ولديها ٣٠ ألف طن من الأسلحة الكيماوية، ورفضت بعناد دعم أية مبادرة للأمم المتحدة بفرض حظر على تطوير الأسحلة البيولجية والكيماوية، أو الموافقة على اتخاذ أية إجراءات لإقرار معاهدة حول الأسلحة البيولوجية.

وينتقل الكتاب الى القسم الأخير، حيث يتناول العلاقة بين الجانبين الأمريكى والأوروبى، حيث شهدت العلاقات الامريكية - الاوروبية منعطفا حادا وخطيرا منذ سقوط بغداد فى التاسع من ابريل عام ٢٠٠٣. فالخط الذى كانت تسير عليه العلاقات الدولية قبل هذا التاريخ بين الجانبين قد اختلف تماما بعدها. إلى جانب هذا، فالطابع الحاد الذى كانت تتسم به المواقف الاوروبية ازاء سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط قد اختفى لتحل محله تسويات ومقاربات مشتركة بعد اتفاق الطرفين الامريكى والاوروبى على توزيع الأدوار واقتسام المصالح واحترام قواعد اللعبة، وفقا لسايكس بيكوجديد يحكم العالم، ويطلق يد القوى الكبرى فى ثروات المنطقة العربية والمناطق المجاورة التى تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة.

معنى ذلك أننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة يتخلق فيها مجددا نظام دولى جديد، لا مكان فيه لقطبية ثنائية، كما كان الحال فى زمن الحرب الباردة، أو لقطبية أحادية، وإنما يتأسس على أرضية جديدة تحتل منزلة بين المنزلتين، فلا هى ثنائية أو متعددة الأقطاب، ولا هى أحادية. فالولايات المتحدة تحتل فيها مركز القيادة، لكن ذلك مرهون بمجموعة اتصال أطلسية تكون الوجه الآخر للمنطق الأمريكى فى تعاطيه مع قضايا العالم ومشكلاته.

محمد صادق إسماعيل

الأبعاد السياسية والأمنية للتدخل العسكرى الأمريكى فى أفغانستان

أحمد جلال محمود عبده
رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية، جامعة حلوان، ٢٠٠٨

تبحث هذه الدراسة فى الأبعاد السياسية والأمنية لقرار التدخل العسكرى الأمريكى فى أفغانستان، وينطلق التحليل من دراسة تداعيات هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأثرها على طبيعة التفاعلات الدولية فى ظل نظام القطبية الأحادية.

وتتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة فهم وتحليل أبعاد ردود فعل الإدارة الأمريكية، نتيجة تعقد الموقف الدولى والإقليمى سياسيا وأمنيا، إثر تعرضها لهجمات إرهابية، وما ترتب على هذه الهجمات من رد فعل عسكرى مباشر على الحدث، وهو ما حدا بالباحث الى طرح التساؤل العلمى العام حول طبيعة الأبعاد السياسية والأمنية للتدخل العسكرى فى أفغانستان. وتنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، أهمها أنها ترصد التداعيات السياسية والأمنية والاستراتيجية للسياسة الأمريكية فى مرحلة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتحلل انعكاسات هذه الأبعاد على السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أنها ترصد التغييرات التى طرأت على التخطيط الاستراتيجى والأمن القومى الأمريكى، وقضية الإرهاب الدولى، وصنع قرار الحرب فى السياسة الأمريكية.

تنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدى وثلاثة ابواب رئيسية، يتناول الفصل التمهيدى الإطار التعريفى بالمصطلحات المهمة المستخدمة فى الدراسة مثل مفهوم الاستراتيجية القومية، وكذلك تحليل الخلفية التاريخية للأزمة الأفغانية من خلال التركيز على عرض الجغرافيا السياسية لأفغانستان، والتطور التاريخى للأزمة الأفغانية، وبيان المصالح الدولية والإقليمية فى أفغانستان، والسياسة الأمريكية تجاه حركة طالبان.

ويتناول الباب الأول "هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتغيرات الاستراتيجية فى السياسة الأمريكية"، وينقسم إلى ثلاثة فصول، يستعرض الفصل الأول هجمات الحادى عشر من سبتمبر٢٠٠١ وكيف مثلت ازمة استراتيجية للولايات المتحدة، وذلك من خلال عرض الرؤية الأمريكية لكيفية حدوث الهجمات فى نيويورك وواشنطن، وبيان سمات هذه الهجمات وخصائصها، مع عرض الرؤى والروايات الأخرى التى قيلت فى تفسير حدوث الهجمات، فضلا عن بيان التداعيات الداخلية والخارجية لهذه الهجمات على مستوى المجتمع الأمريكى والنظام الدولى وتداعياتها على العالم العربى، وعلى قضايا العلاقات الدولية، مثل: قضية مكافحة الإرهاب، وقضية حقوق الإنسان، وقضية الديمقراطية، وكذلك تداعياتها على الاقتصاد العالمى واقتصادات الدول العربية. فى حين يتناول الفصل الثانى تداعيات الهجمات على مجتمع المخابرات الأمريكى من خلال التعريف بمجتمع المخابرات الأمريكى ومكوناته والإصلاحات الذى شهدها، مع عرض نماذج تنظيمية لبعض أجهزة المخابرات الأمريكية، مثل مخابرات وزارة الدفاع الأمريكية، ومخابرات وزارة الخارجية (مكتب المخابرات والأبحاث)، ووكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، ومكتب التحقيق الفيدرالى (FBI). بينما يحلل الفصل الثالث عملية صنع قرار التدخل العسكرى فى أفغانستان عن طريق التعرف على طبيعة النظام السياسى الأمريكى، ومحددات صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية، ودور كل من جماعات المصالح ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والأحزاب السياسية. ويعرض الباحث فى هذا الفصل لمراحل صنع قرار التدخل العسكرى فى أفغانستان عبر مرحلتين، تناولت الأولى الإعداد والتخطيط للحرب، وبيان أبعاد وملامح قرار الحرب. وفى المرحلة الثانية، وهى مرحلة التنفيذ والتقييم، أوضح الباحث مراحل سير العمليات العسكرية التى عرفت بـ "عملية الحرية الدائمة"، فضلا عن عوامل انتصار الولايات المتحدة فى الحرب الأفغانية.

يتناول الباب الثانى "الإدارة السياسية الأمريكية للحملة العسكرية على أفغانستان" عبر ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول إعداد المسرح

السياسى الأمريكى الداخلى للحرب، مع بيان دور كل من الكونجرس الأمريكى والأحزاب السياسية وجماعات المصالح كإحدى أهم القوى السياسية الداخلية الأمريكية، والتى تؤثر على عملية صنع القرار الخارجى. بينما يحلل الفصل الثانى كيفية إعداد المسرح الدولى والإقليمى للحرب فى أفغانستان من خلال التعرف على مدى شرعية التحالف الدولى الذى تم بناؤه من أجل مكافحة الإرهاب، وبيان سمات هذا التحالف وخصائصه ومحدداته والجهود الدولية لتشكيله. وكذلك، يتناول هذا الفصل المواقف الإقليمية للحرب، مثل الموقف الروسى، وموقف جمهوريات آسيا الوسطى، والموقف الصينى، والموقف الهندى، والموقف الإيرانى، والموقف الباكستانى، والموقف الإسرائيلى - الفلسطينى، وموقف دول الخليج، والموقف اليابانى. ويحلل الفصل الثالث كيفية إعداد المسرح العسكرى للحرب فى أفغانستان من خلال التركيز على بيان ملامح البيئة العسكرية الاستراتيجية للحرب فى أفغانستان، ودور الجغرافيا العسكرية وتأثيرها على العمليات فى الحرب الأفغانية، وبيان طبيعة مسرح العمليات الأفغانى، فضلا عن التركيز على دور كل من وزارة الدفاع الأمريكية وحلف شمال الأطلسى فى إعداد المسرح العسكرى للحرب الأفغانية.

ويحلل الباب الثالث "النتائج الاستراتيجية للتدخل العسكرى الأمريكى فى أفغانستان" من خلال ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول النتائج الداخلية الأفغانية للتدخل العسكرى الأمريكى على أفغانستان من خلال التعرف على تداعيات التدخل العسكرى على النظام السياسى الأفغانى، وماهية تصورات القوى الإقليمية والدولية لأفغانستان ما بعد سقوط طالبان، ودور مؤتمر بون وقراراته فى تشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، وتحديات ما بعد تشكيل الحكومة المؤقتة، واستشراف مستقبل النظام السياسى الأفغانى. ويوضح الفصل الثانى النتائج الدولية والإقليمية للتدخل العسكرى فى أفغانستان من خلال تحليل خصائص البيئة الاستراتيجية الدولية بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١، وتقييم الحرب ضد الإرهاب، والحديث عن الأمن القومى الأمريكى، ومحددات صنع السياسة الخارجية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، ووضع تصور لمستقبل النظام الدولى الراهن. وكذلك يتعرض هذا الفصل لتداعيات الحرب الأفغانية على التوازنات الإستراتيجية الإقليمية بدراسة الخصائص الاستراتيجية للمسرح الآسيوى، والخصائص الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى. ويعرض الفصل الثالث والأخير لنتائج التدخل العسكرى على النواحى العسكرية من خلال تحليل ملامح الاستراتيجية العسكرية الجديدة، ومن أهمها استراتيجية الحرب الوقائية الأمريكية. ثم يختتم الفصل بتوضيح الدروس المستفادة من الحرب الأفغانية من الناحية الاستراتيجية.

وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على القوة العسكرية، كأداة رئيسية فى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قد قلل من فرص نجاح الولايات المتحدة فى مكافحة الإرهاب فى أفغانستان. فعلى الرغم من مرور ما يقرب من سبع سنوات على الحرب الأمريكية فى أفغانستان، لم تحقق الولايات المتحدة أى نجاحات سياسية تذكر. فما زالت أفغانستان تشهد حالة من الانفلات الأمنى الخطير، ولم تملك الولايات المتحدة سيناريو لعملية إعادة إعمار أفغانستان. ومن مظاهر الفشل الأمريكى فى أفغانستان عودة حركة طالبان إلى المسرح الأفغانى بقوة، وقيامها بعمليات المقاومة ضد القوات الأجنبية وقوات حلف الناتو الموجودة على أرض أفغانستان، وضعف سيطرة حكومة حامد كرازاى على معظم الأقاليم الأفغانية.

كما لم تنجح الولايات المتحدة فى القضاء على الإرهاب، ولم تستطع الولايات المتحدة حتى الآن القبض على زعيم تنظيم القاعدة "بن لادن"، بل أدى هذا الأسلوب الى انتشار التنظيمات والجماعات الإرهابية فى معظم دول العالم.

كما أدت هذه الإخفاقات إلى تدنى شعبية الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكى بوش لتوصف بأنها أسوأ إدارة فى التاريخ الأمريكى، الامر الذى ترتب عليه هزيمة الحزب الجمهورى هزيمة ساحقة فى انتخابات الكونجرس الأمريكى فى أواخر عام ٢٠٠٦، مما ادى الى سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس، وضعف فرص نجاح الجمهوريين فى الانتخابات الأمريكية القادمة (نوفمبر ٢٠٠٨).

وخرجت الدراسة بعدد من النتائج المهمة، منها:

إن الولايات المتحدة بقدر إخفاقها فى إدارة ازمة سبتمبر ٢٠٠١ وازمة الحرب فى أفغانستان والحرب على الإرهاب، بقدر ما حققت قدرا مماثلا من الإخفاق فى درجة تحقق الأمن القومى الأمريكى، حيث تعيش الولايات المتحدة اليوم حالة من القلق الأمنى الشديد، خوفا من تكرار هجمات سبتمبر ٢٠٠١ بصورة أبشع. وينبع هذا القلق من عدم ثقة الإدارة الأمريكية فى قدرة المؤسسات الأمنية الأمريكية على حماية الأمن القومى الأمريكى.

- وصلت شعبية الإدارة الأمريكية إلى أدنى درجة لها بعد هزيمة الجمهوريين فى انتخابات الكونجرس الأمريكى فى ديسمبر ٢٠٠٦، وبفعل الإخفاقات التى حققتها جراء الحرب على الإرهاب وتدنى حالة الاقتصاد الأمريكى، مقارنة بحالة الاقتصاد الأمريكى فى عهد الرئيس كلينتون، وعدم الاستقرار وانعدام الأمن على المستوى الدولى، وزيادة حدة الصراعات الدولية، وزيادة كراهية العالم للولايات المتحدة، إذن لم يصبح العالم أكثر أمنا كما يدعى الرئيس الأمريكى بوش.

- كما أدت الحرب على أفغانستان إلى تنامى عمليات المقاومة، بل وزيادة قوة طالبان والقاعدة، حيث استطاع القادة فى تنظيم القاعدة تجنيد عناصر جديدة داخل التنظيم على مستوى متميز من التدريب من جميع دول العالم، لتثبت الحرب أن الولايات المتحدة لم تع جيدا الدروس المستفادة من الحرب السوفيتية، ليؤكد ذلك حقيقة أن أفغانستان ستظل مقبرة للغزاة على مر التاريخ.

- حققت الولايات المتحدة فى أفغانستان نجاحات عسكرية، تمثلت فى إسقاط حركة طالبان من الحكم، فضلا عن إقرار دستور للبلاد وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، شاركت فيها نسبة كبيرة من الأفغانيين. بالفعل، نجحت الولايات المتحدة فى تغيير الواقع السياسى الأفغانى، ولكنها فشلت فشلا ذريعا فى تحقيق انتصار سياسى، نظرا للمأزق الذى تعيشه الولايات المتحدة الآن فى أفغانستان، والناتج عن إصرار طالبان وتنظيم القاعدة على تحرير البلاد من القوات الأجنبية المحتلة، حتى الحكومة المنتخبة بقيادة حامد كرازاى هى حكومة ضعيفة لعدم إحكام سيطرتها على كامل اقاليم أفغانستان، لذلك سميت بحكومة كابول، وهذا عائق يقف أمام الولايات المتحدة لتحقيق اى انتصار سياسى.

أحمد جلال محمود

السياسة الخارجية الماليزية

د. جابر سعيد عوض
(محرر)

مركز الدراسات الآسيوية،
برنامج الدراسات الماليزية،
جامعة القاهرة، ٢٠٠٦

غنى عن البيان أن ماليزيا تمثل أحد النماذج الآسيوية الفريدة فى مجالات شتى، منها التنمية الاقتصادية وتحقيق التناغم العرقى بين أعراقها الثلاثة (الملاى - الصينى- الهندى). ولكن هل كانت السياسة الخارجية الماليزية تمثل امتدادا لهذا النجاح الذى حققته ماليزيا على الصعيدين الاقتصادى والعرقى وبصورة أقل فى المجال السياسى؟ ولما كان علينا (فى الدول العربية) أن ننظر إلى التجارب التنموية التى حققتها الدول الأخرى - بخاصة ماليزيا -نظرا للتقارب الواضح بين الواقعين الماليزى والعربى من حيث وجود طوائف دينية كثيرة فى العديد من أنحاء وطننا العربى، ناهيك عن أن الإسلام هو المصدر الأساسى لثقافات كلا الشعبين، فى محاولة منا للتعرف على إمكانية الاستفادة من هذه التجربة المتميزة - فإنه من المهم أن نلقى الضوء على بعد مهم من ابعاد التجربة الماليزية، هو كيف تتعامل السياسة الخارجية الماليزية مع المجتمع الدولى. ومن هذا المنطلق، تأتى أهمية هذا الكتاب، ليعرض لنا الخطوط العريضة لركائز السياسة الخارجية لماليزيا. وكان من المنطقى أن يتم البدء بتحديد المحددات الأساسية التى تحرك السياسة الخارجية الماليزية. وهنا، نجد أنه على الرغم من وجود محددات بنيوية "تتعلق بالإطار الداخلى للدولة" تحكم السياسة الخارجية لماليزيا، إلا ان ذلك لم يعن أن تلك المحددات هى التى تدير دفة السياسة الخارجية الماليزية وحدها، بل إن هناك ما يؤثر على تلك السياسة الخارجية ويقع خارج الدائرة الداخلية كالنسق الإقليمى والدولى. فعلى الصعيد الإقليمى، نجد أن التقارب الصينى - الأمريكى وزيادة عدد دول الأسيان كانا لهما دور فى تصاعد أهمية الدائرة الآسيوية فى السياسية الخارجية الماليزية. أما على الصعيد الدولى، فاتسمت السياسة الخارجية الماليزية تجاه الغرب بتقوية الذات فى مواجهة الرغبة الغربية فى الهيمنة من أجل الحد من التأثيرات السلبية للعولمة، والعمل على إيجاد جدار واق للنزعة العدائية للغرب تجاه المسلمين. ولكن، هل تشارك كل المؤسسات الرسمية فى صنع السياسة الخارجية الماليزية؟ الإجابة على هذا السؤال تأتى بالنفى، لأننا لو قمنا برصد الأوزان النسبية لهياكل صنع السياسة الخارجية فى ماليزيا، فسنجد أن المؤسسة التنفيذية المتمثلة فى رئاسة الوزراء تلعب الدور الأكبر فى صناعة السياسة الخارجية الماليزية، مقابل دور هامشى للمؤسسات الأخرى. ولكننا نشاهد فى الحالة الماليزية دورا خاصا للمنظمات غير الحكومية، خاصة منظمة الشباب الإسلامى "أبيم" والتى لها اجندة فى مجال السياسة الخارجية. ولا نغفل الدور الاستشارى للمراكز البحثية. ولكن الملاحظة الأجدر فى هذا الصدد تتعلق بأنه مع صعود "عبد الله بدوى"، وزير الخارجية الماليزى الأسبق ورئيس الوزراء الحالى، تركزت عملية صنع السياسة الخارجية فى يد رئيس الوزراء بصورة أكبر مما كان عليه الحال فى عهد محاضير محمد.

أما على صعيد دوائر اهتمامات السياسة الخارجية الماليزية، فيمكننا تقسيمها إلى خمس دوائر - والعرض التالى لا يعنى بأى حال من الأحوال ترتيبا لهذه الدوائر، فالكتاب لم يورد بصورة واضحة ترتيبا معينا لهذه الدوائر وإنما تم استنباطها من الأفكار الواردة بالكتاب- تتمثل الدائرة الأولى فى القضايا العالمية. فلقد تاثرت ماليزيا كغيرها من دول العالم بالظروف الدولية الجديدة، مما جعلها تضع قضايا لم تكن ذات أهمية كبرى من ذى قبل على قمة أولويات اجندتها الخارجية. وتمثلت أهم هذه القضايا فى كيفية مواجهة الآثار السلبية للعولمة، وتاكيد الرفض التام لربط الإسلام بالإرهاب، وتاكيد جدية الحد من انتشار الأسلحة النووية. أما الدائرة الثانية، فهى الدائرة الإقليمية، فالقوى الآسيوية كان لها النصيب الاكبر من الاهتمام فى دوائر السياسة الخارجية الماليزية فى إطار سياسة التوجه شرقا "Look East" التى تبنتها ماليزيا. وجاءت هذه السياسة لتعزز من التعاون الماليزى مع العديد من الدول الآسيوية، فى مقدمتها الهند واليابان والصين. ولم تهتم ماليزيا بتعزيز علاقتها الثنائية مع الدول الآسيوية فحسب، بل عملت على تقوية علاقتها مع دول تجمع الآسيان. فعلى الرغم من مرور هذه العلاقة بفترات توتر ناجمة عن خلافات ثنائية بين أعضائها، إلا إنه فى عام ١٩٧٦ شهدت علاقة ماليزيا بتجمع الآسيان دفعة قوية، حيث قرر وزراء اقتصاد دول الآسيان إعادة تنظيم الية التعاون الاقتصادى للرابطة. وفى عهد محاضير محمد، تمت زيادة التعاملات التجارية بين الطرفين. أما الدائرة الثالثة، فهى دائرة القوى الكبرى غير الآسيوية، فقد اتبعت ماليزيا منهجا برجماتيا - تعاونيا تجاه القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية). واتضحت البرجماتية فى الفصل الماليزى بين الانتقادات التى توجهها ماليزيا إلى الولايات المتحدة على الصعيد السياسى وبين الصعيد الاقتصادى الذى حتم على ماليزيا أن تتعاون مع الولايات المتحدة. ويظهر النهج التعاونى فى العلاقات الماليزية مع دول الاتحاد الأوروبى، فهذا الأخير يمثل شريكا اقتصاديا أساسيا لماليزيا. أما الدائرة الرابعة، فهى دائرة القضايا الخاصة بدول الجنوب والدول العربية. بالنسبة للشق الأول المتعلق بدول الجنوب، فقد أولت ماليزيا اهتماما متزايدا بقضايا دول الجنوب منذ نهاية الحرب الباردة، وتمثل هذا الاهتمام فى تأكيد محاضير محمد ضرورة ما أطلق عليه "Think South" وهو يعنى أن يتم التفكير فى قضايا الجنوب من خلال زيادة العلاقات الاقتصادية والاستثمارات فيها. ومن الآليات التى تم العمل بها لتحقيق هذه السياسة لجنة الجنوب، والآلية الثنائية لتسوية المدفوعات، والتعاون من خلال الشراكة الذكية. وعلى الرغم من تعدد هذه الآليات إلا أن الهدف منها كان واحدا وهو تعزيز التعاون الماليزى مع دول الجنوب لدرجة أنه تم إطلاق لقب المتحدث باسم الجنوب على محاضير محمد. أما عن الشق الثانى لهذه الدائرة، والمتمثل فى السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضايا العربية، فنجد أن ماليزيا تؤيد معظم القضايا العربية، فقد عارضت ماليزيا غزو العراق، ناهيك عن دفاعها عن الحقوق المهضومة للشعب الفلسطينى. وعلى الرغم من ذلك، فيلاحظ غلبة الشكل الثنائى للعلاقات العربية - الماليزية، سواء فى الشكل السياسى أو الاقتصادى وغياب الشكل الجماعى، مما سيضخ دماء جديدة فى شرايين العلاقات العربية - الماليزية ويجعلها أكثر

فـعـاليـة. والأخطر من ذلك هو أن هذا الطابع الثنائى قد جعل من الصعب على الدول العربية أن تبلور موقفا تجاه القضايا الماليزية. أما الدائرة الخامسة، فتتمحور حول السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنظمات الدولية. وهنا، نلاحظ حرص الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال على الانضمام إلى المنظمات الدولية، ويلاحظ ذلك من خلال انضمامها إلى عدة منظمات، منها المجلس الآسيوى - الباسيفيكى، والآسيان، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، ناهيك عن الأمم المتحدة، والتى لعبت من خلالها ماليزيا دورا فعالا خلال فترة التسعينيات حتى الآن.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح يتمثل فى: هل هناك تغيرات شهدتها السياسة الخارجية الماليزية فى عهد عبدالله بدوى اختلفت عن السياسة الخارجية التى كانت متبعة فى عهد محاضير محمد؟ فقد اتبعت ماليزيا منذ استقلالها عام ١٩٥٧ وحتى الآن سياسة خارجية اتسمت بالمرونة والبرجماتية لكى تحقق هدفها المنشود وهو تحقيق الاستقرار على الصعيدين الإقليمى والدولى. إلا أن وجه الاختلاف يتمثل فى التقليل من حدة الانتقادات الموجهة إلى الغرب فى عهد بدوى على، عكس ما كان سائدا فى عهد محاضير محمد.

وختاما، فقد أورد هذا الكتاب معلومات غزيرة تفيد الباحث فى التعرف على أركان السياسة الخارجية لماليزيا. إلا أننا يمكننا أن نورد الملاحظات الآتية: أولا: هناك أركان فى غاية الأهمية لم يتم الحديث عنها باستفاضة لكى يلم القارىء بمضمونها، وقد تمثلت هذه الأركان فى موقف السياسة الخارجية الماليزية من القضايا العالمية، وموقف السياسة الخارجية الماليزية من الآسيان. ناهيك عن أن هناك أركانا أخرى لم يتم التطرق إليها، على الرغم من أهميتها، مثل الموقف الماليزى من بعض القضايا الملتهبة فى القارة الآسيوية، مثل قضايا الانفصال التى تموج بها القارة وعلاقتها المشتركة مع جارتها اللدود - التى كانت جزءا منها فى الماضى- سنغافورة. ثانيا: لم تتطرق كافة الموضوعات المطروحة إلى أوجه التغييرات (إن وجدت) فى السياسة الخارجية الماليزية خلال عهدى محاضير محمد وعبدالله بدوى، وظهرت هذه الملاحظة بشكل واضح فى تناول موضوعى ماليزيا وتعاون الجنوب - الجنوب وتعاون ماليزيا مع الآسيان، وظهرت بشكل أقل فى تناول موضوع السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية. ولهذا، فكان من الأفضل أن يتم التطرق للتغييرات الحادثة فى السياسة الخارجية فى كل ركن على حدة، بدلا من أن يتم رصد التغييرات التى حدثت فى السياسة الخارجية الماليزية بصفة عامة.

إيمان فخرى أحمد

العلاقات العربية - الماليزية.. الواقع وآفاق المستقبل

غزلان محمود عبدالعزيز

معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨

تأتى أهمية هذه الدراسة من أنها تحاول الربط بين النجاحات التى حققتها ماليزيا فى مجالى التنمية الاقتصادية والقضاء على مشكلات التعدد العرقى، وإمكانية الاستفادة من ذلك فى إنجاح التجارب التنموية فى الدول العربية، وإدارة التعددية العرقية التى تعرفها الكثير من المجتمعات العربية مثل العراق، والسودان والجزائر، وكذلك إيجاد السبل لتطوير العلاقات العربية - الماليزية فى المستقبل القريب، وكذلك تقدم عددا من الآليات الاقتصادية والسياسية والثقافية الممكنة، التى قد تستفيد منها الدول العربية والاسلامية، وهو ما يشير إليه د. محاضير محمد دائما فى خطاباته "إننا فى ماليزيا نأمل، بطريق أو آخر، أن نضئ الطريق الذى يقود المسلمين والبلدان الاسلامية باتجاه إحداث النهضة الاسلامية، وبعث الأمة من جديد، ونأمل أن يجد إخواننا فى العقيدة فى تجربتنا ما يصلح ليكون نموذجا يحتذى".

وتقسم الباحثة الدراسة لخمسة فصول، الفصل الاول فيها بعنوان "التجربة الماليزية فى التنمية"، ويتناول أهم السياسات التى اتبعتها الحكومات الماليزية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتشير لذلك من خلال مبحثين، أولهما يخص السياسات التى وضعتها الحكومات الماليزية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وهى السياسة الاقتصادية الجديدة التى اعتنقتها ماليزيا لمدة عشرين عاما حتى ١٩٩٠، وسعت من خلالها لتحقيق اهداف، اهمها: القضاء على الفقر، وخلق فرص عمل.

أما سياسة التنمية القومية التى من المفترض أن تستمر حتى ٢٠١٠، فمن أهدافها القيام بالاصلاح فى كافة المجالات. وبالنسبة لسياسة الخصخصة، التى هدفت لرفع كفاءة واداء المؤسسات الحكومية (مع عدم البيع للاجانب)، فقد ساعدت بالفعل على تخفيض الاعباء المالية عن الحكومة، وتحقيق الكفاءة ومعدلات نمو مرتفعة.

وكذلك سياسة النظر شرقا، والتى اهتم فيها د. محاضير محمد بالاستفادة من النماذج التنموية التى حققتها عدد من الدول الاسيوية.

ومن خلال المبحث الثانى المعنون "أهم القطاعات التنموية فى النموذج الماليزى للتنمية"، قامت الباحثة بعرض أهم القطاعات التى اولتها ماليزيا أهمية خاصة فى إطار السياسة التنموية، مثل استراتيجية التصنيع، وإحلال الواردات، ودعم الصناعات الثقيلة، والتوجه نحو الصناعات عالية التقنية، ثم عرضت لبعض السياسات التى أدت لانخفاض معدلات الفقر.

ويأتى الفصل الثانى والمعنون "التجربة الماليزية فى إدارة المجتمع متعدد الأعراق"، ويتناول التكوين العرقى للمجتمع الماليزى وأسباب هذا التعدد، وذلك من خلال مبحثين، الأول بعنوان "التعدد العرقى للمجتمع الماليزى"، ويتناول بالتفصيل التكوين العرقى، والذى يمكن الاشارة إليه بانه شديد التنوع ففيه ٧٪ هنود، و٢٦٪ صينيين، و٦٤٪ مالايو، و٣٪ آخرى.

ويتناول المبحث الثانى والمعنون "دور الدولة فى إدارة المجتمع الماليزى متعدد الأعراق"، بعض السياسات والرؤى الاقتصادية فى إدارة التعدد العرقى، مثل السياسة الاقتصادية الجديدة، التى أصبحت حجر الزاوية فى استراتيجية إعادة توزيع الثروة بين مختلف الاعراق وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويأتى الفصل الثالث بعنوان "العلاقات الاقتصادية العربية - الماليزية" ليتناول الواقع الاقتصادى للعلاقات العربية - الماليزية من خلال مبحثين، الأول بعنوان "التبادل التجارى والاستثمارى العربى - الماليزى".

ففى مجال التبادل التجارى، احتلت السعودية المركز الاول من بين الدول العربية التى تمتلك علاقات تجارية قوية مع ماليزيا، وتعد الإمارات الدولة الآسيوية الاكبر من الدول العربية التى تمتلك علاقات تجارية مع ماليزيا.

أما بالنسبة لمصر، فمع بداية الالفية الجديدة أخذت العلاقات اتجاها أكثر إيجابية، ومازال

التبادل التجارى بين ماليزيا والسودان فى مراحله الاولى، وتأخذ العلاقات الليبية - الماليزية فى الصعود.

وفى مجال الاستثمارات العربية - الماليزية، نجد أن الاستثمارات بين مصر وماليزيا تعتبر ركنا مهما وأساسيا فى منظومة العلاقات بينهما، بينما يحاول السودان أن يقتبس من تجارب الدول التى حققت التنمية الاقتصادية والصناعية ومنها ماليزيا.

وعلى صعيد الإطار القانونى للعلاقات الاقتصادية والتجارية العربية - الماليزية، ترتبط الدول العربية مع ماليزيا بعدد من الاتفاقيات الثنائية، فمصر - على سبيل المثال - ترتبط بحوالى ١٤ اتفاقية ثنائية مع ماليزيا.

ومن خلال المبحث الثانى والمعنون "سبل وآليات دعم العلاقات العربية - الماليزية"، تعرض الباحثة لمجموعة من الآليات التى يمكنها أن تدعم العلاقات العربية - الماليزية، مثل العضوية المشتركة للطرفين العربى والماليزى فى عدد من المنظمات وتجمعات الجنوب، وكذلك الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات.

ثم تعرض الباحثة لذلك تفصيلا فى ظل بعض المنظمات والتجمعات، مثل مجموعة الـ ١٥، ومنظمة المؤتمر الاسلامى.

وفى اطار الالتزام الماليزى بالتعاون الجنوبى - الجنوبى، فقد وضعت الحكومة الماليزية عددا من الآليات التى يمكنها تدعيم علاقات دول الجنوب، مثل البرنامج الماليزى للتعاون الفنى الذى يهدف لدعم التبادل الفنى بين دول الجنوب، والذى تقوم فى إطاره ماليزيا بتبادل خبراتها فى مختلف مجالات التعاون من خلال تقديم عدد من الدورات التدريبية فى المجالات التى تحتاج إليها الدول.

وكذلك قدمت ماليزيا الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات، وتسعى من خلالها لتسهيل التبادل التجارى بين بلدان الجنوب، وبالفعل ساهمت هذه الآلية فى رفع حجم التبادل التجارى بين ماليزيا وعدد من الدول العربية.

ودعت كذلك لإنشاء مركز الجنوب للاستثمار والتجارة وتكنولوجيا تبادل المعلومات للقضاء على مشكلة نقص المعلومات.

واقترح كذلك د. محاضير محمد فكرة العملة الموحدة "الدينار الذهبى الإسلامى" لزيادة الفعالية الاقتصادية والمالية والادارية.

وكذلك يمكن إضافة بعد جديد للعلاقات العربية - الماليزية هو النفط الخليجى مقابل التكنولوجيا الماليزية، لتحقق الدول العربية ما تنشده من تطور صناعى وتكنولوجى لمواجهة التحديات.

وتعرض الباحثة فى الفصل الرابع، والمعنون "العلاقات السياسية العربية - الماليزية"، لمراحل تطور السياسة الخارجية الماليزية حتى مرحلة الاهتمام بالدائرة الاسلامية فى سياستها الخارجية.

وتعرض فى المبحث الأول، والمعنون "واقع العلاقات السياسية العربية - الماليزية"، تحليلا للواقع السياسى لعلاقات الجانبين، وتعرض كذلك للموقف الماليزى تجاه عدد من القضايا، أهمها القضية الفلسطينية، فلم تتغيب القيادة الماليزية أبدا عن التنديد بالسياسات العسكرية الاسرائيلية على الاراضى المقدسة التى تخص الأمة الاسلامية.

وكذلك قضية الغزو الانجلو- أمريكى على العراق، التى لم تتخل عن مناداة الدول العربية والاسلامية بضرورة مساندة الشعب العراقى وتأكيد حقه فى استخدام سلاح النفط فى الضغط على القوى الكبرى لحل الأزمة.

وتعرض الباحثة فى المبحث الثانى، والمعنون "آفاق التعاون السياسى العربى الماليزى"، لأهم الآليات التى يمكن من خلالها دعم العلاقات السياسية العربية - الماليزية، حيث تتعرض لموقف ماليزيا من العولمة، فقد حققت كإحدى دول الجنوب مستويات مرتفعة من التقدم وتعاملت بنجاح مع العولمة، التى اعتبرتها أداة لفرض الهيمنة الغربية، واستمرارا للسياسات الاستعمارية، لذا لم تتسرع فى الانفتاح والتحرر الاقتصادى وفتح الأسواق المحلية أمام تدفقات رأس المال الاجنبى.

وكان موقف ماليزيا من قضايا حقوق الانسان هو ضرورة العمل على حماية هذه الحقوق، مع تأكيد عدم قابليتها للتجزئة، وسعت لنشر الوعى بها، وقدمت التوصيات للحكومة بشأنها، واهتمت بالبحوث فى هذا المجال.

اما موقف ماليزيا من الإرهاب، فهى ترفض تماما جميع أشكال الإرهاب الدولى، سواء الذى تنفذه قوات الاحتلال الإسرائيلى أو الذى تنتهجه السياسة الامريكية لتحقيق أهدافها.

وتعرض الباحثة بعد ذلك للتعاون العربى - الماليزى فى إطار مشكلة الأمن المائى، الذى يعتمد بالاساس على الامن العسكرى. وترى أنه يجب أن يعمل الجانبان على وضع عدد من الرؤى المستقبلية للحفاظ على المياه من أجل الإنسان، ومن أجل الغذاء، ومن أجل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والمصادر النقية للماء، ليصبح الأمن المائى أحد الابعاد الجديدة لتعزيز الروابط بين الجانبين.

وأشارت كذلك لأهمية التعاون العربى - الماليزى لإعادة هيكلة منظمة المؤتمر الاسلامى، لكى تستطيع إضافة بعد جديد للعلاقات السياسية العربية - الماليزية.

ويأتى الفصل الخامس، والمعنون "العلاقات الثقافية العربية - الماليزية"، ليتناول المقومات الايجابية فى العلاقات العربية - الماليزية، وأهم مجالات التبادل الثقافى بين الجانبين، وأهمية الدور الذى تلعبه العلاقات الثقافية لدعم العلاقات العربية - الماليزية.

وتتناول الباحثة ذلك من خلال المبحث الأول، والمعنون "واقع العلاقات الثقافية العربية - الماليزية"، وتشير فيه لدور البعد الدينى والأزهر فى دعم العلاقات بين الشعوب الإسلامية والعربية.

ثم تعرض لمجالات التبادل الثقافى العربى - الماليزى، من خلال الاتفاقيات الثقافية، والمتعددة بين الجانبين المصرى والماليزى.

ونجد كذلك التبادل العلمى أحد أهم المجالات لدعم التعاون الثقافى، وتعتبر السياحة أحد أهم القطاعات التى ترتبط بدرجة وثيقة بالمجال الثقافى.

ومن خلال المبحث الثانى، والمعنون "آفاق تطور العلاقات الثقافية العربية - الماليزية"، تتناول الباحثة مجموعة من الآليات التى يمكن من خلالها العمل على تطوير العلاقات الثقافية العربية - الماليزية.

فمثلا مراكز الجودة التعليمية، التى أنشئت لتيسير التبادل الطلابى بين دول الجنوب من خلال الالتحاق ببرامج التعليم الجامعى وما بعد الجامعى، وكذلك البرنامج الماليزى للتعاون الفنى، الذى يهدف لدعم التبادل الفنى بين دول الجنوب، ويهدف كذلك للارتقاء بالعنصر البشرى فى كافة دول الجنوب. وتعرض للعديد من الآليات والفرص التى تطرحها ماليزيا أو تتوافر فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى يمكن أن تسهم فى دعم العلاقات الثقافية العربية - الماليزية فى المستقبل القريب.

إيمان شادى

إبادة الجنس البشرى.. "دراسة وثائقية فى الأعمال التحضيرية لاتفاقية الإبادة: ١٩٤٦ - ١٩٤٨"

د. محمد رفعت الإمام

دار نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧

تمثل إبادة الجنس واحدة من أخطر الجرائم ضد الإنسانية فى عالمنا المعاصر. وإدراكا من المجتمع الدولى لخطورة هذه الجريمة على البشرية جميعا، وتحديدا بعد الفظائع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها".

وفى هذا الإطار، تأتى أهمية هذه الدراسة لتعرض للأعمال التحضيرية للاتفاقية حتى اعتمادها على النحو الذى هى عليه الآن.

وتتكون هذه الدراسة من أربعة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة. وفى المقدمة، استعرض الكاتب أهمية الدراسة والعقبات التى واجهته فى إعدادها وأهم الدراسات السابقة التى تناولت هذا الموضوع وكيفية استفادته منها.

وفى الفصل الأول من الكتاب، والمعنون "إرهاصات اتفاقية إبادة الجنس"، بين الكاتب الإرهاصات الأولى لإقامة نظام قانونى خاص بإبادة الجنس، مشيرا إلى أن هذه الإرهاصات قد جاءت فى سياق جهد شامل لحماية حقوق الإنسان عموما. وقد صاحب هذا التوجه الدولى صدور كتاب القانونى البولندى اليهودى رافائيل جوزيف ليمكن ١٩٠٠ - ١٩٥٩ "حكم المحور فى أوروبا المحتلة"، الذى ابتكر فيه للمرة الأولى مصطلح "إبادة الجنس" Genocide وبلور نظريته عنه، متأثرا فى ذلك بتجربة الاحتلال النازى لبلاده والوسائل التى طورها المحتل لتنفيذ سياسته الإبادية. كما أوضح الكاتب أن تبنى المفهوم المذكور على المستوى الرسمى قد ورد فى وثائق محاكمات نورمبرج عبر تضمينها فى سياق الجرائم ضد الإنسانية، والتى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر ١٩٤٦.

وجاء الفصل الثانى بعنوان "صياغة اتفاقية إبادة الجنس"، حيث استعرض الكاتب جهود "ليمكن" فى استصدار قرار من الأمم المتحدة يجرم عمليات إبادة الجنس، حيث نجح فى إقناع وفود كوبا والهند وبنما فى الجمعية العامة بتبنى فكرته وطرحها فى جدول أعمال الجمعية وحرر لهم مشروع القرار. وقد انقسم هذا المشروع إلى أربع فقرات، ربطت أولاها بين أحداث الحرب العالمية الثانية وحالات التدمير الجزئى والكلى التى وقعت بجماعات قومية أو عنصرية أو عرقية أو دينية، مبرزة خطورة هذه الجريمة. فى حين عرفت الفقرة الثانية إبادة الجنس بأنها "رفض حق البقاء لجماعات بشرية بأكملها"، على حين دعت الفقرة الرابعة الجمعية العامة إلى أن تلفت انتباه المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى تلك الجريمة وضرورة إعلانها جريمة دولية ضد حقوق الإنسان. وهكذا، اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم ١/٩٦ فى جلستها رقم ٥٥ بشأن إعلان إبادة الجنس جريمة دولية.

وفى القسم الثانى من هذا الفصل، قدم تحليلا قيما والمناقشات التى دارت فى كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لصياغة اتفاقية دولية لتقنين جريمة إبادة الجنس، حيث ثار الجدل بين الأعضاء حول عدة قضايا جوهرية، منها، تعريف جريمة إبادة الجنس وطبيعتها، ونوعية الجماعات المحمية فى نطاق الاتفاقية، والمسئولية الجنائية والاختصاص القضائى، وأخيرا المدى الزمنى لفاعلية الاتفاقية.

وقد تمخضت مجادلات الأعضاء عن اتفاقهم شبه الجماعى على بعض النقاط، مثل وجوب تحديد الأفعال التى تتشكل منها جريمة إبادة الجنس بشكل تفصيلى دفعا للشكوك عند التطبيق، وتحديد أجل محدد للاتفاقية يعاد النظر فيها بعده، وتقرير مسئولية الدولة أحيانا عن الأفعال المكونة لجريمة إبادة الجنس بجانب مسئولية الأشخاص الطبيعيين المذنبين، حكاما كانوا أو موظفين أو أفرادا عاديين. وبموجب القرار رقم ٣/٢٦٠ الصادر يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٨، وافقت الجمعية بإجماع الحاضرين على "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها". وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٢ يناير ١٩٥١ بعد أن صدقت عليها ٢٠ دولة طبقا لنص المادة الثالثة عشرة. وتتكون الاتفاقية من ١٩ مادة. واستكمالا لذات المنهج، قدم الكاتب تحليلا وافيا للمناقشات الواسعة التى دارت بين أعضاء اللجنة السادسة حول جدوى ومضمون كل من ديباجة مسودة الاتفاقية والمادة الأولى منها، حيث نصت المادة الأولى فى صورتها الأصلية فى مسودة الاتفاقية على: "إبادة الجنس جريمة بموجب القانون الدولى، سواء ارتكبت فى زمن السلم أو أثناء الحرب". فبموجب المقترحات والتعديلات التى قدمت من قبل الوفود المشاركة فى المناقشات، صدر نص المادة الأولى على النحو التالى: "تصدق الأطراف المتعاقدة على أن إبادة الجنس، سواء ارتكبت زمن السلم أو أثناء الحرب، هى جريمة بموجب القانون الدولى، وتتعهد بمنعها والعقاب عليها". وقد أسفر التصويت على هذا النص عن تبنيه بأغلبية ٣٧ صوتا ضد ثلاثة أصوات وامتناع وفدين عن التصويت.

وتناول الفصل الثالث وعنوانه "صياغة مفهوم إبادة الجنس" الجدل الذى ثار بشأن المادة الثانية من اتفاقية إبادة الجنس، والتى أثارت عددا ليس بالقليل من القضايا الشائكة. وكان أول ما أثار الخلاف بين أعضاء اللجنة هو ماهية التعريف الأنسب لجريمة إبادة الجنس، حيث انقسمت وجهات نظر الأعضاء بصدد هذه القضية إلى اتجاهين متباينين، نادى أولهما بضرورة تبنى تعريف عام لجريمة إبادة الجنس، بينما تشبث أنصار الاتجاه الآخر بضرورة أن تشمل المادة قائمة تفصيلية بالأفعال الإبادية. إلا أن المناقشات قد انتهت لصالح مبدأ القائمة، مع الاتفاق على ألا تكون هذه القائمة صارمة وشديدة الجمود، بحيث تحول دون تضمين ما قد يرتكبه البعض من أفعال إجرامية مبتكرة ضد جماعات بشرية بعينها فى نطاق الاتفاقية.

وقد ألقى المؤلف الضوء على القضية الثانية التى كانت مثارا للجدل بين أعضاء اللجنة، وهى تحديدا تعبير "الأفعال المتعمدة التالية"، حيث قدم الوفد البلجيكى اقتراحا بحذف كلمة "المتعمدة"، على حين قدم الوفد السوفيتى اقتراحا يناشد فيه بالاستبدال بهذه الكلمة عبارة "يعاقب عليها بموجب القانون الجنائى". واستجابة للاقتراحات المقدمة، طالبت الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة بحذف كلمة "متعمدة" من النص، معللين ذلك بأن التعمد لا يؤثر على طبيعة الجريمة، لكنه يؤثر فقط على التطبيق القانونى للعقوبة، وأن الإبقاء على هذه الكلمة ستكون له مساوئه من

حيث إبعاد المسئولية عن المتهمين بارتكاب إبادة الجنس بسبب الإهمال أو الإجبار. أما الاقتراح السوفيتي، فقد رفض بأغلبية كبيرة نظرا لغموضه.

ثم عرض المؤلف لقضية ماهية الجماعات المحمية، وقد احتدم الخلاف بشدة حول مدى جواز اعتبار الجماعات السياسية من الجماعات المحمية، حيث انقسم الأعضاء بصددها إلى فريقين متناحرين، أولهما معارض والآخر مؤيد. وقد تمثلت أهم حجج الفريق المعارض فى أن الجماعات السياسية لا تتصف بسمات ثابتة محددة المعالم، كما أن ضمها سيؤدى إلى عرقلة قبول الاتفاقية من جانب أكبر عدد من الدول. ورغم هذه الحجج التى تقدم بها الفريق المعارض، فقد تشبث الوفد الأمريكى بضرورة ضم هذه الجماعات السياسية إلى نطاق الاتفاقية، حماية لها من بطش حكومات الدول التابعة لها. وبعد طرح الأمر للتصويت، انتهى أعضاء اللجنة إلى الإبقاء على الجماعة السياسية ضمن الجماعات المحمية من قبل الاتفاقية بأغلبية ٢٩ صوتا، مقابل ١٣ صوتا وامتناع تسعة وفود عن التصويت.

وبعد ذلك، انتقلت ساحات النقاش بين أعضاء اللجنة إلى طبيعة وماهية الدوافع الكامنة وراء اقتراف الإبادة، وهو ما عرض له الكاتب فى ختام هذا الفصل، منتهيا إلى قبول أعضاء اللجنة الاقتراح الفنزويلى الرامى إلى الاستبدال بعبارة "بسبب الأصول القومية أو الأصول العنصرية أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية لأعضائها" كلمتى "بصفتها هذه"، وذلك لأنه سيسمح للقضاة باستخلاص دوافع أخرى غير تلك المحصورة فى مشروع اللجنة المختصة.

وفى الفصل الرابع من الكتاب، والمعنون "تحليل مفهوم إبادة الجنس"، ركز المؤلف على قضيتى الإبادة الثقافية وإغفال دور الدولة. فقد انتقد الكثيرون الاتفاقية لأنها لم تتضمن أية إشارة إلى الإبادة الثقافية. وهنا، انقسم أعضاء اللجنة إلى فريقين، أحدهما مؤيد لتضمين الاتفاقية نصا بشأن الإبادة الثقافية، والآخر معارض لهذا التضمين، فى ضوء غموض مفهوم الإبادة الثقافية والاختلاف الجوهرى فيما بينها وإبادة الجنس. ومع طرح الأمر للتصويت، أقرت اللجنة عدم إدراج البنود الخاصة بالإبادة الثقافية فى اتفاقية إبادة الجنس بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع أربعة وفود عن التصويت وغياب ١٣ وفدا أثناء التصويت.

وفيما يخص إغفال دور الدولة، فعلى الرغم من حقيقة الإسهام الذى قدمته الاتفاقية فى مجال المسئولية الجنائية الدولية للأفراد، إلا أنها قد تعرضت لانتقادات حادة، مفادها أنها أغفلت أى دور للدول والحكومات والسلطات المسئولة فى ارتكاب جريمة إبادة الجنس. ولمعالجة هذا الأمر، اقترح الوفد الفرنسى إضافة عبارة "مرتكب أو بتشجيع من أو برضاء حاكم دولة ما" ليكون ضمن مفهوم إبادة الجنس. غير أن الاقتراح الفرنسى قد قوبل بمعارضة كاسحة من قبل أعضاء اللجنة السادسة، لاستبعاده المنظمات الإرهابية التى تهدف إلى القضاء المنظم على الجماعات الدينية أو العرقية أو القومية.

وفى الخاتمة، خلص المؤلف إلى عدد من الملاحظات التحليلية القيمة فى هذا الصدد، نشير إلى أهمها فيما يلى:

- إن "اتفاقية منع إبادة الجنس والعقاب عليها" لعام ١٩٤٨ تمثل الآلية القانونية الدولية الوحيدة المختصة بشأن جريمة "إبادة الجنس"، كما تمثل أول مرجعية لحقوق الإنسان تمنع جريمة بعينها وتعاقب على اقترافها.

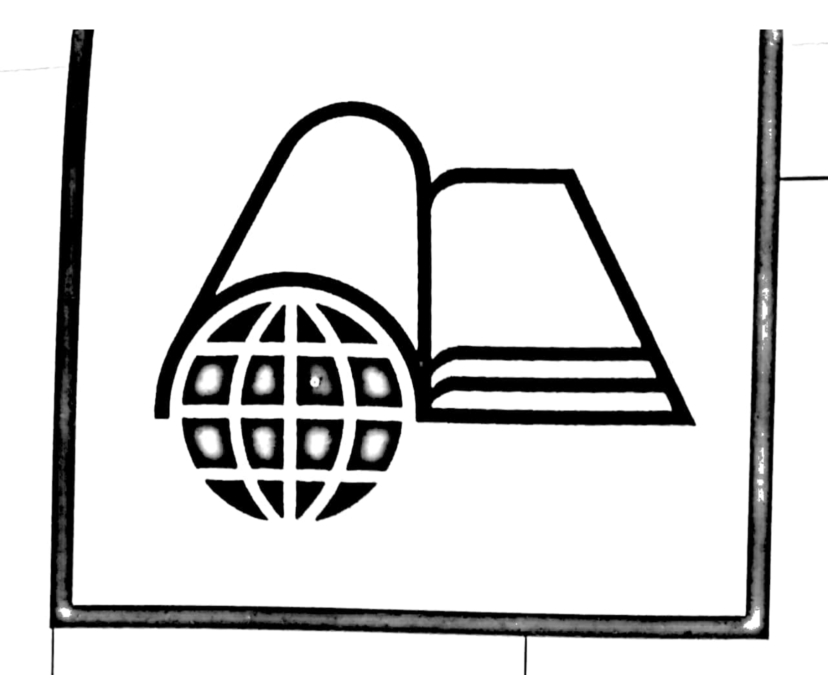
- إن الاتفاقية منذ إقرارها فى ٩ ديسمبر لعام ١٩٤٨، وسريان مفعولها بدءا من ١٢ يناير ١٩٥١، لم تخضع لأية تعديلات أو مراجعات لمعالجة الانتقادات التى تعرضت لها لاحقا ولتصويب ما يعتريها من ثغرات تبينت واتضحت مع الممارسة العملية.

- إن الاتفاقية لم تؤسس آلية تنظيمية لكى يناط بها دائما مهمة مراجعة الاتفاقية فى ضوء ما يطرأ من مستجدات تشريعية وسياسية وتكنولوجية، وهو ما يعتبر أحد الأسباب وراء عدم مراجعة الاتفاقية حتى الآن، على الرغم من مرور ما يقرب من ستين عاما على اعتمادها من قبل الأمم المتحدة. كما أن عدم توافر الإرادة السياسية الحقة لتفعيل الاتفاقية يعد سببا آخر لهذا الأمر، نظرا لأن عددا ليس بالقليل من الدول، إما أنها ارتكبت تاريخيا "إبادة الجنس" أو لا تزال ترتكبها فعليا، مما يجعلها تتخوف من أن تؤدى مثل هذه المراجعة للاتفاقية إلى توسيع نطاق الجرائم التى تعاقب عليها، أو امتداد نطاق المسئولية عن هذه الأفعال لتشمل الدول، وليس فقط الأفراد.

- كذلك، نجح مفهوم "إبادة الجنس"، على الرغم من الانتقادات التى وجهت إليه بشأن غموضه، فى تخطى اختبار الزمن، بحيث بات معبرا عن جريمة شنعاء يتفق المجتمع الدولى بأكمله على خطورتها وضرورة العقاب عليها، خاصة فى ظل توافر القصد الجنائى لارتكابها.

هالة أحمد الرشيدى

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



Paul Rogers, Global Security war on terror, Rout ledge, 2008.

الأمن العالمى والحرب على الإرهاب،

بول روجرز، ٢٠٠٨

يدور موضوع هذا الكتاب حول قضية شغلت العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهى بداية صعود الولايات المتحدة على قمة النظام الدولى واختلاف سياساتها وافتراضاتها للعوامل التى تهدد الأمن العالمى. وفيه يحاول المؤلف وصف الحرب على الإرهاب بأنها تدخل ضمن الحرب طويلة المدى بين طرفين هما (الإسلاموفوبيا، وأمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) والذى تحاول فيه تأمين نفسها وحلفائها ضد البيئة العالمية المتغيرة والتى لا يمكن التنبؤ بمسارها، فى حين لا تعطى اهتماما للقضايا التى تقود إلى حالة اللاأمن مثلما هو الحال فى أفغانستان والعراق.

وفى الجزء الأول من الكتاب، يشير الكاتب إلى طبيعة الأمن العالمى فى الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وحرب الخليج الثانية (١٩٤٥-١٩٩١)، ويشار فيه إلى مسألة الردع واعتباره سلاحا مزدوجا يتطلب استخدامه كفاءة عالية وخبرة واسعة ودقة كبيرة. والمهم فى الأمر أنه - ومنذ ظهور السلاح النووى - بدأت الولايات المتحدة وتبعتها بقية الدول النووية الخمس (أسرة النادى النووى: روسيا، وانجلترا، وفرنسا، والصين) فى فرض حالة (الرعب النووى) على شعوب العالم، وكان ذلك سببا فى توسيع دائرة الانتشار النووى - ضمن إطار بحث الشعوب عن أمنها - فكانت معاهدة ١٩٧٠ للحد من الانتشار النووى هى بداية محاولات الدول الكبرى لفرض السيطرة على (التسلح النووى والانتشار النووى). هنا، يطرح الكاتب سؤالا مهما هو: هل أمكن الوصول إلى عالم أوفر أمنا وأفضل أملا؟.

يتطلب استخدام استراتيجية الردع توافر عدد من الشروط، منها: وجود عدو يشكل خطرا حقيقيا، وأن يكون هذا العدو قادرا على ممارسة أعمال أو استثارات لابد من ردعه عن ممارستها. ولقد حفظت مؤلفات السياسات العسكرية فى عصر الحرب الباردة (١٩٤٨-١٩٩١) موروثا ضخما من المواقف والأعمال، لم يكن أقلها شهرة الإنذار الأمريكى - السوفيتى سنة ١٩٥٦ (ضد قوى العدوان على مصر) وكذلك المواقف من أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦١)، والتى أكدت دور استراتيجية الردع فى المحافظة على (الأمن الأوروبى)، والذى لم يكن فى الواقع معرضا لأى تهديد سوفيتى. غير أن السياسات الاستراتيجية الأمريكية - الأوروبية أفادت من حالة (الرعب النووى) والتفوق العسكرى السوفيتى لضمان دعم الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية على جبهة الغرب (والتى جسدها تنظيم حلف شمال الأطلسى - الناتو). وهنا، تبدو الاستراتيجية النووية الإسرائيلية النموذج الواضح لاستراتيجية الردع، إذ إنها -ومنذ البداية- قد أحاطت هذه الاستراتيجية النووية بالغموض وعدم الوضوح. وكانت معاهدة الحد من الانتشار النووى ١٩٧٠ بمثابة اعتراف من الدول النووية الخمس (أعضاء النادى النووى) بقدرات هذه الدول على (الردع المتبادل)، فتراجعت بذلك حدة (الرعب النووى). وجاءت المعاهدات الأمريكية - السوفيتية الثنائية (سولت ١و٢) ثم (ستارت) للتخفيف من الشكوك، ولإفساح المجال أمام النوايا الصادقة للمحافظة على (الاستقرار النووى) وتحقيق نوع من التوازن. وإذن، فإن (معاهدة ١٩٧٠) كانت بمثابة اتحاد عالمى لإغلاق المجال أمام ظهور أية قوة نووية جديدة.

أما الجزء الثانى من الكتاب، فيتناول قضية السياسة الخارجية الأمريكية وتأمين إمدادات النفط من منطقة الشرق الاوسط باعتبار النفط أحد محددات الأمن العالمى. حيث إنه بعد حرب الخليج الثانية، تقوم السياسة الأمريكية على تأمين مصالحها، وتعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة فى قيادة العالم، بحيث تحافظ على بقاء الولايات المتحدة القطب الواحد مهيمنا على السياسة والاقتصاد العالمى، والإبقاء على حالة التفوق العسكرى بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها السيطرة وتعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى فى العالم.

أما على صعيد السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، فتقوم على أربع مصالح حيوية هى:

١- البترول: حيث يمثل الشرق الأوسط، خاصة دول الخليج العربى، مصدر البترول الرئيسى للولايات المتحدة، وذلك يمثل شريان الحياة للنشاط الاقتصادى الأمريكى فى العالم، حيث تستهلك الآلة الأمريكية ٣٠٪ من النفط فى العالم، رغم أن نسبة سكانها لا تزيد على ٦٪ من السكان. كما أن النفط هو السلعة العالمية الأكثر رواجا، ولا يوجد له بديل فى عهد السلام وله أهمية استراتيجية بالغة فى زمن الحرب.

٢- الممرات المائية: يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهم الممرات المائية فى العالم، منها البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى، هذا إذا ما استثنيت تركيا، مما يزيد من أهمية المنطقة عسكريا واستراتيجيا واقتصاديا، إذ إن معظم تجارة النفط وغيره تمره من خلال هذه الممرات المائية.

٣- المحافظة على أمن الكيان الصهيوني ووجوده وتفوقه في مختلف المجالات، باعتباره القاعدة الغربية المتقدمة في الشرق الأوسط، خاصة بعدما تقلدت الولايات المتحدة قيادة الاستعمار الغربي في العالم من بريطانيا التي كانت تتزعم التيار الإنجلو-سكسوني.

٤- اعتبار المنطقة سوقا للبضائع الأمريكية، تضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية، وتعتبر المنطقة أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، الذي ترتبط به العديد من الصناعات الأساسية والتحويلية والتكنولوجية.

وقد انبنى على هذه المصالح سياسات أمريكية ثابتة في المنطقة، أهمها:

- إيجاد تحالفات استراتيجية في المنطقة تعمل على حماية مصالح الولايات المتحدة وتساعدها على بلوغها وتمثل قاعدة متقدمة للولايات المتحدة في المنطقة، وأكثر دول المنطقة ذات الأفضلية أمريكيا هي الكيان الصهيوني. إلا أن الولايات المتحدة تحرص على استمرار تحالفها مع مصر واستمرار مساعداتها لها بما يوازي المساعدات الأمريكية المقدمة للكيان الصهيوني تقريبا، بما يضمن بقاء مصر في فلك السياسة الأمريكية في المنطقة.

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية للسفن الحربية والتجارية الأمريكية، وهذا واحد من مبررات وجود القوات الأمريكية في مياه الخليج والبحر الأحمر منذ الحرب العراقية - الإيرانية.

- ضمان الاستقرار في المنطقة، بحيث لا يتحول أي نزاع عربي - إسرائيلي إلى حرب إقليمية شاملة، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة.

أما السياسيات المتغيرة، فتتعلق بالوسائل والآليات وطرق العمل التي تسهم في تحقيق المصالح الأمريكية الحيوية أو تلك المصالح الجزئية المرتبطة بها. وفي هذا السياق، يندرج استخدام وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري التي تمارسها الولايات المتحدة لأهداف محددة، وكذلك المبادرات السياسية والتكتيكات التفاوضية المتعلقة بمختلف القضايا، وذلك وفقا لرؤية الفريق الذي يدير أزمة الشرق الأوسط في الإدارة الأمريكية.

وفي الجزء الثالث من الكتاب، يوضح المؤلف طبيعة الأمن العالمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما تراها الولايات المتحدة. ويشير فيه المؤلف لطبيعة الإرهاب الذي يهدد الأمن العالمي، ويعرفه على أنه "أي عمل تقوم به مجموعات "شبه قومية" لا دول أو جيوش، وأن تلك المجموعات تمارس عنفها ضد أهداف "غير محاربة"، أي ليس في حالة حرب معلنة رسميا. ويضيف الكاتب أنه في السنوات الأخيرة بدعوى الحرب على الإرهاب، تمت عملية إرهاب الحكومات وإخضاعها لمطالب تضرب في الصميم منظومة السلم والأمن العالميين اليوم، الأمر الذي ترتب عليه ست قضايا خطيرة على صعيد الوضع البشري:

١- ضرب منظومة الدفاع والأمن العالمي المشترك.

٢- السعي لاحتكار اللجوء إلى القوة والعقوبات.

٣- إقامة نظام مواز للعلاقات والتحالفات.

٤- بلورة خطاب أيديولوجي مغلق حول "العدو": الإسلام وربطه بموضوع الحرب المفتوحة على الإرهاب.

٥- خنق وسائل المحاسبة المعاصرة في القانون الدولي.

٦- رفض دمقرطة العلاقات الدولية لأنه يمر بالضرورة بإصلاح الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية.

لقد شكلت "الحرب على الإرهاب" الغطاء الأيديولوجي لكل نزعات العداء تجاه العرب والمسلمين، وحققت حالة شك بالجاليات الإسلامية في الغرب وأعادت فكرة تفوق الثقافة الغربية والإنسان الغربي وازدراء الآخر. ومن ثم، فالإرهاب الحقيقي اليوم ليس نتاج مجموعات صغيرة موزعة في أرجاء المعمورة بقدر ما هو سياسة دولة عظمى تعتبر العنف الوسيلة الأسرع لتحقيق برنامج إعادة معالم السيطرة في البطن الرخو المدعو بالعالم العربي.

أما سلوك الإدارة الأمريكية ووسائلها، فإنها غير مقبولة من العالم الإسلامي: قنابلها ذكية، وفي صناعة الألغام لم توقع الإدارة الأمريكية اتفاقية أوتاوا، لأنها بصدد إنتاج ألغام ذكية. ويبدو أن التقنيات الحديثة تسمح بصناعة ألغام تميز بين المنتسبين لمنظمة إرهابية وغير المنتسبين!.

وفي الجزء الرابع من الكتاب، يتناول المؤلف الحرب على الإرهاب وحقوق الإنسان، وكيف تسهم انتهاكات حقوق الإنسان في تهديد الأمن العالمي. حيث أثبتت التجارب التي أعقبت أحداث نيويورك والحملة العالمية ضد الإرهاب تقديم الأجندة الأمنية على حساب احترام حقوق الإنسان. وخير مثال على ذلك معتقل (جوانتانامو) وهو شاهد على حالة التراجع التي يشهدها ملف حقوق الإنسان عالميا. إن حالة السعار العالمي في التصميم على اجتثاث جذور ما يسمى بالارهاب الذي تمارسه الجماعات الاسلامية المتشددة، هي ما دفع الولايات المتحدة الى أن توجه آلتها الحربية لاحتلال أفغانستان والعراق وارتكاب أبشع الجرائم ضد حقوق الإنسان على يد القوات الأمريكية في هذين البلدين.

وعلى الرغم من الأخطاء التي ترتكب هنا وهناك على صعيد حماية حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يمكن أن يقاس عليه في التطبيق العام. ويشير هنا إلى أن نظرية حقوق الإنسان ذاتها تسمح بفرض بعض القيود على تطبيقاتها في ظل توافر حالات وظروف استثنائية، خاصة في أزمان الحروب والطوارئ. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة وجوب احترام حقوق الإنسان ليست من المسائل المطلقة، حيث تكون في ظروف استثنائية قابلة للتجميد أو التوقيف. ومهما يكن من أمر التنازل عن بعض الشروط الخاصة باحترام حقوق الانسان في حال تعارضها مع اعتبارات المحافظة على الامن والاستقرار، فانها وفي جميع الاحوال يجب ألا تكون أقل من الحد الأدنى لحفظ الكرامة البشرية للإنسان وأدميته.

وفي الجزء الخامس من الكتاب، يشير الكاتب إلى التهديد الذي تمثله إيران على الأمن العالمي، حيث يؤكد فيه المؤلف استمرار إيران في برنامجها النووي ، وعدم إيقاف تخصيب اليورانيوم مع استمرار الغرب في التفاوض معها، وعرضه مزيدا من الحوافز لقبول إيران بإيقاف تخصيب اليورانيوم، مع فرض عقوبات من قبل الغرب عليها كلما رفضت إيران ذلك - هذه الحالة من شأنها أن تبقى الأمن العالمي مختلا وغير مستقر ويدفع الولايات المتحدة إلى التمسك بوجودها في الخليج، كما سيجعل المنطقة سوقا للسلاح. كما أن المواقف المفرطة في التشدد والتصلب والتعنت التي تتخذها إيران حيال ملفها النووي لها ما يبررها نسبيا، خاصة أن الخلاف الأمريكي - الإيراني يتجاوز كثيرا مجرد القضية النووية. وحذر من أن هذه المواقف لا تسهم على أي نحو في تعزيز الجهود الدولية الرامية الى إيجاد حل سلمي لتلك القضية عبر المفاوضات الدبلوماسية وفي إطار الوكالة الدولية للطاقه الذرية فيما لا ينم عن أي رغبة صادقة حيال تبديد الشكوك والمخاوف التي تنتاب المجتمع الدولي إزاء الدوافع والمبررات الحقيقية وراء برنامج إيران النووي.

وفي النهاية، يمكن القول إن الأمن العالمي هو قضية متكاملة ومن الصعب تجزئتها وتقسيمها -على الطريقة الأمريكية- ولقد ذهبت الولايات المتحدة للبحث عن أمنها في صحارى أفغانستان

...ورا بورا (تورابورا) وعلى ضفاف دجلة والفرات.

وعلى هذا، من الصعب إقناع أى شعب بضمان أمنه بمعزل عن محيطه الجغرافى وبعيدا عن (الأمن العالمى)، مما يفرض اعتماد مقياس واحد للأمن ومفهوم واحد للإرهاب النووى، ومنهج واحد للحد من الانتشار النووى والتسليح النووى. وليس السلاح النووى هو الذى يضمن (الأمن العالمى)، ودليل ذلك وفرة الحروب التى تفجرت طوال عصر الحرب الباردة، وحتى ما بعد انقضاء هذا العصر. وقد حصدت هذه الحروب من البشر -وفى كل قارات الأرض- ربما ليس أقل من حصاد حرب عالمية. غير أن أمن الدول الكبرى بقى مضمونا ومأمونا، ربما أيضا بحكم (توازن الرعب).

ولعل مما زاد الأمر خطورة قيام الدول الكبرى -النووية- بممارسة دور الشريك المباشر فى هذه الحروب - كما فى أفغانستان خلال الحرب ضد روسيا، ثم فى الحرب الأمريكية بحجة مكافحة الإرهاب - فهل أمن الدول الكبرى المحمية بالدرع النووية والمظلة الأمريكية هو أمن غير أمن الدول الصغرى المحمية من كل المظلات والدروع؟ أليس من الأفضل استبدال معاهدة حظر الانتشار النووى بمعاهدة تحريم كل أنواع الحروب، والتوجُّه للتعامل مع أسباب الحروب والقضاء على عواملها فى إطار (استراتيجية وقائية)؟.

لقد تجاوزت الشعوب عتبة (الرعب النووى) عندما استبيح (أمنها) وانتهكت محرماتها، وانتقصت سيادتها، وهددت فى وجودها -كما فى فلسطين وأفغانستان والعراق والشيشان- وإذن، فليس من المفيد الاعتماد على معاهدات (حظر الانتشار النووى) لضمان الأمن العالمى. ومن المؤكد أن عقد بعض معاهدات السلم مع إسرائيل من جانب دول عربية لا يعود للخوف من الأسلحة الإسرائيلية (النووية وغير النووية)، وإنما يعود لظروف سياسية وعسكرية ودولية - مرحلية وليست ثابتة ولا دائمة- والشواهد كثيرة، فالقدرة العسكرية الأمريكية وترساناتها النووية لم تصنع نهاية سعيدة للحرب فى أفغانستان بعد أربع سنوات من الحرب، كما لم تصنع سلاما فى العراق، وأن خطر الأسلحة التقليدية -فى الاستعمار الغربى الأوروبى- لم يمنع من تفجر الحروب الاستعمارية باستخدام أسلحة القوى الاستعمارية ذاتها. ولابد من وضع خلاصة هذه التجربة التاريخية أمام أنظار صانعى (معاهدة حظر الانتشار النووى) لتأكيد حقيقة أن قضية الأمن العالمى أكبر من المعاهدات.

ولاء على البحيرى

Islam and the West: Annual Report on the State of Dialogue, January 2008, World Economic Forum 2008.

الحوار بين الإسلام والغرب .. التقرير السنوى لمنتدى دافوس الاقتصادى العالمى، يناير ٢٠٠٨

يصدر هذا التقرير سنويا عن المنتدى الاقتصادى العالمى (دافوس)، بالتعاون مع جامعة جورج تاون، ويسعى إلى تقديم لمحة عامة عن نظرة كل من المسلمين والمجتمعات الغربية إلى الآخر على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

قام التقرير بتحليل نتائج استطلاع قامت به مؤسسة جالوب لآراء نحو ألف شخص فى كل من البلدان الـ ٢١ التى شملها الاستطلاع بين شهرى مارس وسبتمبر عام ٢٠٠٧، والدول التى شملها الاستطلاع هى: بنجلاديش، وبلجيكا، والبرازيل، وكندا، والدنمارك، ومصر، وإندونيسيا، وإيران، وإسرائيل، وإيطاليا، وماليزيا، وهولندا، ومناطق السلطة الفلسطينية، وباكستان، وروسيا، والسعودية، وسنغافورة، وإسبانيا، والسويد، وتركيا، والولايات المتحدة.

كما يعرض التقرير تحليلا للصورة التى ترسمها الصحف ووسائل الاعلام المختلفة لصورة الآخر، وذلك عبر ٢٤ بلدا نصفها ذات أغلبية مسلمة وهى: مصر، إندونيسيا، إيران، الأردن، لبنان، ماليزيا، المغرب، فلسطين المحتلة، باكستان، المملكة العربية السعودية، تركيا، والإمارات العربية المتحدة، وبقيتها دول غربية هى: البرازيل، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إسرائيل، إيطاليا، ناميبيا، روسيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

ويقدم التقرير تعريفا "للغرب" يشير اساسا الى أوروبا وأجزاء كبيرة من الأراضى التى كانت مستعمرة أوروبيا، وهى أمريكا الشمالية فى المقام الأول، وأيضا استراليا ونيوزيلندا. وهو تعريف جغرافى تاريخى أكثر منه تعريفا ثقافيا. فاليوم، أصبحت المسيحية، واليهودية والديمقراطية الليبرالية، والأسواق الحرة، والثقافة الفردية والاستهلاكية، أكثر فأكثر ظواهر عالمية. ولم يعد صالحا حصرها مع الغرب فقط، كما يرى صموئيل هنتنجتون وآخرون. كما أن التعريف الجغرافى والتاريخى أكثر منطقيا لسبب آخر، هو أنه فى جميع أنحاء العالم الاسلامى، لا يزال ينظر الى الغرب من خلال المنظور الاستعمارى والمنظور بعد الاستعمارى الممثل فى الهيمنة الأوروبية والأمريكية العالمية.

أما مصطلح "الاسلام" فى هذا التقرير، فيشير الى الدين الذى يوجد فى تعبيرات ثقافية متنوعة فى جميع أنحاء العالم. ووفقا لما ورد فى هذا التقرير، فإن مصطلح "العالم الإسلامى" يدل على الدول ذات الأغلبية المسلمة وعلى الجاليات المسلمة فى البلدان الأخرى.

رغم التنوع الهائل فى هذا المجتمع الإسلامى، فبعضه متدين ورع، وبعضه الآخر أكثر علمانية، كما أن هناك اختلافا بينهم بحسب العرق والأصل الإثنى أو الطبقة الاجتماعية. إلا أن ما يربط بين العالم الاسلامى بأجزائه المختلفة معا هو الهوية الدينية القائمة على أساس التوحيد، والايمان بنبوة محمد (صلى الله عليه وسلم)، والايمان بالقرآن الموحى من عند الله رغم اختلافهم فى تفسيره.

وقد ركز هذا التقرير على مسألة الحوار حول خمسة مجالات هى: السياسة الدولية، المواطنة والتكامل، الدين والأخلاق والأيديولوجية، التعليم والتفاهم بين الثقافات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أورد التقرير النتائج الرئيسية للتغطية الاعلامية للصورة الذهنية لكل طرف عن الآخر، والتى شملت وسائل الاعلام فى ٢٤ دولة، نصفها فى الغرب ونصفها فى العالم الاسلامى، والتى تركزت على ما يلى :

١- وجود أولوية للسياسة الدولية: حيث هيمنت تغطية الصراعات فى الشرق الاوسط على التغطية الاعلامية للعلاقات بين المسلمين والغرب، وجاءت بلهجة اكثر سلبية عموما.

٢- وجود نغمة سلبية تجاه "الآخر" بالرغم من ان معظم التغطية للقضايا بين المسلمين والغرب لم تتضمن أية أحكام إيجابية أو سلبية، إلا أن وسائل الإعلام من البلدان ذات الأغلبية المسلمة كان من الارجح ان توفر التغطية السلبية للافراد والجماعات المرتبطة بالمسيحية واليهودية ومع المنظمات من غير البلدان ذات الأغلبية المسلمة. على العكس من ذلك، فإن وسائل الإعلام من غير البلدان ذات الأغلبية المسلمة غطت البلدان ذات الأغلبيه المسلمة وصورة أكثر الزعماء المسلمين بصورة سلبية، ولكن الى حد ما بدرجة أقل.

٣- التركيز على الإسلام السياسى المتطرف أو المسلح: فمعظم التقارير التى تنطوى على تصور للمسلمين ركزت على المشاركة فى الأنشطة السياسية المسلحة والمتطرفة. وفى المقابل، فإن المسيحيين واليهود كانوا فى أغلب الأحيان يقدمون فى سياق الأنشطة الدينية فقط.

٤- التعليم والثقافات جاءت تغطيتهما غالبا بصورة محايدة: وهدفت التقارير الى إعلام الناس بالتقاليد الدينية والثقافية، وكانت أقل سلبية وأكثر وضوحا. غير أنها تركزت بالدرجه الأولى على التقاليد الغربية، ولم تغط سوى القليل عن البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

يرى التقرير أن الأغلبية من السكان فى جميع أنحاء العالم تعتقد أن الصراع العنيف بين الغرب والعالم الاسلامى يمكن تجنبه، إلا أنها أيضا تشترك فى قدر كبير من التشاؤم إزاء العلاقة بين كل من الأغلبية المسلمة والأغلبية غير المسلمة. كما كشف التقرير عن أن معظم الناس فى الدول الإسلامية والغرب يعتقدون أن الانقسامات بين الطرفين آخذة فى السوء والتفاقم.

ذكر التقرير أن تنامى الأقليات المسلمة الملتزمة بالمواطنة الكاملة، ولا سيما فى اوروبا، بشكل متزايد يتيح لها ايجاد صوت فى المجال العام فى ظل كون الحكومات ملتزمة بقيم المساواة والاعتراف، وحريصة على دعم الأغلبية والحفاظ على التماسك الوطنى، وساعية لإشراك الجماعات الاسلامية فى حوار منظم. وقد ذكر ٦٠٪ من المواطنين فى العديد من البلدان الأوروبية أن قدرا أكبر من التفاعل مع العالم الإسلامى هو فى الواقع بمثابة تهديد، إلا أن معظم الأمريكيين لا يوافقون على مثل هذا الرأى. وعن أهمية التواصل بين الجانبين، ذكر المشاركون من الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل والعالم الإسلامى أن المزيد من التواصل بين الطرفين سيكون أمرا طيبا.

ووفقا لنتائج الاستطلاع، فإن البعض ربما يتوقع أن تكون الولايات المتحدة وإسرائيل والشرق الأوسط مناطق مهددة من قبل الآخر أكثر من غيرها، إلا أن العكس هو الصحيح. لكن التقرير يشير أيضا إلى وجود خيوط من الأمل وسط التشاؤم الذى يغلب عليه، إذ إن معظم المشاركين فى الاستطلاع قالوا: إنهم لا يعتقدون أن نشوب صراع عنيف بين الجانبين هو أمر لا يمكن تجنبه، وإن نوعية العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب هى أمر مهم بالنسبة لهم شخصيا.

أما عن إدراكات كل طرف لدى الآخر، فقد ذكر التقرير أن هناك توافقا كبيرا فى الآراء حول أن العالمين الإسلامى والغربى ليسا على ما يرام فى علاقاتهما، وهذا التصور سائد بصورة أكثر فى الولايات المتحدة (٨٨٪)، والدنمارك (٨٥٪)، وإسرائيل (٨٣٪)، وبين الفلسطينيين (٨٣٪)، وجميعها من البلدان التى شهدت مواجهات عسكرية كبيرة أو ثقافية فى السنوات الخمس الماضية.

ذكر التقرير أيضا أن كثيرين من سكان غالبية البلدان الإسلامية يعتقدون أن العالم الغربى يفتقر إلى احترام العالم الإسلامى، وتبلغ هذه النسبة أقصاها فى الأراضى الفلسطينية (٨٤٪)، تليها مصر (٨٠٪)، ثم تركيا (٦٨٪)، والمملكة العربية السعودية (٦٧٪)، وإيران (٦٢٪). وتوضح هذه النتائج أن هناك اتساقا فى الإحساس بين شعوب هذه الدول بعدم احترام الغرب لهم، بالرغم من الاختلاف البين فى الظروف الاقتصادية والسياسية لها، وفى العلاقات الجيوستراتيجية لحكومات تلك الدول مع الغرب.

أما عن التفسيرات المحتملة التى قدمها التقرير لتدنى نسبة موافقة الشعوب الغربية على أطروحة أن الغرب يحترم العالم الإسلامى، فمن أهمها معاملة الإسلام للمرأة واستخدام العنف والإرهاب ونظرة الدين إلى غير المؤمنين به، فضلا عن الاعتقاد العام بأن المجتمعات المسلمة غير قادرة وغير راغبة فى ممارسة الحداثة والتكيف مع التطورات التكنولوجية والتعليمية بنفس الطريقة التى تتكيف بها بقية مناطق العالم.

أما عن فرضية أن المجتمعات الإسلامية تحترم الغرب، فقد جاءت الاستجابات الغربية سلبية ومؤكدة أن العالم الاسلامى لا يحترم الغرب، وكانت أعلى نسبة لهذه الاستجابة فى الولايات المتحدة (٨٢٪)، تلتها إسرائيل (٧٣٪)، ثم إسبانيا بلد تفجيرات مدريد الإرهابية فى ٢٠٠٤ بنسبة (٦٣٪)، والدنمارك بلد أزمة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) فى ٢٠٠٥ بنسبة ٦٩٪. كما كشف التقرير عن أن النسبة جاءت مرتفعة أيضا فى البلدان الأخرى التى لم تكن بها صراعات سابقة مثل إيطاليا ٧٠٪، وكندا ٦٧٪. كما يذكر التقرير انه على العكس من ذلك، فإن أغلبية الشعوب المسلمة تعتقد أن المسلمين يحترمون العالم الغربى، وجاءت هذه الاستجابة بنسبة الثلثين فى إندونيسيا البلد الإسلامى الأكثر عددا، ثم تلتها السعودية بنسبة ٧٢٪، والأراضى الفلسطينية بنسبة ٦٩٪، ومصر بنسبة ٦٢٪. ولكن هذه النسب انخفضت بصورة نسبية فى البلدان الإسلامية غير العربية فى كل من إيران وتركيا بنسب ٥٢٪ و٤٥٪ على التوالى.

أما عن أهمية التفاعل بين العالمين الغربى الاسلامى لتحسين العلاقات بينها، فيرى ٧٥٪ من سكان كل من الدنمارك والولايات المتحدة وبلجيكا وإسرائيل وإسبانيا وكندا أهمية ذلك. على الجانب الآخر، تنخفض هذه النسبة لدى الدول الإسلامية، حيث ذكر ٧٠٪ من الإيرانيين اهمية التفاعل بين الجانبين، ثم انخفضت لتصل إلى ٦٤٪ لدى الأتراك وهى الدولة الطامحة فى دخول الاتحاد الأوروبى. بينما تصل هذه النسبة إلى أدناها فى الأراضى الفلسطينية ٥٦٪، الأمر الذى ينم عن فقدان الثقة لدى الفلسطينيين فى السياسيات الغربية، وفقدان ثقتهم فى الولايات المتحدة كوسيط محايد فى عملية التسوية السلمية فى الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

أما عن مستقبل العلاقات بين الإسلام والغرب، فذكر التقرير أن أغلبية المصريين والفلسطينيين والأتراك يعتقدون أن التفاعلات بين العالمين الإسلامى والغربى تزداد سوءا. ولاحظ التقرير أن هذه النسبة منخفضة نسبيا لدى الإيرانيين (٤٠٪) منهم فقط يؤيدون المقولة السابقة، وذلك رغم التوترات القائمة بين الجانبين فى ضوء البرنامج النووى الإيرانى، والاتهام بالتدخل فى تأجيج الأوضاع فى العراق. كما يوضح التقرير أن كل طرف يتهم الآخر بأنه السبب أو أنه غير ملتزم بتحسين العلاقة مع الآخر، حيث يرى ٧٦٪ من الأمريكيين أن العالم الإسلامى غير ملتزم بتحسين العلاقات مع الغرب. وبنفس النسبة، يرى الفلسطينيون أن العالم الغربى غير معنى وملتزم بتحسين العلاقات مع العلام الإسلامى، وهذا الإدراك المتبادل يمثل تحديا للمحاولات الرامية الى تجسير الفجوات بين الجانبين.

والخلاصة الخطيرة التى توصل إليها التقرير تتمثل فى أن أغلبية واضحة بين البلدان الأوروبية - تصل إلى ٧٩٪ بالدنمارك، و٦٧٪ فى إيطاليا وهولندا، و٦٨٪ فى إسبانيا، و٦٥٪ فى السويد، و٥٩٪ فى بلجيكا - ترى أن مزيدا من التفاعل بين الغرب والإسلام يمثل تهديدا، وهو ما يعكس مخاوف متزايدة بين الأوروبيين من ارتفاع معدلات الهجرة القادمة من البلدان الإسلامية، فيما سماه التقرير الخطر الإسلامى على الهويات الثقافية لأوروبا.

على محجوب

The post American world, W.W Norton & Company, Fareed Zakria, 2008.

عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية

يسجل التاريخ الآن نهاية حقبة الهيمنة الأمريكية على العالم وبداية مرحلة جديدة من توازنات القوى العالمية، أبرز ما يميزها هو صعود نجم دول العالم كافة إلى جانب الولايات المتحدة التى عاشت حالة من القطبية المتفردة على مدى العقدين الماضيين.

هذا هو ما يخلص إليه الكاتب والمحلل السياسى الشهير فريد زكريا، محرر الطبعة الدولية لمجلة نيوزويك الأمريكية فى أحدث إصداراته "عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية"، الصادر فى مايو ٢٠٠٨، وهو يتألف من سبعة فصول، هى نهضة الدول الأخرى، والفائض، وعالم لا غربى، والمتحدى والحليف، والقوة الأمريكية، وأخيرا الأهداف الأمريكية.

ويطرح المؤلف من خلال كتابه هذا على الأوساط السياسية نظرية جديدة ومثيرة استقى معطياتها من الواقع السياسى والاقتصادى، والعسكرى للولايات المتحدة من ناحية، ومجموعة من الدول الصاعدة من ناحية أخرى . ومفاد هذه النظرية أنه بالرغم مما قد يبدو للكثيرين بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هى القوة العسكرية السياسية العظمى فى العالم ، إلا انه فيما عدا هذين المجالين (السياسى و العسكرى)، نجد أن دولا مثل الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، وتايوان اثبتت بما لا يدع مجالا للشك تفوقها على الوحش الأمريكى فى غفلة منه فى سائر المجالات الأخرى، أهمها الاقتصاد و التعليم. والأمر المثير للدهشة حقا أن الولايات المتحدة كانت تحتل المركز الأول فى معظم هذه المجالات، إن لم يكن فيها جميعا، وبذلك تغرب الشمس عن القوة الأمريكية ويودع العالم القطب الأمريكى الأوحد.

وفى بداية الكتاب، يحشد المؤلف لقرائه مجموعة من الأدلة والأرقام للتأكيد على صحة نظريته، فيقول :

" انظر حولك، تجد أن أطول برج فى العالم فى تايبيه ويصبح فى دبى عما قريب .. وأغنى رجل فى العالم مكسيكى .. وأكثر شركات العالم شيوعا وانتشارا صينية الجنسية ... وأكبر طائرة ركاب فى العالم صنعت فى روسيا وأوكرانيا، وأضخم مصفاة بترول يتم تصنيعها الآن فى الهند ... و أكبر المصانع فى العالم تقع كلها فى الصين ... كما أن لندن فى طريقها لأن تصبح مركزا تمويليا رائدا على مستوى العالم. أضف إلى ذلك الامارات العربية المتحدة أكبر ممول استثمارى فى العالم".

وفى موضع آخر من الفصل ذاته ، يعقد زكريا مقارنة تفصيلية بين الولايات المتحدة من ناحية والدولة التى وصفها بأنها معجزة اقتصادية تاريخية .. الصين. ولقد بنى المؤلف نظريته على أساس مقومات النهضة التى يحددها الواقع العالمى فى يومنا هذا، وهى الدفاع والاقتصاد والثقافة.

وبذات الأسلوب الشيق المثير الذى يلزمك بمتابعة الكتاب منذ الوهلة الأولى، يقول المؤلف فى هذه المقارنة:

" تعال نلعب لعبة الفائدة المركبة ، فإذا كان اجمالى الناتج المحلى فى الصين يبلغ نحو ٣ تريليونات دولار، فى الوقت الذى يصل فيه اجمالى الناتج المحلى الأمريكى إلى ١٤ تريليون دولار، مع العلم بأن معدل النمو الصينى يصل الآن إلى نحو ٧٪ . بحسبة بسيطة على أساس هذه المعطيات، نجد بذلك أنه خلال ١٠ سنوات سيصل اجمالى الناتج المحلى الصينى إلى ١٢ تريليون دولار. بينما على الطرف الآخر من المعادلة، نجد أن معدل النمو التاريخى الذى حققته الولايات المتحدة الأمريكية هو ٣,٥ ٪ فقط (!!) و بذلك يصبح من المتوقع أن يصل إجمالى الناتج المحلى الأمريكى فى عام ٢٠٢٨ إلى ٢٨ تريليون دولار" .

ويشير زكريا إلى انه إذا كانت حسابات الأرقام ممكنة بشكل او بأخر، فإن حسابات تحولات القوى أكثر واشد تعقيدا. ويقول إنه فى الوقت الذى تملك فيه الولايات المتحدة الامريكية ثانى اكبر ميزانية للدفاع على مستوى العالم ، إلا ان نفقاتها العسكرية والدفاعية تساوى ما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة للغرض نفسه. ويختتم زكريا حديثه فى هذه النقطة تحديدا مستشهدا بمقولة ماوزيدونج الشهيرة " إنه الاقتصاد ياغبى!! ".

هذا ما كان فى حديث صاحب " عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية " عن المحور الاقتصادى فى عالم لا تغلب عليه الهيمنة الأمريكية التى نعيشها الآن . ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن مقوم آخر من مقومات هذا العالم و هو المقوم الثقافى .

ويشير زكريا فى هذا الصدد حقائق مهمة عن الدولة التى تعد قبلة الدارسين و طلاب العمل فى جميع المجالات فى العالم بأسره، فيقول " إنه فى ظل الشغف الأمريكى بمعدلات النمو و فوائض التصدير، غفلت القوة العظمى عن حقيقة مهمة للغاية، هى أنها يتخرج فى جامعاتها ٧٠ ألفا من المهندسين فقط فى العام، فى الوقت الذى تخرج الصين فيه ٦٠٠ ألف مهندس، والهند ٣٥٠ ألفا فى العام الواحد".

ويوضح المؤلف أن التعليم العالى فى الولايات الأمريكية فقد مضمونه العلمى وهدفه السياسى، حيث أصبح مجرد صناعة، شأنه فى ذلك شأن أى صناعة مادية مربحة أخرى، بل وترتفع أسهم الولايات المتحدة فى بورصة التعليم العالمية على أى دولة أخرى، حيث يقع بها نحو من ٤٢ ٪ إلى ٦٨٪ من أفضل الجامعات فى العالم (وفق تقديرات جهات مختلفة) . وبالرغم من كل هذا، تكشف الإحصائيات عن أن الجامعات الهندية تمنح كل عام شهادات دكتوراه فى علوم الحاسب الآلى لما بين ٣٥ و٥٠ طالبا كل عام (العدد فى الولايات المتحدة انخفض إلى ١٠٠٠ فقط). وفى بكين، تعج الجامعات بأعداد هائلة من الطلاب والدارسين .

إذا وضعنا كل هذه الأرقام والحسابات فى نصابها الصحيح، فسنجد أنه فى ظل طفرة صناعة البرمجيات، لم تعد الكثير من الصناعات الثقيلة التى نهضت عليها الأمم سابقا ذات التكلفة الراجحة فى الميزان الدولى. وهنا، يكرر زكريا الانطباع نفسه الذى تكون فى أذهان قرائه عند حديثه عن الاقتصاد الأمريكى قائلا " إنها العقول يا غبى!!".

وفى موضع آخر من الكتاب، يفسر لنا المؤلف سر التماسك الذى تظهر عليه الولايات المتحدة حتى الآن وهو " الهجرة". ولعل هذا السر هو الذى سيحمل فى طياته بعد ذلك أحد أهم اسباب التراجع الأمريكى . فلولا الهجرة، لكانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الربع الأخير من القرن الماضى وحتى يومنا هذا على قدم المساواة مع أوروبا، من حيث معدلات نمو إجمالى الناتج المحلى . وأحد أقوى أسباب هذا الترجيح هو أن معدلات الخصوبة بين الأمريكيين البيض لا تختلف كثيرا عنها بين

الأوروبيين. ففى عام ٢٠٠٦، شكل الطلاب الأجانب و المغتربين ٥٠ ٪ من باحثى العلوم في الولايات المتحدة الأمريكية وحصلوا على ٤٠٪ من شهادات الدكتوراه فى العلوم والهندسة، و ٦٥ ٪ من الحاسب الآلى. بل ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٥٠٪ من نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه فى جميع المواد بحلول عام ٢٠١٠.

وفى نهاية المطاف، يخلص الكاتب إلى أن قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بكل هذه الأعداد من العقول البشرية التى عكفت لسنوات على تعليمها وتنميتها ومواصلة رحلة استثمار إبداعاتهم، كان من الممكن أن تجعلها صاحبة اليد العليا فى كافة المواجهات التى لا مفر من وقوعها بوصفها قوة عظمى.

لكن الموقف الأمريكى الحالى يشير إلى أن كل ما وصلت إليه واشنطن فى يومنا هذا من تقدم مذهل فى مجالات النانو تكنولوجى والبيوتكنولوجى وكافة قدراتها على الابتكار، أصبحت كلها فى يد علماء وطلاب وأساتذة غير أمريكيين. والسؤال الآن هو: هل سيكون فى المستقبل القريب لدى الولايات المتحدة ما يغرى المهاجرين بالتدفق عليها من كل حدب وصوب كما كان الحال منذ سنوات قريبة، بعدما تصعد بقية دول العالم و يأفل نجم الولايات المتحدة و تنصرف عنها مقومات قوتها؟. لكن الإجابة ستكون مريرة للغاية، عندما يعود هؤلاء إلى أوطانهم و فى أيديهم وسائل الإبداع والابتكار والاختراع التى حصدوها من سنوات العمل و الدراسة فى الولايات المتحدة.

ويثير المؤلف هنا نقطة مهمة أخرى فرضت نفسها كنتيجة حتمية لا مفر منها، فى حال صحت نظريته وأصبحت حقيقة واقعة، وهى حدوث اضطراب ليس بالبسيط فى التكوين الاجتماعى الأمريكى، حيث شكلت هذه الطبقة من المهاجرين وأبنائهم بل وأحفادهم مكونا أساسيا فى نسيج الطبقة الأمريكية العاملة والتعليمية (دارسين ومدرسين وموظفين وعمالا فى شتى المجالات). ويحذر من أن غياب هؤلاء المهاجرين سيؤثر بالسلب لا محالة على بناء المجتمع الأمريكى.

وبعد أن عشنا فى عالم ما بعد الولايات المتحدة مع فريد زكريا، وشاهدنا ملامح صعود عشرات الدول الأخرى ونهضتها على حساب القوة الأمريكية، يطرح المؤلف السؤال الذى قد يكون غاب عن ذهن الكثيرين فى ظل نشوتهم بانتهاء الكابوس الأمريكى وهو: ماذا سيكون موقع الولايات المتحدة على الساحة العالمية حينذاك؟ هل ستستسلم فى ظل عجزها عن النهوض مرة أخرى و غياب مقومات القوة عنها، وستئول إلى ما آلت إليه القوة البريطانية اليوم وغيرها من القوى العالمية التى لا تملك فى أحيان كثيرة اليوم سوى بيانات الشجب والإدانة للأحداث العالمية تأكيدا على استمرار بقائها على قيد الحياة؟.

ويجيب زكريا على سؤاله إجابة غاية فى المفاجأة، كانت بحق صادمة بالقدر نفسه الذى جاءت عليه نظرية عالم ما بعد الولايات المتحدة بأكملها. فالكاتب الذى كان فى الفصول الأولى من كتابه يرسم لنا أركان هذا العالم الجديد ويحدد ملامح شخصياته ونجومه الصاعدة، يلقى فى وجوه قرائه مفاجأة أخرى، ويقول إن الولايات المتحدة ستكون قادرة على مواجهة التحدى، وإن سر الانفراجة يكمن فيما قد يراه البعض الآن أزمة(!!).

ويقول المؤلف فى محاولة لتبرير "الصدمة" إن العولمة حظيت خلال السنوات العشرين الماضية بصقل وعمق غير مسبوقين. فالكثير من البلاد اتجهت إلى مزيد من التصنيع، كما أن تكنولوجيا الاتصالات حجمت كثيرا من حلبة الصراع الاقتصادى، وبالتالى أصبح رأس المال أكثر حرية فى عبور الحدود بين الدول فى جميع أنحاء العالم. ويؤكد أن الولايات المتحدة كانت هى الفائز الأكبر فى هذه اللعبة، حيث حظيت باستثمارات بمئات المليارات على أراضيها، كما دخلت الشركات الأمريكية هى الأخرى بدورها الكثير من دول العالم، وحققت فى الحالتين نجاحا باهرا. بل ويباهى الكاتب بارتفاع معدلات الصادرات الأمريكية، بالرغم من ارتفاع قيمة الدولار على مدى عشرين عاما متصلة.

والكاتب نفسه الذى كان يحدثنا منذ قليل عن الطلاب و التلاميذ المغتربين داخل الولايات المتحدة الذين سيعودون إلى أوطانهم و معهم أسرار التقدم والرقى فى شتى العلوم والمجالات، هو بعينه الذى يؤكد أن اليد العليا ستكون للولايات المتحدة الأمريكية فى علوم المستقبل على مدى الأعوام الخمسين المقبلة، وهى علوم الناونو تكنولوجى والبيوتكنولوجى.

وفى النهاية، يخرج القارىء بمحصلة زاخرة من الأرقام والاحصائيات المبهرة، وقدر لا بأس به من التشويق والإثارة والحلم بالعيش فى عالم اختفت منه الولايات المتحدة الأمريكية. لكن مع السطور الأخيرة فى الكتاب، يذهب كل ذلك أدراج الرياح وتتساوى لديه الاحتمالات، ولا ينحاز القارىء لأى من الاحتمالات التى حملها الكتاب بين دفتيه. وإذا أراد ذلك، فبالتأكيد سيجد من يدحض له وجهة نظره، ومن بين سطور الكتاب ذاته.

رانيا رفاعى